

- ١٧٠ باب الاستنجار على العمل بما اؤتمرت أو مشاهدة أو معاومة أو معاودة
- ١٧١ باب ما يذكر في عقد الاجارة بالنظر البيع
- ١٧١ باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرانية عمله
- ١٧٣ (كتاب الوديعة والعارية)
- ١٨٠ (كتاب اسياء الموات)
- ١٨١ باب النهي عن منع فضل الماء
- ١٨٣ باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الارض السما قبل السفلى اذا قل الماء أو اختلصوا فيه
- ١٨٦ باب الحث لدواب بيت المال
- ١٨٨ باب ما جاء في اقطاع المعادن
- ١٩١ باب اقطاع الاراضي
- ١٩٣ باب الجلاوس في الطرقات المتسعة للبيع وغيره
- ١٩٥ باب من وجد دابة قد سبها اهلها رغبة عنها
- ١٩٦ (كتاب الفصب والنسمات)
- ١٩٦ باب النهي عن جلد وهزله
- ١٩٧ باب اثبات غصب العقار
- ١٩٩ باب تلك فرع الغاصب بثمنه وقلم غرسه
- ٢٠٢ باب ما جاء في غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها
- ٢٠٣ باب ما جاء في ضمان المتلف يحنسه
- ٢٠٥ باب جناية البهية
- ٢٠٧ باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا
- ٢٠٩ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة
- ٢١٢ باب ما جاء في كسر أو اتي الثمر
- ٢١٢ (كتاب الشفعة)
- ٢٢٠ (كتاب الاقطة)
- ٢٣٠ (كتاب الهبة والهدية)
- ٢٤٦ باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهل اهلهم
- ٢٤٠ باب الثواب على الهدية والهبة
- ٢٤١ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي ان يرجع أحد في عطيته الا الوالد
- ٢٤٦ باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده
- ٢٥٠ باب في العمري والرقبي

- ٢٥٣ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها
 ٢٥٨ باب ما جاء في تبرع العبد
 ٢٦٠ (كتاب الوقف)
 ٢٦٥ باب وقف المشاع والمنقول
 ٢٦٧ باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى اهلهم من يدخل فيه
 ٢٧٢ باب ان الوقف على الولد يدخل فيه ولدا الولد بالقرينة لا بالاطلاق
 ٢٧٤ باب ما يصنع بنوازل مال الكعبة
 ٢٧٦ (كتاب الوصايا)
 ٢٨٢ باب ما جاء في كراهة تجاوزة الثلث والايصاء للوارث
 ٢٨٨ باب في أن تبرعات المريض من الثلث
 ٢٩٠ باب وصية الحربى اذا أسلم ورثته هل يجب تنفيذها
 ٢٩١ باب الايصاء بما يدخل النيابة من خلافة وعملقة ومحاكمة في نسب وغيره
 ٢٩٢ باب وصية من لا يدري مثله
 ٣٠١ باب ان ولي الميت يقضى دينه اذا علم صحته
 ٣٠٣ (كتاب الفرائض)
 ٣٠٥ باب البداءة بقوى القروض واعطاء العصبه ما بقى
 ٣٠٨ باب سقوط ولدا الاب بالاخوة من الابوين
 ٣٠٩ باب الاخوات مع البنات عصبه
 ٣١٠ باب ما جاء في ميراث الجددة والجد
 ٣١٤ باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من أسند ومن أسلم على يد رجل وغير ذلك
 ٣١٩ باب ميراث ابن الملائنة والزانية منهم او ميراثهم امنه وانقطاعه من الاب
 ٣٢١ باب ميراث الحمل
 ٣٢٢ باب الميراث بالولاء
 ٣٢٥ باب انتهى عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السائبة
 ٣٢٧ باب الولاء هل يورث أو يورث به
 ٣٢٩ باب ميراث المعتق ببعضه
 ٣٣١ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل ان يتقسم
 ٣٣٤ باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها
 ٣٣٧ باب في ان الانبياء لا يورثون
 ٣٤١ (كتاب العتق)
 ٣٤١ باب الحث عليه
 ٣٤٦ باب من اعتق عبدا ونسب عليه خدمة

صهينة

٣٤٧ باب ما جاء فيمن ملأ ذارحم محرّم

٣٥٠ باب ان من مثل بعيدته عتق عليه

٣٥٤ باب من اعتهق شركاله في عبيد

٣٦١ باب التدبير

٣٦٥ باب المكاتب

٣٧٢ باب ما جاء في أم الولد

(تمت)

* (فهرسة الجزء الخامس من عون الباري) *

صحة	
٢	باب فضل ليلة القدر
١١	أبواب الاعتكاف في المساجد كلها
٢١	(كتاب البيوع)
١٠٥	(كتاب السلم)
١٠٨	(كتاب الشفعة)
١١٨	(كتاب الاجارة)
١٢٥	(كتاب الخواتم)
١٢٦	(كتاب الوكالة)
١٣٤	ما جاء في الحرث والمزارعة
١٤٩	(كتاب الشرب)
١٦٢	(كتاب الاساقفة قراض والخمر والتفليس)
١٦٨	(كتاب في الخصومات)
١٧١	(كتاب في اللقطة)
١٧٥	(كتاب المظالم)
١٨٩	في الشركة في الطعام والهدايا والعروض
١٩٧	(كتاب الرهن)
٢٠٢	(كتاب في العتق وفضله)
٢١١	(كتاب في المكاتب)
٢١٢	(كتاب الهبة وفضاها والتصرير عليها)
٢٣١	فضل المتبعة
٢٣٤	(كتاب الشهادات)
٢٣٨	حديث الافك
٢٥٢	(كتاب الصلح)
٢٥٥	(كتاب الشروط)
٢٧٨	(كتاب الوصايا)
٢٨٩	فضل الجهاد والسير
٢٩٦	الحور والعين وصفتهن

(املاح ما وقع من الغلط في الجزء الثامن من كتاب نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار)*

صحيحة	سطر	خطا	صواب
١١	٢٣	زيادة لا	زيادة الا
٣٦	=	رويه	رواية
٤٤	٢٨	قفا	تقاء
٧٢	١٢	عز	غير
٩٨	٤	حنيفة	حنيفة
١١٥	١٩	يغلي	ينعلى
١٥٥	٢٢	يغيرها	يعيرها
١٦٢	١٩	وبعضهم قال	وتعقبهم الحافظ
١٦٨	=	بالحليل	باطل
١٧٥	١٠	فوقبتهم	عوقبتهم
١٨١	١٢	الفرق	العرق
٢٠٠	٥	غم	عم
٢٠٢	١٣	بثما	بثما
٢٠٧	٢٤	قتاة	قتادة
٢١٠	١٤	عند الله	عبد الله
٢١٧	١٠	اشفعة	الشفعة
٢١٩	١	درهم	دراهم
٢٢٢	١٥	دعرف	قعرف
٢٢٦	١٨	الملةقط	الملةقط
٢٢٧	٢٥	اكها	اكلها
٢٢٣	١٩	تنبت	تثبت
=	٢٢	يطرقه	تطرقه
٢٤١	١٥	قاي	قاي
٢٦١	٢٢	يكونهم	يكون المراد بهم
٢٧٩	٩	بعث	بعث
٢٨١	=	للوارث	الوارث
٢٩٢	٢٠	تعلى	بعدي
٢٩٤	٤	ارفوني	ارفعوني
=	٩	احد	اجد
٢٩٨	١٧	فوتب	فواتب

صواب	خطا	سطر	مجمعة
عم	عم	٢٠	٢٩٩
بخمار	بخمار	١٥	٣٠٠
الدراي	الدراي	١٠	٣٠٤
انسكر	نسكر	٨	٣١٠
قتادة	قتادة	١٨	٣١١
لاوارث له	لاوارث	٥	٣١٧
لنى	لنى	٣	٣١٨
رجع عمرو ورجا	رجع	٨	٣٢٧
شقى	شياً	١٥	٣٣١
فصاروا	نصاروا	٧	٣٣٣
اغرمه	غرمه	١٢	٣٣٦
قال	قال	٧	٣٥١
اخبارا	اخبارا	١٢	٣٦٤
بالقبضة	بالقبضة	=	٣٧٤
عند الحاكيم	الحاكيم	١	٣٧٦

(تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه)

• (اصلاح ما وقع من الفاظ في طبع الجزء الخامس من عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	مصحفة
الاولى منه	الاولى	٩	٣
اماراتها ان	اماراتها	٢٠	٨
من شرع	من شرع	٣	١٢
جدار	جدار	٢٥	١٤
قصيرا	قصيرا	٢٦	•
بلغ	بلغت	١	١٥
•	•	•	•
تجزئة	تجزئة	٣	٢١
اتخذ	اتخذ	٤	٢٢
السبب	السب	٢	٢٨
الشبه	الشبه	١٠	٢٩
المعتادة	المعتاة	٢٥	٤٣
اتساعا	اتساعا	٢٤	٤٤
أفاده المانظ الشوكاني انتهى		١	٤٧
في نيل الاوطار			
ينهار ابدأ أو	ينهار ابدأ أو	•	٤٨
بلاماء واليهام	بلاماء	٢	•
فهو هيمنان وهي هيما	فهو هيما	•	•
ابتاعه	بتاعه	١٣	٥٢
فبقى	فـ في	٧	٥٥
للاخر	للاخر	٢٠	٥٦
حديث	الحديث	١٣	٥٧
انه استشكل	انها استشكلت	٢٤	•
×	أى	١	٥٩
لم يرد	ليرد	١٦	•
بقضاء	بقضاء	٢٦	•
وتنذر الاعضاء	والاعضاء	٢	٦١
جاف	جافيا	١٧	•
زيدا	زيد	١١	٦٣
طال	نال	٢٦	•
مسلم	الم	٢٢	٦٥

ص	م	ن	ج
٦٥	٢٥	التي تملكون	مرواب
٧١	٢٢	انما	لبيها
٧٢	١٣	عالم	عالم
٨١	٤	لا يقول	لا يقول لهم ذا النصارى يقول
٨٢	٢٠	لاروا	لاروا أي لربا
٩٤	٢١	وسياقنا من مطلقا	X
٩٩	٥	نبي	نبينا
١٠١	٢	فان الشوكا في قوله	X
		النباسة	
١٠٢	٠	وكان في قوله الاغاب	X
١٠٩	٢	دراهم	دراهم
٠	٢٤	مطى	أعطى
١١٠	٥	على	X
٠	٢٦	وانصبت	واللاصق
١١٣	٤	قالوا له	قالوا له
٠	٢٦	تركوا	مثل الذين تركوا
١١٥	٢٢	الاص	التمى
١٣٠	٢	طينا	طينا
١٣٢	٥	الحلب	الحلب
١٣٦	٢٤	مزروعا	أي مزروعا
١٣٧	٥	انقاذها	انقاذها
١٣٩	٢٥	وامرئ	والامع
١٤١	١	وأبكر	وأبكر
١٤٢	٥	وبن	وذكري
٠	٧	الانصارى	الانصار
١٤٤	٢٤	تمريثا	تمريثا
١٤٥	٢	نص	مقابل نص
١٤٧	١٠	كالباع	كالباع
١٤٨	٢٢	نخذج	نخذج
١٤٩	٢٨	الاستماع	الاستماع

صواب	خطا	سطر	صحيفة
ومسلم	ومسلم	٢١	١٥٢
لفظه	لفظه	٣٥	•
الموات	الموت	٣٦	•
أورفت	أى رفت	•	١٥٧
X من غير قصد من صاحبها	من غير قصد من صاحبها	٣	١٥٨
اسائه	اسائه	٣٤	•
والثالث انه	والثالث	١٥	١٦٢
وهى الشئ	الشئ	٣٢	١٧١
اقر	اسر	٢١	١٧٤
الاقرار	الاسراد	٣	١٧٦
باب الاكراه	الاكراه	٢	١٧٧
الالك	الرجال	١١	١٨١
البصر	البصير	٣٧	١٨٥
عند الترمذى	فى الترمذى	٢	١٨٧
من ذكر العام بعد الخاص	من الخاص بعد العام	١	١٩٢
ما بعدها	ما بعد	١٣	١٩٥
الذكاة	الذكاة	٣٥	•
المثل بهم وال	المثل وبهم ال	•	•
واجبة على المرتين فلم مرتين	واجبة للمرتين	٣٤	١٩٨
غفقه	غفقه	•	١٩٩
بنفقة	بنفقته	٣٦	٢٠٠
الرهن اذ هو	الراهن	٢٠	٢٠١
يتاشدك	يتاشدك	١	٢١٧
الاستوى	لاستوى	٣٢	٢٢٠
ومحل	محل	٣٤	٢٢٦
الاولى ان	ان الاولى	٣٩	٢٢٤
شهودا	شهو	٢٤	٢٢٢
وعقوق	وعوق	١٥	٢٢٦
وانما الخلاف	والخلاف	٣٢	•
من ذكر الخاص	من الخاص	٤	٢٢٧
كراهية	كرهية	٢٧	•
استقرها	استقرها	٣٧	٢٤٣

صواب	خطا	سطر	حقيقة
اثنى	اثنى	١	٢٤٩
محصيها	محصيها	٤	٢٥٠
اراد الخلف	اراد الخلف	٣٦	➤
قال والله	قال	٢٨	٢٥٥
الهاه	اله	➤	٢٥٨
اذاهم	اذاهم	٣٠	٢٥٩
غباره	عباره	➤	➤
وزاد	وزا	٣٤	٢٦١
سره	شره	١	٢٦٢
ابن	وابن	➤	٢٧٨
فيمبا	فيمبا	➤	٢٨٦
فباليديثم بالمال	فباليدي	٢٠	٢٨٩
ماصن	ماصن	٣٢	٢٩٢
والحاصل الى قوله الدرجات X		٦	٢٩٦
مخاطباها	مخاطبا	➤	٢٩٨
X	اها	٧	➤
وان	وبان	٢٢	➤
للاصيانة	للاصيانة	٣٥	➤
احدا لا	احدا	٣٤	٢٠٠
كان في	كا في	٣١	٢٠٢
النوح	الو ح	٢٢	➤
X	ان العمل الصالح	١٠	٢٠٤
يفعل	فعل	٣٦	➤
X	قال وقيل الى قوله قد نجا	٢	٢٠٥
ان	ن	٣٥	٢٠٧
الجواد	الجوا	٦	٢١٢
بغير	بغير	٣٢	➤
وانه لا يماس	انه لا يماس	٣٧	٢١٧
ومما القرابته	واقربته	٣٦	٢٢١
ليلة حارس	حارس	٣٥	٢٢٤
X	كاه	٨	٢٢٦
رباط يوم	رباط	٢٧	➤

صواب	خطا	سطر	صحيفة
X	يوم	٢٢	٢٢٦
قيص	القميمص	٢٦	٢٢٩
يزيد بن معاوية	يزيد بن	٢٣	٢٣٤
كان	كان قبل	١٨	٢٣٥
بلازمها	ملازمها	٢٢	٢٣٦
كنزائن	نكزائن	٣٠	٢٣٨
الولد	الوالد	٤	٢٤٢
X	وقال الكرمانى الى قوله كذلك	٢١	٢٤٣
فلق	ملق	٢٧	٢٥٠
ثفاء	ثعاء	٢٨	٢٥٧
الحاء	الميم	٢١	-
مكة منها	مكة	=	٢٥٨
اذ	اذل	٢٠	٢٦٤
تجبر	يجبر	٧	٢٧٢
الجبل	الجبل	٢١	٢٧٣
به ورجل كسرى	به و كسرى	٢٧	-
ان يكون	يكون	٦	٢٧٩

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الخامس من نيل الاوطار من أسرار منتهى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

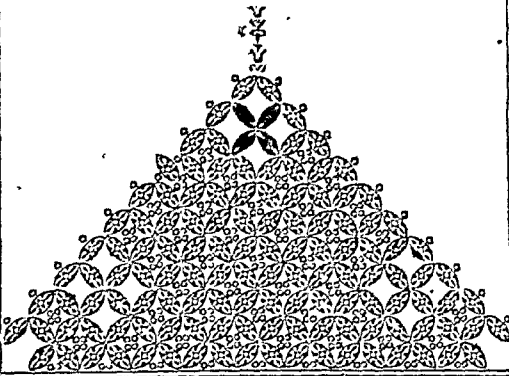
٢

وبه امشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملائكة المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب مسديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسخ الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
واسكنه فسيح جناته



(بسم الله الرحمن الرحيم)
(باب فضل ليلة القدر)

ينفع القاف واسكان الدال
سميت بذلك لعظم قدرها أي
ذات القدر العظيم لنزول القرآن
فيها ووصفها بانها خير من ألف
شهر أو ما يحصل لمحبها بالعبادة
من القدر الحميم أولان الاشياء
تقدر فيها وتنقض اقوله تعالى
فيها يشرق كل أمر حكيم وتقدير
الله تعالى سابق فهي ليلة إظهار
الله تعالى ذلك التقدير للملائكة
ويجوز فتح الدال على أنه مصدر
قدر الله الشيء قدرا وقدر الغتان
سكانهم والنهر وقال سهل بن
عبد الله لان الله يقدر الرحمة فيها
على عباده المؤمنين وعن الخطابي
ابن أحمد لان الأرض تضيق فيها
على الملائكة من قوله ومن قدر
عليه رزقه وعن مالك كفاي
الموطأ قال سمعت من أثق به
يقول ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس
قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه
تقاسم أعمار أمته أن لا يلفوا
من العمل مثل ما بلغ غيرهم في
طول العمر فاعطاه الله تعالى
ليلة القدر وجعلها خيرا من
ألف شهر قال وقد خص الله
تعالى بها هذه الامة فلم تكن
لمن قبلهم على الصحيح المشهور
وهل هي باقية أو رفعت حكمي
السنن المتولى عن الرواض



بسم الله الرحمن الرحيم

بك اللهم استعين على نيل الاوطار من أسرار معتنى الاخبار متوسلا اليك بنبينا المختار
قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب البيوع)

(أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المصيبة وما لا تنفع فيه)

(عن جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والأصنام فمقل يارسل الله أريت نكحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن
بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جعلوه نكاحا وعرفا كواثمه رواه الجماعة
* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم
الشحوم فباعوها واكوا أثمانها وإن الله اذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم شحمه
رواه أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس) حديث ابن عباس في
التي يريتم أو أمتحريم بيعها على أهل الذمة فتبقى على الخلاف في خطاب الكافر
بالفروع قوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنده الحياة لا بد كاة شرعية ونقل ابن
المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها قيل
ويستثنى من ذلك العسل والجراد وما لا تحله الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم
بيعه بجميع أجزائه وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى الفاكهاني انه الخاصة بسنة واحدة و وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وهل هي ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية أو مختصة برضان ممكنة في جميع ايامه رواه ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب صحيح ورواه عنه أبو داود مر فوجاه وجهه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواه أبو عاصم ٣ من حديث أئس أوليلة النصف بئنه

حكاها ابن الملقن في شرح العمدة

وفي قول حكاها الفرطبي في المقهم

انه ليلة نصف شعبان أو هي ليلة

سبع عشرة رواه ابن أبي شيبة

والطبراني من حديث زيد بن

أرقم أو مهمة في العشر الاوسط

حكاها النووي أوليلة ثمانى عشرة

ذكره ابن الجوزى أوليلة

تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن

علي أو أول ليلة من العشر

الاخير واليه مال الشافعي

أو هي ليلة اثنتين وعشرين

أو ثلاث وعشرين رواه مسلم

أوليلة أربع وعشرين رواه

الطحايسى عن أبي سعيد مر فوجاه

أو ثمن وعشرين رواه ابن

العربي في العارضة أو سبع

وعشرين رواه مسلم وغيره أو

تسع وعشرين أوليلة الثلاثين

أو في أوتار العشر أو ثنتي عشرة في

العشر الاخير كما قاله أبو قتادة

وقيل غير ذلك قال في الفتح وقد

اختلف العلماء في ليلة القدر

اختلفا كثيرا وتوصل انما من

مذاهم في ذلك أكثر من

أربعين قولاً كما وقع لنا نظير

ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتركا

في اخفاء كل منهما ما يقع الجدل

في طلبها ثم ذكر تلك الاقوال

واحداً واحداً وبلغ الى القول

عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره واليلة في تحريم بيعه وبيع الميعة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتمتعى ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور من مالك طهارة الخنزير قوله والاصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصوراً فيه على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهم ما اذا كان الوثن مصوراً واليلة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر قوله أرأيت شعوم الميعة الخ أى فهل بيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح قوله ويستصحب بها الناس الاستصباح استعمال من المصباح وهو السراج الذى يشتعل منه الضوء قوله لاهو حرام الاكثر على أن الغدير راجع الى البيع وجعل بعض العلماء راجعاً الى الاتقاع فقال يحرم الاتقاع بها وهو قول أكثر العلماء لا ينتفع من الميعة بشئ الا ما خصه دليل كالجمل المدبوغ والظاهر ان مرجع الضمير اليه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث فباعوها وتحريم الاتقاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تلتفعوا من الميعة بشئ وقد تقدم والمعنى لا تظنوا ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميعة فان بيعها حرام قوله جملوه بفتح الجيم والميم أى أذابوه يقال جملها اذا ذابها والجمل الشحم المذاب وفي رواية للجاري جملوها ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الخيل والوسائل الى الحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيعها حرام لتحريم ثمنه فلا يخرج من هذه السكينة الا ما خصه دليل والتخصيص على تحريم بيع الميعة في حديث الباب مخصوص بعموم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميعة أكلها وقد تقدم وقوله لعن الله اليهود زاد في سنن أبي داود ثلاثاً (وعن أبي جحيفة انه اشترى حجاماً فامر فكسرت محاجه وقال ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم وثن الكب وكسب البغي لعن الواشعة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ولعن المصورين متفق عليه * وعن أبي مسعود عقبة ابن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكب ومهر البغي ونحو ان البكاهن رواه الجماعة * وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكب وقال ان جاء يطلب ثمن الكب فاملا كفه تراباً رواه أحمد وأبو داود * وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكب والسنور رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمذرى والمافظ في التلخيص بوجهه ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو والرقى وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجميع هذه الاقوال التي حكيناها بعد الثالث فهم بجماعة متفقة على امكان حصولها والحث على التماسها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وأربع هذه الاقوال هو القول الخامس والعشرون أعنى انه في أوتار العشر الاواخر قال المافظ في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر واليه ذهب أبو ثور والزنبي وابن خزيمة وجماعة من

فبتيم احكم اوان الاستناد الى
الرؤيا انما هو من رحمت اقراره.

صلوات الله عليه وآله وسلم أيتها

کاحدماقبل فیروزیا الاذان

وهذا الحديث أخرجهوه سابقاً

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْوَيْلِ وَالْجَلَدِ

المصوم والاساقى الى اروپا
في الف

في الشيخ وفي هذا الاستدلال

على عظم فساد الرويا وجواب

الاستعداد اليها في الاستدلال على

الامور الاجتماعية بشرط ان لا

يخالف القواعد الشرعية اهـ

عن أبي سعيد (سعد بن مالك)

الحمدري (رضی اللہ عنہ) قال

اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم الحشر الاوسط من

رمضان / ذکر مہرگان حقہ آن

بقول المصنف بالمانع

يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ

باعتبارها لغة البشر من عمارية

الى ممر دابة واهله عند ربي

وَصَدَّاهُ بِالْأَوْسَطِ وَأَمَّا بِالْغَنِيِّ

الوقت أو الزمان أي ليالي العمرة

التي هي ذلك الاوسط

الشهر (نفرج) صلى الله عليه

والاوس-لم (صبيحة-عشر)

نخطينا وقال انى اريدت لى-

القدر من الرؤيا أي إلهامات

او من الرؤیة ای انصرتھا

انسانیت (آی انسانہ اللہ امانت)

(أ. نسيحاً) والشك من الراوي

والله اعلم بالصواب

فَالْأَمَانَةُ فِي الْوَقْتِ (أَيُّ)

عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

سَمَاعِيٍّ وَأَوْهَدَ الْإِسْمَانِيَّ قَوْلَهُ الْإِسْمَانِيَّ

اشتهارهای او بار العسیر است

(باب النهي عن بيع فضل الماء)

في تلك السفة لارفع وسعودها لانه امر بالقاسم احدث قال (فالقاسم) أي ليله المقد

أَوَامِرُكَ اللَّهُمَّ وَأَوَامِرُ الْعِلْمِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ إِلَى آخِرِ لَيْلَةِ الْقَامِعِ وَالْعَشْرِينَ إِلَى لَيْلَةِ

في السبع الاواخر لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بميثاقه اجاز ما به والاقلوه

قول حكاه الشافعي عياض وغيره قال الحنابلة وتطلب في ليلة العشر الاخير وليا الى الوتر كذا قال الشيخ في الدين بن ميمية
رحمه الله الوتر يكون باعتبار الماضي فتطلب ليلة القدر ليلة احدى وعشرين ولية ثلاث وعشرين الخ وتكون باعتبار
الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ تسعة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليلة الاشفاع فليدة الثانية تسعة

البذل الحاجة الماشية لاسي الزرع الثالث ان لا يكون مالكه محتاجا اليه ويؤيد
ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عن
الشيخين مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليعتق به فضل الكلا وذكرة صاحب جامع الاصول
بلفظ لا يباع فضل الماء وهو لفظ مسلم وسبق في هذا الحديث وما في معناه في باب النهي
عن منع فضل الماء من كتاب احياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا الحديث الثامن
شهر كافي في ثلاث في الماء والكلا والنار وسبق في باب الناس شهر كافي في ثلاث من كتاب
احياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفعل وهو مع كونه
خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء عن منع ضربا الفعل
وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه محرزا في الآية فانه
يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الحطب اذا حرقه الحاطب الحديث الذي أخرجه مسلم
الله عليه وآله وسلم بالاحتياط ليستغنى به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي
هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعد تسليم صحته انما يصح على مذهب من
جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهي
عن بيع الماء على الاطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من ان عثمان اشترى نصف بئر
رومية من اليهودي وسبغها للمسلمين بعد ان سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
يشترى بئر رومية فهو بيع على المسلمين وله الجنة وكان اليهودي يبيع ماءها الحديث فانه
كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء
لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لليهودي على البيع ويجاب بان هذا كان في صدر الاسلام
وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ
الامر على ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته فتحريم بيع الماء فلا يعارضه
ذلك التقرير وايضا الماء عند دخل تبعا لبيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك

• (باب النهي عن غن عيب الفعل) •

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غن عيب الفعل رواه أحمد
والبخاري والنسائي وأبو داود * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
ضربا الفعل رواه مسلم والنسائي * وعن أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن عيب الفعل فهاه قال يا رسول الله انا بطرق الفعل فنكرهم فرخص له
في الكرامة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب) في الباب عن أنس غير حديث

تبقى ولية الرابعة تسعة تبقى
كما فسره أبو سعيد وان كان
الشهر ناقصا كان التاريخ
بالباقي كالتاريخ بالماضي اه
وأما القول بانحصارها في السبع
الاخر فلا يعرف فاقبل به
وميل الشافعي الى انها ليلة
الحادي والعشرين أو الثمان
والعشرين لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم في حديث أبي سعيد
وفيه فوكف المسجد في مصلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليلة احدى وعشرين وحديث
عبد الله بن أنيس عند مسلم انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال أريد
ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني
في صبيحتها ابعث في ماء وطن
قال فطرت ليلة ثلاث وعشرين
وعبارة الشافعي في الام كانت ليلة
البقي في المعرفة وتطلب ليلة
القدر في العشر الاخر من شهر
رمضان قال وكأني رأيت
والله أعلم أقوى الاحاديث فيه
ليلة احدى وعشرين ولية
ثلاث وعشرين وقال الحنابلة
وارجى الاوتار ليلة تسبع
وعشرين قال في الانصاف وهذا
المذهب وعليه جماهير الاصحاب
وهو من المفردات اه وبه جزم
أبي بن كعب وخلف عليه كافي

مسلم وفي حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وحكاها الشافعي من الشافعية في الحلية الباب
عن أكثر العلماء به قال ابن عباس واستحسنه عمر وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد
وافقه ان قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد اعيدت

في السورة ثلاث مرات وذلك سبع وعشرون وعن مالك انها تنقل في العشر الاواخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في رمضان تنقل وتقرأ عن أبي يوسف ومحمد لا تنقل ولا تنقل لكن غير معينة وقيل هي عندهما في النصف الاخير من رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى قاضي خان المشهور

عن أبي حنيفة انها تدور في السنة كلها وقدره كون في رمضان وفي غيره وصح ذلك عن ابن مسعود وعن ابن خزيمة انها تنقل في كل سنة الى ليلة من ايام الاشر الاخير واختاره النووي وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه وذكره كبري فامها القسطلاني في هذا المقام وغيره في غيره (واني رأيت اني اسجد في ماء وطين فحين كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجع) الى معتكفه وفيه التفت اذ الاصل ان يقول اعتكف معي (فرجعنا) الى معتكفنا (وما نرى في السماء

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبراز وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده أيضا قوله عيب الفعل بفتح العين المهملة واسكان السين المهملة أيضا وفي آخره موحدة ويقال له العيب أيضا والفعل المذكور من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو قيسا وغير ذلك وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة عن عيب التيس واختلف فيه فقيل هو ماء الفعل وقيل أجرة الجاع ويؤيد الأول حديث جابر المذكور في الباب وأحاديث الباب تدل على أن يبع ماء الفعل واجارته حرام لانه غير متقوم ولا مباح ولا مقدور على تسليمه واليه ذهب الجمهور وفي وجهه لاشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك انها تجوز اجارة الفعل للضراب مدة معلومة وأحاديث الباب ترد عليهم لانها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال أعيب الرجل عيبا كثرى منه فلا ينزيه ولا يصح القداس على تلقيج النخل لان ماء الفعل صاحبها عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح قال في الفتح وأما عاربه ذلك فلا خلاف في جوازه قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان المعبر اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق الفعل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا من اطرق فرسا فاعقب

* (باب النهي عن بيع الغرر) *

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه الجماعة الا البخاري * وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر رواه أحمد * وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع حبل الحبله رواه أحمد ومسلم والترمذي * وفي رواية نهى عن بيع حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب رواه أبو داود وفي لفظ كان أهل الجاهلية يتنازعون لحوم الجزو رالى حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك متفق عليه وفي لفظ كانوا يتنازعون الجزو رالى حبل الحبله فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه البخاري) حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البهقي فيه ارسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقعه وقال الدارقطني في العمل اختلاف فيسه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور على الاثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مما تلحق طينا وفي الحديث ترك مسيح جبهة المصلي والسجود على الخائل والامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الفضل وان التسميان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تنقص ولا تنقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالشريعة كغنى السهم وفي الصلاة

وبالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عرفت في ليلة بعينها حصل الاقتصاد عليها فقالت العبادة في غيرها وفيه استحياب الاعتكاف في رمضان وترجيح اعتكاف العشر الاخير وان من الروايات ما يقع تعبيره مطابقا لترتيب الاحكام على رؤيا الانبياء قال في الفتح ليلة القدر ٨ منصرفه في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتارها في ليلة منه بعينها

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد وردت ليلة القدر علامات كثيرة اكثرها لا يظهر الا بعد ان تغشى منها في صحيح مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لاجد مثل الطست وقوه لاجد عن ابن مسعود وزاد صافية وعن ابن عباس عند ابن خزيمة هر فوعا ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة تصبح شمس يومها جوا ضعيفة ولا جدم من حديث عبادة بن الصامت سرفوعا انها صافية بلجة كان فيها نقر اساطعا ساكنة صاحبة لاحرقها ولا برد ولا يجل لكوكب يرمى به فيها وان من اول امارات ايام الشمس في صبيحتها ان تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل التمر ليلة البدر لا يجل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن ابي شيبه من حديث ابن مسعود ايضا ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان الا صبحة ليلة القدر وله من حديث جابر بن سمرة سرفوعا ليلة القدر ليس له معار وريح ولا بن خزيمة من حديث جابر سرفوعا في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة ولا باردة تنفتح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يغشى فجرها ومن طريق

أبو بكر بن أبي عاصم عن عمران بن حصين حديثه امر هر فوعا وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا قوله نهى عن بيع الحصة اختلف في تفسيره فقبل هو أن يقول بعك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى الحصة أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرمي وقبل هو أن يشترط الخيار الى أن يرمى الحصة وقبل هو أن يجعل نفس الرمي بيعا ويؤيده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن عاصم عنه انه قال يعني اذا قذف الحصة فقد وجب البيع قوله وعن بيع الغرر بفتح المجمة وبراءين مهملتين وقد ثبت النهي عنه في احاديث منها المذكور في الباب ومنها عن ابن عمر عند احمد وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير في الهواء وهو مجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والابق وكل ما دخل فيه الغرر بوجه من الوجوه قال النووي النهي عن بيع الغرر اصل من اصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويقتضى من بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع تبعا بحيث لو افر لم يصح بيعه والثاني ما يتساح به له المالحقارة أو الماشقة في تغييره أو تعيينه ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع اسامس البناء واللبن في ضرع الدابة والحل في بطنها والقطن المحشوف في الجبة قوله حبل الحبله الحبل بفتح الحاء المهملة والباء وغلظ عياض من سكن الباء وهو مصدح حبل الحبله بفتح الحاء المهملة والباء مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتائب والهاء فيه للعبارة وقيل هو مصدر سمي به الحيوان والاحاديث المذكورة في الباب تقتضي مطلقان البيع لان النهي يستلزم ذلك كما تقرر في الاصول واختلف في تفسير حبل الحبله فمنهم من فسره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر وقال الاسماعيلي والطبيب هو من كلام نافع ولامة افاة بين الروايتين ومن جملة الذاهيين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو ان يبيع لحم الخنزير ثم مؤجل الى أن يلد ولد الناقة وقبل الى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل وبه جزم ابو اسحق في التبيين وتسمك بالتفسيرين المذكورين في الباب فانه ليس فيه ما ذكر ان يلد الولد واسكنه وقع في رواية ممتنع عليها باللفظ كان الرجل يتناع الى أن تنج الناقة ثم تنج التي في بطنها وهو صريح في اعتبار ان يلد الولد ومشتمل على زيادة فيرج وقال احمد واسحق وابن حبيب السالكي والترمذي وأكثر أهل اللغة منهم أبو عبيدة وابو عبيد هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون علة النهي على القول الاول جهالة الاجل وعلى القول الثاني بيع الغرر لكونه معدوما ويجهل ولا غير مقدور على تسميه ويرجح الاول قوله في حديث الباب لحوم الخنزير وكذلك قوله يتناعون الخنزير

أبي قتادة عن ابن ميمونة عن أبي هريرة سرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحصى قال وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الضحاك يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتنفتح فيها أبواب السماء وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار تلك

الدلالة تسقط الى الارض ثم تعود الى منابتها وان كل شئ يسجد فيها وان المياه المالحه تعذب تلك الدلالة انتهى وقال القسطلاني
وقد جاء أن الدلالة القدر علامات تظهر فقبل يرى كل شئ ساجدا وقل ترى الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة
وقبل يسجد مع سلام من الملائكة وقل علامتها استجابة دعاء من وقعت له ولا يلزم ٩ من تخلف العلامة عدمها فرب قائم فيها

لم يحصل لمنها الا العبادة ولم ير شيئا
من كرامة علاماتها وهو عند
الله افضل ممن رآها وأي كرامة
افضل من الاستقامة التي هي
عبادة عن اتباع الكتاب والسنة
واخلاص النية انتهى بالمفظة
وأما قول ابن العربي الصحيح انها
لا تعلم فانها كرامة النور وبان
الاجاديت قد تظاهرت بامكان
العلم بها وأخبر به جماعة من
اصالحين فلامعنى لانكار ذلك
وقد جزم ابن حبيب من المالكية
ونقله الجوهري وحكاه صاحب
العمدة من الشافعية ورجحاه ان
لدلالة القدر خاصة بهذه الامة ولم
تكن في ادم قبلهم وهو معتض
بحديث أبي ذر عن عبد الله بن مسعود
حدث قال فيه قلت يا رسول الله
اتكون مع الانبياء فاذا ما نوا
رفعت قال بل هي باقية وعندهم
قول مالك السابق بلغني أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تقاصر أعمار أمته الى آخره وهذا
محتمل للتأويل فلا يدفع الصريح
في حديث أبي ذر كما قاله الحفاظان
ابن حجر في فتح الباري وابن كثير
في تفسيره (عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال اتسودا)
أي ليلة القدر (في العشر

قال ابن القيم حصل الخلاف المراد البيوع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل
المراد بالاجل ولادة الام أم ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين
الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح قوله ان نتج بضم أوله وسكون ثانيه ونخ
ثامه والفاعل المائة قال في الفتح وهذا القول وقع في لغة العرب على صيغة النفع
السند الى المقول قوله الجزور بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير ذكره كان أو أنثى
(وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء
مافي بطون الانعام حتى تضع وعن بيع مافي ضرعها الا بكبل ومن شراء العبد وهو أبق
وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدفات حتى تقبض وعن ضرب الغنم رواه
احمد وابن ماجه والترمذي منه شراء المغنم وقال غريب وهو عن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواه النسائي وعن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يملكه رواد احد أو ابوداود وعن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غر حتى يطعم أو صوف على ظهر أولبن في ضرع أو من
في لبن رواه الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البزار والدارقطني وقد ضعف
الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه مقال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه
ويشهد لكثر الاطراف التي اشتمل عليها أحاديث أخر منها الحديث النهي عن بيع الغرور
وما ورد في النهي عن بيع الملاحق والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين
وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الا أخرجه
أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوى انتهى ولكنه قد
وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسل ابوداود في المراسم وابن أبي شيبة في
مصنفه قال ووقفه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ وأخرجه أيضا ابوداود من طريق
أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والظاهر في الاوسط من
طريق عمر المذکور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد
وفي الباب عن عمران بن حصين مرفوعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بالنظر نهى عن بيع مافي
ضرع الماشية قبل ان تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء
وعن المضامين والملاحق وحبل الحبله وعن بيع الغر قوله عن شراء مافي بطون الانعام
فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو يجمع عليه والعلة الغرور وعدم القدرة على
التسليم قوله وعن بيع مافي ضرعها هو أيضا يجمع على عدم صحة بيعه تبطل انحصاله لما
فيه من الغرور بالجهالة الا أن يبيعه منه كماله لا يخفى أن بقوله بيعت منك صاعا من حليب

٢ نيل خا (ادواخر من رمضان) اي ليلة القدر في ثمانية تبقى وهي ليلة احدى وعشرين
لان الحق المقطوع بوجوده بعد العشرين تسعة أيام لا حتمال أن يكون الثماني تسعة وعشرين وليوافق الاحاديث الدالة
على أنها في الاوتار (في سابعة تبقى) وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خامسة تبقى) وهي ليلة خمس وعشرين وانما يصح منهناه

ويرافق ليلة القدر وثمان من الليالي على ما ذكر في الأحاديث إذا كان الشهر ناقصا فإذا كان كاملا فلا تكون إلا شفع
لأن الذي يبقى بعد هاتين فتكون السابعة الباقية ليلة اثنين وعشرين والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين
والخامسة الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس ١٠ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف

الشهر فأنما يتوخر عن بالباقي
منه لا بالماضي منه (وعنه) أى
عن ابن عباس (رضي الله عنه
في رواية قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هي) أى
ليلة القدر (في العشر) ولا يوجب ذكر
والوقت زيا في الآخر (هي في تسع
بعضين) من المضي وهو بيان
للعشر أى هي في ليلة التاسع
والعشرين (أو في سبع بيقين)
من البقاء أى في ليلة الثالث
والعشرين أو مهمة في إحدى
السبع ولكنهم في بعض فتكون
ليلة السابع والعشرين (يعنى
ليلة القدر) واختلاف في رفع هذه
الجملة ووقفها فخرج عند البخاري
المرفوع فخرج عنه وأعرض عن
الموقوف وقد أطال الحافظ ابن
حجر في هذا المقام في بيان أقوال
أهل العلم في تعيين ليلة القدر
وحكمة اختلافها وذكر علاماتها
طولا جسد الانطولى بذكرها هنا
في شفاء الأطباء على تفاصيل
ذلك فلا يرجع فتح الباري يتضح له
ما قبل له فيها وما لها وما عليها
(عن عائشة رضي الله عنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) إذا دخل العشر) أى
الآخر كما صرح به في حديث على
عند ابن أبي شيبة من رمضان

بقرتي فإن الحديث يدل على جوازها لارتفاع الغرور والجهالة قوله وعن شراء العبد
الآبق فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب إلى ذلك الهادي والشافعي وقال أبو
حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يصح موقوفه على التسليم واستدلووا بعموم
قوله تعالى وأحل الله البيع وهو من التسليم بالعام في مقابلة ما هو أخص منه مطلقا
وعلة النهي عدم القدرة على التسليم أن كانت عين العبد الآبق معلومة والآنجموع
الجهالة والغرور وعدم القدرة على التسليم قوله وشراء الغنم مقتضى النهي عدم صحة
بيعها قبل القسمة لأنه لا ملك على ما هو الاظهر من قول الشافعي وغيره لا حرم الغنم
قبلها فيكون ذلك من كل أموال الناس بالبطل قوله وعن شراء الصدقات فيه دليل
على أنه لا يجوز لامتصديق عليه بيع الصدقة قبل قبضها لأنه لا يملكها إلا به وقد خصص
من هذا العموم المصدق فتقبل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول إلا
بدليل يخص هذا العموم وجعل في التولية إليه بمنزل القبض دعوى مجردة وعلى تسليم
قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره قوله وعن ضربة الغائص المراد بذلك أن
يقول من يعتاد الغوص في البحر غير ما أخرجه في هذه الغوصة فهو ذلك كذا من الثمن
فإن هذا لا يصح لما فيه من الغرور والجهالة قوله نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع
ثم حتى يطعم سبأني الكلام على هذا في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه قوله
أو صوف على ظهره فيه دليل على عدم صحة بيع الصوف مادام على ظهر الحيوان وإلى
ذلك ذهب العترة والفقهاء والعلة الجاهل والتأدية إلى الشجار في موضع القطع قوله أو
عن ابن يعنى ما فيه من الجهالة والغرور (وعن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنابذة في البيع والملاسة لمس الرجل ثوب الاخر يبيده
بالبل أو بالنمار ولا يقبله والمنابذة أن يذب الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الاخر بثوبه
ويكون ذلك بيعهم ما من غير نظر ولا تراص متفق عليه وعن أنس قال نهى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمنابذة والملاسة والمزابنة رواه البخاري
قوله عن الملامسة والمنابذة هما مفسران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في اللباس
عن الزهري وقد فسرا بأن الملامسة أن يمس الثوب ولا ينفذ راليه والمنابذة أن يطرح
الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقبله وينظر إليه وهو كالتفسير الاول قال في الفخ
ولابي عوانة عن يونس أن يتبايع القوم الساع لا ينظرون اليها ولا يجربون عنها أو يتناذب
القوم الساع كذلك فهو كذا من أبواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن
الزهري المنابذة أن يقول ألق إلى ما معك وألقى إليك ما معي وللناس في حديث أبي هريرة

(بدمه) بكسر الميم أى أزاره وسلم جد وشدة المتزهر وهو كناية عن شدة الجدل والاجتهاد في العبادة كما يقال الملامسة
فلان يشد وسطه ويسعى في كذا وفيه نظر فانها قالت جد وشدة المتزهر فطقت شد المتزهر على الجد والعطف يقتضى التغاير والصحيح
أن المراد به اعتزاله للنساء وبذلك فسروا الساب والامة المنة دمون وجرم به عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا خاربوا شدوا ما زهرهم * عن النساء ولو بات باطهار وعن ابي بر بن عياش نحووه وقال الخطابي المعنى شهر للعبادة ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشهير معا فلا ينافي شدة التزحر حقيقة وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله في العشر من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم بأسناد مقارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان رمضان قام ونام فاذا دخل لعشر شد المئزر واجتنب النساء وفي حديث أنس عن الطبراني قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر الاواخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء (وأحيا ليلة) استغفره بالسهر في الصلاة وغيرها وأحيا معظمة ليله في الصحيح ما علمته قام ليلة حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة شبه القيام فيه بالحياة في حصول الانتفاع التام أى أحيا ليلة بالطاعة أو أحيا نفسه بالسهر فيه لان النوم أخو الموت وإضافته الى الليل اتساعا لان المأمور إذا حي بالقطعة حي كله بحمائه وهو نحو قوله لا تجعلوا بيوتكم قبورا أى لا تملأوها فتكونوا

كلاموات فتكون بيوتكم كقبور (وايقظ أهله) أى للصلاة والعبادة وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضا في الصوم وأبو داود في الصلاة وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الصوم * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الإعتكاف في المساجد كلها) *

قيدهم اذا لا يصح في غيرها وجمع

الملازمة أن يقول الرجل للرجل ابيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر احد منهما الى ثوب الآخر ولكن يمسك لسان المناذبة أن يقول أنبذ ما بي وثبذ ما معك فيشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر وروى أحمد عن معمر انه فسر المناذبة بأن يقول اذا انبذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملازمة أن يمسك بيده ولا ينشره ولا يقابسه اذا مسه وجب البيع واسلم عن أبي هريرة الملازمة أن يمس كل واحد منهما ما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن ينذ كل واحد منهما ما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه قال الحافظ وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملازمة والمناذبة لانهم افعال فتستدعي وجود الفعل من الجانبين قال واختلف العلماء في تفسير الملازمة على ثلاث صور هي أوجه للشافعية أحكمها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلة فيلمسه المستأنمة يقول له صاحب الثوب بعتك بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته وهذا موافق للتفسير الذي في الاحاديث الثاني أن يجعل لنفسه اللبس بغير صيغة زائدة الثالث أن يجعله لا لمس شرطا في قطع خيار المجلس والبيع على التأويلات كلها باطل ثم قال واختلفنا في المناذبة على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أوجه للشافعية أحكمها أن يجعل لنفسه النذ بغير صيغة والتاثير ان يجعله لا كور في الاحاديث والثاني أن يجعله النذ بغير صيغة والثالث ان يجعله النذ فقط طعا للخيار هكذا في الفتح والعلة في النهي عن الملازمة والمناذبة لغير الوجهالة وابطال خيار المجلس وحديث أنس يأتي الكلام على ما اشتغل عليه من المحاقلة والمناذبة في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه وأما المخاضرة المذكورة فيه فهي بالظن والصادق المجتمعين وهي بيع الثمرة خضرا قبل بدو صلاحها وسيأتي الخلاف في ذلك

* باب النهي عن الاستئنا في البيع إلا أن يكون معلوما *

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن المحاقلة والمناذبة والنيا إلا ان نعه لم يرواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه مسلم بلفظ نهى عن الثيبا واخرجه أيضا بزيادة لأن نهى النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم ان هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه الثيبا وهو يدل على تحريم المحاقلة والمناذبة وسيأتي الكلام عليهم والثيبا يضم الشاة وسكون النون المراد به الاستئنا في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئا ويستثنى بعضه فان كان الذي استئناه معلوما فنحو أن يستثنى واحدة من الاشجار أو منزلا من المنازل أو موضعا معلوما من الارض صح بالاتفاق وان كان مجهولا فنحو أن يستثنى شاة غير معلوم لم يصح البيع

المساجد وكدها بلفظ كاهلهم جميعها خلا من خصه بالمساجد الثلاثة ومن خصه بمسجدي ومن خصه بمسجده تمام فيه الجمعة وهذا الأخير قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجدة صلى فيه الصلوات الخمس لان الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجدة يصلي فيه الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي

في الجليل ومالك في الموطا وهو المشهور ومن مذهبه وبه قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفتح
 الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشراعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب
 اجماع الاعلى من نذر وكذا ن شرع فيه ١٢ فقطعه عامدا عند قوم واختلاف في اشتراط الصوم له وان فردسو بدن عقله

وقد قيل انه يجوز أن يستغنى مجهول العين اذا ضرب لاختياره مدة معه لمومة لانه
 بذلك صار كالعلم وبه قالت الهاديوية وقال الشافعي لا يصح ما في الجهة الطال البيع من
 الغرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث واخرجه يحتاج الى دليل
 ويجوز كون مدة الاختيار معلومة وان صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصر
 به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر والحكمة في الهوى عن استغناء المجهول
 ما يقتضيه من الغرر مع الجهالة

*** (باب بيعتين في بيعة) ***

(عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله
 أو كسهما أو الربا رواه أبو داود وفي لفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين
 في بيعة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه * وعن سالم عن عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن مسعود عن ابيه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقة بين صفقة
 قال ما له الرجل يبيع البيع فيقول هو بنا بكذا وهو ينفذ بكذا وكذا رواه أحمد
 حديث أبي هريرة باللفظ الاول في اسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد
 قال المذنب والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصاري انه صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
 المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغاته وحديث ابن مسعود وأورده الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في جمع الزوائد رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا البزار
 والطبراني في الكبير والوسط وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر قوله
 من باع بيعتين فليس بمالك باروا المصنف عن أحمد مدعنه وقد وافقه على مثل ذلك
 الشافعي فقال بأن يقول بعتك بألف نقدا أو ألفين الى سنة فخذ أيهما شئت أنت وشئت
 أنا أو قل ابن الرفعة عن القاضي ان المسئلة مروضة على أنه قبل على الابهام ما لو قال
 قبالت بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك وقد فسر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال
 هو أن يقول بعتك ذا العبد بألف على أن قبعتني دارك بكذا أي اذا وجب لك عندي
 يجب لي عندك وهذا يصلح تفسير الرواية الاخرى من حديث أبي هريرة الاول فان
 قوله فله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء الواحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل
 في تفسير ذلك هو أن يسلفه دينار في قفيز حنطة الى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالحنطة
 قال بعني القفيز الذي لك على الى شهرين بقفيزين فصارت ذلك بيعتين في بيعة لان البيع
 الثاني قد دخل على الاول فيرد اليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لابن

بشرط الطهارة له (عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يعتكف العشر
 الاواخر من رمضان حتى توفاه
 الله تعالى وفيه دليل على انه
 لم يفسخ وأنه من السنن المؤكدة
 خصوصا في العشر الاواخر من
 رمضان لطالب ليلة القدر الجدة
 والجهل في العبادة وروى أبو
 الشيخ بن حبان من حديث
 حسين بن علي مرفوعا اعتكاف
 عشر في رمضان بصحبتين وعربتين
 وهو ضعيف (ثم اعتكف
 أزواجه من بعده) فيه دليل
 على ان النساء كرجال في
 في الاعتكاف وقد كان صلى الله
 عليه وآله وسلم أذن لبعضهن
 وأما انكاره علي بن الاعتكاف
 بعد الاذن كما في الحديث الصحيح
 فلهي آخر فقبل خوف ان يكن
 غير مخلصات في الاعتكاف بل
 أردن القرب منه لغيرهن عليه
 أو ذهاب المقصود من الاعتكاف
 يكون من معه في المعتكف أو
 لتضييقهن المسجد بأبنتهن
 وعند أبي حنيفة انما يصح
 اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
 وهو الموضع المهيأ في بيت الصلاتها
 واتفق العلماء على مشروطة

المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمر بن لمابة المالكي فاجازه في كل مكان وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد
 الا ان تلتزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع واتفقوا على أنه لا حلا كثيرا واختلفوا في أقله فن شرط فيه الصيام قال أقله
 يوم وقال بعضهم يصح في دين اليوم وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما ينطبق

عليه اسم البعث ولا يشترط التعود وقيل ليكن في المرور مع النية كوقوف عرفه وروى عبد الرزاق عن ثعلبي بن أمية الصحابي قال أتى لا مكن في المسجد الساعة وما مكن إلا لا عتكف (وعنها) عن عائشة (رضي الله عنها) قالت وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يدخل على رأسه وفي رواية عنها يصغي ١٣ إلى رأسه أي يدي ويديل (وهو) مجاور ومعه كنف (في المسجد) وإما في

الحجرة وعند أحد كان ياتيني وهو معه كنف في المسجد فمكة على باب حجر في فاعسل رأسه وسائر في المسجد (فارجله) أي فامشط شعره وأسرحه وفي رواية وأنا حائض وفيه إن أخرج البعض لا يجزى مجرى السبل ويتنى عليه ما لو حلف لا يدخل بيتا فادخل بعض أعضائه كراسه لم يحنث وبه صرح الشافعية وفيه جواز التنظف والتطيب واغسل والحق والتزين الخافا بالترجيل والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي إخراج رأسه دلالة على اعتكاف المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة) فسرّها الزهري راوياً بالبول والغائط وافق عن استثنائهما واختلقوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلحق بهما التي والفصدان احتاج إليه وعند أبي داود عن عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا الحاجة إلا ما لا بد منه وعن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأصحابهم أن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه به قال وهو رواية عن أحمد (إذا كان معه كففا) فيه أنه يخرج لحاجته قربت

رسلان قوله فله أو كسهما أي انتصهما قال الخطابي لأعلم أحدا قال بظاهر الحديث وصحح البيهقي وأوكس الثمنين إلا ما حكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى ولا يخفى أن ما قاله هو ظاهر الحديث لأن الحكم لا يلاو كس يستلزم صحة البيع به قوله أو الربا يعني أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم إذا لم يأخذ إلا وكس بل أخذ الأكثر وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن مالك وذكره الشافعي فقيمة مقسك لمن قال يحرم بيع الشيء أكثر من سعر يومه لأجل لئلا وقدر ذهب إلى ذلك زين العابدين علي بن الحسين والناصر والمصور والمصوب بالله والهادوية والامام يحيى وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمؤيد بالله والجمهور أنه يجوز لعموم الأدلة الفاضية بجوازه وهو الظاهر لأن ذلك المتسكك هو الرواية الأولى من حديث أبي هريرة وقد عرفت ما في راوينا من المقال ومع ذلك فالشهور عنه اللفظ الذي رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيععة ولا يجزى فيه على المطلوب ولو سلمنا أن تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها التفسير خارج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فادع في الاستدلال به على المتنازع فيه على أن غاية ما فيها الدلالة على المانع من البيع إذا وقع على هذه الصورة وهي أن يقول نقدا بكدا ونسيئة بكذا إذا قال من أول الأمر نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه مع أن المتسكين بهذه الرواية ينعون من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالذي لا يلخص من الدعوى وقد جعنا رسالتنا في هذه المسئلة وسهنا هاشمنا الغلال في حكم زيادة الثمن لجرد الاجل وحققنا ما تحققتا لم نسبق إليه والعلل في تحريم بيعتين في بيععة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بيمينين والتعلق بالشرط المستعمل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا في صورة التقيير الحنطة قوله أو صفة متين في صفة أي بيعتين في بيععة

(باب النهي عن بيع العربون)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو لما لك في الموطأ) الحديث منقطع لأنه من رواية مالك أنه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يذكره فيه إنما رواه بسهم وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسدي وعبد الله لا يحتج بحديثه وفي أسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا يحتج به وقد قيل أن الرجل الذي لم يسم هو ابن النخعة ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضا ضعيف ورواه الدارقطني والخطيب عن مالك

جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا الحاجة إلا ما لا بد منه وعن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأصحابهم أن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه به قال وهو رواية عن أحمد (إذا كان معه كففا) فيه أنه يخرج لحاجته قربت

داره أو بعدت ولا يكف فعل ذلك في سقاية المسجد فيه من خرم المرور وأولاني داره يدقه بجوار المسجد للعلمة (عن
 عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (و لم قال كنت نذرت في الجاهلية) ليد كرم مكان السؤال وفي النذر من
 وجه آخر أن ذلك كان بالمعركة لما رجعوا ١٤ من حنين وبسناد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع

من الصيام في الليل لأن غزوة
 حنين متأخرة عن ذلك وزاد مسلم
 فلما أسلمت سالت وفيه رد على
 من زعم أن المراد بالجاهلية
 ما قبل فتح مكة وأنه امتأذر
 في الاسلام وأصرح من ذلك
 ما أخرجه الدارقطني عن
 عبيد الله بلفظ نذر عمران يعتكف
 في الشرك (أن اعتكف ليلة)
 استدله على جواز الاعتكاف
 بغير صوم لأن الليل ليس ظرفا
 للصوم فلو كان شرطا لصرح على
 الله عليه وآله وسلم به وتعب
 بأن في رواية شعبة عن عبيد الله
 عند مسلم يوم ما بدل ليلة وجمع ابن
 حبان بين الروایتين بأنه نذر
 اعتكاف يوم وليلة فحق إطلاق ليلة
 أراد به وما من أطلق يوما أراد
 به ليلة وقد ورد الأمر بالصوم
 في رواية عمرو بن دينار عن ابن
 عمر صريحا لكن أسنادها
 ضعيف وقد زاد فيها أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال له
 اعتكف وصم أخرجه أبو داود
 والنسائي وفيه عبد الله بن بديل
 وهو ضعيف وذكر ابن عدي
 والدارقطني أنه قد روي ذلك عن
 عمرو بن دينار ورواية من روى
 يوما شاذة وقد وقع في رواية سليمان
 ابن بلال فاعتكف ليلة فدل

عن عمرو بن الحرث عن عمرو بن شعيب وفي أسنادهما أبو بصير بن الجهم وقد ضعفه
 الأزدي وقال أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولا من غير طريق مالك وأخرج عبد
 الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان
 في البيع فأحله وهو مرسل وفي أسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف قوله العربان
 بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موصولة مخففة ويقال فيه عربون بضم العين والياء
 ويقال بالهمزة مكان العين قال أبو داود قال مالك وذاك فيما تروى والله أعلم أن يشتري
 الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول أعطيتك ديترا على أني إن تركت السلعة
 أو الكراع فأعطيتك لك أنت هي وبمثل ذلك فسرد عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه
 إذا لم يمتد السلعة أو كثرى الدابة كان الدينار أو نحوها للمالك بغير شيء وإن اختارهما
 أعطاه ببقية القيمة أو الكراع وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال
 الجمهور وخالف في ذلك أحمد فدأجازه وروى نحوه عن عمرو وابنه وبذل على ذلك حديث
 زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والاولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو
 ابن شعيب قد ورد من طريق يقوى بعضها بعضا ولا ينفك عن الحظر وهو أخرج من
 الإباحة كما تقرر في الأصول والعلة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين أحدهما
 شرط كون ما دفعه إليه يكون مجانا إن اختار ترك السلعة والثاني شرط الرد على البائع
 إذا لم يقع منه الرضا بالبيع

(باب تحريم بيع العبيد ممن يخذله خراو كل بيع أعان على معصية)

*(عن أنس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها
 ومعتصرها وشاربها وحاملها والحاملة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها
 والمشتراؤه رواه الترمذي وابن ماجه)* وعن ابن عمر قال لعنت الخمر على عشرة وجود
 لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها
 والحاملة إليه وآكل ثمنها وشاربها أحمد وابن ماجه وأبو داود بنحوه ولكنه لم يذكر كل
 ثمنها ولم يقل عشرة الحديث الاول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث
 الثاني في أسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يحيى لا أعرفه وقال
 قوم هو معروف وصححه ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن
 عباس عند ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحافظ عن بريدة عند الطبراني في الاوسط
 من طريق محمد بن أحمد بن أبي خيثمة بالحفظ من حبس العنب أيام القطاف حتى يبعه
 من يهودي أو نصراني أو ممن يخذله خرا فتعجم النار على بصيرة حذره الحافظ في البويع

على أنه لم يزد على نذر شيئا وإن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له عدمه (في المسجد الحرام) أي المرام

حول الكعبة ولم يكن في عهد رسول الله عليه وآله وسلم ولا أبي بكر جداول الدور حول البيت وبينها أبواب لدخول الناس
 فوضع عمر رضي الله عنه بدورها وأمرها وحدها واتخذها للمسجد جدارا نصيرا دون القامة ثم تتابع الناس على عمارته

والبسامة حتى بلغت الآن الى ما بلغت وزاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (ارفع يديك) الذي نذرته في الجاهلية أي على سبيل الندب وليس الامر بالاجاب لعدم اهلية الكافر للتقرب فعمله على الندب أولى اذ لا يحسن تركه بالاسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير وعند الحسنابلة يصح النذر ١٥ من الكافر ومذهب الشافعية والحنبلة ان الاعتكاف لا صوم فيه وعن

أحمد أيضا لا يصح بغير صوم والاول هو الصحيح عندهم وعليه أصحابهم وقال المالكية والحنفية لا يصح الا بصوم واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف الا بصوم وفيه نظر لما في لفظ آخر عند البخاري انه اعتكف في شوال وهذا الحديث أخرجه مسلم في الايمان والنذور وكذا ابو داود والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الاعتكاف وابن ماجه في الصيام (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعتكف) في العشر الاواخر من رمضان (فلما انصرف الى المكان الذي أراد أن يعتكف) فيه (اذا الخبيثة) مضروبة في المصدأ أحدها (خباء عاتشة) والثاني (خباء حفصة) الثالث (خباء بن ذب) فقال صلى الله عليه وآله وسلم (آلبر تقولون) أي تظنون (بهن) فاجري فعل القول مجري فعل الظن على اللغة المشهورة أي أنظنون أنهن طلبن البر وخالص العمل والخطاب للحاضرين شامل للنساء والرجال (ثم انصرف فلم يعتكف) ذلك الشهر (حتى اعتكف عشر) من

المرام وآخر جه البهيقي بن زيادة أو بمن يعلم ان يتخذ خيرا وقد استدل المصنف رحمه الله بهديث الباب على تحريم بيع العصير من يتخذ خيرا وتحريم كل بيع أعان على معصية قبا على ذلك وليس في حديث الباب تعرض للتحريم ببيع العنب ونحوه من يتخذ خيرا لان المراد بلعن بآئنها وأكل غنمها بائع الخمر وأكل غنم الخمر وكذلك بقية الضعفاء المذكورة هي للخمر ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه يؤل المعصور الى الخمر والذي يدل على حراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى من يتخذ خيرا ولكن قوله حبس وقوله أو بمن يعلم ان يتخذ خيرا يدلان على اعتبار القصد والتعمد للبيع الى من يتخذ خيرا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وامامه عدمه فذهب جماعة من أهل العلم الى جوازها منهم اهل اهلادوية مع الكراهة ما لم يعلم انه يتخذ لذلك وليكن الظاهر ان البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لانه مظنة لمعامل العنب خيرا ويؤيد المنع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال غريب من حديث إني امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تلعوهن ولا خير في تجارة فيهن وثمنهن حرام

(باب النهي عن بيع ما لا يملكه بعض في شتره ويسلمه)

(عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يا أي بني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك رواه الخصة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى وفي بعض طريقه عبد الله بن عصة زعم عبد الحق انه ضعيف جدا ولم يلقه عنه ابن القطان بل نقل عن ابن جزم انه مجهول قال المافظ وهو جرح مردود وقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن ابي داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ولا يشتري ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قول ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد رتلك والظاهر انه يصدق على العبد المغصوب الذي لا يقدري على انتزاعه ممن هو في يده وعلى الأبق الذي لا يعرف مكانه والظاهر المنع من الذي لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضي انها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزة وان كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن الملك أو داخل فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان كان خارجا عن الملك فعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ما ليس عندك أي ما ليس

شوال) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاستحباب لانه اذا عمل عملا أثبتته ولو كان للوجوب لا اعتكف معه نسأوه أيضا في شوال ولم ينقل وفي رواية عند مسلم حتى اعتكف الاول من شوال قال الامام علي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتبر بشأن المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو

صادق بما اذا ابتدأ باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله قال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه لم أن يرجع فبعضها وعن أهل الرأي أن أذن المرأة الزوج ثم منها انهم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك 16 وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخبية في المسجد وان الأفضل

لأنه أن لا يعتكف في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وأنه لا يلزم النية ولا بالشروع فيه ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لما قال بالزوج وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي والليث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأول الحديث على انه يدخل من أول الليل ولكن انما يختل بنفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكك على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فعلى هذا فاللازم أحد الأمرين اما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه واما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع

حاضر اعتكاف ولا غائبة في ملكه وتحت حوزته قال البغوي انتهى في هذا الحديث عن يروع الاعيان التي لا يملكها أما يبيع شي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشرطه فلو باع شيئاً موصوفاً في ذمته عام الوجود عند محل المشروط في البيع جاز وان لم يكن المبيع موجوداً في ملكه حالة العقد كالم قال وفي معنى يبيع ما ليس عنده في التساد بيع الطير المغفلت الذي لا يعتاد رجوعه الى محله فاذا اعتاد الطائر أن يعود له لم يصح أيضاً عند الأكثر الا التحلل فان الاصح فيه الصحة كما قاله النووي في زيادات الروضة وظاهر انتهى تحريره ما لم يكن في ملك الانسان ولا دخلا تحت مقدرة وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصوصة لهذا النوع وكذلك اذا كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقتضى

(باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر)

(عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع امرأته زوجها وابان فهي لأول منهما وأبيع رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما ارواه الخمسة الا أن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعينه ومعه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الخيار) الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم قال الحافظ وصححه متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ورجاله ثقات ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح قوله فهي لأول منهما وفيه دليل على أن المرأة اذا عقد لها وابان لزوجين كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل بها الثماني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري وروى عن عمر فقالوا انها ان تكون للثاني اذا كان قد دخل بها لان الدخول اقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المقرعين طويل وقوله وأبيع رجل باع الخ فيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الاخر حكم بل هو باطل لانه باع غير ما ملك اذ قد صار في ملك المشتري الاول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار او بعد انقضاءه لان المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع

(باب انتهى عن يبيع الدين الدين وجواز باع الدين عن هو عليه)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع السكالي بالسكالي رواه الدارقطني * وعن ابن عمر قال انبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني آبيع الابل بالبيع فابيع بالذنانير واخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذنانير فقال لا بأس أن

نأخذ ما ذكر من الاذن والمنع ولا يقتضيان بالاعتكاف في مساجد بيوتهم وقول ابراهيم بن عاتبة في قوله البرزون دلالة على أنه ليس اهن الاعتكاف في المسجد اذ هو موه أنه ليس به لهن وليس ما قاله بواضح وفيه شوم الغيرة لانها ناشئة عن الحسد المتعدي الى ترك الأفضل لاجله وفيه ترك الأفضل اذا كان فيه محبة وان من منعني على عمله الربا محاله

تركه وقطعه وفيه ان الاعتكاف لا يجب بالنية وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد استحب لها ان تجعل لها ما يسترها ويشترط ان تكون اقامتها في مكان لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حقة لم تستاذن الا بواسطة ما ويحتمل ان يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة (عن صفية ١٧ زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ورضى عنها انها جاءت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم تزوره في اعتكافه وفي رواية البخاري في صفة ابليس فاقبته أزوره ليل (في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فحدثت عنده ساعة) زاد في الادب من العشاء (ثم قامت تنقلب) اي ترد الى منزلها (فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها يلقاها) اي يردّها الى منزلها (حتى اذا بلغت باب المسجد عنده باب أم سلمة مر رجلان من الانصار) في الفتح لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث الا ان ابن العطار قال في شرح العمدة هما أسيد بن حضير وعبد ابن بشر ولم يذكر ذلك مستندا وفي رواية هشام كان بيتهما في دار اسامة فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها فلقبه رجلان من الانصار وظاهروا أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من باب المسجد والافلا فائدة في قوله لهما في حديث هشام هذا لا تجلي حتى انصرف معك ولا فائدة لقلهم الباب المسجد فقط لان قلهم انما كان لبعديتهما وعند عبد الرزق فذهب معها حتى أدخلها في بيتهما (فسلمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية معمر فمظن الى

ناخذ بسعر يومها ما لم تقترقا وينسكنا في ثروا الخصة * وفي انقضاء بعضهم أبيع بالذنانير واخذ مكانها الورق وبيع بالورق واخذ مكانها الذنانير وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخديار وعلى أن خيار الشرط لا يدخل الصرف) الحديث الاول صححه الحاكم على شرط مسلم وتعقب بانه تفريده موسى بن عبيدة الربدى كما قال الدارقطني وابن عدى وقد قال فيه أحمد لا تحمل الرواية عنه عنده ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن اجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث اه ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع كالي بكالي دين بدين ولكن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهد والحديث الثاني صححه الحاكم واخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مالك بن حرب وذكر انه روى عن ابن عمر موقوفوا وأخرجه النسائي موقوفاً عليه أيضا قال البيهقي والحديث تفرد به مالك بن حرب وقال شعبه رفعه لنا اسماء وأنا أفرقه قوله الكالي بالكالي هو موهوز قال الحاكم عن أبي الوليد حسان هو بيع النسيئة بالنسيئة كذا نقله ابو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة وروى البيهقي عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو اجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم قوله بالبيع قال الحافظ بالباء الموحدة كما وقع عند البيهقي في بيع الغرق قال النووي لم يكن اذ ذلك قد كثرت فيه التور وقال ابن باطيس لم أر من ضبطه واظاها أنه بالنون حتى ذلك عنه في التلخيص وابن رسلان في شرح السنن قوله لا بأس الخ فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهروا أنهم ما غير حاضر من جميع اهل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر قوله ما لم تقترقا وينسكنا في فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقايض في المجلس لان الذهب والفضة ما لان ربويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر الا بشرط وقوع التقايض في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهرى ومالك والشافعي وابي حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وهو أحد قول الشافعي انه مكروه أي الاستبدال المذكور والحديث يردعاهم واختلاف الاولون فهم من قال بشرط أن يكون بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بسعريومها واغلى وارخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بسعريومها وهو اخص من حديث اذا اختلفت هذه

٣ قيل ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أجاز أي ضياء وعند ابن حبان قال ما رأيت استخيرا فرجعا (فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم) امشيا (على رسلكما) بكسر الراء أي على هيفتكما فليس شيء ذكره انه وفي رواية معمر فمظن الى ما صلى الله عليه وآله وسلم تعاليا قال الداودي أي قنوا وانكروا ابن التين وقال أخرجه عن معناه بغير دليل وفي رواية سفيان فلما

أبصره فقام فقال تعالى قال ابن النبي انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة قال في الفتح والاصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً لآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيه قول تارة رجل وتارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن ١٨ هشيم عن الزهري فلق به رجل أو رجلان بالثك وليس لقوله رجل مفهوم

نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه مانع قدم من أن أحدهما كان تبعاً لآخر حيث ثبت أفرد ذكر الأصل وحيث ثبت ذكر الصورة (انما هي صفة بنت حبي) مصغراً ابن الخطيب وكان أبوها رئيس خببر وكانت تكنى أم يحيى والصحيح انما مات سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها هذا الحديث صغيراً وفي رواية هذه صفة (فقالا) أي الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تنزه الله عن أن يكون رسوله منهم إماماً لا ينبغي أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر عليهم) أي عظيم وشق عليهم ما قال صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية هشيم فقالا ليا رسول الله وهل نفلن بك الاخي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان الشيطان يبلغ من الانسان الرجال والنساء فالمراد الجنس (مبالغ الدم) أي ببلغه ووجه الشبهة شدة الاتصال وعدم انفارقة وهو كناية عن الوسوسة وفي رواية معمر بن بحر من الانسان مجرى الدم وكذا لابن ماجه زاد عبد الاعلى فقال اني خفت ان يظننا

الاصناف فيه عوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد فيبني العام على الخاص

• (باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه رواه احمد ومسلم • وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفيه رواه احمد ومسلم • واسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكفله • وعن حكيم بن حزام قال قالت يا رسول الله اني اشترى ببعو عافيا يحل لي منها وما يجرم علي قال اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه رواه احمد • وعن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يباع السلع حيث يباع حتى يحوزها التجار الى رجالهم رواه ابو داود والدارقطني • وعن ابن عمر قال كانوا يبايعون الطعام جراً فاباع على السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه حتى يلقوا رواه الجماعة الا الترمذي وابن ماجه وفي انظر في الصحيحين حتى يحولوه • وللجماعة الا الترمذي من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من اشترى طعاماً بكيل أو وزن ولا يبيعه حتى يقبضه ولا يبي داود والنسائي نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ في الصحيحين من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكفله) حديث حكيم بن حزام أخرجه ايضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء بن خالد الواسطي وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن اسمعيل وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المتقدم في باب النهي عن بيع ما لا يملكه وحديث زيد بن ثابت أخرجه ايضا الحاكم وصححه وابن حبان وصححه ايضا قوله اذا ابتعت طعاماً وكذا قوله في الحديث انما في نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وكذا قوله من اشترى طعاماً وكذا ذلك بقية ما فيه التصريح بطلاق الطعام في حديث الباب في جميعها دليل على انه لا يجوز ان يشتري طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره الى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البتي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والا حاديث ترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بحقيقةه ويدل على الفساد المرادف للبطان كما تقرر في الأصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فالجواز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والحق واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفاية

ظان ان الشيطان يجري الخ وفي رواية ابن ابي حنيفة ما أقول لك هذا أن تكونا نظامان نراوا لكن قد عات والاستيفاء ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (واني خشيت ان يقدف) الشيطان (في الجواب كاشياً) واسلم شر اوله يكن صلى الله عليه وآله وسلم نسبه ما يظن ان به رواه الباقون وعنه من صدق ايمانهم واكن خشي عليهم ما أن يوسوس اهما الشيطان

ذلك لانهم اغتربوا بغير حق فنفى بهم ذلك الى الله لا لغيره اذ الى اعلامهم احسن ما اذقوا نعم ان كان بعده اذ ارفع له مثل ذلك
 وقد روى الحاکم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة نسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما
 الكثير ان ظنا به التهمة فبادر الى اعلامهم ما نصيحة له ما قبل أن يقذف ١٩ الشيطان في نفوس ما شياهم لمكان به قال
 في الفتح وهو بين من المارق الى
 اسافتم او غفل البزار في حديث
 صفة هذا واستبعد وقوعه ولم
 يأت بطائل اه وفي طقبات
 العبادى ان الشافعي سئل عن
 خبر صفة فقال انه على سبيل
 التعليم علما اذا حدثنا بحارنا
 أو نساءنا على الطريق أن نقول
 هي محرم حتى لانهم وقال ابن
 دقيق العيد فيه دليل على
 التحريم يقع في الوهم نسبة
 الانسان اليه مما لا ينبغي وهذا
 مما كد في حق العلماء ومن
 يقتدى بهم فلا يجوز لهم ان
 ينفوا فعلا بوجب ظن سوء
 بهم وان كان لهم فيه مخلص لان
 ذلك سبب الى ابطال الانتفاع
 بهم ومطابقة الحديث للترجيح
 في قوله فقام النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقام وفي رواية هشام
 الدلالة على جواز خروج
 المعتكف لما جتسه من أكل
 وشرب وبول وغائط واذن على
 منارة المسجد اذا كان راتبا
 ومرض تشق الإقامة معه في
 المسجد وخوف سلطان وصلاة
 جمعة امكن الاظهر بطه لانه
 بخروجها لانه كان يمكنه
 الاعتكاف في الجامع ودفن
 ميت تعين عليه كغسله واداء
 شهادة تعين اذا وهما عليه وخوف عدو فاهر وغسل من استلام قال في الفتح وفي الحديث من القوائد جواز اشتغال المعتكف
 بالامور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره واباحة خلوة المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان
 شقة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحريم من التعرض لاسم الظن والاحتياط من

والاستيقاء انما يكون في مكيل او موزون وقد روى احمد من حديث ابن عمر مر فوعا
 من اشترى طعاما بمكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ورواه ابو داود والنسائي بالفظن هي
 أن يبيع احدا طعاما اشتراه بمكيل حتى يستوفيه كاذ كره المصنف والدارقطني من حديث
 جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع
 البائع وصاع المشتري ونحوه البزار من حديث ابن هريرة قال في الفتح باسناد حسن قالوا
 وفي ذلك دليل على أن القبض انما يكون شرطا في المكيل والموزن دون الجزاف
 واستدل الجوهري باطلاق احاديث الباب وبص حديث ابن عمر فانه مخرج فيه بانهم
 كانوا يبتاعون بجرافا الحديث ويدل ما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعلم كل
 مبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بان النصيب
 على كون الطعام المنهى عن بيعه مكيل او موزون لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره
 نعم لو لم يوجد في الباب الا احاديث التي فيها اطلاق لفظ الطعام لتمكن أن يقال انه
 يحمل المطلق على المقيد بالمكيل والوزن وما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل
 قبضه كما في حديث ابن عمر فيتحتم المصير الى أن حكم الطعام يتحدد من غير فرق بين الجزاف
 وغيره ويرجع صاحب ضوء النهار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الذي قبل قبضه مختص
 بالجزاف دون المكيل والموزون وما اثر المبيعات من غير الطعام وحكي هذا عن مالك
 ويحجب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بما هو اعم منه كما في حديث حكيم
 والنصب على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر
 وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو
 مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن
 رشد في نهاية المحتزم وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار الى هذا المذهب ابن المنذر
 وانكسره لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوى بين الجزاف وغيره ونفى اعتبار
 القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك كقول ابن
 المنذر ويكتفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بيعه وغير الطعام وحديث
 زيد بن ثابت فانما مخرج بالهسي في السفع وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في
 البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرا كان ابنه
 راجعا عليه ثم وهبه لابنه قبل قبضه ويحجب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع
 معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم ليست على عوض وغاية ما في الحديث جواز التهريف في المبيع قبل
 قبضه بالهبة بغير عوض ولا يصح الاطلاق لبيع وسائر التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسد

كبد الشيطان والاعتذار ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للعالم أن يبين للمعكروم عليه وجه الحكم إن كان خافياً نسبياً للتممة
ومن هنا يظهر لنا من يتناظر بظاهر السور بعدد ثبوتها على نفسه وقد عظم البلا بهذا الصنف والله اعلم وفيه
إضافة بيوت ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلاً وفيه قول سبحانه الله عند التعجب

الاعتبار قياس مع الفارق وإيضاً قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أمر الأمة أو نهيها أمر أو نهيها صاحبها ثم نزل ما يخالف ذلك ولم يقدّم دليل يدل على التامس
في ذلك الفعل بخصوصه كان محتضاً به لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسئلة
مخصوصة هم الاختصاص من أدلة التامس العامة مطابقة بين العام على الخاص وذهب بعض
المؤرخين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال ولا يحل
البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه
صلى الله عليه وآله وسلم المبكر وليكنه يعكز عليه أن ذلك يستلزم الحاق جميع التصرفات
التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الحاق مع الفارق وأيضاً الحاقها بالهبة
المذكورة دون البيع الذي وردت عنه الأحاديث تحكم والاولى الجمع بالحاق التصرفات
بعوض بالبيع فيكون فعلها قبل القبض غير جائز والحاق التصرفات التي لا عوض فيها
بالهبة المذكورة وهذا هو الراجح ولا يشك كل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل يختص
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك إنما هو على طريق التناول مع ذلك القائل بعد
فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه
لا مخالفة فلا اختصاص ويشهد لما ذهبنا إليه إجماعهم على صحة الوقف والعقوق قبل
القبض ويشهد له أيضاً ما عل به النسي فإنه أخرجه البخاري عن طائفة قال قلت لابن
عباس كيف ذاك قال دراهم بدرهم والطعام مائة درهم فساكنه باع درهمين ذلك
إذا باعه المشتري قبل القبض وتاخر المبيع في يد البائع فساكنه باع درهمين ذلك
ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال مائة درهم طائفة لا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام
مائة درهم إلى آخره ثمان وعشرين مثلاً فساكنه اشتري بذهبه ذهباً كثيراً ولا يخفى أن
مثل هذه الالة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود
ما عل به النبي لأن الصحابة أعرف بقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك أن المنع
من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه
إلا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه بما فيه
عوض ومجرد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله مستوعباً للقياس عارف بعلم الأصول
قوله حتى يجوزها التجار إلى رحالهم فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من
تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله
في الرواية الأخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ كما
تبتاع الطعام فبعث عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهر نابتاً قاله من المكان

وقد وقعت في الحديث لتعظيم
الأمر وتمويله والقيام ذكره
كما في حديث أم سليم واستدل
به لابي يوسف ومحمد في جواز
تتأدى المعتكف إذا خرج من
مكان اعتكافه لمجاخته وأقام
زمانه يراؤه أذن الحاجة ما لم
يستغرق أكثر اليوم ولادالة
فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية
كان بينه وبين المسجد فاصل زائد
وقد حدد بعضهم السير بنصف يوم
وليس في الخبر ما يدل عليه اه
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في الأدب وفي صفية ابليس اللعين
وفي الأحكام وأخرجه مسلم في
الاستئذان وأبو داود في الصوم
وفي الأدب والنسائي في الاعتكاف
وابن ماجه في الصوم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف في كل رمضان عشرة
أيام) وعند النسائي يعتكف
العشر الاواخر من رمضان (فما
كان العام الذي قبض فيه
اعتكف عشرين يوماً) لأنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم بانقضاء
أجله فأراد أن يستكثر من
الاعمال الصالحة تشرع لآلته
أن يجتهد في العمل إذا بلغوا
أقصى العمر لما اتوا الله على خير

اعمالهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة فلما الذي
عارضه في العام الأخير مرتين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجمة لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها
متوالية والعشر الآخر بمنزلة ما قبله من دخول العشر الأوسط فيها قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

تدل على انه من السنن المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول بحجة الامساكين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقال مالك انه لم يعلم احدا من السلف اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن وان تركه - لذلك لما فيه من الشدة وهذا آخر ربيع العبادات وقام ٢١ الجزء الثالث من فتح الباري من بحرنة

عشرة وثلاثون جزءا الجزء الرابع أواد كتاب البيوع فرغت منه يوم الاربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها الصلاة والخير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل أن نبيعه وقد قال صاحب الفتح انه لا يمتنع الا يوا الى الحال لان الامر به خرج مخرج الغالب ولا يخفى ان هـ منه دعوى تحتاج الى برهان لانه مخالفة لما هو الظاهر ولا عذر ان قال انه يحمل المطلق على المقيّد من المصير الى مادام عليه هذه الروايات قوله جزافا بتلخيص الجيم والكسر أفصح من غيره وهو ما لم يعلم قدره على التفصيل قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافا لانعم فيه خلافا اذا جهل البائع والمشتري قدرها قوله ولا أحسب كل شيء الا مثله اسـتعمل ابن عباس القياس واعلم بيباعه النص المقتضى اسكون سائر الاشياء كالطعام كما سلف قوله حتى يكاله قبل المراد بالا كتيبال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات ولا كنهه لما كان الاغلب في الطعام ذلك صرح بلفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئا مكايلا أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل أو الوزن فان قبضه جزافا كان فاسدا وبهذا قال الجمهور وكما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين

(باب النسي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان)

(عن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع الهاتع وصاع المشتري رواه ابن ماجه والدارقطني وعن عثمان قال كنت ابتاع القرم بطن من اليهود يقال لهم بنو قنقاع وأبيعه بريح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان اذا ابتعت فاكمل واذا بعت فكل رواه أحمد والبخاري منه بغير اسناد اكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روى من وجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار باسناد حسن وعن أنس وابن عباس عند ابن عدي باسنادين ضعيفين جدا كما قال الحافظ وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال البيهقي روى موصولا من أوجه اذا ضم بعضهم الى بعض قوى وقال في مجمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الاحاديث على أن من اشترى شيئا مكايلا وقبضه ثم باعه الى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشترى ثانيا واليه ذهب الجمهور كما حكاه في الفتح عنهم قال وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الاول مطلقا وقيل ان باعه بنقد جاز بالكيل الاول وان باعه بنسيئة لم يجز بالاول والظاهر ما ذهب اليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للاحاديث المذكورة في الباب التي تفيد مجوعها ثبوت الحجة وهذا انما هو اذا كان الشراء مكايلا وما اذا كان جزافا فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري

جمع بيع وجمع لا اختلاف انواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والفاسد وغير ذلك وهو نقل ملك الى الغير بتمن والشراء قبوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعاقب بما في يده صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يـدله في تشريع البيع وسيله الى بلوغ الغرض من غير حرج وقوله سبحانه أحل الله البيع أصل في جوازه وللعلماء فيها أقوال أصحها انه عام مخصوص فان اللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فمقتضى اباحة الجميع لكن قد منع الشارع ببوعا أخرى وسرهما فهو عام في الاباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقيل عام أريد به الخصوص وقيل مجمل بينته السنة وكل هذه الاقوال تقتضي ان المفرد المحلى بالالف واللام يعم وقوله تعالى الا

أن تكون تجارة حاضرة تدبرون ما ينسكم أولها مادل على اباحة البيوع المؤجلة وآخرها على اباحة التجارة في البيوع الحالية والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقة مقتضى لايعلم الا الله تعالى والمراد هنا أمارته كالإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه وكأما قال في عند القائل به وعامه أهل العلم وبنقته بالاشارة والكناية من قادر على النطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض

النفقة ما هو المعاش من الثمن لا يجوز البيع بغيرها وفي قوله تعالى شجرة عن ثراض دلالة على أن مجرد الثراض هو
المناطة فلا يبرع غير ذلك ولا بد من الدليل عليه بلنظ أو نالج بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي لغة فمصلحة (عن
عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال ٢٢ لما قدمنا المدينة آخر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وبين سعد بن

عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال ٢٢

(باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحرم)

(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين ولد وولدها

فرق الله بينهما وبين أحبه يوم القيامة رواه أحمد والترمذي * وعن علي عليه السلام قال

أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما

ود كرت ذلك له فقال ادركهما فارتبهما ما ولا تبعهما إلا جيعا رواه أحمد وفي رواية وهب

في النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فافق إلى ياء على ما فعل

غلاما فآخبرته فقال رده رده رواه الترمذي وابن ماجه * وعن أبي موسى قال لعن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والد وولده وبين الأخ وأخيه رواه ابن ماجه

والدارقطني * وعن علي عليه السلام أنه فرق بين جارية وولدها ففناه النبي صلى الله عليه

وآله وسلم عن ذلك ورد المبيع رواه أبو داود والدارقطني) حديث أبي أيوب أخرجه أيضا

الدارقطني والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وفي أسناده يحيى بن عبد الله المعافى وهو

مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيه انقطاع لأنهم من رواية العلامة عن كثير

الأسكندر رآني عن أبي أيوب ولم يدركه وله طريق أخرى عند الدارمي وحديث أبي موسى

أسناده لا بأس به فان محمد بن عمرو بن الهيثم صحيحه ابن خزيمة وابن الجارود وابن

علي الأول رجل أسناده ثقات كما قال الحفاظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن

حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديثه الثاني هو من رواية معوية بن أبي سفيان

عنه وقد أعله أبو داود وبالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه أسناده ورجمه البيهقي

لشواهده وفي الباب عن أنس عن ابن عمر بلنظ لا يولهن والد عن ولده وفي أسناده

مبشرين بن عبد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيهما اسمعيل بن عياش عن الجراح بن

ارطاة وقد تفرد به اسمعيل وهو ضعيف في غير الشاهمين وعن أبي سعيد عند الطبراني

بلنظ لا يولهن والد بولدها وأخرجه البيهقي بأسناده ضعيف عن الزهري مراسلا والاحاديث

المدكور في الباب فيها دليل على تحريم التفريق بين والد وولده وبين الأخوين أما بين

الوالدة وولدها فقد حكى في البحر عن الإمام يحيى أنه اجتمع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد

اختلف في انفعاد المبيع فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد وقال أبو حنيفة وهو قول

للشافعي أنه ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحرم التفريق بين الأب والابن

وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيم على الام ولا يخفى أن حديث أبي موسى المذكور

في الباب يشهد الأب فالتعويل عليه ان صح أولى من التعويل على القياس وأما قيمة

القرابة فذهب الهادوية والخمعية إلى أنه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الإمام يحيى

الربيع) الانصاري الخزرجي

النقيب البدرى وأخي بالمداي

بجدة أنا أخوين وكان ذلك بعد

قدمه المدينة بخمسة أشهر

وكانوا يتوارثون بذلك دون القرابة

حتى نزلت وأولوا الأرحام بعضهم

أولى ببعض (فقال سعد بن

الربيع) لعبد الرحمن بن عوف

(أنا أكثر الانصار مالا فأنسم

لأن نصف مالي وانظر أي زوجتي

هويت) بلنظ المثنى المضاف إلى

ياء المتهكم واسم إحدى زوجتيه

عمرة بنت حزم كما سماها اسمعيل

القاضي في أحكامه والآخرى

لم نسم وهويت بمعنى أحببت

(نزلت لك عنها) أي طلقها

لأنك (فأذا حلت) أي انقضت

عدها قال ابن التين كان هذا

القول من سعد قبل أن يسأل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الانصار أن يكفوا المهاجرين

العمل ويعطوهم نصف الثمرة

(تزوجتها) فقال لعبد الرحمن

لأحاجتي في ذلك هل من سوق

فيه متجارة) هذا موضع الترجمة

والسوق يذكر ويؤث (قال)

سعد (سوق قيمته) غير

مصرف على إرادة القيمة

وبالصرف على إرادة الحى وحكى

في التمتع ثلث ثمنه وهم بطن

من اليهود أضيف إليهم السوق قال (فغدا إليه) أي إلى السوق (عبد الرحمن فاقب) ابن جامد معروف والشافعي

(وسمى) اشتراهما منه قال (ثم تابع الغنق) بلنظ المصدر أى تابع الذهاب إلى السوق للتجارة (فالبث أن جاء عبد الرحمن عليه

إثمنة) أي الطبيب الذي استعمله عند الرفاق (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجتها (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر انس بن رافع الانصاري
الاوسى ولم تسم (قال كم) قت أي كم أعطيت لها مهر (قال) سقت زينة نواة أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض المالكية
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (او نواة من ذهب) ذلك الراوى ٢٣ (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

أولم) اتخذ وليمة وهي الطعام
للعرس نذرا قياسا على الاضحية
وسائر الولائم وفي قول وجوبا
لظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع
القدرة والافتقار ولم صلى الله
عليه وآله وسلم على بعض نسائه
بعد من شبعه كما في البخاري
وعلى صفة بقر ومن واقظ
والغرض من هذا الحديث هنا
اشتغال بعض الصحابة بالتجارة
في زمن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وتقريره على ذلك وفيه ان
الكسب من التجارة ونحوها
أول من الكسب من الهبة
ونحوها وزواة هذا الحديث
كلهم مديون وظاهره الارسل
لكنه متصل على الصحيح (عن
الزعمان بن بشير رضي الله عنهما
قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الحلال بين) واضح
لا يخفى حله وهو ما علم ملكه
يقينا (والحرام بين) واضح
لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه
لغيره (وبينهما) أي الحلال
والحرام الواضحين (أمر
مستبهة) بفتح التاء وكسر الباء
بالفتحة التوحيد أي مستبهة على
بعض الناس لا يدرى أي من
الحلال أم من الحرام لانها
في نفسها مستبهة لان الله تعالى

والشافعي لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة واما بين من
عدهم من الارحام فالماقة بالقياس فيه نظرا لانه لا تحصل منهم بالذارقة مشقة كما تحصل
بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الاخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فيمنع الوقوف على
ما تنسوله النص وظاهر الحديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره بما فيه
مشقة تساوى مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختصار فيه له لغيره كالمشقة
والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لا قبل البلوغ ولا بعده وسيأتي بيان
ما استدل به على جواز بعده البلوغ (وعن سلمة بن الاكوع قال خرجنا مع أبي بكر أمره
عليه السلام ول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغزونا فزاره فلما دنا من الماء أمرنا أبو بكر
فعرسنا فاعلمنا الصبح أمرنا أبو بكر فشنا الغارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى
عنق من الناس فيه الذرية والنساء فحوا الجبل وأنا أعد وفي اثرهم فخشيت أن يسبوني
الى الجبل فزويت بهم فوق بينهم وبين الجبل قال فجئت بهم اسوقهم الى أبي بكر وفيهم
امرأة من فزاره عليه السلام من آدم ومعها ابنة لها من أحسن العرب وأجله فنفقني أبو
بكر ابنتها فلم أكشف ابوابي حتى قدمت المدينة ثم ثبت فلم أكشف لها ثوبا فافقني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال يا سلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد أعجبني
وما كشفت لها ثوبا فمسكت وتركني حتى اذا كان من الغد اقبلني في السوق فقال يا سلمة هب
لي المرأة فقلت هي لي يا رسول الله قال فبعث بها الى أهل مكة وفي أيديهم اسارى
من المسلمين ففنداهم بتلك المرأة رواه احمد ومسلم وابوداود) قوله فعرسنا التعريس
النزول آخر الليل للاستراحة قوله شننا الغارة شن الغارة هو اتيان العدو من جهات
متفرقة قال في القاموس شن الغارة عليهم صبيهم من كل وجه كاشفهم ما قولهم عنق أي جماعة
من الناس قال في القاموس العنق بالضم وبضمتين وكأمره وصرده الجسد ويؤتم الجمع
اعناق والجماعة من الناس والرؤساء قوله قشع من آدم أي قطع قال في القاموس القشع
بالفتح الفر والناق ثم قال ويثلاث والنطع او قطعة من نطع قوله فلم أكشف لها ثوبا بكاتبة
عن عدم الجماع وقد استدل بهذا الحديث على جواز التفريق وبوب عليه ابوداود وبنان
لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جواز التفريق
بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بصيغة الطلب على الايجاب في الهبة ونحوها وفيه ان
ما ملكه المساوون من الرقيق يجوز رده الى الكفار في القداء اه وقد حكى في الغيبة
الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان دح فهو المستند لاهذا الحديث لان كون
بلوغها وظاهر غير مسلم الا ان يقال انه حصل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة وقد

بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبيدا لامة جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا اقره البرماوى كالكرماني قال في الفتح فيه
تقسيم الامور الى ثلاثة اشياء وهو صحيح لان النبي امان ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام البين ففي قوله بين أي لا يحتاج الى بيان أو يشترك في معرفته

كل أحد والثالث مستبهة لثلاثة فلا يدري هل هو سرام أو حلال وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنباه لانه ان كانت في نفس الامر
سراما فقد يدري من تبعه وان كانت حلالا فقد أبر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء مختلف فيه حذر او اباحة
والاولان قد يردان جميعا فان علم المتأخر ٢٤ منهم والافهم من حيز القسم الثالث والمراد انهم مستبهة على بعض الناس

يدل على قوله لا يعلمها كثرة من
الناس وقد تواردا كثيرا لثمة
الخروج به على ايراده في كتاب
المبوع لان الشبهة في المعاملات
تقع فيها كثيرا وله تعالى أيضا
بالشكاح وبالصبيح والذبايح
والاطعمة والاشربة وغير ذلك
على لا يخفى وفيه دليل على جواز
الجرح والتعديل قاله البغوي
في شرح السنة واستنبط منه
بعضهم منع اطلاق الحلال
والحرام على ما لا نص فيه لانه
من بطله ما لم يستبين ليكن قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلمها
كثير من الناس يشعر بان منهم
من يعلمها اه وقال ابن المنبر فيه
دليل على بقاء الجماعات بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم خلافا لما
منع ذلك وتأول ذلك من قوله
تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء
وانما المراد ان اصول البيان في
كتاب الله تعالى فلا مانع من
الاجمال والاشتباه حتى يستنبط
له البيان ومع ذلك قد يتعذر
البيان ويبقى التعارض فلا يطلع
على ترجيح فيكون البيان حينئذ
الاحتياط والاستبراء للعرض
والدين والاختداب لا شد على قول
أبو خنيزر المجتهد على قول أبو رجع
الى البراءة الاصلية وكل ذلك بيان

روى عن المتصور بالله والناصر في أحد قوله ان أحد قد تحريم التفريق الى سبع وقد

استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث عبادة
ابن الصامت بلفظ لا تفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام ويحبض
الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان في اسناده عبد الله بن عمر والواقفي وهو
ضعيف وقد رماه على بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد
له الدارقطني بحديث سالم المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سالم
وهذا الحديث منتهى للاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير

(باب النهي أن يبيع حاضر لباد) *

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البخاري
والنسائي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس
يرزق الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الا البخاري وعن أنس قال نهى ان يبيع حاضر

لباد وان كان اخاه لبيته وأمه متفق عليه ولا يداود والنسائي ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان اباه واخاه وعن ابن عباس قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تملقوا الركب ان يبيع حاضر لباد فقيلا لابن عباس ما قوله
لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار رواه الجماعة الا الترمذي قوله حاضر لباد الحاضر

ساكن الحضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس الحضر والحاضرة والحاضرة
وتفتح خلاف البادية والحاضرة الاقامة في الحضر ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال

البدو والبادية والبادات والباداة خلاف الحضر وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها
ولنسبة بدوى وبدوى وبدا القوم خرجوا الى البادية انتهى قوله دعوا الناس الخ

مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن ابي يزيد عن أبيه حذثنى أبي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا

استفصح الرجل فليمنحه له ورواه البيهقي من حديث جابر عنه قوله لا تملقوا الركب سائق
الكلام عليه قوله سمسار بيسين مهملتين قال في الفتح وهو في الاصل القيم بالامر

والحافظ ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وأحدث الباب تدل على أنه لا يجوز
للعاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان

في زمن الغلاء أو لا وسواء كان يحتاج اليه أهل البلاد أم لا وسواء باعه له على التسديد أم
دفعه واحدة وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه
أهل المصر وقالت الشافعية والحنابلة ان الممنوع انما هو أن يبيع البادى بسلعة يريد

يرجع اليه عند الاشتباه من غير أن يجوز الاجمال أو الاشكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاستدلال بذلك نظر

بيها
الا ان ارادته مجمل في حق بعض دون بعض أو اراد الردي منكرى القياس فيجوز ما قاله والله أعلم (فن ترك ما شبه به عليه من
الاشبه) بضم الشين وكسر اليااء المشددة (كان لما استبان) أى ظهر تحريره (أترك من اجترأ) من الجرائفة (على ما يشك) بفتح

أوله وضم ثانية وبالعكس مبنيا للمفعول (فيه من الائم أو شك) أي قرب (أن يواقع ما استبان) أي ظهر حرمته فينبغي اجتناب ما شابه قال في الفتح إن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه فالأول كالصيد فإنه يحرم كله قبل ذكائه فإذا شك لم يزل التحريم الإيقين والثاني كالأطهارة إذا حصلت لا ترتفع الإيقين الحدث ٢٥ ومن أمثلته من له زوجة أو عبد

وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهو ما على ما ذكره والثالث ما لا يتحقق أصله وتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه اه وزاد في حديث الأول أن لكل ملك حي (والمعاصي) التي حرمها كالقتل والسرقة (حي الله من يرتع حول الحى يوشك) أي يقرب (أن يواقع) أي يقع فيه لأن متعاطي المشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يعتد به أو يقع فيه لاعتياده انتهى اهل شبه المكاف بالرأى والنفس البهيمية بالانعام والمشبهات بما حول الحى والمعاصي بالحى وتناول المشبهات بالرئع حول الحى فهو تشبيه بالحسوس الذى لا يخفى حاله ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك كما إن الرأى إذا جره رعيه حول الحى إلى وقوعه استحق العقاب لذلك فكذلك من أكثر من المشبهات وتعرض لمقامات واقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلاف في حكم المشبهات فقبل التحريم وهو مردود وقبل الوقف وهو كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به العلماء أن المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانياً اختلاف

بيها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندى لا يبعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطاً بالبدى ومن شاركه في معناه قالوا وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فالخلق به من شاركه في عدم معرفة السعر من الحاضر من وجعلت المال كية البداءة قيداً وعن مالك لا يفتى بالبى بدوى في ذلك الا من كان يشبه به فاما أهل القري الذين يعرفون ثمن السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجهور أن النهى للتحريم إذا كان البائع عالماً بالمبتاع مما تم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوى على الحضرى ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستتباب وقد ذكر ابن دقيق العبد فيه تفصيلاً حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفياً فاتباع اللفظ أولى ولكنه لا يطمئن الخطر إلى التخصيص به مطلقاً فالقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرماً على العموم وسواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخارى أنه سمى البيع على الباع بأجرة لا بغير أجرة فإنه من باب النصيحة وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً وتسكروا بأحد حديث النصيحة وروى مثل ذلك عن الهادى وقالوا إن أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادى للحاضر فإنه جائز ويجب أن تمسكهم بأحد حديث النصيحة بأنهم أعمامة تخصصة بأحد حديث الباب فان قيل إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لأن بيع الحاضر للبادى قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ إلى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذى جعلناه أخص مطلقاً هو البيع الشرعى ببيع المسلم للمسلم الذى بينه الشارع للإمامة وليس ببيع الغش والحداد بخلاف مسمى هذا البيع الشرعى كما أنه لا يدخل فيه ببيع الربا وغيره مما لا يحل شرعاً فلا يكون البيع باعتبار ما ليس به عاشر عاينهم من وجه حتى يحتاج إلى طلب مرجع بين العمومين لأن ذلك ليس هو البيع الشرعى ويجب أن دعوى النسخ بأنهم انما تصح عند العلم بتأخر النسخ ولم ينقل ذلك وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لصادمة النص على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة القاضية بجواز التوكيل مطلقاً فينبى العام على الخاص واعلم أنه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز أن يشتري له وبه قال ابن سيرين والنخعي وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لبادى كقوله جماعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً ولكن في استناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبى وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج أبو

٤ نيل خا العلماء وهى منتزعة من الأولى ثالثها أن المراد به القسم المسكرو لانه يجتنبه جانب الفعل والترك رابعها المراد بها المباح ولا يصح أن يقال هذا أن يحمله على تساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن محله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته رابع الفعل أو الترك باعتبار أرائهم خارج وقد

هذا الحديث في مسنده عن ابن
عبيدة فصرح فيه بحديث أبي
قروقه وبسماع أبي قروقه من
الشعبي وبسماع الشعبي من
النجيمان وبسماع النجيمان من
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ﴿١﴾ عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان عتبة بن أبي وقاص
هو الذي كسر ثنية النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في وقعة أحد
فمات على شركه وقد ذكر ابن الأثير
في أسد الغابة ما يقتضي أنه أسلم
فإنه أعلم قاله الحافظ زين الدين
العراقي وقال في الإصابة لم أر من
ذكره في أصحابه إلا ابن مسعود وقد
اشتهر انكار أبي نعيم عليه في ذلك
قال ما عات له أسلا ما بل روى
عبد الرزاق عن مقسم أن عتبة لما
كسر رباعية النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دعا عليه أن لا يحول عليه
الحول حتى يموت كافر فما حال
عليه الحول حتى مات كافرًا إلى
التاريخ حينئذ فلامعني لا يراده
في الصحابة (عهد) أي أوصى
(إلى أخيه سعد بن أبي وقاص)
أحد النشرة وهو أول من رمى
بسمهم في سبيل الله وأحد من
فداه رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بأبيه وأمه (إن ابن
وليدة زعرة) بن قيس العامري

* (باب النسي عن الحبس) *

* (باب النهی عن تلقی الرِّبَّانِ) *

اي جاريته ولم تسم واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم والاي ذر بفتح الميم (عن
قال الرقشي وهو الصواب) (منى فاقبضه) وأصل هذه القصة كما في القسطلاني انه كانت لهم في الجاهلية اماميتين وكانت السادة
ثنتين في ذلك فاذن أت احداهن بولد فرمى عليه السيدور بماء يدعيه الزاني فاذا مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره

فادعاء ورثته لحق به الا انه لا يشارك مستلقه في ميراثه الا ان يستلقه قبل القسمة وان كان السيد انكر لم يلحق به وكان
لزمه بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها خبرية وهو يلزم ان يظهرهم اجماع كان سيدها يظن انه من عتبة
أخي سعد فعده عتبة الى أخيه سعد قبل موته أن يستلقى الحمل الذي بأمة زمعة ٢٧ (قالت عائشة) فلما كان عام الفتح

أخذته أي الولد سعد بن أبي
وقاص وقال أي سعد هو ابن
أخي عتبة قد عهد الى فيه أن
استلقه به (فقام عبد بن زمعة)

بغير ضافة ابن قيس بن عبد شمس
الثري العاصري أسلم يوم الفتح
وهو أخو سودة أم المؤمنين

(فقال) هو (أخي وابن وليدة
أبي) أي جاريته (ولد على فراشه
فتساوقا) أي فتدافعا بعد

تخاصمهما وتنازعهما في الولد
(الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال سعد يا رسول الله) هو

(ابن أخي) عتبة كان قد عهد
الى فيه ان استلقه به (فقال
عبد بن زمعة) هو (أخي وابن

وليدة أبي ولد على فراشه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم هو) أي الولد (لأن عبد

ابن زمعة) وفيه قولان أحدهما
معناه هو أخوك أما بالاستلحاق
وأما من القضاء بعلمه لان زمعة

كان صهره صلى الله عليه وآله
وسلم والزوجته ويؤيده ما في
الغازي عند البخاري وذلك فهو

أخوك يا عبد وأما عند أحمد
في مسنده والنسائي في سننه من
زيادة ليس لك باخ فاعلمها البيهقي

وقال المغدري انه ازيادة غير ثابتة
وانما في ان معناه هو ولد ما كالا لانه

ابن وليدة أبيك من غيره لان زمعة لم يتربه ولا شهد عليه فلم يبق الا انه عبدته بالامه وهذا ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم الولد) تابع (للقرآن) أي صاحب القرآن زوجا وسيدا وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر
العموم عند أكثر ظاهري اللفظ وقيل هو مقتضو على السبب لو ورد فيه والاول أولى ثم ان صورة السبب التي ورد عليها

(عن ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع متفق عليه

وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب فان تلقاه انسان
فأبغاه فصاحب السلعة فيم بالخيار اذا ورد السوق رواه الجماعة الا البخاري وفيه دليل

على صحة البيع) في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا قوله
نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع فيه دليل على ان التلقى محرم وقد

اختلف في هذا النهي هل يقتضي الفساد أم لا فقليل يقتضي الفساد وقيل لا وهو الظاهر
لان النهي ههنا لا يخرج رخصه ولا يقتضيه كما نقرر في الاصول وقد قال بالفساد المراد

للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لما سلف ولقوله
صلى الله عليه وآله وسلم فصاحب السلعة فيم بالخيار فانه يدل على انعقاد البيع ولو كان

فساد لم ينعد وقد ذهب الى الاخذ بظاهر الحديث الجمهور فقولوا لا يجوز تلقى الركن
واختلفوا هل هو محرم أم مكروه فقط وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة انه أجاز التلقى

وتعقبه الحافظان الذي في كتب الحنفية انه يكره التلقى في حالتين ان يضرب أهل البلد
وان يلبس السمر على الواردين اهـ والتخصيص على الركن في بعض الروايات خرج

مخرج الغالب في أن من يجب الطعام يكون في الغالب راكبا وحكم الجلب المائى
حكم الركب ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذکور فان فيه النهي عن تلقى الجلب

من غير فرق وكذلك حديث ابن مسعود المذکور فان فيه النهي عن تلقى البيوع قوله
الجلب بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال جلب الشيء جاء به من بلاد الى

بلاد للتجارة قوله بالخيار اختلفوا هل ينبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع
عين ذهب الحنابلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهره ان النهي

لاجل صنعة البائع وازالة الضرر عنه وصيائمه من يخذله قال ابن المنذر وجهه مالك
على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة الى ذلك جنح الكوفيون والاوزاعي قال

والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق اهـ وقد احتج مالك ومن
معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقى السلع حتى تهبط الاسواق وهذا لا يكون دليلا

لادعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع لانهم اذا هبطت الاسواق عرف
مقدار السعر فلا يخذع ولا مانع من أن يقال العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل

السوق واعلم انه لا يجوز تلقيم البيع منهم كما لا يجوز للشراعتهم لان العلة التي هي
مراعاة نفع الجلب أو أهل السوق أو الجميع خاصة في ذلك ويدل على ذلك ما في رواية

للبخاري بالنظر لا يبيع فانه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النهي المذکور في الباب

عدم الفرق بين أن يتلقى الجلب بطلب الشراء أو البيع أو العكس بشرط بعض

الهام وتنبه المشرك نفسه عند الاكثر من العلم الزورده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد قال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى ينبغي أن يكون اذا دلت قرائن حاله ومقاله على ذلك أو على ان اللفظ العام يشهد بطريق الاحتمال والافتد يزارع الخصم في دنوله وضما تحت اللفظ العام ويدعى ٢٨ انه قديمه المتكلم باللفظ العام اخراج السبب وبيان انه ليس داخل في الحكم

فان لعنة القائلين ان ولد الامه المستنرشة لا يلدق سيد هالم بقر به نظرا الى أن الامس في الله ان الاقرار ان يتولوا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للفراس وان كان واردا في امة فهو وارد ابيان حكم ذلك الولد وبيان حكمه اما بالشبوت او بالانتهاء فاذا ثبت ان الفراس هي الزوجة لانها هي التي يتخذ لها الفراس غالبا وقال الولد للفراس كان فيه حصصه ان الولد للعرة وبعته في ذلك لا يكون للامة فكان فيه بيان الحكمين جميعا نفي السبب عن المسبب وانبائه لغبره ولا يلدق به دوى القطع ههنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في ان اسم الفراس هل هو موضوع للعرة والامة الموطوءة أو للعرة فقط فالحنفية يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الامة فتخرج المسئلة حيث من باب العبرة بعدم اللفظ أو بخصوص السبب نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث وولك يا عبد بن زمسة الولد للفراس (ولامه الجرح) أي لآرائه الظنية بهذا التركيب يقتضي انه الحق به على حكم السبب فيلزم

الشافعية في النسي أن يكون المتاق هو الطالب وبعضهم اشترط أن يكون المتاق قاصدا لذلك فلو خرج للسلام على الطالب أو لفرجة أو لراحة أخرى فوجدتهم فبايعهم لم يتناولوه النسي ومن نظر الى المعنى لم يشرق وهو الاصح عند الشافعي وشرط البلوى في النسي أن يكذب المتاق في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل وشرط المتولى من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المودة عليهم في الدخول وشرط أبو اسحق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ماله منهم والكل من هذه الشبهة ولادليل عليه وانما هو من النسي أيضا انه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقال بعض المالكية ميل وقال بعضهم أيضا فرسخان وقال بعضهم يومان وقال بعضهم مسافة قصر وبه قال الثوري وأما ابتداء التناق في الخروج من السوق وان كان في البلد وقيل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد وأبو اسحق والليث والمالكية

* (باب النسي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه الا في المزايدة) *

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له رواه أحمد * ولذا في لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتناع أو يذر وفيه بيان انه أراد بالبيع الشراء * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وفي اللفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه متفق عليه * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قدحا وحلسا فبين يزید رواه أحمد والترمذي) حديث ابن عمر أخرجه أيضا باللفظ الاول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح باللفظ ثم نسي أن يبيع الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب وأخرج نحو الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني وزادوا الاغنائم والمواويت وحديث أنس أخرجه أيضا ابو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه وأعله ابن القطان بجعل حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال لا يبيع حديثه ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على قدح وحلس لبعض أصحابه فقال رجل هما على بدرهم ثم قال آخرهما على بدرهم وفيه ان المسئلة لا تتحل الا لاحد ثلاثة وقد تقدم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين وعن عتبة بن عامر عند مسلم قوله لا يبيع الاكثر بائناات الياء على أن لانافية ويحتمل أن

أن يكون مراد من قوله للفراس فلا تنبه لهذا البحث فانه نفيس جدا وبالجملة فهذه الحديث تكون

أمس في الحاق الولد بصاحب الفراس وان طرأ عليه وطء ونحر والزاني لاحق له في الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له الجرح وله التراب وقيل هو على ظاهره أي الجرح بالجراحة وضعت به أنه ليس كل زان يرجع بل الحصن وأيضا فلا يلزم من رجعه نفي

الولد والحديث انما هو في نفسه عنه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (السودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) احتجبي منه) أي من ابن زمعة المتنازع فيه (ياسودة) والأمر للندب والاحتياط والافتقار ثبت نسبها واخوتها لها في ظاهر الشرع (لمأري) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد المتخاصم فيه ٢٩ (بعتبة) بن أبي وقاص (فما رآها) عبد الرحمن المستطيق (حق) أي الله عز وجل

أي مات والاحتياط لا ينافي ظاهر الحكم وفيه جواز استطلاق الوارث نسباً للمورث وان الشبه وحكم القافة اغما يعقد اذ لم يكن هنالك أقوى منه كافر اش فلذلك لم يعتبر الشبه الواضح وهذا موضع الترجمة لان الحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحجب عنه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحجب والمشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه فاندفع اعتراض الداودي حيث قال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وقال ابن القصار اغما يحجب سودة عنه لان الزوج أن يمنع زوجته من أخيهما وغيره وقال غيره بل وجب ذلك لغلاظ أمر الحجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الاعرابي الذي قال له لعله نزع عرق وهذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع ومسلم والنسائي في الطلاق والله أعلم (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأوتوننا بالعم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه) عند

تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر وهكذا ثبتت البياء في بقية ألفاظ الباب قوله الآن بأذن له يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل أن يختص بالآخر والخلاف في ذلك وبين الرابع مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يخطب الرجل الخ سبأ في الكلام على الخطبة في النكاح ان شاء الله قوله ولا يسوم صورته أن يأخذ شيئاً ليشتره فيقول المالك رده لا يبعك خيرا منه بثمنه أو مثله بارخص أو يقول المالك استرده لا يشتره منك باكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما الى الآخر فان كان ذلك تصرحاً فقال في الفتح لا خلاف في التحريم وان كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فين يزيد لا يحرم اتفاقاً كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى ساعة في زمن الخيار افسخ لا يبعك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا اشترى منك بازيد قال في الفتح وهذا مجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغموً ناغبناً فاحشاً والاجاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الدين النصيحة وأجيب عن ذلك بان النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن أن يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلتين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقاً من الاحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فيبني العام على الخاص واختلفاً في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الاثم وذهبت الحمابلة والمالكية الى فسادها في احدي الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع الى ما تقرر في الاصول من أن النهي المقتضي للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو وصف ملازم للخارج قوله وحاساً بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كسائرقيق يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري والحاس البساط أيضاً ومنه حديث كن حلس بيتك حتى يأتبك يد خاطئة أو ممتة قاضية كذا في النهاية قوله فيمن يزید فيه دليل على جواز بيع الزائدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأساً في بيع المغنم فيمن يزید ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزید وكذلك كانت تباع الاخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم ير واباساً ببيع من يزید في الغنم والمواشي قال ابن

الذبح (أم لا) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فما كان عليه وكاره) واستدل به على ان التسمية ليست شرطاً للصحة الذبح وغرض البخاري هنا بيان ورع الموسوسين كن يقطع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لانساً ثم انفلت منه وكان يتركه شراً ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري امله حرام أم حلال وليست هنالك علامة تدل على الحرمة ولكن يتركه تناول

الذي ليس به زندقية متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الاباحة قويا وتأويله ممتنع أو مستبعد وهذا الحديث أصل في تحسين الظن بالمسلم وان أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وورع ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ٣٠ وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجبر إلى الحرام

العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنية والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اهـ واعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي رآها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيد الحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل ان الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدر والحس كأنه من ميراث أو غنية فظاهر الجواز مطلقا ما لا خلاف وأما الإلحاق غيرهما بما ويكون ذكرهما خارجا عن الغالب لانهما الغالب على ما كانوا يعتادون البيع فيه من زيادة ومن قال باختصاص الجواز به - الارزاعي واسحق وروى عن النخعي أنه كره بيع الزائدة واحتج بحديث جابر النابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر من يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم واعتزضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع الزائدة فان بيع الزائدة أن يعطى به واحد منها ثم يعطى به غير زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع الزائدة ولكن في استناده ابن لهيعة وهو ضعيف

* (باب البيع بغير شاهد) *

(عن عمارة بن خزيمة ان عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من اعرابي فاستتبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقضيه ثم فرسه فاسترع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنى وأبطا الأعرابي فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيسألهون بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنأدى الأعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والابتعه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع نداء الأعرابي وأليس قد ابتعته منك قال الأعرابي لا والله ما ابتعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعته فطفق الأعرابي يقول لهم شهدنا قال خزيمة أنا شاهد أنك قد ابتعته فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بم تشهد فقال بقصد يقرئك يا رسول الله بخبل شهادة خزيمة شهادة رجلين رواه أحمد والسنائي وأبو داود) الحديث شكك عنه أبو داود والمذنب ذري ورجال استناده عنه أبي داود وثقات وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک قوله ابتاع فرسا قبل هذا الفرس هو المرتجى المذکور في أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمي بذلك لحسن صهيته كأنه بصهيته يشد برجز الشعر الذي هو أطيبه وكان أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو الخبيث قوله من اعرابي قيل هو سوا بن الحرث وقال

ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موضع فان لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ورواه ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يقطع الشهادة أي أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ياتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام) ولا جد لما تين على الناس زمان وللنساء من وجهه آخر ياتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حلال أو حرام قال ابن التين أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم بهذا التحذير من فتنه المال وهو من بعض دلائل نبوته صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بالأمور التي لم يكن في زمانه ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين والأفاحذ المال من الحلال ليس مذموم ما من حيث هو والله أعلم كذا في الفتح ونسب القسط إلى هذا القول إلى السفاقي وبالجملة في الحديث ذم ترك التحري في المكاسب (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما

خالا كذا ناجر بن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (عن أبي داود) أي من فاضل في الذهب (والذهب بالذهب والفضة بالفضة) وأخذهما بالآخر (فقال ان كان يداه يد) أي من فاضل في الجلب (فلا بأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسنة بمدود وفي رواية نسبا بكسر السين ثم ياء مهموزا أي من آخر (فلم

يقطع) واشترط القبض في الصرف فاستحق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين المجلس الواحد وموضع الترجمة قوله وكما
تأخرين والحديث رواه مسلم والنسائي في البيوع (عن أبي موسى رضي الله عنه قال استأذنت علي عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه وفي رواية ذكرها البخاري في الاستئذان ثلاثا (فلم يؤذن لي وكأنه) ٣١ أي عمر (كان مشغولا) بأمر من أمور

المسلمين (فرجعت ففرغ عمر)
من شغله (فقال ألم أسمع صوت
عبد الله بن قيس) أبي موسى
الاشعري (أئذ نواله) بالدخول
(قبل قدر جمع) فبعث عمر ورأى
خضرت (فدعاني) وقال لم رجعت
(فقلت كذا أو مر بذلك) أي
بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن
(فقال) عمر (تأتيني على ذلك) أي
على الأمر بالرجوع (بالبيعة) زاد
مالك في الموطأ فقال عمر لابي
موسى اما اني لم أتمم ذلك ولكن
خشيت أن يتقول الناس على
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وحيفة فلا دلالة في طلبه
البيعة على أنه لا يخرج بخبر الواحد
بل أراد سد الباب خوفا من غير
أبي موسى ان يختلف كذا على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند الرغبة والرهبة (فانطلقت
الى مجلس الانصار فسألتهم) عن
ذلك (فقالوا لا يشهد لك على هذا)
الذي أنكروا عمر (الأصغر نأبو
سعيد) سعد بن مالك (الخدري)
أشاروا الى أنه حديث مشهور
بينهم حتى ان أصغرهم سمعه من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فذهبت بابي سعيد الخدري)
الى عمر فاخبره أبو سعيد بذلك
(فقال عمر أخفى على هذا من امر

الذهبي هو سوا ابن قيس الخباري قوله فاستتبعه السنين للطلب أي أمره أن يتبعه الى
مكانه كاستخدمه اذا أمره أن يخدمه وفيه شراء السلعة وان لم يكن الثمن حاضرا
وجواز تأجيل البائع بالثمن الى أن يأتي الى منزله قوله فطق بكسر الفاء على اللغة
المشهورية ويطعها على اللغة القليلة قوله بالفرض الباء زائدة في المفْعول لان المساومة
تتعدى بنفسها تقول سمعت الشيء قوله لا يشعرون الخ أي لم يقع من الصحابة السوم
المنهي عنه بعد استقرار البيع والنهي انما يتعلق بعلم لان العلم شرط التكليف قوله
لا والله ما بعثك قبل انما أنكروا هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك لان بعض المنافقين
كان حاضرا فأمره بذلك وأعلمه ان البيع لم يقع صحيحا وأنه لا اثم عليه في الحلف على أنه
مبايعه فاعقده صحة كلامه لأنه لم يذله له ففاداه ولو علم ما اعتبر به وهذا وان كان هو
الذائق بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب
الايمان في قلوبهم وغير مستذكر أن يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان
بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة
والله يغفر لنا ولهم قوله هلم هلم بضم اللام وبناء الاخر على الفتح لانه اسم فعل وشبهه
منصوب به وهو فاعيل بمعنى فاعل أي هلم شاهد ا زاد النسائي فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد ابتعتم منكم نطق الناس بل يؤذون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي
وهما يتراجعان وطق الاعرابي يقول هلم شاهد أي قد بعثتكم قوله ثم تشهد أي بأى
نبي تشهد على ذلك ولم تكن حاضرا عند وقوعه وفي رواية للطبراني ثم تشهد ولم تكن حاضرا
والحديث استدله المصنف على جواز البيع بغير شاهد قال الشافعي لو كان الاشهاد
حتميا لم يبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعرابي من غير حضور شهادة
وهو اداه أن الامر في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ليس على الوجوب بل هو على التندب
لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للاصر من الوجوب الى التندب وقيل
هذه الآية منسوخة بقوله تعالى فان آمن بعضهم بعضا وقيل محكمة والامر على
الوجوب قال ذلك أبو موسى الاشعري وابن عمر والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد
ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك
عزيم من الله ولوعلى باقة بقل قال الطبري لا يحل لمسلم اذ باع أو اشترى أن يترك الاشهاد
والا كان مخافا الكتاب الله قال ابن العربي وقول العلماء كانه على التندب وهو
الظاهر وقد ترجم أبو داود على هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم به وبه يقول شريح وفي البخاري ان مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده
وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الاخبار فيوجب أيضا عن شهادة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان بعض الاحكام قد كان يخفى على بعض كبار الصحابة كخليقة الراشد فكيف بن دونه
من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين وقد ذكرنا في كتابي الختم بالاسوة الحسنة بالسنة طرفا من هذا الباب قراجه (الهاني)
أي شغاني (الصفى بالاسواق يعني) عمر رضي الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة) وفي رواية الى التجارة أي شغله ذلك وأطلق عمر

عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجيه ان المعاملات على الظواهر والمعالم الباطن حتى لا يعاق عليه المحكم
فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي تدخله الزيادة والنقص والحوادث والاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف
ليعلم فضل البروشوم القطيعة وفي كتاب الترهيب والترهيب للعالمين ٢٣ موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال ان
الانسان ابعسل رحمه وما بقي
من عمره الا ثلاثة ايام فيزيد الله
تعالى في عمره ثلاثين سنة وان
الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من
عمره ثلاثون سنة فينقص الله
تعالى من عمره حتى لا تبقى منه الا
ثلاثة ايام ثم قال هذا حديث
حسن ومن حديث احمد بن حنبل بن
عمر بن داود بن عيسى قال
مكتوب في التوراة مله الرحم
وحسن الخلق وبر القرابة يعمر
الديار ويكثر الاموال ويريد في
الاجال وان كان القوم كفارا
قال ابو موسى يروي هذا من
طريق أبي سعيد الخدري مرفوعا
عن التوراة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه انه مشى الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بخبز
شعير واهالة) بكسر الهمزة الالية
أوما أذيب من الشحم فوكل
ما يؤتمد به من الادهان او الدهن
الجامد على المرقمة (صفحة) بفتح
السين وكسر النون وفتح المعجمة
أى متغبرة الرائحة من طول
المكث وروى زخنة بالزاي كذا
في القسطلاني قال (ولقد رهن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
درعاه) من حديث تسمى ذات

والذي لم يؤبر لم يسترى وهو الصواب قوله ومن اجماع عبد الخ في ذلك دليل على ان العبد
اذا ملكه سيده مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وابو حنيفة
والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي
انه يملك وتأويله بان المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد
للاختصاص والاتقاع للاملاك كما يقال الجمل للفرس خلاف الظاهر واستدل بالحديثين
على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقه التي في اذنه وانما الذي في اذنه
والنمل التي في رجله والنياب التي على يده وقد اختلف في الثياب على ثلاثة أقوال الاول
انه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسبته الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال
الماوردي انك العادة جارية بالغة وعنها في عباين التجار الثاني انه يدخل في مطاق
البيع للعادة وبه قال ابو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة الثالث يدخل
قد رما بستر العورة والمذهب الاول هو الاول والآخر من العادة مذهب مرجوح قوله
ان مال المملوك فيه التسوية بين العبد والامة واعلم ان ظاهر حديث الباب يخالف
الاحاديث التي ستأتي في التمسك عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقضى بجواز بيع الثمرة
قبل التأبير بعده قال في الفتح والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها هو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة
وهذا واضح جدا اه

باب النهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى
البائع والمبتاع رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ نهى عن بيع النخل حتى تره وهو
يسمى السنبل حتى يبيض وبأمن العاهة رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبوا الثمار حتى يبدو صلاحها
رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتهد رواه الجماعة الا الشافعي وعن
أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تره قالوا وما تره قال
تجمر وقال اذا منع الله الثمرة فبم تسهل مال خيلك ان رجاء) حديث أنس الاول أخرجه
أيضا ابن حبان والحاكم ومجمعه قوله يبدو بغير همزة أى يظهر والثمار بالثمة جمع غرة
بالضمريك وهي أعم من الرطب وغيره قوله صلاحها أى جرت اوصافها وفي رواية مسلم
ما صلاحها قال تذهب عاهتها واختلف السلف هل يكفي بدو صلاحها في جنس الثمار حتى

نيل خا الفضول وهي ما يابس في الحرب (بالمدنية عندهم يودي) هو أبو الشحم كما في مسند الشافعي ومهمات
الخطيب ورواه البيهقي قبل رعاها برهنة عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبق لاحد عليه منه لو أبرأ منه (وأخذ منه شعيرا)
ثلاثين صاعا أو عشر بن أو أربعين أو مائة من شعير الاول عند البخاري من حديث عائشة والثاني في أخرى عنده

والثالث عند البزار عن ابن عباس والرابع عند عبد الرزاق (لا اله) أي لازواجه المطهرات وكن نسأله قال أنس (ولقد سمعته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وهذا من كلام أنس قاله في الفتح وقيل من كلام قتادة والضمير في سمعته لأنس قاله البرماوي كالبرماوي وانتصر له العميني لأن في نسبة ٣٤ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوع اظهار بعض الشكوى واظهار

النافذ على سبيل المباحة وليس ذلك يذكّر في حقه صلى الله عليه وآله وسلم وأقول قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مظهرا للسبب في شرائه إلى أجل كذا وكذا حقيقة الحال ولم يرد به الشكوى حتى يرد عليه ما قاله العميني وهو انراج السباق عن ظاهره بغير دليل (ما مسمى عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم صاع بر ولا صاع حب) تعميم بعد تخصيص قال البرماوي وآل مقعمة (وان عنده اتسع نسوة) وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التقليل من الدنيا اختيارا منه وفي الحديث جواز البيع إلى أجل وعماله اليهود وان كانوا يأكلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مباحة لهم وأكل طعامهم ما ذؤن لنا فيه بإباحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ما له حرام مالم يتم من أن المأخوذ به حرام وجواز الرهن في الحضر وان كان في التثنية بل عقيدة بالسفر ورجال هذا الحديث كلهم يصرون (عن القدام) بكسر الميم وسكون القاف ابن سعد يكره البكندي (رضي الله عنه) عن

لو بدد الصلاح في بستان من البلد مثلا لجزيع جميع البساتين أو لا بد من بدو إصلاح في كل بستان على حدة أو لا بد من بدو الإصلاح في كل جنم على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون من لا حذر للناسي قول أحمد والثالث قول الشافعية والرابع رواية عن أحمد قوله نهى البائع والمبتاع اما البائع فله لا يأكل مال أخيه به لئلا يطل وأما المشتري فله لا يبيع ماله ويساعد البائع على الباطل قوله تزده يقال زهنا النخل يزدهو إذا ظهرت غمرته وأزهى يزهي إذا احمر وأصفر هكذا في الفتح وقال الخطابي أنه لا يقال في النخل تزدهو إنما يقال تزهي لا غير هذه الرواية ترد عليه قوله عن بيع السبيل حتى يبيض بضم السين وسكون النون وضم الباء الموحدة سبيل الزرع قال النووي معناه يشترط حبه وذلك بدو إصلاحه قوله ويأمن العاهة هي الآفة تصيبه ففسد لأنه إذا أصيب بها كان أخذها منه من أكل أموال الناس بالباطل وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد وفي رواية رفعت العاهة عن الثمر والنجم هو الثمر والموعود بها صبا حايق في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وإذا مضى الثمار أخرج أحمد بن طريز عثمان بن عبد الله بن ممرقة سالت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومنى ذلك قال حتى تطاع الثمرات قوله حتى يسود زاد مالك في الموطأ فإنه إذا ساء لم يجز من العاهة والآفة واشتد إذا حلب قوته وملا بنيه قوله إذا منع الله الثمرة الخ صرح الدارقطني بأن هذا مدرج من قول أنس وقال رفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم بلقط أن بعث من أخذ ثمرأ فاصابته جافحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ مال أخيك بغير حق وسألت وفيه دليل على وضع الجوائح لأن معناه أن الثمر إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسألت في الكلام على وضع الجوائح والأحاديث المذكورة في الباب يدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها وقد اختلف في ذلك على أنوال الاول أنه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والنووي وهو ظاهر كلام الهادي والناظم قال في الفتح وهو من نقل الإجماع فيه الثاني أنه إذا شرط القطع لم يطل والباطل وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ إلى الجمهور وحكاية في البحر عن المؤيد بالله الثالث أنه يصح أن لم يشترط التيقية وهو قول أكثر الحنفية قالوا والنهي محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلها وقد سكت صاحب البحر الإجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه وحكي أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط المتأخر وحكي أيضا عن الإمام يحيى أنه خص جواز البيع بشرط القطع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ما أكل أحد طعاما) وعنده الاسماء على ما أكل أحد من بني آدم الإجماع طعاما (قط خيرا) أي أكلا خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكاه من طعام ليس من كسب يده معنى التفضيل على أكاه من كسب يده وهو واضح ويحتمل أن يكون صفة طعاما فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لأن الطعام في هذا التركيب فصل على

نفس أكل الإنسان من عمل يده بحسب الظاهر وأيضاً المراد في قوله الخرف المصـدري وصلاته جمع في مصدريه وادبه
المنهول أي من ما كوله من عمل يده فقام له ووجه نظرية ما فيه من إيصال النفع إلى المكاسب وإلى غيره فلا سلامة عن البطالة
المؤدية إلى النضول وكسر النفس به ولتعطف عن السؤال (وإن نبي الله داود ٣٥ عليه السلام كان يأكل من عمل يده)

في الدروع من الحسد يدوي به
لقوته وخص داود بالذكور لأن
اقتضاه في أكله على ما به حمل
بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان
خليفة في الأرض وإنما ينبغي
الأكل من طريق الأفضل ولهذا
أورد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قصته في مقام الاحتجاج
بها على ما قدمه من أن خير
الكسب عمل اليد وهذا بعد
تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا
ولاسيما إذا ورد في شرعنا مدحه
وتحسينه مع عموم قوله تعالى
فهم آلهم اقتدوه وقد كان فيها
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل
من سعيه الذي يكسبه من أموال
الكفار بالجهاد وهو أشرف
المكاسب على الإطلاق لما فيه
من إعلاء كلمة الله تعالى وسد لسان
كلمة أعدائه والنفع الأخرى
ووقع في المستدرج عن ابن عباس
بسنه رواه كان داود ذرادا وكان
آدم حراثا وكان نوح نجارا وكان
دريس خياطاً وكان موسى راعياً
وفي هذا الحديث فضل العمل
باليد وتقديم ما يشره الشخص
بنفسه على ما يشره غيره وفيه
أن المكسب لا يقدر في التوكل
وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في
نفس سامعه قال في الفقه وقد

الإجماع وحكي عنه أيضاً أنه يصح البيع بشرط القطع إجماعاً ولا يخفى ما في دعوى بعض
هذه الإجماعات من المجازفة وحكي في البحر أيضاً عن زيد بن علي والمؤيد بن عبد الله والمام يحيى
وأبي حنيفة والشافعي أنه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسكاً بهوم قوله تعالى وأحل الله
البيع قال أبو حنيفة ومؤيد بن عمر بالقطع والمنهول من مذهب الشافعي هو ما قدمنا فاما
البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع إجماعاً وينبغي مع شرط البقاء إجماعاً إن
جهلت المدة كذا في البحر قال الامام يحيى فان كانت صفة القاسمية إذا لاغر وقال
المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع وشروط وأعلم أن ظاهراً حديث الباب وغيرها المنع من
بيع الثمر قبل الصلاح وإن وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى
أن مجرد شرط القطع يصح البيع قبل الصلاح فهو محتاج إلى دليل يصلح لتقييده
أحاديث النهي ودعوى الإجماع على ذلك لا حجة لها الماعرف من أن أهل القول الأول
يقولون بالبطلان مطلقاً وقد عول الجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستنبطة
فيها لوها مقبولة للنهي وذلك مما لا يقيده من لم يبيع بفارقة النصوص لمجرد دخالات
عارضة وشبههاية ثم أبايسر تشكيك فالحق ما قاله الأولون من عدم الجواز مطلقاً
وظاهر النصوص أيضاً أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء بشرط البقاء أم لم بشرط
لأن الشارع قد جعل النهي ممتداً إلى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية يخالف لما قبلها
ومن ادعى أن شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا يتفعفه في المقام ما ورد من النهي عن
بيع وشروط لأنه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القلع وهو بيع وشروط
وأيضاً ليس كل شرط في البيع منهي عنه فان اشتراط جابر بعد بيعة الجمل أن يكون له
ظهوره إلى المدينة قد صححه الشارع كما يأتي وهو شيء بالشروط الذي نحن بصدده وقد قدم
أيضاً جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد لقوله إلا أن يشترط المبتاع وأما دعوى
الإجماع على أنه لا بشرط البقاء كما لم تدعوى فاسدة فانه قد حكى صاحب الفقه عن
الجمهور أنه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء ولم يحك الخلاف في ذلك إلا عن أبي
حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له القصيل فيقال ابن رسلان في شرح
السنن إنني أفتي العلماء المشهورين على جواز بيع القصيل بشرط القطع وخالف سفيان
الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على أنه لا يصح
بيع القصيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فأجاز بيعه بغير شرط تمسكاً
بأن النهي إنما ورد عن النبي قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذهب إلى أن يستدل نص
أصله وروى عن أبي الحسن الشيباني قال سألت كرمه عن بيع القصيل فقال لا بأس
فقلت أنه يستدل فكرهه أه كلام ابن رسلان والحاصل أن الذي في الأحاديث النهي

اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال لما ورد في أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والأشبه به مذهب الشافعي أن
أطيبها التجارة قال والاربع عندي أن أطيها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل وتعقيقه الزوى بحديث المتقدم الذي في الباب وإن
الصواب أن أطيها المكسب بما كان يعمل اليد قال فإن كان زراعته وأطيب المكاسب لما يشغل عليه من كونه عمل اليد وما

فيه من التوكل والمناجاة من النفع العام لا تدعى والدواب ولأنه لا يذيق في العادة أن يؤكل منه بغير عرض قلت وفوق ذلك من
عمل اليد ما يكتب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكتسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لمناجاة من
اعلامه كلمة الله وخذلان كلمة أعدائه والنفع ٢٦ الأخرى قال قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا قلت وهو

عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السدل حتى يبيض فما كان من الزرع قد سئل أو
ظهور فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غنجا تزا وما قبل أن يظهر فيه الحب
والسئل فإن صدق على بيعه حينئذانه مخاضرة كما قال البعض أنه يبيع الزرع قبل أن
يشتد لم يصب بيعه لورب الدنيا عن المخاضرة كما نقه دم في باب النسي عن يبيع القور لا
التفسير المذكور صدق على الزرع الأخضر قبل أن يظهر فيه الحب والسئل وهو الذي
يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس أن المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا
في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لأن الثمار جعل الشجر كما في القاموس
وسياق في نقه المخاضرة عند البعض ما يرشد إلى أنه يبيع الزرع قبل أن تغلظ سوقه فإن
صح ذلك فذلك السؤال كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا (وعن جابر
قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المخاضرة والمعاومة والمخبرة وفي انظر
بذل المعاومة وعن بيع السنين وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب وفي رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي أيسرة
عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن المخاضرة والمخبرة والمخاضرة
بشترى النخل حتى يشقه والاشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء والمخاضرة أن يباع
الحقل بكيل من الطعام معلوم والمخاضرة أن يباع النخل بأوراق من القرو والمخبرة أن يباع
والربيع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء سمعت جابرا يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك إلا الأخير فإنه ليس لاحد قوله الحقلة قد
اختلف في تفسيرها فهم من تفسيرها في الحديث فقال هي بيع الحقل بكيل من الطعام
معلوم وقال أبو عبيد هي بيع الطعام في سبيله والحقل الحرت وموضع الزرع وقال القيث
الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن تغلظ سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر أن
الحقلة أن يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة قال الشافعي وتفسير الحقلة
والمخاضرة في الأحاديث بمقتل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من
رواية من رواه في النسي عن رافع بن خديج والطبراني عن سهل بن سعد أن الحقلة
ما خوذ من الحقل جمع حقلة قال الجوهري وهي الساحت جمع ساحة وفي القاموس
الحقل قراح طيب يزرع فيه كالحقلة ومنه لا يثبت الحقلة إلا الحنطة والزرع قد تشعب
ورقه وظهر وكثر وإذا استجمع خروجه نباته أو مادام أخضر وقد أحقل في الكل والمخاضرة
الزراع والمخاضرة يبيع الزرع قبل بدو صلاحه أو يبيعه في سبيله بالحنطة أو المزارعة بالثلث
أر الربيع أو أقل أو أكثر أو أكثر الأرض بالحنطة اه وقال مالك الحقلة أن تكري

مبنى على ما بحث فيه من النفع
المتعدى ولم ينص النفع المتعدى
في الزراعة بل كل ما يعمل باليد
فتفعله متعد لمناجاة من تهيئة
اس باب ما يحتاج الناس إليه
والحق أن ذلك مختلف المراتب
وقد يختلف باختلاف الأحوال
والأشخاص والعلم عند الله
تعالى قال ابن المذنب أنما يفضل
عمل اليد على سائر المكاسب إذا
نصح العامل كما جاء مصرح به في
حديث أبي هريرة قلت ومن
شرطه أن لا يذوق الرزق من
الكسب بل من الله تعالى هذه
الواسطة ومن فضل العمل باليد
الشغل بالأمر المباح عن البطالة
واللهو وكسر النفس بذلك
والتعفف عن ذلة السؤال
والحاجة إلى الغير (عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال رحم الله رجلا سمعا)
باسكان الميم من السحاحة وهي
البلود قال في الفتح المراد
بالسحاحة ترك المضاجرة ونحوها
كلما كسبه في ذلك (إذا باع
وإذا اشترى وإذا اقتضى) أي
طلب قضاء حقه به وله وهذا
يقتضي الدعاء والخير وبالأول جزم
ابن حبيب المالكي وابن بطال

ورجحه الداودي ويؤيد الشافعي ما روى الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المسيك في هذا الحديث الأرض
بلفظ غفر الله لرجل كان قبله كم كان سملا إذا باع الحديث وهذا يشبهه بأنه قصه درجة لا يبيعه في حديث الباب قال الكرماني
ظاهرا لاخباره كن قرينة الاستقبال المستفاد من إذا تجعله دعاء وتقديره رجلا لا يكون سمعا وقد يستفاد الدعاء من

تقدم بالذم ط قال القسطلاني قاله البرماوي وغيره وفي رواية حكاها ابن السنين واذا قضى أي أعطى الذي عليه بسم نوله
من غير مطل وهذا الحديث أخرجه الترمذي وكذا ابن ماجه في التجارات اه وللترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
مرفوعا ان الله يحب البيع سمع الثمر سمع القضاء والنسائي من حديث ٣٧ عثمان رفعه أدخل الله الجنة رجلا كان

الارض ببعض ما ينبت منها وهي الخبارة واسكنه يهد هـ ذاعطاف الخبارة عليمها في
الاحاديث قوله والمزينة بالزاي والموحدة والنون قال في الفتح هي مفاعلة من الزين
بفتح الزاي وسكون الموحد وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون اشدة الدفع
فيما وقيل للبيع الخصوص من اشارة كان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه
أولان أحدهما اذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع لنفسه وأراد ألا يتردفعه
عن هذه الارادة بامضاء البيع اه وقد فسرت بما في الحديث أعني بيع النخل باوساق
من القرو وفسرت به ذابو بيع العنب بالزيب كما في المعصين وهذا أصل المزينة والحق
الشافعي بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجري الربا في نقده وبذلك قال الجمهور
ووقع في البخاري عن ابن عمر ان المزينة ان يبيع القمر بكيل ان زاد في وان نقص فعلى
وفي مسلم عن نافع المزينة ببيع غر النخل بالقر كبل وببيع العنب بالزيب كبل وببيع
الزروع بالمظنة كبل وكذا في البخاري وقال مالك انهم يبيع كل شيء من الخراف لا يعلم
كيله ولا وزنه ولا عدده اذا بيع شيء مسمى من الكيل وغيره وما كان يجري فيه الربا
أم لا قال ابن عبد البر انظر مالك الى معنى المزينة لغة وهي المدافعة قال في الفتح وفسر
بعضهم المزينة بانهم يبيع القمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والذي تدل عليه
الاحاديث في تفسيرها أولى وقيل ان المزينة المزارعة وفي القاموس الزين بيع
كل غر على شجرة بقر كبل اقالوا المزينة ببيع الرطب في رؤس النخل بالقر وعن مالك
كل خراف لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه أو يبيع مجهول بجهول من جنسه أو هي
بيع المغالبة في الجنس الذي لا يجوز فيه ما غبن اه قوله والمعاومة هي بيع الشجر
اعواما كنبذة وهي مشتقة من العام كالمشاهدة من الشهر وقيل هي اكثر الارض
سنتين وكذلك بيع السنين هو ان يبيع غر النخلة لاكثر من سنة في عقد واحد
وذلك لانه يبيع غر رلكونه يبيع مالم يوجد ذكر الرافي وغيره لذلك تفسيره آخر وهو ان
يقول بعتك هـ ذاسنة على انه اذا انقضت السنة فلا يبيع بينهما وأردأنا الثمن وتردأت
المبيع قوله والخبارة سبعا في تفسيرها والكلام عليها في كتاب المساقاة والمزارعة قوله
حتى يطيب هـ هذه الرواية وما بعدها من قوله حتى يطيب ينبغي أن يقدّمها سائر الروايات
المذكورة قوله حتى يشقه بضم أوله ثم شين مجعدة ثم قاف وفي رواية للبخاري يشق
وهي الاصل والها مبدل من الحاء واشقاق النخل انجراره واصقراره كما في الحديث والامم
الشعبة بضم الشين المجعدة وسكون القاف بعدها همزة وقد امدت بالاحاديث الباب
ونحوها على تحريم الحاقلة والمزينة وما شاركه ما في الهبة قياسا وهي اما مظنة الربا
لعدم علم التساوي أو الغرر وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه

سلا مش تريا وباتعا وقاضيا
ومقتضيا ولا حدم من حديث
عبد الله بن عمر ونحوه وفيه
الحض على السامحة في المعاملة
واسنة عمل معالي الاخلاق
وترك المشاحمة والحض على ترك
التضييق على الناس في المطالبة
وأخذ العفو منهم مـ (عن
حديثه) بن الهيثم (رضي الله
عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) تلقت
الملائكة أي استقبلت (روح
رجل ممن كان قبلكم) عنده
الموت (قالوا) أي الملائكة
(أعجت من الخير شيئا) زاد في
رواية فقال ما أعلم قيل انظر
(قال كنت أمر قتياني) جمع قتي
وهو الخادم حرا كان أو مملوكا
(أن ينظروا) أي يمشوا من
الانقار (المعسر ويتجاوزوا)
أي يتساحروا في الاستيفاء (عن
الموسر) واختلاف في حد الموسر
فقيل من عدده موته وموته من
نأزله نفقته وقال الثوري وابن
المبارك وأحمد وأصحق من عدده
خمسون درهما وقيمتها من الذهب
فهو موسر وقال الشافعي قد
يكون الشخص بالدرهم غنيا مع
كسبه وقد يكون بالالف فقيرا مع
ضعفه في نفسه وكثرة عياله وقيل

الموسر والمعسر يرجعان الى العرف فن كان حاله بالنسبة الى مثله بعد يسارانه وموسر وعكسه وهذا هو المعنى قاله في الفتح (قال
فتجاوزوا عنه) بفتح الواو وفي رواية بكسر الواو على الامر وهـ ذامن قول الله لا ملائكة كذا في القسطلاني ولعل الصواب انه
على رواية الكسرة بدون ناء امامهم اقبل الفتح لا غير وفي لفظ مسلم من حديث حذيفة بلفظ أفى الله بعدد من عباده آناه الله مالا

فقال له ماذا فعلت في الدنيا قال ولا ينكثون الله حسدي بشا قال يا رب أتدني ما لا فسكت إيايغ الثمار وكان من خلقي الجوارز فسكت
أبسر على الموسر وانظر العسر فقال الله تعالى أيا أحبذ أم لا كتحارزوا عن عبيدي قال عفة بن عامر الجهني وأبو مسعود
الأنصاري هكذا منه من رسول الله ٣٨ صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخاري في بني أمرا تيل وولم أيضا ان ربيلا كان قبيل

كان قبيلكم أناه الملك ليعبض
روحه فقيل له هل علمت من خبر
قال ما أعلم لم قيل له انظر قال
ما أعلم شي يا غير اني كنت أبايع
الناس في الدنيا فأجازهم فانظر
الموسر وأتجارز عن المعسر فادخل
الله الجنة قال المظاهري هذا
السؤال منه كان في القبر وقال
الطبي يحتمل أن يكون فقيل
مسند إلى الله تعالى والفاء
عاطفة على مقدار أي أناه الملك
لعهض روحه فقبض فيه عهده الله
تعالى فقال له فأجابه فادخله الله
الجنة وعلى قول المظاهري
فقبض وأدخل القبر فتنازع
ملائكة الرحمة وملائكة
العذاب فيه فقيل له ذلك ونصر
هذا قوله في الرواية الاخرى
تجارزوا عن عبيدي وحديث
الباب أخرجه البخاري في
الاستقراض وفي ذلك
أمر ائيل وولم في البيوع وابن
ماجه في الاحكام (عن حكيم
ابن حزام رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(ولم البيعان) بفتح الباء الموحدة
وتشديد الباء المغناة التهمة
بالخيار في المجلس (ما لم يتفرقا أو
قال حتى يتفرقا) أي بآبائهم ما
عن مكانهم ما الذي تبايعا فيه

وقد قد تم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العراق
وعلى تحريم بيع الخطة في سائر بلاد الحطة منه له وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا
فرق بينهما ورأى أهل العلم بين الرطب والعنب على التجرؤ به وما كان مقطوعا عنهم أو جوز
أو حبة يبيع الرطب المقطوع بخوضه من البائس

• (باب التمرة لمشتريه ما جازحه) •

(عن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوارح رومأحد والتسائي وأبو داود
وفي لفظ مسلم أمر بوضع الجوارح • وفي لفظ قال ان بعث من اشيت لشرا عاصبتها
جائحة فلا يحمل للأن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق روى مسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه) وفي الباب عن عائشة عند النبي في نحوه وفي اسناده حارث بن أبي
الرجل وهو ضعيف ولكنه في الصحيحين عنه المختصر وعن أنس وقد تقدم في باب بيع
التمر قبل بدو صلاحها قوله الجوارح جمع جائحة وهي الإقعة التي تصيب الثمر زفت لكها
يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء في ما إذا أصابهم سم بمكره عظيم ولا
خلاف ان البر والتعطير والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة مملوكة وأما ما كان
من الأديمين كاسرة فنتبه خلاف منه من لم يره جائحة لذوله في الحديث السابق عن
أنس اذا منع الله التمرة ومنه من قال انه جائحة تشبه بالآفة السمائية وقد اختلف
أهل العلم في وضع الجوارح اذا بيعت التمرة بعد بدو صلاحها وسأله البائع لا يشتري
بالخليفة ثم تلفت بالجائحة قبل أو ان الجذاذ فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين
والليث لا يرجع المشتري على البائع بشئ قالوا نعم وروى وضع الجوارح فيما اذا بيعت
التمر قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيجعل طاق الحديث في رواية جابر على ما تقدم
به في حديث أنس المتقدم واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في
ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدقوا عليه به فلم يبلغ ذلك
وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما
ليس على دين الفرماء يذهب الثمار بالعاهات ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن
عن باعها منه دل على ان وضع الجوارح ليس على عهده وقال الشافعي في القديم هي من
ضمان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قول أحمد وأبو عبيد القاسم بن
سلام وغيرهم قال أنقرطى وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب استيفاء ما جتمع من
التمر عن المشتري ولا يلتفت الى قول من قال ان ذلك لم يثبت مرفوعا الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لانه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك
ان اذعت الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فأكثروا بلفظه صلى الله

والثلث من الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما ما عبا عاوزه من الثمن ووصف المبيع ونحو ذلك (وبينا) ما يحتاج عليه
الى بيان من عيب ونحوه في الساعة والثمن (بورلها ما في بيعهما) أي كثر تنوع المبيع والثمن (وان كتما) أي كتم البائع عيب
الساعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف الساعة والثمن (سحق بركة بيعهما) أي ذهبت زيادته وغناؤه وان فعه له

أحدهما دون الآخر محنت بركتيه وحده ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بان تنزع البركة من المبيع إذا وجد
 الكذب أو الكتم قال ابن بطل أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي فيه وفي الشروط (عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كما ٣٩ نزلت في الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى
 نعطى وكان هذا العلم مما كان

عليه وآله وسلم الثنت والثلاث كثير قال أبو داود لم يصح في الثالث شيء عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو رأي أهل المدينة والرابع الوضع مطلقان غير فرق بين القليل
 والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما حقيق به الأولون من حديث أنس المتقدم
 يجب أن يخصص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده
 ولا يصلح مثله تخصيص ما دل على وضع الجوائح ولا التمييز وأما ما احتج به الطحاوى
 فغير صالح للاستدلال به على محل النزاع لأنه لا تصرح فيه بأن ذهاب ثمة ذلك الرجل
 كان به أهات معاوية وأيضا عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل
 ما يشعر بالتضمن على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسياق حديث أبي
 سعيد في كتاب التمسك وباقى في شرحه بقية الكلام على الوضع

صلى الله عليه وآله وسلم يرضى الله به
 فيهم مما أفاء الله عليهم من خير
 (وهو الخياط من الثمر) أى من
 أنواع متفرقة وانما خياط لردائه
 فنتبه دفع ثوبهم من يتوهم أن
 مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط
 جوده برديته لأن هذا الخياط
 لا يتدح في البيع لأنه متغير ظاهر
 فلا يعد غشا بخلاف ما لو خلط في
 أوعية من جهة يرى جودها
 ويختل رديتها وبخلاف خياط
 اللان بالماء فإنه لا يظهر (وكأن يبيع
 صاعين) من الثمر (بصاع) واحد
 منه (فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تبيعوا) (صاعين)
 من الثمر (بصاع) منه (ولا)
 تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل
 في مع في الثمر جميع الطعام فلا
 يجوز في الجنس الواحد منه
 التفاضل ولا النساء والحديث
 أخرجه مسلم في البيوع وكذا
 النسائي وأخرجه ابن ماجه في
 التجارات (عن أبي حنيفة رضى
 الله عنه أنه اشترى عبدا بحماما)
 لم يسم (فامر به فكسرت)
 فسئل عن كسر الحمام وهو
 الاسكالة التي يحجم بها
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ابن الكلب ولو علم التجاسه

(أبواب الشروط في البيع)

(باب اشتراط منفعة لمبيع وما في معناه)

(عن جابر أنه كان يبيع على رجل لذة أعما فأراد أن يسيبه قال ولحقني الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم فدعا على وضوء به فسأله عن ذلك فقال بعنيته فقلت لا ثم قال بعنيته وبعنيته
 واستثنت حملانه إلى أهلي منفق عليه وفي لفظ لأجدوا البخاري وشروط ظهره إلى
 المدينة) قوله أعما الأعماء الثعب والمجز عن السير قوله بعنيته زائدة في رواية متفق عليها
 بوقية وفي أخرى بضمه من أواق وفي أخرى أيضا بوقيتين بدرهم أو درهمين وفي بعضها
 بأربعة دنانير وفي بعضها بثمانمائة درهم وفي بعضها بأعشرين دينارا وقد جمع بين هذه
 الروايات بما لا يخالف عن تكلف واستدل به هذا على جواز طاب البيع من المسالك قبل
 عرض المبيع للبيع قوله حملانه بضم الحاء المهملة والمراد الحمل عليه وتمام الحديث في
 العيصين فلما بلغت أخته بالجلى فنقدت عنه ثم رجعت فأسر في أثرى فقال أتراني
 ما كنت لا تخدجلك خدجلك ودرهمك فهو لك وللحديث ألفاظ فيها اختلاف كثير
 وفي بعضها طول وهو يدل على جواز البيع مع استثناءه كقولنا قال الجمهور وجوز
 مالك إذا كانت مسافة سفر قرية وحدها بثلاثة أيام وقال الشافعي وأبو حنيفة
 وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النسي عن بيع
 وشروط وحديث النسي عن النسي وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها
 الاحتمالات ويجب أن حديث النسي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أعم من
 حديث الباب مطلقا فيبيى العام على الخاص وأما حديث النسي عن النسي فقد تقدم
 تقييده بقوله إلا أن يعلم والله حديث فوائد مبسطة في مطولات شروح الحديث

فلا يصح بيعه كغيره من ميتة ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وكل غنم أو أنها تضمن بالقيمة عند الاتلاف وعن مالك
 روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقا قال الشوكاني في نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين الماعز وغيره سواء كان
 مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والشافعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره

ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثخن الكلب الا كلب صيد قال
في الفتح رجال اسنادهم ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو
ضعيف فيبني على المطلق على المقيد ٤٠ ويكون الهرم بيع ما عدا كلب الصيد ارجح من هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا

• (باب النهي عن بيع شرطين من ذلك) •

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا يبيع سلف
وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يس عند رواة الخمسة الا ابن
ماجه فان له منه ربح مالم يضمن ويبيع مالم يس عند ذلك قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجهم ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ
لا يبيع سلف وبيع ولا شرطان في بيع وهو هذا وهو لا يبيعهم من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمرو بن واور
والصواب اثباتها وأخرجهم ابن خزيمة في المحلى والعلما في العالم والطبراني في الاوسط
والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن
بيع وشرط وقد استغربه النووي وابن أبي القوارس قوله لا يبيع سلف وبيع قال
البعوي الماراد بالسلف هنا القرص قال أحمد وهو أن يقرضه قرضاً ثم يبيعه عليه يباع
يزداد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على أن يجابه في الثمن وقد يكون السلف ببيع في
السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بالف على أن تسلمه في مائة في كذا وكذا أو يسلم
اليه في شيء ويقول ان لم يبتأ السلم فيسه عندك فهو بيع لك وفي كتب جماعة من أهل
البيت عليهم السلام ان السلف والبيع صورته ان يريد الشخص أن يشتري السلعة بأكثر
من ثمن الاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتال فيه بقرضه الثمن من البائع ليحمله
اليه حيلة والاولى تفسير الحديث بما تقرر فيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية
أو الجاز عند تعدد الجمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في
غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل انفسه قوله ولا
شرطان في بيع قال البعوي هو ان يقول بعتك هذا العبد بالف نقداً أو بالدين نسيئة فهذا
بيع واحد تضمن شرطين مختلف المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشرط واحد
وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقيل معناه ان يقول بعتك ثوبي بكذا
وعلى قصارته وخياطته فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد انه صحيح وقد أخذ بظاهر
الحديث بعض أهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد ابيع وان شرط شرطين أو
أكثر لم يصح فبصح منه لا أن يقول بعتك ثوبي على ان اخيطه ولا يصح أن يقول على ان
اقصره واخيطه ومذهب الاكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين واتفاقه على عدم
صحته ما فيه شرطان قوله ولا ربح مالم يضمن يعني لا يجوز أن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها
مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه الى آخره قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطل وروجه

أيضا هل تجب القيمة على مثله
نعم قال بقرين ببيعهم قال بعدد
الوجوب ومن قال بجوازها قال
بالوجوب ومن فصل في البيع
فصل في لزوم القيمة اه وقال
في السيل وفي اسناده الحسن بن
أبي جعفر قال يبيح بن معين
ليس بشئ وضعفه أحمد وقال
ابن حبان لأصل له وأخرج نحوه
الترمذي من حديث أبي هريرة
وفي اسناده أبو المهزم وهو ضعيف
متردد فلم يصح الاستئناس به ليلي
تقوم به الحجة اه (وعن الدم)
أي أجرة الخجامة وأطلق عليه
الثلث تجوز قال الحفاظ الشوكاني
وقد استدلل بذلك من قال بقرين
كسب الخجامة ويؤيد هذا التسمية
ذلك مما حكاه في حديث أبي
هريرة بلفظ من السحت مهر
البعي وأجرة الخجامة أخرجه
الحازمي في التامخ والمنسوخ
وذهب الجمهور الى أنه حلال
واحتجوا بحديث أنس وابن
عباس الاتيين قريباً وجلا
النهي على التنزيه لان في كسب
الخجامة دناءة والله يحب معالي
الامور ولان الخجامة من الاشياء
التي تجب للمسلم على المسلم الاغاثة
له عند الاحتياج اليها ويؤيد هذا
اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما

سأله عن أجرة الخجامة ان يطعم منها فاصح ورقبه ولو كانت حراما لما جاز الاتفاق بها بحال ومن أهل القول لا يجوز
من زعم ان النهي منسوخ وجنح الى ذلك الطحاوي وقد عرفت ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم امكان
الجمع بوجه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بجمع النهي على كراهة التنزيه بقرينة اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق بها

في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الاجر لمن حجه ولو كان حراما لما مكنته عنه ويمكن ان يجعل النهي عن كسب الجرام على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية ياكلونه ولا يبعدون ان يشتروه الا كل فيكون عنه حراما وان كان الجمع بين الوجهين يثبت قيمة المصير الى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم الخبث والسحت على المذكور وتزنيها قال في القاموس

الخبث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمة السين الحرام أو ما خبث من المكاتب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم الخبث والصحت على المكاتب الدينية وان لم تكن محرمة والجماعة كذلك فيزول الاشكال انتهى ويظهر ذلك في كل ما يشبهه من كسب وغيره (ونهي) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعلة للوشم (والوشومة) أي عن فعلها والوشم ان يغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر وانما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشق موضعاً في بدنه وجعل فيه دماً ووشم يده أو غيرها فإنه نجس عند الغرض وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالجرح لا يخرج ولا اثم عليه بعد (و) نهى أيضا عن فعل (آكل الربوا) عن فعل (موكاه) لانها ماهرة في الفعل (والمصنوع) الحيوان لا يتجرى فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لان المبيع في ضمان البائع الاول وليس في ضمان المشتري منه لعدم التيقض قوله ولا يبيع ما ليس عنده ذلك قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه

• (باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة انها أرادت أن تشتري بركة للعق فاشترطوا ولا هافد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها أو أعقها فافأنا الولام ان اعق متفق عليه ولم يذكر البخاري النظة اعتقها) قوله بركة هي بفتح الباء الموحدة وبرامين بينهما مخفية بوزن فعيلة شتقة من البر وهو غر الاراك وقيل انه فاعلة من البرععى معقولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كريمة أي بارة وكانت لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله ههنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز المبيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكافة قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في المبيع اقسام أحدها بقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهذا جائز ان اتفاقا الثالث اشترط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه لا يشتري كاستئنا من مفعلة فهو باطل

• (باب ان من شرط الولاء أو شرط فاسد الغاوصح انعقد)

(عن عائشة قالت دخلت على بركة وهي مكابة فقالت اشتريني فاعتقني قالت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولا في قالت لا حاجة لي فيك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه فقال ما شأن بركة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشترها فاعقها) قوله بركة هي بفتح الباء الموحدة وبرامين بينهما مخفية بوزن فعيلة شتقة من البر وهو غر الاراك وقيل انه فاعلة من البرععى معقولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كريمة أي بارة وكانت لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله ههنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز المبيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكافة قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في المبيع اقسام أحدها بقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهذا جائز ان اتفاقا الثالث اشترط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه لا يشتري كاستئنا من مفعلة فهو باطل

٦ نيل خا افراده وأخرجه أيضا في البيوع والطلاق واللباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء وكسر اللام الميم الكاذبة (مفتقة) بفتح الفاء والثالث وسكون الثاني من نفي البيع اذا راج ضد كسب أي من يده (للسلعة) بكسر السين المناع وما يتجر به (محفقة) من الحق أي مذهبة (للبركة)

وأُسند الله إلى الخلف أسنادا محاربا لأنه سب في رواج السادة ونفاقها وفي الحديث أن الخلف المكاذب وإن زاد في المال فإنه يعجز البركة والنماء والزيادة وكذلك قوله تعالى يعنى الله الربأى يعنى البركة من البيع الذى فيه الربا وإن كان العدد زائدا لكن يعنى البركة يعنى إلى الضمحل ٤٣ العدد في الدنيا أو إلى الضمحل الأجر في الآخرة فأمره بئول إلى أنه وقص

وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذلك أبو داود والنسائي (عن خباب رضى الله عنه قال كنت قينا في الجاهلية القين الحداد قال ابن دريد ثم صار كل صانع عنده العرب قينا قال الزجاج القين الذى يصلح الاسنة وأما قول أم أيمن أنها قينت عائشة فغنا، زينتم قال الخليل القيين التزين ومنه سميت المغنمية قيمة لان من شأنها الزينة (وكانت على العاصم بن وائل) هو والد عمرو بن العاصى الصحابى المشهور (دين فانيته اتقاضه) أى أطلب منه ديني وبين في رواية أنه أجرة سبغ عمله (قال لا عطيكم) حقل (حتى تكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم قال خباب (فقلت) له (لأأ كفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يميتك الله ثم تبعث) زاد في رواية الترمذى قال وإن لميت ثم مبعوث فقلت نعم واستشكل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر والجواب أن الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لما ينسب الآيات الباهرة الملمة إلى الإيمان اذ ذاك فكانه قال لأأ كفر أبدا أو أنه خاطب العاصم بما يعتقده من كونه

لمن اعتق رواه مسلم) قوله استمرها في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب إذا رضى ولو لم يهجز نفسه وبه قال أحمد وريضة والاوزاعى واللبث وأبو ثور ومالك والشافعى في أحد قوليه واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم على تناسيل أهم في ذلك كذا في الفتح وإلى مثل ذلك ذهب الهادى وأتباعه وقال أبو حنيفة والشافعى في أصح القولين عنه وبعض المالكية أنه لا يجوز بيعه مطلقا ويرى عن ابن مسعود وأجروا عن حديث الباب بأن بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها عائشة بكفى كثير من الروايات ويجب أن لا يس في استعانتها عائشة ما يستلزم العجز قوله ويشترطوا ما شأوا فسد دليل على أن شرط البائع للعبدان يكون الولاية لا يصح بل الولاة من اعتق بإجماع المسلمين قوله وإن اشترطوا مائة شرط قال النووي أى لو شرطوا مائة مرة أو كيدا فالشرط باطل وانما حـل ذلك على التوكيد لان الدليل قد دل على بطلان جميع الشروط التى ليست في كتاب الله فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة فانها لو زاد عليها كان الحكم كذلك قوله واشترطى لهم الولاء استشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلاف العلماء في ذلك فنهى من أن يكره الشرط في الحديث نروى الخطابي في المعالم بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه ذكر ذلك وعن الشافعى في الام الإشارة إلى تضعيف هذه الرواية التى فيها الاذن بالاشتراط كونه انفرادهم اشقام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذى وقع له وليس كما ظن وأثبت الرواية آخرون وقالوا اشقام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا ربه لردهم ثم اختلفوا في توجيه ذلك فقال الطحاوى إن اللام في قوله لهم يعنى على كونه تعالى وإن أسأتم فلها وقد أسند هذا المذهب في المعرفة عن الشافعى وحرم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المزنى وقال النووي إن هذا تناويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الأمر في قوله اشترطى للإباحة أى اشترطى لهم أولا فان ذلك لا ينفعهم ويتوى هذا قوله ويشترطوا ما شأوا وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس أن اشترط الولاء باطل واشترط ذلك بحيث لا يجنى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم به علانه أطلق الأمر مريدا به التمهيد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فكانه قال اشترطى لهم الولاء فسيماون أن ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ما بال رجال يشترطون شروطا الخ فويجهم به ذا القول مشيرا إلى أنه قد تقدم منه بيان إبطاله اذ لو لم يتقدم منه ذلك لبدا ببيان الحكم لا بالتوبيخ لعدم المقضي له اذ هم يتكفرون بالبراءة الأصلية وقال الشافعى أنه أذن في ذلك اقتضاد يعطى عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الأدب وقيل

لا يقر بالبعث فكانه علق على محال (قال) العاصمى (دعنى حتى أموت وأبعث) على البناء للمفعول (فسأوتى ما لا وولدا فاقضبك فترأت) هذه الآية (أفرايت الذى كفر بآياتنا وقال لا تؤتينا ما لا وولدا فاطلع الغيب) أى أقدم بلغ من شأبه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذى يوحى به الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة ما لا وولدا (أم اتخذ عند

الرحمن عهدا) بذلك فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين وقيل العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فإن وعد الله
بالتواب علم بما كلفه عليه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المظالم والتفسير الاجارة وسلم في ذكر المنافقين
والتهم في التفسير وكذا النسائي والغرض من هذا الحديث هنا ٤٣ ان فيه ذكر القين والحداد (ع) عن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان خطاطا لم يسم

(دع رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم طعام صنعته قال

أنس بن مالك فذهبت مع رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

إلى ذلك الطعام فقرب الخطاط

(إلى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم خبزا) قال الامام علي

كان من شعير (ومر فاقمته دبا)

بضم الدال وتشديد الباء مدودا

الواحدة دباة فهمزة معقلبة عن

حرف دله وخطا الحمد الجوهري

حيث ذكره في المقصور أى فيه

قرع (وقد يفرأيت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يتبع الدباء

من حوالى القصعة) بفتح القاف

(قال) أنس (فلم أزل أحب الدباء

من يومئذ) قال الخطاطي فيه

جواز الاجارة على الخطاطة ردا

على من أبطلها بعله أنهم أليست

بأعيان مرتبة ولا صفات

معلومة وفي صنعة الخطاطة معنى

ليس في سائر ما ذكره البخاري

من ذكر القين والصانغ والتجار

لان هؤلاء الصنائع انما تكون

منهم الصنعة المحضة فيما يستصنع

صاحب الحديد والخشب والفضة

والذهب وهى أمور من صنعة

يوقف على حدها ولا يخطاها

غيرها والخطاط انما يخطب الثوب

معنى اشتراطى اتركى محالنتهم فيما يشترطونه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه من اعاد
لتجيز العتق لتشوف الشرع اليه وقال الروى أقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص
بعائشة في هذه القصة وان سببه المبالغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع
وهو كمنع الحج الى العمرة كان خاصا بذلك المبالغة في الزلة كما كانوا عليه من منع
العمرة في أشهر الحج وبسببها منه ارتكاب أخف المنهاتين اذا استلزم إزالة أشدهما
وتعقب بأنه استدلال يختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص
لا يثبت الا بدليل وقال ابن الجوزى ليس في الحديث ان اشتراط الولاء والعتق كان
مقارنا للعقد فيحصل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله اشتراطى مجزوا وعدولا
يجب الوفاء به وتعقب باستبعاد ان يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصا ان يعد
مع علمه بأنه لا يبنى بذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتا بالجو از اشتراط الولاء غير
المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذى كان ذلك جائزا فيه ثم نسخ بخطبته صلى الله
عليه وآله وسلم وهو بعيد قوله فانما الولاء من أعتق فيه اثبات الولاء للمعتق ونفيه
عما عداه كما تقتضيه انما الحضرية واستدل بذلك على أنه لا ولأه ان أسلم على يديه رجل
أو وقع بينه وبين رجل محالفة ولا لامة قط وسبأ إلى الكلام على بقية هذا الحديث
في كتاب العتق ان شاء الله تعالى

* (باب شرط السلامة من العتق) *

(عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يتخذ في البيوع فقال
من بايعت فقل لا خلاية معتق عليه * وعن أنس ابن رجب - لا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يباع وكان في عقد لا يعنى في عتقه ضعف فاقى أخاه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ففألوا يار - ول الله بخير على فلان فإنه يبتاع وفي عقد لا يبتاع ففداه
وهو انما قال يا نبي الله انى لأصبر عن البيع فقال ان كنت غير تارك للبيع فقل هاوها ولا
خلاية رواه الخمسة وصححه الترمذى وفيه صحة الخبر على السنية لانهم - الزيادة وطالبوه
منه وأقرهم عليه ولولم يكن معروفا عنهم لمسا طالبوه ولا انكر عليهم * وعن ابن عمر ان
معتق لا يقع في رأسه في الجاهلية ما مومة نجبات اسانه فكان اذا بايع يتخذ في البيع
فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع وقل لا خلاية ثم أتت بالخيار ثلثا قال ابن
عمر فسمعه ببايع ويقول لا خلاية لا خلاية رواه الجديد في مسنده فقال حدثنا
سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره * وعن محمد بن يحيى بن حبان قال

في الاغلب يخطوط من عنده فيجتمع الى الصنعة لا آلة واحدة - مما معناها التجارة والاخرى الاجارة وحصة احداهما لا تميز من
الاخرى وكذلك هذا في الخرازو الصباغ اذا كان يخطوطه ويصبخ هذا يصبغه على العادة المعتاة فيعيا بين الصنائع وجميع ذلك
فاسد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة فلم يغيرها اذ لو طولوا بغيره

لشق عليه سم قصه ارجعزل من موضع التماس والاعمال به ما من صحيح لما فيه من الارفاق انتهى قال في الفتح وفيه دلالة على أن
الطباطة لا تنافي المروءة انتهى والحدوث أخرجه أيضا في الطباطة وكذا لم وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح (عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله (رسالة في غزاة) قيل هي ذات الرهاج كافي طبقات

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن
مسيد الناس وفي البخاري كنت
في غزوة تبوك وفي مسلم من
حديث جابر قال أقبلنا من
مكة الى المدينة فيكون
بالمدينة أو عمرة النضبة أو في
الفتح أو جهة الوداع لكن جهة
الوداع لأنهم غزوة بل ولا عمرة
القضبة ولا الحديبية على الأرجح
فتمعين الفتح وبه قال البلقيسي
(فأبى جلي وأعيان) أي تعب
وكل يقال أعيان الرجل أو أعيان
في الشيء يستعمل لازما ومتعديا
تقول أعيان الرجل وأعيان الله
(فأبى على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) فقال جابر قلت نعم
قال ما شأنك أي ما حالك وما
جرت لك حتى تأخرت عن الناس
(قلت أومأ على جلي وأعيان
تخلف) عنهم (قيل) صلى الله
عليه وآله وسلم حال كونه (بجبهته)
مضارع جئ أي بجبهته (بجبهته)
أي بعصاه الموجهة من رأسها
كلصالحان معدلان يلقط به
الراكب ما يسقط منه (ثم قال
اركب فركبت فلقد رأيتني) أي
الجل (أكفه) أمعه (عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حتى لا يتجارز (قال تزوجت قلت
نعم قال بكرا) تزوجت (أم ثيبا)

هو حديث معتقد بن عمرو كان رجلا قد أمأته في رأسه فسكرت لسانه وكان لا يدع
على ذلك التجرارة فكان لا يزال يغيب نافي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد ذكر ذلك لمختار
فأنت يا بنت فقل لخب لخب لخب في كل ساعة أبتعت بها خيار ثلاث ليال ان رصيت
قاممك وان سحقت فأردوها على صاحبها رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه
والدارقطني) حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا
البخاري في تاريخه وأما كافي مستدركه وفي إسناده محمد بن اسحق وفي الباب عن جابر
انطاب عند الشافعي وابن أبي رواد وأما كافي والدارقطني وفيه أن الرجل اسمه جابر
ابن منقذ وأخرجه أيضا عنه الدارقطني والطبراني في الارسط وقيل ان الله ملة من
والدحيان كافي حديث الباب قال النووي وهو الصحيح وباجرم عبد الحق روى ابن
الطلاع أنه جابر بن منقذ وتردد الخطيب في الميممات وابن أبي خوري في التلخيص قال ابن
الصلاح وأما رواية الاشراف فمكر فلا أم ليها قيل لا خلافة بكسر النجمة وتحت ي
اللام أي لا خديعة قال العلم المقتنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليستفاد به
عند البيع فيعلم به أحبه على أن ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير
التقية روى له ما يرى لنفسه والمراد أنه إذا ظهر غش في الثمن واسترد المبيع واختلف
العلم في هذا الشرط هل كان عاميا بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط
فعند أحد روايات في رواية عنه والمنصور بالله والامام يحيى أنه ثبت الرد لكل من شرط
هذا الشرط ويثبتون الرد يغيبون أن يعرف قبضة السلع وقيل بعضه سم يكون الحق
فأشار حوثلت النتيجة عنده والواجب مع الخدع الذي لا جرم أثبت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لينة
الرجل الخمار لضعف الذي كان في نفسه كافي حديث أنس الله كور فلا يلحق به
الامن كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذا المنة والله ولي هذا روى أنه كان إذا غش بشيء
رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ولذا يرجع في ذلك
وبه مذاقنا أنه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغيث وإن
كان صحيح العقل ولم على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غش ولم يقل هذا المنة
وهذا ما ذهب إليه وهو الحق وأما من ذهب بهذا القصة على ثبوت الخيار لمن قال لا خلافة
سوا غش أم لا وسواء غش أم لا وعبد الله بن أبي ربيعة حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه
لا يثبت الخيار إذا وجد من خلافة لا إذا لم توجد لأن السبب الذي يثبت الخيار لا يجب
هو وجود ما فاما من إذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضا على جواز الحجر لنفسه

كما
بالمثلية وقد تطلق على البالغة وان كنت بكرا مجازا وتعاها المرادها المندراء (قلت يل) تزوجت
(ثيبا) هي سبيلة بنت مسعود الأوسية (قال أنلا) تزوجت (جارية) بكرا (فلا عها وتلاعيل) وفي رواية قال ابن أنس من
العذر أو لعالم أو في أخرى فها لا تزوجت بكرا انصاحك وتضاحكها وتلاعيل وتلاعيلها وقوله لعالمها بكسر الهمزة وضبط بعض

رواية البخاري بضمها وقد فسرها الجوهري وزقوله: **الاعمال** او **الاعمال** بالاعمال المعروفة ويؤيده رواية الضعيف وجعله بعضهم من
الامال وهو الرقيق وفيه حصص على تزويج البكر وفضله تزويج الابكار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان في اخوات) ولمسلم انه
عبد الله هلك وترك تسع بنات واني كرهت ان آتين أو أجيئن من عملهن ٤٥ (فأحببت ان أتزوج امرأة تبجعهن وتكسطنهن)

بضم الشين أي تسرح شعرهن
(وتقوم عليهن) زاد مسلم
وتصلحنهن (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (اما) حرف تنبيه (انك
قادم) على أهلنا (فاذا قدمت)
عليهم (فالكيس الكيس) بفتح
الكاف والنصب على الاغتراب
والكيس الجماع قال ابن الاعرابي
فيكون قد حضه عليه لما فيه وفي
الاغتسال منه من الاجر لكن
فسره البخاري في موضع آخر من
جامعه هذا بأنه الولد واستشكل
وأجيب بأنه اما أن يكون قد
حضه على طلب الولد واستعمل
الكيس والرفق فيه اذ كان جابر
لأولاده اذ ذاك أو يكون قد أمره
بالحفظ والتوقي عند اصابت
الاهل بخفاة ان تمكون
حائضا فقدم عليها اطول الغيبة
وامتداد الغربة والكيس شدة
الحفاظة على الشيء قاله الخطابي
وقيل الولد العقل لما فيه من
تكميل جماعة المسلمين ومن
القوائد الكثيرة التي يحافظ
على طلبها اذ والعقل (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أبيع
جلك قلت نعم فاشتره مني بأوقية)
وكانت في القديم بأربعين درهما
وزنه نأفعولة والجمع الاواق
مشدد او قد تحفف ويجوز فيها

كما أشار اليه المصنف وغيره وهو استدلال صحيح لكن بشرط ان يطلب ذلك من الامام
أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه سقمه كما في حديث انس قوله في عقدة العقدة العقل كما
يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأي وقيل هي العقدة
في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنهم سألوا لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه
وعدم افصاحه باللفظ الخلاب حتى كان يقول لاخذنا به بادل اللام ذال لا مجمعة وفي رواية
لمسلم انه كان يقول لاخذنا به بادل اللام نونا ويبدل على ذلك أيضا قوله تعالى واحمل
عقدة من لسانى ولم يذ كر في القاموس الاعدة اللسان قوله سقم بالسين المهملة ثم القاء
ثم العين المهملة أي ضربا والمأمومة التي بلغت أم الرأس وهى الدماغ أو الجلدة الرقيقة
التي عليه قوله ثم أنت بالخيار ثلاثة ايام استدل به على أن مدة هذا الخيار ثلاثة ايام من دون
زيادة قال في الفتح لانه حكمهم ورد على خلاف الاصل فيقته صر به على أقصى ما ورد فيه
ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة ايام واعتبار الثلاث في غير موضع واغرب به
المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج الى دليل
ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الخاء المهملة
وهو غير صاحب الصحيح المعروف بابن حبان بكسر الحاء

* (باب اثبات خيار المجلس)

(عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال
حتى يفترقا فان صدقا وينا بولوا لهما في بيعهما ما وان كذبا وكتما محقت بركة بينهما
* وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول
أحدهما له أحبه اخترت أو بما قال أو يكون بيع الخيار وفي لفظ اذا تباع الرجلان فكل
واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كانا بيعا أو خيارا أحدهما الآخر فان خيار أحدهما الآخر
فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تباعا بول بترك واحد منهما البيع فقد
وجب لبيعه منفق على ذلك كله * وفي لفظ كل بيعين يتماحق يتفرقا لا يبيع الخيار
متفق عليه أيضا * وفي لفظ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
لا يبيع الخيار * وفي لفظ اذا تباع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه
ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع
وكان ابن عمر رحمه الله اذا تباع رجلان فإراد أن لا يقبله قام فشيء هينة ثم رجع آخرجهما
قوله البيعان بشئ يدان كتمانيتين معنى البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على

أوقية بغير ألف وهى لغة عامرية وفي رواية بخمس أواق وزاد في أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية
ذهب وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال البخاري وقول الشعبي بأوقية أكثر قال عياض سبب اختلاف
الروايات انهم رويوه بالمعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسره سالم بن أبي الجعد عن جابر ويعمل عليهم رواية من روى أوقية وأطلق ومن

روى خمسة أو اثنى عشر من النسخة فهي قيمة وقبة ذهب ذلك الوقت فلاخبار عن وقبة الذهب هو اخبار عار وقع به العقد
وأواني النسخة اخبار عار حصل به الزمان ومثل أن يكون هذا كله زيادة على الاوقية كما جاء في رواية فزال يزيد في وأما أربعة دنائير
فبمثل انما كانت يومئذ اوقية ورواية ٤٦ اوقية فيمثل ان احدهما من والاخرى زيادة كما قال وزادني اوقية وقوبه

المشترى على - دليل التغليب أولان كل واحد من الشطين يطلق على الآخر كما سلف قوله
بالخبار كسب انشاء المجبة اسم من الاختيار او التخيير وهو طلب خير الامرين من امضاء
البيع أو فسخه والمراد بالخبار هنا خيار المجلس قوله ما لم يفته فاقداً يختلف هل المعتبر
التفرق بالابدان أو بالاقوال فابن عمر - جعله على التفرق بالابدان كما في الرواية المذكورة
عنه في الباب وكذلك جعله أبو برزة الاسدي حتى ذلك عنه أبو داود قال صاحب الفتح
ولا يعلم له - ما يخالف من الصحابة قال أيضاً نقل فعلم عن الفضل بن سلمة انه يقال افتقر
بالكلام وتفرق بالابدان ورواه ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أو توأما الكتاب فانه ظاهر
في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر
في عقيدته كان مستعداً لمناقضته اياه يده ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق
- كل كلام النضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع
الآخر انما انتهى ويؤيد - كل التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده باللفظ حتى يفتقر من مكان - ما رواه البيهقي من حديث
الباب بهضم اللفظ التفرق وبعضهم باللفظ الافتراق كما عرفت فاذا كانت حقيقة
كل واحد منهما - ما مخالفة لمخالفته الآخر كما سلف فينبغي أن يحمل أحدهما على
الجاز توسعاً وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالابدان فيجعل ما دل على التفرق
بالاقوال على معناه الجازي ومن الادلة الدالة على ارادة التفرق بالابدان قوله في حديث
ابن عمر المذكور ما لم يفته فاقداً كما جاء في قوله وان تفرق بعد ان تبارا ولم يترك
واحد منهما المبيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن قال
الخطابي وعلى هذا وجدنا امر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فاذا قبل تفرق
الناس كان المفهوم منه التفرق بالابدان قال ولو كان المراد تفرق الاقوال كما يقول
أهل الرأي فلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك ان العلم محط بان المشترى
ما لم يوجده منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن
يعد البيع - هذا من العلم العام الذي استقر بيانه قال ريثب ان المتبايعين هما
المتماقدان والبيع من الاسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الابعاد
حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق واذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما
المتعاقدان وليس بعد ذلك تفرق الا التميز بالابدان انتهى فتقرر ان المراد بالتفرق
المذكور في الباب تفرق الابدان وبهذا تسكن من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من
الصحابة منهم علي صلوات الله عليه وأبو برزة الاسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة
وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء بن أبي مليك ونقل ذلك عنهم

ودرهما أو درهمين موافق
لقوله في بعض الروايات وزادني
قيراطاً ورواية عشر من ديناراً
محمولة على دنائير صغار كانت لهم
على أن الجمع بهذا الطريق فيه
يعد في بعض الروايات ما لا يقبل
شياً من هذا التأويل وقال
الحافظ الشوكاني في نيل الاوطار
وقد جمع بين هذه الروايات بما
لا يخلو عن تكافؤ حال السهلي
وروى من وجه صحيح انه كان يزيد
درهما ودرهما وكما زاده درهما
يقول قد أخذته بكذا والله يفقر
لك فكان جابر أقصد بذلك كثرة
استغفار النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية قال بعني بأوقية
فبعته واستثنيته جلالة الى أعلى
وفي أخرى أفقرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ظهره الى
المدينة وفي أخرى لك ظهره الى
المدينة قال البخاري الاشتراط
أكثر واضح عندي واحتج به أحمد
على جواز بيع دابة يشترط البائع
لنفسه ركوبه الى موضع معلوم
قال المرداوي وعليه الاحكام
وهو المعمول به في المذهب وهو
من المفردات وعنه لا يصح وقال
مالك يجوز اذا كانت المسافة
قريبة وقالت الشافعية والحنفية
لا يصح سواء بعدت المسافة أو

قربت لحديث النبي عن بيع وشروط وأجابوا عن حديث جابر بانه واقعة عين تنطبق اليه الاحتمالات البخاري
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد
بل سابقاً فلم يؤثر ويجاب بأن حديث النبي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقاً فيبقى العام

على الخاص أفاده الحفاظ الشوكاني في نيل الأوطار وفي رواية النسائي أخذته ~~بكذا~~ وأعره ذلك ظهره إلى المدينة فزال
الاشكال ولكن انتصر الحفاظ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين إظهار حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين له
جوابا شافيا لا يحتمل هذا المقام بسطه فراجع به يتضح لك الحق الحق ١٧ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه)

وآله (وسلم) المدينة (قبلي) وقدمت
بالغدفة فحتمنا) أي هو وغيره من
الصحابة (إلى المسجد فوجدته)
صلى الله عليه وآله وسلم (على باب
المسجد فقال الآن قدمت قلت
نعم قال فدع) أي اترك (جلك
فادخل) أي المسجد (فصل
ركعتين) فيه (فدخلت) المسجد
(فصلبت) فيه ركعتين وفيه
استحباهم ما عند القدم من سقر
(فامر) صلى الله عليه وآله وسلم
(بالأن ينزلني أوقية فوزن لي
بالفارح) لي (في الميزان) وهو
محمول على أذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم له في الأراجيح له لأن
الوصيل لا يرجح إلا بالاذن
(فانطلقت حتى ولبت) أي أدبرت
(فقال ادع لي جابرا قلت الآن
يرد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض
إلي من هذا) أي من رد الجبل (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (خذ
جلك ولانحنه) وفي هذا الحديث
مباشرة الكبير والشريف شراء
الخوارج وإن كان له من يكفيه
إذا فعل ذلك على سبيل التواضع
ولا إقذاه بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فلا يشك أخذ أنه كان
له من يكفيه ما يريد من ذلك
ولكنه كان يفعل تعليمًا ونشرًا
كذا في الفقه وهذا الحديث

البخاري ونقل ابن المبرد القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب
من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبإسناد ابن خزيمة
فقال لا يعرفهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى
والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب الجرح وحكاة أيضا عن الشافعي وأحمد
والمحقق وأبي نوري ذهب المالكية إلى ابن حبيب والحنفية كلهم وإبراهيم النخعي إلى أنها
إذا وجدت الصنفية فلا خيار وحكاة صاحب الجرح عن النوري والابن والامامية
وزيد بن علي والقاسمية والعنبري قال ابن حزم لأنهم ساقوا لإبراهيم وحده وهذا
الخلاف اغماؤه بعد التفرق بالأقوال وأما قبله فالتباين ثابت إجماعا كما في الجرح ولاهل
القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس فمنهم من رده
لكونه معارض لما هو أقوى منه فهو قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدهم قالوا ولو ثبت
خيار المجلس كانت الآية غير مفيدة لأن الشهادان وقع قبل التفرق لم يطابق الأمر
وأن وقع بعد التفرق لم يصادف محلا وقوله تعالى تجارة عن تراص قائم اتدل على
أن مجرد الرضا يتم البيع وقوله تعالى أو فوا باله قد دلان الرابع عن وجوب العقد
قبل التفرق لم يفت به ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المساوون على شروطهم
والخيار بعد العقد يفسد الشرط ومنه حديث التحالف عند اختلاف المتبايعين
لاقتضائه الحاجة إلى العين وذلك لا يتلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا
في رفع العقد ولا يخفى أن هذه الأدلة على فرض ثبوتها لم تحل النزاع أعظم ما لا يقضي
العام على الخاص والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز كما تقر في وضعه
ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنهم ساقوا وختمهم هذه
الأدلة قال في الفقه ولا حاجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الحديثين
مهم ما أمكن لا يصارعه إلى الترجيح والجمع هنا ~~ممكن~~ بين الأدلة المذكورة غير
تصرف ولا تكلف انتهى وأجاب بعضهم بأن إثبات خيار المجلس مخالف للقياس الجلي
في الما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فاسد لا اعتبارا لصدمته النص وأجاب
بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسبنا لعمالة مع المسلم ويجب
عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه الأدلة بل وهكذا يجب عن قول من قال أنه
محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وقيل أنه يحمل التفرق المذكور في الباب
على التفرق في الأقوال كافي عقد النكاح والأجارة قال في الفقه وتعقب بأنه قياس مع
ظهور الفارق لأن البيع ينقل منه ملك رتبة المبيع ومنعته بخلاف ما ذكره وقبل

أخرجه البخاري في نحو عشرين موضعا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي الأناط مختلفة وأسانية متغايرة
(عن) عبيد الله (بن عمر رضي الله عنه أنه اشترى إبلا هيميا) بكسر الهمزة وسكون اليا جمع هيم وهيماء وهي الإبل التي هم
الهيام وهو دأب شبيه الاستعفاء تشبه منه فلا تروى وقال في القاموس الهيم الإبل العظام والهيام العشاق الموسوسون

وكسحاب نالاً ثلث من الرمل فهو ينال ابد او هو من الرمل ما كان تراباً قابلاً باسوا وضرب وزجل هائم وهيوم متخير وهيمان
عشاشان والهيام بالضم كالجنون من العشق والهياء المفازة بالما ودا يصيب الابل من ما تنبريه مستنقعا فمى هيما (من
رجل) اسمه نواس يفتح النون وتشديد ٤٨ الواو وبعد الالف سين مهملة ولامه ابي كك في الفتح بكسر النون

والنخيف (وله فيها شريك)
قال في الفتح لم أقف على اسمه (بخاء)
شريكه الى ابن عمر فقال له
ان شريكى باعك ابله ما ولم
يعرفك) يسكون العين أو بتشديد
الراء من التعريف أى لم يعاك
انما هسيم (قال) اى ابن عمر
لنواس (فاسنةها) فعل امر
من الاستيقاق وزاد في رواية ابن
ابى عمر قال فاسنةها اى ان كان
الامر كما تقول فارفعها قال
(فما ذهب) أى نواس (يستاقها)
اى ليرفعها استدرج ابن عمر
(قال دعها) اى اتركها
(رضينا بقضاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أى بحكمه
(لاعدوى) قال الخطابي لا أعرف
لعدوى هنا معنى الآن يكون
الهيام دامن شأنه أن من وقع به
اذا رعى مع الابل حصل لها مثله
وقال غيره الهيامة معنى ظاهر اى
رضيت به البيع على ما فيه من
العيب ولا عدوى على البائع كما
واختاره هذا التأويل ابن التين
ومن تبعه قال الداودى معناه
التهنى عن الاعتماد والظلم وقال
أبو على الهجرى في النوادر الهيام
دامن ادواء الابل يحدث عن
شرب الماء النجس اذا كثر طعمه
ومن علامة حدوثه اقبال البعير

المراد بالمتبايعين المتساويان قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالجمل على الحقيقة أو ما يقرب
منه الأولى وقد أحجج الطحاوى على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها الجواز وتعقب
بأنه لا يلزم من استعمال الجواز فى موضع استعماله فى كل موضع قال البضاوى ومن
نفى خيار المجلس ارتكب مجازين له لـ الفرق على الأقوال وسـ له للمتبايعين
على المتساويين وأيضاً فكلام الشاوع يهتان عن الجمل عليه لانه يصير تقديره ان
المتساويين ان شاء الله البيع وان شاء لم يعقداه وهو تحصيل حاصل لأن كل أحد
يعرف ذلك ولا هل القول الآخر أجوبة غير هذه فاما ما سألنى فى آخر الباب ومنها
غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرناهما ما كان
يحتاج منها الى الجواب وتركنا ما كان ساقطاً عن أحب الاستيفاء فارجع الى المطولات
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق الابدان هل له حد ينتهى اليه أم لا
والمشهور الرابع من مذاهب العلماء على ما ذكره الحفاظ ان ذلك مو كـول الى
العرف فكل ما عدى فى العرف تفرق فاحكم به وما لا فلا قوله فان هـد فـا وينا أى صدق
البائع فى اخبار المشتري وبين العيب ان كان فى السلعة وصدق المشتري فى قدر الثمن
وبين العيب ان كان فى الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر
أحدهما تارة كدلالة خبر قوله بحقت بركة بيعهما ما يحتمل أن يكون على ظاهره وان شؤم
التدليس والمكذب وقع فى ذلك العقد فحق بركته وان كان مأجوراً والكاذب
ما زور او يحتمل أن يكون ذلك مختصاً بـ وقوع منه التدليس بالعيب دون الآخر
ورجحه ابن ابي حمزة قوله أو يقول أحدهما صاحبه اختاروه بما قال أو يكون بيع
الخيار قد اختلف العلماء فى المراد بقوله الا بيع الخيار فقال الجمهور هو استثناء من
امتداد الخيار الى التفرق والمراد انه ما ان اختار امضاء البيع قبل التفرق
فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا البيع الذى جرى فيه الخيار
وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو يختار أحدهما الآخر
أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا يقتضى الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تضى المدة حكماء
ابن عبد البر عن أبى ثور روح الاول بأنه أقل فى الاضمار ولا يخفى ان قوله فى هذا الحديث
فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع معين الاحتمال الاول
وكذلك قوله فى الرواية الاخرى فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفى رواية للنسائي
الا ان يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى أو خير أحدهما الآخر فيقتضى عدم ثبوت خيار
المجلس فينتفى الخيار قال فى الفتح وهذا ضعيف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك انها

على الشمس حيث دارت واستمرارة على آكله ونبريه وبه يـقص كـ الدائب فاذا أرا صاحبه بالخيار
استبانة أمره استبان له فان وجد ربحه مثل ربح الخمر فهو أهم من شـم بـوله أو بعـره أصابه الهيام انتهى قال فى الفتح وبهذا
يتضح المعنى الذى خفى على الخطابي وابداه احتمالاً والحديث على هذا التأويل يصرف فى حكم المرفوع أى لا هـوى ولا طيرة

وعلى تأويل ابن التين يصير موقوفاً من كلام ابن عمرو على الذي اختاره نجرى الجهمي في جمعة وفي الحديث جواز بيع الشيء المغيب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه قبل العقد أو بعده ولكن اذا أخر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوفي ظلم الرجل الصالح وذكر الجهمي في آخر ٤٩ الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن

عمرو وكان يضحكه فقال له يوما وددت أن لي أباقيس ذهبا فقال له ابن عمرو اتصنع به قال أموت عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال جهم أبو طيبة) بفتح الطاء المهمله وسكون الخسنة وفتح الموحدة واسمه نافع على الصحيح فعند أحمد وابن السكن والطبراني من حديث محبصة ابن مسعود أنه كان له غلام حجام يذال له نافع أبو طيبة فأنطى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن شراجه الحديث وحكى ابن عبد البر أنه سمعه دينار ورهموه في ذلك لأن دينار الحجام نابي فعند ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحسام في الكنى أن دينار الحجام بروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العمري الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله) وفي رواية وكأم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود وانما جسع على طريق

بالخيار لم يتفرقا لأن يتخيارا ولو قبل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين ويؤيده ما وقع في رواية للخزاري باللفظ لا يبيع الخياراً ويقول لصاحبه اخترت حاتم أو على التفسير لا على التلصص قوله أو يتخير باسكان الرأفة على قوله لم يتفرقا ويحتمل نصب الراعي أن أوجه في الآن كما قيل إنما كذلك في قوله ويقول أحدهما لصاحبه اختر قوله قال نافع وكان ابن عمر هو موصول بإسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالابدان كما تقدم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستعيله رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانه وعن ابن عمر قال بعثت من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له يجير فلما تبعنا رجعت على عقبى حتى خرجت من بينه خشية أن يرادني البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا رواه البخاري وفيه دليل على أن الرؤية حاله العقد لا شرط بل تكفي الصنة أو الرؤية المتقدمة) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذي وفي الباب عن أبي برزة عند أبي داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات أن رجلا باع فرسا بغلام ثم أقام بقبيلة يومها وأيامهم ما يعنى البائع والمشتري فلما أصبحا من الغد حفر الرجل فقام الرجل إلى فرسه يسرجه فلم يدم فأتى الرجل وأخذ به بالبيع فأتى الرجل أن يدفعه إليه فقال يني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتيا بأبرزة فقال أترضيان أن أقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في رواية أنه قال ما أرا كما افترقتما وفي الباب أيضا عن مهرة عند النسائي وعن ابن عباس عند ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البزار والحاكم وصححه قوله صفقة خيار بالرفع على أن كان تامة وصفقة فاعاها والمقدير الآن توجد أو توجد صفقة خيار والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمرة وصفقة خبر والتقدير الآن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين اذا قال أحدهما لصاحبه اختر امضاء البيع أو فسخته فاختارا أحدهما ثم البيع وان لم يتفرقا كما تقدم قوله خشية أن يستعيله بالنصب على أنه مقول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم قالوا الآن في هذا الحديث دليل على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة وأجيب بأن الحديث حجة عليهم لا لهم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن

٧ نيل خا الحجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلا ويكون القتال واحدا أو اما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم فإن مولاهم آخري قال له أبو هند (أن ينجفوا من خراجهم) بفتح الخاء المجهمة ما يشرده السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجهم ثلاثة أصع فوضع عليه صاعا كما في حديث رواه الطحاوي وغيره وفيه جواز الحماة

وأخذ الاجرة عليه وحديث النبي عن كسب الجحام محمول على التنزيه والكره انما هي على الجحام لا على المستعمل له
لضرورته الى الجحامة وعدم ضرورة الجحام لكثرة غير الجحامة من الصنائع ولا يلزم من كونها من المكاسب الدنيئة ان لا تشرع
قال كساح أي الكساح أسوأ حال من ٥٠ الجحام ولو نواطأ الناس على تركه لأضر بهم حاله الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال احتجبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه أي صاعا من تمر فكان في الحديث السابق (ولو كان) أي الذي أعطاه من الاجرة (حراما لم يعطه) وهو نص في إباحة أجرة الجحام وفيه استعمال الاجير من غير تسمية اجرة واعطائه قدرها وأكثر أو كان قدرها معلوما فوقع العمل على العادة وأخرجه أيضا في الاجارة وأبو داود في البيوع (عن عائشة رضي الله عنها) انها اشترت غرقة بضم الذون والراء وبكسرهما وبالغاف المنة وحة وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فلم ير آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قام على الباب فلم يدخله قالت فعرفت في وجهه (صلى الله عليه وآله وسلم) (الكرهية فقط) يارسل الله أتوب الى الله والى رسوله ماذا أذنبت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها أجمالا وان لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به موأخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ما بال هذه النمرة قلت اشتريتها لثمنه عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضا ماله روح على أي وجهه كان كالتصاوير العكسية المأداة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التمييز والتحجيز (أحيوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

يختار فسخ البيع فالمراد بالاستدانة فسخ التاديب منها المبيع وعلى هذا اجل الترمذي وغيره من العلماء قالوا لو كانت الفرفة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنفعه من المفارقة لانها لا تختص بعجاس العقد وقد أثبت في أول الحديث ان خيار رومده الى غاية الفرق من العالج ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فنعين حملها على الفسخ وجعلنا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرودة وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قبل له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذني أي يطلب مني استبداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب المبيع ولا يبقى عثمان خيرا في فسخه

* (أبواب الربا) *

قال الزحني في الكشاف كتب بالواو على لغة من يفخم كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الالف بعدها نشبه بابوا والجمع وقال في الفتح الربا مذكور وحكي منه وهو شاذ وهو من ربا يربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصنف بالحاف بالواو اه قال الفراء انما كتبه بالواو لان أهل الجحار نعلوا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربوا فعلمهم الخط على صورة لغتهم قال وكذا قرأه أبو عمارة العدوي بالواو وقرأه جزء والكشاف بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأه الباقر بن النعمان بالفاء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء اه وتثنيته ربوان وأجاز الكوفيون كتابة تثنيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون قال في الفتح وأصل الربا الزيادة ما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واماني مقابلته كدرهم بدرهمين فقل هو حقيقة ثم ما قبل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن مريج انه في الثاني حقيقة شرعية وبطاق الربا على كل مبيع محرم اه ولا خلاف بين المسايين في تحريم الربا وان اختلفوا في تفاصيله

* (باب التشديد فيه) *

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتبه ورواه الخمسة وصححه الترمذي غير أن لفظ النسائي أكل الربا وموكله وشاهديه وكتبه اذا علموا ذلك ما عوفون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن عبد الله بن حنظل غسيل الملازمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة رواه أحمد) حديث ابن مسعود أخرجه

أشتريتها لثمنه عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضا ماله روح على أي وجهه كان كالتصاوير العكسية المأداة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التمييز والتحجيز (أحيوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

يختار فسخ البيع فالمراد بالاستدانة فسخ التاديب منها المبيع وعلى هذا اجل الترمذي وغيره من العلماء قالوا لو كانت الفرفة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنفعه من المفارقة لانها لا تختص بعجاس العقد وقد أثبت في أول الحديث ان خيار رومده الى غاية الفرق من العالج ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فنعين حملها على الفسخ وجعلنا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرودة وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قبل له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذني أي يطلب مني استبداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب المبيع ولا يبقى عثمان خيرا في فسخه

فيه) هذه (الصور لا تدخله الملائكة) عام مخصه وص فالمراد غير الحفظه أما الحفظه فلا يذوقون الانسان الا عند الجماع والخلاء
كما عند ابن عدى وضعه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاثجار والجمال ونحو ذلك مما لا روح له ويدل له قول
ابن عباس في مسلم لرجل ان كنت ولا بدافعا فاصنع الشجر وما لا نفس له ٥١ واما الصورة التي تقيم في البساط والوسادة

وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة

بسم الكن قال الخطابي انه عام

في كل صورة اه واذا حصل

الوعيد لم يصانعها فهو حاصل

لمستعملها لانها لا تصنع

الاتساع عمل فالصانع سبب

والمستعمل مباشر فيكون أولى

بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق

في تحريم النهو وبين ان تكون

صورة لها ظلال أولوا وبين ان

تكون مدهونة أو منقوشة أو

منقورة أو منسوجة أو معكوسة

خلافا لمن استثنى النسيج وادعى

انه ليس بتصوير ووجه المطابقة

بين الحديث والترجمة من جهة

ان الثوب الذي فيه الصورة

يشترك في المنع منه الرجال

والنساء فحديث ابن عمر يدل على

بعض الترجمة وحديث عائشة

على جميعها وقال الكرماني

الاشترائ أعم من التجارة فكيف

يدل على الخاص الذي هو التجارة

التي عدها علماء الباب وأجاب

بان حرمة الجزء مستلزمة لحرمة

الكامل فهو من باب اطلاق الكل

وارادة الجزء وقال ابن المنير الظاهر

ان البخاري أراد الاستئذان على

صحة التجارة في المنارق المصورة

وان كان استعملها مكرها

لانه صلى الله عليه وآله وسلم إنما

أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجهم مسلم من حديث جابر بلفظ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه هم سواء في الباب عن علي عليه
السلام عنه ذلك الثاني وعن أبي جحينة تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة
وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح
ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ الرابثان وستون بابا اذا ناهى مثل ايمان الرجل
أمه وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ الربا يسبعون بابا اذا ناهى الذي يتبع على أمه
وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله بن
مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ الرابثان وسبعون بابا يسرهما مثل أن يشكخ الرجل
أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم قوله أكل الربا بعد الهمة وموكله يسكون الهمة
بعد الميم ويجوز ابداله او الأى ولعن مطعمه غير وسمى أخذ المال آكلوا دافعه مؤكلا
لان المقصد ومنه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهديه
رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهديه أو وشاهده قوله وكاتبه فيه دلائل على تحريم
كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة الامع العلم فاما من كتب أو
شهد غيـر عالم فلا يدخل في الوعيد ومن جله ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل
الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى اذا نذرتهم يدين الى أجل مسمى فاكتبوه وقوله
تعالى وأنهم اذا اتبايعتم فأمر بالكتابة والاشهاد فحقا حله وفهم منه تحريمه ما فيها
حرمة قوله أشد من ست وثلاثين الخ يدل على ان معصية الربا من أشد المعاصي لان
المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية النظافة والاشناعة بقدر العمد المذكور
بل أشد منها لاشك انهم اقد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض
أخيه المسلم ولهذا جعلها الشارع أربى الربا وبعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجدها الله
ولا تزيد في ماله ولا جاهد فيكون الله أشد من انهم من رضى ستا وثلاثين زينة هذا بما لا
يصنعه بنفسه عاقل نسال الله تعالى السلامة آمين آمين

* (باب ما يجزى فيه الربا) *

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا
مثلا بمثل ولا تشعروا بعضهم على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشعروا
بعضها على بعض ولا تتبعوا منهن ما غابا بنساجز متفق عليه * وفي لفظ الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل يبيد من زاد
أو استزاد فقد أربى الاستد والمعطى فيه سواء رواه أحمد والبخاري * وفي لفظ لا تتبعوا

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع والحديث أخرجه أيضا في المنكاح واللباس وبه الخلق ومسلم في اللباس
قال في الفتح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركها عايبا بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك
في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كذا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح لم أذهب

على تعيينه (فكش على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ولد الناقة أول ما ركب (صعب) أي نفور لم يكن له مثيل وكان (العمر) ابن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني فيه قدم أمام القوم فيزجره عمر ويذكره ثم يقدم فيزجره عمر ويرده) ذلك بيننا لصعوبة هذا البكر فلماذا ذكره بالغاء (نقال ٥٠) النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لعمر بعينه قال) عمر (هو لست يا رسول الله قال

بعينه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) زادني الهبة فأشترتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم هو) أي الجبل (لست يا عبد الله بن عمر نصنع به ما شئت) من أنواع التصريفات وهذا موضع الترجمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم وهب ما يتاعه من ساعته ولم ينكر البائع فكان قاطعا لما يراه لان مكونه نزل منزلة قوله أمضيت وقال ابن التين هذا نصف من البخاري ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه انما بعث مبيعا وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين ذلك بالأحاديث المصرحة بخيار المجلس والجمع بين حديث الباب وبين الأحاديث المصرحة بخيار المجلس ممكن بان يكون بعد العقد فارق عمر بان تقدمه أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا يقيمه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في ابطال ما دل عليه الأحاديث المصرحة من اثبات خيار المجلس فانما ان كانت مقدمة على حديث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزن بورن مثلا بمثل سوا يسو رواه أحمد ومسلم
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب ووزن بورن مثلا بمثل والنضبة بالنضبة ووزن بورن مثلا بمثل رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن أبي هريرة ايضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القربا بالمقربا والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلا بمثل يداي سيدن زاد أو استراد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه رواه مسلم * وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا وزن بورن رواه مسلم والنسائي وأبو داود قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد ودردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخاصر ومغشوش وقد نقل النورى وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة بمثل هو مصدر في موضع المال أي الذهب يباع بالذهب وزن بورن أو مصدر مؤكداً أي وزن وزنا بورن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة قوله ولا تشفوا بضم أوله وكسر الشين المججمة وتشديد القاف رايي من أشف واشف بالكسر الزيادة بطنق على المقص والمراد هنا لا تقضوا قوله بناجر بالنون والجيم والزاي أي لا تبعوا ما موجباً لا بحال ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من المؤجل كالمغائب عن المجلس مطلقاً ما موجباً لا أو حالاً والناجر الماضى قوله والغضبة بالنضبة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما دل في الذهب قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف ونبيه رد على من قال ان الخنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والليث والاوزاعي وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما سيأتى وبأنى الكلام على ذلك قوله فن زاد الخ فيه التصريح بفتح ريم بالاضل وهو مذهب الجمهور وللأحاديث الكثيرة المذكورة في الباب وغيرها فانها قاضية بفتح ريم بيع هذه الاجناس بعضها ببعض متفاضلاً وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضل ثم رجع عن ذلك وكذلك روى عن ابن عباس واختلف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد انتهى وروى مثله قولها عن أسامة ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالفظاع لما راي في النسبة زاد مسلم في رواية عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدايد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصريف فقالا لا نرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

البيهان بالخيار حديث البيهان فاض عليهم وان كانت متأخرة عنه حمل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى عباس بالبيان السابق واستفاد منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لما راي البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أبعده من الهبة والعق انه يبيع جائزاً واختلفوا فيما

إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن المبيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالابان يجوزون ذلك ومن يرى التفرق بالابان لا يجوز. والحديث حجة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقا بين المبيعين وانفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه واختلوا فيما عدا الطعام على مذاهب اربعة لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانياً يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثاً يجوز مطلقا الا المكمل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد وأصح رابعاً يجوز مطلقا الا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنير واختلوا في الاعتناق فالجهور على انه يصح الاعتناق ويصرف قبضه سواء كان للبايع حق الحبس بان كان الثمن حالاً ولم يدفع له أم لا ولا يصح في الوقف أيضاً صحته وفي الهبة والرهق خلافه والاصح عند الشافعية انه لا يصحان وحديث الباب حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال اذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم المبيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لان ابن عمر كان راكباً بعير حنيفة وقد احتج به المالكية والحنفية في أن القبض في جميع الاشياء بالتخلية واليه أو ما البخاري وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخلية في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك اناسمكتب اليه فلا يفتيك موه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم ير يابه بأساً وانى لقاعد عند أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال ما زاد فهو باقانه كرت ذلك لقوله ما فذكر الحديث قال ثخديني أبو الصهباء انه سأل ابن عباس عنه فذكره قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيس ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا بالربا لا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيه علماء غيره وانما القصد نفي الاكمل لانني الاصل وأيضاً نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الا كبراه ويمكن الجمع أيضاً بان يقال مفهوماً حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منه مطلقاً فيخص هذا المفهوم بمنطوقه وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدا بيد كما تقدم فليس ذلك من روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه ولو كان صرفوا المار جع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى البخاري رجوع ابن عباس واستغفاره عنه ان سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظت ما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ وروى عنه البخاري أيضاً انه قال كان ذلك برأي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام يخص باحاديث الباب لانها أخص منه مطلقاً وأيضاً الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عاصم والبراء وزيد بن أرقم وقضاة ابن عباس وأبي بكر وابن عمر وأبي الدرداء وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلوفرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق يفتح الواو وكسر الراء وباسكانهم على المشهور ويجوز فتحهما كما في الفتح وهو الفضة وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير

وما أشبههما - ون المة قولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث نص صريح بالمبيع فيحتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فانه لم يذكر ثمناً عنه وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فانه تراعى على هذا هو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع النص صريحاً في المشهور أو كما لم يذكر

على تعميمه (فكنت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (صعب) أي ثقوراً كونه لم يذل وكان (أعمر) ابن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني فيمقدم أمام القوم فينجزه عرويه ثم يتقدم فينجزه عرويه) ذكر ذلك بيانا لصعوبة هذا البكر فلذا ذكره بالعام (فقال ٥٣ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن الخطاب قال) عمر (هو) لك يا رسول الله قال

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزن مثلاً بمثل سواء بسواء رواه أحمد ومسلم
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والذهب بالذهب والذهب بالذهب
بمثل والنضة بالنضة وزناً بوزن مثلاً بمثل رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن أبي هريرة
ايضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القرب بالثروا الخنطة بالخنطة والشعر بالشعر
والملح بالملح مثلاً بمثل إذا استردت قد أربى الاما اختلفت ألوانه رواه مسلم
* وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الا
وزناً بوزن رواه مسلم والنسائي وأبو داود) قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع
أنواعه من مضروب ومنقوش ومنجود ودرى وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص
ومغشوش وقد نقل النووي وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة عمل هو مصدر في
هو وضع المال أي الذهب يباع بالذهب وزناً بوزن أو مصدراً كد أي بوزن وزناً
بوزن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة قوله ولا تشقوا بضم أوله وكسر
السين المعجمة وتشديد القاف باي من أشق وأشق بالكسر الزيادة يطلق على النقص
والإزالة هنا التقصير أو قوله بناجر بالنون والجرم والزاي أي لا تبيعوا موزناً بمال
ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من الموزن كالتأنيب عن المجلس مطلقاً أو جلاً كان أو حالاً
والناجر المأمور قوله والغضة بالنضة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سلم في الذهب
قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشعر بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف
وفيه رد على من قال ان الخنطة والشعر صنف واحد وهو مالك والبيهقي والأوزاعي
ومسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما سألني وبأني الكلام على ذلك
قوله فمن زاد الملح فيه التصريح بفتح الهمزة بفتح الهمزة وهو مذهب الجمهور للاحاديث الكثيرة
المذكورة في الباب وغيرها فانها قاضية بفتح الهمزة بفتح الهمزة هذه الاجناس بعضها بعض
مقتضاه ولا يروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضل ثم رجع عن ذلك وكذلك يروى عن ابن
عباس واختلف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه
الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النبي وروى مثله قواهم ما عن أسامة
ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأسد لواء علي حوا
ربا الفضل بل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالفاظ العامة في النسبة زاد مسلم
في رواية عن ابن عباس لا يربا فيما كان يدايد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنال
قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقالا لا يربا في رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناراً وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

بمنه فباعه من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) زادني
الهيئة فاشترى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم هو) أي الجمل
(لأنه) عبد الله بن عمر نصنع به
ما شئت من أنواع التصريفات
وهذا موضع الترجمة فانه صلى
الله عليه وآله وسلم وهب
ما يتاعه من ساعته ولم ينكر
البائع فكان قاطعاً للخياره لأن
سكوته نزل منزلة قوله أمضيت
وقال ابن التين هذا تصف
من البخاري ولا يظن بالنبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه وهب
ما فيه لاحدي خيار ولا انكار لانه
انما بعث مبيهاً وجوابه انه صلى
الله عليه وآله وسلم قد بين
ذلك بالاحاديث المصرحة بخيار
المجلس والجمع بين حديث الباب
وبين الاحاديث المصرحة بخيار
المجلس ممكن بان يكون بعد
العقد فارق عمر بان تقدمه
أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب وايم
في الحديث ما ثبت ذلك ولا ينفيه
فلا معنى للاحتجاج بهذه
الواقعة العينية في ابطال
ما دلت عليه الاحاديث المصرحة
من اثبات خيار المجلس فانما ان
كانت مقدمة على حديث

البيعان بالخيار في حديث البيعان فاض عليه وان كانت متأخرة عنه حل على الله صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى عباس
بالبيان السابق واستقدم منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فيه البخاري
والله أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أحسنه من الهيئة والعقد انه يبيع جائزاً واختلفوا فيما

إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجيزون ذلك ومن يرى التفريق بالابدان لا يجيزه والحديث حجة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين المبيعين وانفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانيهما يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثهما يجوز مطلقا الا المكمل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد وامحق رابعها يجوز مطلقا الا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنير واختلفوا في الاعتاق فالجمهور على انه يصح الاعتاق ويصير قبضا سواء كان للبائع حق الحبس بان كان الثمن حالا ولم يدفع له أم لا والاصح في الوقف أيضا صحته وفي الهبة والرهان خلاف والاصح عند الشافعية انهما لا يصحان وحديث الباب حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيلاه في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال اذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لان ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به المالكية والحنفية في أن القبض في جميع الاشياء بالتخلية واليه أو ما البخاري وعند الشافعية والحنابلة تنكفي التخلية في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابي سعيد قلت نعم قال فلا بأس فاخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك اناس منكم اليه فلا يفتيكوه وله من وجه آخر عن أبي نضر سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا واني لقاعد عند أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال ما زاد فهو با فانكرت ذلك لقولهم فاذا ذكر الحديث قال فحدثني أبو الصهباء انه سأل ابن عباس عنه فذكره قال في الفتح وانفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع بينهما وبين حديث أبي سعيد ف قيل ان حديث أسامة منسوخ لم يكن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا بالرب بالاعظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم الا يزيد مع ان فيه اعلما غيره وانما القصد نفي الاكل لانفي الاصل وأيضا نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالانطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر اه ويمكن الجمع أيضا بان يقال مفهوما حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدا بيد كما تقدم فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعا لارجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى الحارثي رجوع ابن عباس واستغفاره عنه لدأن سمع عمر بن الخطاب وانه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظتما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احتفظ وروى عنه الحارثي أيضا انه قال كان ذلك برأي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام فيخصص باحد حديث الباب لانها أخص منه مطلقا وأيضا الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء بن أرفصه والبن عبيد وأبي بكر بن عمرو وأبي الدرداء وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلوفر فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف له كان الثابت عن الجماعة أريج من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق بفتح الواو وكسر الراء أو باسم كان على المشهور ويجوز فتحه ما كذا في الفتح وهو الفضة وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير

وما أشبههم دون المنقولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث نص صريح بالبيع فيحتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فانه لم يذكر ثمنها قلت وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فانه تراه فعلى هذا هو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء وكالم يذكر

مضروبة بقوله الاوزان وزن مثلا مثل سوا وسوا الجمع بين هذه الالفاظ لقصده التاكيد
 أو للمبالغة بقوله الا ما اختلفت ألوانه المراد انهم اختلفوا في اللون اختلافا يصعب به تكل
 واحده منهم ما جنسا غير جنس مقابله فمعناه معنى ما يأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا اختلفت هذه الالوان فبيعوا كيف شئتم وسئل ان شاء الله ما يستفاد منه وعن
 أبي بكر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالذهب والذهب بالذهب
 الاسواء بسوا وأمرنا ان نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ونشترى الذهب بالفضة
 كيف شئنا أخرجه وفيه دليل على جواز الذهب بالفضة بموازنة وعن عمر بن الخطاب
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق بالاهام وهام البر بالبر بالبر
 الالهام وهام الشعير بالشعير بالاهام وهام القمح بالقر بالاهام وهام القمح بالقر بالاهام
 وعن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ سوا بسوا يدايد
 فاذا اختلفت هذه اصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه أحمد ومسلم
 والنسائي وابن ماجه وأبي داود وشيخوه في أخره وأمرنا ان نبيع البر بالشعير والشعير
 البر يدايد كيف شئنا وهو صريح في كون البر والشعير جنسين وعن معمر بن عبد الله
 قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا مثل وكان
 داود بن أبي السعيد يرواه أحمد ومسلم وعن الحسن عن عباد وأُس بن مالك ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل فكيل ذلك
 اذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه الدارقطني حديث أنس وعباد أشار اليه
 التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسناده الربيع بن مبيع وثقة أبو زرعة وغيره وضعفه
 ساعة وقد أخرج هذا الحديث البراء بن رباح أيضا وشهد له حديث عباد المذكور
 لا وغيره من الاحاديث قوله كيف شئنا هذا الاطلاق مقيد بما في حديث عباد
 قوله اذا كان يدايد ولا بد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض ولا سيما
 الصنف وهو بيع الدراهم بالذهب وعكسه فانه متفق على اشتراطهما وظاهر هذا
 إطلاق والتشويش الى المشبهة انه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر
 جناس الربوية اذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة
 بعض ويدخل في ذلك بيع اباراف وغيره قوله الالهام وهام بالمذموم ما وقع الهمزة وقيل
 ليس وقيل بالسكون وحكى القصر بغيره زو خطاها الخطا ما ورد عليه النووي وقال

على ذلك أيضا قوله تعالى واحال عقدة من لساني ولم يذكر في القاموس الاعدة اللسان (فقال) له النبي صلى الله عليه وآله هي وآله وسلم (إذا بايعت فقل لا خلافة) بكسرها الخاء وتثنية اللام أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة فلا تخفى الخديعة وخبرها محذوف قال النووي بشرى الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا القول لئلا يقع فيه بيع باطل عليه ما حجب به على أنه باع من

دوى البصائر من معرفة الساع ومقادير القيمة فيم البرى له كبرى لنفسه وكان الناس في ذلك استعلاء لا يفتنون أطاعهم المسلم وكانوا ينظرون له كما ينظرون لانفسهم اه واستعمله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد الميهقي في هذا الحديث باسناد حسن ثم أثبت بالخيار في كل ساعة ابتعت الثلاث لآمال وفي رواية ٥٥ الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهدة ثلاثة أيام

هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذوها وحكى بزيادة كاف مكسورة ويقال هاهنا بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ وقال ابن الأثير هاهنا هو ان يقول كل واحد من البيوعين هاهنا فية ما في يده وقيل معناها اخذوا أعط قال وغير الخطابي يجوز فيه السكون وقال ابن مالك هاهنا مفعول بمعنى خذ وقال الخليل هاهنا كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاهنا هو ان يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاهنا فية ما بضان في المجلس قال فالتمديد لا يبيعهوا الذهب بالورق الامتولا بين المتعاقدين هاهنا قوله فاذا اختلفت هذه الاصناف الخ ظاهر هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الامع القبض ولا يجوز مؤجلا ولو اختلفا في الجنس والتمديد كالخطة والشعير بالذهب والقصة وقيل يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقابض في الشئتين المختلفين جنسا المختلفين تقديره كالفضة بالذهب والبر بالشعير ان لا يعقل التفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك ويجاب بان مثل هذا لا يصلح تخصيص النصوص وتقييدها وكون التفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنسا وتقييدها منوع والسند ان التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن أو النقود تسكال ولو في بعض الأزمان والبلدان ثم انه قد يبلغ ثمن الطعام الى مقدار من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما المانع من ذلك وأما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودى طعاما بثمنه وأعطاه دراهمها فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للقبض المذكور بصورة الرهن فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه عن الثمن بما فيه عوض عنه وهو الرهن نعم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلا ومؤجلا كبيع الذهب بالخطة وبيع القصة بالشعير وغيره من المكمل اه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند من كان يرى صحة الاجماع وأما اذا كان الربوي يشاركه في العلة فان كان يبيع الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقابض اجماعا وان كان في غير ذلك من الاجناس كبيع البر بالشعير أو بالقرأ أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز اليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن عافية لا يشترط والحديث يرد عليه وقد عكس مالك بقوله لا يدايد وبقوله الذهب بالورق ربا الا هاهنا على انه يشترط القبض في الصرف عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كان في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور ان المتعبر بالتقابض في المجلس وان تراخي عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه أخرجه عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم عهدة ثلاثة أيام زاد ابن اسحق في رواية يونس ابن بكير فان رضى فأمسك وان سخط فاردد في حتى ادرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثرا الاس في زمن عثمان فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فترد له دراهمه واستدل به لاجد على انه يرد بالغبر الفاسح لمن لم يعرف قيمة الساعة وحده بعض الحنابلة بثبات القيمة وقيل بسندسها وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بانهم واقعة عين وحكاية حال فلا تصح دعوى العموم فيها عند أحد وقال البيضاوي حديث ابن عمر هذا يدل على أن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار لانه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأمره بالشرط اه وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط وقيس به البائع وبصدق ذلك بالشرطهما معا قال في الفتح واستدل به على أن مد الخيار المشتري ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الاصل

فية مصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع النص وجاز أقل منها بالاولى واستدل به على ان من قال عند العقد لاخلابة انه يصير في تلك الصنعة بالخيار سوا وجوده فيه عيبا أو غيبا أم لا وبالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال لاخلابة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لاخلابة ومن أبطل ما يرد به عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا خنابة وكانه كان لا يفتضح باللام للغة لسانه ومع ذلك لم يتبعه غير الحكم في حقه عند أحد
من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالخير فدل على انهم اختلفوا في ذلك بالمعنى واستدل
فيه على أن الكبير لا يتبع عليه ولو تبين منهم ٥٦ وفيه نظروا واستدل به على البيع بشرط الظاهر وفيه ما كان أهل ذلك العصر

فقال اشترى الذهب بالنقصة فاذا أخذت واحدا منهم ما نال اتفارق صاحبه وبينكم كالبس فيمكن
ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار الجنس قوله ان يبيع البر بالشعر الخ فيه كما قال
المصنف تصريح بان البر والشعر جنسان وهو مذهب الجمهور وحكي عن مالك والليث
والاوزاعي كما تقدم أنهم ما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو شكي عن غير
وسعد وغيرهما من السلف وتبعه كوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في
حديث معمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله وكان طعامنا
يومئذ الشربة فانه في حكم التقييد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحد هـما
بالآخر مفاضلا كما في حديث عبادة وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من
أحاديث الباب مما لا يبقى معه ارتباب في أنه ما جنسان واعلم انه قد اختلف هل يلحق به هذه
الاجناس المذكورة في الأحاديث غير هـا فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل
والنساء مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في
العلة فقالت الظاهرية انه لا يلحق به ما غيرها في ذلك وذهب من عداهم من العلماء الى انه
يلحق به ما يشاركها في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي الاتفاق في
الجنس والطعم فيما عدا التقدير وأما ما فلا يلحق به ما غير هـا من الموزونات واستدل
على اعتبار الطعم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في التبيين
كقول الشافعي وفي غيره هـا العلة الجنس والتقدير والاقميات وقال ربيعة بل اتفاق
الجنس ووجوب الزكاة وقالت العـة تترجمها بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير
بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بكرو صلى الله عليه وآله وسلم للمكيل والوزن في
أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور فانه حكم فيه على كل موزون
مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه مشـل بمثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع
اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل به وهو من النص لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية
لانهم انما منعوا من الاختلاف بينهم للقياس ومما يؤيد ذلك ما سألني في حديث أبي سعيد
وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مشـل ما قال في المكيل على
ما سئله المصنف ان شاء الله تعالى والى مشـل ما ذهبت اليه المـة ذهب أبو حنيفة
وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدى في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي
الاربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة والحاصل انه قد وقع الاتفاق بين من
عدا الظاهرية بان جزء العلة الاتفاق في الجنس واختلافها في تعيين الجزء الآخر على تلك
الاقوال ولم يمتنع بر أحد منهم العدد جزأ من العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من
حديث أبي سعيد ولا درهمين بدرهم وفي حديث عثمان عند مسلم لا تبعوا الديار بالديار

عليه من الرجوع الى الحق وقبول
لغير الواحد في الحقوق وغيرها
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في ترك الحبل وأبو داود
والنسائي في البيوع (عن
عائشة رضى الله عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يغزو جيمر) أى يقصد
(الكعبة) تخريبها فاذا كانوا
يبعدون من الأرض) وسلم عن أبي
جعفر الباقري هي يداه بالمدينة
أهـ والبيداء مكان معروف بين
مكة والمدينة وفي رواية أخرى
ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن
الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن
صفوان أحد رواة الحديث
عن أم سلمة قال والله ما هو
هـذا الجيمر (يخسف بالوهم
وآخرهم) وزاد الترمذي في
حديث صفية ولم ينج أوسطهم
وسلم في حديث حفصة فلا يقي
الا الشريد الذي يخبر عنهم
واستغنى به ذاعن تكلف الجواب
عن حكم الاوسط وان العرف
يقضى بدخوله فين هـا أول كونه
آخر بالنسبة الى أول وأولا
فالنسبة لا تخرق فدخل (قالت)
عائشة (قلت يا رسول الله كيف
يخسف بالوهم وآخرهم وفيهم
أسواقهم ومن ليس منهم) جمع

سوق وعليه ترجم البخاري وانه قد رآه أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المـة وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم (وعن
أشرفهم بالمجعة والراء والقاص في رواية محمد بن بكر عند الاسماعيلي وفيهم سواهم يدل أسواقهم وقال رواة البخاري
أسواقهم أي بالقاف وأظنه تصحيفا فان الكلام في الخيف بالامر لا بالاسواق وتبعه في فتح الباري بأنه لفظ سواهم تصحيفا

قائه يعني قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ثم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالبيعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ السوقة من الناس الرعية من دون الملاك

وأكثر من الناس يظنون السوقة أهل الأسواق اه قال في الامع كالتمقيح لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على أسواق وذو ك صاحب الجامع انه يجمع على سوق كقوله ثم قال في المصانيع لكن البخاري اعلم انهم منه أنه جمع سوق الذي هو محل البيع والشراء فينبغي أن يحزر النظر فيه اه ونبه به على أن الحديث أبغض البلاء إلى أهله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية لمسلم فقلنا ان الطريق يجمع الناس قال نعم فيهم المستبصر أي المستبين لذلك التماسد للمقاتلة والتجبر يرى المكروه وابن السبيل أي المالك الطريق معهم وليس منهم والغرض كله انها استشككت وقوع العذاب على من لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عاما لحضور آجالهم كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (يخسف بأولهم وآخرهم) لشؤم الاشرار (ثم يعنون) بعد ذلك (على نياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفي رواية مسلم لم يكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى وفي

(وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاهم ثم خيبر فقال اكل تمر خيبر هكذا قال انا لا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم خيبر وقال في الميزان مثل ذلك رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله رجلا صرح أبو عوانة والدارقطني ان اسمه سواد بن غزبة بجمجمة فرأى فيها مسددة كعطية قوله خيبر بفتح الجيم وكسر الذون وسكون التحتية وآخره واحدة اختلف في تفسيره ف قيل هو الطبيب وقيل الصلب وقيل ما أخرج منه حشفه ورديته وقيل ما لا يختلط بغيره وقال في القاموس ان الخيبر عرجيد قوله بع الجمع بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو التمر المختلط بغيره وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من التمر والحديث يدل على انه لا يجوز بيع ردى الجنس بجمجمة متفاضلا وهذا أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الر بافرده كآية على ذلك في الفتح وقد استدل أيضا بهذا الحديث على جواز بيع العينة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بثمن الجمع خيبر ويمكن أن يكون بائع الخيبر منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الخيبر من غير من باع منه الجمع وترك الاستقصال ينزل منزلة العموم قال في الفتح وتعب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باع منه تلك السلعة بعينها انتهى وسأني الكلام على بيع العينة قوله وقال في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في المسكيل من انه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلا وان اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري به الجديد والمراد بالميزان هنا الموزون قال المصنف رحمه الله وهو حجة في بيان الربا في الموزونات كلها لان قوله في الميزان أي في الموزون والا فنفق الميزان ليست من أموال الر باع انتهى

• (باب في أن الجهل بالتساوي كالعالم بالفاضل) •

(عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والشافعي وهو يدل بعمومه على انه لو باعها بخمس غير اقر بلazar) قوله الصبرة قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن انتهى قوله لا يعلم كيلها صفة كاشفة للصبرة لانه لا يقال لها صبرة الا اذا

٨ نيل حا حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف بن كان كارها قال يخسف به ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته قال المهلب في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية مختارا ان العقوبة تلزمه معهم اه وفيه التفسير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وقد كثروا سوادهم وأخرجهم مسلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الاجمال تعتبر بنية العامل

ويتردد النظر في مصاحبة الناجر لاهل الفتنة هل هي اعانة على ظاههم أو هي من ضرورة البشرية ثم يعقب كل أخذ فيه وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التين يحتمل أن يكون هذا الجيش الذين يخضعونهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيضربهم وتعقب بأن في بعض طرقه ٥٨ عندهم سلم أن أناسا من أمي والذين يهدمونهم كفار الحبشة وأيضا فتنى

كأنه انهم يتخسف بهم بعد أن يهدموا ويرجعوا وواظروا على انهم يتخسف بهم قبل أن يصلوا اليها (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال لرجل لم يسم يا أبا القاسم قال قلت يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الرجل انما دعوت هذا أي شخصا آخر غيرك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو) وفي نسخة وآله (وسلم هو) وفي نسخة تسهوا (باسمى) محمد وأحمد (ولا تكنوا) بالنون المشددة (بكنيتي) أبي القاسم هو من باب عطف المنى على المبتدأ والامر والنهي هنا ليسا بالوجوب والتحریم فقد جوزهما لك مطلقا لانه انما كان في زمنه لا لئلا يناس ثم نسخ فلم يبق التماس وقال جمع من السلف النهي مختص بن اسمه محمد وأحمد لحديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق وقد أخرجه أيضا في كتاب الاستئذان (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من النهار) أي

كأنه انهم يتخسف بهم بعد أن يهدموا ويرجعوا وواظروا على انهم يتخسف بهم قبل أن يصلوا اليها (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال لرجل لم يسم يا أبا القاسم قال قلت يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الرجل انما دعوت هذا أي شخصا آخر غيرك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو) وفي نسخة وآله (وسلم هو) وفي نسخة تسهوا (باسمى) محمد وأحمد (ولا تكنوا) بالنون المشددة (بكنيتي) أبي القاسم هو من باب عطف المنى على المبتدأ والامر والنهي هنا ليسا بالوجوب والتحریم فقد جوزهما لك مطلقا لانه انما كان في زمنه لا لئلا يناس ثم نسخ فلم يبق التماس وقال جمع من السلف النهي مختص بن اسمه محمد وأحمد لحديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق وقد أخرجه أيضا في كتاب الاستئذان (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من النهار) أي

*** (باب من باع ذهباً وغيره بذهب) ***

(عن فضالة بن عبيد قال اشترت فلانة يوم خيبر بائني عشرة دينار فباعها بذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يساع حتى يفصل رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه * وفي انقطاع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة فباعها بذهب وخرزاً بائعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينهما وبينه فقال انما أردت التجارة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينهما ما قال فرده حتى ميز بينهما رواه أبو داود الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها قلادة فيها خرز وذهب وفي بعضها اذهب وجوهر وفي بعضها خرز وذهب وفي بعضها خرز وذهب وفي بعضها بائني عشرة ديناراً وفي بعضها بتسعة دنانير وفي أخرى بتسعة دنانير وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بانها كانت ببغداد فاضالة قال الحافظ والجواب المسدد عندي ان هذا الاختلاف لا يوجب ضعفه مقابل المقصود من الاستدلال بحفظ الاختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها او قدرتها فلا يتعلق به في هذه الحال ما يوجب الحكم بالاضطرار وحينئذ ينبغي الترجيح بين رواياتهم وان كان الجميع ثقات فيحكم بحجة رواية احمد فظهم واضبطهم فيكون رواية الباقي بالنسبة اليه مشاذة انتهى وبعض هذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم وسنن أبي داود قوله ففصلتها بتشديد الصاد الحديث استدله به على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغبر ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله الفضة مع غيرها بفضة وكذلك سائر الاجناس الربوية لا تتحداه في العلة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلا ومما يرشد الى استواء الاجناس الربوية في هذه امان تقدم من النهي عن بيع الصبغة من القمح بالكيل المسمى من القمح وكذلك نهيه عن بيع القمح بالرطب خرصا لعدم التمكن من معرفة التساوي على التحقيق وكذلك في مثل مسئلة القلادة تعذر الوقوف على التساوي من دون فصل ولا يمكن مجرد الفصل بل لا بد من معرفة مقدار المافصول

في قطعة منه وقال البرماوي كذا كرماني وفي بعض اصنافه انما رأى حوالها يقال يوم صائب أي حار قال والمقابل العيني وهو الواضح كذا قاله والمذاعلي المروي لكن حكاه في الفتح عن الكرماني ولم يشكره فقلته أعلم (لا يكلمني) لعله كان مشغولاً بوجي أو غيره (ولاً بكه) توقير له وهيبته منه وكان ذلك ثبات الصحابة اد البر واميته نشاطا (حتى اتي سوق بني قينقاع)

أى ثم انصرف منه (بخان بن فاطمة) ابنته والفقهاء بكسر الهمزة اسم للموضع المتسع الذي امام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انكم لكع أنتم لكع) اسم يشابه للمكان البعد وهو ظرف لا يتصرف فلما غلط من اعزبه معه وللقوله رأيت ثم رأيت قال الخطابي اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللقيم ٥٩ والمراد هنا الأول والمراد بالثاني ما ورد في

حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين الكع بن لكع قال ابن التين زاد ابن فارس ان العبد أيضا يقال له لكع انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين وهن الاصحى الكع الذي لا يمتدى لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملا كيع وهي التي تخرج من السلي قال الأزهرى وهذا القول أرجح الأقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يمتدى لمنطق ولم يرد انه لقيم ولا عبد (خبيته) أى منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه صلى الله عليه وآله وسلم (شيأ) قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أى ان فاطمة تلبس الحسن (مخابا) بكسر الهمزة قال الخطابي قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل أو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري قاله الداودى وقال ابن أبى عمير أخذ رواية الحديث الضعيف (خباء) الحسن (يشد) يسرع (حق عاتقه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والمقابل له من جنسه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعى وأحمد وأصحق ومحمد بن الحكم المالكي وقالت الحنفية والثوري والحسن بن صالح والعامة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي فى القلادة ونحوها الامثلة ولادونه وقال مالك يجوز اذا كان الذهب تابعه الغير ما يكون الثلث فما دون وقال حماد بن أبى سليمان انه يجوز ببيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر واعتذرت الحنفية ومن قال بقولهم عن الحديث بان الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بقوله فقصلتم افوجدت فيما أكثر من اثني عشر دينارا والثنى اما سبعة أو تسعة وأكثر ما روى انه اثنا عشر وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من ان القصة التي شهد بها ان كانت متعددة فلا يصح القسم بمواقع في بعضها واهدار البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوى والاقل والاكثر والغلبة وغيرها وبهذا يجاب عن الخطابي حيث قال ان سبب النهى كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المساوون في بيعها وقد أجاب الطحاوى عن الحديث بأنه مضطرب قال السبكي وليس ذلك باضطراب قادح ولا ترد الاحاديث الصحيحة بمنزل ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم انه لا اضطراب فى محل الجبة والاضطراب فى غيره لا يقدح فيه وبهذا يجاب أيضا على ما قاله مالك وأما ما ذهب اليه حماد بن أبى سليمان فيرد على الحديث على جميع التقادير وله ان يعتذر عنه بمنزل ما قال الخطابي أولم يلبسه قوله حتى تميز بضم تاء المخاطب فى أمره وتشديد الياء المكسورة بعد الميم قوله انما أردت الجارة يعنى انظر الى الذي فى القلادة ولم أرد الذهب

* (باب مرد المكيل والوزن) *

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة رواه أبو داود والنسائي) الحديث سكت عنه أبو داود والمندرى وأخرجه أيضا البراء وصححه ابن خبان والدارقطنى وفى رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر قوله المكيال مكيال أهل المدينة الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف فى الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف فى الوزن الى ميزان مكة اما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلابى قول ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وعشرون حبة وثلاثة اعشار حبة بالحب من الشعير والدرهم سبعة اعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وسبعة اعشار حبة وعشر عشر حبة فالرطل مائة وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه فى

(وقبله) وفى رواية ورقاء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدره هكذا أى مداه فقال الحسن يدره هكذا فالتزمه (وقال اللهم احببه وأحب من يحبه) وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول فى السوق والجلوس بفناء الدار ورجة الصغار والمزاح معه ومعاقبة وتقبيله ومنقبته للحسن

ابن علي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس ومسلم في الفضائل والنسائي في المناقب وابن ماجه في السنة (عن ابن عمر رضي الله عنهما منهم كانوا يشترون طعاما من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمعوا كعب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر ٦٠ (فبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث) أي من البيع في مكان (اشتروه حتى

القطرة ووقع في رواية لابي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان الجهمي قال وزن المدينة وميكال مصكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهي أصح وأما الرواية التي ذكر أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني أخطأ أبو أحمد فيه

• (باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر بياضه) •

(عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل تمر حائطه ان كان يخلط بتمركيلا وان كان كرمه أن يبيعه بزيب كيلا وان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه • وإسلم في رواية وعن كل تمر بخمره • وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال ان حوله لا ينقص الرطب اذا بيس قالوا نعم نهى عن ذلك رواه الخمسة وصححه

الترمذي • حديث • أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والطحاكي وصححه وعنه أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقد أهدى جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بنان في أسناده زيداً بأبي عاصم وهو مجهول قال في التلخيص والجواب ان الدارقطني قال انه ثقة ثبت وقال المنذري وقد روى عنه ثقات واجتمعه مالك مع شدة نقده وقال الحاكم لأعلم أحدنا من فيه قوله عن المزابنة قد تقدم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه قوله تمر حائطه بالمائة وفتح الميم قال في الفتح والمراد به الرطب خاصة قوله تمر كيلا بالمائة من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم العنب قال في الفتح وهذا أصل المزابنة وألحق الجهم وربط كل بيع مجهول بمجهول أو بجهل من جنس يجري فيه لربا قال فاما من قال اضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً فلا يخاف ان فني وما تنقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة ونعقبه الحافظ بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزابنة ببيع التمر بكيل الزاد فلي وان نقص فعلى قال ثبت ان من صور المزابنة هذه المورقة من القمار ولا يلزم من كونها امتاراً أن لا تسمى مزابنة قال ومن صور المزابنة ببيع الزرع بالخطئة بما أخرجه مسلم في تفسير المزابنة عن نافع بلغة المزابنة ببيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزيب كيلا وبيع الزرع بالخطئة كيلا وقد أخرج هذا الحديث البخاري كاد كره المصنف ههنا ولم ينقله عنه مسلم وقد قدمنا مثل هذا في باب النهي عن بيع تمر قبل بدو صلاحه وقد مر أيضاً ما نُسب به مالك المزابنة

ينقلوه حيث يباع الطعام) في الاسواق لان القبض شرط وبالنقل المذكور يحصل القبض ووجه نهيه عن بيع ما يشتري من الركان الابدان فهو يبل وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرق بالناس ولذلك ورد النهي عن تلقى الركان لان فيه ضرراً لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسعوا على أهل الاسواق (وقال ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع الطعام اذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وفيه انه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة) لانه كان قد قرأها (فقال) عبد الله (أجل) جوف جواب مثل نعم فيكون تصديقاً للمعبر واعلاماً للمستخير ووعد الطالب بيقع بعد شوقه قام وشوقاً هام زيد وشوقاً ضرب زيداً أي يكون بعد الخبر وبعد الاستفهام والطالب وقيل يخص بالخبر وهو قول الزمخشيري وابن

مالك وقيد المالقي الخبر بالثبت والطلب بغير النهي قال في التمام هو جواب كتم الاباه أحسن منه في التصديق قوله ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله الاخفش كما في المغني لابن هشام قال الطبري وفي الحديث جامعاً باللامر على تأويل قرأت التوراة هل وجدت صفة صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخبرني قال أجل (والله انه لم يوصف في التوراة ببعض

صفته في القرآن) أكد كلامه بجوار كدات الحلف بالله والجملة الانسية ودخول ان عليه او دخول لام التأكيد على الخبر (يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا) لامتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بكذبهم (ومبشرا) للمؤمنين الموحدن المتبعين (ونذيرا) للكافرين المشركين المقلدين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار ٦١ أو شاهدا للرسول قبله بالبلاغ وهذا

كاه في القرآن في سورة الاحزاب (وحزنا) أي حسنا (للاميين) للعرب يتخصنون به من غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتغلبهم وسعوا أميين لان أغلبهم لا يقرؤن ولا يكتبون (أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل) على الله لقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار الفرج والاخذ بحاسن الاخلاق واليقين تمام وعد الله فتوكل عليه فسماه المتوكل (ليس بفظ) سبي الخلق جافيا (ولا غليظ) قاسى القلب وهذا موافق لقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك وهذا لا يعارض قوله سبحانه وتعالى راغظ عليهم لان النبي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على المعالجة أو النبي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويحمل أن تكون هذه آية أخرى في التوراة ليسان صفته (ولا مضطرب) بتشديد الظاء وهي لغة ائمة القراء والصحاب بالصاد أشهر أى لا يرفع صوته على الناس لسوء خلقه ولا يكثر الصياح عليهم

قوله أيقص الاستفهام ههنا اليقين المراد به حقيقة أعنى طلب الفهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما به ينفص اذا يسئل المراد تنبيه السامع بان هذا الوصف الذى وقع عنه الاستفهام هو علا التهمى ومن المشعرات بذلك الفاء في قوله فتمسح عن ذلك ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لان نقص كل واحد منهما لا يحصل العلم به مثل نقص الآخر وما كان كذلك فهو مظنة الربا وقد ذهب الى ذلك الشافعى وجهور أصحابه وعبد الملك بن المناجشون وأبو حنيفة والكبرى من المناابلة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور وعنه والزمى والرويانى من أصحاب الشافعى الى أنه يجوز قال ابن المنذر ان العلماء اتفقوا على جواز ذلك الا الشافعى ويدل على عدم الجواز ان الاسماء على في مستخرجهم على البخارى روى حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمرة بالثمرة وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب

• (باب الرخصة في بيع العرايا) •

(عن رافع بن خديج وسهل بن ابى حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزانية بيع الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم رواه أحمد والبخارى والترمذى وزاد فيه وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر بخمره • وعن سهل بن ابى حمزة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر وخص في العرايا ان يشتري بخمرها يا كاهها أهل الرطب متفق عليه • وفي لفظ عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربا تلك المزانية الا انه رخص في بيع العربية النخلة والختلين يأخذها أهل البيت بخمره اقربا كونه اربطيا متفق عليه • وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين اذن لأهل العرايا ان يبيعوها بخمرها يقول السوق والوسقين والمائة والاربعة رواه أحمد • وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخمرها كما لا رواه أحمد والبخارى وفي لفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها اقربا كونه اربطيا متفق عليه • وفي لفظ آخر رخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك اخرجه • وفي لفظ بالتمر والرطب رواه أبو داود) حديث جابر أخرجه أيضا الشافعى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي الباب عن أبى هريرة عند الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخمرها فيما دون خمسة أسواق أو في خمسة أسواق قوله يبيع الثمر بالتمر الاول بالمائة وفتح الميم والثاني بالثمنة الفوقية وسكون الميم والمراد بالاول ثمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية

(في الاسواق) بل يلى جانبهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكونون بالصفة المذمومة من الضغب واللغظ والزيادة في المذمة والذم لما يتبايعونه والائتمان المأتمنة ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم شر البقاع الاسواق لما يغلب على أهلها من هذه الاحوال المذمومة (ولا يدفع بالسنة البينة) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السنة (ولكن يعفون ويعفون)

فإن منهنك حرمة الله تعالى (ولن يقبضه الله) يمينه (حتى يقبض به الملة العوجاء) ملة إبراهيم قائم إذا عوجت في أيام النبوة
فزيدت ونقصت وغيرت عن استقامتها واميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
فأقامها حتى ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢ واثبات التوحيد بحجاء الله عن أمته خير وأقرب (إن يقولوا لا اله الا الله

ويفتح بها) أي بكلمة التوحيد
الخالص (أعينا عينا) ولا تنافي
بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت
بمأدى العبي عن ضلالهم لأنه
دل بإزالة الناعل المعنوي حرف
النفي على أن الكلام في الناعل
وذلك أنه تعالى نزهه لحرمة على
إيمان القوم منزلة من يدعي
استقلاله بالهداية فقال له أنت
لست بمسئول فيه بل أنك أتهدى
إلى صراط مستقيم بأذن الله
تعالى وتيسره وعلى هذا ففتح
معطوف على قوله يقيم أي يقيم
الله تعالى بواسطة الملة العوجاء
بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح
بواسطة هذه الكلمة أعينا عينا
(وإذا أنا ما وفوا بغلفا) واستدل
به المؤلف على كراهية السحب
في السوق وهو رفع الصوت
بالخمس وغيره قال في الفتح
وأخذت الكراهة من نفي
الصفة المذكورة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبتت
عنه صفة النظافة والغلظة
ويستفاد منه أن دخول الامام
الاعظم في السوق لا يحبط عن
مرتبه لان النبي إنما ورد في ذم
السحب فيها لا عن أصل الدخول
أهـ (عن جابر رضي الله عنه قال
نوفى عبد الله بن عمرو بن حرام

فقال غير النخلة وليس المراد الحرم من غير النخل لانه يجوز بيعه بالقر بالمائة والسكون
قوله الا أصحاب العرايا جمع عربية قال في الفتح وحى في الاصل عطية غير النخل دون الرقبة
كانت العرب في الجذب تنطوق بذلك على من لا غرله كما ينطوق صاحب الشاة أو الابل
بالمخبة وحى عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى
إذا فردت عن حكم اخواتها بان اعطاها المالك فقيرا قال مالك العربية ان يدرى الرجل
الرجل النخلة أي يهبها له أو يهب له ثمرها ثم يأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له
للواهب ان يشتري رطبها منه بقر يابس هكذا علمه البخاري عن مالك ووصله ابن
عبد البر من رواية ابن وهب وروى الطحاوي عن مالك ان العربية النخلة للرجل في حائط
غيره فيكره صاحب النخل الكثير دخول الاخر عليه فيه قول انا أعطيك بخير من نخلك
ثم أفرخص له في ذلك فشرط العرب عند مالك أن يكون لاجل الضرر من المالك
يدخل غيره الى حائطه أو دفع الضرر عن الاخر اقيام صاحب النخل بما يحتاج اليه
وقال الشافعي في الام وحكاه عنه البيهقي ان العرايا ان يشتري الرجل ثمر النخلة بخير
من الثمر بشرط التقابض في الحال واشترط مالك ان يكون الثمر مؤجلا وقال ابن اسحق
في حديثه عن ابن عمر عند أبي داود والبخاري تعليقا ان يعرى الرجل الرجل أي يهب له
في ماله النخلة والنخلتين فيشقي عليه أن يقوم عليه أفيديعهما بئس خروصا وأخرج الامام
أحمد عن سفيان بن حسين ان العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون
أن ينتظروا بها فرخص لهم ان يبيعوها عيشا أو امن القرو قال يحيى بن سعيد الانصاري
لعربية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطبها بخير من ثمر القرو طي كان
الشافعي اعقد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه
ابن سعيد الانصاري وهو أخو يحيى المذكور انه قال العربية الرجل يدرى الرجل النخلة
أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطبا فيبيعها ثمرها وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه
عن وكيع قال سمعنا في تفسير العربية انها النخلة يعريها الرجل للرجل ويشترها
في بستان الرجل وقال في القاموس واعراه النخلة وهبه ثمرها وأما العربية النخلة المعراه
والتي أكل ما عليها وقال الجوهري هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلا محتاجا بأن
يبيع له ثمرها عامنا من عراه اذا قصده قال في الفتح صور العربية كثيرة منها أن يقول
رجل لصاحب النخل يعني ثمر نخلات باعنا ثمر بخير من ثمر القرو فيخرصه أو يبيعها أو يقبض
منه الثمر ويسلم له النخلات بالنخلة فينتفع برطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل
نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى رطبها
بقدر خرصه بقر مجمل ومنها ان يهبه اياها فيضررها الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب

وهو أبو جابر هذا (وعليه دين فاستعنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من الاستعانة وفي رواية فاستشفعت من
الشفاعة (على غرما أنه أن يرضوها) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم ينعلموا) أي لم
يتركوا شيئا (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فخذ ثمرنا صانفا) أي اعزل كل صنف على خلة اجعل (العجوة)

وهي ضرب من أجود القرب بالمدينة (على حدة وعقد زيد على حدة) بفتح العين وسكون الذال مضافا إلى شخص يسمى زيد وهو نوع من التردى قال الجوهري العقد بالفتح الخلة وبالكسر الكساسة فاصناف عر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجوهري في الفروق انه كان بالمدينة قبل ما أنهم عدوا عند أميرها صنوف الاسود خاصة ٦٣ فزادت على السمين قال والقرا لاجر

أكثر عندهم من الاسود (ثم أرسل إلى) بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (جلس) أي جفا وجلس (على اعلاه) أي أعلى القم (أو في وسطه) ثم قال كل القوم (أمر من كال يكيل) فكأنهم حتى أوفيتهم الذي لهم وبقي قرى كأنه لم ينقص منه شيء وفيه من مجزة ظاهرة صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة للترجمة من جهة أن الكيل على المعطى بأنما كان أو مؤفيا للمدين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي قال في الفتح وياتي في ذلك بالكيل الوزن فيما وزن من السلع وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري لا النقد الثمن فهو على البائع على الاصح عند الشافعية اه وأخرجه أيضا في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلاجات النبوة والناس في الوصايا (عن المقدم ابن معدى كرب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال كبلوا طعماكم أي عند البيع (يبارك لكم) أي فيه بالجزم جواب الامر قال ابن بطال

ثم ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخمره من الواهب أو من غيره تمر بأخذ مجعلا ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستغنى منه فخلات معلومة يقيم نفسه أولعباله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لانها اعريت عن ان تخرص في الصدقة فخرص لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم ان يتاعوا بذلك التمر من رطب تلك الخلات بخمرها وعباطيق عليه اسم العربية أن يعرى رجلا غير خلالات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضه ومنها أن يعرى غامل الصدقة لصاحب الحائط من حائط خلالات معلومة بخمرها في الصدقة وهاتان الصورتان من العرايا لبيع فيه ما يبيع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثمانية وقصرها أبو عبد الله على الصورة الاخرى من صور البيع وأراد به خرص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترونها لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهي أن يعرى الرجل الرجل تمر فخله ولا ينسلم ذلك ثم يدوله أن يرجع تلك الهبة فخرص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخمره تمر أو حله على ذلك أخذه بعموم التمر عن بيع التمر بالتمر وتعقب بالنصرح باستثناء العرايا في الاحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهى عن بيع التمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظير ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبع ما ليس عندك قال ولو كان المراد الهبة لما استغنى العربية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا في شيء ممنوع والمنع انما كان في البيع لا الهبة وبأنما قيدت بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حاجة في شيء منه لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي ان رخصة العرايا مختصة بالتماعيج الذين لا يجدون رطبا فيجوز لهم ان يشتروا منه بخمره تمر أو اسدلو انما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت انه سمى رجلا محتاجين من الانصار كوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقد في أيديهم يتاعون به رطبا أو يأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فخرص لهم أن يتاعوا العرايا بخمرها من التمر ويحجب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولا فبالقدح في هذا الحديث فانه أنكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسنادا فبطل وأما ثانيا فعلى تسليم صحته لا منافاة بينه وبين الاحاديث الدالة على أن العربية أهم من الصورة التي اشتمل عليها والحاصل ان كل صورة

الكيل مندوب اليه فيما ينفع المرء على عياله وهي الحديث أخرجه أبو بكر معلوم بلفظكم إلى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مداهل المدينة بدعونه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل ولا معارضة بين هذا حديث عائشة كان عتيدي شطير شيئا كل من يحمي طال على فكلته فقهني الحديث لان معناه

أنها كانت تخرج قوتهم وهو شئ يسير بغير كيل قبورك لها فيه ولما كالتة في زعمنا ابن ماجه فإنا نأكل منه حتى كأنه
الجارية فلم يلبث أن في ولولم تكلمه رجوت أن يبقى أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثنا
عند الاتفاق منه فالكيل الأول ٦٤ ضروري لدفع الغرر في البيع ونحوه والثاني لجرّد القنوط والاستكثار ما يخرج

من صور العرايا ورويهما حديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة
لدخولها تحت مطلق الأذن والتعصيص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا يشافي
ما ثبت في غيره قوله بخبره بفتح الخاء لمجة وأشار ابن التين إلى جواز كسره وهو جزم
ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهم النوى وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر
ما فيه إذا صار قرا فمن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص قال
في الفتح والمخرص هو التحمين والمخدس قوله يقول الوسق والوسقين الخ استدلالهم بما ضمن
قال أنه لا يجوز في بيع العرايا إلا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر
قالوا لأن الأصل التحريم ويبع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز وبقي ما وقع
فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز تجاوز أربعة أوسق
مع أنهم يجوزونهم إلى دون الخمسة بقدر ريسرو الذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي
هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق فيلحق الشك وهو
الخمسة ويعمل بالمتيقن وهو ما دونهم وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة
ومالك والقياس وأبي العباس وقد عرفت ما سألنا من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العرايا
وحكى في الفتح أن الرابع عند المالكية الجواز في الخمسة فلا يروى الشك واحتج لهم
بقول سهل بن أبي حنيفة أن العربية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا حجة فيه
لأنه موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنذر أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة أوسق
وتعقبه الحافظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر وقد حكى هذا المذهب ابن
عبد البر عن قوم وهو ذهاب إلى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم
عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق قال الحافظ وهذا الذي قاله يتعين
المعبر إليه وما جعله حدا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اهـ وذلك لأن دون الخمسة
المذكورة في حديث أبي هريرة بقضى بجواز الزيادة على الأربعة إلا أن يجعل الدون
بجمل أميينا بالأربعة كان واضحا ولكنه لا يخفى أنه لا مجال في قوله دون خمسة أوسق
لأنها تنقذ أول ما صدق عليه الدون لغة وما كان كذلك لا يقال له يحمل ومفهوم العدد
في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليه أقوله ولم يخصص في غير ذلك
فيه دليل على أنه لا يجوز شراء الرطب على رؤس النخل بغير التمر والرطب وفيه أيضا
دليل على جواز الرطب المخروص على رؤس النخل بالرطب المخروص على الأرض وهو
رأى بعض الشافعية منهم ابن خيران وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطغري منهم ومعه
جماعة وقيل إن كانوا عوا واحدا لم يجوزوا لأحاجة إليه وإن كانوا نوعين جاز وهو رأي أبي
اسحق وصححه ابن أبي عمير وهذا كما في إذا كان أحدهما على النخل والآخر

منه ذكره القسطلاني وقال
الحب الطبري لما أمرت عائشة
بكيل الطعام فأنظر إلى مقتضى
العادة عافله عن طلب البركة
في تلك الحالة ردت إلى مقتضى
العادة اهـ قال في الفتح والذي
يظهر لي أن حديث المفسر دام
محمول على الطعام الذي يشتري
فالبركة تحصل فيه لا مثقال أمر
البشارع وإذا لم يمثل الأمر فيه
بالأكسبال نزع من نفسه لشؤم
العصيان وحديث عائشة محمول
على أنها كالتة للاختبار فلذلك
دخله النقص وهو شبهه بقول
أبي رافع لما قال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في الثالثة تأتني
الذراع فقال وهل للشاة إلا
ذراعان فقال لولم تقل هذا
لنا واتني ما دمت أطلب منك
تخرج من شؤم المعارضة
ويشبه لما قلناه حديث لا تحصى
فيحصى الله عليك والحاصل أن
الكيل بمجردة لا تحصل به البركة
فالم يضمن اليه أمر آخر وهو
امتنال الأمر فيما يشرع فيه
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل
بمجرد الكيل فالم يضمن اليه
أمر آخر كالمعارضة والاختبار
والله أعلم ويجوز أن يكون
معنى قوله كيلوا طعامكم أي إذا

ادخرتموه طالين من الله البركة واثقين بالاجابة وكان من كاله بعد ذلك انما يكيله ليعرف مقداره فيكون ذلك شكاً على
في الاجابة فيعاقبه بسبعة نفاده قال الحب الطبري ويجعل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء الظن
بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه وقد يكون برأوا إذا كاله

أمن من ذلك اه قلت ولا مانع من جعل الحديث على جميع هذه المعاني فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الكلم وقد قيل في مسند البزار ان المراد بكيل الطعام تصغير الارغفة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ولم يتحقق ذلك ولا خلافه اه وهذا الحديث من ان زاد البخاري وأكثر رجاله شاميون ورواه ابن ماجه أيضا (عن عبد الله بن زبدر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ان ابراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بحريم الله (ودعا لها وحرم المدينة) أن يصاد فيها (كبحرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وضاها) أن يبارك ١٦٥ فيما كيل فيها (مثل مادعا ابراهيم) عليه السلام (لمكة) قال في الفتح ايراد المصنف هذه الترجمة أي باب

بركة صنائع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التي قبلها يشعر بان البركة المذكورة في حديث مقدام متقدمة بما اذا وقع عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصنائه ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقا لها - ما لا الى ما يخالفها والله أعلم (عن ابن جرير رضي الله عنه) لما رأيت الذين يشترون الطعام) بشراء (بخازفة) أي حال كونهم بخازفين أي من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يضمرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهة (أن يبيعوه حتى يؤروه الى رحالهم) أي يقبضوه وعن الشافعي بيع الصبرة من الخنطة والقر مجازفة صحيح وليس بجرام وهي مذكورة فيه قولان أحدهما مكرره كراهة تنزيه لانه قد يقع في النادم وعن مالك لا يصح البيع اذا كان بائع الصبرة جازا فاعلم قدرها قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي هذا

على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا

• (باب بيع اللحم بالحيوان) •

(عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان زواه مالا في الموطأ) الحديث أخرجه أيضا الشافعي من مسانيد سعيد وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسله المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن جرير عند البزار وفي مسنده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الطائفة والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروى الشافعي عن ابن عباس ان جرورا شحرت على عهد أبي بكر فجار رجل بعنا فقال اعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي مسنده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يثبت ان الحديث يمتنع للاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان والى ذلك ذهب العترة والشافعي اذا كان الحيوان مأكولا وان كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوايه لاختلاف الجفس وقال الشافعي في أحد قوايه لا يجوز لعموم النهي وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى وأحل الله البيع وقال محمد بن الحسن الشيباني ان غلب اللحم جاز لمقابل الزائد منه الجلود

• (باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكبل والموزون) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بدين رواه النسبة وصححه الترمذي ولمسلم معناه) وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى ضفيرة بسبعة أرؤس من دحية الكلبي زواها أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله ولمسلم معناه ولفظه عن جابر قال جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد فباعه بسبعة يريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته واشتره بدين أسودين ثم لم يبيع أحدا بعد حتى يسأله بعدوه وفي الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا اذا كان يدايدوه هذا ما لا خلاف فيه وانما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان ونسيئة

٩ قيل الحديث وكذا حديث مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يبيع حتى يشتري وكذلك ببقية ما فيه التصريح بطلاق الطعام لئلا على انه لا يجوز ان يشتري طعاما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجراف وغيره والى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البستي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والاحاديث ترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بحقيقة ويدل على الفساد المراد البطلان كما تقر في الاصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجراف وغيره فاجاز بيع الجراف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والشافعي واستجواب ابن الجراف يرى قبضه كني فيه التخليه

والاستيفاء انما يكون في مكبل أو مؤزون وقد روى أحمد بن حنبل في حديث ابن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيع أحد طعاما اشتراه بمكبل أو مؤزون فلا يبيع حتى يقبضه رواء أو يوداد أو الناسا بالفظن في أن يبيع أحد طعاما اشتراه بمكبل حتى يستوفيه ولا يقطع من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه لبار من حديث أبي هريرة قال في الفتح بأسنا حسن قالوا وفي ذلك دليل على ان القبض انما يكون بشرطاني المكبل والمؤزون دون الخراف واستدل الجمهور ٦٦ باطلاق الاحاديث وبمن حديث ابن عمر فانه صرح فيه بانهم كانوا يتعاونون الطعام

بخرافا وبذلك ما قالوا حديث سكر بن حزام قال قلت يا رسول الله اني اشتري بوعاقيا محل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه رواء أحمد لانه يبيع كل يبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر الذين احتجهم بمالك ومن معه بأن التخصيص على كون الطعام المنهي عن بيعه مكبلا أو مؤزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا الاحاديث التي فيها اطلاق لفظ الطعام لتمكن أن يقال يحصل المطلق على التقيد بالمكبل والمؤزون وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الخراف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيجتم المصير الى أن يحكم الطعام مقصدا من غير فرق بين الخراف وغيره انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في المحاربين ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع الرجل طعاما حتى

يسماني وقصة صفة أشار اليها البخاري في البيع وذكرها في غزوة خيبر (وعن عبد الله بن عمر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع جيشا على ابل كانت عند قال حملت الناس عليا حتى نفدت الابل ولقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الابل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا تظهر لهم فقال لي ابيع عليها الابل بقية قال نعم من ابل الصدقة الى محلا حتى تفقد هذا البعث قال وصكت اشاع البعير بقاوصين ومثلاث فلانص من ابل الصدقة الى محلا حتى تفقد ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة أدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد وأبو داود والدارقطني بمعناه وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه باع جلا يدعى عصفيرا بعشرين دينارا الى أنجل رواء مالك في موطن الشاذلي في مائة وعن الحسن بن ميمون قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواء الحمسة وصححه الترمذي وروى عبد الله بن أحمد مثله من رواية جابر بن سمرة) حديث ابن عمر وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقوى الحافظ في الفتح اسناده وقال الخطابي في اسناده مقال راءه يعني من أجل جابر بن اسحق ولكن قدر رواء البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأثر علي عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي عليه السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي وقد روى عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عنه انه كره بيعا يعبر بن نسيئة وروى ابن أبي شبة عنه نحوه وحديث سمرة صححه ابن الجارود ورجال الثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف في سماع الحسن بن سمرة وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح الى زياد بن المسند لعبد الله بن أحمد كافي المصنف وسكت عنه وفي الباب عن ابن عباس عند البراز والطحاوي وابن حبان والدارقطني ونحو حديث سمرة قال في الفتح ورجال الثقات الا انه اختلف في رصده وارساله فخرج البخاري وغير واحد رساله انتهى قال البخاري حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواء الثقات عن ابن عباس موقوفا وعن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلا وفي الباب أيضا عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني

يستوفيه (أي يقبضه) (قبل) (القائن) (طاول) (لابن عباس كيف ذلك) (أي ما سبب هذا النهي) (قال ذلك درهم بدرهم) (وعنه أي اذا باع المشتري قبل القبض وتاخر المبيع في يد البائع فكانه باع درهم بدرهم) (والطعام مريجا) (أي مؤزنا والمعنى أن يشتري من انسان طعاما يدار الى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل ان يقبضه بدينارين مثلا فلا يجوز لانه في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام غائب فكانه قد باعه ديناره الذي اشتري به الطعام بدينارين فهو ربا ولانه يبيع غائب بآجل (عن ابن عمر ان الخطأ برضي الله عنه يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (قال الذهب بالذهب) (ولا يوزن ذرو الوقت بالوزن) (فتح الواو

وكسر الزاهدي رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري أي يبيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا) بالتئوين من غيرهمز (الاهاء وهاء) بالمذوق الهـ ز فـ فيه ما على الافصح الا شهره هي اسم فعل بمعنى خذ تقول هاء درهم ماى خذ درهمها والمعنى يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتقاضى فكفى عن التقاض بقوله هاء وهاء لانه لازمه قاله الطيبي وعبر بذلك لان المعطى قابل خذ بالسان الحال سواء وجد معه بالسان المقال أولا فلا استثناء مفرغ من الخبز (والبرالبر) وهو المنطة أى يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده ٦٧ من المتعاقدين (هاء وهاء) أى خذ (والقر

بالقر) أى يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من المتبايعين (هاء وهاء) الشعر بالشعر (بفتح الشين على المنه ور وقد تنكسر قال ابن مكى العقلى كل فعيل وسطه حرف حاق مكسور يجوز كسر ما قبله في لغة تميم قال وزعم الليث ان قوما من العرب يقولون ذلك وان لم تكن عينه حرف حاق نحو كبير وجليل وكرم والمعنى ان يبيع الشعر بالشعر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أى يقول كل واحد منهما للآخر خذو يؤخذ منه ان البر والشعر صنفان وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وفقهاء المحدثين وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين انهما صنف واحد وانفقوا على أن الذرة صنف والارز صنف الا الليث بن سعد وابن وهب المالكي فقالا ان هـ هذه الثلاثة صنف واحد ولم يذكر البخاري في شيء من هذه الاحاديث التي أوردها المحركة المترجم بها الباب قال في الفتح

وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبعرة يوفيه اصحابها بالريذة وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة انه سئل عن بيع يبيع يبيع فكرهه وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس واصله الشافعي انه قال قد يكون البعير خير من البعيرين وروى البخاري تعليقا أيضا عن رافع بن خديج واصله عبد الرزاق انه اشترى بعيرا يبيع من فاعطاهما أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا وروى البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه قال لا ربا في الجوان وروى البخاري أيضا وعبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيع يبيع يبيع حتى نفدت الابل بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث قوله بفتح النون ابن رسلان جمع فلو ص وهي الناقة الشابة قوله حتى نفدت ذلك البعث بفتح النون وتشديد الفاء بعد هـ ال مجهزة ثم تاء المتكلم اى حتى تبهر ذلك الجيس وذبح الى مقصده والاحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور الى جواز بيع الجوان بالجوان بثمنه مفاضلا مطلقا بشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والهادوية وتمسك الاولون بحديث ابن عمرو وما ورد في معناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المقال وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبة من طرف واحد كانت النسبة من الطرفين فهي من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس ومافي معناه من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمرو وبانه مذخور ولا يحكى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرر تناخر النامخ ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطلب لطريق الجمع ان أمكن ذلك أو المصير الى التعارض قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على صحة اطلاق النسبة على بيع المعدوم بالمعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح الشرع فذلك لا فلا شك ان احاديث التمس وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوى بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر وأيضا قد تقرر في

وكانه استنبط من الامر بتقبل الطعام الى الرحال ومعه يبيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يؤول اليه وكنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله من قوما لا يحتكر الا خطي أخرجه مسلم لكن بمجرد ادعاء الطعام الى الرحال لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار الشريعي امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه وقبل غير ذلك وقد ورد في ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر بن قوامن احدهم على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن وعنده والحاكم بإسناد ضعيف عنه في قوما الجبابرة زرق والتمسك بكمالهون

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاذر لمباد) متاعا يقدم به من البادية لبيعه بشعر يومه بأن يقول له أي الحاذر أتركه عندي لا يبيعه لك على التدريج باعني (و) قال (لا تنابحشوا) من الجيش وهو أن يزدني الثمن بلا رغبة بل بغير غيره (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشتري سلعة في زمن حذار الجلس أو خيار الشرط أفسح لا يبعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بانه قص فانه حرام وكذا الشراء على ثمنائه بأن يقول للبائع أفسح لا تشترى مثلك بأزيد وكذا السوم على سومة بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقداه أنا اشتريه بأزيد وأنا أبيعك خيرا منه

الأصول أن دليل التحريم أربع من دليل الإباحة وهذا أيضا مرجح ثالث وأما الآثار الواردة عن العصاة فلا حجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

(باب أن من باع سلعة بنية لا يشترى بها أقل مما باعها) *

(عن ابن الصق السبيعي عن أجرة أنه انهم سادخلت على عائشة فدخلت معها ثم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعثت غلاما من زيد بن أرقم بثمنائة درهم نسيت والى ابنته منه بمائة فقد افقالت لها عائشة بنس ما اشتريت وبنس ما شريبت ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل الا ان يتوب رواه الدارقطني) الحديث في اسناده الغالية بنت ابي شع وقدرى عن الشافعي انه لا يبيع وقرى كلامه ابن كثير في ارشاده وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئا بئمن نسبه أن يشترى به من المشتري بدون ذلك الثمن فقد اقبل قبض الثمن الاول اما اذا كان المقصود التحصيل لا خيذا المتصدق الحال وردا كثر منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحريمه الجليل الباطل وسيأتي الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا الصورة المذكورة هي صورة بيع العينة وليس في حديث الباب ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا البيع ولكن تصريح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انه قد عاتى تحريم ذلك بنص من الشارع اما على جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة الخصوص كحديث العينة الآتي ولا ينبغي أن يظن به انها قالت هذه المقالة من دون أن تعمل بدليل يدل على التحريم لان مخالفة الصحابي رأى صحابي آخر لا يكون من الوجبات للأحباط

(باب ما جاء في بيع العينة) *

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وسابعا باللعينة واتبعوا أذناب البقر وتركو الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا فلا يرفعهم حتى يراجعوا وادينهم رواه أحمد وأبو داود ولفظه اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم)

بأخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن بالتراضي صريحا وقبل العقد ولو لم يصرح له المالك بالإجابة بأن عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم حتى يأذن له المبيع أو يترك اتفاقه مع المشتري فلا يحريم لان الحق لهما وقد اسقطاه هذا ان كان الاذن مالكا فان كان ولنا أو وصيا أو وكيلنا فلا عبرة بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الأذرعى قال في الفتح وقد استثنى بعض الشافعية في تحريم البيع والسوم على الاخر ما اذا لم يكن المشتري مغبونا غشنا فاحشا وبه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة ليكن لم تحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وانك ان بعته بكذا مغبون من غير أن يزدفها فيجوع بذلك بين المصلتين وذهب الجمهور الى صحة البيع المذكور مع تأني قاعله وعند المالكية راحة الجلالة

في نسائه وإيتان وبه جزم أهل الظاهر والله أعلم (ولا يحظ على خطبة أخيه) بكسر الظاء المجمة وصورتها الحديث أن يحظ الرجل المرأة كن اليه ويتفق على صداق معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العقد فيجوز آخر ويخطب ويؤخذ في الصداق والمعنى في ذلك الايذاء وهو خبر عن النبي (ولا تنال المرأة طلاقا منها) خبر عن النبي أو النبي على الحقيقة أي لا تنال امرأة زوج امرأتها أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (لتكفأ) أي تقبل (مافي انائها) والخطبة أن يجسه البخاري في النكاح والبيوع وكذا أبو داود وفيه ما يعضه والترمذي والنسائي وابن ماجه

في النكاح والتجارات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر) اسم الرجل أبو مذكور الانصاري كما في مسلم واسم الغلام يعقوب كما في مسلم والنسائي والدبر بضم الدال أي قال له أنت حر بعد موتي (فاحتاج) الرجل إلى ثمنه (فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني) فعرضه للزيادة ليستقصي فيه للمفسد الذي باعه عليه (فاشتراه نعيم بن عبد الله) بضم النون التحام العدو القرشي ووصف بالتحام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دخلت الجنة فسمعت شجرة نعيم فيها والهمة السهلة أسلم قديما وأقام بمكة إلى قبيل الفتح ٦٩ وكان قومه يمنة ونه من الهجرة لثرفه

فيهم لانه كان يتفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ولما قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمقه وقبله واستشهم ليوم اليرموك سنة خمس عشرة بكذا (وكذا) غنائة درهم (فدفعه اليه) أي دفع صلى الله عليه وآله وسلم الثمن الذي يبيع به المدبر المذكور له بده أو دفع المدبر لمشتريه نعيم وفي الحديث جواز بيع المدبر وهو قول الشافعي وأحمد وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع والحديث بحجة عليهم وفيه جواز بيع المزايدة وورد في البيع فيمن يزد حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم باع حلسا وقد جاء قال من يشتري هذا الطلاس والقدر فقال رجل أخذتم أبدرهم فقال من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا مختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وأما حديث سفيان بن وهيب سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمها عن بيع المزايدة فقد

الحديث أخرجه أيضا الطبراني وابن القطان وصححه قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وقال في التلخيص وعندي ان اسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معطل لانه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لان الاعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء انظر اساق فيكون فيسه تدليس التسوية باسقاط نافع بين عطاء وابن عمر انتهى وانما قال هكذا لان الحديث رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الاعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء انظر اساق عن نافع عن ابن عمر وقال المنذرى في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق ابن أسيد أبو عبد الرحمن انظر اساق في الميزان ان هذا الحديث من مناه كبره وقد ورد انتهى عن العينة من طرق عقدها البيهقي في سننه باب اساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره وقال روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفا انه كره ذلك قال ابن كثير وروى من وجهه ضعيف أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا ويعنه حديث عائشة يعني المتقدم في الباب الذي قبل هذا وهذه الطرق يشد بعضها بعضا قوله بالعينة بكسر المعين المهملة ثم بفتحها متعينة ساكنة ثم يفتح قال الجوهرى العينة بالكسر الساف وقال في القاموس وعين أخذه بالعينة بالكسر أي السلف أو أعطى بها قال والتاجر باع سلعة بثمن إلى أجل ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسله إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقدا أقل من ذلك القدر انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذه المبايعة عينة لحصول النقد لصاحب العينة فلان العين هو المال الحاضر والمشتري انما يشتريه بالبيع بها عين حاضرة فصل اليه من فوره ليصل به إلى مقصوده اه وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدين على الجواز بما رقع من ألقاظ البيهقي التي لا يراد بها حصول مضرة وطرحوا الاحاديث المذكورة في الباب واستدل ابن القيم على عدم جواز العينة بما روى عن الاوزاعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا

أخرجه البرزوقي استنده ابن ابي عمير وهو ضعيف وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث قال ابن العربي لا معنى للاختصاص فان الباب واحد والمعنى مشترك اه قال في الفتح ويلحق بهما غيرهما الاشتهر في الحكم وقد أخذ بظاهره الاوزاعي واسحق نخصا الجواز يبيعهما وعن ابراهيم النخعي انه كره بيع من يزيد اه والحديث بحجة على كل من ينكر جوازه ويرى كراهته وأخرجه البخاري أيضا في الاستقراض وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

تهى عن بيع جبل الجبله أى نهى تحريم قال فافع أو ابن عمر كجزم به ابن عبد البر (وكان) يبيع جبل الجبله (يبعا بيباعه)
أهل الجاهلية كان الرجل منهم (يباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاى وهو البعير ذكره كان أو أنثى (الى أن تنج الناقة) مبنيا
للمفعول من الأفعال التى لم تنج الا كذلك نحو جن وزهى عليه أى تكبر أى تضع ولدها فولدها تاج بكسر النون من تسمية
المفعول بالمصدر يقال تنجت الناقة بالبناء للمفعول تساجا أى ولدته (ثم تنج التى فى بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تسكبر ثم تلد
وصفة عند الشافعى ومالك أن ية قول ٧٠ البائع بعد هذه الساعة بثمن موجب الى أن تنج هذه الناقة ثم تنج التى فى بطنها

الحديث وان كان مرسلا فانه صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له
وهي الاحاديث الدالة على تحريم العينة فانه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها
انما يسحبها بغيرها وقد اتفقا على حقيقة الربا بالصرح قبل العقد ثم غير اسمها الى المعاملة
وصورتها الى التبايع الذي لا قصد لهما فيه البتة وانما هو خيلة ومكر وخديعة لله تعالى
فمن اهل الحيل على من اراد فعله أن يعطيه مثلاً ألفا الادره ما يسلم القرض ويديه خرقه
تساوى درهمه انجمه ما ندرهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات أصل
في ابطال الحيل فان من اراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها ألفا بالف وخمسائة انما نوى
بالاقرض تحصيل الربح الزائد الذي أظهر انه عن الثوب فهو في الحقيقة اعطاه ألفا
حالة بالف وخمسائة موجهة وجعل صورة القرض وصورة البيع محالاً لهذا المحرم
ومعلوم أن هذا الرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لاجلها بل يزيد هاتفة
وتأكيدها من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطابقة الغريم المحتاج من جهة السلطان
والحكام اقداما لا يقدله المرابي لانه واثق بصورة العقد الذي يحيل به ههنا معنى كلام ابن
القيم قوله واتبعوا اذئاب البقر المراد الاشتغال بالحراث وفي الرواية الاخرى واخذتم
اذئاب البقر ورضيعتم الزرع وقد جعل هذا على الاشتغال بالزرع في زمن تبين فيه الجهاد
قوله وقت كوا الجهاد ادى المتعين فعله وقد روى الترمذي باسمه ناد صحيح عن ابن عمر قال كما
مدينة الروم فاخرجوا البناصة اعظميا من الروم فخرج اليهم من المسلمين مقاتلهم أو أكثر
وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلى الجماعة فضالة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين على
صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله باقى بيده الى التملكه فقام
أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم اما اولون هذا الداويل وانما نزلت هذه الاية لما عز الله
الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضهم البعض سرا ان أهوا الناقد ضاعت وان الله قد أعز
الاسلام وكثر ناصروه فلو اتفقا في أمواتنا وأصلحنا ما ضاع منها فانزل الله على نبيه ما يرد
علمنا فقال ولا تلقوا بأيديكم الى التملكه فكانت التملكه الاموال واصلا لاجها وترتلا
الغزو قوله فلا بضيم الذال المعجمة وكسرها أى صغارا ومسكنه ومن أنواع الذل الخراج
الذي يسلمونه كل سنة للملك الارض وسبب هذا الذل والله أعلم انهم لما تركوا الجهاد
في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام واظهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه وهو ازال

لان الاجل فيه مجهول وقيل هو بيع ولد ولد الناقة في الحال بان يقول اذا تبعت هذه الناقة ثم تبعت التي في بطنها فقد بيعت ولدها لانه بيع ما ليس بمولود ولا مملوك ولا مدور على تساميه فيدخل في بيع الغرر وهذا الثاني نفسه يرأى هل اللغة وهو اقرب لقضاوية قال احمد والاول اقوى لانه تفسير الراوى وهو ابن عمر وهو اعرف وليس محال فالظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجملة والنهي وارد عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحققى الاصوليين ان تفسير الراوى مقدم اذ لم يخالف الظاهر ويحصل الخلاف كما قال ابن التين هل المراد البيع الى اجل او بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام او ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول او بيع جنسين الجنين فصارت اربعة اقوال اه ولم يذكر البخارى بيع الغرر صريحا لكن بيع جبل الحبل نوع منه وهو انواع كثيرة فهو من باب

التنبيه بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الدابة
الغرر من حديث أبي هريرة وابن عباس عن عبد ابن ماجه وسهل بن سعد عن أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والنسائي
في البيوع قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع
الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع تبعاً لو أفرد لم يصح بيعه كبيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل
والثاني ما يفتي به الناس على إجماله كقاربه أو المشقة في تميزه وتعيينه كالجبة المحشوة والتهرب من السقاء قال ومن يبيع الغرر

لما اعتاده الناس من الاستعجار من الاسواق بالاوراق مالا فانه لا يضح لان الثمن ليس حاشرا فيكون من المعاطاة ولم توجد
صيغة يصح بها العقد اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى غنما مصراة)
أي التي صرى ابنها وحقن في الثدي وجمع فلم يحلب وأمسك التصرية حبس الماء وهذا قول أبي عبيدو كثر أهل اللغة وقال
الشافعي هو ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حالبها حتى يجفح لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتها فيزيد في ثمنها المأري
من كثرة لبنها (فاحتلبها) ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ٧١ والجهور على أنه اذا علم بالتصرية ثبت له

الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت
التصرية لا تعرف غالباً إلا بعد
الحلب ذكر قيد في ثبوت الخيار
فلو ظهرت التصرية بعد الحلب
فالغنى ثابت (فان رضى بها
أمسكها) أي أبقاها على ملكه
وهو مقتضى صحة بيع المصراة
وأثبت الخيار لا يشتري ولو اطاع
على عيب بعد الرضا بالتصرية
فرداه هل يلزم الصاع فيه خلاف
والاصح عند الشافعية وجوب
الرد وعند المالكية قولان

(وان سخطها في حلبتها) يسكون
اللام (صاع من تمر) ظاهره ان
الصاع في مقابلة المصراة سواء
كانت واحدة أو أكثر لقوله
من اشترى غنما لانه اسم مؤنث
موضوع للجنس ثم قال ففي
حلبتها صاع من تمر ونقل ابن
عبد البر عن استعمال الحديث
وابن بطال عن أكثر العلماء وابن
قدامة عن الشافعية والحنبلة
وعن أكثر المالكية رد عن كل
واحدة صاعاً واستدل به على
وجوب رد الصاع مع الشاة اذا
اختار فسخ البيع ولو كان اللبن

الذلة بهم فصاروا يشون خلاف آداب البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التي
هي اعز مكان قوله حتى ترجعوا الى دياركم فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع في هذه
الامور من نزلة الخروج من الدين وبذلك غسلت من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة
الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاخذ باذناب البقر والاشتغال بالزرع
وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولا يفي ما في دلالة
الاقتران من الضعف ولا نسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب أسباب العزة
الدينية وتجنب أسباب الذلة المنافية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك
بازال الاله وهو لا يكون الا للذنوب شديد وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين
المرتد على عقبه وصرحت عائشة فانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كما في الحديث السالف وذلك انما هو شأن الكفار

(باب ما جاء في الشبهات)

(عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمر مشتبه فمن ترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان اترك ومن اجتبر على ما يشك
فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمماصى حتى الله من يرتع حول الحمى يوشك
أن يواقعهم متفق عليه) قوله الحلال بين الخ فيه تقسيم للاحكام الى ثلاثة أشياء وهو
تقسيم صحيح لان الشيء إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعد على تركه أو ينص على
تركه مع الوعد على فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام
البين والثالث المشتبه لثقاته فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان ههنا يسيله فينبغي
اجتنابه لانه ان كان في نفس الامر حراماً فقدرى من التبعة وان كان حلالاً فقد
استحق الاجر على الترك لهذا القصد لان الاصل مختلف فيه مظهر أو اباحة وهذا التقسيم
قد وافق قول من قال عن سيأتي ان المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشكك عليه
المندوب فانه لا يدل على قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد
بكون كل واحد من القسمين الاوّلين ينافيه عما لا يحتاج الى بيان أو عما يشترك في معرفته
كل أحد وقد يردان جميعاً أي ما يدل على الحل والحرمه فان علم المتأخر منهما فذلك

باقياً ولم يتغير فاراد رد هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لاذهب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المستاع والتنعيص
على التمر يقتضى تعيينه وقال الحنفية لا يجوز رد المصراة مع ما علموا مع صاع تمر قالوا وهذا الحديث يخالف لقوله تعالى
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري وقد أخذ بظاهر هذا الحديث
بجهور أهل العلم وأفتى به ابن مودود أبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصى
عنده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف في أصل المسئلة

أكثر المنفعة في نفعها وآخرون وخالفهم زفرقة قال يقول الجمهور إلا أنه قال يخبر بين صاع قرأ ونصف صاع بروكذ قال
ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع القربل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن
قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر واعتذر الحنفية عن الاستدلال بحديث المصراع بقا عذارى فتم من طعن
في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابر مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه شاذنا للقياس الجلي
وهو كلام أدى قائله بنفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

والا كان ما ورد فيه من القسم الثالث قوله أمور متبهة أي ثبتت به غير مما يتبين
فحكمه على التعمين زاذني رواية البخاري لا يعاها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها أو جاء
وانحاف في رواية الترمذي وانظروا لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام
ومفهوم قوله كذا أن معرفة حكمها يمكن لكن للقليل من الناس وهم المهتمون
فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تنوع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين قوله
والمعاصي حتى الله في رواية البخاري وغيره إلا أن حتى الله تعالى في أرضه محارمه والمراد
بالمحرم والمعاصي فعل النهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والحج المحمي أطلق المصدر
على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحج ذكرته وهي أن ملوك العرب كانوا يجعون
لإراعي مواشيهم أما كن مخصصة يتوعدون من رعى فيها بغير إذنتهم بالعقوبة الشديدة
فقل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة
المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحجى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه فيعده أسلم له
وعز الخائف المراقب بقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيه
بغير اختياره وربما جذب المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحجى فلا يملك نفسه
أن يقع فيه فالله سبحانه هو الملك حقا وجاه محارمه وقد اختلف في حكم الشبهات فقل
الحرم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو كالحلاف فيقبل النمرع
واختلاف العلماء أيضا في تفسير الشبهات فمنهم من قال إنها ما تعارضت فيه الأدلة ومنهم
من قال إنها ما اختلف فيه العلماء وهو متزعزع من التفسير الأول ومنهم من قال إن المراد
بها قسم المكروه لانه يجذبها جانب الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنبر
عن بعض مشايخه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر منه تطرق إلى
المكروه وطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى
المكروه ويؤيده هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلقظ اجعلوا بينكم وبين
الحرام سترة من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودينه قال في القمع بعد أن ذكر
التفاسير له شتمات التي قدمناها من النظم والذي يظن رجلي رجحان الوجه الأول قال ولا
يعد أن يكون كل من الأوجه من ادوا يختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم لا يظن
لا يحنى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه

وأما كافي الرضا في هذا القم
ومن التهمة في الصلاة وغير
ذلك وأظن لهذه التهمة أورد
البخاري حديث ابن مسعود
عقب حديث أبي هريرة إشارة
منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى
بوفق حديث أبي هريرة ناولان
خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما
خالف ابن مسعود القياس الجلي
قال ابن السعدي في الاضطلام
التعرض إلى جانب الصحابة
علامة على خذلان فاعله بل هو
بدعة وضلالة وقد اختلف
أبو هريرة بزيادة الحفظ لدهاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ليعني قوله إن أخواني من
المهاجرين كان يشغلهم الصنف
بالأسواق وكنت ألزم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأشبهه إذا غابوا وأحفظ إذا
نسوا الحديث وهو في كتاب
العلم وأول البيوع أيضا عند
البخاري ثم مع ذلك لم يتقدم أبو
هريرة برواية هذا الاصل فقد
أخرج أبو داود من حديث
ابن عمر والطبراني من وجهه

أخر عنه وأبو يعلى من حديث ابن أبي عمير عن عوف المزني وأحمد من رواية رجل
من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة
لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التعريف تارة والقمع أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصانع تارة وبالمثل
أو المثلين تارة وبالأناه أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا تختلف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو
معارض للعموم القرآن بقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وأجيب بأنه من ضمان المتلفات والعقوبات

والمتلفات ضمن بالمثل وبغير المثل. ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلافه كثيرا وكما متعقب ومنهم من قال هو خبر واحد لا ينفيد الا الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلم يلزم العمل به وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول بدليل ان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مردودان اليهما فالسنة اصل والقياس فرع ٧٣ فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف

يقال ان الاصل بخلاف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الاصول يقيد القطع وخبر الواحد لا ينفيد الا الظن فتناول الاصل بما يخالفه هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثنائه محله عن ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى مقسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أمسلا من الاصول ولا يحتاج الى غرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه لم يجز رد احدهما لانه رد الخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق فان السنة مقدمة على القياس بخلاف اه وقد بسط الحافظ ابن حجر رحمه الله القول في بيان هذه المسئلة وأدلتها وورد من خالفها بسط يطول ذكره وكذا الحافظ ابن القيم رحمه الله في الاعلام وجاء بما يدهش الناظر ويسر خاطر المنصف الناظر وكذا الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار وكذا غيره هؤلاء

تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المذكورة تصير فيه جراحة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسر فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقده ان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يجتز الوقع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم فن ترك ما يشبهه عليه من الانم الخ وعلم أن العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليهم الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعها من قال

عمدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية اترك المشبهات وازهد ودع ما * ليس بعينك واعماق في نفسه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث ازهد فيما في أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مر فوعا بما فقط ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات والمشهور عن أبي داود عدد حديث ما نهى تسكم عنه فاجتنبوه مكان حديث ازهد المذكور وعد حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني وأما ابن العربي انه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشتمل على التقصير بين الحلال وغيره وعلى تعلوق جميع الاعمال بالقلب فن هناك يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه وقد ادعى أبو عمر الداني ان هذا الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجهه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فرد وقاله في الاوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمار وفي الكبير له من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث واثله وفي اسانيد هامقال كما قال الحافظ (وعن عطية السعدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به - ذر ما به البأس رواه الترمذي * وعن أنس قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصيب التمرة فبقول لولا أني أخشى انهم من الصدقة لا كانت متنتى عليه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاما فليأكل كل من طعامه ولا يسأله عنه وان سقاها شربا من شرابه فليشرب من

١٠ نيل خا ولا ريب ان حديث أبي هريرة في المصراة المروى في الصحيح حجة على المخالف ولا قول لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا من كان وأينما كان ومن كان وإذا جاءهم الله بطل خبره معقل وأين القياس وان كان جليلا من السنة المطهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فان الله المحب من آراء هؤلاء قايلا بالسنة بالقياس ولم يستحيوا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة ابن تذهب بهم عقولهم - م إلى الحق أم إلى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد * فبا آمن في دينه كما خاطر (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إذا زنت الأمة فتمين زناها (بالبينة أو بالجل أو بالقرار) فليجلدها (سبعة أقداح) سبدها فقيهه إن
السبده يقيم الجلد على رقيقه خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وزاد أيوب بن موسى الجلد لكن قال أبو عمر لأنه لم أحد أذكر فيه الجلد
غيره (ولا يثرب) أي يوجبها ولا يقرعها بل زنا بعد الجلد لا ارتفاع الزنا في المصابيح وفيه نظر وقال الخطابي معناه أنه
لا يقتص على التثريب بل يقام عليها الجلد (ثم إن زنت) ثانياً (فليجلدها) ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليجلدها (بعد جلد واحد
الزنا استحباباً ولو لم يذكره أكتفاء بما قبله) (ولو) ٧٤ كان اليسع (مجهول من شعر) وهذا له بالغة في التصريح على سببها وقيدته

بالشعر لأنه الأكثر في حبالهم
وهذا الحديث أخرجه مسلم في
الحدود والنسائي وشاهد الترجمة
آخر الحديث فليجلدها الخ فإنه يدل
على جواز بيع الزاني ويشعر
بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن
بطل قائد الأمر ببيع الأمة
الزانية المبالغ في تقييد فعلها
والاعلام بأن الأمة الزانية لأجزاء
أهلها إلا البيع أبداً وإنما لا يبي
عند سبدها زنا جرحاً إلا عن معاودة
الزنا ولعلها أن تستعف عند
المشترى بأن يزوجه أو يعقها
بنفسه أو يصونها بهيمة أو
بالإحسان إليها كذا في الفتح
وقال شريح بن الحرث الكندي
القاضي إن شاء المشتري رد الرقيق
المبتاع ذكره كان أو أثنى ولو
صغيراً من الزنا الصادر منه ما
قبل العقد وان لم يذكر ردة من
القيمة به ولو تاب لانتميم الزنا
لا تزول وهذا مذهب الحنفية في الزنا
عيب في الأمة دون العبد فترد
الأمة لأن الغالب أن لا يقرش
مقصود فيها وطالب الولد وزنا
يحل بذلك وفي الامالي الزناني

شراؤه ولا يسأله عنه رواء أحمد * وعن أنس بن مالك قال إذا دخلت على مسلم لا يهتم فكل
من طعامه واشرب من شرابه ذكره البخاري في صحيحه حديث عطية السعدي حسنه
الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه وانظر كلام
التقوى أن يبقى الله حتى يترك ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً وحديث أبي
هريرة أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط وفي مسنده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجيهور
وقد رثي قال في مجمع الزوائد وبقي رجال أحمد رجال الصحيح هذه الأحاديث ذكرها
المصنف رحمه الله للإشارة إلى ما فيه شبهة كحديث أنس وإلى ما لا شبهة فيه كحديث أبي
هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبه بن الحرث في الرضاع لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل وحديث عائشة في قصة ابن وليلة زمعة لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم واحتجني منه يا سودة فإن الظاهر أن الأمر بالمقارفة في الحديث الأول
والاحتجاب في الثاني لأجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه إن شاء
الله تعالى قال الخطابي ما شككت فيه فالزور اجتنابه وهو على ثلاثة أقسام واجب
ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمندوب اجتناب
معاملة من أكثر ما له حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة اهـ وقد أرشد
الشارع إلى اجتناب ما لا يتيقن المرء له بقوله دع ما يريبك إلى ما لا يريب لك أخرجه
الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما
وفي الباب عن أنس عند أحمد * وعن ابن عمر عند الطبراني وعن أبي هريرة ورواه الله بن
الاسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وأبو نعيم عن
حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن التابعين أنه قال إذا شككت في شيء
فإنكره ولا ينعيم من وجهه آخره اجتمع يونس بن عيسى وحسان بن أبي سنان فقال
يونس ما عالجت شيئاً أشد علي من الزور فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون علي منه
قال كيف قال حسان تركت ما يريبني إلى ما لا يريبني فاستقرحت قال الغزالي
الزور أقدم ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة ورع المتقين وهو
ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ورع الصالحين وهو ترك ما يطرئ
إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فأن لم يكن فهو ورع

الموسوي

الجارية عيب وإن لم يعد عند المشتري للعوق العار بالولادها وفي حديث آخر

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي المدني رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة إذا
زنت ولم تحصن قال إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بضيق رواء البخاري والضعيف جيل
مقبول أو منسوج من الشعر وهذا على جهة الترهيب في أوليس من إضاعة المال بل هو حث لهم على محاربة الزنا والمباعدة
انها توجهت على البائع لأنه الذي لدغ فيه امرأة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين ولا كذلك المشتري فإنه

بعد لم يجرب منها سوا فليست وظيفته في الماء عدة كالبائع فلا يقال كيف يتصور نصيحة الجاهل وكيف يقع البيع إذا
 أنت بعد ما عاين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان) جمع راكب أي
 لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد لا تشتروا منهم قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأسعار (ولا يبيع حاضر لباد)
 هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية يبيع به بسعر يومه أتركه عندى لا يبعه لك بأعلى (قال) طاووس بن كيسان (قلت
 لابن عباس ما) معنى (قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار) بكسر السين ٧٥ أي دلالا وهو في الأصل القيم بالأمور

والحافظ له ثم استعمل في متولى
 البيع والشراء غيره وظاهر
 الحديث يدل على أنه لا يجوز
 للحاضر أن يبيع للبادي من غير
 فرق بين أن يكون البادي قريبا
 له أو أجنبيا وسواء كان في زمن
 الغلاء أولا وسواء كان يحتاج
 إليه أهل البلد أولا ولا وابعاءه
 له على التدريج أم دفعة واحدة
 واستنبط البخاري منه تخصيص
 النهي عن بيع الحاضر للبادي
 إذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم
 حديث النصيحة لكل مسلم لأن
 الذي يبيع بالاجر لا يكون غرضه
 نصح البائع غالبا وانما غرضه
 تحصيل الاجرة فاقضى ذلك
 اجازة يبيع الحاضر للبادي بغير
 أجر من باب النصيحة قال
 الحافظ ويؤيده ما في بعض طرق
 الحديث المعلق في البخاري وكذلك
 ما أخرجه أبو داود من طريق
 سالم المكي أن أعرابيا حدثه أنه
 قدم بجبل لوبه على طلحة بن
 عبيد الله فقال له إن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع
 حاضر لباد ولكن اذهب إلى

الموسوسين قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي أعم من أن
 يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه وقد أشار البخاري إلى أن الوساوس ونحوها ليست
 من المشبهات فقال باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات قال في الفتح هذه الترجمة
 معقودة لبيان ما يكره من التمتع في الورع

(أبواب أحكام العيوب)

(باب وجوب تبيين العيب)

(عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم
 لا يحل لمسلم باع من أخيه يباع فيه عيب إلا بينه له ورواه ابن ماجه * وعن واثله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لاحد أن يبيع شيئا إلا بين ما فيه ولا يحل لاحد
 يعلم ذلك إلا بينه ورواه أحمد * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل
 يبيع طعاما فدخل يده فيه فاذا هو مبلول فقال من غشيتنا فليس منا رواه الجماعة إلا
 البخاري والنسائي * وعن العلاء بن خالد بن هوذة قال كتب إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كتابا هذا ما اشتري العلاء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله اشتري منه عبدا
 وأمة لاداء ولا غائلة ولا خبثة يبيع المسلم المسلم رواه ابن ماجه والترمذي) حديث عقبة
 أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شامة عنه ومدايره
 على يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في الفتح واسناده حسن وحديث واثله أخرجه
 أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاقول
 مختلف فيه والثاني قبل أنه مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة
 وادعى أن مسلما لم يخزجه فلم يصب وقد أخرج نحوه أحمد والدارمي من حديث ابن عمر
 وابن ماجه من حديث أبي الجراء والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود
 وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه وحديث
 العلاء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعلقه البخاري قوله لا يحل لمسلم الخ وكذلك
 قوله لا يحل لاحد الخ فيهم ادليل على تحريم كتم العيب وجوب تبيينه للمشترى قوله

السوق فأنظر من يبيعك فتأورني حتى آمر لك أو أنماك وخصه الخنفية بمن القبط لأن فيه أضرارا باهل البلد فلا يكره
 زمن الرخص وتمسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي وسمي الجمهور
 حديث الدين النصيحة على عمومها إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص بقضى على العام قال الشوكاني في نيل الإوطار
 واستظهر الخنفية بالقياس على تركيل البادي للحاضر فإنه جائز وينجذب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة
 بأحاديث الباب فان قيل إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لأن يبيع الحاضر للبادي قد

يكون على غيرة النصب فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد
 بيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي ينفه الشارع لانه وليس ببيع الغش
 والصداع اخلافي مسمى هذا البيع الشرعي كما انه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يتحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس
 بمعاشر عبادهم من وجه حتى يحتاج الى طلب ترجيح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويجاب عن دعوى التسعير
 بانهم انما تصح عند العلم بما في الناصح ٧٦ ولم يتدل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصادقته النص على ان الحديث

الباب أخص من الادلة القاضية
 بجواز التوكيل مطلقا فيني
 العام على الخاص اهـ وضرة
 بيع الحاضر للبادي عند الشافعية
 والحنابلة أن يمنع الحاضر البادي
 من بيع متاعه بأن يأمره بتركه
 عنده ليدفعه له على التدرج
 بين عال والمبيع مما تم حاجة
 أهل البلد اليه فلو اتفق عموم
 الحاجة اليه كأن لم يمتنع اليه الا
 نادر او عمت وقصد البدوي
 ببيع بالتدرج فسأله الحاضر أن
 يقوضه اليه أو قصد ببيع به
 بوجه فقال أتركه عندى لا يبيعه
 كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس
 ولا سبيل الى منع المالك منه لما
 فيه من الاضرار به ولو قال
 البدوي للحاضر ابتداء أتركه
 عندى لتبيعه بالتدرج لم يحرم
 أيضا وجعل المالك كمية البدوة
 قيما فجعلوا الحكم منوطا
 بالبادي ومن شاركه في معناه
 لكونه الغالب فالحق به من
 يشاركه في عدم معرفة السعير
 الحاضر فاضرار أهل البلد
 بالاشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع

فليس منقطع مسلم فليس متى قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس بمن اهتدى
 بهدي واقتدى بعلى وعلى وحسن طريقتي كما يقول الرجل لولده اذا لم يرض فعله است
 منى وهكذا في نظائره مثل قوله من جمل علينا السراح فليس منا وكان سفيان بن عيينة
 يكره تفسيره مثل هذا ويقول بئس مثل القول بل يسلك عن تاويله لم يصح كون وقوع في
 النفوس وأبلغ في الزجر اهـ وهو يدل على تحريم الغش وهو مجموع على ذلك قوله
 العداء بفتح العين المهملة وتشديد الذا الميملة أيضا وأخره مزقوزن الفاعل وهو ذ
 هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة والعداء صمائي قليل الحديث أسلم به سعد حنين
 قوله لاداء قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال
 وقال ابن المنير لاداء أي يكفه البائع والافلو كان بالعبد داء بينه البائع كان من بيع
 المسلم للمسلم ومحصله انه لم يرد بقوله لاداء في الداء مطلقا بل في داء مخصوص وهو ما لم يطلع
 عليه قوله ولا غائله قيل المراد به الباقي وقال ابن بقال هو من قولهم اعتلاني فلان اذا
 احتمل بحيلة سلب به امالي قوله ولا خيصة بكسر الميم وبضمها اوسمكون الموحدة
 وبعدها مثلثة قيل المراد بالاخلاق الخمسة كالباقي وقال صاحب العين هي الدنية وقيل
 المراد الحرام كما عثر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق يفتح الحاء والخيممة ما
 كان في الخلق يضرها والغائله شكوت البائع عن بيان ما يدعى من مكروه في المبيع فاه
 ابن العربي

(باب أن المكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان رواه الخمسة وفي
 رواية ابن رجلا اتباع علاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غلّه عبدى
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلّه بالضمان رواه احمد وابوداود وابن ماجه وفيه
 حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري) الحديث اسرجه أيضا
 الشافعي وابوداود الطيم السبي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن
 القطان ومن جملة من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في
 التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري واهذا الحديث في سنن ابن داود ثلاث طرق

وعن مالك لا ياتحق بالبدوي في ذلك الامن كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أئمان السلع
 والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجهم واران النبي للتحريم اذا كان البائع عالما والمبتاع مما تم الحاجة
 اليه ولم يعرضه البدوي على الحضري قال الشوكاني في نيل الاوطار ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الامور من التخصيص
 بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العمد تفصيلا لاجماله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث كان خفيا فانتاع اللفظ
 أولى واكنه لا يوجب من الظاهر الى التخصيص به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادي

يخرما على العموم سواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخاري أنه جلى النهى على البيع بأجرة لا بغيره فإنه من باب النصيحة
 اه وقال الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى والذي ينبغي أن ينظر في المعنى
 إلى الظهور والخلة أم حيث يظهر فخصص بص النص أو بعينه وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط أن يلتصق البدوي ذلك
 فلا يفي بغيره لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي على النهى لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي
 وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط ٧٧ في الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور السامعة

في البلاد فكذلك أيضا لا احتمال
 أن يكون المقصود مجرد تقريب
 الربح والرزق على أهل البلد وأما
 اشتراط العلم بالنهى فلا إشكال
 فيه وقال السبكي شرط حاجة
 الناس إليه معتبر ولم يذكر جماعة
 عمومها وانما ذكره الرافي تبعاً
 للبعوى ويحتاج إلى دليل
 واختلافه وأيضاً فيما إذا وقع البيع
 مع وجود الشروط المذكورة
 هل يصح مع التجزيم أو لا يصح
 على القاعدة المشهورة كذا في

الفتح وغيره وهذا الحديث أخرجه
 البخاري أيضاً في الإجارة ومسلم
 وأبو داود في الميوع وابن ماجه
 في التجارات (عن ابن عمر رضي
 الله عنهم أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يبيع
 بعضكم على بيع بعض) على
 بعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء
 (ولا تلقوا السلع) بكسر السين
 جمع ساعة وهي المتاع (حتى يهبط)
 أي ينزل (به إلى السوق) ومطلق
 النهى يتناول طول المسافة
 وقصرها وهو ظاهر إطلاق
 الشافعية وقيد المالكية محل

اثنتان رجالهما رجال الصحيح والثالثة قال أبو داود أسنداهما ليس بذلك ولعل سبب ذلك
 أن فيه مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي
 المقدسي وهو متفق على الاحتجاج به قوله أن الخراج بالضمان الخراج هو الدخل والمنفعة
 أي تلك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه فالبا
 للسمية فإذا اشترى الرجل أرضاً فاستغلها أو دأبها فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به
 عيباً أقدم عليه الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه وظاهر
 الحديث عدم الفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل
 مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعر دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين
 الفوائد الفرعية والأصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكرامة دون الأصلية كالولد
 والفرع وهذا الخلاف إنما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما إذا كانت متصلة
 وقت الرد وجب ردّها بالاجماع قيل إن هذا الحكم مختص بعلم ملك في العين التي اتفق
 بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث وإلى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية
 إن الغاصب كالمشتري قياساً ولا يفتي ما في هذا القياس لأن المالك فارق يمنع الإلحاق
 والاولى أن يقال إن الغاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما نقرر
 في الأصول قوله فاستغله بالعين المجبة وتشديد اللام أي أخذ غلته

* (باب ما جاء في المصرة) *

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الإبل والغنم فن ابتاعها
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضى بها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً
 من تمر متفق عليه وللبخاري وأبي داود من اشترى غنماً مصراً فاحتلبها فإن رضى بها
 أمسكها وإن سخطها ففي خلتها صاع من تمر وهو دليل على أن الصاع من التمر في مقابلة
 اللبن وأنه أخذ قسطاً من الثمن وفي رواية إذا ما اشترى أحدكم قنعة مصراً أو شاة مصراً
 فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ما هبى والأفلا ردها وصاعاً من تمر رواه مسلم وهو دليل
 على أنه يملك بغير أرش وفي رواية من اشترى مصراً فهو منها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء

النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثوري وأما
 استداؤها قالت إلى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من البلاد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهى
 وحد الابتداء عندهم الخروج من البلد والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطاقاً كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد
 وأما وعن اللث كراهة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق وقال البايع يمنع قرباً بعداً
 وإذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهى عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث أبي هريرة عن جماعة إلا البخاري فإن تلقاه

انسان فصاحبه بالخيار اذا ورد السوق قال في المنتقى وفيه دليل على صحة البيع قال الشوكاني في نيل الاوطار اختلغا واهل
ينبت له الخطا ومطلعا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ذهبت الخنا بلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر
وظاهره ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصاحبه ممن يخذله قال ابن المنذر ورجله مالك على نفع أهل السوق
لا على نفع رب السعة والى ذلك جرح الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في روايته من النهي من تاتي السلع حتى يطمئنها الى الاسواق وهذا لا يكون دليلا

لمدعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك
رعاية لمنفعة البائع لانهم اذا
هبطت الاسواق عرف مقدار
السعر فلا يخذع ولا مانع من أن
يقال العلة في النهي مراعاة نفع
البائع ونفع أهل السوق اه
ومن صرت به سعة ومنزلة على
نحو ستة أميال من المصر التي
تحتاج اليها تلك السعة فانه يجوز
لشراؤها اذا كان محتاجا اليها
لا للتجارة اه وهذا الحديث
أخرجهم مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه في التجارات (وعنه)
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه)
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يبي) نهى تحريم (عن
المزابنة) مناعلة من الزين وهو
التفيع الشديد لان كل واحد من
المتبايعين يزين صاحبه عن حقه
أي يدفعه أولان أحدهما اذا
وقف على ما فيه من الغبن أراد
دفع البيع عن نفسه وأراد
الاخر دفعه عن هذه الارادة
بامضاء البيع وفي الجامع للقران
المزابنة كل بيع فيه غرر وأصله
ان المغبون يريد أن يفسخ البيع
ويريد الغاين أن لا يفسخه فترابن عليه أي يتدافعان قال ابن عمر (والمزابنة بيع الثمر) بالمشقة وفتح
الميم أي الرطب على الفحل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كباب) أي من حيث السكيل وذكر السكيل ليس
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له اوله مفهوم واسكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى
بالمع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كباب) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع الغنم بالزبيب كباب
وفي الحديث جواز تسمية العنب كما يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا

أمسكها وان شاع ردها ومعهها صاعا من تمر لا يهرأ رواه الجماعة الا البخاري وعن أبي
عثمان النهدي قال قال عبد الله من اشترى محمولا فردها فليدفعها صاعا رواه البخاري
والبرقاني على شرطه وزاد من تمر) قوله لا تصر وانضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم
الراء المشددة من صريت اللبن في الضرر اذا جمعه وطن بعضهم انه من صمرت فقيده
بفتح أوله وضم ثانيه قال في الفتح والاول أصح قال لانه لو كان من صمرت لقبيل مصر ورة
أو مصر ورة لا مصر فاعلى انه قد سمع الاصران في كلام العرب ثم استدل على ذلك
بشاهدين عربيين ثم قال وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو وعلى البناء المعجول
والمشهور الاول اه قال الشافعي التصريه هي ربط اخلاف الشاة أو الناقة وتركها
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادت في غير ذي عن المايزي من كثرة لبنها
وأصل التصريه حبس الماء يقال منه صريت الماء اذا حبسته قال أبو عبيدة واكثر أهل
اللغة التصريه حبس اللبن في الضرر حتى يجتمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون
البقر لان غالب ما شتم كانت من الابل والغنم والحكم واحد خلا قال داود قوله فن
ابتاعها بعد ذلك أي اشتراها بعد التصريه قوله بعد أن يحلبها ظاهرا ان الخيار لا يثبت
الا بعد الحلب والجهور على انه اذا علم بالتصريه ثبت له الخيار على الفور ولو لم يحلب
لمكن لما كانت التصريه لا يعرف غالبا الا بعد الحلب جعل قيدها في ثبوت الخيار قوله
ان رضىها أمسكها استدل به ذاعلى صحة بيع المصر اقمع ثبوت الخيار قوله وصاعا من
تمر الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكس عليه ان الصاع مدفوع ابتداء لاهر دود
ويمكن أن يقال انه يجاز عن فعل يشمل الاخرين نحو سألها او دفعها كما في قول الشاعر
علقتم اتينا وما بارد اذى ناوتها ويمكن أن يقدر فعل آخر يناسب المعطوف أي ردها
وسلم أو أعط صاعا من تمر كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور وسقيتم اما باردا وقيل
يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه يعكس عليه قول جمهور النحاة ان شرط المقبول
معه أن يكون فاعلا في المعنى نحو جئت أنا وزيدا وقت أنا وزيد انعم جعله مفعولا معه
صحیح عنده من قال يجوز ان مصاحبه للمفعول به وهم القليل وقد استدل بالتنصيص على
الصاع من التمر على انه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقيا على صفة لم يتغير ولا يلزم البائع
قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما تجد عند المشتري قوله لقعة هي الناقة المحلوب أو

التي
الميم أي الرطب على الفحل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كباب) أي من حيث السكيل وذكر السكيل ليس
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له اوله مفهوم واسكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى
بالمع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كباب) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع الغنم بالزبيب كباب
وفي الحديث جواز تسمية العنب كما يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا

ليان الجواز وهذا على تقدير ان تفسير المزانية صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اعلى القول بانه من الصحابي فلا
يجوز على الجواز ويحمل انتهى على الحقيقة وهذا أصل المزانية وألحق الشافعي بذلك بيع كل مجهول مجهول أو مجهول من جنس
يجري الربا في نقده ومن صور المزانية أيضا بيع الزرع بالخطة وقال مالك المزانية كل شيء من الخراف لا يعلم كبله ولا وزنه ولا
عدده اذا بيع بشئ مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نقده أولا وسبب انتهى عنه ما يدخله من القمار
والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزانية لغة وهي المذافعة ويدخل ٧٩ فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزانية
بانها بيع الثمر قبل بدو صلاحه

وهو غلط فالغايرة بينهما ظاهرة
وقيل هي المزارعة على الجزء
وقيل غير ذلك والذي تدل عليه
الاحاديث في تفسيرها أولى وهذا
الحديث أخرجه مسلم والنسائي
أيضا (عن مالك بن اوس) بن
الحديثان المحدثان رواية (رضي
الله عنه أنه القس صرفا) من
الدراهم (بمائة دينار) ذهبها
كانت معه (قال فدعا في طلحة بن
عبد الله) بالتصغير أحد العشرة
(فتراوضنا) أي تجارنا حديث
البيع والشراء وهو ما بين
المتبايعين من الزيادة والنقصان
لان كل واحد منهما ما يروض
صاحبه وقيل هي الموضة
بالسلة بان يصف كل منهما
بسلمته لا تخر (حتى اضطر
مني) ما كان مني (فاخذ الذهب
يقام في يده) ضمن الذهب معنى
العدد المذكور وهو المائة فأنه
لذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتي
خازني من الغاية) وكان الطلحة
بها مال من ثمن وغيره وانما قال
ذلك لظنه جوازه كسائر البيوع

التي تحت قوله ثلاثة أيام فيه دليل على امتداد الخيار وهذا المقدار فتمت به الرواية
الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحطب على الفور كما في قوله بعد أن يحطها والى هذا
ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية الى ان الخيار على الفور
وجملوا رواية الثلاث على ما اذا لم يعلم انهم امره اقبل الثلاث قالوا وانما وقع التخصيص
عليه لان الغالب انه لا يعلم بالتصيرية فيها ومنها واختلفوا في ابتداء الثلاث فقبل من
وقت بيان التصيرية والله ذهب الحنابلة وقيل من حين العقد به قال الشافعي وقيل
من وقت التفريق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض
الصور وهو ما اذا أخر ظهورة التصيرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أن تحسب المدة قبل
التمكن من الفسخ وان يفوت المقصود من التوسيع بالمدة أه قوله من قرأ لاسمراء
لفظ مسلم وأبي داود من طعام لاسمراء وينبغي أن يحتمل الطعام على التمر المذكور في هذه
الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح نفاه بقوله
لاسمراء وبشكل على هذا الجمع ما في رواية البزار باللفظ صاع من بر لاسمراء وأجيب عن
ذلك بانه يحتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوي ان الطعام مساو للبر غير
عنه بالبر لان المتبادر من الطعام البر كما سلف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في
مسند أحمد بن حنبل صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة باللفظ صاع من طعام أو صاعا
من تمر فان التخصيص يقتضي الغاية وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون شيئا من
الراوي والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي لم تختلف
وبشكل أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بالفطردها وورد معها مثل أو مثلى
لبنهما وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسماء الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة انه
متروك الظاهر بالاتفاق قوله محمله بضم الميم وفتح الحاء المهملة والقاف المشددة من
التخفيف وهو التجميع قال أبو عبيد سمعت بذلك لكون اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء
كثرت فقد حمله تقول ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم اذا كثرت جمعهم ومنه سمي
الحقل وقد أخذ بظاهر الحديث الجهور قال في الفتح وافق به ابن مسعود وأبو هريرة ولا
يخالف لهما في الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصى عدده ولم يفرقوا
بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلا كان أو كثيرا ولا يبين أن يكون التمر قوت تلك البلية

وما كان بلغه حكم المسئلة (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر مالك بن اوس (والله لا تفارقه حتى
تأخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله لعطينة ورفقه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذهب بالذهب واليا
الاهاه (أي الاجال الحضور والتقايض فيمكن عن التقايض بقوله هاهنا والاه لانه لازمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع
أصنافه من فضة وبن ومنقوش جيد ودي وصبغ ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش ونقل النووي تباعه غيره في ذلك الاجماع
اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه والبر بالبر بالاهاهاه والشعير بالشعير بالاهاهاه والتمر بالتمر بالاهاهاه

(عن أبي بكر) نفيح بن الحارث الشافعي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تتبعوا الذهب بالذهب (مضروباً كان أو غير مضروب) (الأسوا بسواه) أي الامتساو بين كطعام بطعام مع باقي التمر وط
وهما الخلول والتفاضل قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو
اتقلا من ذلك الموضع الى آخر لم يصح تقابضهما فلا يجوز عندنا تراخي القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفرقاً ولا
يصح بيع ما في دينار جديدة أو دربة أو وسط بمائة ٨٠ دينار جديدة ومائة دربة أو بمائة دربة ومائة وسط وهذا

من ناعسة مدعجوة ودرهم مد
بجوة ودرهم وهو ان تشقل
الصفقة على روي من الجانبين
يعتبر فيه التماثل ومعه غيره
ولو من غير نوعه (ولا تتبعوا
(الفضة بالفضة) سواء كانت
مضروبة أو غير مضروبة (الا
سواء بسواء) متساويين مع
الخلول والتفاضل في المجلس
(وبيعوا الذهب بالفضة والفضة
بالذهب) وغير ذلك مما يختلف
فيه الجنس كخطة بشعر (كيف
شتم) أي متساوياً ومائة مثلاً
بعد التقابض في المجلس والمفاضل
حل التفاضل مع الخلول والتفاضل
فلما اختلفت العملة في الربو بين
الذهب والخطبة أو كان أحد
العرضين أو كلاهما غير روي
كذهب وثوب وعبد وتوب حل
التفاضل والنساء والتفرق قبل
القبض وهذا الحديث أخرجه
مسلم والنسائي أيضاً (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال لا تتبعوا الذهب
بالذهب الامتلاء جعل) أي الاحال

أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد
بغير التصريفة ولا يجب رد الصاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه قال
يخير بين صاع من التمر أو نصف صاع من بروكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الا
انهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمة وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك
ولكن قالوا يتعين قوت البلد قياساً على قوت كاه الفطر وحكي البغوى انه لا خلاف في
مذهب الشافعية انهم مالوا تراخيها بغير التمر من قوت أو غيره كني وأثبت ابن كج الخلاف
في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيما اذا جاز عن التمر هل يلزمه قيمة يملكه أو بأقرب
البلاد التي فيها التمر اليه وبالثاني قالت الحنابلة اه كلام الفتح والهادوية يقولون
ان الواجب رد اللتان كان باقياً وان كان نالفا فخله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعذر
الحنفية عن حديث المصراع باعذار بسطها صاحب فتح الباري وسنن شري الى ما ذكره
باختصار ونريد عليه ما لا يخالف في فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون رايه أبا
هريرة قالوا لم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بغير رايه اذا كان
مخالفاً للقياس الجلي وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه فان أبا هريرة
رضي الله عنه من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيره ما في قصة بسطه لردائه بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه المنزلة لا يسكو عليه بقدره بشئ من
الاستحكام الشرعية وقد اعذر رضي الله عنه عن تقوده بكثير مما لا يشرك فيه غيره بما
ثبت عنه في الصحيح من قوله ان أصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالأسواق
وكنت أزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشبهوا اذا غابوا وأحفظ اذا نسوا وأيضاً
لو سلم ما ادعوا من انه ليس بغيره في الفقه لم يكن ذلك قادحاً في الذي يتدر به لان كثير من
الشريعة بل أكثرها وارد من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث
أبي هريرة يستلزم طرح شرط الدين على ان أبا هريرة لم يقدر بروايته هذا الحكم عن
رسول الله بل رواه عنه ابن عمر كما أخرجه مالك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس كما
أخرج ذلك من حديثه ابو يعلى وعمر بن عوف المزني كما أخرجه ذلك عنه البيهقي ورجل

أكونه ما متساويين موزوناً بموزون وزاد مسلم الاوزان بسواه
أي ومع الخلول والتفاضل في المجلس (ولا تشقوا) بضم التاء وكسر الشين وضم الفاء من الاشفاق أي لا تفضلوا
قال في الفتح وهو راي من أشق والشق بالكسر الزيادة وتطلق على النقض (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق)
بكسر الراء فيهما الفضة بالفضة (الا) حال كونهما مثلاً مثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا ما غائباً أي مؤجلاً
(بناجز) أي يحاضر أي فلا بد من التقابض في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي قال ابن بطال

فيه حجة لا شافعي فيمن كان له على رجل درهم ولا شتر عليه فنان لم يجز أن يقاص أحدهما الا شتره لانه لا يدخل في معنى الذهب بالورق ديتا لانه اذا لم يجز غائب بناخر فاحرى أن لا يجز غائب بقائب (وعنه) أي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم زاد مسلم مثله مثل من زاد وازداد فقد أربى (فقال له) القتاتل أبو صالح ذكوان الزيات (ان ابن عباس لا يقوله) أي لا يقول بان الربا ما هو فيما اذا كان أحد العوضين بالنسيئة وما اذا كانا نسيئة فاضاين فلا ربا فيه أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لابن عباس سمعته من

النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو وجدته في كتاب الله تعالى قال كل ذلك لا أقول) برفع كل أي لم يكن السماع ولا الوجهان وقيل بالنصب قال في الفتح فالمنفي هو المجموع انتهى وخيفته فيكون لسلب الكل بخلاف وجه الرفع فانه لعدم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس لانه ليس مراده في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتا بل مراده في كل واحد من الأمرين أي لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته في كتاب الله وفيه دلالة على أن القرآن والحديث هما الأصل في الأحكام فاذا وجد الحكم في واحد منهما فهو حجة وان لم يوجد في أحدهما فليس بحجة (وأنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مني) أي لانكم كنتم بالغين كاملين عند ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا كنت صغيرا وهذا فيه غاية الانصاف منه

من الصحابة لم يسم كما أخرجه أحمد بإسناد صحيح وابن مسعود كما أخرجه الاسماعيلي وان كان قد خالفه الاكثر ورووه موقوفا عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن مسعود للقياس الحلي مشعرة بثبوت حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر وفيه ما قال ان هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقية لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا الذكر القم فيه تارة والقمع أخرى والابن أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل او المثلين أخرى وأجيب بأن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح العذر الثالث انه معارض له موم قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لانه عوض المتلف وجهه له مخصوصا بالقرءة للشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصوص بهم هذا الحديث اما على مذهب الجاه ورفظا ظاهر واما على مذهب غيرهم فلانه مشهور ورويه صالح التخصيص العمومات القرآنية العذر الرابع ان الحديث مفسوخ وأجيب بأن الفسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لرد من شامشا وما اختلقوا في تعيين النسخ فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النهي عن بيع الدين بالدين وذلك لان ابن المصراة قد صارد بنافي ذمة المشترى فاذا ألزم بصاع من تمر صار دين بالدين كذا قال الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ولوسات صلاحيته فكيف يكون ما نحن فيه من بيع الدين بالدين ممنوع لانه يرد الصاع مع المصراة حاضرة الانسيئة من غير فرق بين ان يكون الدين موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصوص للعموم ذلك النهي لانه اخص منه مطلقا وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج بالضمين وقد تقدم وذلك لان الدين فضل من فضلات الشاة ولو تلفت لكانت من ضمان المشترى ترى فتكون فضلاته بالواجب بان المغموم هو ما كان فيما قبل البيع لا الحادث وايضا حديث الخراج بالضمين بعد تسليم شموله لحل النزاع عام مخصوص بحديث الباب فكيف يكون ناسخا وايضا لم يتقبل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلم مع عدم العلم بالتأخر يخرج جواز المصير الى المعارض وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب ارجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ولنا فيه بما ورد في معناه عن غيره واحد

١١ نيل حا رضى الله عنه وهو الاثر باصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم باحسان قال في الفتح وفي السباق دليل على أن أبي سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطالب الامن الكتاب والسنة انتهى (واسكني أخبرني أسامة) بن زيد (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أي لافي التفاضل قال القسطلاني وقد أجمع على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها الاربا فيه ولكنه محمل فيمنه حديث أبي سعيد أو انه منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة

من الخبر الحديث ولم يذكر أوله كأنه سئل عن القرب بالشعر أو الذهب بالفضة من تناقض لا يقال إنما الرباني النسبية وهو صحيح
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى البخاري عن حيان العدوي وهو بالخاء المهملة والتخمية قال
سألت أبا جهم عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا يعين يدايد وكان يقول إنما الرباني
النسبية فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القرب بالقر والخطة بالخطة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة
بالفضة يدايد مثلا مثل فن زاد فهو ربا ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله وأتوب إليه فكان يتمي عنه أشد انتهى انتهى

من الصحابة وقال بعضهم ناهية الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال هكذا قال
عيسى بن أبيان وتعبه الطعوى بأن التصريفة إنما وجدت من البائع فلو كان من ذلك
الباب لكانت العقوبة له والعقوبة في حديث المصراة المشتهرة فافتقرت وأيضاً عوم
الأحاديث القاضية بجمع العقوبة بالمال على فرض ثبوتها بخبر موصى به حديث المصراة
وقد قدمنا البحث في التأديب بالمال مبسوطاً في كتاب الزكاة وقال بعضهم ناهية حديث
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن نجيب ووجه الدلالة أن الفرق
قاطعة للغير من غير فرق بين المصراة وغيرها وأجيب بأن الخطة النسبية لا يثبتون خيار
الجاس كسلف فكيف يحتجون بالحديث المتيقن له وأيضاً بعد تسليم صحة احتجاجهم به هو
مخصص بحديث الباب وأيضاً قد ثبتت خيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو
جوابنا العذر الخامس أن الظاهر من الأحاديث لا تفيد إلا التلق وهو لا يعمد به إذا
خالف قياس الأصول وقد تقرر أن المثلث يضمن بطله والقيمي بقيمته من أحد التقديرين
فكيف يضمن بالتمتع على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو إذا كان
مخالفاً للأصول لا لقياس الأصول والأمور الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والأولان هما الأصل والآخران مردودان إليهما فكيف يرد الأصل بالفرع ولو سلم أن
الاتحادى يتوقف فيه على الوجه الذي زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته
فخصه بصل ذلك القياس المسمى وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكر ولكن
أما ما ذكرناه ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم أن الأصول
تقتضي أن يكون الضمان بقدر التالف وهو مختلف وقد قدمنا جواباً عنه وهو
الصاع وأجيب بجمع التعميم في جميع المصروفات فإن الموصوفة أو شبهة قد مرع اختلافها
بالكبر والصغر وكذلك كثير من الجنائيات والقررة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة
في تقدير الضمان هي ما بقدر واحد لقطع التباين لما كان قد اختلفت اللبن الحادث بعد
القد باللبن الموجود قبله فلا يعرف مقداره حتى يسلم المشتري نظيره والحكمة في التقدير
بالتمتع أنه أقرب الأشياء إلى اللبن لأنه كان قوتهم أذن كالتحريم ومن جملة ما خالف به
الحديث القياس عندهم أنه جعل الخيار فيه ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث
وكذلك خيار الرؤية والمحاسن وأجيب بأنه حكم المصراة انقضاء بصله عن محال فلا

والصرف دفع ذهب وأخذ فضة
وعكسه قال في الفتح وله شرطان
منع النسبية مع اتفاق النوع
واختلافه وهو المجموع عليه ومنع
التفاضل في النوع الواحد منهما
وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن
عمر ثم رجع وابن عباس واختلف
في رجوعه انتهى قال الشوكاني
في نيل الأوطار قال الحافظ
في الفتح وافق العلماء على صحة
حديث اسامة واختلفوا في
الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد
فقيل إن حديث اسامة منسوخ
لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال
وقيل المعنى في قوله لا ربا بالاعط
الشديد التحريم المتوعد عليه
بالعقاب الشديد كما تقول العرب
لا عالم في البلد الأزبد مع أن فيها
علماء غيرهم إنما قصدتني الأكمل
لأنني الأصل وأيضاً نفي تحريم
ربا الفضل من حديث اسامة
أنما هو بالمفهوم فيقدم عليه
حديث أبي سعيد لأن دلالة
بالمنطوق وحديث اسامة عام
لأنه يدل على نفي ربا الفضل عن
كل شيء سواء كان من الاجناس

المذكورة في أحاديث الباب أم لا فهو اعم مطلقاً فيخص هذا العموم بنطوقها وأما ما أخرجه يستغرب
مسلم عن ابن عباس أنه قال لا ربا فيما كان يدايد فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى تكون
دلالة على نفي ربا الفضل منطوقة ولو كان مروياً عن ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد وقد روى الحارثي
رجوع ابن عباس واستغفاره عنه أن سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يعيد على تحريم الفضل وقال حفظاً من رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحارثي أيضاً أنه قال كان ذلك يرأى وهذا

أبو سعيد الخدرى يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصص باحد ثبوتها بالفضل لانها أخص منه مطلقا انتهى قال في السمعيل ولو سلمنا التعارض تنزل الكائنات الاحاديث المصرية بجرم ربا الفضل أرجح لثبوتها في الصحيحين وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة قال الترمذي بعد ان ذكر حديث أبي سعيد المصرح بالاجتناس المذهب بالفضل وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن ارقم وفضالة ٨٣ بن عبيد وأبي بكر وأبي الدرداء

وربما لو وبما ذكرناه يرتفع الاشكال على كل تقدير انتهى وفي هذا الحديث ثلاثة من الصحابة واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في البيوع (عن البراء ابن عازب وزيد بن ارقم رضي الله عنهم ما منهم ما سئل عن الصرف) السائل يسار بن سلامة الرياحي البصري المكنى بأبي المنهال والصرف يسع أحد النقة - دين بالآخر ومعنى به لصرفه عن مقتضى البياعات في جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو تصويته - ما في الميزان (فكل واحد منهما) أي من البراء وزيد (يقول هذا خير مني فكلاهما) يقول نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً أي غير حال حاضر في المجلس قال في الفتح البيع كاه ما بالنقد أو بالعرض حالا أو موطأ - لا فهو أربعة أقسام فبيع النقد ما بمثله وهو المراد - له أو بصفة مدغير وهو الصرف وبيع العرض بالنقد يسمى النقد بمثله والعرض عوضا

يسمى غريب أن يتدرج بوصف يخالف غيره وذلك لان هذه المدة هي التي يتبين بها بين الغرر بخلاف خيار الرؤية والعيب والمجاس فلا يحتاج الى مدة ومن جملة ما خالف به القياس عندهم انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والعوض فيه اذا كان قيمة الشاة مصاعا من غرقانها ترجع اليه مع الساع الذي هو مدة دارتها وأجيب بأن القواعد التي لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جملة ما خالف به القياس عندهم انه اذا استترد مع الشاة مصاعا وكان ثمن الشاة مصاعا كان ردباع شاة مصاعا مصاعا فيلزم الربا وأجيب بأن الربا انما يمتد في العقود والفسوخ بدليل انهم لو تابعا ذهابه بصفة لم يجوز أن يتفرقا قبل القبض ولو تاقبلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض ومن جملة المخالفة انه يلزم من الاخذ به ضمان الاعيان مع بقائها فيما اذا كان الدين موجودا وأجيب بأنه تعذر رد لاختلاطه بالدين الحادث وتعذر تمييزه فاشبهه الا ببق بعد الغصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر رده ومنها انه يلزم من الاخذ به اثبات الرد بغير عيب ولا شرط وأجيب بأن أسباب الرد لا تنحصر في الاخرين المذكورين بل له أسباب كثيرة منها الرد بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركبان اذا تلقفوا كالمطعم ولا يخفى على منصف ان هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفا لها لو سلم انهم اقدمت عليها لادلة لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصها في الله العجب من قوم يبلغون في الحماسة عن مذاهب أسلافهم واثارها على السنة المطهرة المبرجة الصحيحة الى هذا الحد الذي يسمونه ابليس ويتفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لاسيما من علماء الاسلام النفوس والنفيس وهكذا فلتكن غمرات القذوبات وتقليل الرجال في مسائل الحرام والحلال العذر السادس ان الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي ما اذا اشترى شاة بشرط انهم يتحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان اتفاقا على اسقاطه في مدة الخيار صرح العقد وان لم يتفق باطل ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة الدين يومئذ وأجيب بأن الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي تعلمه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضاً لو سلم أن ما ذكره من جهة صور الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من افراد الدليل لا بد من اقامة دليل عليه قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء منها لو كان عالما

وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التاجيل فان كان النقد بالنقد مؤخر فلا يجوز وان كان العرض عنه مؤجلا جاز وان كان العرض مؤخر فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا الا في الحوالة عند من يقول انه يسع بالعرض حال والله أعلم وفي الحديث ما كان الصداقة عليه من التواضع وانصاف بعضهم بعضاً ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم القتياب نظيره في العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الثمن بالمثلثة وفتح الميم) (حق يبدو صلاحه) أي يظهر ويبدو الصلاح في كل شيء هو صيرورته

الى الصفة التي يطلب قيمتها (ولا نبيء والشر بالقر) الاول بالثلثة والثاني بالثناة قال (سلم) (وأخبرني عبد الله) بن مربي
الخطاب (عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (سلم رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع الثمر بالقر (في بيع
الدوية) بكسر الراء وتشديد الياء واحد العربا وهي أن تخرص فخلات فيكون رطبها اذا اجنت ثلاثة أو سق مثسلا (بالرطب)
على الارض (أو بالقر) بالثناة وهذا أصرح ماورد في رد على من جعل من الحنفية النهي على عمومه ومنع ان يكون بيع
العربا به متناهي منه وزعم انه ماحكاه ٨٤ مختلفان ورد في سياق واحد وكذلك من زعم منهم أن بيع العربا مباح

بالنصرية هل يثبت له الخيار فيه وجهه شافعية قال ومنه الوصاري بن المصراة عاده واستمر
على كثرة هل له الرد فيه وجهه لهم أيضا خلافا للحنابلة في المسئلةين ومنه الوصاري
ينقسمها أو صرها المالك لنفسه ثم يبدلها فباعها فهل ثبت ذلك الحكم فيه خلاف فن
نظر الى المعنى ائتمه لان العيب يثبت بالخيار ولا يشترط فيه تدليس ومن نظر الى أن حكم
التصريته خارج عن القياس خصه بوردته وهو حلة العمد فان النهي انما يتناولها فقط
ومنه الوصاري كان الضرع ملوا لحفاظته المشتري لئلا فاشترها على ذلك ثم ظهر له انه لحكم
يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنه الوصاري غير مصراة ثم اطاع
على عيب بها بعد حلها فقد نص الشافعي على جواز الرد بها لانه قليل غير معتق بجمعه
وقيل يرد بدل الابن كالمصراة وقال البغوي يرد صاعا من ثمرات نهى والظاهر عدم ثبوت
الخيار مع علم المشتري بالتصريته لا تنافي الغرر الذي هو السبب للخيار وأما كون سبب
الغرر حاصل من جهة البائع فيمكن أن يكون معتبرا لان حكمه صلى الله عليه وآله وسلم
ثبوت الخيار بعد النهي عن التصريته مشعر بذلك وأيضا المصراة المذكورة في الحديث
امم مفعول وهو يدل على أن التصريته وقعت عليها من جهة الغير لان اسم المفعول هو
لمن وقع عليه فعل الفاعل ويمكن أن لا يكون معتبرا لان تصريه الدابة من غير قصد
وكون ضررها مما يمتثل لما يحصل به من الغرر ما يحصل بالتصريته عن قصد في نظر قال ابن
عبد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار ان دلل عليه
بعيب وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل
في تحريم التصريته وثبوت الخيار بها

(باب النهي عن التسعير)

(عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
لو سعرت فقال ان الله هو القابض الباسط الرزق المسعر واني لا رجو أن آلفي الله عز
وجل ولا يطاعني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه
الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والبخاري وابو يعلى قال لحفاظ واسناده على شرط
مسلم وصححه أيضا ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإبي داود قال جابر

بالنهي عن بيع الثمر بالقر لان
المسوخ لا يكون بعد النسخ
(ولم يخصص في غيره) مقتضاه
جواز بيع الرطب على التخل
بالرطب على الارض وهو وجه
عند الشافعية فتكون اول التخيير
والجهور على المنع فيتناولون
هذا الرواية بانهم من شك الراوي
أي ما قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وما في أكثر الروايات
يدل على أنه انما قال القر فلا
يعول على غيره وقد وقع عند
النسائي والطبراني عن الزهري
ما يدل على أن أول التخيير لا للشك
وافظله بالرطب والقر وقيس
العنب بالرطب يجتمع ان كلا
منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر
يا بيه وكالرطب البسر بعد بدو
صلاحه لان الحاجة اليه كهى
الى الرطب ذكره الماوردى
والروايات وأما غير الرطب والعنب
من الثمار التي تجفف كالشمس
وغیره فلا يجوز لانها متفرقة
مستورة بالاوراق فلا يتنافى
الخرص فيها بخلاف ثمرة التخل
والكرم فانها متدلية ظاهرة

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب) بفتح الميم وهو الرطب والمسلم حتى يبدو صلاحه (ولا يباع حتى يمتنه) أي من الثمر (الا بالدينار
والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرط واقصه على الذهب والنفضة لانهم جاعل ما يتعامل به قاله ابن بطال (الا العربا) أي
فيجوز بيع الرطب فيما بعد ان يخرص ويعرف قدره قدر ذلك من الثمر قال ابن المنذر ادعى الكوفيون ان بيع العربا
منسوخ عنهم صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالقر وهذا امر دود لان الذي روى النهي عن بيع الثمر بالقر هو الذي

تروى الرخصة في العرايا فثبت النهي والرخصة معا قال الحافظ في الفتح ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبل هذا ائتمل على ان الرخصة في بيع العرايا واقع بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر واقتطعت عن ابن عمر في قوله ولا تبعوا الثمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانما تكون بعد المنع وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البوع وابن ماجه في التجارات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص) من الترخيص وفي رواية أرخص من الارخاص والعسفا

واحد (في بيع) غر (العرايا) وهي النخل (في خمسة أسواق) جمع وسق يفتح الواو على الألف وهو ستون صاعا والصاع خمسة أرطال وثلاث بتقدير الجفاف مثله (أو دون خمسة أسواق) شك من الراوي وبين مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وللجاري في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد اعتبر من قال يجوز بيع العرايا بغيره وهذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة وما ومنعوا عند الشافعية الجواز فيادون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فماخذ المنع ان الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ياتي ما وقع فيه الشك وبسبب الخلاف ان النهي

من المزابنة هل وردت مقدما ثم وقعت الرخصة في العرايا أو وقع النهي عن بيع المزابنة مقرونا بالرخصة

فقال يارسول الله سرف قال بل ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يارسول الله سرف قال بل الله بخفض ويرفع قال الحافظ واسأله حسن وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والطبراني نحو حديث أنس ورجال رجال الصحيح وحسنه الحافظ وعن علي عليه السلام عند البزار نحوه وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير وعن أبي جحيفة عنده في الكبير قوله لو سعت للتسعين هرا أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أو تمتعهم إلا بغير ركذاف فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة قوله المعروفه دليل على أن المسع من أسماء الله تعالى وإنما بالتخصيص في التسعة والتسعين المعروفة وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعين وأنه مظلة ووجهه أن الناس مساطون على أموالهم والتسعين حجر عليهم والامام ما مورب رعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة المائع بتوفير الثمن وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتماع لا تفهم والزام صاحب السعة ان يبيع بما لا يرضى به منافا قوله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض والى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسعين وأحاديث الباب ترد عليه وظاهر الاحاديث انه لا فرق بين سعة ولا في حالة الرخص ولا فرق بين المجلوب وغيره والى ذلك مال الجوهري وروى وجهه للشافعية جواز التسعين في حالة الغلاء وهو مردود وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قوتالا لا حى وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة وجوز جماعة من متأخري أئمة الزيدية جواز التسعين فيما عدا قوت الادى والهيمة كما حكى ذلك عنهم صاحب الغيث وقال شارح الامتار ان التسعين في غير القوتين اهل اتفاق والتخصيص يحتاج الى دليل والمناسبات الملقى لا ينتض التحصيل صرائح الادلة بل لا يجوز العـمل به على فرض عدم وجود دليل كما تقر في الاصول

(باب ما جاء في الاحتكار)

(عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحتكر الا خاطئ وكان سعيد يحتكر الزيت رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن

في بيع العرايا فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز لا شك في قدر التحريم والاول أرجح وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا احتجوا بحديث جابر ثم قال ولا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أربعة أسواق ما لم يبلغ خمسة أسواق ولم يثبت عندهم حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخبرها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والاربعة انتهى قلت حديث جابر أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وترجم عليه ابن حبان الاحتياط ان لا يزيد على أربعة أسواق في الفتح وهذا

الذي قاله يعز المصير اليه وأما جده حد الايجوز تجاوزه فليس بالواضح ومن فروع هذه المسئلة مالوزاد في صفة على خمسة
 أوسق فان البيع يبطل في الجميع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) أي في زمنه وإياه) يتاعون الثمار بالمائة جمع ثمر بالتمر ين وهي أعم من الرطب وغيره ولم يجزم البخاري بحكم المسئلة
 أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها القوة الخلاف فيه أو قد اختلف في ذلك على أقوال فقيل يطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى
 والثوري ورواهم من نقل الإجماع على البطلان ٨٦ وقبل يجوز مطلقا ولو بشرط التيقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ورواهم

معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في نبي من أسعار
 المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يبعدهم بعظم من النار يوم القيامة وعن أبي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على
 المسلمين فهو خاطئ رواه ما أحمد وعن عمار قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس رواه ابن ماجه
 حديث معمر أخرجه أيضا الترمذي وغيره وحديث معقل أخرجه الطبراني في الكبير
 والوسط وفي اسناده زيد بن مرة أبو المعلى قال في مجمع الزوائد ولم أجد من ترجمه وبقيته
 رجاله رجال الصحيح وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وزاد وقد برئت منه ذمة الله
 وفي اسناد حديث أبي هريرة أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق وحديث عمر في اسناده الهيثم
 ابن رافع قال أبو داود وروى حديثا منكره قال الذهبي هو الذي أخرجه ابن ماجه يعني
 هذا وفي اسناده أيضا البويحي المكي وهو مجهول ولبقية أحاديث الباب شواهد منها
 حديث ابن عمر عن ابن ماجه والحاكم وصحبق بن راهويه والدارمي وأبي يعلى والعقيلي
 في الضعفاء بلفظ الجالب مرزوق والمحتكر ما عور وضعت الحافظ اسناده ومنها حديث
 آخر عن ابن عمر أيضا عن مدأ جد والحاكم وابن أبي شيبة والبرائوي يعلى بلفظ من احتكر
 الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه زاد الحاكم وأما أهل عرصة أصبح
 فيهم امرؤ جافع فقد برئت منه من الله وفي اسناده أصبح بن زيد وكثير بن مرة والاول
 محتلف فيه والثاني قال ابن حزم انه مجهول وقال غيره معروفي ووثقه ابن سعد وروى
 عنه جماعة واحتج به النسائي قال الحافظ ورواهم ابن الجوزي فأخرج هذه الحديث
 في الموضوعات وسكن ابن أبي حاتم عن أبيه انه منكر ولا شك ان أحاديث الباب تنقض
 بجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح
 فكيف وحديث معمر والمذكور في صحيح مسلم والتصریح بان المحتكر خاطئ كافي
 في افادة عدم الجواز لان الخاطئ المذنب العاصي وهو اسم فاعل من خطئ بكسر العين
 وهو من اللام خطأ بفتح العين وبكسر الفاء وسكون العين اذا تم في فعله قاله أبو عبيدة
 وقال سمعت الأزهري يقول خاطئ اذا تعمدا خطأ اذا لم يتعمد قوله بعظم يضم العين

من نقل الإجماع فيه وقيل ان شرط
 القطع لم يبطل والباطل وهو قول
 الشافعي وأحمد والجمهور ورواية
 عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط
 التيقية والنهي محمول على بيع
 الثمار قبل ان توجد أصلا وهو
 قول أكثر المتنفذة وقيل هو على
 ظاهره لكن النسي فيه للتنزيه
 وحديث زيد هذا يدل على الأخير
 وقد يحمل على الثاني قال الشوكاني
 في نيل الأوطار وظاهر الأحاديث
 المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان
 وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو
 مقتضى النهي ومن ادعى أن
 مجرد شرط القطع يصحح البيع
 قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل
 يصلح اتقيمه أحاديث النهي
 ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة
 لها وقد عول الجوزون مع شرط
 القطع على حال مستنبطة فجعلوها
 مقيدة للنهي وذلك مما لا يفيد
 من لم يسمع بمقارفة النصوص
 بمجرد خیالات عارضة وشبه واهية
 تنهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله
 الاولون من عدم الجواز مطلقا
 (فاذا جدد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الحافظ ابن حجر والعين بالذال المعجمة أي قطعه وانما التخل وهذا قاله في الصحاح المهملة
 في باب الدال المعجمة وقال في باب الدال المهملة جدد التخل بجده أي صرعه وأجدد التخل حاله أن يجدد وهذا من الجد
 والجداد مثل الصرم والصرام والعوى والمستل أجدد قال السفاقي أي دخل في الجداد كاطم اذا دخل في الظلام وهو
 أكثر الروايات (وحضر تصافيه) بالاضاد المعجمة أي ظلمهم (قال المبتاع) أي المشتري (انه أصاب الثمر) بالثلاثة (الدمان)
 بفتح الدال وتحتف الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصغاني والجوهري وابن فارس في الجمل وضبطه الخطابي بضم أوله قال

بعضهما بعضا والضم رواية القاسبي والفتح رواية السرخسي قال ورواه بعضهم بالكسر وقال ابن الأثير وكان الظن
أشبهه لأن ما كان من الادواء والعاهات فهو بالضم كالسعال وانزكام وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع ونعقنه وسواده وقال
الزنادقة فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسودد معقونا (أصابه مرض) بضم الميم كصداع اسيم
بجميع الامراض وهو داء يقع في القرنية (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين قال الطحاوي شئ يصيبه حتى
لا يربط وقال الاصمعي هو أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا وهذه الامور ٨٧ الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب
التمر جمع عاهة والعاهة العيب

والأفة والمراد بها هنا ما يصيب
التمر مما ذكر (يحتجون بها) قال
البرماوي كالمكرمان جمع
الضمير باعتبار جنس المبتاع
الذي هو مفسره وقال العيني
فيه نظر لا يخفى وانما جسه
باعتبار المبتاع ومن معه من أهل
الخصومة بقرينة يتنازعون
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لما كثرت عنده
الخصومة في ذلك فامالا) أي
فالاتركوا هذه المباحة
(فلاتبابعوا حتى يبدو صلاح
التمر) بأن يصير على الصفة التي
تطلب فيها غالبا في التنازع
أول الحلاوة في غير المتلون
بأن يتموه ويلين وفي المتلون
بانقلاب اللون كان اجزأ واصفر
أو اسود وفي نحو انقضاء بأن يخفى
مثله غالبا لالكل وفي الحبوب
بأن يتمادها وفي ورق التوت
بتناهيته (كالشورة) بفتح
الميم وضم الشين واسكان الواو
على وزن فعولة ويجوز سكنون
الشين وفتح الواو قال ابن سيده

المهملة وسكون الظاء المحجمة أي يمكن عظيم من النار قوله حكرة بضم الحاء المهملة
وسكون الكاف وهي حبس السلع عن البيع وظاهر أحاديث الباب الاحتكار
محرم من غير فرق بين قوت الأدعي والدواب وبين غيره ولتصريح بلانظ الطعام في بعض
الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الافراد
التي يطلق عليها المطلق وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام انما هو لفهوم اللقب وهو غير
معول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يلحق لتقييد على ما تقر في الاصول وذهبت
اشافعية الى ان المحرم انما هو احتكار الاقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها
والى ذلك ذهب الهاديون قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يدخره
الانسان من قوت وما يحتاجون اليه من سن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى
ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى كل واحد من زوجاته
مائة وسق من خبز قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره قال أبو داود قبل اسمعيل يعني ابن المسيب فانك
تحتكر قال ومعه كان يحتكر وكذا في صحيح مسلم قال ابن عبد البر وآخرون انما كانا
يحتكران الزيت وجل الحديت على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حله
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين
قوله في حديث معقل من دخل في شئ من أسرار المسلمين ليغلبه عليهم وقوله في حديث
أبي هريرة يريد ان يغلب بها على المسلمين قال أبو داود وسألت أحدهما الحكرة قال ما فيه
عيش الناس أي حياتهم وقوتهم وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يسئل
عن أي شئ الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره وهذا قول ابن عمر
وقال الاوزاعي المحتكر من يعترض السوق أي ينصب نفسه للتردد الى الاسواق ليشتري
منها الطعام الذي يحتاجون اليه ليحتكره قال السبكي الذي ينبغي أن يقال في ذلك انه ان
منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذي
يشتريه لا حاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه
معنى قال القاسبي حسين والروايات ورعا يكون هذا حسنة لانه يمنع به الناس وقطع
الحمايل في المنع باستحبابه قال أصحاب الشافعي الاولى يسع الفاضل عن الكفاية قال

هي على وزن مفعلة لا على وزن فعولة لانهم مصدر والمصدر لا يفتح على مثال فعول وزعم صاحب التقييد والعلامة
الحري يرى ان الاسكان من لحن العامة وفي ذلك نظر فقد أثبت الجامع والصحاح والمحكم والمراد به هذه المشورة ان لا يشتروا شيئا
حتى يتكامل صيلاح جميع هذه الثمرة لتلاقي المنازعة قال في الفتح وهذا التعليق لم اره موصولا من طريق الليث وقد رواه
سعيد بن منصور عن ابي الزناد عن ابيه نحو حديث الليث واخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد
وأخرجه البيهقي من طريق يونس (يشير بها) عليهم (لكثرة خصومتهم) قال أبو الزناد وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان أباه

زيد بن ثابت لم يكن يبيع غمار ارضه حتى يطلع انبثا النجم المعروف وهي قطائع مع الفجر اول فصل الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الخجاز وابتداء نفخ النثار والمعتبر في الحقيقة التضعج وطلوخ النجم علامة له وقد ينه بقوله فيتبين الاصفر من الاحمر وفي حديث ابي هريرة عن ابي داود مر فوعا اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهات عن كل بلد وقوله كالمشورة بشيرهم احوال الداودي هذا اناريل بعض قتلة الحديث وعلى تقدير ان يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في اول الامر ثم ورد الجزم بالنهي بحايته حديث ابن عمر وغيره قال ابن المنير ٨٨ فيه ايماء الى ان النهي لم يكن عزيمة وانما كان مشورة وذلك يقتضي

اللبكي اما امساك طالة استغناء اهل البادية عنه رغبة في أن يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينتهي أن لا يكره بل يستحب والماصل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الاعلى وجه يضربهم ويستوي في ذلك القوت وغيره لانهم ينضرون بالبيع حال الغزالي في الاحياء ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يبيعه يدي اليه وان كان مطعوما وما يبيع على القوت كاللحم والزيت وما يبيعه يدي اليه وان كان في الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر في العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والشرج والطين والزيت وما يجري مجراؤه وقال السبكي اذا كان في وقت حط كان في ادخار العسل والسمن والشرج وامثاله اضرارا فينتهي أن يقتضي تحريمه واذا لم يكن اضرارا فلا يحل الاحتكار الاقوات عن كراهة وقال القاضي حسين اذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها للسدة البرد او لستر العورة فيكره لمن عنده ذلك امساكه قال السبكي ان اراد كراهة تحريم فظاهر وان اراد كراهة تنزيه فبغيره وحكي أبو داود عن قتادة انه قال ليس في التمرد كراهة وحكي أيضا عن سفينان انه سئل عن كبس القف فقال كانوا يكرهون الحكة والكبس بفتح الكاف واسكان الموحدة والقف بفتح القاف وتشديد القاف القوقية وهو اليابس من القصب قال الطيبي ان القف يبيد بالاربعين اليوم غير مراد به التحديد انتهى ولم أجدهم من ذهب الى العمل بهذا العدد

(باب النهي عن كسر سكة المسلمين الامن بامن)

(عن عبد الله بن عمر والمازني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائز فيهم الامن بامن رواه أحمد وابوداود وابن ماجه) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة وتكسر الدينار فتجعل ذهباً وضعفه ابن حبان وأهل وجه الضعف كونه في اسماده مجدين فضاء بفتح الفاء والصاد المعجمة الأزدي الجصبي البصري المبرور روى قال المنذرى لا يخرج بحديثه قوله سكة بكسر السين المهملة أى الدراهم المفضرة على السكة الحديد المفقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير قوله الجائز يعني النافذة في معاملتهم قوله الامن بامن كان تكون زيوفاً في معنى كسر الدراهم كسر الدنانير واللبوس التي عليها سكة الامام لاسيما

اللبواز الا انه اعقبه بأن زيداً راوى الحديث كان لا يبيعه لها حتى يمد وصلاحها وأحاديث النهي بعد هذا مبتوتة فكانه قطع على الكوفيين احتجاجهم بنص حديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك ان فعل احمد الجائز لا يدل على منع الاتخرو حاصله ان زيد امتنع من بيع غماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه هل كان له نحر ام أو كان له غير مصلحة في حقه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تباع الثمرة حتى تشقق) بضم التاء وفتح الشين وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة وضبطه العيني كالبزماوى يسكون الشين وتحذف القاف قال في الفتح من الر باعى يقال أشقع غر الخلة يشقق اشقا اذا اجمراً واصفراً والاسم الشقعة بضم المعجمة وسكون القاف وقال الكرماني التشقيق تغير اللون الى الصفرة أو الحمرة فجعله في الفتح

من باب الافعال والكرمانى من باب التفعيل وقال في التوضيح واللامع وضبطه ابو ذر بفتح القاف قال عباس فان كان هذا فيجب أن تكون القاف مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (فقبل وما تشقق قال) سعيد بن مينا او جابر (تحمار وتصفار) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف والتضعيف لان اصلهما حمر وصفراً قال الجوهرى امر الشيء واحمر يعني وقال في القاموس امر احمر اصاب احمر كاحمر وقرى المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كأنه في المصباح كالنقيج فقالوا امر فيما ثبتت حمرته واستقرت واحمر فيما تحول حمرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي أيا بالاحمر

والاصغر اظهر وأمثل الحر والصفرة قبل ان يشبع وانما يقال تفعل من اللون الغير المتكهن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا أرادوا في لفظ حجر مبالغة يقولون حجر فيزيدون على اصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا أرادوا المبالغة فيه يقولون اجمار فيزيدون فيه ألفين والتضعيف واللون الغير المتكهن هو الثلاثي الجرداعي حجر فاذا تمكن يقال اجمر واذا ازداد في التمكن يقال اجمار لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك احمد في روايته لهذا الحديث وعند الاسماعيلي ان السائل سعيد والمفسر جابر وفيه دليل على ٨٩ أن المراد يد والصالح قدر زائد على ظهور

الفسرة وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها وقد بين ذلك في حديث أنس فاذا اجمرت وأكل منها أمنت العاهة عليهم أي غالباً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى ترهق) من أرهق يرهق وهو بها الخاطب ونهى ترهق بالواو واثبت بعضهم ما نقاه فقال زها اذا طال واكمل وأزهى اذا اجمر واصفر (ف قيل له وما ترهق) زاد اللسان والطحاوي يا رسول الله وهذا صريح في الرفع لكن رواه اسحق بن جعفر وغيره عن جده موقوفاً على أنس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أو أنس (حتى تحمر فقال رأيت) أي أخبرني وهو من باب الكناية حيث استعمله وأراد الامر (اذمخ الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلتفت (بم) يأخذ أحدكم مال أخيه) باطلا لانه اذا تلتفت الثمرة لا يبقى له شيء ترى في مقابلة ما دفعه شيء وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق

اذا كان التعامل بذلك جازيا بين المسلمين كغير او الحكمة في النهي ما في الكسر من الضرر باضاعة المال لما يحصل من النقضان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت المعاملة بهم قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غصيرها جاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسببها الاخراج القصة التي فيها وقد يحصل في سببها كثير لفاعله انتهى ولا يخفى ان الشارع لم يأذن في الكسر الا اذا كان بهم أبس ومجرد الابدال لم يقع البيع وربما افضى الى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد باتقاء الضرر لا ينبغي قال أبو العباس بن سريج أنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالقرض ويخربونهم مما عن السعر الذي يأخذونهم بما به ويجمعون من تلك القرضة شيئا كثيرا بالسبب كما هو معهم في المملكة الشامية وغيره او هذه الفعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله ولا تبخسوا الناس أشياءهم فقالوا أنهم انما أن تفعل في أموالنا يعني الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة (قائدة) قال في البحر مسئلة الامام يحيى لوباع بقدح ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذا عقدا عليه الثاني يلزم قيمة اذا صار لكساده كالعرض انتهى قال في المنازل وكذلك لو صار كذلك يعني النقد لعرض آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمن الفساد الضرر به لاهمال الولاة النظر في المصالح والاضرار ان اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى

(باب ما جاء في اختلاف المتبايعين)

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما ما يمتنع فالتقول ما يقول صاحب السلعة أو يتراد ان رواه احمد وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بعينه وكذلك أحمد في رواية والسلعة كما هي والدارقطني عن أبي وائل عن عبد الله قال اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالتقول قول البائع ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا جدوا والنسائي عن أبي عبيدة واثاه رجلان متبايعا سلعة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بيعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ نيل خا التاف الى ما بد اصلاحه يمكن وعدم تطرقه الى ما لم يبد اصلاحه يمكن فنيط الحكم على الغالب في الطائين واختلف في هذا الجملة هل هي من فوعة أو موقوفة فصريح مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المباركة قال في الفتح وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير من فوعة لان مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقد روى مسلم ما يوجب رواية الرفع من حديث أنس واقظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثم افاضت به عاهة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم يأخذ مال أخيك بفسر حرق

واستدل به هذا على رضع الجوائح في الثمر يستغنى به لا بد وسلاحه ثم نصيبه بما تحته فقال ما لك يضع عنه الثلث وقال أحدوا بن
عبد يوضع الجميع وقال الشافعي واليه والكوفيون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا انما ورد وضع الخائضه فيها اذا بيعت
الغرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيدته في حديث أنس وانه أعلم واستدل
العلماء اوى بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثرت فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ
ذلك وقام يمينه فقال خذوا ما وجدتم ٩٠ وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء بهذا

الثمار وفيه سم باعتمار لم يؤخذ
الثلث منهم دل على ان الامر بوضع
الجوائح ليس على عومه كذا
في الفتح وذهب الشوكاني في الدور
الهيمة والنيل الى وجوب وضع
الجوائح مطلقا من غير فرق
بين القليل والكثير وبين
البيع قبل بدو الصلاح وبعده
واخرج بحديث جابر وعائشة في
الصحيحين وهو عند أبي خنيفة
على الاستصحاب وكذا عند الشافعي
في المذهب وفي القديم على الوجوب
وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي
سعيد الخدري وابي خزيمة رضى
الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمل) اى
أمر رجلا (هو سواد بن غزية
بوزن عطية كاهنهم ابو عروافة
والدارقطني (على خبر جهم يقر
بجنوب) بوزن عظيم بالجيم وكسر
النون وبعدها التثنية الساكنة
موحدة نوع جيمه من انواع الثمر
قال مالك هو الكيس وقال
الطحاوى هو الطيب وقيل
الصلب وقيل الذى اخرج منه
خشفه ورويته وقيل هو الذى

قامر بالبائع ان يستلف ثم يختار المبتاع ان شاء أخذ وان شاء ترك) الحديث يروى عن
عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها وقد أخرجه أيضا
الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر
عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على
ابن جريج وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد
والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكن ورواه أيضا الشافعي من طريق
سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان
عونا لم يدرك ابن مسعود ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن جده وفيه اسمعيل بن عباس عن موسى بن عقبة ورواه أبو داود
من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن
مسعود وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ليلي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ليلي لا ينجح به وعبد الرحمن لم يسمع من
أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد
سبق انه منقطع قال البيهقي وأصح اسناد يروى في هذا الباب رواية أبي العباس عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني
من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن عبد الرحمن اختلف في
سماعه من أبيه ورواية الترمذي واهما أيضا مالك بلاغا والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع
ورواه أيضا الطبراني بلفظ البيهقي اذا اختلفا في البيع ترادا قال الحافظ رواه ثقات
لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوى له عن فضيل بن عياض عن منهور
عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حفظه فقد جزم الشافعي ان طريق
هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيهما شئ موصول ورواه أيضا النسائي والبيهقي
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذى رواه عنه أبو داود وكألف وصححه
من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من طريق
القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ اذا اختلف المتبايعان والسادة قائمة ولا يمتنع
لاحد هما تحالفا ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد به قوله والسلف

لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كل غرض خير هكذا قال الرجل (لا والله) قائمة
يارسول الله انالناخذ الصاع من هذا) أى من الجنين (والصاعين) زاد في رواية من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم القراردى
(والصاعين) من الجنين (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث وهما جائزان لان الصاع يذكروا يوث (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تفضل بيع الجمع) أى القراردى (بالدراهم ثم ابيع) اشتر (بالدراهم) ثمرا (جنينا) ليكونا صفتين فلا يخلط
الراوى استدل الشافعية على جواز ما لا يبيح الربوى بجنسة متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا بان يبيع من صاحبه

بدراهم او عرض ويشتري منه بالدراهم أو بالعرض الذهب بعد التقابض أو ان يقرض كل منهم ما صاحبه ويبرئه أو ان يتواها أو يهب الفاضل مال السكة لصاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما عايساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقرضه وهبته ما به له الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط أفسد التصريح به العقد اذا نوا كره كما لو تزوجها بشرط ان يطلقهام ينعقد أو يفسد ذلك كره ثم ان هذه الطارق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيل في تحصيل ذلك في التعبير بذلك فسامع وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ ولكن مثلا بمثل أى بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان أى في

بيع ما يوزن من المقنات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو امر مجمع عليه لا خلاف بين اهل العلم فيه كل يقول على أصله ان كل ما دخل الراب من جهة التفاضل فالكيل والوزن فسه واحد لكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن لا يصح ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء قال واجمعوا على ان القربا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا بمثل أو سواه فيه الطيب والدون وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد وأما سكوت من سكت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد الفسخ من طرق اخرى عند مسلم بلفظ فقال هذا الربا فردوه ويحفل تعدد القصص وان التي لم يقع فيها

فأما محمد بن أبي ليلى ولا يصحح به كما عرفت لسوء حفظه قال الخطابي ان هذه اللفظة يعني والسلعة قائمة لا تفسخ من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من التغليب لان أكثر ما يعرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى في حجوركم ولم يفرق أكثر الفقهاء في البيوع الفاسدة بين القائم والتالف انتهى وأبو وائل الراوى لقوله والبيع مستهلك كما في حديث الباب هو عبد الله بن بجير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال ابن حبان يروى الجواب التي كانت سامعة ولا يصحح به وليس هذا المذكور عبد الله بن بجير ابن ريشان فانه ثقة وعلى هذا فلا يثبت ما تفرد به أبو وائل المذكور أو ما قوله فيه تحالفنا فقال الحافظ لم يقع عند أحد منهم وانما عندهم والقول قول البائع أو يتراد ان البيع انتهى قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع لأنه مشهور الاصل عند جماعة فلقوه بالقبول وبما عليه كثير من فروعه وأهل ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله هو ابن القطان بالجهاالة في عبد الرحمن وأبيه وجدده وقال الخطابي هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أن له أصلا وان كان في اسناده مقال كما اصطلموا على قبول لا وصية لوارث واسناده فيه ما فيه انتهى قوله البيعان أى البائع والمشتري كما تقدم في التليار ولم يذكر الامر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعرا بالعميم في مثل هذا المقام على ما تقر في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والثمن وفي كل أمر يرجع اليهما وفي سائر الشروط المعينة والتصريح بالاختلاف في الفن في بعض الروايات كما وقع في الباب لا ينفى في هذا العموم المستفاد من الحذف قوله صاحب السلعة هو البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روى عن البعض ان رب السلعة في الحال هو المشتري وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الامور الممتلقة بالقدول لكن مع يمينه كما وقع في الرواية الاخرى وهذا اذا لم يقع التراضي بينهما على التراضي فان تراضيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون له ما خلاص عن النزاع الا التنازع أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتماض الرواية المصرح فيه باشترط بقاء المبيع للاحتجاج والتراخي مع التلف يمكن بان يرجع كل واحد منهم ما بمثل المثلى وقيمة القيمي اذا تروك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق

الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع العينة وهو ان يبيع الطعام من رجل نقد او يبيع منه طهما بأقبل الافتراق ويعدله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبيته من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل وان كان يشيع فاذا اهل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها باجماع من الاصوليين وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل وابتع عن اشترى الجميع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشرط من باعه تلك السلعة بعينها وقيل وجه الاستدلال به لذلك

من جهة ترك الاستقصال ولا يخفى ما فيه وقال القرطبي استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع الا ان بعض صور هذا
 البيع يؤدي الى بيع القرب بالقرم متفاضلا ويكون الثمن اغوا ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على شراء الثمن الثاني من باعه
 القرب الاول ولا ينافي ظاهر السياق بعمومه بل باطلاقة والمطلق يحقل التقييد اجالا فوجب الاستفسار واذا كان كذلك
 فتنبيهه بآدنى دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فلم تكن هذه الصورة متنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه
 سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين ان عمر ٩٣ خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء ايده فقال له ان عوف فيه عطف

الطيب و ياخذ غيره قال لا
 ولكن اتبع به هذا عرضا فاذا
 قبضته وكان له فيه نيسة فاهضم
 ماشئت وخذ اي نقد شئت
 واستدل ايضا بالاتفاق على ان
 من باع الساعة التي اشتراها من
 اشتراها منه بعد مدة فالبيع
 صحيح فلا فرق بين التجهيل في
 ذلك والتأجيل فدل على ان
 المعتبر في ذلك وجود الشرطي
 أصل العقد وعدمه فان تشارطا
 على ذلك في نفس العقد فهو باطل
 أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط
 فهو صحيح ولا يخفى الورع قال
 بعضهم ولا تضر ارادة الشراء
 اذا كان بغير شرط وهو يمكن أراد
 ان يرني بامرأة ثم عدل عن ذلك
 وخطبها وتزوجها فانه عدل عن
 الحرام الى الحلال بكلمة الله
 التي أباحها وكذلك البيع والله
 أعلم وفي الحديث جواز اختيار
 طيب الطعام وجواز الكالة في
 البيع وغيره وفيه ان البيوع
 الفاسدة ترد وفيه حجة على من
 قال ان بيع الربا جائز باصله من
 حيث انه بيع بمنوع بوصفه من

فاعلم أنه لم يذهب الى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما علم بل اختلوا في ذلك
 اختلافًا طويلا على حسب ما هو مبسوط في الفروع ووقع الاتفاق في بعض الصور
 والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سألت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 البيعة على المدي والمدين على المدي عليه لانه يدل بعمومه على ان المدين على المدي عليه
 والبيعة على المدي من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا ولا وحديث
 الباب يدل على ان القول قول البائع مع عينه والبيعة على المشتري من غير فرق بين أن
 يكون البائع مدعيا أو مدعى عليه فبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فبفتح عارضان
 باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغي ان يرجع في الترجيح الى
 الامور الخارجية وحديث ان المدين على المدي عليه من اهل المصنف في كتاب الاقضية الى
 أحمد ومسلم وهو ايضا صحيح البخاري في الرهن وفي باب المدين على المدي عليه وفي تفسير
 آل عمران وأخرجه الطبراني بلنظ البيعة على المدي والمدين على المدي عليه وأخرجه
 الاسماعيلي بلفظ ولكن البيعة على الطالب والمدين على المطلوب وأخرجه البيهقي بلفظ
 لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البيعة على المدي
 والمدين على من أتى به وهذه الانفاط كما هي في حديث ابن عباس في راجع الترجيح بين
 الحديثين لم يصعب عليه ذلك بعد هذا البيان ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين

(كتاب السلم)

(عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار
 السفة والسفنة فقال من أسلف فليسفت في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم
 رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الخمس حالة العقد) قوله كتاب السلم هو بفتح
 السين المهملة والادغام كالسلف وزنا ومعنى وحكى في الفتح عن الماوردي ان السلف لغة
 أهل العراق واسم لغة أهل الجواز قيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس
 فالسلف أعم قال في الفتح والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة وزيد في السلم يدل يعطى
 عاجلا وفيه نظر لانه ليس داخل في حقيقة قوله واتفق العلماء على مشروعية الاما حكي
 عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط البيوع
 وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عدة مدغور حوز الحاجة أم لا اه قوله

حيث انه يبيع بمنوع بوصفه من حيث انه يبيع بالربا ويصح البيوع قاله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لما ردا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا أمره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الفرق
 بالنفس وترك الجمل على النفس لا اختيارا كل الطيب على الردي خلافا لمن منع ذلك من المتزهدين (عن أنس بن مالك رضى الله
 عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة) من الحقل جمع حقله وهي الساحة الطيبة التي لا بناء فيها الا
 شجر وهي بيع الحنطة في سنائها بكيل معلوم من الحنطة الخالصة والمعنى فيه عدم العلم بالماثلة وان المقصود من البيع مستور

بما ليس من صلاحه قال في الفتح قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سبيله بالبر وقال الليث الحقن الزرع اذا شعب من قبل أن يغلق
سوقه والمنهس عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقبل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل يبيع ما في رؤس الخيل بالثمن وعن مالك بن
الكرام الارض بالخطئة أو بكيل طعام أو دابة والمشهور ان المحاقلة كراء الارض ببيع غرض ما يفت ٥١ (و) نهى أيضا عن
(الخاضرة) وهي مقابلة من الخضرة والمراد ببيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمار قبل
ان تنظم وبيع الزرع قبل ان يشتد ويقر منه وحكى الطحاوي عن عمر بن يونس ٩٣ قال فسر لي ابي قال لا اشترى ثمر الخيل

حتى يوقع محررا أو مصفرا وبيع
الزرع الا خضر مما يحصد بطن
بعد بطن مما يمت معرفة الحكم
فيه وقد أجاز الخطبة مطلقا
وثبت الخيار اذا اختلف وعلم
مالك يجوز اذا ابدى صلاحه
وللمشتري ما يتجدد منه بعد ذلك
حتى ينقطع ويغتر الغرر في ذلك
للحاجة وشبهه جوار كراء خدمة
العبد مع انهما يتجدد ويختلف
وكراء المرضعة مع ان لبنها يتجدد
ولا يذرى كم يشرب منه الطفل
وعند الشافعية يصح بعد بدو
الصلاح مطلقا وقبله يصح بشرط
القطع ولا يصح بيع الحب في سبيله
كالجوز واللوز وقال القسطلاني
لا يجوز بيع زرع لم يشتد حبه ولا
يبيع بقول وان كانت تجذر ارا
الابشرط القطع أو القلع أو مع
الارض كالقمرع الشجر فان اشتد
حب الزرع لم يشترط القطع ولا
القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال
الزركشي وقياسنا من
الاكتفاء في التأخير بطلع واحدة
وفي بدو صلاح بصفة واحدة
الاكتفاء هنا بالصفة واحدة

يسلمون بضم أوله قوله السنة والسنتين في رواية البخاري عامين أو ثلاثة والسنة بالنصب
على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنتين وعامين قوله في كيل معلوم احتراز بالكيل
عن السلم في الاعيان وقوله معلوم عن المجهول من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة
حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في ثمار نخيل باعيا ثم ائتمهم عن ذلك لما
فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك النخيل بعامة فلا تفرشأ قال الحافظ واشترط تعيين الكيل
فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكيل الا أن لا يكون في البلد
سوى كيل واحد فانه يصرف اليه عند الاطلاق قوله الى أجل معلوم فيه دليل على
اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقالت الشافعية
يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر فجواز له حالا أولى وليس ذكر الاجل في الحديث
لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتعتب بالسكينة فان التأجيل شرط
فيها واجيب بالفرق لان الاجل في السكينة شرع لعدم قدرة العبد غالباً واستدل الجمهور
على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال شهد أن
السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا
تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ويجاب بان هذا يدل على جواز السلم الى أجل ولا
يدل على انه لا يجوز الامو جلا وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال لا ناسف
الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا ويجاب بان هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه
وكذلك يجاب عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ورواه عبد الرزاق بلفظ السلم عما
يقوم به السعربا ولكن السلف في كيل معلوم الى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار
الاجل فقال أبو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك لا بد من
أجل تتغير فيه الاسواق وأقله عندهم ثلاثة أيام وكذا عند الهادي وعند ابن القاسم
خمس عشرة يوما وأجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه أبو ثور واختار
ابن خزيمة تأقيته الى الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث
الى حمودى ابنته الى نوبين الى الميسرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته
وليس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الاجل لا يثنى غيره وقال
المنصور بالله أقله أربعون يوما وقال الناصر أقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٥١ وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لاستمرار مقصودها ويجوز بيع
ورقها الظاهر بشرط القطع كالقول قال الامام الشوكاني في السبل والنيل وأما بيع الزرع الاخضر قبل ان يسدل ويظهر
فيه الحب وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل
بشرط القطع وخالف سبعة من الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع قال وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع
القصيل من غير بشرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فأجاز بيعه من غير بشرط القطع ٥١ ولا يصدق على بيع القصيل انه

بيح الخاضرة الذي ورد النهي عنه لان النهي انما ورد عن السنبلي قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذنب الى أن يسنبلي نص
أمسلا ولان في كتب اللغة ما يدل على ان الخاضرة بيع التمار قبل بدو صلاحها والتمار هي حمل الشجر فلا يتناول الزرع كافي
كتب اللغة أيضا وقد فسر بعض أهل العلم الخارقة ببيع الزرع قبل ان يغلظ سوقه فان صح ذلك كان دليلا على المنع والا كان
الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصصيل مطلقا زاد في النبيل وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع
القصصيل فقال لا بأس به والحاصل ان الذي ٩٤ في الاحاديث النهي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السنبلي حتى يبيض

فما كان من الزرع قد سنبلي أو ظهر
فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد
حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر
فيه الحب والسنبلي فان صدق
على بيعه حينئذ انه مخاضرة كما
قال البعض انما يبيع الزرع قبل
ان يشتد لم يصب بيعه لورود النهي
عن الخاضرة لان التفسير المذكور
صادق على الزرع الاخضر قبل
ان يظهر فيه الحب والسنبلي
وهو الذي يقال له القصصيل ويمكن
الذي في القاموس ان الخاضرة
بيع التمار قبل بدو صلاحها
وكذا في كثير من شروح الحديث
فلا يتناول الزرع لان التمار حمل
الشجر كافي القاموس وسنأتي في
تفسير الخارقة عند البعض ما يرشد
الى انما يبيع الزرع قبل ان يغلظ
سوقه فان صح ذلك فسد الوالا
كان الظاهر ما قاله ابن حزم من
جواز بيع القصصيل مطلقا اه
(و) نرى عن (الامسية) بان
يأمن نوبامطوي في ظلة ثم يشتره
هل ان لا خيار له اذ اراد أو يقول
اذا لمسته فقد بيعت له (والمابضة)
بالذال المججمة بان يجعلا المابضة

من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل وأما
ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل أن يكون بيعه بالمعدوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا
فارق بينهما وبين البيع الا الاجل فيجب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كافي واعلم ان السلم
شروطا غير ما اشقل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لنا في التعرض لما
لادليل عامه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتبين
بتلك المعرفة عن غيره (وعن عبد الرحمن بن أبي رزق وعبد الله بن أبي أوفى قالا كانصيب
المقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباطا من أنباط الشام فنسألهم
في الحنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قالوا لا كانا لهم
عن ذلك رواه أحمد والبخاري وفي رواية كانا سلف على عهد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم رواه النسبة الا
الترمذي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا
يصرفه الى غيره رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي لفظ من أسلف في شيء
فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله رواهما الدارقطني واللفظ الاول دليل امتناع
لرهن والضمين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض) حديث أبي سعيد في اسناده عطية بن
سعد العوفي قال المذنب لا يبيع بحدشته قوله ابن ابي رزق بالوحدة والزاي على وزن اعلى
وهو الخزاعي أحد صغار الصحابة ولا يسه ابنه حجة قوله أنباط جمع نبط وهم قوم
معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من العراقين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب
دخلوا في الجحيم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ويقال لهم النبط بفتحين والنبط
بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تيمانية وانما هو ايدل للمعرفة بهم بأنباط الماء أي استخرجوه
اكثرهم الجحيم القلاحة وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادي
الشام ويدل على هذا قوله من أنباط الشام وقيل هم طائفة ان طائفة اختلطت بالجحيم
ونزلوا بالبطائح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا بالشام قوله فنسألهم بضم النون واسكان

(والمزانية) يبيع التمر اليابس بالرطب كيلا ويبع الزبيب بالغيب كيلا وهذا الحديث من افراد البخاري (عن
عائشة رضي الله عنها قالت هنت) بالصرق ودونه (أم معاوية) بن أبي سفيان رضي الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
ان أباسه فبان رجل شحيح) بمضيل حريص (فهـل على جناح) بضم الجيم انم (أن آخذ من ماله مهر قال خذني أنت ونولك
فما يكفيك) لنفسك وبنيتك (بالمعروف) اقتصر عليه لان السكافة لا مورهم وأحالها صلى الله عليه وآله وسلم على العرف فيما
ليس فيه تحريم بشرعي وكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا قسما لا حكا لان أباس فبان كان عكة فلا يستبدل به على الحكم على

الغائب بل قال المسلم بل انه كان حاضر اسوأها فقال أنت في حل مما أخذت قال ابن المنير المقتضود به هذا إثبات الاعتماد على العرف وانه يقضى به على ظواهر الالفاظ ولو أن رجلاً على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجوز كذا الوبايع موزوناً أو مكيلاً بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضى حسين أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فتم الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر الضمة والفضة وكبرها وغالب السكك في اللبنة ونادرها وقرب منزلته وبعده ٩٥ وكثرة فعل أو كلامه وقلة في الصلاة وعن

منه من قبل ومهر مثل وكف من كاح وموتة كسوة وسكنى وما يلقى بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والطهروا كترمة الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط تترتب عليه الأحكام كاحياء الموات والأذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يصدقها وايداعها وهديته وغصبا وحفظ ودبعة وانتفاعها بعارية ومنها الرجوع اليه في أمر يخص كالألفاظ الايمان وفي الوقف والوصية والتقويض ومقادير المكاييل والموازين والتقود وغير ذلك اه وترجم البخاري حديث الباب بلفظ من أجرى أمر أهل الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والمكاييل والوزن وسنتهم على حسب سياهم ومذاهم المشهورة أى في مال يأت فيه نص من الشارع (عن جابر رضى الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله

السنة المهمة وتختصف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف قوله ما كنا نأمنهم عن ذلك فيه دلائل على أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستئصال قال ابن رسلان وأما المأدوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جواز قوله وما نراه عندهم لفظ أبي داود الى قوم ما هو عندهم أى ليس عندهم أصل من أصول الخنطية والشعر والقروا والزيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بوجوده في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول الأجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضرك قطاعه قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما لا يقطع قبله بل لابد أن يكون موجودا من العقد الى الحل ووافقه الثوري والاوزاعي فلو أسلم في شيء فأنقطع في محله لم ينسخ عنه عند الجمهور وفي وجهه للشافعية ينسخ واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أن رجلا أسلف رجلا في فحل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم استحل ما له اردد عليه ما له ثم قال لا تسلفوا في الفحل حتى يبدو صلاحه وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث اكان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابرى وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الامتعة المقر برمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستئصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبدا ودرواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل نجراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الاعيان أو على السلم الحال عند من يقول به أو على ما قرب أجده قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يساقون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز قوله فلا يصرفه الى غيره الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحل جعل المسلم فيه ثمن الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أى لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك جمل ابن رسلان في شرح السنن وغيره أى ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمن الشيء آخر فلا يجوز له ذلك

(وسلم الشفعة) يضم الشين من شفعت النبي اذا ضمته وسيت شفعة انضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد العقار المحتمل للشفعة وهذا كالأجماع وشذعه فاجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يحتمل الشفعة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه لانه بقسمته تبطل المنفعة ولا شفعة الا لشرائه لم يقسمه فلا شفعة بخلاف خلاف العنقبة واحتجهم بما رواه الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جاز الدار حتى بالدار وقيل به بحيث ونظر بطول ذكره ما رواه في ذلك رسالة مستقلة حقة فيها الحق وأبطل شفعة الجار وكذا في نيل الاوطا والسيل

الجواز (فإذا وقعت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت الطرق) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حيثئذ لانهم بالقسمة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل في هذا الباب حديث الشفعة لأن الشريك يأخذ الشفعة من المشتري قهرا بالحق فآخذها من غيره بكم مباحة جازت قطعها وهذا الحديث أخرجه في الشركة والشفعة وترك الميل وابوداود في البيوع والترمذي في الأحكام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاجر ٩٦ إبراهيم عليه السلام بسارة) بتخفيف الراء وقيل بتشديد هاء أي سافر بها

(فدخل بمأقربه) هي مصر وقال ابن قتيبة الأردن (فيها ملك من الملوك) هو صارق وقيل سنان بن علوان وقيل عمرو بن أمي القيس بن سببا وكان على مصر (أوجبار من الجبابرة) شك من الراوى (فقيل) له (دخل إبراهيم ناهرا أهى من أحسن النساء) وقال ابن هشام وشي به خطأ كان إبراهيم يمتاز منه (فارسيل) الملك (اليه أن يا إبراهيم من هذه) المرأة (التي معك قال أختي) يعني في الدين (ثم رجع) إبراهيم عليه السلام (اليها قال لا تكذبني حديثي قاتني أخبرتكم أنك أختي) اختلف في السبب الذي جعل إبراهيم على هذه التوصية مع أن ذلك الجبار كان يريد اقتصاصها على نفسها أختا كانت وزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار أن لا يتعرض للأزواج إلا فيقتلهم فأراد إبراهيم عليه السلام دفع

حق يقضيه والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله وقال الشافعي وزفر يجوز ذلك لأنه عوض عن مستقر في الذمة فجاز كالأول كان قرضا ولأنه مال عاد اليه بنفس العقد على فرض تعدد المسلم فيه فجاز أخذ العوض عنه كالفن في المبيع إذا فسخ العقد قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضاءه فيه دليل على أنه لا يجوز شيء من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقدرى عن سعيد بن جبيرة أن الرهن في السلم هو الربا المضمون وقدرى نحو ذلك عن ابن عمر والأوزاعي والحسن وهو إحدى الروايتين عن أحمد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودي نسمة ورهنة درهما من حديثه وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضا في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الأسماعيلي بأنه ليس في الحديث ما ترجم به ولعله أراد الخلق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فجاز أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كاخلاف في الرهن قوله فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه الخ فيه دليل أن قال أنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك

(كتاب القرض)

(باب فضيلته)

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقة امرء رواه ابن ماجه) الحديث في أسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب أنه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن انس عند ابن ماجه فروعا للصدقة بعشرة أمثالها والقرض بمائة عشرة وفي أسناده خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن الشامي قال النسائي ليس بثقة وعن أبي هريرة عن مسلم فروعا من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله بعهده كربة من كرب يوم القيامة ومن يضر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي فضيلة القرض أحاديث وعومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسائرين في مشروعيته قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه

أعظم الضررين بارتكاب أخيهما وذلك أن اغتصابه إياها واقع لا محالة لئلا يمكن أن علم أن لها زوجا ولو في الحياة خلتها الغيرة على قتلها واعدامه أو حبسه واضرارها بخلاف ما إذا علم أن لها أخا فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الجبار فلا يسأل به وقيل المراد أن علم أنك امرأتى الرضى بالطلاق (والله أن على الأرض) هذه التي نحن عليها (مؤمن) أي من مؤمن (غيري وغيرك) واستشكل بكون لوط كان معه كما قال تعالى فآمن لوط والجواب لم يكن معه لوط إذ ذلك بالارض التي وقع فيها ما وقع كما قدرته بهذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط إذ ذلك

(فارسى) التحليل عليه السلام (بسم الله) اى بسارة الى الجبار (فقام اليه) بعد ان دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه ان الوضوء ليس من خصائص هذه الامة (وقضى فقامت اللهم ان كنت بك وبرسولك) ابراهيم ولم تكن شاك في الايمان بل كانت قاطعة به وانما ذكرته على سبيل الفرض ضمناً لنفسها وقال في الاصل مع الاحسن ان هذا ترجم وتوسل بايمانهم القضاء سؤلها (واحصت فرجى الاعلى زوجى) ابراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فغط) بضم الغين اى اخذ بجاري نفسه حتى مع له غنايط (حتى ركض برجله) اى حركها وضرب بها ٩٧ ارض وفي رواية مسلم فقام ابراهيم الى

اصلاة فلما دخلت عليه اى على الملك لم يملك ان يسطيه اليها فقبضت يده قبضة شديدة وقد روى انه كشف لابراهيم عليه السلام حتى رأى حاله المثلث

يخامر قلبه امر وقيل صار قصر الجبار لابراهيم كالقارورة

الصافية فسرأى الملك وسارة وسمع كلامهما والله اعلم قال

ابو هريرة (ظاهره انه موقوف عليه) قالت اللهم انيت هذا الجبار (يقال هي قتلتها) وذلك

موجب لتوقعها مساة خاصة الملك (فارسى) الجبار اى اطاق

مما عرض له (ثم قام اليها) ثانياً (فقامت توضاً وتصلى وتقول اللهم ان كنت آمن بك وبرسولك)

ابراهيم (واحصت فرجى الا على زوجى) ابراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فغط) الجبار

يعنى اختنق حتى صار كالصروع (حتى ركض) ضرب (برجله) الارض (قال ابو هريرة) رضى

الله عنه (فقالت اللهم انيت هذا الجبار (فيقال هي قتلتها) فارسى) اى اطلق الجبار (فى

ولو كان فيه شئ من ذلك لما استسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البحر وموقعه أعظم من الصدقة اذ لا يقرض الاحتياج اذ ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على أن قرض الشيء مرتين يقوم مقام التصديق به مرة

(باب استقرض الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره) *

(عن أبي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنا فاعطى سنا خيراً من سناه وقال خياركم أحاسنكم قضاءً رواه أحمد والترمذى وصححه * وعن أبي رافع قال استلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخاتمة ابل الصدقة فامرني أن أقضى

الرجل بكروه فقلت انى لم أجده فى ابل الابل لا خياراً رابعاً فقال أعطه اياه فان من خير الناس أحسنهم قضاءً رواه الجماعة الا البخارى * وعن أبي سعيد قال جاء اعرابي الى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه فارسى الى حولة بنت قيس فقل لها ان كان عندك ثمر فأقرضينا حتى يأتينا ثمرة فتضيق تحتصر لابن ماجه) حديث أبي هريرة هو

في الصحيحين بالفتح كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحق فأغفله فهم به أصحابه فقال دعوه فان اصحاب الحق مقالا فقال لهم اشترؤا السنا فاعطوه اياه فقالوا انا

لا نجد الاسنا هو خير من سناه قال فاشترؤوا وأعطوه اياه فان من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاءً وسألتى وفى الباب عن العرياض بن سارية عند الساقى واليزار قال بعث النبي صلى

الله عليه وآله وسلم بكر أو أتيته اتقاضاه فقلت اقض عن بكرى فقال لا أقض لك الا نجبية فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقال اقض بكرى فقصاه بعير او حديث أبي سعيد

في اسناده عند ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية اسناده ثقات قوله أحسنكم قضاءً جمع احسن ورواية الصحيحين أحسنكم كما سلف وهو الفصحى ووقع فى

رواية لابي داود محاسنكم بالميم كطلع ومطالع قوله بكر ابفتح الباء الموحدة وهو النقي من الابل قال الخطابي هو فى الابل بمنزلة الغلام من الذكور والفلوص بمنزلة الجارية من

الاناث قوله رابعاً بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذى استكمل ست سنين ودخل فى السابعة وفى الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض

وسألتى الكلام على ذلك قال الخطابي وفى حديث أبي رافع من الفقه جواز تقديم

١٢ نيل خا الثانية اوى الثالثة) شك الراوى (فقال) الجبار عقب اطلاقه فى المرة الثانية او الثالثة لجماعته (والله ما ارسلتم الى الاشقيانا) اى مقردا من الجن وكانوا قبل الاسلام يعظمون أمر الجن جداد يرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم وهذا يناسب ما وقع له من الخلق الشيعى بالصرع (ارجعوها) اى ردوها (الى ابراهيم عليه السلام) ورجع باقى لازما ومتعديا (واعطوها) امر اى أعطوها (سارة) (بكر) كان ابو آجر من ملوك القبط من حقن قرية بصرى (فرجعت الى ابراهيم عليه السلام) زاد فى احاديث الانبياء فأنتم اى ابراهيم وهو قائم بصلى فارما يدهمهم اى ما الخير (فقالت اشعرت)

أى أعانت (أن الله كتب الكتاب) أى صرعه لوجهه أو أخره أو رده خائباً أو غافله وأذله (وأنت دم وليدة) الوليدة الجارية
للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفى الأصل الوليد الطفل والأنثى وليدة والجمع ولائد وموضع الترجمة قوله أعطوها أجر
مقبول سار منهنه وأمنه إبراهيم ذلك فغيبه هبة الكافر وقبول هدية السلطان الظالم وإتلاء الصالحين لرفع درجاتهم
وفيه إباحة المعاريض وأنهم آمنودوحدة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهبة والاكراه وأحاديث الأئمة
عليه السلام (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه) ٩٨ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذى نفسى بيده لو شكنى)

الصدقة قبل محالها وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل له الصدقة فلا يجوز أن
يقضى من إبل الصدقة شيئاً كان استسلفه لنفسه فدل على أنه استسلفه لأهل الصدقة
من أرباب المال وهذا استدلال الشافعى وقد اختلف العلماء فى جواز تقديم الصدقة
عن محل وقتها فاجازها الأوزاعى وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال
الشافعى يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعى (١) لا يجوز أن يخرجها قبل
حلول الحول وكرهه سليمان النورى وقد تقدم فى الزكاة كرماد على الجواز وفى
الحديثين أيضاً جواز قرض الحيوان وهو مذاهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيين
والهادوية قالوا لأنه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان كما سلف ويجاب بأن الأحاديث متعارضة فى المنع من بيع الحيوان
بالحيوان والجواز وعلى تسليم أن المنع هو الراجح فحديث أبي هريرة وأبو رافع والعرباض
أين سارية مخصوصة لعموم النهى وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما يملك فم
التنارت ممنوع وقد استثنى مالك والشافعى وجعاعة من العلماء قرض الولاد فقالوا
لا يجوز لأنه يؤدى إلى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقاً داود والطائفة والشافعى ومحمد بن
داود وبعض الخراسانيين وأجزه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه وأجازوه
بعض أصحاب الشافعى وبعض المالكية فهم يحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى إمام
الحرمين عن السلف والغزالي عن الصحابة النهى عن قرض الولاد وقال ابن حزم مانع
فى هذا الأصل من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع
ولا قياس اهـ وحديث أبي سعيد المذكور فيه دلائل على أنه يجوز لمن عليه دين أن
يقضيه بدين آخر ولا خلاف فى جواز ذلك فيما أعلم

• (باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهى عنها قبله) •

(عن أبي هريرة قال قال لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من الإبل فجاءه بقاضاه
فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا إلا أسافوقها فقال أعطوه فقال أوفيتنى أوفال الله
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خيركم أحسنكم قضاء • ومن جابر قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وكان لى عليه دين فقصاني وزادنى متفقاً عليه ما • وعن أنس

بإلام التوكيد المتوحدة (أن
ينزل فيكم) أى فى هذه الأمة (ابن
مريم) أى ليس عن أوليقر بن
نزول ابن مريم من السماء ينزل
عند المنارة البيضاء شرق دمشق
واضعاً كفيه على أجنحة ماكين
(حكماً) يفتحين أى حاكماً (مقفاً)
عادلاً يقال أقسط إذا عدل
وقسط إذا جار أى حاكماً من
حكام هذه الأمة بهذه الشريعة
الجمعية لا يبايرسالة مستقلة
وشريعة ناسخة (فيكم
الصليب) الذى تعظمه النصارى
(ويقتل الخنزير) أى يأمر
بإعدامه مبالغة فى تحريم أكله
وفيه بيان أنه نجس لأن عيسى
عليه السلام إنما قتله بحكم هذه
الشريعة المحمدية والشئ
الظاهر المنتفع به لا يباح إتلافه
وهذا موضع الترجمة على ما لا
يخفى كذا فى القسط لاني قال
الإمام الشوكاني فى السبيل
الجسار واستدل القائلون
بنجاسته بقوله تعالى وأطعم
الخنزير فإنه نجس ويجاب
عنه بأن المراد بالرجس هنا

وسئل

الحرام كما يفيد سابق الآية ولما وردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس

فإن الله سبحانه قال قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً وأطعم خنزير فإنه نجس
أى حرام ولا تلازم بين النجس وبين الحرام فلو كان الشئ حراماً وهو طاهر كما فى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو
ذلك واستدلوا أيضاً بحديث أبي ذر عليه السلام فى الشئ فيه الأمر بغسل آية أهل الكتاب مع اللادلك بأنهم يطبخون فيها الخنزير
ويشربون فيها الخمر وقد علمنا أن إيجاب الغسل لازماً لما يحرم أكله ويشرب به لا لكونه نجساً فإن ذلك يحكم آخر غير مقصود

للاضرار وعلى تقدير الاحتمال تنزل فلا ينتقض الاحتمال بالاحتمال على محل النزاع اهـ فكذا الامر بقوله لا يدل على نجاسته
فلا يامل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم أى يرفعها وذلك بان يحسم
الناس على دين الاسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضربها اعليم ويلزمهم اياها من غير محاباة وهذا قاله
عائض الاحتمال وعتقه الزورى بأن الصواب ان عيسى عليه السلام لا يقبل الا الاسلام والجزية وان كانت مشروعة في
هذه الشريعة الا ان مشروعيته انتقطع بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بناسخ حكمها بل بنفيه هو المبين للنسخ

بـوله هذا (ويقيم) أى يكثر
(المال حتى لا يقبله أحد) لكثرته
واسـ تغناه كل أحد بما في يده

بسبب نزول البركات ونوالى
الخيرات بسبب العدل وعدم
الظلم وتخرج الارض كنوزها
وتقل الرغبات في اقتناء المال

اعلمـ بم يقرب الساعة وهذا
المـديث أخرجه في أحاديث
الانبياء ومسلم في الايمان
والترمذى في الفتن وقال حسن

صحيح (عن ابن عباس رضى
الله عنهما انه أتاه رجل) لم يسم
(فقال يا ابن عباس انى انسان

انما عشتى من صنعة يدي وانى
أصنع هذه التصاوير فقال له
(ابن عباس لا أحد ذلك الا ما

مـعت من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سمعته يقول
من صور صورة فان الله معه

بها (حتى ينفخ فيها) أى فى الصورة
(الروح وليس بنافخ فيها) الروح
(أبدا) فهو يعذب أبدا (فربا

الرجل) أصابه الربو وهو مرض
يعلمونه النفس ويضيق الصدر
أو دعر وامتلاء خوفا أو انتفخ

(كلمة ترحم كما أن ويكلمة
عذاب (ان آيت الآن تصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعليك بهذا الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس
بتصويره وكذا فى صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فان الله معه ذنبه حتى ينفخ فدل على ان المصور انما يتحقق هذا العذاب لمكونه قد باشر تصوير حيوان يختص بالله
عز وجل وتصور جاد ليس فى معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهية بيع التصاوير وغيرها واضح وليس

وسئل الرجل من اقرض اخاه المال فيمضى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا اقرض احدكم قرضا فاهدى اليه واحمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان

يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه * وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال اذا اقرض فلا ياخذ هدية رواه البخارى فى تاريخه * وعن ابى بردة بن ابى

موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الربا ذى فاذا

كان لك على رجل حق فاهدى اليك حل تبن أو حل شعير أو حل قت فلا تأخذه فانه ربا

رواه البخارى فى صحيحه) حديث أنس فى اسناده يحيى بن أبى اسحق الهناتى وهو مجروح

وفى اسناده أيضا عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اعميل بن عباس

وهو ضعيف قوله سن أى جل لمن معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جوار المطالبة

بالدين اذا حل أجله وفيه أيضا دليل على حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وتواضعه وانصافه وقد وقع فى بعض النسخ الصحيح ان الرجل أغلظ على النبي صلى الله

عليه وآله وسلم فاهدى اليه أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا كما تقدم وفيه دليل على

جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفيه جواز رد ما هو افضل من المثل

المقتضى اذا لم تتعثر طرية ذلك فى العقد وبه قال الجهور وعن المالكية ان كانت

الزيادة بالعدد لم يجز وان كانت بالوصف جرت ويرد عليهم حديث جابر المذكور فى الباب

فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاده والظاهر ان الزيادة كانت فى العدد وقد

ثبت فى رواية للبخارى ان الزيادة كانت قيراطا وما اذا كانت الزيادة قمشرطة فى العقد

فحرم اتفاقا قولا يلزم من جواز الزيادة فى القضاء على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها

قبل القضاء لانها بمنزلة الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثنا انس المذكور فى الباب

وأثر عبد الله بن سلام والحاصل ان الهدية والعارية ونحوهما اذا كانت لاجل التمتع

فى أجل الدين أو لاجل رشوة صاحب الدين أو لاجل أن يكون لصاحب الدين نفعه فى

مقابل دينه فذلك محرم لانه امانوع من الربا ورشوة وان كان ذلك لاجل عادة جارية

بين المقرض والمستهقرض قبل التدان فلا بأس وان لم يكن ذلك لغرض اصلا فالظاهر

المنع لاطلاق النهى عن ذلك واما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا انه

(ربوة شديدة) بتثليث الرأ (واصف وجهه) بسبب ما عرض له (فقال له ابن عباس) (ويحك) كلمة ترحم كما أن ويكلمة

عذاب (ان آيت الآن تصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعليك بهذا الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس

بتصويره وكذا فى صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم

فان الله معه ذنبه حتى ينفخ فدل على ان المصور انما يتحقق هذا العذاب لمكونه قد باشر تصوير حيوان يختص بالله

عز وجل وتصور جاد ليس فى معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهية بيع التصاوير وغيرها واضح وليس

لـ عبد بن الحسن الراوى عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصرى فى البخارى موصول سوى هذا الحديث (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة) أى من الناس (أفأخصهم يوم القيامة رجل رضى الله عنه) أى أعطى العهد باسمى واليمين بي قال ابن التميمي وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصهم جميع الظالمين ولكنه أراد ان يمد على هؤلاء الثلاثة والمضمم يقع على الواحد فافوقه والمذكر والمؤنث بلفظ واحد (ثم غدر) نقض العهد الذى عليه ولم يبق به (ورجل باع حرا) ١٠٠ عالم متعمدا فأكل ثمنه) وخص الأكل بالذكر لانه أعظم مقصود

وفى حديث عبد الله بن عمر عن أبي داود مرفوعا ورجل اعتبد خسررا وهو أعم من الأول فى الفعل وأخص منه فى الفعل به واعتقاد الطر كما قاله الخطابي يقع بأمرين إما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يبعده وإما بأن يستخذه كراه بعد العتق والأول أشدهما قال فى الفتح قات وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو ببعده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد وقال المذهب انما كان الله شديدا لان المسليزا كفا فى الحرية فمن باع حرا فقدمه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذى أنقذه الله منه قال ابن الجوزى الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصمه بيده قال ابن المنذر لم يختلفوا فى ان من باع حرا انه لا يقطع عليه يعنى إذا لم يسرقه من حرز مثله إلا ما يروى عن علي فقطع يده من باع حرا قال وكان فى جواز بيع الحر بخلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بأنه

عبد فهو عبد قلت يحتمل أن يكون محله فبين لم تعلم جريمته لكن روى عن قتادة ان رجلا باع نفسه فقضى وأبى عمر بالله عبد وجعل ثمنه فى سبيل الله وعن زرارة بن أبي أرفى أحد التابعين انه باع حرا فى دين وقتل ابن الحزم ان الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فقظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعى مثل قول زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الاحتجاب واستقر الاجماع على المنع (ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخذه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله

* (كتاب الرهن) *

(عن أنس قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندهم ودى بالمدينة وأخذ منه شعير الألهه رواه أحمد والبخارى والنسائى وابن ماجه * وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعا من حديد وفى لفظ يوفى ودرعه موهنة عندهم ودى بمثلين صاعا من شعير أخرجهما * ولا جد والنسائى

عبد فهو عبد قلت يحتمل أن يكون محله فبين لم تعلم جريمته لكن روى عن قتادة ان رجلا باع نفسه فقضى وأبى عمر بالله عبد وجعل ثمنه فى سبيل الله وعن زرارة بن أبي أرفى أحد التابعين انه باع حرا فى دين وقتل ابن الحزم ان الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فقظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعى مثل قول زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الاحتجاب واستقر الاجماع على المنع (ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخذه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر و) حرم بيع (الميتة والخنزير) احتباسهما
 فيتمعدى الى كل نجاسة والميتة ما زالت عنها الحياة لانه كاشرة على ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيعها ويستثنى
 من ذلك السمك والجراد قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على تحريم بيع الخنزير وحكى
 ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي
 النجاسة عندهم والعلماء فيتمعدى ذلك الى كل نجاسة وليكن المشهور ١٠١ عن مالك طهارة الخنزير اه والذي حقه

في السيل طهارة الخنزير ولا يلزم
 من عدم صحة بيعه النجاسة
 (و) حرم بيع (الاصنام) جمع صنم
 قال الجوهري هو الوثن وقال في
 النهاية الوثن كل ماله جثة
 معمولة من جواهر الارض أو
 من الخشب أو من الحجارة كصورة
 الآدمي تحمل وقنصب قعبه
 والصنم الصورة بالجملة قال وقد
 يطلق الوثن على غير الصورة وقال
 في الفتح بينهما عموم وخصوص
 من وجه فان كان مصورا فهو
 وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة
 فيها فيتمعدى الى معدوم الانتفاع
 شرعا فيبيعها حرام مادامت على
 صورتها فلو كسرت وأمكن
 الانتفاع برضاها جاز بيعها
 عند الشافعية وبعض الحنفية
 نعم في بيع الاصنام والصور
 المتخذة من جواهر نفيس وجهه
 عند الشافعية بالصحة والمذهب
 المتبع مطائفة به أجاب عامة
 الأصحاب (فقيل) لم يسم القائل
 وفي رواية فقال رجل (يا رسول
 الله أ رأيت) أخبرني (شجوم
 الميتة فأنه يطلى بها السفن

وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملته
 أهل الذمة) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح
 هو على شرط البخاري قوله رهن الرهن يفتح قوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من
 قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال
 وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمعامله عول به باسم المصدر وأما
 الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككعب وكأب وقرئ بهما قوله
 عندهم ودى هو أبو الشحم كما بينه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في
 شعبه اه وأبو الشحم بفتح الميم وسكون المهملة كنية وظفر بفتح الظاء والقام بطن
 من الاوس وكان حليفاهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة مدودة وموحدة مكسورة
 اسم قاعل من الأبناء وكانه التبس عليه بابي اللحم الضخامي قوله بثلاثين صاعا من شعير في
 رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه به عشرين ولعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه
 أول الامر في عشرين ثم استزاده عشرة فرواه الراوي تارة على ما كان الرهن عليه أو لا
 وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح اه كان دون الثلاثين فجاء الكسر تارة
 وألقى الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس ان قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد في
 رواية فاجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتكها به حتى مات والا حاديث
 المذكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيه أيضا دليل على صحة
 الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتميم يد بالسفر في الآية خرج يخرج الغالب فلا
 منهوم له لدلالة الاحاديث على مشروعيته في الحضر وأيضا السفر مظنة فقد انكأ
 فلا يحتاج الى الرهن غالباً الا فيسه وخالف مجاهد والضحك فقال لا يشرع الا في السفر
 حيث لا يوجد المكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم
 ان شرط المرتحن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل أحاديث
 الباب على ذلك وفيه أيضا دليل على جوازه معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين
 المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز
 الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله

ويدهن به الجلود ويستصحب بها الناس) أي يجعلونها في سرجهم ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحل بيعها ما ذكر من
 المنافع فأنه مقتضية لصحة البيع كالخمر الأهلية فأنه وان حرم أكلها يجوز بيعها للمنافع (فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (لا تبيعوها) أي بيعها (حرام) وقال النووي كافي في نيل الاوطار قوله لا هو حرام الا كثر على أن الضمير راجع الى
 البيع وجعله بعض العلماء راجعا الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع به وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة بشئ الا ما
 خصه دليل كالجمل المدبوع والظاهر ان يرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر

الحديث فباعوها وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تنفعوا من الميتة بشئ والمعنى لا تنظروا أن هذه الميتة
مقتضية لجواز بيع الميتة فإن بيعها حرام وقيل ابن المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع
أجزائها وأما المتخصص الذي يمكن تطهيره كالشرب والخشبة فيجوز بيعه لأن جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (فإن الله اليوم) أي أنهم (إن الله حرام) عليهم (تطهيرها) أي أكل شخص الميتة
 (بجملتها) أي المذكورة وعند الصغاني اجملوه ١٠٢ والاولى أنصح أي إذا بوه واستخرجوا منه (ثم باعوه فأكوا منه) وهذا

الحديث أخرجه أيضا في المغازي
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه
 قال في الفتح قال جمهور العلماء
 بالعلم في منع بيع الميتة والخمر
 والخنزير النجاسة ولكن المشهور
 عن مالك طهارة الخنزير والظاهر
 أن النهي عن بيعها للمباغحة في
 التنقية عنها أو بالتحقق في الحكم
 الصلابة التي يعظمها النصارى
 ويحرم تحت جميع ذلك وصنعته
 ورخص بعض العلماء في القليل
 من شرب الخنزير لغير حكاها ابن
 المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف
 وبعض المالكية ويستفتي من
 الميتة عند بعض العلماء ما لا يتحل
 الحياة كاشعر والصوف والوبر
 فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول
 أكثر المالكية والخنفية وزاد
 بعضهم العظم والسن والقرن
 والظلف وقال بنجاسة الشعور
 الحسن والليث والأوزاعي
 ولكنهم تطهروا عندهم بالغسل
 وكلهم امتنعوا عندهم بما يتعلق
 به من وطوبات الميتة لا نجسة
 العفن ونحوه وقول ابن القاسم في
 عظم القمل أنه يطهر إذا سلق

عليه وآله وسلم عن معاملته بما سائر المعاملة إلى معاملته اليهود ما يمان الجواز لأنهم
 لم يكن عندهم إذا ذك طعام فاضل عن حاجتهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه شيئا
 عوضا فلم يرد التضييق عليهم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان
 يقول الظهور يركب بنفقته إذا كان مريضا وابن الدريش شرب بنفقته إذا كان مريضا
 وعلى الذي يركب ويذرب بنفقة رواء الجماعة الامم والماء الذي في الوعاء إذا كان
 الدابة مريضة فعمل المرتين علقها ولبن الدريش شرب وعلى الذي يشرب بنفقته رواء
 احمد) الحديث له ألفاظ منها ما ذكره المصنف ومنها باللفظ الرهن مركوب وعقاب رواء
 الدارقطني والحاكم وصححه من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال
 الحاكم لم يخرجوا لأن سبعة من غيره وقدره على الاعمش وقد ذكر الدارقطني الاختلاف
 فيه على الاعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي عاتم قال أي رزقه
 يعني أبا معاوية مرة ثم تركه الرفع بعد ورجح البيهقي أيضا الوقت قوله الظهور أي ظهر
 الدابة قوله يركب بضم أوله على البناء للمجهول بجميع الرواة كما قال الحافظ وكذلك
 يشرب وهو خذ برقي معنى الأمر كقوله تعالى والوالدات يرضعن وقد قيل إن فاعل
 الر كوب والشرب لم يمتنع فيكون الحديث مجعلا وأجيب بأنه لا مجال بل المراد المرتين
 بشرية أن انتفاع الراهن بالعين الموهونة لأجل كونه مائلا والمراد هنا الانتفاع في
 مقابلة النفقة وذلك يختص بالمرتين كما وقع النص صريح بذلك في الرواية الأخرى ويؤيد
 ما وقع عند حاد بن سلمة في جامعها باللفظ إذا الرهن شاة قرب المرتين من لبنها بقدر علفها
 فإن استفضل من اللبن بعد عن العلف فهو زباف فيه دليل على أنه يجوز للمرتين الانتفاع
 بالرهن إذا قام بما يحتاج إليه ولو لم يأذن المالك وبه قال أحمد وإسحاق والليث والحسن
 وغيرهم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينفع المرتين من الرهن
 بشئ بل القوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس من
 وجهين أحدهما التجوز بغير المالك أي يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك
 بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء مرفوع أصول مجمع
 عليهم أو ما رويته لا يختلف في صحته أو يدل على نفيه حديث ابن عمر عند البخاري وغيره

بالماء وفي الحديث لعن العاصي وفيه إبطال الحبل والوسائل إلى المحرم وفيه دليل على أن بيع المسلم
 المنكر من الذي لا يجوز وكذلك أتوا كيل المسلم الذي في بيع النجس وما تحريم بيعها على أهل الذمة فبقى على الخلاف في خطاب
 الكافر بالفروع وفيه استمالة القياس في الأشياء والمظان واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قبلناه وأراد
 الكفار شرأه وعلى تحريم بيع كل نجس ولو كان فيه منفعة كاسرقين وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية
 إلى جواز ذلك المشتري دون البائع لا يحتاج المشتري دونه (عن أبي سعيد الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم نهي عن ثمن الكلب) المعلوم وغيره مما يجوز فاقته أو لا يجوز وظاهر النهي التحريم ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه وعنه كالجهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال عطاء النخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعا نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فأملا كفه ترايا واسناده صحيح وروى أيضا باسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يحل ثمن الكلب والعلة في تحريمه ١٠٣ عند الشافعي فحاشا الكلب مطلقا وهي

قائمة في المعلوم وغيره وعلة المنع عند من لا يرى نجاسة النهي عن اتخاذه والامر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه ويدل عليه حديث جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات الا أنه طعن في صحته قال القسطلاني الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث كما ينه النوروي في شرح المذهب كغيره اه وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بالفظ نهي عن ثمن الكلب وان كان ضاريا يعني بما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو مكر وفي رواية لا حديث عن ثمن الكلب وقال طهمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور ومذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ ان وقع لكن الشرع نهي عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) نهي عن (مهر البغي) أي ما نأخذ الزانية على

بالفظ لا لتجانب ما شبه امرئ بغير ذنوبه ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول بأن النسبة الصحيحة من جهة الاصول فلا ترد الابعاض أخرج منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبقى العام على الخاص والتسخ لا يثبت الا بدليل يقضي بتأخر التامخ على وجه يتعدى مع الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الامكان وقال الاوزاعي والليث وأبو ثور انه يمين حمل الحديث على ما اذا امتنع الراهن من الاتساق على المرهون فيباح حينئذ لزمه رهن وأجود ما يصحح به للجهور حديث أبي هريرة لا آتي وسنة عرف الكلام عليه قوله الدارقطني في فتح الدال المهمة وتشديد الراهن مصدر بمعنى الدارة أي ابن الدابة ذات الضرع وقيل هو ههنا من اضافة الشيء الى نفسه كقوله نعم الى حب الحصيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضا الحاكم ولبني وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبراز والدارقطني وابن القطان ارساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة قال في التخصيص وله طريق في الدارقطني والبيهقي كلاهما ضعيفة وقال في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا أن الحق وطه عند أبي داود وغيره ارساله اه وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الانطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الانطاكي حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن الرهن ان رهنه له غنمه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا اسناد حسن ونعقبه الحافظ بأن قوله نصر بن عاصم ضعيف وانما هو عبد الله بن نصر الاصم الانطاكي وله أحاديث مسكورة وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضا وصله ابن عبد البر وقال هذه اللفظة يعني له غنمه وعليه غرمه اختلف الرواة في رفعها ووقفها فرفعها ابن أبي ذئب ومعه من غيرهم او وقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين ان هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله له غنمه وعليه غرمه من كلام

الزنا ومهر الكوبة على صورته وهو حرام بالاجاع وجمع البغي بغايا والبغاء الزنا والفجور وأصل البغي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدله على أن الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه لاشافعية يجب للسيد الحكم (و) نهي عن (حلوان السكاهن) بضم الحاء وسكون اللام مصدر حلوانه حلوا اذا أعطيته وأصله من الخلوة وشبهه بالشيء الخلون حيث أخذه حلوا به لا بكافة ومشقة يقال خلوته اذا أعطته الخلوة والمراد هنا ما أخذه الذي يدعى مطالعة عم الغيب ويحبر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهيئة يدعون انهم يعرفون كثيرا من الامور فيهم من كان يزعم ان له رتيان من الجن

وتابعة بلقي اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور بقههم أعظمه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بمقدومات يستدل بها على مواقعها كالشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة ونتم المراقبة يعرف من صاحبها ومنهم من يسمى المخيم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء كاهن قاله القسطلاني قال الخطابي وأخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن منها عنه فهو من أكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يفتق به ويعان بما يعطاه على ما لا يحل قال القرطبي وأما التسوية في النسي بين الكلب وبين مهر البقي ١٠٤ وسلمان الكاهن الذي لم يؤذن في ائته اذ هو على

تقدير العموم في كل كتاب قاله في هذه الثلاثة للقدرا المشترك من الكراهة وهو أعم من التحريم والتبزيه اذ كل واحد منها منهي عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دلائل آخر فاننا عرفنا تحريم مهر البقي وسلمان الكاهن من الاجماع لان مجرد النسي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النسي والايجاب على النسي اه وهذا بناء على ما قاله من ان المشهور وجواز اتخاذه مظا ااما على ما شهروه الشيخ خليل فلا قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التحريم والضرب بالخصا وغير ذلك مما يتعناه العرافون من استطلاع الغيب والحلوان أيضا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه اه قلت ومنه ما يأخذه المشايخ من صريهم على التعاويذ والتمائم والرقى ونحوها وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن حال هؤلاء

سعد بن المسيب نقله عنه الزهري قوله لا يغلط الرهن يحفل أن تكون لنافية ويحفل أن تكون نافية قال في القاموس غلق الرهن كفرح استحقه المرتن وذلك اذ لم يتمك في الوقت المشروط اه وقال الازدري الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فك الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتته وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن بما اذا قال الرجل ان لم آت بك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روى ان المرتن في الجاهلية كان يتلك الرهن اذا لم يؤذ الزاهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطاله الشارع قوله له غنمه وعليه غرمه فيه دلائل لمذهب الجمهور والمتقدم لان الشارع قد جعل الغرم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وارساله ورفعها ووقفه وذلك مما يلوجب عدم انتفاؤه لمعارضه ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف

(كتاب الحوالة والضممان)

(باب وجوب قبول الحوالة على المتي)

(عن أبي هريرة قال قال الغني ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبسج رءاه الجماعة وفي افظ لاحد ومن أحبل على ملي فليحتل هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم واذا أحلت على ملي فاتبعه رواه ابن ماجه) حديث ابن عمر اسأله في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسمعيل بن قوبة حدثنا شمس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره واسمعيل بن قوبة قال ابن أبي حاتم صدوق وبقية رجله رجل الصحيح وقد أخرجه أيضا الترمذي وأخذ قوله الحوالة هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو من الحول يقال حال عن العهد اذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلافوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النسي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقبل وبشرط في صحة ارضاء المحيل بلا خلاف والمحال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض ويشترط أيضا تماثل التقدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالتقدين ومنهم ما في الطعام لانهم يبيع طعام قبل أن يستوفى اه قوله مطل الغني من

فقال ان كثير من الاحبار والرهبان لما كانوا أموال الناس بالباطل الامية ونحوه ما يأخذوه الوعظ على وعظهم وتذكيرهم وأكلهم الضيافات بهذا التقر بيب فكل ذلك لا يجوز عن كراهة تحريم أو تنزيه على اختلاف الاحوال والادعال والاشخاص وما هذا عند ادمعان النظر الاحلوان الكاهن أو أكل الحبر والراهب أموال الناس بالباطل مما أشبهه الله بالبارحة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي السكاح والنسائي فيه وفي الصيدواين ماجه في البخاري والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب السلم) * بفتح السين واللام السلف وزنا ومعنى وذكر الماوردي ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم قال النووي ذكره في حديث السلم عبارات أحسن الله عقد على موصوف في الذمة يدل بعطى عاجلا بمجلس البيع مسمى سلمته تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه ان اعتبار التجبيل بشرط لصحة السلم لا ركن فيه وأجيب بان ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره وأجمع المسلمون على جواز السلم اه قال في الفتح اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الاما حكي عن ابن المسيب

واختلافه وفي بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلافه واهل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا انتهى قال القسطلاني وفيه نظر فان في مذهب المالكية يجوز تأخير كله أو بعضه الى ثلاثة أيام على المشهور لخلفية الامر في ذلك وقد لا يجوز للدين بالدين وفي التلويح كرهت طائفة السلم وروى عن أبي عبد الله ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله اه الى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس علمكم جناح أن لا تكتبوها وهذا في البيع الناجز فدل على ان ما قبله في الموصوف غير الناجز (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم في

إضافة المصدر الى الذاعل عند الجهور والمعنى انه يحرم على الغنى القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطالته ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولى ولا يخفى بعد هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الأزهرى المدافعة قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء المجهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي اما تتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني لما لم يسم فاعله عند البيع واما فليتبع فالأكثر على التخفيف وقيد بعضهم بان تشديد الاول أجود وتعب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر الحديثين يقولونه يعنى اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على ملى قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالمعنى لفظا ومعنى وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركهها فقد علمه قوله فاتبعه قال في الفتح هذا بتشديد التاء بخلاف الحديثين يدلان على انه يجب على من أحيل بحقه ملى أن يجتهد الى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثر الخنابلة وأبو ثور وابن جرير وجه الجهور على الاستحباب قال الحافظ ووههم من نقل فيه الاجماع وقد اختلف هل المطل مع الغنى كبيرة أم لا وقد ذهب الجهور الى أنه موجب للفسق واختلافه واهل ينسق برة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطالب من المستحق أم لا قال في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب منه لا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اه والظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس على الوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

* (باب ضمان دين الميت المفلس) *

(عن سلمة بن الأكوع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجنازة فذألوا يارسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا لا ثلاثة دنائير قال

١٤ نيل خا وآله وسلم المدينة والناس يسلفون) من أسلف (في الغمر) بالمثلثة وفتح الميم (العام والعامين) بالصب على الفارقة أو قال عامين أو ثلاثة شك اسمعيل بن سلمية ولم يشك سفيان فقال وهم يسلفون السنتين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي رواية من سلف بتشديد اللام والاول أشمل لدخول الحيوان فيه صح السلم فيه خلافا للخنفية وقد ثبت في حديث مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم اقترض بكر أو قيس عليه السلم وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات وحديث الهبي عن السلف في الحيوان قال ابن السكيت غير ثابت وان يخرجه الحاكم (في غمر) بالمثلثة وقال البرماوي والعيني كالمكرهاني غير بالمثلثة

والظاهر أنهم انبهوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضهم بالثلثة وهو أعلم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلثة قاله أعلم وفي رواية زيادة كيل (فلا يلف في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (وزن معلوم) فيما يوزن وكذا عند فقيهاته كالمعروف في زياد كيل (فلا يلف في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (وزن معلوم) فيما يوزن وكذا بالثلثة الكيل لا الوزن قاله في المأبج والجواب أن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه أن السلم كيلاً ١٠٦ أو وزناً فليكن معلوماً وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وجواز السلم

خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما جوازه كعكسه وهذا بخلاف الربويان لأن المقصود هنا معرفة النادر وهذا المماثلة بعبادة عهده صلى الله عليه وآله وسلم وحل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما عده الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في ثمنات المسك والعنبر وشبههما كيلاً لم يصح لأن القدر اليسير منه مائة كثيرة لا يعد ضابطاً فيه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في نفسه وفي الشرح وطاب ما جبه في التجارات ولو أسلم في مائة صاع خنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يغير وجوده ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والبقاء والسفرجل والرمان فلا يكفي فيه الكيل لأنها تتجاني في الكيل ولا تعدل لكثرة التقاوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مقسود ويصح السلم في الجوز والرز بالوزن في نوع يقل

صلوا على صاحبكم وقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي قتادة وصحبه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وهذا صريح في الانشاء لا يستعمل الاخبار بما مضى وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بعيت فسال عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة هـ ما على يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله على رسوله قال أنا أولى بكل مؤمن من نفسه في ترك دينه على ومن ترك ما لا يورثه رواه أحمد وأبو داود والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد عن عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضعيفة بالفظ كما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل علي صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله هما على وأنا لهما مضامن فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خير أو فترهانك كما فكتك رهنان أخيك ما من مسلم فترهان أخيه الا فك الله رهنانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا لم يرض الله عنه خاصة ام للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة وعن أبي هريرة عن عند الشيخين وغيره ما ناله صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف مالا أو حقاً لا يورثه ومن خلف كلاً أو ديناً فيكاهه إلى ودينه على وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزاد على الولاية من بعد ي من بيت مال المسلمين وفي اسناده عبد الله بن سعيد الانصاري متروك ومتمم وعن أبي امامة عند ابن حبان في ثقافته قوله ثلاثة دنانير في الرواية الاخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهماً وفي رواية لابن حبان من حديث ثمانية عشر درهماً وهذا ديناران وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديث أبي امامة ثمانية عشر ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري أن الدين كان درهماً مائة ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بأن الدين كان دينارين وشطرا فن قال الثلاثة جبر الكسر

اختلافه بغلط قشوره ورفقاً بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في الدين بكسر الموحدة بين العدو والوزن ومن بان يقول مائة لثمة وزن كل لثمة واحدة رطل (وفي رواية عنه) أي عن ابن عباس (إلى أجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل بل سنها أن كان أجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) بعد الله (رضي الله عنه) ما قال إنما كان سلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي في زمن حياته وأيام حياته الشريعة (و) على عهد (إلى بكره) وعمر الخليفةين بعده صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنه (في الخنطة والشعير والزيب والتمر) بالثلثة وذكراً أربعة أشياء من

المكيالات ويقاس عليها ماؤها ما يدخل تحت المكيال وسئل ابن ابي ابري أحد صغار الصحابة عن ذلك فقال مثل ما قال ابن أبي أوفى راجعوا إلى أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكان له يذكروا الحديث لأنهم كانوا يعلمون به وإنما تعرفوا لذلك كما كانوا يعلمون به وكان البخاري ذهب بإيراد هذا الحديث إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه كماله أو بالهكس وهو واحد الوجهين للثأفة والاصح عندهم الجواز وحله امام الحرمين على ما بعد المكيال في مثله ضابطا وانفقا وعلى اشتراط تعيين المكيال في ما يسلم فيه من المكيال كصاع الحجاز وقنيزه الرافق واراد بـ ١٠٧ بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلطة فإذا

اطاق صرف إلى الاغلب (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن أبي أوفى (قال كنانة في البيهقي) بنسخ النون وكسر الباء وسكون النونية أهل الزراعة وقيل قوم ينزلون البطائح وهم ما به لا هتداتهم إلى استخراج المياه من البياض بكثرة معالجتهم الفلاحة وقيل نصارى الشام الذين عمروها (أهل الشام) وفي رواية سفيان الباطن من الباط الشام قال في الفتح وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت ألسنتهم وفقدت ألسنتهم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون بين العراقيين والذين اختلطوا بالروم ينزلون ببادي الشام ويقال لهم النبط بقصصين والنبط والنباط (في الحنظلة والشعير) مما يكال (والزيت) مما يوزن وهذا يدل قوله في الرواية السابقة الزبيب ويقاس عليه الشيرج والسمن وشحوهما (في كيل معلى إلى أجل معلى) قال ابن بطال أجمعوا على أنه ان كان في السلم ما يكان ويوزن فلا بد فيه من ذكر المكيال

ومن قال ديناران الغام أو كان أصلها ما ثلاثة فوق قبل موته دينار أو بقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباء اعتبار الأصل ومن قال ديناران فباء اعتبار ما بقي من الدين والاول الباق كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف والاولى الجمع بين الروايات كلها بتعدد القصص وأحاديث الباب تدل على أنها تصح الضميمة عن الميت ويلزم الضميمة ما ضمن به وسواء كان الميت غنيا أو فقيرا إلى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على مال الميت إذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضميمة إلا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه والالم يصح والحكمة في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة لثلاثتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين محرومة عليه أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي القرطبي أنه ربما كان يمنع من الصلاة إلى من أذن ديناً غير جائز وأما من استعبدان لأمه هو جائز فما كان يمنع وفيه نظر لأن في حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية البخاري من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفا للبينة صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال إنما الظالم في الديون التي حلت في البغي والاسراف فأما الممتنع وذو العيال فإنا ضامن له أودى عنه فصيلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضامعا الحديث قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لا بأس به في المدايات وليس فيه ان التفصيل المذكور كان مستقرا وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ديناً فعلى وفي صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه أشعاراً أنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص ماله وهل كآب القضاء واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يقض له من مات وعليه دين فإن لم يفعل فالأثم عليه ان كان حق الميت في بيت المال بقي بقدر ما عليه والافية قوله فعلى قال ابن بطال هذا ما منج لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي إجماع الأمة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فإن كان فيما يكيل ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم قلت أودع معلوماً والعدد والذرع الملقان بالمكيال والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجرى في الذرع ما نقتدم شرطه في المكيال والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن (فقيل له) أي لابن أبي أوفى والقائل محمد بن أبي مجالد (إلى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه (قال ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وآخر هذا الحديث ولم يسألهم أنهم حوث أم لا حوث لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكروا مكان القبض وهو قول احمد وامصق وأبي ثور

وبه قال مالك وزادوا يقبضه في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم
فيما له حمل ومثله أن يشتري في تسليمه مكانا مملوفا واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن
وجوده في وقت قبول السلم وهو قول الجوهري ولا يضر انقطاعه قبل الحمل وبعد عدهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينتفع
قبله ولو السلم فيما يبيع فانقطع في حلاله ينقضي البيع عند الجوهري وفي وجهه للشافعية ينقضي ما استدل به على جواز التفرق في السلم
قبل القبض لكونه لا يذكر في الحديث ١٠٨ وهو قول مالك إذا كان بغير شرط وقال الشافعي والكوفيون يفسد بالانقطاع

(باب في أن المضمون عنه انما يبرأ إذا دام الضامن لا بمجرد ضمانه)

(عن جابر قال توفي رجل فغسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقلنا صلى عليه فخطا خطوة ثم قال عليه دين قلنا لا يا رسول الله فانصرف فحمله ما أبو قتادة
فأقْبَضَهُ فقال أبو قتادة الذي ثارنا على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفى الله حق
الغريم وبرئ منه الميت قال نعم فصرى عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الذي ثارنا قال انما
مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال قد قضيت ما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الآن بردت عليه جلده رواه أحمد وائسأ زاد بقوله والميت منه ما يرى مدخوله في الضمان
متبرعا لا ينوي به رجوعا بحال) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والدارقطني
وصححه ابن حبان وأما قوله أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد الحاكم ووضعه لنا
حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل عليه السلام قوله فانصرف لفظ البخاري في
حديث أبي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على صاحبكم وتقدم نحوكم
حديث سارة قوله الآن بردت عليه فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبرائة
ذمته على الحقيقة ورفع العذاب عنه انما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد التحمل بالدين بلفظ
الضمانة ولهذا سارع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني
عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب الإمام أن يحض من تحمل جمالة عن ميت على
الامراع بالقضاء وكذلك يستحب لساير المسلمين لأنه من المعاصرة على الخير وفيه أيضا دليل
على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب في أن ضمان ذلك المبيع على البائع اذا خرج مستحقا)

(عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند
رجل فهو أحق به ويمتدح المبيع من باعه رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ اذا سرق
من الرجل متاع أوضاع منه فبرجه يتدبرل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على
البائع بالثمن رواه أحمد وابن ماجه) سمع الحسن عن سمرة فيه خلاف قلنا، وبقية
الاسناد رجاله ثقات لان أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الملقب شيخ البخاري

قبيل القبض لأنه يصير من باب
الدين بالدين وفي حديث ابن أبي
أزوف جواز مبيعة أهـ ل الذمة
والسلم اليهم ورجوع المختلفين
عند التنازع إلى السنة
والاحتجاج بتقرير النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وان السنة
اذا وردت بتقرير حكم كان أصلا
برأسه لا بعبارة مخالفه أصلا آخر كذا
في الفتح قال القاضي محمد الشوكاني
في المختصر وشرحه السلم أن يـ لم
رأس المال في مجلس العقد على
أن يعطيه ما يتراض به ان عليه
مملوما إلى أجل معلوم ولا يأخذ الا
بما سمأه أو رأس ماله ولا يتصرف
فيه قبل قبضه وقد شرط في السلم
بجاعة من اهل العلم بشرط ما يدل
عليه دليل اهـ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الشفعة)

بضم المعجمة وسكون الذاء وحكى
ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير
السكون وهي في اللغة الضم على
الاشهر من شفعت الشيء ضمته
فهو ضم نصيب إلى نصيب ومنه
شفع الاذن وفي الشرع حق غلام

قهرى يثبت للتبريك القديم على الحداث فيما لا يعوض وانفق على مشروعية اخلافنا نقل عن أبي بكر الا ضم من
انكارها للمعنى في الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصنة الصائرة اليه كصعد ومنور بالوعة وسيم
الاشترافي شيء ولو منقولا فاذا وقعت القسمة والمردود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة لانه لا مجال لها بعد ان تميزت
الحقوق بالقسمة وحديث جابر أمر في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في
كل شيء لم يقسم زبعة أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن بنهر يركب فيه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه جاء إلى سعد بن أبي وقاص فقال له (أي سعد) (ابن) أي اشتري (معي يتي في دارك فقال سعد) (لأبي رافع) (والله لأزيدك على أربعة آلاف نخمة أو) قال (مقطعة) وهما بمعنى أي مؤجلة والشك من الراوي وفي رواية سفيان أربعة مائة من قال وهو يدل على أن المنقال اذ ذاك كان بعشرة را هم (قال أبو رافع) لقد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بسبعة (بفتح السين المهملة والقاف ويجوز إبدال السين صا) القرب والملاصقة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث عند الترمذي فنظريه إذا كان غائباً إذا كان طريقهما

واحد إذا قال ابن بطال استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار وأولاده غيرهم على أن المراد الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين لذلك دعاه إلى الشراء منه قال وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فرد وقال كل شيء قارب شيء قليل له جار وقد قالوا للمرأة تجارة لما بينهما من المخاطلة اه رقواء الشوكاني في الدراي المضية ثم في شرح المنتقى ثم في رسالة مستقلة وهو الحق والاحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار مقيمة بعدم اقسمة لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق فهو يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة الا لخلط لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخاطلة كائنه فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطان الشفعة لعدم تصرف الطريق فالحق ان سبب الشفعة واحد وهو الشركة قبل القسمة فما قيل من

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله يعني المغصوب أو المسرور عند رجل أو امرأته وأحق به من كل أحد إذا ثبت أنه ملكه بالبيعة أو صدقه من في يده العين ثم ان كانت العين مجوزة له مع أخذ العين المطالبة بشفعتها مدية بقائم في يده سواء تنفع به امن كانت في يده أم لا وإذا كانت العين قد نقصت بغير استعمال كتعش الثوب وعى العباء وسقوط يده بأفة نقيل يجب أخذ الارش مع أجرته سليما ما قبل النقص وناقصا ما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيع بتشديد التحتية مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان تسليم المبيع الى مستحقه باذن البائع أو بحكم الحاكم بالبيعة أو يعلم لا اذا كان الحكم مستندا الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري علم بان تلك العين مغصوبة فيه توجه عليه من المطالبة كل ما توجه على الغاصب من الاجرة والارش وان جهل الغصب ونحوه كانت يده عليه ايداً مائة كلودبعة وقيل يد ضمانه ولكن يرجع بما غرم على البائع قوله يا بائع يعني الذي دفعه الى البائع

(كتاب التفتيس)*

(باب ملازمة المولى واطلاق المعسر)

(عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لي الواحد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه الخمسة الا الترمذي قال أحمد قال وكيع عرضه شكايته وعقوبته حبه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وابن حبان وصححه وعلقه البخاري قال الطبراني في الاوسط لا يروى عن الشريد الا بهذا الاسناد ترويه ابن أبي دلبه قال في الفتح واسناده حسن قوله التفتيس هو مصدر تفتيس أي نسبته الى الافلاس والمفلس ثم عا من يزيد دينه على موجوده هي مفاسد الانه صاد ان الخس بعد ان كان ذا درهم ودينارين شارة لي انه صار لا يملك الا أدنى الاموال وهي الفلوس أو مسمى بذلك لأنه يمنع التصرف الا في الشيء الثمين كالفلوس لانهم ما كانوا يملكونهم في الاشياء الخفيفة أو انه صار الى حالة لا يملك فيها ماله في هذا قاله زمرة في افلس للسلب قوله لي الواحد الذي بالفتح وتشديد الياء المطل والواحد بالجمع المعنى من الواحد بالضم يعني القدرة قوله يحل بضم أوله أي

ان من أسباب الاشتراك في الطريق والاشترار الذي قرار النهر أو بحارتي الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء وقد حقه قنا لك المقام في كتابنا هداية السائل الى ادلة المسائل بالفارسية فراجع هو بطل الكلام هناك على ذلك يستدعي طولاً منوطاً (ما اعطيتكمها) أي المبعة الجامعة للبيتين (أربعة آلاف وانا عطى بها خمسة مائة دينار فاعطاها اياه) قال في معالم السنن وقد احتج به ما من يرى الشفعة بالجار وأولاده غيره على أن المراد الجار أحق بسبعة إذا كان شريكاً فيكون مع في الحديثين على التوافق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاور شريكه

وبما كنه في الدار المشتركة بينهم ما كالمأثرة تسمى جارة لهذا المعنى قال ويحتمل أنه أراد الحق بالبر والمودة وما في معناه
وإنما يدل على الحقيقة في تناسير السب إلى الجوارح لأن لفظ الحق في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والمضى له حق
الشفعة الشرية والجوارح على مذهب القائل به ولا ريب أن الشرية الحق من غير شك كيف يرجح الجوارح عليه مع ورود
النسبة وحسن الصحة فيجعل الجوارح على الشرية بل جمع بين حديث جابر المصريح باختصاص الشفعة بالشرية وحديث أبي رافع
أذ هو مصروف الظاهر اتفاقا قالان ١١٠ الذين قالوا بشفعة الجوارح قدموا الشرية لأنهم المشارك في الطريق ثم على

من ليس بجوارح ومن ثم تعين التأويل وقال الخطابي بعد أن ساق حديث أبي رافع عن عبد الله بن داود تكلم بعضهم في إسناده هذا الحديث واضطراب الروايات ثم ذكر وجوه الاضطراب قال ولا حديث التي جاءت في أن لشفعة الألف شرية أسانيد لها جيد وليس في شيء منها اضطراب اه قات ولا يضطر الاضطراب حيث رواه البخاري في جامعه الصحيح فالأولى محل الجوارح على معنى الشرية وهو الذي ذهب إليه الحقون من أهل الحديث وقال به الفقهاء المأول عليهم في القديم والحديث وأخرج من لم يقل بشفعة الجوارح أيضا أن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل بمعنى عدمه في الجوارح وهو أن الشرية لا تدخل عليه شرية فتأذى به فدعت الحاجة إلى مقابلة فيه فدخل عليه الضرر بقصص قيمة لم يكن له ولا يوجد في المقسوم والله أعلم وهذا الحديث أخرجه أيضا البخاري في ترواح الخيل وأخرجه أبو داود في

يجوز وصفه بكونه ظاهرا وروى البخاري والبيهقي عن سفيان منسلا التفسير الذي رواه المصنف عن أحمد بن وكيع وإسناد يدل بالحديث على جواز حدس من علمه الدين حتى بقضيه إذا كان قادرا على القضاء ناديه له ونشده عليه لا إذا لم يكن قادرا لقوله الواحد فإنه يدل على أن المعسر لا يحمل عرضه ولا عقوبته وإلى جواز الحدس للواحد ذهب الحنفية وزيد بن علي وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لما ساق من حديث عائذ بن أبي غير الواحد فقال الجمهور لا يبيع لكن قال أبو حنيفة يلازمه من له الدين وقال شريح يبيع والظاهر قول الجمهور وروى يزيد قوله تعالى فنظرة إلى ميسرة وقد اختلف هل يقضو الماثل أم لا واختلف أيضا في تهدير ما يقضوه والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه (وعن أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غمار ابتاعه فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أفرمائه خذوا ما وجدتم وإيسر لكم الأذى رواه الجماعة إلا البخاري) قوله في غمار ابتاعه هذا يدل على أن الغمار إذا أصيب بمضروبه على المشتري وقد تنقذ من باب وضع الجوائح ما يدل على أنه يجب على البائع أن يضع عن المشتري بقدر ما أصابته الجائحة وقد جمع بينهما ما بان وضع الجوائح محمول على الاستحباب وقيل أنه خاص بما يبيع من الغمار قبل بدو صلاحه وقيل أنه يؤول حديث أبي سعيد هذا بأن التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاء دين غريمه من باب التعرض لمكاريه إذا خلاق وليس التصديق على جهة العز ولا القضاء للغريم على جهة المحبة وهذا هو الظاهر ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح لا يحمل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخاك فإنه صريح في وجوب الوضع لا في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث وإيسر لكم الأذى فإنه يدل على أن الدين غير لازم ولو كان لازما لماسقط الدين بمجرد الاعتراف كان اللازم الانتظار إلى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث أبي سعيد هذا الاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما هنا وقد امتدحنا الحديث على أن المقلس إذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كان الواجب عليه إغرمائه تسليم المال ولا يجب عليه إهم شيء غير ذلك وظاهره أن الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر بعد ذلك لم يطالب بها

عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن لي جارين فإني أهدى (باب البيوع وابن ماجه في الأحكام) قال إلى أقربهم منك بابا) وإيسر في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوارح لأن عائشة رضي الله عنها إنما سألت عن تبدلها من جيرانها بالهدية فأنجزها بان من قرب أولى من غيره لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فإذا رأى ذلك أحب أن يشاركه فيه وأنه أيسر عاجبة لجاره عند التوايب العارضة له في أوقات الغنلة فذلك بدى به على من بعد قال ابن بطال إجماع في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة لما يحصل من الضرر بشاركة الغير الأجنبية بخلاف الشرية في نفس الدار والمصالح للدار اه

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله أي الجوار أقرب وفيه إشعار إلى أن البخاري يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما اعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جوار أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل بتوربشتي بإيراد البخاري حديث الجوار أحق بشفعة على تقوية شفعة الجوار وبإبطال ما تأوله الخطابي من منعها عليه * (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الإجارة) * بكسر الهمزة على المشهور وحكى الرازي ضحها وصاحب الاستعذب فتحها وهي لغة أمم للأجرة والاثابة يقال أجرت به بالمد ١١١ وغير المد إذا أئتمه وشرعا قد على منفعة

مقصودة معلومة قابلة للإبدال والاباحة بعوض معلوم فخرج بشفعة العيين وبشفعة التامه كتحاقه للشم وبمعلومة الإراض والجعالة على عمل مجهول وبقابله للإبدال والاباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية به أو الشراكة والاعارة وبعباوم المساقاة والجعالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالجلب بالرزق نعم يرد عليه بيع حق المهر ونحوه والجعالة على عمل معلوم بعوض معلوم وفي الفتح الإجارة اصطلاحاً قيلت منشفة رقبة بعوض * (عن أبي موسى) (عبد الله بن قيس الأشعري) (رضي الله عنه) قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي رجلان من الأشعرين لم يسميا وقد سمى من الأشعرين الذين قد سموا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (فقلت ما علمت أنهم باطلان العمل) كذا نساقه مختصراً ولفظه في

استقابة المرتدين في باب حكم المرتد والمرتدة ومعي رجلان من الأشعرين أحدهما عن عبيد بن الأحرار عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستألف كلاهما أسأل أي العمل فقال يا أبا موسى أيا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به إن الحق ما أظلم على ما في أنفسهم ما وما شعثت أنهم باطلان العمل فكأنني أنظر إلى سواك تحت شفته قلصت أي انزوت (فقال إن أو) قال (لا) بالالف شك من الراوي (نسبته) على علمنا من أراد (لما فيه من التهمة بسبب حرصه) ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجارة والأحكام وفي استقابة المرتدين ومستسلم في المغازي

(باب من وجد سعة بأعها من رجل عنده وقد أفلس) * (عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به رواه أحمد * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره رواه الجماعة * وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي يباعه رواه مسلم والنسائي * وفي لفظ أبيع رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له رواه أحمد * وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي يباعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهو مرسل وقد أسنده أبو داود من وجه ضعيف) حديث سمره أخرجه أيضاً أبو داود قال في الفتح واستاده حسن وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المذكور بعده ويشهد لصحته أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والطحاكي وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوه به لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وفي استاده أبو المعمر قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر وهو مجهول ولم يذكره ابن أبي حاتم إلا إرواها واحداً ذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسمعيل بن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام واكتنههم ههنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي قال الحافظ وقد اختلف على اسمعيل فأنخرجه ابن الجارود من وجه عنه عن موسى بن عتبة عن الزهري وموسى ولا وقال الشافعي حديث أبي المعمر أولى من هذا وهذا قطع وقال البيهقي لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق في مصنفه وذكر ابن حزم

الأشعرين أحدهما عن عبيد بن الأحرار عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستألف كلاهما أسأل أي العمل فقال يا أبا موسى أيا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به إن الحق ما أظلم على ما في أنفسهم ما وما شعثت أنهم باطلان العمل فكأنني أنظر إلى سواك تحت شفته قلصت أي انزوت (فقال إن أو) قال (لا) بالالف شك من الراوي (نسبته) على علمنا من أراد (لما فيه من التهمة بسبب حرصه) ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجارة والأحكام وفي استقابة المرتدين ومستسلم في المغازي

وأورد في الحدود والسنن في القضاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا رعىها فقال نعم كنت أراعيها على قراريط لأهل مكة) قال سفيان بن عيينة يعني كل شاة يقرطها في القيراط الذي هو جزع من الدينار أو الدرهم وهو نصف الدانق أو نصف عشر الدينار أو جزع من أربعة وعشرين جزأ قال أبو الواضع الحربي قراريط اسم موضع مكة وصحبه ابن الجوزي كابن ناصر وأبيده غلطاي بأن العرب لم تكن تعرف القيراط قال في الفتح ١١٢ لكن الأرجح الأول لأن أهل مكة لا تعرفهم مكانا يقال له قراريط اه وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف

القيراط الذي هو من النقد ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح تفقحون أرضا يذكر فيها القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم له الآن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في الهامهم رعي الغنم قبل النبوة ليحصل لهم البرعيا على ما يكفونه من القيام بأمر أمته ولأن في مخالطة الزيادة العلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ودفعوا عنها السباع الضارية والأيدي الخاطفة وعلوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى العقل من رعي إلى رعي ومن مسرح إلى مسرح رفقوا بضعيفها واحسنوا تعاملها فله وتوطئة لتعريفهم سياسة أمهم ونخص الغنم لأنها أضعف من غيرها ولأن تفرقها أكثر من تفرق الأبل والبقر لا مكان ضبط الأبل والبقر بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الإجارة على رعي الغنم

ان عمر ابن مالك رواه أيضا عن أبي هريرة في غرائب مالك وفي التمهيد ان بعض أصحاب مالك وصله قال أوداد ووداد المرسل أصح وقد روى المرسل الشيوخان بلفظ من أدر لك مال بهيئة عنده رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق من غيره ووضعه ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين قوله بهيئة فيه دليل على ان شرط الاستحقة أن يكون المال باقيا بهيئة لم يتغير ولم يتبدل فان تغيرت العين في ذاتها بانقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي آية لا لغرماء يؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والهادوية إلى ان البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص قوله فهو أحق به أي من غيره كأننا من كان وارثا أو غريبا أو يتيما قال الجوهري وروى خلف الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للأصول لأن الساعة صارت بالبيع ملكا للمشترى ومن ضلها واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك وجعلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو فاطنة وقمق بانه لو كان كذلك لم يرد بالافلاس ولا جعل أحقهم المأثمة قضيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أعمار رجل يبيع مناعا فان فيه التصريح بالبيع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا أسقفان في جامعه وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بافظ اذا ابتاع رجلا ساعة ثم أفلس وهي عنده بهيئة وفي لفظ لابن حبان اذا أفلس الرجل فوجد البائع ساعة في لفظ مسلم والنسائي انه لصاحبه الذي باعه كذا كره المصنف وعند عبد الرزاق بلفظ من يبيع ساعة من رجل قال الحافظ فظهر بهذا ان الحديث وارد في صورة البيع ويلحق به القرض وسائر ما ذكره في من العارية والوديعة بالأولى والاعتذار بان الحديث خبر واحد مردود بانه مشهور من غير وجه من ذلك ما تقدم عن حمزة وابن جرير وابن أبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن عمر مر فوما بنحو حديث الباب وقد قضى به عثمان بن كزاره البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا نعرف لعثمان مخالفا في الصحابة والاعتذار بانه مخالف لأصول الاعتذار فاسد ما عرفنا الثمن ان السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها إلا ما هو انقض من أوله يرد في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم انه ورد ما يدل على أن السنة

ويلحق بها في الجوز غيرهما من الحيوانات وأنت في ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يعلم انه اشرف خلق الله ما فيه تميز من التواضع والتصريح بعنته عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات (عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال مثل المسكين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما) هم اليهود وهم من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المفرد بالمفرد فلا اعتبار إلا بالجموع وعين اذ التقدير مثل الشارع معهم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا وما إلى الدليل على أجر معلوم) أي على غير طين (فعملوا له إلى نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا إلى أجرنا الذي شربنا) إشارة إلى أنهم كفروا أو تولوا واستغنى الله عنهم وهذا من اجل إلقاء القول وإرادة الإلزام

لان لازمة ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان (وما علمنا باطل) اشارة الى احباط عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك الاجر المشروط (أكلوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا فابوا وتركوا واستأجروا آخرين) وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (أكلوا بقية يومكم هذوا ولكم الذي شرطت لهم) أي لليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم ١١٣ أكلوا بقية عملكم فان ما بقي من النهار شئ

يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا (فابوا) أن يعملوا وتركوا أجرهم وفي حديث ابن عمر انه استأجر من اليهود من اول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فين الحديتين مغايرة واجيب بان ذلك بالنسبة الى من يهجر عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى من ادرك دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر انهما قضيتان وقال ابن رشيد ما حاصله ان حديث ابن عمر سيق بمثل الاهل الاعذار قوله فحجزوا فاشار الى ان من يهجر عن استيفاء العمل من غير ان يكون له صنيع في ذلك يحصل له الاجر تاما بفضل الله قال وذ كر حديث ابي موسى مثلا لان اخر لغير عذر والى ذلك الاشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا الى اجرنا فاشار بذلك الى ان من اخره عامدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار اه وفي رواية اخرى عن ابن عمر في باب من ادرك ركعة من العصر ما وافق رواية ابي موسى وهو يدل على

نصير بالبيع فملك كالمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقا فينبى العام على الخاص وحل بعض الحنفية الحديث على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعتب بقوله في حديث سيرة عند مفلس وبقوله في حديث ابي هريرة عند رجل وفي لفظ لابن حبان ثم أفلس وهي عنه ولابيه في اذا أفلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة ان هذا الحكم أعنى كون البائع أولى بالساعة التي بقيت في يد المفلس مختص بالبيع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصروفة بالبيع قالوا فتحمل الروايات المطلقة عليهم وليكنه لا ينبغي أن التصريح بالبيع لا يصلح لتقييد الروايات المطابقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بفهمه والقب وما كان كذلك لا يصلح لتقييد الاعلى قول ابي ثور كما تقر في الاصول وربما يقال ان المصريح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من ان المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بحال يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء وقال الشافعي والهادوية ان البائع أولى به والحديث يرد عليهم قوله وان مات المشتري الخ فيه ما يدل على أن المشتري اذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري ثمنها باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون اسوة الغرماء والى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي البائع أولى بها واحتج بقوله في حديث ابي هريرة الذي ذكرناه من أفلس او مات الخ ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويصح ان يكون آخر من رأى ابي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين روه عن ابي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك بل صرح بعضهم عن ابي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال في القتح فتعين المصير اليه لانها زيادة مقبولة من ثقة قال وجرم ابن العربي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوى ورجع الشافعي ايضا بين الحديثين بحمل مرسل ابي بكر على ما اذا مات ملئاً وحل حديث ابي هريرة على ما اذا مات منه اسوة استدلل بقوله في حديث ابي هريرة او مات على ان صاحب السلعة أولى بها ولو اراد الورثة أن يعطوه ثمنها لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية ان الميت اذا خلف الوفا لم يكن البائع أولى بالساعة وهو خلاف الظاهر لان الحديث يدل على ان الموت من

٤٥ نيل خا ان مبلغ الاجر لليهود لعمل النهار كله قيراطان واجر النصارى للنصف الباقي قيراطان فلما حجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجروا) هم المسلمون (أن يعملوا) بقية يومهم فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر القريرين) اليهود والنصارى (كايهما) بايمانهم بالانبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدى وللاسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما امرهم الله به واستدل به على ان بقاء هذه الامة يزيد

على الآلة لأنه يقتضي أن مدة اليهود تطير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى البعثة
 الحمديّة كانت أكثر من أثنى سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة وقيل أقل مدة المسلمين أكثر من أثنى سنة قطعاً فاله في
 الفتح وقد حقه ذلك المقام في كتابنا القطة الجبلان مما عسى إليه حاجة الإنسان بما لا يتصور الزيد عليه وفي الحديث تفضيل
 هذه الأمة وتزويج أئمة هامة مع قلة عملها (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم - ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول انطلق ثلاثة رهط) قال الجوهري ١١٤ الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان

موجبات استحقاق البائع للامعة ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس واستدل بإحاديث
 الباب على حلول الدين الموزجّل بالافلاس قال في الفتح من حيث أن صاحب الدين أفقر
 متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أنه يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول
 الجمهور ولكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يجعل بذلك لأن الأجل حق مقصوده
 فلا يقوت وهو قول الهادي واستدل أيضاً بإحاديث الباب على أن لصاحب المتاع
 أن يأخذه من غير حكم ما حكم قال في الفتح وهو الأصح من قول العلماء وقيل بتوقف
 على الحكم

(باب الحجر على المدين ويبيع ماله في قضاء دينه)

(عن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان
 عليه رواء الدار قطني * وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شاباً مختاراً كان
 لا يمسك شيئاً قبل يده حتى أغرق ماله كله في الدين فأثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فكلمه ليحكم غرامه فلو تر كوا الاحد لتر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهام ماله حتى قام معاذ بغير شيء رواه سعيد
 في سننه هكذا مرسل) حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه ومروى
 عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضاً ابوداود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسلي أصح
 وقال ابن المطالع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرجه الحديث الطبراني ويشمله
 ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد قدم وقد استدل بحججه صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ على أنه
 يجوز الحجر على كل مدين وعلى أنه يجوز للعالم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير
 فرق بين من كان ماله مستغراً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا
 عن العترة الشافعي ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيدوا الجواز بطلب أهل الدين السهر
 من المال كما وروى عن الشافعي أنه يجوز قبيل الطلب للمصلحة وحكى في البحر أيضاً عن
 زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا يبيع ماله بل يحبس
 المال حتى يقضى واستدل اهام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم

في المدينة تسعة رهط فجمع
 وليس له واحد من إقطعه مثل
 ذرد (عن كان قبلكم - في
 أووالميت) موضع البيتونة
 (الى غار) كهف في جبل
 (فدخ - لوه فأنحدرت) هبطت
 (صخرة من الجبل فسدت عليهم
 الغار فقالوا أنه لا ينجيكم) من
 الانجاء أي لا يخلصكم (من هذه
 الصخرة الآن تدعو الله بالصالح
 أعمالكم فقال رجل منهم اللهم
 كان لي أبوان شيخان كبيران
 هو من باب التغليب إذا مراد
 الاب والام (وكنيت لأغنيق
 قبلهما) والغنيق شرب العشى
 أي ما كنت أقدم عليهم ما في شرب
 نصيم - ما من اللبن (أهلاً) أقارب
 (ولامالا) رقيقاً (فثنأى) كسعى
 أي بعد (في طلب شيء) بعد
 (يوما فلم أرح) من أراح ربا عيا
 أي لم أرجع (عليهما) أي على
 أبوي (حتى ناما غلبت) وفي
 رواية فحملت بالميم (لهما
 غبوقهما) ما فوجدهما نائمين
 وكرهت أن أغنيق قبلهما - ما أهلا
 أو ما لانا بئس والقدر على يدي

على التثنية (انتظروا سبعة اظهموا حتى برق الفجر) أي ظهر ضياؤه (فاستيقظا فشر باغبوقهما اللهم ان كنت
 فعلت ذلك ابتغوا وجهك فخرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة فأنفرت شيئا لا يستطيعون الخروج) منه (قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقال الاستر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلى فأردتهم عن نفسها) أي بسبب نفسها أو من
 جهتها والعموى والمسقى على نفسها أي مستغلبة عليها هو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت مني حتى أملت) أي نزلت (بها
 سنة من السنين) المقصدة فأحرجتها (بجاءتني فاعطيتها عشرةين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار أو التخصيص بالعدد

لا ينافي الزيادة أو المائة كانت بالمسألة والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على أن تخلى بيني وبين نفسي هافقه علت) ذلك (حتى إذا قدرت عليها) وفي رواية فلما قدمت بين رجلين (قات لأجل لك) بفتح الهمزة وبضمة الميم (أن تنض الخاتم الابحثة) أي لا يجعل لك إزالة البكارة إلا بالحلل وهو الفكاح الشرعي المسوخ للوطء (فخرجت) أي تجنبت واحترزت من الاثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلى وتركت الذهب الذي أعطيتها) قال العمري وفي رواية أبي ذر التي والذهب كزويونث (اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء ١١٥ وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أي من هذه

الصخرة (فانقرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها) قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجراً) بضم الهمزة جمع أجير (فاعطيتهم أجراً غير رجل واحد) منهم (ترك) أجروه (الذي له وذهب فخرجت) أي كثرت (أجروه حتى كثرت منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله أدى إلى أجري) بياء ثابتة بعد الدال والصواب حذفها (فقلت له كل ما ترى من أجرك) وفي رواية من أجلك (من الابل والبقر والغنم والرقيق) بيان لقوله ما ترى (فقال يا عبد الله لا تستزني بي) مجزوماً على الامر (فقلت له اني لا استزني بك فآخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً اللهم فان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) من هذه الصخرة (فانقرجت الصخرة فخرجوا) من الغار (يعشون) وقد تعقب المهلب البخاري بأنه ليس في الحديث دليل لما ترجم له

الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور وأما ما ادعاه امام الحرمين حاكماً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي ان يحرم معاذ لم يكن من جهة استدعاء غرمائه بل الاشبه انه جرى باستدعائه فقال الحافظ انه خلاف ما صح من الروايات المشهورة في المراسيل لا يداود التصريح بان الغرماء المتسو ذلك قال وأما ما رواه الدارقطني ان معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ليكلّم غرماءه فلا حجة فيه ان ذلك لا لئلا يسأل الجرح وانما فيه طلب معاذ الفرق منهم وبهذا تجتمع الروايات انتهى وقد روى الجرح على المديون واعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كافي الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل انه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة

• (باب الجرح على المذبر) •

عن عروة بن الزبير قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعاً فقال علي رضي الله عنه لا تبن عثمان فلا تجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال ما نشر يكف في بيعتك وأنى عثمان رضي الله عنه ما قال تعالى الجرح على هذا فقال الزبير أنا نشر يكف فقال عثمان أجرح على رجل شريك الزبير رواه الشافعي في مسنده هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضاً البيهقي وقال بقال ان أبا يوسف تفرد به وليس كذلك ثم أخرجها من طريق الزهري المدني القاضي عن هشام قصوه ورواها أبو عبيد في كتاب الاموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن عثمان عن ابن سيرين قال قال عثمان لعلي عليه السلام لا تأخذ علي يد ابن أخيك يعني عبد الله بن جعفر وتجر عليه اشترى سبعة بستان ألف درهم ما يسرني أني إلى يغلي وقد ساق القصة البيهقي فقال اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبعة فباع ذلك عليها عليه السلام فعزم على ان يسأل عثمان الجرح عليه فجاءه عبد الله بن جعفر إلى الزبير فذكر ذلك له فقال الزبير أنا نشر يكف فلما سأل علي عثمان الجرح على عبد الله بن جعفر قال كف أجرح على من شريته الزبير وفي رواية للبيهقي أن الثمن سقاة ألف وقال الرافعي الثمن ثلاثون ألفاً قال الحافظ لعبد الله بن جعفر النساخ والصواب بستان يعني ألفاً انتهى وروى القصة ابن حزم فقال بستان ألفاً قد استدلل به هذه الواقعة من أجاز الجرح على من كان سيئ

فان الرجل انما التجرف في آخر أجسده ثم اعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحد منهم وعند أحمد بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شقرة سافروها) أي في سرية عليها أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فيما وقف عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله (حتى نزلوا) أي ليلاً كافي الترمذي (على حي من احياء العرب) قال في الفتح

ولم أذهب على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستقصا فوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيفوههم فادخلوا)
 أى لسخ مينا لله فعول (سبذ ذلك الحى) أى بقرب كافى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فدعوا له بكل شئ) مما جرت العادة أن
 يتدوا به من لدغة العقرب وفى رواية الكشي فى فشفوا أى طلبوا له الشفاء أى عالجوه بما يشفيه فزدرعهم السفاسى أنها
 تصيف (لا يشفعه شئ) فقال بعضهم (لبعض) (لأنهم هؤلاء الرط الذين نزلوا) عند كز لعل أن يكون عند بعضهم شئ يداويه
 (فأتوهم فقالوا يا أباهم الرط ان سيدنا لدغ ١١٦ وسعينا له بكل شئ لا يشفعه) وفى رواية معبد بن سير بن أن الذى جاءهم

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر
 وشرح وعطاءه والشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا فى البحر قال فى الفتح والجمهور
 على جواز الحجر على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف
 ومحمد قال الطحاوى ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ولا عن التابعين
 إلا عن إبراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز مطلقا وعن أبي
 حنيفة أنه لا يجوز أن يلم إليه ماله بعد خمس وعشرين سنة وإهم أن يجيبوا عن هذه
 النصبة بأنهم وقعت عن بعض من الصحابة والخجة انما هو إجماعهم والأصل جواز
 التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع من الإماء ما لم يلبس
 على منعه ولو كان الظاهر أن الحجر على من كان فى تصرفه نفسه كان أمرا معروفا
 عند الصحابة مألوفاً بينهم ولو كان غير جائزا لذكره بعض من اطلع على هذه القصة
 ولما كان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بأن هذا غير جائز وكذلك
 الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائزا لكان له ما عن تلك الشبهة
 من بدو حجة والعجب من ذهب العترة إلى عدم الجواز مطلقا وهذا ما هم وسيدهم
 أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يجعل قوله حجة متبعة
 يجب المصير إليها وتصل لمعارضة المرفوع وأما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بأن علينا
 عليه السلام لم يفعل ذلك فى غاية من السقوط فإن الحجر لو كان غير جائزا لمذهب إلى
 عثمان وسأل منه ذلك وأما اعتذاره أيضا بأن ذلك اجتهاد فخالف ما شئى عليه فى كثير
 من الأبحاث من الجزم بأن قول على حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مخرج
 وما ليس كذلك على أن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا فرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره
 من الصحابة إن له حكم الرفع وانما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم
 فيما كان من مواطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية فى مؤلفاتهم يعمرون
 بحجة قول على عليه السلام أن وافق ما يذهبون إليه ويعتدرون عنه أن خالف بأنه
 اجتهاد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم إذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون
 إليه فانهم يقولون لا تخاف له من الصحابة فكان إجماعا ويقولون أن خالف ما يذهبون
 إليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحتجون بأقوالهم على الله عليه وآله وسلم أن كانت

جارية منهم فيجعل على أنه كان
 معها غير ما (فهل عند أحد منكم
 من شئ) زاد أبو داود ومن هذا
 الوجه يقع صاحبنا وزاد البزار
 فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم
 جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال
 بعضهم) هو أبو سعيد الخدرى
 كافى بعض روايات مسلم (نعم والله
 اتى لارقى ولكن والله لقد
 استشففناكم فلم تضيفونا فإنا
 براق لكم حتى يجعلوا لنا جعلا
 بضم الجيم وسكون العين ما يعطى
 على العمل (فصالحوهم) أى
 وافقوهم (على قطع من الغنم)
 وفى رواية النسائي ثلاثون شاة
 وهو مناسب لعدد السرية كما مر
 فكانهم اعتبروا عددتهم فجعلوا
 لكل واحد شاة (فانطلق) الرافى
 إلى الملدوغ وجعل (يتقل عليه)
 أى ينفخ نفخا معه أدنى برق قال
 ابن أبي جرة فى جملة النفوس محل
 التقل فى الرقية به يد القراة
 لتصل بركة الرقى فى الجوارح
 القوية على إقصاء البركة فى الرقى
 الذى يتقله (ويقرأ الحمد لله رب
 العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفى

رواية جابر ثلاث مرات وفى رواية الأعمش سبع مرات والحكم الزائد (فكانت نشط) أى (من عقال) موافقة
 بكسر العين جعل يشده ذراع البهيمة لكن قال الخطابى إن المشهور أن يقال فى الحل أنشط بالهمزة وفى العقد نشط وقال ابن
 الأثير وكثيرا ما يحى فى الرواية كأنما نشط من عقال وليس يصح يقال نشطت العقدة إذا عقدتها وأنشطت إذا حللتها وفى
 القاموس كالصاح كنصر عقده كنشطه وأنشطه حل ونقل فى المصابيح عن الهروى أنه رواه كأنما أنشط وعن السفاسى أنه
 كذلك فى بعض الروايات ههنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (عشى وما به قلبه) بحرف كات أى علة وسعى بذلك لأن الذى نصيبه

يتقلب من جنب الى جنب ليعلم موضع الداء منه ونقل عن خط الديلمي انه دأب ما خوذ من القلاب ياخذ البعير فيستكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فاوقوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم افسهوا فقال الذي رقى لانفعوا) ما ذكرتم من القصة (حتى أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتذكره الذي كان) من أمرنا هذا (فتنظر ما يأمرنا) به فنتبعه وفي رواية الأعمش فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء (فقدعوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ للراقي (وما يدريك أنها) أي الفاتحة (رقية)

بضم الراء وسكون المقاف وعند الدارقطني ومالك أنها رقية قال حق أتي إلى في روى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قد أصبتم) في الرقية أوفي بوقفتكم عن التصرف في العمل حتى استأذنتوني أو أعم من ذلك (اقسموا) العمل بينكم (واضربوا) أي اجعلوا (لنفسكم) منه (سهما) أي نصيبا والامر بالقصة من باب مكارم الاخلاق والا فالجميع للراقي وانما قال اضربوا تطييبا لقلوبهم ومبالغة في أنه حلال لاشبهه فيه (فصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومطابقته للترجمة واضحة قال ابن عباس من نوعا حق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وجه هذا تمسك الجمهور في جواز الاجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية في التعليم لانه عبادة والبر فيها على الله تعالى وهو القياس في الرقي الآنهم أجازوه في الرقي لهذا الخبر وقال الشعبي لا يشترط المعلم على من يعلمه اجرة الآن يعطى شيئا فليقبله وقال الحكم لم اسمع

موافقة للمذهب وبعضهم يذكرون عنها ان خالفت بانهم غير معلومة الوجه الذي لاجله وقعت فلا تصلح للعبة فليكن هذا منك على ذكره من المزايا التي يتبين عندها الانصاف والاعتصاف رقة من التنبيه على مثل هذا وكرهنا ما فيه من التحذير عن الاعتراض بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الجزع على من كان بعد البلوغ سبي التصرف قول الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم قال في السفاها المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يدري لهم باصلاحها وتضرها والتصرف فيها او الخطأ بالارباب وأضاف الاموال اليهم لانهم من جنس ما يقيم به الناس معايشهم كما قال ولا تقبلوا أنفسكم فها مملكت أيما أنكم من قبياتكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للاولياء في أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ثم قال في تفسير قوله تعالى وارزقوهم فيها واجعلوا مكانا لارزقهم بان تجروا فيها وتربحوا حتى تكون نفقتهم من الارباح لا من جلب المال فلا يأكأ الاتفاق وقيل هو أمر لكل أحد أن لا يخرج ماله إلى أحد من السفهاء قريب أو اجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضعه فيما لا ينبغي وينسدها انتهى وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال في الجزع انه يخص ما تبذل عليه الصيغة بلا تخصيص وما يؤيد ذلك فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سألوه أن يحجز عليه ان صح ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه في البيع وقد استدل على جواز الجزع على السفهاء أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأخذ ثوبيه كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا لله عن ذبولا مال له غيره كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر السفهاء والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام زمن جله ما استدل به على الجواز قول ابن عباس وقد سئل متى ينقض يثم اليتيم فقال لعمرى ان لرجل لثمت لحيته وانه اضعيف

أحدا من الفقهاء فكره الميع والاعطى الحسن البصري دراهم عشرة أجرة المعلم ولم ير ابن سيرين باجر القسم بأساى اذا كان بغير اشتراط اتمام الاشتراط فكان يكرهه وقال ابن سيرين كان يقال السحت الرشوة في الحكم وكانوا يعطون الاجرة على الغرض أي نظارص الثمرة وحمل بعضهم الاجز في هذا الحديث على الثواب وسياق القصة التي في الحديث يأتي هذا التأويل وادعى بعضهم نسخه بالاخبار الواردة في الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره وتعب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وبان الاخبار القاضية بالمنع وقابع محمولة للتأويل لتوافق الاخبار الصحيحة بخبر الباب

وبأنه بما لا تشوبه الخلة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سبق أنه ساندتم من الاحتجاج على المطلوب والجمع
يمكن اما بعمل الاجراء المذكور على الثواب ويرد بان سياق القصة ياتي بذلك والمراد أخذ الاجر على الرقبة فقط كما يشهر به السابق
فيكون محذور الاحاديث القاضية بالمنع أو يجعل الاجر هنا على عمومته فيشمل الاجر على الرقبة والتلاوة والتعليم ويخص
أخذها على التعليم بالا حاديث المتقدمين ويجوز ما عداه وهذا أظهر وجود الجمع فينبغي المصير اليه قاله الامام في نيل الاوطار
والسبل الجرار وفي هذا الحديث اذ رجله ١١٨ كما هم مذكورون بالكفى وهو غريب جدا وكاهم بصريون غير أي عروافة

الاخذ لنفسه ضعف العطاء فاذا اخذ لنفسه من صالح ما اخذ الناس فقد ذهب
عنه اليتم حكاية في الفتح والحكمة في الخبر على السفيه ان حفظ الاموال حكمة لانها
مخافة لا انتفاع بها بل تبذير ولهذا قال تعالى ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين
قال في البصر فصل والسفه المقتضى للعجز عنده من أثبتته هو صرف المال في الفسق
او فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشر ما يساوي درهما بمائة لا صرفه
في أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشهور لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج
لعباده الآية وكذا الوائقة في القرب انتهى

• (باب علامات البلوغ) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود • وعن ابن عمر قال عرضت على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فاجازني رواه الجماعة • وعن عطية قال عرضنا على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قرظة فكان من أثبت قتل ومن لم يثبت خلى سبيله
وكنت ممن لم يثبت فخلى سبيلي رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي لفظ من كان محتالما أو
أثبت عانته قتل ومن لا ترك رواه أحمد والنسائي • وعن مرة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الغلمان الذين لم يثبتوا
رواه الترمذي وصححه) حديث علي عليه السلام في اسناده يحيى بن محمد المدني الجارى
منسوب الى الجار الجهم والراء المهمة بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن حبان يجب التمسك بما انفرد
به من الروايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه
وثقه الجعفي وابن عدى قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله
وأنس بن مالك وليس فيها شيء ثبت وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان
 وغيرهما وحسنه النووي مقسكا بسكوت أبي داود عليه ورواه الطبراني في الصغير بسند
آخر عن علي عليه السلام ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج شعوه الطبراني

فرا سألني وأخرج البخاري أيضا
في الطب وكذا مسلم وأخرجه أبو
داود نفسه وفي البيوع والترمذي
فيه وكذا النسائي وابن ماجه
في التجارات قال الحافظ ابن حجر
وفي الحديث جواز الرقبة بكتاب
الله ولا يتحقق به ما كان بالذكور والدعاء
المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف
ما في المأثور وأما الرقي بما سوى ذلك
فليس في الحديث ما يثبت ولا
ينفيه وفيه مشروعية الضيافة
على أهل البوادي والتزول على
مياه العرب وطلب ما عندهم
على سبيل القرى أو الشراء وفيه
مقابلة من امتنع من المكرمة
بظهير صنعه لما صنعه الصحابي من
الامتناع من الرقبة في مقابلة
امتناع أولئك من ضيافتهم
وهذه طريقة موسى عليه
السلام في قوله لو شئت لقتلت
عليه أبرا ولم يغذر الخضر عن
ذلك الا بامر خارجي عن ذلك
وفيه أيضا ما يلتزمه المسلم على
نفسه لان أباسعيد الترم أن
يرقى وان يـكون الجعل له
ولا صحابه وأمره النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب اذا كان أصلا مع ما وجب ارجاء طلب الهدية ممن
يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحبل وترك التصرف فيه اذا عرضت فيه شبهة وفيه
الاجتماع عند فقد النص وعقامة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطاع من هو
في يده منعه عن قسم له لان أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فنعوهم فسيب لهم لدغ العقرب حتى
سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لان عادة الناس الاتجار بما كبرهم

فما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقا انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب الفعل) بفتح العين وسكون السين والفعل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو نيسا أو جلا أو غير ذلك والمعنى نهي عن كراته والمشهور في كتب الفقه أن عصب الفعل ضربه وقبل أجرة ضربه وقبل ماؤه وعلى الثاني أي أجرة الجماع جرى المؤلف ويؤيده حديث جابر نهي عن بيع ضراب الفعل رواه مسلم والنسائي وفي رواية الشافعي نهي عن ثمن عصب الفعل والحاصل أن بذل المال عوضا عن الضراب كان ١١٩ بيه ما باطل قطعا لأن ما الفعل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه

وكذا أن كان اجارة على الاصح ويجوز أن يعطى صاحب الاتي صاحب الفعل شيئا على سبيل الهدية لما روى الترمذي وقال حسن غريب من حديث أنس أن رجلا من كلاب سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب الفعل فقال يا رسول الله أناظر في الفعل فنكرم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال المالك كرامة أهل المذهب على الاجارة المجهرولة وهو أن يستاجر منه غله ليضرب الاتي حتى تحمل ولا تشك في جهالة ذلك لأنها قد تحصل من أول مرة فيعين صاحب الاتي وقد لا تحصل من عشرين مرة فيعين صاحب الفعل فان استأجره على نزوات معلومة ومدة معلومة جاز قال في نيل الاوطار والاحاديث ترد عليهم لانها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال اعصب الرجل عسبا اكترى منه غلا ينزوبه

في الصكبير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضا ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله لم يجزني ولم يرني بلغت وبعد قوله فاجازني وروايت بلغت وقد صحح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة وحديث عطية القرظي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيحين قال الحافظ وهو كما قال الأئمة لم يجز جال عطية وماله الا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشبخان من حديث أبي سعيد بلغة فكان يكشف عن مؤثر المراهقين فن أثبت منهم قتل ومن لم يثبت جعل في الذراري وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص حكيم على بن قريظة أن يقتل منهم كل من جرت عليه المواسي وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن مجير الانصاري قال جعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكانت النظر في فرج الغلام فان رأيت قد أثبت ضربت عنقه وان لم أره قد أثبت جعلته في مقام المسايين قال الطبراني لا يروى عن أسلم الا بهذا الاسناد قال الحافظ وهو ضعيف وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي مساعده منه مقال قد تقدم وفي الباب من أنس عند البيهقي بلفظ اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واقامت عليه الحدود قال في التلخيص وسنده ضعيف وعن عائشة عند أحمد وإبني داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بالنظر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه قصة جرت لهم مع عرقلة البصري في الطريق عن أبي ظبيان عنه بالحديث والقصة ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الاعمش كذلك لكنه وقفه وقال البيهقي تفرد جرير بن حازم قال الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال ووكيع فروياه عن الاعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم عثمان بن رزيق فرواه عن الاعمش ولم يذكرفيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا قال الحافظ وقول وكيع وابن فضال أشبه بالصواب وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي

ولا يصح القياس على تلقيح النخل لأن ما الفعل صاحب عاجر عن تسليمه بخلاف التلقيح انتهى قال في الفتح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان أهدى لأمير هدية من المستعير بغير شرط جازاته نهي وقد ورد الترغيب في أطراق الفعل أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي شعبة مرفوعا عن أطراق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع أقول هذا آخر كتاب الاجارة وفي قوله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهم السلام يا أيها المستاجر دلالة على مشروعية الاجارة مطلقا ومشروعة بتسليم نفسه للخدمة وتدل أيضا على أنه إن أطلق الخدمة

قوى مجتولة على المتعارف ولا يضر هذا الجمل في الجمل ولا يضر على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي لا طلاق الادلة الواردة في ذلك وتكون الاجرة مع لزومه عند الاستحجار الحديث الى بعد المقدم فان لم تكن اجرة مع لزومه استحق الاجر من مقدار العمل عند اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد النهي عن كسب الختام ومهر البغي وحلوان الكاهن وابرة المزدن وقاير الطمان ويجوز الاستئجار على تلاوة القرآن ويجوز ان يكرى العين مدة لزومه باجرة معلومة ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها ومن افسد ما استقر عليه او انكف ١٢٠ ما لا يجره ضمن الحديث على اليد ما اخذت حتى تؤديه انجره احمد واصحاب

السنة والحاكم وصححه ومجمل بسط ذلك كتب القروع والله اعلم
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) *
 * (كتاب الخوالات) *

بالجمع وفتح الخاء وقد تكسر جمع حواله مشتق من التحويل او من الخوول يقال حال عن الهدى اذا انتقل عنه حوولا وهي عند الفقهاء تقبل دين من ذمة الى ذمة اخرى واختلفوا هل يحل بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقبل هي عقد ارفاق مستعمل ويشترط في صحته ارضا الحبل بلا خلاف والتمثال عند الأكثر والحال عليه عند بعض من شد ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقود بدين ومنعها في الطعام لانها يبيع طعام قبل أن يستوفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال مطل المديان (الغنى) القادر على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه

الفصحى عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الفصحى قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي قال أبو زرعة وهو مرسل أيضا ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا وهو مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه وفي اسناده يزيد بن سنان وهو مختلف فيه قال السانظ وفي اسناده مقال في انه ماله ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس واسناده ضعيف كما قال الحافظ قوله لا يتم به الاحتلام استدلال به على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتغيب بأنه بيان لغاية مدة اليتم وارتفاع اليتم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لأن اليتم يرتفع عنه مدارك الصبي اصالح دنياه والتكليف انما يكون عند ادراكه لمصالح آخره والاولى الاستدلال بما وقع في رواية لاجد وابن داود والحاكم من حديث علي عليه السلام بلفظ وعن الصبي حتى يحتمل ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية بن كان محتملا وقد حكى صاحب البحر الاجماع على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في الذكر ولم يجعل له المنصور بالله علامة في الاثني قوله ولا صمات الخ الصمات السكون قال في القاموس وما ذقت صماتا كصجاب شيئا ولا صمت يوم الى الليل أي لا يهت يوم تام انتهى قوله فلم يجوزني وقوله فاجزني المراد بالاجزة الاذن بالخرروج للقتال من اجازته اذا أمضاه وأذن له لامن الجائزة التي هي العطية كما نهى صاحب ضوء النهار وقد استدل بحديث ابن عمر هذا من قال ان مضى تخمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر والاثني واليه ذهب الجمهور ووقع ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في الحديث على البلوغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لسنه وان غرضه خطور ذلك بيال ابن عمر ويرد هذا التعقب ما ذكرنا من الزيادة في الحديث أعنى قوله ولم يرني بلغت وقوله وورأتني بلغت والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون ان يصرح منه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل مضى ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة للاثني قوله فكان من أدبت الخ استدلال به من قال ان الانبات من علامات البلوغ واليه ذهب الياقوتية وقيدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسبع وتغيب بأن قيل

(ظلم) محرم عليه وخرج بالغنى العاجز عن الوفاء والمطل أصله المد والمراة هنا خيرا ما استحق آداؤه من غير عذر ولفظ المطل يشعر بتقدم الطلب فيه وخدمته ان الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما قال امام الحرمين والسمعاني وعز الدين بن عبد السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم تقييد النوى في التغليب بالطلب والجمهور على انه من اضافة المصدر للفاعل والمعنى انه يحرم على الغنى القادر ان يطلب بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنيا ولا يكون سببا لتأخير حقه عنه

واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف وتكلف وقال الحافظ ابن حجر ولا يخفى بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل يصنف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا انتهى قال الشوكاني في نيل الأوطار وظاهر الأول لأن القادر على التكسب ليس على الوجوب إنما هو عليه فقط لأن تعاقب الحكم بالوصف مشعر بالعلية ١٢١ انتهى وعند الفسائي وابن ماجه

المطل ظلم والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل (فإذا أتبع أحدكم مبنياً للمفعول (على ملى) قال الكرماني الملى كالغني لفظاً ومعنى وقال الخطابي أنه في الأصل بالهمز وضبطها الزركشي أيضاً بالهمز من الملاءة قال في المصابيح وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم أظفر بشئ قال التستطاني والذي في الفرع وجميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة بدون الهمز وهو الذي روينا وقال الحافظ في الفتح والملى بالهمز مأخوذ من الأملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أى صأر ملياً وقال الكرماني الملى كالغني لفظاً ومعنى فاقضى أنه بغير همز وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سمله انتهى وقال الشوكاني في نيل الأوطار قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالغني لفظاً ومعنى وقال الخطابي الخوذ كرهذه الجملة عقب

من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحمية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكفر لا لدفع الضرر ولحديث أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وطالب الأيمان وإزالة المانع منه فرع التكليف ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو إلى البلاد البعيدة كتيون ويأمر بغزو أهل الأقطار الثانية مع كون الضرر بمن كان كذلك مأموماً وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة قوله شرخهم بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء معجمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى وقيل هم للغبان الذين لم يبلغوا وجه المصنف على من لم ينبت من الغلمان ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث وإن كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الأسود المتجدد في العانة لانبات مطلق الشعر فإنه موجود في الاطفال

* (باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة) *

(عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً) فأما كل بالمعروف إنما أنزلت في ولي اليتيم إذا كان فقيراً لأنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف وفي لفظ أنزلت في ولي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله أن كان فقيراً أو كل منه بالمعروف أخرجهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى فقير ليس لى شئ لى يقيم فقال كل من مال يتيملك غير مسرف ولا مبادر ولا متأمل رواه الخمسة إلا الترمذى ولا يثرم في سننه عن ابن عمر أنه كان يزكى مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة) حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى إلى أن في إسناد عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح إسناد قوي والآية المذكورة تدل على جواز كل لى اليتيم من ماله بالمعروف إذا كان فقيراً أو وجوب الاستعفاف إذا كان غنياً وهذا إن كان المراد

١٦ نيل خا ما قبلها يشعر بأن الأمر بقبول الحوائج المعمل يكون مطل الغنى ظلماً قال ابن دقيق العيد وأعل السبب فيه أنه إذا تقرر كونه ظلماً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للأمر بقبول الحوائج عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطل ويحتمل أن يكون ذلك لأن المالى لا يتعدى استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذها الحاكم قهراً ويوفيه ففي قبول الحوائج عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظلماً وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى وعلى المعنى الأول اقتصر الرافعي وقال ابن

الذي له على مؤثر فليست تدب
قال في الفتح الاخر للاستصحاب
عند الجمهور ورواهم من نقل فيه
الاجماع وقيل هو امر اباحة
وارشاد وهو شاذ رجحه اكثر
المطالبة وأبو نوري وابن جرير وأهل
الظاهر على ظاهره وعبرة
الخرفى ومن أحمل بحقه على ملى
قواجب عليه أن يحتمل واليه
مال البخاري حيث قال إذا حال
على ملى فليس له رد وقوله ظلم
يشعر بكونه كبيرة والجمهور على
ان فاعله يفسق لكن هل يثبت
فدقه مرة واحدة أم لا قال
الذوي مقتضى مذهبن التكرار
ورده السبكي في شرح المنهاج
بان مقتضى مذهبناء دمه
واستدل بان منع الحق بعد
طلبه واستفاء العذر عن أدائه
كك الغضب والغضب كبيرة
وتسمية ظلماً يشعر بكونه كبيرة
والكبيرة لا يشترط فيها التكرار
لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد
أن يظهر عدم عذره انتهى
واختلافه وهل يفسق بالتأخير مع
القدرة قبل لطلب أم لا قال في

الرقعة في المطلب وهذا إذا كان الرضا بالفى يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتياج أن
يذكر في التدبيرين الفنى انتهى قال البرمارى وقد يدعى ان فى كل منهما جابقاء التعليل يكون المطلب ظالمًا لأنه لا بد فى كل منهما من
حذف بند كره يحصل الارتباط فيه قدر فى الاول مطال الفنى ظلم والمسلم فى الظاهر يجتنبه فى اتبع على غنى فمبغى أن يتبعه وفى
الثانى مطال الفنى ظلم والظالم تزيد الحكم ولا تقدر من أتبع على ملى فليتبسج ولا يتسج من المطال ويشبه كما قال الاذرى انه يعتبر
فى استصحاب قوله على ملى كونه وقيا ١٢٢ وكون ماله طبيبا يخرج الما المطال ومن فى ماله شبهة (فليتبسج) اذا أحيل بالدين

بالفنى والفقير فى الآية وفى اليتيم على ما هو المشهور وقيل ما هو فى الآية اليتيم أى ان
كان غنيا فلا يسرف فى الانفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف فلا
يكون فى هذا فى الآية دلالة على الاكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن
التين عن ربيعة وابن المتين المصير الى الاول اقول عائشة المذكور وقد اختلف أهل
العلم فى هذه المسئلة قروى عن عائشة انه يجوز للولى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمله
وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل كل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال
عبدلبن عمر وسعد بن جبير ومجاهد اذا أكل ثم ايسر قرضى وقيل لا يجب القضاء وقيل
ان كان ذهباً ونقصة لم يجز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز
بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما
أخرج جميع ذلك ابن جرير فى نفسه وبه وقال هو يوجب القضاء مطلقا واتصرت له وقال
الشافعى يأخذ من مال اليتيم من أجرته ووقفه ولا يجب الرد على الصغير عذره والظاهر
من الآية والحديث جواز الاكل مع الفقر بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير
ولانائل والاذن بالا كل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند التمكن ومن ادعى الوجوب
فعليه الدليل قوله غير مسرف ولا مبادر وهذا مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
وبدار أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أو لاسرافكم ومبادرتكم كبيرهم يفرطون
فى انفاقها ويقتلون نفق كما نشتهى قبل ان يكبر اليتم حتى فينتزعوها من أيدينا واتفق
أبو داود وغيره مسرف ولا مبادر قوله ولا تأكل قال فى القاموس أثل ماله تأكله لا زكاة
وأصله وملكه عظمه والاهل كسأهم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كثر ماله انتهى
والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله قال فى الفتح المنائل
بثلاثة ثم مثلثة مشددة بينهما مشددة وهو المنفذ والتائل اتخاذ أصل المال حتى كانه عنده
قديم وأثله كل شئ أصله قوله انه كان يزكى مال اليتيم الخ فيه ان ولى اليتيم يزكى ماله
ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

• (باب مخالطة الولي اليتيم فى الطعام والشراب) •

(عن ابن عباس قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هى أحسن عزولوا أموال
اليتامى حتى جعل الطعام بنفسه واللحم يمتن فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وآله

الفتح والذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطال يشعر به ويدخل فى المطال كل من رزقه حق فنزلت
كالزوج وزوجته والسيدة والعبد والحاكم لرعيته وبالعكس واستنبط منه ان العسر لا يجس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعى
لو جازت مؤاخذته لكان ظلمًا وافرض انه ليس بظالم لمجرزه وقال بعض العلماء له أن يجبره وقال آخرون له أن يلازمه
واستدل به على ان الحوالة اذا صحت ثم تعذر القرض بحدوث حادث كوت أو فاس لم يكن للمعتقال الرجوع على الهبل لانه لو كان
له الرجوع لم يكن لا شترط الفنى فائدة فلما شرطت علم انه انتقل اتمقا لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض

في يد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا بالضمان واستدل به على ملازمة المماطل والزامة بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذ منه قهرا واستدل به على اعتبار رضا الحيل والاحتال دون الحال عليه لكونه لا يذكر في الحديث وبه قال الجهم وروعن الحنفية أيضا وبه قال الاصطخري من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الاسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن المماطلة وهي تؤدي الى ذلك والله أعلم والحديث أخرجه أيضا في الحواشي ومسلم في البيوع وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه (عن سالم بن الاكوع) اسمه سنان المدني ١٢٣ ثم دعيه الرضوان (رضي الله عنه) انه

(قال كذا جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أتى بجنازة فقالوا صل عليها) يا رسول الله قال في الفتح لم أقف على اسم صاحب الجنازة ولا على الذي بعده وفي حديث جابر عن عبد الحاكم مات رجل فغسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به (فقال هل عليه) أي على الميت (دين) لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل أن تفتح عليه الفتوح اذا أتى بمسلم لا وفاء لدينه قال لا صحابه صلاوا عليه ولا يصلى هو عليه تحذيراً عن الدين وزجراً عن المماطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئاً قالوا لا) أي لم يترك شيئاً (فصلى عليه) زاد الله شرفاً لذيته (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل عليه دين قبل نعم قال فهل ترك شيئاً) لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائير) ولما لم يكن جابر ديناراً وعند الطبراني من أسماء بنت يزيد كاد دينارين

فتركت وان تحاطوهم فاحوا انكم والله يعلم المفسد من المصلح قال نفع الطوهم رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وفي اسناده عطاء بن السائب وقد تقرر بوضوئه مقال وقد أخرج له البخاري ومقرؤنا وقال أيوب ثقة وتكلم فيه غير واحد وقال الامام أحمد من سمع منه فديماً فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشي ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جبريل بن عبد الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثاً ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولاً وزاد فيه وأحل لهم خططهم ورواه عبد بن حميد عن قتادة مرسلًا ورواه الثوري في تفسيره عن سعيد بن جبير مرسلًا أيضاً قال في الفتح وهذا هو الحق وطمع ازسالة وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حماد بن عيسى قال قال النخاطبة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصعة ويأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمد كل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال أبو عبيد المراد بالخاطبة أن يكون اليتيم بين عيال الوالي عليه فيشتق عليه أفرار طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى انه كافيه بالهوى فيخطئه بشفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التفسير عن كل أموال اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلحون صغيرا وثبت في الصحيح ان كل مال اليتيم أحد السبع الموبقات فالواجب على من ابتلى بدينه أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع في الاكل من ماله ومخاطبته لان الزيادة عليه ظلم يصلى به فاعله صغيرا ويكون من الموبقين نسأل الله السلامة

(كتاب الصلح وأحكام الجوار)

(باب جواز الصلح عن المملوك والجهم والتهليل منهم)

(عن أم سلمة قالت جابر جازلن يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواريت بينهم ما قد درست ليس بينهما ينة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تحتصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما قابضوا من بعضكم ألحن بحبته من بعض وانما أقضى بينكم على نحو مما سمعتم فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما فطع

وشطرا وجمع في الفتح بين هذا بان من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال دينارين ألقاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما بقي (فصلى عليها) ولعله صلى الله عليه وآله وسلم علم أن هذه الدنانير الثلاثة تفي بدينه بقرائن الحال أو غيرها (ثم أتى بالثلاثة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل تركت الميت شيئاً قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائير قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه) واقتطع ابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وزاد الحاكم في حديث جابر

فقال هما عليك وفي مالك والميت منهم ما يرى قال نعم ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا اتى ابا قتادة يقول
ما صنعت الدينار ان حتى كان آخر ذلك ان قال قد قضيت ما يارسل الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث
ثلاثة احوال وترك الرابع وهو من لادين عليه وله مال وحكم هذا انه كان يصلي عليه ولعله انما لم يذكر لكونه كان كثير الاكوبة
لم يقع ولم يسم احد من الموق الثلاثة ومطابقه للتبرجة ظاهرة من قول ابي قتادة على دينه وفي الرواية الاخرى انا انك فعل به
وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليك ١٢٤ وفي مالك والميت منهم ما يرى والى هذا ذهب الجمهور فصنعوا هذه الكفالة من

له قطعة من النار ياتي بها أسطما في عنقه يوم القيامة فبني الرجلان وقال كل واحد
منهما حتى لا تخي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما اذا قلتم فاذا بها فاقسم ما
توخيا الحق نعم استم ما تم ليحل كل واحد منكما صاحبه رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لابن
داود انما قضى بينكم رأيي فيما لم ينزل على فيه الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت
عنه أبو داود والمنذرى وفي اسناده اسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي
وغيره ليس بالقوى وأصل هذا الحديث في الصحيحين وسما في باب ان حكم الحاكم بقدر
ظاهر الاباطمة من كتاب الاقضية قوله انكم تحتصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يعني في الاحكام قوله وانما أنا نبشر البشر بطلق على الواحد كما في هذا الحديث وعلى
الجمع فهو قوله تعالى نذير للبشر والمراد انما أنا مشارك لغيري في البشرية وان كان صلى
الله عليه وآله وسلم زائد عليهم بما أعطا الله تعالى من المعجزات الظاهرة والاطلاع على
بعض الغيوب والحصر ههنا مجازي أى باعتبار علم الباطن وقد حققه علماء المعالي
وأشهر الى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة قوله ألحن أى افطن واعرف ويجوز
أن يكون معناه أفصح تعبير عنها وأظهر احتجاجا جافا بما جاء بعبارة تحبيل الى السامع
انه محقق وهو في الحقيقة مبطل والظاهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين
أى أحسن اراد الكلام وأصل اللحن الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان
في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال لحن فلان اذا قلت له قولا لا يفهمه ويتخفى على
غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن الواضح المفهوم قوله وانما أقضى الخ فيه دليل
على ان الحكم انما يحكم بظاهر ما يسمع من اللفاظ مع جواز كون الباطن خلافا
ولم يتعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الاشياء التي تقضى في بعض الاحوال الى ذلك
كأنواع السياسة والمداهمة قوله فلا يأخذ فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم
بعض أهل العلم قوله قطعة بكسر القاف أى طائفة قوله أسطما بضم الهمزة وسكون
السين المهملة قال في القاموس السطام بالكسر المسعار الحديثة مقطوعة تحرك بها
النار تم قال والاسطام المسعار اه والمراد هنا الحديثة التي تسعير بها النار أى ياتي
يوم القيامة حاملا لها مع انتقاله قوله حتى لا تخي فيه دليل على جهة هبة الجمهور وهبة
المدعي قبل ثبوته وهبة الشريك لشريكه قوله اما اذا قلتم الفظ أى داود اما اذا فعلتما

غير رجوع في مال ميت وعن مالك
له أن يرجع ان قال انما صنعت
لا يرجع فان لم يكن الميت مال وعلم
الضامن بذلك فلا رجوع له وعن
أبي حنيفة ان ترك الميت وقاعجاز
الضمان بقدر ما ترك وان لم يترك
وقام لم يصح وهذا الحديث حجة
للجمهور وصلاته صلى الله عليه
 وآله وسلم عليه وان كان الدين
باقيا في ذمة الميت لكن صاحب
الحق عاد الى الرجاء بعد اليأس
واطمأن بان دينه صار في مأمن
خفف ضغطه وقرب من الرضا وفي
هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر
الدين والله لا يغني تحمله الا من
ضرورة وفيه وجوب الصلاة على
الخنزة وهذا الحديث أخرجه
أيضا في الكفالة وهو سابع
ثلاثاته وأخرجه النسائي أيضا
في الجنائز (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه قيل له) القائل
عاصم بن سليمان المعروف بالاحول
(أبلغك ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا حلف) بكسر
الحاء أى لا عهد (في الاسلام)
على الاشياء التي كانوا يتعهدون
عليها في الجاهلية (فقال) أنس له

(قد حلف) أى أخى (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقريش والانصار في داري أى بالمدينة على الحق والصبر
والاخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس رضي الله عنه الا نصبر والتصبر والرفادة أى المعاونة ويوصى له وقد ذهب الميراث قال
الطبري ما استدبل به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في نفيه فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا
يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما يسطر القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاخذ على يد الظالم وبطل منه
ما خالف حكم الاسلام مما كانوا يتواضعونه بينهم بآرائهم الفاسدة في الجاهلية وبقي ما عهد على حاله واختلف الصحابة في الحد

الفصل بين الخلف الواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده
والذين عاقدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم وعن علي ما كان قبل نزول لا يلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف
الجهري جاهلي وما بعده الاملاحي وعن عمر كل حلف كان قبل الجاهلية فهو مشدد وكل حلف بعده منقوض قال في الفتح
ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غير عمر ما يدل على ناكده حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك وهذا
الحديث أخرجه ايضا في الاعتصام ومسلم في الفضائل وأبو داود في الفرائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لو قد جاء مال البحرين
 موضع بين البصرة ومكان أي لو
 تحقق الجبي (قد أعطيتك هكذا
 وهكذا) زاد في الشهادات فبسط
 يديه ثلاث مرات (فلم يجئ مال
 البحرين حتى قبض النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فلما جاء مال
 البحرين) هو مال الجزية وكان
 عامل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على البحرين العلاء بن
 الحضرمي (أمر أبو بكر) الصديق
 رضي الله عنه رجلا (فنادى من
 كان له عند النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عدة) أي وعد (أودين
 فلما أتت) قال جابر (فأتيته)
 ومطابقته للترجمة من جهة ان
 أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 تكفل بما كان عليه من واجب
 أو تطوع فلما التزم ذلك لزمه ان
 يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة
 وكان صلى الله عليه وآله وسلم
 يحب الوفاء بالوعد فنقد أبو بكر
 ذلك وقد عده بعض الشافعية من
 خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

ما فعلت ما قسمت قال في شرح السنن اما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا
 واذلة لعل قولنا فاقسم ما فيه دليل على أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بالانقسام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله
 ثم توخيا بفتح الواو والخاء المعجمة قال في النهاية أي أقصدا الحق فيما قسمنا من القسمة
 يقال توخيت الشيء أتوخاه اذا قصدت اليه وتعمدت فعله قوله ثم استهم أي
 لما أخذ كل واحد منكم ما تفرجه القرعة من القسمة اعجزهم كل واحد منكم كما عن
 الآخر وفيه الامر بالقرعة عند المساواة والمشاحسة وقد وردت القرعة في كتاب الله
 في موضعين أحدهما قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم والثاني قوله تعالى فساوهم فكان من
 المذبحين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الاول هذا الحديث الثاني حديث
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد سقرا اقرع بين نسائه الثالث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم أقرع في ستة مما لو كين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس
 ما في النداء والصف الاول لاستهموا عليه الخامس حديث الزبير ان صفية جاءت
 بثوبين لتسكن فيهما حمزة فوجدنا الى جنبه قتيلا فقلنا الحمد ثوب ولا نصاري ثوب
 فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فافرقنا عليهم ما ثم كفنا كل واحد في الثوب
 الذي خرج له والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على هذا وقرره لانه كان
 حاضر اهلنا ويعد أن يخفى عليه مثل ذلك في حق حمزة وقد كانت الصحابة تعقد القرعة
 في كثير من الامور كما روى انه تشاح الناس يوم القادسية في الاذان فافرق بينهم سعد
 قوله ثم ايجال الخ أي ليسأل كل واحد منكم صاحبه ان يجعله في حل من قبله بابر اذ منته
 وفيه دليل على انه يصح الابرار من المجهول لان الذي في ذمة كل واحد ههنا غيب معلوم
 وفيه ايضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل وحكي في البحر
 عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول قوله برأي هذا مما استدلل به اهل
 الاصول على جواز العمل بالقياس وانه حجة وكذا استدلو به حديث بهت معاذ المعروف
 (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين
 الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المساون
 على شروطهم الا شرط حرم حلالا أو أحل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

وجوب الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب (فقلت) لا ي بكر (ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا الخ) أي أبو بكر رضي الله عنه (حشية) بفتح الحاء قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال
 ابن فارس مل الكفين وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرح ذلك نفعا لنفسه لان أبا بكر لم يلتزم من جابر شاهدا على
 صحة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك ففضي له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك العام (كم) فعددتها فاذا هي خمسة مائة
 وقال خدمتها أي مثلى خمسة مائة فالجمله ألف وخمسمائة وذلك لان جابر الما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا

وكذا وكذا ثلاث مرات حسنة أبو بكر حنيفة بخمسة عشرة مرة فقال خذته ثلثين التصديق ثلاث مرات كما وعد صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا الحديث أخرجه أبو صفي النخس والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسد دل البخاري
بهذا الحديث على أن من تكلم عن ميت ديناً فليس له أن يرجع عن الكفالة لأنه الأمانة واستقر الحق في ذمته ثم أورد
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يتركه وقام هو وقول
الجمهور خلافه لا يحنيفة وقد بالغ ١٤٦ الطحاوي في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله الماوردي تكون في النفوس

والضمان في الأموال والحنيفة
في الديات والزعمانية في الأموال
النظام قال ابن حبان في صحيحه
الزعم لغته أهل المدينة والحنيفة
لغة أهل مصر والكفيل لغة
أهل العراق وهي الترام حتى ثابت
في ذمة الغير أو أحضار من هو
عليه أو عين مضمونة والله أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
٦ (كتاب الوكالة)

الحديث أخرجه أيضا الحساكم وابن حبان وفي أسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن أبيه وهو ضعيف جدا قال فيه الشافعي وأبو داود وهوركن من أركانه الكذب
وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعه وتركه أحمد
وقد نقض الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروى من حديثه الصلح
جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعقد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في إرشاده
قد نقض أبو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله اه واعتزله
الحفاظ فقال وكانه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريقين
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحساكم على شرطه ما وصحه ابن حبان
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحساكم من حديث أنس وأخرجه أيضا من حديث
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسل وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر
كتبه إلى أبي موسى وقد صرح الحفاظ بأن أسناد حديث أنس وأسناد حديث عائشة
واحيان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبد الحق وقد روى
من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة
صدوق وثقة ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة
والطرق يشهد بعضها ببعض فاقول أحوالهم أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا
قوله الصلح جائز ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى ومن ادعى عدم
جواز صلح زائد على ما استثناء الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل وإلى العموم ذهب
أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وخي في البحر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه
لا يصح الصلح عن انكار وقد استدللهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجعل مال امرئ
مسلم إلا بطيبة من نفسه وبقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويحجب
بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس
بالباطل واحتج لهم في البحر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الانكار كالبيع وأجيب
بأنه لا معنى للانكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتعلق به الانكار
قبل صدور البيع فلا يصح القيام قوله بين المسلمين هذا يخرج مخرج الغالب لأن الصلح

بفتح الواو ويمحوز كسر هاء هي
في اللغة التنبؤ بض والحفظ
تقول ركات فلانا إذا استخففته
وركات الأمر إليه بالتعفيف
إذا فوضته إليه وفي الشرع
اقامة الشخص غيره مقام نفسه
مطلقا ومقيدا وقال القسطلاني
تنويض شخص أمره إلى آخر
فيما يقبل النيابة والاصل فيها
قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا
أحدكم بورقكم هذه وقوله تعالى
اذهبوا بقميصي هذا وهو شرع
من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره
كقوله تعالى فابعثوا أحكاما من
أهل الآية (عن عقبة بن عامر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أعطاه غنما) للضحايا (بضمها على صحابته) بعد أن وهب جلته لهم (فبقى عتود) بفتح العين وضم الناء جائز
الصغير من الغنم إذا قوى أو إذا أتى عليه حول وقيل إذا قدر على السفاد (فذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضع أنت)
وعلم منه أنه كان من جلة من كان له نصيب من هذه القسمة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وفي الإضاح
من طريق أخرى بل أن هذه قسم بينهم ضمها فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جلته ثم أمر عقبة بقميصه فبيع
الاستدلال به ما ترجمه قال في المصباح في غني أن يضاف إلى ذلك أن عقبة كان وكيله على القسمين بتوكيل شريكه في تلك الضحايا

التي قسمها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك لشرى بركة في القسم وهذا الحديث أخرجه البزارى أيضا في الضحايا
والشركة ومسلم في الضحايا والترمذى والنسائى وابن ماجه فيه أيضا (عن كعب بن مالك) الانصارى أحد الثلاثة الذين تيب
عليهم (رضى الله عنه) انه كانت لهم غنم) شامل للضان والمغز (ترعى بساح) بفتح السين جبل بطيبة (فاصبرت جارية لنا) لم يعرف
اسمها (بشاة من غنمنا موثافكسرت سجرا) يجرح كالسكين (فدبحتم اياه) فيه جواز ذبيحة الحرة والامة والذبح بكل جارح الا
السن والظفر وفورداستقتناؤهما (فقال لهم) كعب (لاتأكلوا) منها شيئا ١٢٧ (حتى) - آل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)

(أو) قال حتى (أرسل الى النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم من
يسأله) عن ذلك شك الراوى
(وانه سأل النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم عن ذلك) عن ذبح
الشاة (أو أرسل) الى النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم من يسأله
فسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله
وسلم (يا كاهن) وفي هذا الحديث
تصديق الراوى والوكيل فيما
اتقنا عليه حتى يظهر عليه
دليل انطعامة والكذب قال
في عمدة القارى وهو قول مالك
وجاعة وقال ابن القاسم اذا
خاف الموت على شاة فذبحها
لم يضمن ويصدق ان جازها
مذبوحة وقال غيره يضمن حتى
يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا
انزى على اثاث الماشية بغير إذن
مالكها فهل ملك فلا ضمان عليه
لانه من صلاح المال وتمامه
وقال أشهب عليه الضمان
ومطابقة الترجمة للحديث في
مسئلة الراوى لان الجارية
كانت راعية للغنم فلما رأت ان
شاة من ساقوت ذبحتها ولم يرفع

جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص ان الخطاب بالاحكام
في الغالب هم المسلمون لانهم المتقادون لها قوله الاصله بانصب على الاستثناء وفي رواية
لابى داود والترمذى بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال تصالحه الزوجة للزوج على أن
لا يطأها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عندهم ما والذى يحلل الحرام كأن يصالحه على
وطء أمة لا يحل له وطؤها أو كل مال لا يحل له أو نحو ذلك قوله المسلمون على
شروطهم أى ثابتون عليها الا يرجعون عنها قال المنذرى وهذا فى الشروط الجارية دون
النامدة ويبدل على هذا قوله الا بشرط ما حرم حلالا الخ ويؤيده ما ثبت فى حديث بريدة من
قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وحديث من عمل عملا
ليس عليه أمرنا فهو ردد والشروط الذى يحل الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباغى
أو غزو المسلمين والذى يحرم الحلال كأن بشرط عليه أن لا يطأ أمة أو زوجته أو نحو ذلك
(وعن جابر ان أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء فى حقهم قال فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله ان يقبلوا ثمرة حائطى ويحللوا أبى فابوا فلم يعطهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطى وقال سنفقدو عليك فغدأ علينا حين اصبح فطاف
فى الخيل ودعا فى ثمرها بالبركة فجحدتها فقتلهم وبقى لنا من ثمرها وفى لفظ ان أباه توفى
وترك عليه ثلاثين وسقار رجل من اليهود فاستنظره جابر فأتى أن ينظره فكلهم جابر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان
اليهودى يأخذ ثمرة نخله بالذى له فأتى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فثنى فيها
ثم قال لجابر جلد له فأوف له الذى له فجده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقارا واهما البخارى) قوله فجحدتها بالجيم
والذين مهملةين والجحد اصبرام النخل والحديث فيه دليل على جواز المصالحاة بالجهول
عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم أن يأخذ ثمرة الحائط وهو
جهول القدر فى الاوساق التى له وهى معلومة ولكنه ادعى فى البحر الاجماع على عدم
الجواز فقال ما لفظه مسئلة ويصح معلوم عن معلوم اجماعا ولا يصح بجهول اجماعا ولو
عن معلوم كأن يصالح شئ عن شئ أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اه فبينى أن ينظر

أمرها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها كاهن اول من ذبحها وأمامه مثله الوكيل فلحقه بها لان يد كل من الراوى
والوكيل بدأ مائة فلا يعمد لان الاعبانية مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكا صاحب الغنم لان الكلام
فى جواز الذبح الذى تضمنته الترجمة لافى الضمان والحديث أخرجه أيضا فى الذبايح وكذا ابن ماجه (عن أبى هريرة رضى الله
عنه ان رجلا) لم يسلم (أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أى يطلب منه قضا دين وهو بعينه من معين
(فاعاظ) لاني صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مساسا وشدد فى المطالبة من غير قدر ان يشتضى كفر ابل جوى

على عادة الاعراب من الجفاف في الخطابة وهذا أولى ريدل له ما رواه أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان بن عماري بقاض النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا ووقع في ترجمة بكر بن سهل من المجمع الأوسط للطبراني عن العرباض بن سارية ما يفهم انه قد
ليكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره وكان القصة وقعت للأعرابي ووقع للعرباض نحوها
(فهم به أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يتذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم
لم يقدروا ذلك أدباً معه صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) أي اتركوه

ولا تتعرضوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن له الحق مقبلاً أي صولة الطلب وقوة الحق لكنه على من يظله أو يسي المعاملة لكن مع رعاية الأدب المشروع) ثم قال أعطوه سنة من سنة قالوا يا رسول الله لا نجد هذا (الا أمثل) أي أفضل (من سنة فقال أعطوه فإن خيركم أحسنكم قضاء) ترجم له البخاري بالوكالة في قضاء الديون ومطابقه لها ظاهرة وفيه أيضاً جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة إلا بعد مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وهذا لو قبل منه صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم أن امره بالقضاء عنه ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً ولا غائباً قال الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الفاسد فيسقط منه بطريق الأولى

في صحة هذا الإجماع فإن الحديث مصرح بالجواز وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمرقراً مجازفة يدينه لمسايقه من الجهل والغرور وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم ألاخذ ذلك ورضي اهـ وهكذا قال الدمياطي ونعقبهما ابن المنير فقال بيع المعلوم بالجهول من ابنة فإن كان تمرقراً مجازفة ورباً لكن اغتفر ذلك في الوفا وتبعه الحافظ على ذلك فقال انه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر بابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعاوضة عند الوفا قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل ان هذا الحديث يخص للعامة من المتقدم في البيع القاضية بوجوب معرفة قدر كل واحد من البدين المتساويين جنساً وقدر فيجوز القضاء مع الجهالة إذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فانه ما وقعت فيه المصالحه بعلوم عن تجهول والموارث الدارسة تطلق على الاجناس الربوية وغيره فانها يقضى بعمومها انها تجوز المصالحه مع جهالة أحد العوضين وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين ولكن لابد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدل المقلبي في الابحاث بهذا الحديث على جواز صرف القضية بالقضاء مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك ابطال المقصد الشرعي في الر بالان كل حيلة توصل بهم الى السلامة من الاثم فهي جائزة وإنما المحرم الحيلة التي توصل بهم الى ابطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروض بالحلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة اليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربية والاذن كان يمكن بيع القمر بالدرهم ثم شراء رطب بالدرهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والارباح كالمصارفة فلا يجوز الى آخر كلامه وصرح أيضاً بأنه لا حاجة في الصرف الى تكلف شرائعها ثم بيعها كما في حديث تميم الجعفي والجنيب السالف قال لان ذلك يلحق بالمتنع الضرورة اليه في أكثر الاحوال وغالب افعيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الاصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو ضرورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فان صح فالعمل به في تلك الصورة الخصوصية لا يجوز فكيف يصح الحان غيرها به أو أيضاً خبر القلادة السالف مشهور بعدم جواز بيع القضية بالقضاء وان وقعت

وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلاً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضوراً وغيباً وقال ابن المنير المراضاة فقه هذه الترجمة انه ربما توهّم متوهم ان قضاء الدين لما كان واجباً على الفور امتنعت الوكالة فيه لانها تأخير من الموكل الى الوكيل فبين ان ذلك جائز ولا يحد مطالع (عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حين جاءه وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) لم يتعرض الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لاى معنى كان وعلى أى جهة وقع والظاهر انه كان لا يسمع الكلام وسماعه لالة عفايم والاکرام لورد انتهى عنه في أحاديث وكونه من يدن العجم

وكرهته صلى الله عليه وآله وسلم له وهذا كان الصحابة لا يقومون له في المجلس وبالجملة كان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسألوهم أن يرد إليهم أموالهم وسببهم) وعند الواقدي كان فيهم أبو برقان السدي فقال يا رسول الله إن في هذه الخطايا أذا أمهاتك وخالاتك وحواضك ومريضاتك فامتن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أصدقهم فاختاروا) أن أورد إليكم (أحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأثرت أي انتظرت) بكم) وفي لفظهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتظرهم) ليحضروا ١٢٩ (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه

بالجعرانة (حين فصل) أي رجع (من الطائف) إلى الجعرانة تقسم الغنائم بها وكان توجهه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها فجاء وفده ووازن بعد ذلك فبين لهم أنه آخر القسم ليحضروا فابطوا (فلما تبين لهم) أي ظهر لوفده ووازن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير راد إليهم إلا أحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا نختار سبينا) وفي رواية أخرى ابن عقبة قالوا خيرتنا يا رسول الله بين المال والحسب قال الحسب أحب إلينا ولا نتكلم في شأنه ولا بهير (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم هؤلاء وفده ووازن (قد جاؤنا تائبين) واني قد رأيت أن أورد إليهم سببهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفد كانوا وكلاءه في رد سببهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فأطاب الوكيل أو الشفيع لنفسه وأغبره فأعطى ذلك فحكمه

المرضاة والمباراة فهذه القيام الذي عول عليه فاسد الاعتبار فان قال ان صرف الدراهم بالقدر وشي يحتاج اليه كل أحد ويدعو الضرورة اليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية بما لها من قول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومثل ذلك لا ينتهض لتخصيص النصوص ولا سيما مع امكان التخلص من تلك الورطة بأن يشتري بأحد البدلين عينا أو يبيعها بالنقد الا آخر كما أرشد إليه الشارع في قضية تفر الجوع والجناب فان بهذه الوسيلة تنفي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يصلح ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمعصية كان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لان كثير منهم امسكوا بالمشقة كالجوع والجهاد ونحوهما (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه رواه البخاري وكذا أن أحد الترمذي وصححه وقال فيه مظلمة من مال أو عرض) قوله مظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن النيز والجوهري قصتها وأنبكره ابن القوطية وحكى القزاز اضم قوله أو شيء ومن عطف العام على الخاص فيه أدخل فيه المال بأصنافه والجراحات حتى الظلمة ونحوها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة كما ثبت في رواية الاسماعيلي قوله أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظلمة فحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سيئا فامن هذا ولفظه المقاس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة أو يأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا أو كل مال هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان قيل حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زنا ولا تزوروا زنا أخرى لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جناية منه بل بجنايته فقط وبالتالي الحسنات بالسماحة على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على صحة الإبراء من الجهول لا لطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعمين لان قوله مظلمة يقتضي أن تكون معلومة ان قدر مشارا اليها قال الحافظ ولا يخفى

١٧ نيل خا حكمهم قاله ابن بطال وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرف بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وقته أبو حنيفة ومحمد بالماكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل عن الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم في حقه بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه (فن أحب منكم أن يطيب بذلك) من التطيب أو من طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب يدفع السبي إلى هو وزن نفسه بخان من غير عوض (فليقبل ومن أحب منكم أن يكون على

منه) أي نصيبه من النبي (حتى نعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما بيني وبين الله عابثاً فليعمل) من أفايني مما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل النبي الرزق كونه كان في الأصل لهم فرجع إليهم ومنه قيل لأهل الذي بعد الزوال في ملأه رجع من جانب الحرب إلى جانب الشرف واستبدل به على القرص إلى أجل مجهول (فقال الناس قد طردوا بذلك) بتشديد التخصية أي جعلناه طيباً من حيث كونهم رضى وبذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أي لأجله (صلى الله عليه وآله) (وسلم) لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا لا ندرى من أذن منكم في ذلك من لم أذن فارجموا حتى يردعوا) بالواو على لغة كلوني البراءة (الينا عرفواكم أمركم) جمع عريف ١٢٠ وهو الذي يعرف أمور القوم وهو النقيب ودون الرئيس وأراد صلى الله

عليه وآله وسلم بذلك التقصى عن أمرهم استجابة لنعوسهم (فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم) في ذلك قطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أي العرفاء (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فأخبروه أنهم) أي القوم (قد طيبوا) ذلك (وأذنوا) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرد النبي إليهم وهذا الحديث أخرجه أيضاً الحسن والمغازي والعقري والهيبة والاسكاف وأخرجوه أبو داود في الجهاد والنسائي في السيرة قصة العرفاء (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ زكاة رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني آت) كفاحض (لجمل يحسنو) أي يأخذ بكفمه (من الطعام) وعند الله ما كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه وفي رواية فاذا التمر قد أخذ منه ملء كف (فأخذته) أي الذي حدث من الطعام زاد في رواية أبي المنوك أن أبا هريرة شك إلى

ما فيه قال ابن المنذر انما وقع في الحديث التفسير حيث يقتضى المعلوم من الظاهر حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما اذا اسقط المعلوم حسنه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد علمنا ذلك في الحديث نعم قام الاجماع على صحة التماسيل من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صححت هبته دون البراءة وفي الحديث أيضاً دليل على ان من حال خصه من مظلة لا رجوع له في ذلك اما المعلوم فلا خلاف فيه رأيا المجهول فتم من يجيزه قال في الفتح وهو يعضى باقتناع رأيا ما فيها سياتي نقبه الخلاف

• (باب الصلح عن دم العمدة كثر من الدية وأقل) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قبل متعباً دفع إلى أولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وذلك عقل العمدة وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي) الحديث حسنه الترمذي وفي إسناد أحمد على بن زيد ابن جدهما وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه معقبته بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناد إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزني يوماً وسأله سائل من العراقيين عن شبه العمدة فقال السائل ان الله وصف القتل في كتابه من عدا وخطأ فلم قلتم انه على ثلاثة أصناف فأصح المزني بحديث ابن عمرو قال له ينظره أخرج بعلي بن زيد بن جدهما فسكت المزني فقلت لما نظره قد روى هذا الحديث عن غيره بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أبواب السختياني وجابر الجعفي قال لي فن عقبة بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين على جلالته فقال للمزني أنت تماظر أم هذا فقال اذا جاء الحديث فهو ينظر لانه أعلم به مني اهـ فدل كلام ابن خزيمة هذا على ان علي بن زيد قد توبع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن خبان بن هلال بن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب قوله خلفة أي حاملة ووقع في رواية أربعون خلفة في بطونها وأولادها واستشكل ذلك لان الخلفة هي التي يطمها ولدها وأجيب بأنه تقصير لا تقييد وقيل تأكيده وإيضاح وقيل غير ذلك والحديث يأتي الكلام على ما اشتمل عليه في أبواب الديات وانما ما في المصنف هو الاستدلال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً فقال له ان أردت أن تأخذ منه فقل سبحان من يخبرك لمحمد قال فقلتم فاذا أتانيه فأم بين يدي فأخذته (وقلت والله لا رعتك) من دفع الخصم إلى الحاكم أي لأذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ليحكم عليك بقطع اليد لك سارق (قال ابن خزيمة) (وعلى عمال) أي نفقة عيال أو على جمعي في وفي رواية فقال انما أخذته لأهل بيت فقرا من الحق (ولي حاجة شديدة قال) أبو هريرة (فأخذت منه فاصبحت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ما أتيت به) (بأباهريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمي أسيراً لانه كان رباطه بدير لان عادة العرب بربطون

الاسير بالقدر قال الداودي وفيه اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات وفي حديث معاذ عند الطبراني أن جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعية لا فرجة نخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (أنه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الاخذ (فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لأنه يحتشمون الطعام فاخذته فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) لاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته نخلت سبيله فاصبحت

فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعية لا فرجة نخلت سبيله قال صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (أنه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الاخذ (فعرفت أنه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لأنه يحتشمون الطعام فاخذته فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) لاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته نخلت سبيله فاصبحت

بقوله فيه وما صالحوا عليه فهو لهم فانه يدل على جواز الصلح في الدماء باكثر من الدية
 * (باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجدار ان كره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عناء مرضين والله لا رمين بها بين أكماسكم رواه الجماعة الا النسائي * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار والرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع * وعن عكرمة بن ربيعة بن أخوين من بني الغيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشبه في جداره فنفى ما يجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيرا قالوا انشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره فقال الحنفية أي أخى قد علمنا أنكم قد مضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوا نادون جداري ففعل الآخر فغرز في الاسطوان خشبه رواه ما أحمد وابن ماجه) أما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور وهو أيضا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضا من حديث عباد وعنده الطبراني في الكبير وأبو نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما ساقى وأما حديث يجمع فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحفاظ في التلخيص وعكرمة بن ربيعة المذکور مجهول بقوله لا يمنع بل نرى على النسي وفي رواية لا يمنع وفي لفظ البخاري بالرفع على الظهيرة ومعنى النسي قوله خشبه قال القاضي عياض رويناه في مسلم وغيره من الأصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الغني بن سعيد كل الناس تقول بالجمع الا الطحاوي فانه قال عن روح بن النرج سألت أبا زيد والحارث بن بكير ورويس بن عبد الأعلى عنه فقالوا لا هم خشبة بالثمنين ورواية يجمع تشبه لسان رواه بلقظ الجمع وبؤيدها أيضا ما رواه البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس باللفظ

(قال اذا أويت) آيت (الى فراشك) للنوم وأخذت مضجعت وفي رواية عند الصباح والمساء فأنزل آية الكرسي الله لا اله الا هو الحى القيوم حتى تحتم الآية زاد ما ذنب جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها فانك لن يزال عليك من الله) أي من عنده أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك شيطان حتى تصبح نخلت سبيله فاصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله زعم أنه يعلم كلمات ينفعني الله بها نخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الكلمات (قلت قال لي اذا أويت الى فراشك

فاقرأ آية الكرسي من أوله حتى تختم الله لاله الا هو الى القيوم وقال في ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا اى الغضابة (أعرض عنى على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل أن يقول وكان الله على طريق الاتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو موقوف للاعتذار عن تخلفه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعلم ما يقع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اما له قد صدقت) بتخفيف الدال في تنفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق وأهم المدرج فاستدركه بصيغة تفعيل ما بالغ في الذم بقوله ١٣٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (تلم)

إذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جسده على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وإنما عتق هؤلاء الأئمة بتصديق الرواية في هذا الحرف لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المساجدة به بخلاف الأخشاب الكثيرة والأحاديث تدل على أنه لا يحمل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويحجزه الحاكم إذا امتنع وبه قال أحمد وأما ابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث وقالت الحنفية والمالكية والشافعية في أحد قوليه والجوه ورأيه يشترط إذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار إذا امتنع وحلوا النبي على التزديد جمعائهم وبين الأدلة القاضية بأنه لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وتعب بان هذا الحديث أخص من تلك الأدلة صامعا فينبى العام على الخاص قال البيهقي لم تجد في السنن الصريحة ما يعارض هذا الحكم الا عرومان لا يذكرا نكران يخصهم او حمل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابن داود بلفظ إذا استأذن أحدكم أخاه وفي رواية لا جدار من سأل جاره وكذا في رواية لابن حبان فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا إذا لم يتقدم قوله في جداره الظاهر هو إذا الضمير الى المالك أى في جدار نفسه وقيل الضمير يعود على الجار الذي يريد الغرز أى لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر ربه من جهة منع الضوء مثلا ووقع لابن عوانة من طريق زياد بن سماعة عن الزهري أنه بضع جداره على جدار نفسه ولو تضرر به جاره والظاهر الاول وبؤيده قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره وهكذا قوله في الحديث الا آخر فاجعل أسطوانا دون جداري قيل وهذا الحكم مشروط عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا ينبغي ان اطلاق الأحاديث فاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما أمكن فان لم يمكن الا بضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند دفع الجدار لغرز الخدوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فاحر لا بد منه قوله ما لي أراكم هنا معرضين أى عن هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعظة قوله والله لا رمين بها بين أكتفكم بالناء القوية أى لا قرعنكم بها كما يضرب الانسان بالنشأ بين كنفه ليستيقظ من غفائه قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة

من مخاطب منذ ثلاث ليل بالبابا هريرة قال لا أعلم (قال ذلك شيطان) من الشياطين وكان على صفة الأدميين فلم يكن في امساكه مضادة الملك سليمان ولا منافاة لحديث ان شيطانا قفلت على البارحة الحديث لاحتمال ان الذي هم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يوثقه رأس الشياطين وقد وقع لابن كعب عند الساقى وأبي أيوب الانصاري عند الترمذي وأبي أسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الا قصة معاذ وهو محمول على التعدد وموضع الترجمة قوله خلعت سبله لان أباهريرة وان لم يكن وكيل في الاعطاء فهو وكيل في الجلة تضرره وأنه وكيل بحفظ الزكاة وقد ترك مما وكل بحفظه شيئا وأجاز صلى الله عليه وآله وسلم فعله فقد ظابقت الترجمة قطعاً نعم في أخذ اقراض الوكيل الى أجل مسمى من هذا الحديث

تظن ولا ينبغي ما في ذلك من التكلف والضعف وفي الحديث أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن وأن الحكمة قد يتأقماها الكافر الفاجر فلا ينتفع بها أو تؤخذ عنه فينتفع بها وان الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وان الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وان الكذوب قد يصدق وان الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور ببعض الصور فتتمكن رؤيته وان من أقبح حفظ شيء يسمى وكلاهما الحق باكلون من طعام الانس وانهم يظهران للانسان وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة

وان الحق يصيبون من الطعام الذي لا يذ كرام الله عليه وفيه ان المارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي العقوبة قبل تبليغه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المغيبات باعلام الله سبحانه الهاماً أو وحياً ووقع في حديث معاذ بن جبل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع زكاة القطر قبل ليلة القدر وتوكيد البعض لحفظها وتفرقها (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال) رضي الله عنه ١٣٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقر برني) قال

الجوهري ضرب من التمر زاد في المحكم انه أصفر مدور وهو أجود التمر وفي مسند أحمد هروغا خير تمر كرم البرني يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين هذا) التمر البرني (قال بلال كان عندنا تمر ردي) بزنة فعمل من ردا الشيء يردأ رداً فهو ردي أي فاسد وأردأته أفسدته قاله الجوهري (فبعثت منه صاعين بصاع ليطعم) بلال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي لفظ لاطم بالنون وفي بعضه لاطم بالميم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال المؤذن (أو أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الرافعة) بتكرير أوه وعين الربا أوه بتشديد الواو بمعنى التكرن قال السفاقي وانما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله اما لا تأم من هذا الفعل واما من سوء الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضيرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فردوه ومعلوم أن بيع الربا مما يجب رده (ولكن

الموطأ) كفاكم بالنون والكف الجانب وفونه مفتوحة والمعنى لا صرخن بها بين جماعتكم ولا أكتمها أبداً وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعهوا لوابه راضين لاجعائهما أي الخشبة على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعاليق القاضي حسين ان أباهريرة قال ذلك حين كان متوايماً بكة أو المدينة وكأنته قاله لما رأهم توفقوا عن قبول هذا الحكم كواقع في رواية لابي داود انهم تكسروا رؤسهم لما سمعوا ذلك قوله لا ضرر ولا ضرار هذا فيه دليل على تحريم الضرر على أي صنعة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة من الصور الابدال يخص به هذا العموم فعليه بطلان من جوز المضارفة في بعض الصور بالادلة فان جاء به قبانه والاضررت بهذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزئيات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره فان خرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة **بسم الله** الصاد المهمل مالک بن قيس الانصاري وهو من شهم دبدر او ما بعدهما من المشاهد قال ابن عبد البر بالاختلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه واختلفوا في الفرق بين الضرر والضرر ارفقيل ان الضرر فعل الواحد والضرر ان فعل الاثنين فصاعداً وقيل الضرر ان تضربه من غير أن تنفع والضرر أن تضربه وتنفع أنت به وقيل الضرر ان الجزاء على الضرر والضرر الابتداء وقيل هما بمعنى قوله ولأرجل أن يضع خشبة في حائط جاره فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الجار واذا جاز الغرز جاز الوضع بالاولى لانه أخف منه قوله فاجعلوه سبعة أذرع هذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين باجماعهم ومواسمهم فاذا تشاجر من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بسبعة ألاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طريقة ميسرة للمارين كان تقديرها الى خبيره والافضل توسيعها وليس هذه الصورة من الحديث لان المفروض أن هذه لامدافعة فيها ولا اختلاف وسما في تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله أعتق أحدهما أي حلف بالعق

• (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه

اذا أردت أن تشترى) التمر الجيد (فبيع التمر) الردي (ببيع آخر ثم اشترى) الجديد (به) أي بثن الردي حتى لا تقع في الربا وفي الحديث البحث عما يسره الشخص حتى ينكشف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الامام باحرار الدين وتعليمه لمن لا يعلمه وارشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها واهتمام التابع باحرار متبوعه واتباع الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صدقة الر بالاصح وهذا الحديث أخرجه مسلم في البوع وكذا النسائي (عن عقبه بن الحارث رضي الله عنه قال سمعني بالنعمان وأبنا النعمان) وهو من شهد بدرا وكان من احبني به (شاربا) مسكراً أي متصفا بالشرب لانه حين سمعني به لم يكن شاربا

حققة قبل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلانظ وهو سكران (فاخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان في البيت أن يقصر بواقل) عقبه بن الحرث (فكنت أنا فيه ضربه فضر به باله مال والحديد) وفيه أن الامام بالميراث إقامة الحد بنفسه وولي غيره كان ذلك بمنزلة تركه له -م في اقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في اثبات الحدود ابناهم اعلى الدرهم قد يبيع اثباتهم بالولوك الثمانية بقدف شخص آخر فيطالب به بحد القدف فله أن يدركه عن نفسه باثبات زواجه ولو كلفه فإذا ثبت أنهم عليه الحد رتبة فممن تقدم من الحديث كما قال الخطابي ١٣٤ ان حد الحر لا يتأثر بالافاقة كحد الحامل لتضع حملها قالوا انما

ابن جبر في الفتح

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (ما جاء في الحرث) •

أى الزرع (وازارعة) وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالها فان كان من العادل فهى مخبرة وهما أن أفردنا عن المسافة باطلان اللهم عن ازارعة في مسلم وعن المخبرة في الصحيحين ولان تحصيل منفعة الارض ممكنة بالاجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه بخلاف المسافة واختار في الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحه ما روى رجل أخبار النبي على ما اذا شتر واحد من ازرع قطعة معينة ولا شتر أخرى وقد ذكر البخارى في صحه عن الساف آثار اوله أراد بذلك الاشارة الى ان الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تسلك بالاحاديث المذكورة

سبعة أذرع رواء الجماعة الا لاسمائي وفي لفظ لاحد اذا اختلصوا الطريق ورفع من بينهم سبعة أذرع وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الرحبة تكور في الطريق ثم يريد أهلها البنيان فيما قضى أن يترك الطريق سبعة أذرع وكانت تلك الطريق تسمى الميناء رداء عبد الله بن أحمد في مسنده (أبيه) حديث عباد أخرجه أيضاً الطبراني بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميناء الحديث والراوى له عن عباد الحق بن يحيى وليدركه ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الاختلص في الطريق الميناء فاجعلوا سبعة أذرع وما أخرجه ابن عدى من حديث أنس بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من الايام الثلاثة مقال اه ولكنه يقوى بعضهم بلفظ الاختلص بها كما لا يخفى قوله اذا اختلصتم في لفظ للبارى اذا تشاجر واولا سماعه قيل اذا اختلف الناس في الطريق رواد المسقى بعد ذكر الطريق فقال الميناء قال الحافظ ولم يتابع عليه وايسر محفوظ في حديث أبي هريرة وانما ذكرها البخارى في الترجمة مشبهة بها الى الاحاديث التي ذكرناها كاجرت بذلك قاعدة قوله سبعة أذرع قال في الفتح الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الادمى فيعتبر بذلك بالمعدل وقيل المراد ذراع البنيان المتعارف راجعاً هذا المقدار لما هو في الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين لاجمال وسائر المواشى كما أسلفنا الطريق المشروعة بين الاملاك والطرق التي يمر بها ابو آدم فقط ويدل على ذلك التقسيم بالميناء كما في الاحاديث المذكورة والميناء مكيورة ومختصة ما كنهه وبمدها فوقاية ومدبوزن من اعمال من الايمان والميم زائدة قال ابو عمرو والشيء الميناء أعظم الطرق وهى التي يكثر مرور الناس فيها وقال غيره وهى الطرق الواسعة وقيل العامرة - وكى في البحر عن الهادى انه اذا التبس عرض الطريق بين الاملاك أو كان حولها أرض موات بقى ما يتجازه العماريات اثناء شتر ذراعاً ولا وفيه سبعة وفي المسند مثل اعرض باب فيه انتهى وبهذا التفسير قالت الهادوية والحكمة في ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هى أن تسلكها الاجال والانتقال دخولاً وخروجاً وتنع بالابد منه كما طرح عند الابواب قوله الرحبة بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما

القاموس

في بابها جاعلة من السلف قال الحازمى روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه

وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الراى أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمسافة يجوز من الفراء والزرع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمسافة مجمعتين فيساقية على الخلى ويزارعه على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهم ما شئوا وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهى عن المزارعة بانهم المحمولة على التنزيه أو على ما اذا اشترط صاحب الارض

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بحمل النبي على الكراهة لانا نقول الحديث لا ينتهي للاحتجاج به للمقال
الذي فيه ولا سيما مع ما رخصته للاحاديث العجيبة الثابتة من طرق متعددة الواردة يجوز استعمالها ليجوز منه ما لم يرد وكيف يصح أن
يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجداد الصحابة بل يعد أن يعمل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكرهة ويعت عليه ما دل كنهه الجأنا إلى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما نرى في
هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن الاحاديث ١٣٦ القاضية بالجواز بانها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقر من أنه

صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهي
عن شيء نهى عنه بالامة ورفع
نهيها عنه كان ذلك مختصا به
لانا نقول أو لا النبي غير مختص
بالامة وثانيه انه صلى الله عليه
وآله وسلم قر رجاعة من الصحابة
على مثل معاملته في خير إلى عند
موته وثالثه انه قد استقر على ذلك بعد
موته صلى الله عليه وآله وسلم
جماعة من أجداد الصحابة في بعد
كل البعد أن يخفى عليهم مثل
هذا أم ملخصا من نيل الاوطار
للمحافظة الشوكاني رحمه الله ومنه
في السيل (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
من مسلم يغرس غرسا) بمعنى
المغروس أي شجرا (أو يزرع
زروعا) مزروعا أو للتبويح لأن
الزرع غير الغرس (فما كل منه
طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له
به صدقة) والتعبير بالمسلم يخرج
المكافر فيقتصر الثواب في
الآخرة بالمسلم دون الكافر لأن
القرب انما يصح من المسلم فان
تصدق الكافر أو فعل شيئا من

حدث لا ضرر وكذلك المزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسبلة بالاضرر
فتمصلحة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تضيق هوامها بالاولى والى مثل ما ذهب اليه
المؤيد ذهب الهادوية وقالوا يجوز أيضا التضيق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين
الاملاك

• (كتاب الشركة والمضاربة) •

(عن أبي هريرة رفعه قال ان الله يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا
خانه خرجت من بينهما وراه ابوداود) الحديث صحيحه الحاكم واهله ابن القطان بالطول
بحال سعيد بن حيان وقد ذكر ابن حبان في الثقات واهله أيضا ابن القطان بالارسال ولم
يذكر فيه أباه ريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير أبي همام محمد بن الزبرقان وسكت أبو
داود والمنذري عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الاصمعياني في الترمذي
والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن
بابش فسخ الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فسخ الشين وكسر الراء
وكسر الشين وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك قوله والمضاربة هي
ما أخذ من الضرب في الارض وهو السفر والمشي والعامل مضارب بكسر الراء قال
الرافعي ولم يشق للمعالم منه اسم فاعل لان العامل يختص بالضرب في الارض فعلى هذا
تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد مثل عاقبت الاخص قوله انا ثالث
الشريكين المراد ان الله جل جلاله يضع البركة للشريكين في مالهما مع عدم الخيانة
ويعدهما بالرعاية والمعونة ويتولى الحفظ لهما لهما قوله خرجت من بينهما أي نزلت
البركة من المال زاد رزين وجاء الشيطان ورواية الدارقطني فاذا خان أحدهما صاحبه
رفعها عنه ما يعنى البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تعاريني رواه ابوداود
وابن ماجه ولفظه كنت شريكي ونعم الشريك كنت لا تداري ولا تعاريني) الحديث
أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه أن السائب
الهمزوى كان شريك لا تداري ولا تعاريني وفي لفظ أن السائب قال أثبت النبي صلى الله عليه

وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة فتم مأكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا
كما ثبت دليله وأما من قال يحق عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قلت يا رسول الله
ابن جسدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفعه انه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي
يوم الدين يعني لم يكن مصداقا للبعت ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم
أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تنقيف عذاب لكن بعضهم أشد عذابا من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي أيوب

الانصارى عند أخذ مرفوعا من رجل يفرض غرسا وحديث ما من عبد قضاها رهما يتناول المسلم والكافر ~~الكن~~ يحمل
الطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة قال في القمح وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة
الأرض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن
ذلك على ما إذا أشغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعا لاتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي
يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغلال به عن أمر الدين ١٤٧ وخلق حديث الباب على اتخاذها

بالكفاف وانفع المسكين بها
وتحصل ثوابها وفي رواية لمسلم
الا كان له صدقة الى يوم القيامة
ومقتضاها ان أجر ذلك يستمر مادام
الغرس أو الزرع ما كولا منه
ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل
ملكه الى غيره وظاهر الحديث
ان الاجر يحصل للمتاعى الزرع
والغرس ولو كان عمله لغيره لانه
اضافها الى أمه بمشترطها عن
غرسه وقد تقدم الكلام على
أفضل المكاسب في كتاب البيوع
اه قال ابن العربي في سعة كرم
الله أن يثيب على ما بعد الحياة
كما كان يثيب ذلك في الحياة وذلك
في سنة صدقة جارية أو علم ينفع
به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو
زرع أو رباط أو لم رباط ثواب عمله
الى يوم القيامة اه قال القسطلاني
ثم ان حصول هذه الصدقة
المذكورة يتناول حتى من غرسه
لعماله أو لفقته لان الانسان
يثاب على ما سرق له وان لم ينو ثوابه
ولا يختص حصول ذلك بمن يباشر
الغرس أو الزراعة بل يتناول
من استأجره عمل ذلك والصدقة

وآله وسلم لم يوافقوا على ويذكرون في فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنا أعلمكم به فقلت صدقت يا بني أنت وأمي كنت شريكي فنعى الشريك لاتدارى ولا تقارى
ورواه أبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا
عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلل وعبد الله ليس بالقوى وقد اختلف هل
كان الشريك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله واختلف
أيضا في اسلام السائب وصحبه قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم وعن حسن
اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجعرانة من غنائم حنين وقال ابن اسحق انه قتل يوم
بدر كافر أو قيل ان اسمه السائب بن زيد وهو وهم ويقال السائب بن نيلة قوله لاتدارى
ولا تقارى أى لاتعانى ولا تتحاورنى وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من
الممدوح عند سماع من يمدحه بالحق * (وعن أبي المنهال ان زيدا بن أرقم والبراء بن عازب
كانا نسير يمين فاشترينا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما أن
ما كان بنقد فاجيزوه وما كان بنسيئة فردوه ورواه أحمد والبخاري بهما) لفظ البخاري
ما كان يدا بيد نخذوه وما كان نسيئة فردوه والحديث استدلل به على جواز تفريق
الصفة في صحيح الصحيح منها ويطل ما لا يصح ونعقب باحتمال أن يكونا قد اعتدوا
مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنهال المذكور فذكر
هذا الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع
فقال ما كان يدا بيد فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصح فعنى قوله ما كان يدا بيد
نخذه أى ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فأمضوه وما لم يقع لكم فيه
التقابض فليس بصحيح فآزر كوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل
بهذا الحديث أيضا على جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال
~~الكن~~ لا بد ان يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز
ثم يتصرفا جميعا الآن يقيم كل واحد منهما الاخر مقام نفسه وقد حكى أيضا ابن بطال
ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدراهم من الاخر

١٨ نيل خا حاصله حتى فيما عجز عن جمعه كالسبل المجوز عنه بالحصد فنيا كل منه حيوان فانه مندرج تحت
مقوله الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل المكسب بالندوقيل التجارة وقد يقال كسب
اليد أفضل من حيث الحل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال فحيث احتج
الى الاقوات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى المتجر لاتقطاع الطرق تكون التجارة أفضل
وحيث احتج الى الصنائع تكون أفضل والله أعلم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الادب والترمذي في الاحكام

﴿عن أبي امامة الباهلي﴾ صدى بن عمران آخر من مات من الصحابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر من
في الامامة والجهاد (رضي الله عنه انه رأى سكة) بكسر السين وتشديد الكاف الحديدية التي يحرق بها الارض (وشيمان آله
الحرق فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بهما بانفسهم (الا أدخله الله) فلو كان
لهم من يعمل لهم وأدخلت الآلة دارهم لفظ فليس مراداً أو هو على عمومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه
ما يستلزم مطالبة آخره ولا سيما إذا كان ١٣٨ المطالب من ظلمة الولاية في مستخرج أبي نعيم الا أدخلوا على انفسهم ذلاً

لا يخرج عنهم الى يوم القيامة أي
لما يلزمهم من حقوق الارض
التي يزعمونها ونطالبهم بها الولاية
بل وياخذون منهم الآن فوق
ما عليهم بالضرب والحبس بل
ويجوعونهم كالعبيد أو أسوأ من
العبيد فان مات أحد منهم أخذوا
ولده عوضه بالغصب والظلم وربما
أخذوا الكثير من ميراثه
ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا
من يبلد الزراع فجعلوا زراعا وربما
أخذوا ماله كإشاهدنا فلاحول
ولا قوة الا بالله وكان العمل في
الاراضي أول ما افتتحت على
أهل الذمة فكان أصحابه
يكرهون تعاطي ذلك قال ابن
التين هذا من أخباره صلى الله
عليه وآله وسلم بالمغيبات لان
المشاهد الآن أكثر الظلم انما هو
على أهل الحرب قال في الفتح وقد
أشار البخاري بالترجمة الى الجمع
بين حديث أبي امامة والحديث
السابق في فضل الزرع والغرس
وذلك باحد أمرين اما أن يحمل
ما ورد من الذم على عاقبة ذلك
ومحله إذا اشتغل به فصيح بسببه

فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري واختلقوا بأبصارهم
الشركة في غير التقدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يملك وقيل يختص بالنقد
المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصه بالمثل وحديث اشتراك الصحابة
في ازوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال
باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قررهم على ذلك وكذلك
حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره انهم جمعوا أزوادهم ودعا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي وحديث
رويفع والخاص ان الاصل الجواز في جميع أنواع الاموال فمن ادعى الاختصاص
بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الاصل جواز
جميع أنواع الشركة المفضلة في كتب الفقه فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض
الابدان (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر
قال فخام سعد بأسيرين ولم اجب أنا وعمار بنشئ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو حجة
في شركة الابدان وتلك المباحات وعن روي بن ثابت قال ان كل أحدنا في زمن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذنصوا أخيه على أن له النصف مما يفتح ولنا النصف
وان كان أحدنا بالطير له النصف والريش وللاخر القدر رواه أحمد وأبو داود والحديث
الأول منقطع لان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في اسناده
أبو داود وشيمان بن أمية القتيبي وهو مجهول وبقي رجاله ثقات وقد أخرجه النسائي
من غير طريق وهذا المجهول باسناد رجاله كلهم ثقات نقول ان النص هو المهرول من الابل
والنصل حديثه السهم والريش هو الذي يكون على السهم والقدر بغير القاف السهم
قبل أن يرأس وينصل استدل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكره
المصنف وهي أن يشترك العاملان فيما يبعه لانه في كل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل
ويعمل عنه في قدر معلوم مما استوجر عليه ويعينان الصنعة وقد ذهب الى صحة مالك
بشرط اتحاد الصنعة والى صحة هذبت العترة رأبوح حقيقة وأصحابه وقال الشافعي شركة
الابدان كلها باطلا لان كل واحد منهما ممتيز بدينه ومنافعه فيختص بنوائده وهذا

نأمن بحفظه واما أن يعمل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحد فيه وهذا الحديث من افراد البخاري ﴿عن أبي هريرة﴾ كما
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمسك كلبا فانه يفتن كل يوم من) أجرة (عله قيراط) وعند مسلم
قيراطان والحكم للزائد لانه حفظ ما لم يحفظه الاخر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا ولا يفتن قيراط واحد فسمعه الرازي
الاول ثم أخبرنا بانه يفتن قيراطين زيادة في التاكيد للتقريب عن ذلك فسمعه الثمالي أو ينزل على جالين فمقتضى القيراطين باعتبار
كثرة الاضرار باتخاذها ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عبد البر فيه ما يثير الى أن اتخاذها ليس بمحرم لان ما كان اتخاذ

بحر ما امتنع اتخاذ على كل حال - وانه نقص الاجر اولم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام ١٢٩ قال في الفتح يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لولم يتخذ الكلب ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص ان الاثم الحاصل بالاتخاذ يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينتقص من ثواب عمل المتخذ وقد وما يترتب عليه من الاثم بالاتخاذ وهو قيراط أو قيراطان وقيل يختص بنقص القيراطين عن اتخاذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط ١٢٩ بأهل البوادي وهو يلحق الى معنى

كثرة التماذي وقيل غير ذلك وقد حكى الرويانى فى البحر اختلاف فى الاجر هل ينقص من العمل الماضى أو المستقبل وفى محل نقصان القيراطين فقل من عمل التمازى قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد بنقص جزء أو جزأين من اجراء عمله وهل اذا تعددت الكلاب تتعدد القيراط وسبب النقص امتناع الملازمة من دخول يتسه أولا يلحق المارين من الاذى أو ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم مانهى عن اتخاذها ولان بعضهم اشياطين أولولوغها فى الاذى عنده غفلة صاحبها (الا كلب حوث أو ماشية) فيجوز والتمتدح بالاسناد واصح عند الشافعية اباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدور والدروب قيراطا على المنصوص بما فى معناه كما أشار اليه ابن عبد البر واستدل المالكية بجواز اتخاذها على طهارتها فان ملازمة مع الاحتراز عن شئ منها أمر واجب بعموم الخبر الوارد فى

كلا واشتركا فى ما شئتما وهى مقينة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح وأجابت الشافعية عن هذا الحديث بان غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث بحجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال ان الوكالة فى المباحات لا تصح والحديث الثانى يدل على جواز دفع أحد الرجلين الى الآخر وحامله فى الجهاد على أن تكون الغنمية بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع وقرر وعلى فرض عدم الاطلاع والتقرير لا حجة فى أفعال الصحابة وأقوالهم الآن يصح اجماعهم على أمر (وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا متراضة يضرب له به أن لا يتجمل مالى كيد رطبة ولا تحمله فى حجر ولا تزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت مالى رواه الدارقطى) الا تراخرجه أيضا البيهقى وقوى الحافظ اسناده وفى تجويز المضاربة آثار عن جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق انه قال فى المضاربة الوضعية على المال والربح على ما اصططحو وعليه وعن ابن مسعود عند الشافعى فى كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة مالا مقارضة وأخرجه عنه أيضا البيهقى وعن ابن عباس عن ابيه العباس انه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة وفيه انه رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه وأخرجه البيهقى باسناد ضعيف والطبرانى وقال تفرد به محمد بن عقبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر عند البيهقى انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وفى اسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعى فى كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال يقيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقى وابن أبى شيبه وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر أنهم قالوا يا موسى الاشعري يا بصرة منصرفهما من غزوة فمنا وندفست لهما مالا وابتا عا منه متاعا وقدماه بالمدينة فباعا وربحا فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالا لو كان تلف كان ضمانا علينا فكيف لا يكون ربحهما فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال قد جعلته قراضا وأخذ من مائة نصف الربح أخرجه مالا فى الموطأ والشافعى والدارقطى قال الحافظ اسناده صحيح قال الطحاوى يحتمل أن يكون عمر شاطرهما فيه كما شاطر عماله أموالهم وقال البيهقى تأول الترمذى هذه القصة بانه سألهما البر الواجب عليهما ان يجعلاه للمساكين

شاق والاذن فى الشئ اذن فى مكملات مقصوده كما أن فى المنع من لوانه مناسبة للمنع منه الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستسكرا اذا سوغه لدليل قال ابن المنير أراد البخارى اباحة الخمر بدليل اباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لاجل الخمر فاذا رخص من أجل الخمر فى المنوع من اتخاذها كان أقل درجاته أن يكون مباحا (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه فى رواية الا كلب غنم أو صيد) وعند مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب ممد أو كلب غنم فقبل لابن عمر ان يابهره ويقول

أو كذب زرع فقال ابن عمر إن أبي هريرة زرع قال في الفتح ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبي هريرة وإن سبب حفظه هذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع ومن — إن مشتقاً لا بشئ احتاج إلى تعرف أحكامه وقد وافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم ١٤٠ قال ابن عبد البر في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنهم زادوا حافظاً وكراهة اتخاذها لغير ذلك لأنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار قياساً ١٤٠ فيختص كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول

الملائكة للبيت الذي هي فيه
قال ووجه الحديث عندي أن
المعاني المنع بسببها في الكلاب
من غسل الأنا سبباً لا يكاد
يقوم به المكاف ولا يتحفظ منها
فربما دخل عليه باتخاذها
مما نقص أجره من ذلك اه
(وعنه) أي عن أبي هريرة
(رضي الله عنه) في رواية أخرى
الأكاب صيداً وماشية) وافقوا
على أن المأذون في اتخاذها لم
يحصل الاتفاق على قتله وهو
الكلب العقور وأما غير العقور
فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً
أم لا واستدل به على جواز تربية
الجرو الصغير لاجل المنفعة التي
يؤمل أثرها إليها إذا كبر ويكون
القصص ذلك قائماً مقام وجود
المنفعة كما يجوز بيع ما لا يفتقع به
في الحال وفي هذا الحديث أيضاً
الحث على تكثير الأعمال الصالحة
والتحذير من العمل بما ينقصها
والتنبيه على أسباب الزيادة فيها
والنقص منها التجنب أو تركه
وبيان لطف الله تعالى بخلقه في
إباحة ما لهم به نفع وتبليغ بينهم
أهم أمور معاشهم ومآلاتهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استئناسها بفتق به مما حرم اتخاذها (وعنه) وقال
أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (واحد) (وسلم قال بينما رجل) لم يسم (راكب على بقرة التفت إليه)
أي البقرة وفي رواية أخرى فتسكمت (فقال لم أخلق لهذا) أي للراكب بقرة بقية قوله (راكب) (خلقت للبرائة) وفي ذكره
اسرائيل عن سفيان بن عمار رجل يسوق بقرة أذركم فاضربها فقلت إن لم تخلق لهذا لما خلقتنا للعرث فقال الناس سبحان الله
بقرة تهلكهم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمنت به) أي بنطق البقرة وفي ذكره بنو اسرائيل فإني أومن به

فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب انفسهما وعن عثمان عند البيهقي ان عثمان
اعطى ما للمضاربة فهذه الآثار تدل على ان المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها
من غير تكثير فكان ذلك اجماعاً منهم على الجواز وليس فيها شئ مرفوع الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ثلاث فيمن البركة البيع الى أجل والمقارضة وإخلاق البر بالشعير للبيت لا
للبيع لكن في استاده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد توب
أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عمرو البارقى الذي سمي بآي ولاد لانه في علي
جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريباً قال ابن
خزيم في مراتب الإجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة طاشا القراض
فما وجدنا له أصلاً في ما البينة ولكنه إجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم به وأقره ولو لذلك أسأجارتهم وقال في الجرائم كانت
قبل الاسلام فافرحا انتهى وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا تشغل
بالطويل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث قبله أن لا تجل
مالي في كبد رطبة أي لا تشترى به الحيوانات وانما مناه عن ذلك لان ما كان لروح
عرضة للهلاك بعار والموت عليه

(كتاب الوكالة)

*(باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وإبقاء الحقوق
وأخراج الزكوات وإقامة الحدود وغير ذلك)*

(قال أبو رافع استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخيانت ابل الصدقة فأمرني
أن أقضى الرجل بكره وقال ابن أبي أوفى أقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال
أبي فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الخازن الأمين
الذي يعطى ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر به أحده
المصدقين وقال واغدياً أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها وقال علي عليه
السلام أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه واقسم جلودها وحلأها

المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استئناسها بفتق به مما حرم اتخاذها (وعنه) وقال
أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (واحد) (وسلم قال بينما رجل) لم يسم (راكب على بقرة التفت إليه)
أي البقرة وفي رواية أخرى فتسكمت (فقال لم أخلق لهذا) أي للراكب بقرة بقية قوله (راكب) (خلقت للبرائة) وفي ذكره
اسرائيل عن سفيان بن عمار رجل يسوق بقرة أذركم فاضربها فقلت إن لم تخلق لهذا لما خلقتنا للعرث فقال الناس سبحان الله
بقرة تهلكهم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمنت به) أي بنطق البقرة وفي ذكره بنو اسرائيل فإني أومن به

أى إذا كان يستغفر بونه ويجعلون منه فاني لا استغفريه وأومن به (أنا وأبكر وعمر) واستدل به على أن الدواب لا تستعمل
الانبياء جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للعرش إشارة إلى تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك
لأنه غير مراد اتفاقا فالأن من جملة ما خلقت له إنما نذبح وتوكل بالاتفاق قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع كل
الخليل مستدلا بقوله تعالى اتركوهما وزينة فانه لو كان ذلك دالا على منع كل الدليل هذا الخبر على منع كل البقر لقوله إنما
خلقنا للعرش وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد ١٤١ من جهة الامتنان في قوله لتركوهما

وقال أبو هريرة وكفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكاة رمضان وأعطى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه) هذه الأحاديث لم يذكر
المصنف في هذا الموضع من ترجعها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض
الحيوان من كتاب القرض وأورد ههنا الاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء
القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلد هاهنا كتاب الزكاة
وذكره المصنف ههنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصلها إلى
الامام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب العاملين على الصدقة من كتاب الزكاة
وسيدكر الأحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده والخازن
في مال من جعله خازن في أمواله والهبة والعطية وذكر حديث الخازن ههنا للاستدلال
به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه الذي يعطى ما أمر به كاملا وقوله أعديا ليس
سيأتي في كتاب الحدود وفيه دليل على أنه يجوز للامام توكيل من يقيم الحد على من وجب
عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجلود من أبواب الضحايا والهدايا
وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل أن يقسم جلودها ووجلاها وحديث
أبي هريرة وفي صحيح البخاري وغيره وقد أورد في كتاب الوكالة وبوب عليه باب إذا وكل
رجل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجاز له الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز
وذكر فيه معنى السارق إلى أبي هريرة وأنه شكاه إليه الحاجة فتركه يأخذ فكانه أسلفه إلى
أجل وهو وقت إخراج زكاة الفطر وحديث عقبة بن عامر تقدم في باب السن الذي
يجزئ في الأصحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الأحاديث تدل
على صحة الوكالة وهي بفتح الواو وقد تكسر التقويض والحفظ تقول وكنت فلانا إذا
استخففته ووكتات الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه وهي في الشرع إقامة
الشخص غيره مقام نفسه مطلقا ومقيدا وقد استدل على جواز الوكالة من القرآن
بقوله تعالى فابعثوا أحديكم بورككم وقوله تعالى اجعلني على خزائن الأرض وقد دل
على جوازها أحاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أورد البخاري في
كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثا مستمعة معاقلة وإبائية موصولة وقد حكى صاحب
البر الأجماع على كونها مشروعة وفي كونها إبائية أو ولاية وجهان فقيس لنيابة التحريم

ويجوز فتحها أو سكنها وقال ابن العربي هو بالاشكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزي هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم
وقال في القاموس السبع يسكنون الموعدة الموضع الذي يكون فيه الحشر أى من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب
لأراعى لها غيرى والذئب لا يكون راعيا يوم القيامة أو يوم السبع عيسد لهم في الجاهلية كانوا يتغلون فيه بله وهم عن كل
شيء قال وروى بضم الباء انتهى أى يغفل الراعى عن غنمه فيمكن الذئب منها وإنما قال ليس لها راع غيرى مبالغة في تمسكه منها
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تنجب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يتكلم كما في ذكر بنى إسرائيل (أمنت به) أى يتكلم

الذئب) أنا وأبو بكر وعمر قال الراوي عن أبي هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أي العمران (يوشك في القوم) أي لم يكونوا حاضرين قال القسطلاني ونطق البقرة والذئب جائز على أئمة النطق اللطفي والنفسى معا غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلقه في البقرة والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المجزأة أنه واقع علمنا أنه واقع ولا يحتمل توقف المتوقفين على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوا استبعادا عاديا ولم يعلموا علمنا كتماننا خرق العادة في زمن النبوات يكاد أن يكون عادة فلا عجب إذا وهذا الحديث أخرجه أيضا ١٤٢ في المناقب وبنو إسرائيل ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب مقطوعا (وعنه)

الخائفة وقيل ولاية لجواز المخالفة إلى الأصل كالبسيع مجهول وقد أمر به وحيل
(وعن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا ورجلا من
الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج رواجه ماله في الموطن وهو
دليل على أن تزوجه به أسبق إجماعه وأنه خفي على ابن عباس * وعن جابر قال أردت
الخروج إلى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت وكيلي فخذ من مائة عشرة
وسقة فإن ابنتي منك آية تضع يدك على رقبة رواجه أبو داود والدارقطني * وعن يعلى بن
أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتت رسل فاعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين
بغير افتقار له العارية مؤداة يا رسول الله قال نعم رواجه أحمد وأبو داود وقال فيه قالت
يا رسول الله عارية مضمونة أو عارية مؤداة قال بل مؤداة) الحديث الأول أخرجه أيضا
الشافعي وأحمد والترمذي والنسائي وابن حبان وقد ادعاه ابن عبد البر بالانقطاع بين
سليمان بن يسار وأبي رافع لأنه لم يسمع منه وتعب به قد وقع التصريح بسماعه في تاريخ
ابن أبي خيثمة في حديث نزول الأبطح ورجح ابن القطان اتصاله ورجح أن مولد سليمان سنة
سبع وعشرين ووفاته أبي رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنه عند موت أبي رافع ثمان سنين
وقد تقدم الكلام على زواجه صلى الله عليه وآله وسلم بميمونة واختلاف الأحاديث
في ذلك في كتاب الحج في باب ما جاء في نسكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل في عقد
النسكاح من الزوج والحديث الثاني علق البخاري برفاهته في الخمس وحسن الحافظ في
التعليق أسناده ولكنه من حديث محمد بن اسحق قوله فان ابنتي منك آية أي علامة
قوله ترقوته بفتح المشقة من فوق وضم القاف وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق
وهما ترقوتان من الجائمين وفي الحديث دليل على صحة الوكالة وإن الإمام له أن يوكل
و يقيم عاملا على الصدقة في قبضها وفي دفعها إلى مستحقيها وإلى من يرسله إليه بامارة وفيه
أيضا دليل على جواز العمل بالامارة أي العلامة وقبول قول الرسول إذا عرف المرسل
إليه صدقه وهل يجب الدفع إليه قبل لا يجب لأن الدفع إليه غير مبرئ لاحتمال أن ينكر
الموكل أو المرسل إليه وبه قال الهادي وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بامارة أو نحوها
لكن له الامتناع من الدفع إليه حتى يشهد عليه بالتبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

أي عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قالت الانصاري للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم حين قدم
المدينة يا رسول الله (أقسم بيننا
وبين اخواننا) أي المهاجرين
(النخيل) بكسر الخاء جمع نخل
كالبيد جمع بيد وهو جمع نادر
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لا) أقسم وأغنى ذلك لأنه علم
أن الفتوح ستفتح عليهم فسكره
أن يخرج عنهم شيئا من رقبته
فخيلهم التي بها قوام أمرهم
شفقة عليهم فإلفهم الانصار ذلك
جمعوا بين المصلحة بين امتثال
ما أمرهم به صلى الله عليه وآله
وسلم وتجميل مواساة اخوانهم
المهاجرين (فقالوا) أي الانصار
للمهاجرين (تكفونا المؤنة)
في النخل بفتح هاء بالسقي والتربية
(ونشرككم) بفتح أوله ونالته
قال في الفتح حسب (في الثمرة)
أي ويكون المتحصل من الثمرة
مشتركا بيننا وبينكم قال المهلب
وهذه هي المساقاة بعينها وتعقبه
ابن التين بأن المهاجرين كانوا
مالكا ومن الانصار نصيبا

من الارض والمال باشرط النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الانصار مواساة المهاجرين بليلة العقبة قال فليس ذلك من
المساقاة في شيء قال الحافظ وما ادعاه مردودا لأنه شيء لم يقم عليه دالا ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك في الارض
ولو ثبت بغير ذلك لم يبق اسوألهم لذلك ورد عليهم معنى قال هذا واضح بجمعه الله تعالى انتهى وزاد القسطلاني لكن لم يثبتوا
مقدار الانصاء التي وقعت والمقرر ان الشركة اذا أجمعت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصفين أو كان نصيب العامل في المساقاة
معلوم بالعرف المستصحب فتركوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف (قالوا) أي الانصار والمهاجرون كاهم (سماوا أطعنا)

أى امتثانا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا النسائي
 (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الانصاري رضى الله عنه (قال كأكثر أهل المدينة من درعا) هو مكان الزرع
 أو مصدر رأى كأكثر أهل المدينة زرعاً (كأنكرى الأرض) من الأكره (بالضمة منها مسمى) القياس مسماة لكن ذكره
 باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لستد الأرض) أى مال كهاتنيز ليلاهم منزلة العبد وأطلق السيد عليه
 (قال) رافع بن خديج (فما) أى كثيراً ما والكشيمى فى فهم ما والاول أولى ١٤٣ والثانى لا يناسب إلا بالتعسف (يصاب
 ذلك) البعض أى تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الأرض) أى باقيا (ومما يصاب
 الأرض ويسلم ذلك) البعض (فنهينا) عن هذا الأكره على هذا الوجه لأنه موجب لحرمان
 أحد الطرفين فيؤدى الى الأكل بالباطل (وأما الذهب والورق) بكسر الراء الفضة (فلم يكن
 يومئذ) يكرى بهم ما ولم يردنى وجودهم ما ووجه الحديث من حيث إن من أكره أرضا
 لمدة فله أن يزرع ويفرس فيها ماشاء فإذا تمت المدة فلصاحب الأرض طلبه بقلعه فهو من
 إباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه إن كراء لأرض
 يجوز مما يخرج منها منسى عنه وهو مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى وفي هذا الحديث رواية تاتبعى عن تاتبعى عن الصحابة
 وأخرجه البخارى أيضا فى المزارعة والشروط ومسلم فى البيوع وكذا أبو داود وأخرجه
 النسائي فى المزارعة وابن ماجه فى الأحكام (عن عبد الله

وفى الحديث أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها
 غيرهما البعد الوكيل عليها فى الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما من
 يحسنه أولان الخط يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود
 والمنذرى والحافظ فى التلخيص وقال ابن حزم أنه أحسن ما ورد فى هذا الباب وقد ورد
 فى معناه أحاديث يأتى ذكرها فى العارية عند الكلام على حديث صفوان أن شاء الله
 وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لقبض العارية قوله العارية مؤداة سياتى
 الكلام على هذا فى العارية أن شاء الله تعالى

• (باب من وكل فى شراء شئ فاشتري بالثمن أكثر منه ونصرف فى الزيادة) *

(عن عروة بن أبى الجعد البارق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به
 له شاة فاشتري له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعاه بالبركة فى بيعه
 وكان لو اشتري التراب لم يبع فيه رواه أحمد والبخارى وأبو داود وعن حبيب بن أبى
 ثابت عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشتري له أضحية بدينار
 فاشتري أضحية فابيع فيها دينارا فاشتري أخرى مكانها بالجاء بالأضحية والدينار الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صح بالاشاة وقصدت بالدينار رواه الترمذى وقال
 لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عنه سوى من حكيم ولا أبى داود
 نحوه من حديث أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم) الحديث الاول أخرجه
 أيضا الترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفى اسناد من عبد البخارى سعيد بن زيد أخو
 حماد وهو مختلف فيه عن أبى اسيد لما زنه زبار وقيل أنه مجهول لكنه قال الحافظ أنه
 وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أبا حنيفة عليه وقال فى التقريب أنه ناصب جلد قال
 المنذرى والنووى اسناده صحيح لحديثه من وجهين وقد رواه البخارى من طريق ابن عينة
 عن شبيب بن غرقلة سمعت الحنفى يحدثون عن عروة ورواه الشافعى عن ابن عينة وقال
 إن صح قلت به ونقل الزنى عنه أنه ليس بثابت عنده قال البيهقى إنما ضعفه لأن الحنفى غير
 معروفين وقال فى موضع آخر هو مرسل لأن شبيب بن غرقلة لم يسمع من عروة وإنما سمعه
 من الحنفى وقال الراعى هو مرسل قال الحافظ الصواب أنه متصل فى اسناده منهم

ابن عمر رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خير بشرط) بنصف (ما يخرج منها من عمر) بالثلثة
 إشارة الى المساقاة (أو زرع) إشارة الى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسر هاء كافى
 التالين والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها ثمانون وسق عمرو منها (عشرون وسق شعير) الحديث
 وهذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستقراره فى عهد أبى بكر الى أن
 اجلاهم عمر رضى الله عنه وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابى وصنف فى ما ابن خزيمة جاز فيه عمل الأحاديث الواردة

الجارة بقرعة مقدمة أو مجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد وبه يقتضى لأنها عقد على عمل في المال ببعض غنائه فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غنائه وهو معدوم ومجهول وقد صرح عقد الجارة مع أن المنافع مقدمة وكذلك هنا وأيضا فالقيام في نصر أو إجماع على من يرى بجهته مردود (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن الكرام) أي عن الزرع على طريق الخبارة ولا يقال هذا يعارض النهي عنه لأن النهي كان فيما يشترطون فيه شرطا فاسدا وعدمه فيما لم يكن كذلك أو المراد بالاثبات نهى التنزيه وبالنفي نهى التحريم ١٤٥ (ولكن قال إن يخرج أحدكم أحاده خيره من أن يأخذ عليه خراجا معاوما) أي أجرة مع المومة ومناسبة

الحديث للباب من جهة أن فيه للعامل جزأ معاوما وهذا لو ترك مالك الأرض هذا الجزء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه وفيه جواز أخذ الأجرة لأن الأولوية لا تنافي الجواز وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب بما فيه مقتنع لمن تأمله وهذا الحديث أخرجه أيضا في المزارعة والهبة ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وابن ماجه في الأحكام والنسائي في المزارعة (عن عمر رضي الله عنه قال لولا آخر المسلمين ما قهت قرية إلا قسم بين أهلهما) الغنمين وفي رواية ما اقتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها بينهم ما نأنا (كما قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر) سكن النفر لا آخر المسلمين يقتضي أن لا قسمها بل اجعلها وقفا على المسلمين ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها إلا أن يرضى بوقفيته من غنمها وعن مالك تصير

لجنت فأخذتها فاقبته بها فقال والله ما يالك أردت بها انخاصمها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك يا معن ما أخذت روماء أحمد والبخاري قوله عقد رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه قوله فاقبته بها أي ابت أي بالذات خبر المذكورة قوله والله ما يالك أردت يعني لو أردت أنك تأخذها لا أعطيتك يا هاشم بن غزيو كيلا وكانه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ أو تجزئ واحد من الصدقة على الأجنبية أفضل قوله لك مانويت أي أنك نويت أن تتصدق بهما على من يحتاج إليها وابنك محتاج فتصدقته موقعا وان كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها ولا ينك ما أخذ لانه أخذها محتاجا إليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تزمه نفقته قال في الفتح ولا حاجة فيه لأن ما راقعه حال فاحتمل أن يكون ممن كان مستقلا لا يلزم إياه نفقته والمراد به هذه الصدقة المطوق لصدقة الفرض فانه قد وقع الإجماع على أنه لا تجزئ في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث جواز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الخكم ذكر المصنف هذا الحديث ههنا

*(كتاب المساقاة والمزارعة) *

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يجزئ من ثمر أو زرع روماء الجماعة * وعن أبيضان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سألته اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها أو لهم نصف الثمرة فقال لهم نعم فركم بها على ذلك ما شئنا متفق عليه وهو حجة في أنه عقد جائز والبخاري أعلى اليهود خيبر أن يعملوها ويرعونها ولهم شطر ما يخرج منها مسلم وأبي داود والنسائي دفع إلى يهود خيبر فخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شطر عمرها قلت وظاهر هذا أن البذر منهم وإن تسمية نصيب العامل تغني عن تسمية نصيب رب المال ويكون الباقي له وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل يهود خيبر على أن يخرجهم متى شئنا روماء أحمد والبخاري بعناه * وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها وفضلها مقاسمة على النصف روماء أحمد وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقسم بيننا وبين أخواننا النخل قال لا نقسمه لأنك قوتنا

١٩ نيل خا وقفا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة والثوري يخير الإمام بين قسمتها أو وقفيته وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكرم أرضا من الثلاث الأزيد قال عياض كذا روماء أصحاب البخاري والصواب عمر من الثلاث قال تعالى وعروها كثر عماروها إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارا قال ابن بطلان ويمكن أن يكون أو لا يكون وأكثر ما يعقد هو وغيره على مثل هذا إلا أن الأرض لا يحسن أن يقع فيه أه

وأبى بن صاحب العبد ذكر انه يقال اعمرت الارض أي وجدت ما امره ويقال اعمر الله بك منزلك وعمر الله بك منزلك وعمره
بان الجوهري بعد ان ذكر عمر الله بك منزلك وعمر الله بك ذكر انه لا يقال اعمر الرجل منزله بالالف وقال الزركني ضم الهمزة أجود
من الفتح قال في المصباح بقية ذلك الى ثبوت رواية فيه وظاهر كلام القاضي ان جميع رواية البخاري على الفتح اه وعن أبي
ذراع وبضم الهمزة أي اعمره غيره وكان المراد بالغير الامام والمعنى من اعمر أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) بهم من
غيره والمراد أرض موات غير موروثة ١٤٦ في الاسلام وأعمرت جاهلية ولا هي عريم لمعمر بالزرع أو الغرس أو السقي أو

البناء فهي له وسيت موثا تشبها
له بالامانة الغير المنتفع بها ولا
يشترط في نفي العمارة التحقق بل
يكفي عدم تحققها بان لا يرى
أثرها ولا دليل على ما من أصول
شجر ونهر وجدر أو نادر وشوفا
ورأى احياء الموات على بن
أبي طالب في أرض الخراب
بالكوفة وقال عمر بن الخطاب
من أحيأ أرضا ميتة فهي له أي
بجرد الاحياء سواء أذن له الامام
أم لا كتنافيا ذن الشارع صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا قول
الجمهور ومذهب الشافعي وأبي
يوسف ومحمد بن يسحق استدلوا
بخرجا من خلاف أبي حنيفة
حيث قال ليس له أن يحيي مواتا
مطلقا لا بأذنه وسواء كانت فيما
قرب من العمران أم بعد وعن
مالك فيما قرب وضابط القرب
فما بهل العمران اليه حاجة من
رعي أو نحوه واحتج الطحاوي
للجمهور مع حديث الباب
بالقياس على ماء البحر والنهر وما
يصاد من طير وحيوان فانهم
اتفقوا على ان من أخذه وصاده

العمل ونشر ككم في القرة فقالوا سمعنا وأطعنا رواه البخاري وعن طاوس ان معا
ابن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر
وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به الى يومك هذا رواه ابن ماجه وقال البخاري
وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال ما بالمدينة أهل بيت حبرة الا يزعمون على الثالث
والرابع وزارع على عليه السلام وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز انما
وعروة وآل أبي بكر وآل علي وآل حمزة وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من
عنده فله الشطرون جاء بالبذر فلهم كذا حديث ابن عباس رواه ابن ماجه من طريق
اسماعيل بن توبة وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث معاذ رجال اسناد رجال
الصحيح ولكن طاوس لم يسمع من معاذ وفيه زيادة لان معاذا مات في خلافة عمر ولا يدرك
أيام عثمان قوله كتاب المساقاة والمزارعة المساقاة ما كان في التخل والكرم وجميع
الشجر الذي يفرج من ثمره من الثمرة الاجير واليه ذهب الجمهور وروى عنها الشافعي في
قوله الجدي بالتخل والكرم وخضهاد اود بالتخل وقال مالك تجوز في الزرع والشجر
ولا تجوز في البقول عند الجميع وروى عن ابن دينار انه أجازها نيم او الحاصل ان من قال
ام او ارادة على خلاف القياس قصبرها على مورد النص ومن قال انهم او ارادة على القياس
الحق بالمنصوص غيره والمزارعة مقابلة من الزراعة قاله المطرزي وقال صاحب الاقليد
من الزرع والخبرة مشقة من التجر على وزن العلم وهو الاكاريم حرة مفتوحة وكان
مشقة ورأى مهله وهو الزراع والفلاح الحراث والى هذا الاشقة ذهب أبو عبيد
والاكثر من أهل اللغة والفقه وقال آخرون هي مشقة من الخبار بفتح الخاء
المجتمعة وتخفيف الباء الموحدة وهي الأرض الرخوة وقيل من التجر بضم التاء وهو
النصيب من سهمك او لحم وقال ابن الاعرابي هي مشقة من خيبر لان أول هذه المعاملة فيما
وقد سأل صاحب الشافعي الخبارة بانهم العمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من
العامل وقيل ان المساقاة والمزارعة والخبارة بمعنى واحد والى ذلك يشير كلام الشافعي فانه
قال في الام في باب المزارعة واذا دفع رجل الى رجل أرضا يضاء على ان يزرعها المدفوع
اليه فما خرج منها من شيء فله منه جز من الاجزاء فله هذه الخبارة والمزارعة التي

عليه سواء اقرب ام بعد اذن الامام ولم يأذن وهذا الحديث من افراد البخاري ونصف اسناده الاول مصريون
بالميم والثاني مديون (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أجلي عمر) بالجميع أي اخرج (اليهود والنصارى من أرض الخبز)
لانه لم يكر لهم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الحجاز اذا تم ما كان موقفا على مشيئته وبالجزالة
الواقدي من المدينة الى تبرك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غيره مكة والمدينة والبلدة ومخالبها وقال ابن عمر
موصول (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر) أي غلب (على خيبر اراد اخرج اليه ودمها وكانت الأرض

حين ظهر) اى غاب صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم) كانت خبير ففتح بغضها
وبعضهم اعنوه فالذى فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسايين والذى فتح صلحا كان ليهود ثم صار للمسلمين بعد الصلح (واراد
اخراج اليهود منها) اى من خبير (فسأت اليهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرهم بها) اى ليسكنهم بخبير (ان) اى
بان (يكفوا همها) اى بكفاية عمل شغلها وهر اعيه والقيام بتعهداتها وعماراتها فانهم سد رية (ولهم نصف القر) الحاصل من
الاخبار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرمكم بها على ذلك) ١٤٧ الذى ذكره من كفاية العمل ونصف

القره لكم (ما شئنا) استدل به
الظاهرية على جواز المساقاة
مدة مجهولة واجاب عنه الجمهور
بان المصادق ان المساقاة ليست
عقد مقرر كالبيع بعد انقضاء
مدتها ان شئنا عقدنا عقد آخر
وان شئنا اخرجناكم (فقرروا بها)
اى سكنوا بخبير (حق ابلاهم)
اى اخرجهم (عمر) بن الخطاب
رضي الله عنه منها (الى نيماء)
قرية من امهات القرى على
البحر من بلاد طي (واربعاء)
بسكون التمنية قرية من الشام
سميت باربعاء بن مالك بن ارنشذ
ابن سام بن نوح وانما ابلاهم
عمر لانه صلى الله عليه وآله وسلم
عهد عند موته ان يخرجوا من
جزيرة العرب ومناسبة الحديث
للجانب في قوله نكرمكم بها على ذلك
ما شئنا (عن رافع بن خديج
رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم
ابن رافع لقد نزلنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن امر
كان بارافقا) اى ذارفا (قلت)
اظهر (ما قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فهو حق)

ينهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه والى نحو ذلك يشير كلام البخارى وهو وجه
الشافعية وقال فى القاموس المزارعة المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون
البذر من مالها وقال الخبابة ان يزرع على النصف ونحوه اه قوله بشمار ما يخرج
فيه جواز المزارعة بالجزء المملوك من نصف اورد بغير او ثمن او نحوها والشرط ان يجمع
النصف وقد ياتي بمعنى النصف والقصد منه قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام اى
نحوه قوله نكرمكم بها على ذلك ما شئنا المراد اننا نكرمكم من المقام الى ان نشاء اخرجكم
لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على اخرجهم من جزيرة العرب كما امر بذلك عند
موته واستدل به على جواز المساقاة مدة مجهولة وبه قال اهل الظاهر وخالفهم الجمهور
وأولوا الحديث بان المراد مدة العهد وانما اخرجكم بعد انقضائها ولا يثنى بعده وقيل
ان ذلك كان فى اول الامر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله
ما بال مدينة اهل بيت هجرة الخ هذا الاثر اورد البخارى ووصله عبد الرزاق قوله وزارع
على عليه السلام الخ اما اثره على عليه السلام فوصله ابن ابي شيبة واما اثر ابن مسعود
وسعد بن مالك فوصلهم ابن ابي شيبة واما اثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن ابي شيبة أيضا
واما اثر القاسم وهو ابن محمد بن ابي بكر فوصله عبد الرزاق واما اثر عروة وهو ابن الزبير
فوصله ابن ابي شيبة واما اثر آل ابي بكر وآل على وآل عمر فوصله ابن ابي شيبة أيضا وعبد
الرزاق واما اثر عمر فى معاملة الناس فوصله ابن ابي شيبة أيضا والبيهقى وقد ساق
البخارى فى صحيحه عن السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بذلك كبرها الاشارة الى أن
الاصابة لم ينقل عنهم الخلاف فى الجواز خصوصا اهل المدينة وقد تمسك بالاحاديث
المذكورة فى الباب جماعة من السلف قال المازمى روى عن على بن ابي طالب رضى الله
عنه وعبد الله بن مسعود وعمر بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد
العزيز وابن ابي ليلى وابن شهاب الزهري ومن اهل الراى ابو يوسف القاضى ومحمد بن
الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر والزرع قالوا ويجوز العقد على
المزارعة والمساقاة حجة عقين فتساقى به على النخل وتزرعه على الارض كما جرى فى خيبر
ويجوز العقد على كل واحدة منهما مائة ذرة وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهي عن
المزارعة بانهم اجماعه على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشتراط صاحب الارض ناحية

لانه ما ينطق عن الهوى (قال دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فلما آتيتهم (قال ما تصنعون بمعاقلكم) اى بزارعكم
قال ظهير (قلت فواجر على الربيع) بضم الراء وفى لفظ على الربيع تصغير الربيع وفى رواية على الربيع بفتح الراء وهو النهر
الصغير اى على الزرع الذى هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور فى حديث رافع والمعنى انهم كانوا يكرون الارض ويشترطون
لأنفسهم ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من القروا الشعير) والواو عطف (أو) قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا تفعلوا) وهذه
ضبعة النهى المذكور اول الحديث حيث قال لقد نزلنا (ايزوهوها) انهم (أو ازرعوها) اى اعطوها لغيركم يزرعها بفسير اجرة

(أو أمسكوها) أي أثر كرها معطلة وأول تخصيصه للأنسك (قال رافع قلت سمعنا وطاعة) أي أسمع كلامك سمعنا وأطيعنا ملك طاعة أي كلامك وأمرنا سمع أي مسجوع وفيه مباينة وكذلك طاعة بمعنى مطاع أو أنت مطاع فيما أمر به وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكرى) من أكرى أرضه يكرىها (خزأرضه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان) أي أيام خلافتهم (وصدرا من اماره معاوية) ولم يقل خلافته لان ابن عمر كان لا يسابح ١٤٨ ان لم يجمع عليه الناس ومعاوية كذلك ولذا لم يابح لابن الزبير ولا عبد الملك

في حال اختلافهما ولم يترك على ابن أبي طالب فيحتمل أن يكون لانه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) ابن عمر (عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر الى رافع فسأله فقال) رافع (نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كراء المزارع فقال) انا كنا نكرى حرا راعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (على الاربعاء) جمع ربيع وهو الثمر والصغير (وبشي من التبن) وحاصل حديث ابن عمر انه ينكر على رافع اطلاقه في النهي عن كراء الاراضي ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي كانوا يذخون فيه الشيرط الفاسد وهو انهم يشترون ما على الاربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول وقد ينسب هذا ونصيب غيره آفة أو بالمكن فتقع المزارعة ويبقى المزارع أو رب الارض بلا شيء ومطابقة الحديث لترجمة من

منهم معينة وقال طائوس وطائفة قبله لا يجوز كراء الارض مطلقا لا يجوز من الثمر والطعام ولا يذهب ولا يفضه ولا يغير ذلك وذهب اليه ابن حزم وقواء واحتج له بالاحاديث المطابقة في ذلك وسأني وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون انه يجوز كراء الارض بكل ما يجوز ان يكون غنما في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الارض أو غيره لا يجوز من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر ان المعنابة أجمعوا على جواز كراء الارض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الامصار عليه وتساووا بما سألني من النهي عن المزارعة يجوز من الخارج وأجازوا عن احاديث الباب بان خير فكت حنوة فمكان أهلها عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الطحاوي هذا المذهب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأبي سعيد بن خضير وأبي هريرة ونافع قال واليه ذهب مالك والشافعي ومن السكونيين أبو حنيفة اهـ وقال مالك انه يجوز كراء الارض بغير الطعام والتمر لانه لا يصير من بيع الطعام بالطعام وحل النبي على ذلك هكذا حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر ينبغي أن يعمل ما قاله مالك على ما إذا كان المنكرى به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما اذا كثرها بطعام مع الحوم في ذمة المنكرى أو طعام حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز اجارة الارض يجوز من الخارج منها اذا كان البذر من رب الارض حكى ذلك عنه الطحاوي واعلم انه قد وقع لجماعة لاسيما من المتأخرين اختباط في نقل المذهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك الى أن بعضهم يروى عن العالم الواحد الامر من المتأخرين وبعضهم يروى قول العالم وآخر يروى عنه نقيضه ولا يحرم فالمسئلة باعتبار اختلاف المذهب فيها وتعيين راجعها من مرجوحها من المعصيات وقد سمعت فيها رسالة مسئلة وسبأ في تحقيق ما هو الحق وتفصيل بعض المذاهب والاشارة الى نتيجة كل طائفة ودفعها

• (باب فساد العقد اذا شترط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها ونحوه) •

(عن رافع بن خديج قال كأ كثر الانصار حقة لا فسكان كرى الارض على ان لا يهذه ولهم هذه فربما أخرجه هذه ولم يخرج هذه فربما ناع ذلك فاما الورق فلم يهنا فأخرجه وهو في الغلط كأ كثر أهل الارض من درعا كذا نكرى الارض بالناحية منها اتسمى اسيد الارض قال

حيث ان رافع بن خديج لما روى النبي عن كراء المزارع يلزم منه عادة ان أصحاب الارض انما يزرعون بانفسهم فربما أو يمنحون به المزارع من غير بدل فتحصل فيه المواساة (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الارض تنكرى) يضم أوله وفتح الراء (ثم خشى عبد الله بن عمر) أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن به (أي حكم بما هو خارج لما كان يعاين من جواز النكراء) (فتكر كراء الارض) وقد احتج بهم سدا من كراء اجارة الارض يجوز مما يخرج منها وهذا الحديث سانه مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي

مطلوباً (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوماً يحدث أصحابه) وعنده رجل من أهل
البادية لم يسم (أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل أي يستأذن ربه فأخبر عن الأمر المحقق الآتي بالفظ الماضي
(في) أن ياشتر (الزرع) يعني سأله تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له ألسنت فيمأشئت) من المشتريات (قال بلى) الأمر كذلك
(ولكني أحب أن أزرع) فأذن له (قال فبذر) أي ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر الطرف نياه واستواؤه واستعماده)
من الحصد وهو قلع الزرع (فيكون أمثال الجبال) يعني أنه لما بذر لم يكن ١٤٩ بين ذلك وبين استواء الزرع ولجأ امرء كله

من الحصد والتذرية والجمع الا
كل البصر وكان كل حبة منه
مثل الجبل وفيه ان الله تعالى
أغنى أهل الجنة فيها عن تعب
الدنيا ونضها (فيقول الله تعالى
دونك) أي خذها (يا ابن آدم فانه)
أي فان الشأن (لا يشعبك شيء)
فقال الاعرابي) أي ذلك الرجل
الذي من أهل البادية (والله
لا يتعبه الا قرشياً وانصارياً
فإنهم) أي قريشاً والانصار
(أصحاب زرع وأما نحن) أي
أهل البادية (فلسنا بأصحاب
زرع فضحك النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) قال ابن المنير
ادخل هذا الحديث هنا لتبيينه
على ان احاديث المنع من الكراه
انما جاءت على السند لا على
الايجاب لان العادة فيها يحرس
عليه ابن آدم أشد الحرص أن
لا يمنع من الاستمتاع به وبقاء
حرص هذا الحرص من أهل
الجنة على الزرع وطلب الانتفاع
به حتى في الجنة دليل على انه مات
على ذلك لان المريموت على
معايش عليه ويعت على مامات

فر بما يصاب ذلك ولم الأرض ور بما يصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا فاما الذهب والورق
لم يكن يومئذ رواه البخاري وفي لفظ قال انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على الماديانات واقبال الجدول وأشياء من الزرع فنهينا هذا
ويسلم هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فذلك زجر عنه فاما شيء
معلوم مضمون فلا يباس به رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية عن رافع قال حدثني
عمري انهم كانوا يكران الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ينبت على
الأرض بما وبشيء يستمنه صاحب الأرض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
ذلك رواه أحمد والبخاري والنسائي وفي رواية عن رافع ان الناس كانوا يكران المزراع
في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماديانات وما يسقى الريس وشي من الثمن فذكره
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزراع بهذا ونهى عنها رواه أحمد قوله حقلاً
أي أهل من أربعة قال في القاموس الماقل المزراع والمماقل يبع الزرع قبل بدو صلاحه
أو يبعه في سنبلة بالخطبة أو المزراعة بالثالث والرابع أو أقل أو أكثر أو كراء الأرض
بالخطبة اه قوله فنهانا عن ذلك أي عن كرى الأرض على ان لنا هذه وله من هذه فيصلح
الفسل بهم المذهب من قال ان المنهى عنه انما هو هذا النوع ونحوه من المزارعة وقد
حكى في الفقه عن الجمهور ان المنهى محمول على الوجه المقتضى الى الغرور والطمع لا لاعت
اكرامهم لطلقاتي بالذهب والفضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز اكرامهم بغير مما يخرج
منه فاف قال بالجوهر لاجل احاديث النبي على الترتيب قال ومن لم يميز اجازتها بغير مما
يخرج قال النبي عن كرامهم المحمول على ما اذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط
ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الغرور والطمع اه قوله فاما الورق
فلم يهتم بالامانة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أعني قوله فاما الذهب والورق فلم يكن
يومئذ لان عدم المنهى عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن
رافع عند البخاري انه قال ليس بها بأس بالدينار والدرهم قال في الفقه يحتمل أن يكون
رافع قال ذلك باجتهاده ويحتمل أن يكون لم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم أن
النهي عن كرى الأرض ليس على إطلاقه بل بما اذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك فاستنبط

عليه وقد دل ذلك على ان آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها ولو كان كراؤها محرم عليه لفعلهم نفسه من
الحرص عليه احق لا يشب هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت اه وفي هذا الحديث من القوائد ان كل ما انتهى في الجنة من
امور الدنيا يمكن فيما قال المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قال ابن بطال وفيه ان النفوس جبات على الاستكثار
من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وتتم الشريعة وفيه الاخبار عن الأمر المحقق الآتي بالفظ الماضي
(بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الشرب) (بسم الشين المججمة أي كتاب الحكم في قسمة الماء والشرب في الأصل)

النصيب والمظ من الماء (عن سهل بن سعد) رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقدح فيه ماء ولبيشيب به فشرب منه وعن عيمته غلام أصغر القوم) هو ابن عباس كما في مسند ابن أبي شيبة (والاشياخ) وفيهم خالد بن الوليد (عن يساره قال يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الا شياخ قال) الغلام (ما كنت لا وثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه) وفي الحديث مشبر وعمة المدة وانه يملك اذ لم يملك لما جازت فيه القسمة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال حلت لرسول الله صلى الله عليه وآله ١٥٥ (وسلم شاة داجن) هي التي تأن الببوت وتقيمهم ولم يقل داجنة اعتبارا

بتأنيث الموصوف لان الشاة مذكر وتؤنث وفي النهاية هي التي تغار في المنزل (وهي) أي الداجن (في دار أنس بن مالك) رضي الله عنه (وشيب) أي خاط (لبنه) أي من البئر التي في دار أنس فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب منه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى اذا نزح القدح) أي قلعه (عن فيه) عن جعفر بن (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن عيمته اعرابي) قيل انه خالد بن الوليد وردبانه لا يقان له اعرابي (فقال جرير بن الخطاب رضي الله عنه) وخاف أن يعطيه (أي يعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدح (الاعرابي اعطأ أبابكر يا رسول الله عندك) قاله تذكير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واعلاما للاعرابي بجلالة الصديق (فأعطاه) صلى الله عليه وآله وسلم (الاعرابي الذي على عيمته ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم قدموا (الاين فالايين) قال

من ذلك جواز الكرى بالذهب والنضرة وبرج كونه حرفا عما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عنه قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاذلة والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منخ أرضا ورجل اكرى أرضا بالذهب أو فضة لكن بين الناس من وجه آخر ان المرفوع منه النهي عن المحاذلة والمزانية وان بقبته مخرج من كلام سعيد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعيد بن أبي وقاص الا في قوله بما على الماذنات بذال مججمة مكسورة ثم مشناة تحته ثم ألف ثم فون ثم ألف ثم مشناة فوقية هذا هو المشهور وسكني القاف في عياض عن بعض الرواة فتح المذال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبتت على حانة النهر ومسائل المسائل ليست عربية لكنها سوادية وهي في الأصل مسائل المياه فتسمية الثابت عليه بابا ٥٥٠ كما وقع في بعض الروايات بلفظ يؤخرون على الماذنات مجاز مرسل والعلاقة المجاورة أو الحالية والحلية قوله وأقبال الجدول بفتح الهمزة وسكون القاف وتخفيف الموحدة أي أوائل والجدول السواق جمع جدول وهو النهر الصغير قوله واشياء من الزرع يعني مجهول المقدار ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاماني معلوم مضمون فلا يأم به قوله فيه لا يكسر اللام أي فربما يملك قوله زجر عنه على البناء المعجول أي نهي عنه وذلك لما فيه من الغرر المؤدى الى التشاجر وكل أموان الناس بالباطل قوله على الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير كني وأنيبوا ويجمع أبضا على ريعان كصبى وصبيان قوله يستغنيه من الاستغناء كانه يشير الى استغناء الثالث والرابع كذا قال في الفتح واستدل على ان هذا هو المراد برواية أخرى ذكرها البخاري ولكنه يناقض هذا التفسير قوله في الرواية الاولى فاماني معلوم مضمون فلا يأم به وهذا الحديث يدل على تحريم المزارعة على ما يقضى الى الغرر والجهالة ويوجب المشاجرة وعليه فحصل الاحاديث الواردة في النهي عن الخبارة كما هو شأن حمل المطلق على المقيّد ولا يصح حملها على الخبارة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لما ثبت من انه صلى الله عليه وآله وسلم اسقر عليهم الى موته واسقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا التصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشكل على جواز المزارعة بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير الا في فان انتهى فيه ليس يتوجه الى المزارعة بالنصف

أنس فهي سنة فهي سنة أي تقدمه الاين وان كان مقصودا لا خلافا في ذلك نعم خالف ابن حزم فقال والثالث لا يجوز مناوله غير الاين الا باذن الاين وأما حديث ابن عباس هذا أي يعلى الموصلي بإسناد صحيح قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سقى قال ابدوا بالكبراء او قال بالا كبر فعمول على ما اذا لم يكن على جهة عيمته أحد بل كان الحاضرون تلقاء وجهه منلا وانما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن الاعرابي هنا اثم لا قلب الاعرابي وتعايبها نفسه وشهقة أن يسبق الى قلبه شيء يملك به لقرب عهد به بالخالية ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرابته وسنه دون

المشجعة فاستأذنه عليهم تادباو لئلا يوحشهم بتقديمه عليهم وتعليمنا بأنه لا يدفع الى غير الاين الاباذنه وهذا الحديث أخرجه
البخارى ايضا فى الاشربة وكذا مسلم وابوداود والترمذى وابن ماجه (ع) عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلال) يفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة العشب بابسه ورطبه واللام
فى لينع لام العاقبة ومعنى الحديث ان من شق ماء بقلاة وكان حول ذلك الماء كلاليس حوله ماء غيره ولا يوصل الى رعيه الا اذا
كانت المواشى ترد ذلك فنهى صاحب الماء ان يمنع فضل مائه لانه اذا منعه ١٥١ منع رعيه ذلك الكلال والكلال لا يمنع لما

فى منعه من الاضرار بالناس
ويلحق به الرعاء اذا احتاجوا
الى الشرب لانهم اذا منعوا من
الشرب امتنعوا من الرعى هناك
ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء
لانفسهم اقله ما يحتاجون اليه
منه بخلاف الهائم والصحيح
الاول ويلحق بذلك الزرع عند
المالكية والصحيح عند الشافعية
وبه قال الحنفية الاختصاص
بالماشية وفرق الشافعي فيما
حكاه المزي عنده بين المواشى
والزرع بان الماشية ذات ارواح
يخشى من عطشها وتم ايجلاف
الزرع وبهذا الجواب النووي
 وغيره واستدل مالك بالحديث
جابر عنه سلم نهى عن بيع
فضل الماء لاطلاقه وعدم
تقديمه وتعقيب بأنه يحتمل على
المقيد وعلى هذا لو لم يكن كلال
يرعى فلا يمنع من المنع لانه قاء
العلة قال الخطابي والنهي عند
الجمهور للتنزيه وهو محتاج الى
دليل بصرف النهي عن معناه
الحقيقى وهو التحريم قال فى الفتح
وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً
وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه

والثالث والرابع فقط بل الى ذلك مع اشتراط ثلاث جد اول والقصة وما يبقى الربيع
ولاشك ان مجموع ذلك غير المخبرة التى أجازها صلى الله عليه وآله وسلم فعملها فى خير نعم
حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ من كانت له أرض فليزرعها أو
ليزرعها ولا يكرها بثلاث ولا ربع ولا بتمام مسقى وكذلك حديثه أيضا عند أبي داود
باسناد فيه بكر بن عامر الجبلى الكوفي وهو متسكك فيه قال انه زرع أرضا فربى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وهو يستقيم سائلا لمن الزرع ولمن الأرض فقال زرعى يذرى وعمل
ولى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أرى بقا فردا الأرض على أهلها رخذة ثقة ومثله
حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة
قات وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع فيها دليل على المنع من الخبارة
يجز مع ما علم ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد الا ترى على فرض انه نهى عن المزارعة
يجز مع ما علم وعدم تقديمه بخلافه من كلام أسيد كاسى يأتى واما كنهه لاسبيل الى جعلها
ناخعة لسانه صلى الله عليه وآله وسلم فى خير لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره لجماعة من
الصحابه عليه ولا سبيل الى جعل هذه الأحاديث المشقة على النهى منسوخة بفعله صلى
الله عليه وآله وسلم وتقريره لصدور النهى عنه فى اثناء مدة معاماته ورجوع جماعة من
الصحابه الى رواية من روى النهى والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هذا بحمل
النهى على معناه الجازى وهو الكراهة ولا يشكلى على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم
أرى بيقينى حديث رافع المذكور وذلك باق يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
هذه المعاملة بأنهم ارباؤا رباحا بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة لانه قول الحديث
لا ينقض الاحتجاج به للمقال الذى فيه ولا سيما مع معارضة الأحاديث الصحيحة الثابتة
من طرق متعددة الواردة ببجواز المعاملة يجوز مع ما علم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد
مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجياله الصحابة بل يعد
ان يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليها ولو كره أهلنا الى
المقول بذلك الجمع بين الأحاديث وهذا ما نرى جمعه فى هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن
الأحاديث القاضية بالجواز بانهم محتصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقر من انه صلى الله
عليه وآله وسلم اذا نهى عن شئ نهيا محتصا بالامة وفعل ما يخالفه كان ذلك الفعل محتصا

طلب القيمة من المحتاج اليه كما فى طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بمنع
الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتثبت له القيمة فى ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك اه قال
الشوكانى فى نيل الاوطار ولا كنهه لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهى عن بيع فضل الماء لا بد لان على تحريم المنع ولو
جازه لأخذ العوض لجازله البيع اه وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيره على ماء البئر المحفورة فى الملك أو فى
الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالاولى وهى التى فى ملكه أو فى موات بقصد التملك على ماؤها على الصحيح عند الشافعية

ونص عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ما هانعه هو أولى به إلى أن يرتحل
 فإذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلاً الحالين يجب عليه بذل ما يفضل من حاجته والمراد بحاجته نفسه وعياله وما شئته
 وزرع له لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتقال على بعد ما البئر المحفورة فإما زرعها متروكة بينهم والحافر كاحدهم ويجوز
 الاستعانة للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنه ما فالشرب أولى وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند الشافعية وأما
 الحرز في أمانه فلا يجب بذل فضله على الصحيح ١٥٢ لغير المضطرب ويملك بالحرز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والخلافة

في ذلك متقارب في الأصل
 والمدرسة وإن اختلفت تفاسيدها
 وجعل المال كسبة هذا الحكم في
 البئر المحفورة في الموات وقالوا
 في المحفورة في الملك لا يجب عليه
 بذل فضلها وقالوا في المحفورة في
 الموات لا يتابع وصاحبها ورثته
 أحق بكة أيتهم وهذا النهي
 للتحريم عند مالك والشافعي
 والارزاعي والليث وقال غيرهم
 هو من باب المعروف ومطابقة
 الحديث للباب من حيث أن
 فضل المائيد على أن صاحب
 الماء أحق به عند عدم الفضل
 وأخرجه البخاري أيضاً في ترك
 الحبل وسلم في المبيع والنساق
 في أحياء الموات وأبو داود
 والترمذي وابن ماجه (وفي رواية
 عنه) أي عن أبي هريرة (رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يزل لا تمنعوا
 فضل الماء لثمنه وإياه فضل الكل
 والماء مني عنه منع النضل لا تمنع
 الأصل وهل يجب عليه بذل
 الفاضل عن حاجته لزراع غيره
 الصحيح عند الشافعية وبه قال

به لأننا نقول أولاً النهي غير مختص بالامة وثانياً الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ جماعة
 من الصحابة على مثل معاملته في خيبر إلى عند موته وثالثاً أنه قد استقر على ذلك بعد
 موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجدلاء الصحابة ويهد كل البعد أن ينبغي عليهم مثل
 هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة يجوز معلوم حديث ابن عباس الآتي
 (وعن أسيد بن ظهير قال كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أو أفتقر إليها أعطاهما بالنصف
 والثالث والرابع ويشترط ثلاث جهات أول والقصد وما سبق في الرابع وكان يعمل في
 حمل الشهدا ويصيب منها منفعة فاتا نافع بن خديج فقال نهي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن أمر كان لكم نافعاً وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم
 ثم أكم عن الحقل رواه أحمد وابن ماجه والقصد بقية الحب في السبيل بعد ما يداين
 الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد
 الحديث رجال الصحيح قوله والقصد قال في القاموس والقصد بالضم والقصر
 بالكسر والقصر والقصر محو كمين والقصرى كمن يرى ما يقي في الخجل بعد الانتقال
 أو ما يخرج من القتب بعد الدوسة الأولى والقشرة العليا من الحبة اه قوله عن الحقل
 بفتح الحاء المهملة واسكان القاف أصله كما قال الجوهري الحقل الزرع إذا تشعب ورقه
 قبل أن تغلظ سوقه فالحقل القراح الطيب يعني من الأرض الصالحة للزراعة والحقل
 مواضع الزراعة كما أن المزارع مواضعها وقد بين البخاري المحافل التي نهي عنها صلى
 الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فبسه ما تصنعون بمعاقلكم قالوا نوايرها على
 الربع وعلى الأوسق من القروا الشعير قال لا تنعوا وأما الحديث يدل على عدم جواز مطلق
 المزارعة ولكنه ينبغي أن يقيده بما في أوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقتضى للفساد
 وعلى فرض عدم تقييده بذلك فيحمل على كراهة التزويه لما أسلفنا (وعن جابر قال كان
 نخباً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغصب من القصرى ومن كذا
 ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له أرض فليرزها أو ليجريها أو ليعملها
 والإفادة رواه أحمد ومسلم والقصرى القصارة) قوله والقصرى قد سبق ضبطه
 وتفسيره قوله فليرزها بفتح الراء أي بنفسه قوله أو ليجريها بضم القمية وكسر

الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه إذا خشى عيانه الهلاك ولم يضر ذلك بصاحب الماء قال
 الإبي أبو عبد الله والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع لأنه إنما مني عن منع فضل الماء لا يؤولدى إليه من منع الكل
 اه وقد ورد النهي عن منع الكلام مني في بعض طرق الحديث وصححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي
 هريرة ونظمه لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلام فيهمز المال ويجوز العيال وهو محمول على غير المملوك وهو السكلا الثابت
 في الموات فمنعه مجرد ظلم إذا الناس فيه سواء أما الكلام الثابت في أرضه المملوك كالأشياء فذهب الشافعية جواز بيعه وفيه

تخالف عند المالكية صحاح ابن العربي الجوزي (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين أي على مخلوف عين حال كونه يقطع بها أي بسبب العين (مال امرئ) مسلم (هو علمها) أي في الأقدام عليها (فاجر) أي كاذب ويحتمل أن تكون جملة يقطع صفة لأمير والتقييد بالمسلم جرى على الغالب والأفلا فرق بين المسلم والذي والمعاهد وغيرهم كما جرى على الغالب في تقييده بمال ولا فرق بين المال وغيره في ذلك وفي مسلم من حديث إياس بن ثعلبة الحارثي من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه (أي الله) يوم القيامة (وهو عليه غضبان) ١٥٣ فيعاقبه صاعداً المقضوب عليه من كونه

لا ينظر إليه ولا يكلمه ولمسلم من حديث واث بن هجر وهو عنه معمر بن وهب وعنه أبي داود من حديث عمران فليتبوا أمته من النار (فانزل الله تعالى أن الذين يشكركون) يستبدلون (بعبادته) بما عاهدوا الله عليه من الإيمان بالرسول والوفاء بالامانات (وإيمانهم) وبما حلفوا عليه (عند أئمة الامة) فناء الأشعث بن قيس الكندي من المكان الذي كان فيه إلى المجلس الذي كان عبد الله يحدّثهم فيه (فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود وفي رواية قال شدّته قال فقال صدق (في أنزلت هذه الآية) كانت لي بئر في أرض ابن عمي أمية مع مدان بن الأسود بن معديكرب الكندي ولقبه الجفّيش (فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شهودك) أي أقم شهودك على حقك قلت مالي شهود قال (صلى الله عليه وآله وسلم) (في يمينه) أي فاطلب يمينه أي فاحلّج القاطعة بينكما

الراء أي يجعلها من رعة لا خيه بلا عوض وذلك بأن يعيره أياها أو يشهداها هذا المعنى الرواية الآتية باللفظ لأن يخ أحكم أخاه أي يجعلها من رعة له والمخة العارية وفيه دليل على المنع من مؤاجرة الأرض مطلقاً لقوله والآن لم يدعها ولكن ينبغي أن يحصل هذا المطلق على المقيد بما سبق في حديث رافع أو يكون الأمر للندب فقط لما أسلفنا وما يأتي وقد ذكره بعض العلماء تعطيل الأرض عن الزراعة لأن فيه تضييع المال وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن إضاعة المال وقدم في هذا الحديث زراعة الأرض من المالك بنفسه لما في ذلك من الفضيلة فإن الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب العظيمة مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتزعم من مخالطة هم التي هي لاسيما في مثل هذا الزمان سم قاتل وشغل عن الرب جل جلاله شاغل إذا لم يكن في الإقبال على الزراعة تنطبق عن شيء من الأمور الواجبة كالجهاود وقد أورد البخاري في صحيحه حديثاً في فضل الزرع والغرس وترجم عليه باب فضل الزرع والغرس ورواه مسلم من حديث أنس (وعن سعد بن أبي وقاص أن أصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرهون من أروعهم ما يكون على السواقي وما ساء به الماء مما حول النبات فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصموا في بعض ذلك ففهم أنهم أن يكرهوا بذلك وقال كروا بالذهب والفضة رواء أحمد وأبو داود والنسائي وما ورد من النهي المطلق عن الخبارة والمزارعة يحصل على ما فيه مفسدة كما بينته هذه الأحاديث أو يحصل على اجتماعها اندباوا استحباباً فسد ما يدل على ذلك فروى عمرو بن دينار قال قال لاطاوس لو تركت الخبارة فأنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فقال إن أعلمهم يعني ابن عباس أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنها وقال لأن يخ أحكم أخاه خبر له من أن يأخذ عليهم آخر أجامه لو ما رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرمها أو ليأخذ فان أبي فليترك أرضه أخرجه

٢٠ نيل خا يمينه (قات يا رسول الله إذا يحلف فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على يمين إلى آخره (فانزل الله ذلك) أي قوله تعالى أن الذين يشكركون بعباد الله الآية (تصديةقه) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأشخاص والشهادات والإيمان والنذور والتفسير والشركة ومسلم في الإيمان وكذا أبو داود والنسائي في القضاء وابن ماجه في الأحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سخط على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا ينظر إليهم ولا يطهرهم

(واحد من عذاب أليم) مؤلم على ماله (رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالطريق فنعاه) أي القاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثاني من الثلاثة (رجل بايع اماما) أي عاقدا الامام الاعظم (لا يساعده الا لئلا ينافي ان أعطاه منها رضى) الفاء تنفية (وان لم يخطئه منها مخطو) الثالث (رجل أقام سلعة) من قامت السوق اذا انفتحت (بعد العصر) ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب لان الغالب ان مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون الفراغ عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون مخصصا من العصر ليكون وقت ارتفاع الاعمال ١٥٤ (فقال والله الذي لا اله غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهمزة أى دفعت

لها ثمنها بسببها وفي نسخة أعطيت بضم الهمزة معنيها للمفعول أى أعطاني من يريد شراها (كذا وكذا) ثمنها (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي حلف انه أعطاه وأعطيه اعتمادا على حلفه الذي أكد به بالتوحيد واللام وكلمة قدس التي هي هنا للتحقيق (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم الآية (ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا) والنصب على العهد في قوله ثلاثة لا ينفي الزائد (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا رجل) قال في الفتح لم أقف على اسمه (عيسى) زاد مالك بقلة وفي رواية عيسى بطريق مكة (فاشدد عليه العطش فنزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فاذا هو بكلب) حال كونه (يلهث) أى يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يا كل الثرى) أى يكدم بفيه الارض

وبالاجماع تجوز الاجارة ولا تجب الاعارة فعلم أنه أراد النذب) حديث سعد بن عبد الله بن داود والمندري قال في الفتح ورجاله ثقات الا أن محمد بن بكرمة المخزومي لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد قوله وما سعد بفتح السين وكسر العين المهملة بين قيل معناه ما جاء من الماء سيما الاحتياج الى ساقية وقيل معناه ما جاء من الماء من غير طلب وقال الأزهري والسعد بن النهر ما خوذ من هذا وسواء هذا النهر اتي تنصب اليه ما خوذ من هذا وفي رواية ما سعد بالصاد يدل السين أى ما ارتفع من النبت بالماء دون ما سفل منه قوله بالذهب والفضة فيه رد على طاوس حيث كره اجارة الارض بالذهب والفضة كما روى عنه مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره أن يروا أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثالث والرابع بأسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لم أفعله ولكن حدثني من هو أهل منه ابن عباس فذكر الحديث الذي ذكره المصنف وللنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت بيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثني عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراه الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وهذه الرواية عن طاوس تدل على انه كان لا يمنع من كراه الارض مطلقا وقد حكى صاحب الفتح عنه انه يمنع مطلقا كما قدمنا وقد استدل بهذا الحديث من جواز كراه الارض بالذهب والفضة وقد تقدم ذكرهم وألحقوا به ما غيرهما من الاشياء المعلومه لانهم رأوا ان يحمل النهي فيما لم يكن معلوما ولا مضمونا وفي هذا الحديث أيضا رد على من منع من كراه الارض مطلقا كما تقدم قوله وما ورد من النهي الخ مثل حديث جابر عند أبي داود بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من لم يذر الخبيرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله وحديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخبيرة وقد تقدم ومثل حديث جابر أيضا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المحاقلة والمزابنة والخبيرة الحديث ومثل حديث ثابت بن الفضال عند مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وحديث رافع عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراه الارض وأصله في الصحيحين وهو

الندية (من العطش) وفي رواية من العطاش بالضم قال في القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال السهقي داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسما الحافظ ابن جرير ذكرها في فتح الباري ورواه العيني عند اشتداد العطش على الرجل وعبارته في قوله فاشد عليه العطش كذا لا كقولهم كذا هو في الموطأ ووقع في رواية المسجلي العطاش قال ابن التين هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير ان العطش يحدث عنه هذا الداء كذا في الحديث يأباه فظاهر ان الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة اهـ

فتأمله (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغني) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان من وجهه آخر عن أبي صالح فرجه (فلا تخفه) ولا ابن حبان فزع أحد خفيه (ثم أمسكه بفيه) أي صعد من البئر ليعبر المرتقى منها (ثم رقى) منها كصعد وزنا ومعنى وذكر ابن التين بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشارق وهي لغة طائي مثل بقي يقي ورضي يرضى يأتيون بالفحة مكان الكسرة فتقلب الياء الفا وهذا أدبهم في كل ما هو من هذا الباب اه قال في الفتح والاول أفصح وأشهر (فسيق الكلب) حتى أرواه أي جعله ريان (نشكر الله) أي أعني عليه أو قبل عمله ذلك ١٥٥ أو اظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغضر

له) وفي رواية فادخله الجنة بدل فغضر له (قالوا) أي الصعابة وسمى منهم سراق بن مالك فيهارواه أحد روايته امامه وحبان (يا رسول الله) الامر كما ذكرت (واب لنا في) سقى (الهمائم) أو الاحسان اليها (اجرا) أو بالالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في) ارواه (كل) ذي (كبد) بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الباء (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤلى اليه فيكون معناه في كل كبد حرا لمن سقاها حتى تصير رطبة واليكبد يذكرو ويؤث (أجر) حاصل أو كائن قال النووي ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ويلحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه اه وقال الداودي هو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الله

هذه الاحاديث الواردة بالنهي على الاطلاق وقد ذكر المصنف في هذا الباب طرفا منها وأوردنا بعضها من ذلك فيما سلف وكلام المصنف هذا كلام حسن ولا بد من المصير اليه للجمع بين الاحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف قوله لم يمه عنها هذا الا ينافي رواية من روى النهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم لان المذهب مقدم على النافي ومن علم حجة على من لم يعلم ولكن قوله لان يخفى أحدكم أخاه خيره الخ يصلح جعله قرينة لصرف النهي عن التمرير الى الكراهة كما سلف وقوله يخفى يخفى التخيية وسكون الميم وفتح النون بعدها حاء مهملة ويجوز كسر النون والمراد بجمعها امنجية أي عطية وعارية كما تقدم وهكذا يدل على ان النهي ليس على حقيقة ما في الرواية الثانية عن ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض قوله فليزرعها أو ليحرمهم فقد تقدم الكلام على هذا قوله فليملك أرضه قد قدمنا ان بعض العلماء كره تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النهي عن اضياع المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زراعة وقد جمع بين الرواية القاضية بالنهي عن ذلك وبين ما هنا يحمل النهي عن الاضاعة على اضياع عين المال أو المنفعة التي لا يخلقه من منفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها فانها قد تعطلت من الحطب والحشيش وسائر الكلام ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير للزرع عن الارض املا حالها فتختلف في السنة التي تأخيرها له فات في سنة الترتك وهذا كله ان حمل النهي على عمومه فأما لو حمل على ما كان مألوفا لهم من الكراهية فيخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع به في الزراعة بل يكره بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك قوله وبالاجماع تجوز الاجارة الخ استدلال المصنف رحمه الله به لما على ما ذكره من الذنب لان العارية اذا لم تكن واجبة بالاجماع من غير فرق بين المزارعة وغيره فالموجب على الانسان أن يزرع أرضه بنفسه أو بغيره ما لا يعطلها بل يجوز له امر رابع وهو الاجارة لانها اجازة بالاجماع والعارية لا تجب بالاجماع فلا تجب عليه واذا اتى الوجوب بقي الغلب

(أبواب الاجارة)

(باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح)

هذا الحديث كان في بني اسرائيل واما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب قال ابن التين لا يمتنع اجراؤه على عمومه فيسقى ثم يقتل لاننا امرنا بان نحسن القتل ونهينا عن المثلثة واستدل به على طهارة سور الكلب والجواب انه فعل بعض الناس ولا بدري هل هو ممن كان يقتل به ام لا واجب بانه اذا ساقه امام شرعنا ساق المدح ولم يقيده بغيره صح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر من رداء أو بغير رداء وحمل ذلك في شرعنا اذا لم يخف على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب غسقى المسلم اعظم اجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشر كفي

ويشئى ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالاسلم احق وكذا اذا دار الامر بين البيهقه والادى المحترم واستوي في الحاجة
فلا ادعى احق قال القسطلاني وفيه ان الماسن اعظم القربات وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه فعليه بسقى الماء
والحديث اخرجه ايضا في المغالام والادب ومسلم في الحيوان وابوداود في الجهاد (وعنه) اى عن ابي هريرة (رضى الله عنه)
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال والذى نفسي بيده لا ذودن (اى لا طردن) رجلا عن حوضي (المسجد من شهر البكور) (كما
تذاذ) اى تطرد الناقة (الفريسة من الابل عن الحوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذود انه صلى الله عليه وآله

(عن عائشة في حديث الهجرة قالت واستاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابوبكر
رجلا من بني الدليل هاديا خريتا وانطريت المساهر بالهداية وهو على دين كما قرأ رسول
وأمناء فدفعها اليه راحلتهم ما وواعدا غار نور بعد ثلاث ليل فأتاهما براحتهم ما صبيحة
ليل ثلاث فارتحلوا واه أحمد البخارى) قوله واستاجر الواء ثابتة في نفس الحديث
الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة قبلاها وقد ساءها البخارى مستوفاة في الهجرة
قوله الدليل بالكسر للدال حى من عبد القيس ذكره صاحب القاموس في مادة ذول
وذ كرفى مادة دأل أنه يطابق على قبائل واه يأتى بفتح الدال وبضمها وكعنب قوله خريتا
بكسر المجهمة وتشديد الراء بعد هاتمة ثمانية ساكفة ثم مشناة فوقانية وقوله المساهر بالهداية
مدرج من قول الزهرى قوله وأمناء بفتح الهمزة وكسر الميم المخففة ضد الخيانة قوله
غار نور هو الغار المذكور في التنزيل ونور رجل بمكة وليس هو الجليل الذي في المدينة
المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين غير الى نور وقد سبق الاختلاف فيه
في كتاب الحج والحديث فيه دال على جواز استئجار المسلم للكافر على عداية الطريق اذا
أمن اليه وقد ذكر البخارى هذا الحديث في كتاب الاجارة وترجم عليه باب استئجار
المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أهل الاسلام فكانه أراد الجمع بين هذا وبين قوله
صلى الله عليه وآله وسلم ان لا أسأع بين مشرك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال
الفقهاء يميزون استئجارهم ببعض المشركين عند الضرورة وغيرهم الماسن في ذلك من الذلة لهم
وافعالهم تمنع ان يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الازلال اه (وعن ابي هريرة

وسلم يريدان يرد كل احد الى
حوض نبيه لما ورد ان لكل نبي
حوضا وان المذودين هم
المنافقون او المستعدون او
المرتدون الذين بدلوا ومناسبة
الحديث بالبَاب قوله حوضي
فانه يدل على انه احق بحوضه
وبما فيه وهذا الحديث ذكره
البخارى معلة واخرجه مسلم
موصولا في فضائل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وعنه)
اى عن ابي هريرة (رضى الله عنه)
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أنه (قال ثلاثة) من
الناس (لا يكاههم الله يوم
القيامة) عداة عن غضبه
عليهم وتعرض بجر ما هم حال
مقابلتهم في الكرامة والزلقي من
الله وقيل لا يكاههم بما يصيبون
ولكن يصور قوله اخسوا فم اولا
تكمالهم (ولا ينظر اليهم) نظر
وحسة اولهم (رجل حلف على
ساعة اقد اعطى) بفتح الهمزة
اى لمن اشتراها منه (بها) اى
بسيها وفي رواية لابي ذر اعطى
بضم الهمزة وكسر الطاء مبني
للمفعول اى اعطاه من يريد

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا الارض الغنم فقال أصحابه وأنت
قال نعم كنت أراها على قراريط لاهل مكة واهل المدينة والبخارى وابن ماجه وقال توب
ابن سعيد يعنى كل شاة بقراط وقال ابراهيم الحاربي قراريط اسم موضع) قوله على
قراريط في رواية ابن ماجه كنت أراها لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي
وقد صوب ابن الجوزى وابن ناصر التفسير الذى ذكره ابراهيم الحاربي لكن رجع تفسير
سويدبان أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط وقد روى النسائي من حديث
نصر بن حزن بفتح الميم له وسكون الواو بعد هاتون قال اقتصر أهل الابل والغنم فقال

شراها (اكثر مما اعطى) اى دفع لها اكثر مما اعطى زيد الذى استامه (وهو كاذب) جملة حالية رسول
(و) اثنائى (رجل حلف على عين كاذبة) اى محلف على عين قسعى عينا مجازا لله لا بسنة بينهم حاد المراد ماشائه أن يكون محلفا
عليه والا فهو قبل اليمين ليس محلفا عليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطا بى خصه بتعظيم الاثم فيه وان
كانت اليمين الفاجرة محرمة كل وقت لان الله اعظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور
بجواتيه اقلظت العقوبة فيه لا يقدم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) اى لياخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع

فضل ماء) زائد عما يحتاج اليه (فيعول الله اليوم أم منعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل بذلك) ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على منح الفضل فدل على انه أحق بالاصل وهذا الحديث قد تقدم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حدي يخص نفسه به يرى فيه ما شئت دون سائر الناس) (الا لله عز وجل) (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة اذا احتجج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله عنهم وانما يحصى الامام ما ليس بمملوك ١٥٧ كبطون الاودية والجبال والموات وفي النهاية قيل

كان الشمر ينف في الجاهلية اذا نزل أرضا في حيه استعوى كبا فحصى مدى عواء الكلاب لا يشرك فيه غيره وهو يشارك القوم في سائر ما يرون فيه فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك و اضاف الخبي الى الله ورسوله أى ما يحصى للخيل التى ترصد للجهاد والابل التى يحمل عليها في سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها والخبي هو المكان المحصى وهو خلاف المباح والمراد بالخبي منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعي بهائم الصدقة مثلا واستدل به الطحاوى لمذهبه في اشتراط اذن الامام في اخيه الموات وتعقب بالفرق بينهما فان الخبي أخص من الاحياء (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخيل لرجل أجر) (أى ثواب) (ولرجل ستر) أى ساتر فقره وحاله (وعلى رجل وزن) أى أثم ووجهه المحصر في هذه ان الذى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث موسى وهوراعى غنم وبعث داود وهوراعى غنم وبعث وأرأى غنم أهلى بجياد وزعم بعضهم ان في هذه الرواية رد لتأويل سويد بن سعيد لانه ما كان يرى بالاجرة لاهله فيتعين انه أراا المكان فغير تارة بجياد وتارة بقراربط وتعقب بانه لا مانع من الجمع وانه كان يرى لاهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة وهم المراد بقوله أهل مكة ويؤيد نفسه سوسيد قوله على قراربط فان الخبي بهلى يدل على ما قاله ولا ينافي ذلك جعلها بمعنى الباء الى السيدية وأما جعلها بمعنى الباء الى الظرفية فبمعنى مد قال العلماء الحكمة في الهام رعى الغنم قبل الغنوة أن يحصل لهم القرن برعيهم على ما سيكونه من القيام بأمرهم لان في مخالطتها ما يحصل الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجهها بعدة تقرية فان الرعى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا الاختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المفاهدة ألتوا من ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فخيروا كسرها ورفعوا بضيقها وأحسنوا التعااملها فان يكون تسامها لمصلحة ذلك أسهل مما لو كفوا القيام به من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج بذلك وخضت الغنم بذلك لكونهم أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقر لا مكان ضبط الابل والبقر بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الاجارة على رعى الغنم ويلحق بها فى الجواز غيرها من الحيوانات (وعن سويد بن قيس قال جلبت أنا وخزيمة العبدى بن امان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيشى فساومنا مبراويل فبعنااه ونم رجل بن بالاجر فقال لهن وأرجح رواه الترمذى وصححه الترمذى ومعه دابيل على ان من وكل رجلا فى اعطائهمى لا تترو لم يقدر جاز ويحمل على ما يتعارفه الناس فى مثله ويشهد لذلك حديث جابر فى بيعه جله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بلال اقضه وزده فاعطاه أربعة دنانير وزاد قبر اطارواه البضارى ومسلم وعن رافع بن رافة قال نعم أنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الامة الامامات بيديهم أو طال هكذا بأصابعهم نحو الخيل والفرل والنفس رواد أحمد وأبو داود) حديث سويد بن قيس سكنت عنه أبو داود والمنذرى وأخرج نحوه أبو داود وانسانى وابن ماجه عن ابى هصوان بن

يقتضى الخيل اما أن يقتنمها للركوب أو للبخارة وكل منهما اما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو الاول أو مصيتمه وهو الاخير أو يتجره عن ذلك وهو الثانى (فاما) الاول (الذى) هى (له) أجر فرجل ربطها فى سبيل الله) أى أعدتها للجهاد (فاطال به فى مرج) أرض واسعة فيها كالا كثير (أو روضة) شك من الراوى (فأصابته فى طيلها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء الخيل الذى يربط به ويطول لها التمرى ويقال طول بالواو والمفتوحة بدل الياء (من المرج أو الروضة كانت له) أى لصاحبها (حسنت ولوانه انقطع طيلها فاستنت) أى عدت بمرح ونشاط أى رفعت يديها وطرحتم اصعاعا (شرفا وشرفين) أى شوطا وشوطين وسعى به لان الغازى

يشرف على ما يورثه اليه. وقال في المصايح كالتمتع الشرف العالي من الارض (كانت آثارها) في الارض هو اقرها عند
 سواهم (ارادوا ان يثبتوا له) أي صاحبها (ولوا انهم امرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الغتان فصيحته ان (فشر بت منضمه) من
 غير قصد من صاحبها (ولم يرد ان يسبق كان ذلك) أي شربها وهدم ارادته ان يسبقها (حسنت له فهي لذلك اجر) لا يطهر او هذا
 موضع الترجمة وهي شرب الناس ربي الدواب من الانهار (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل رباطها تغنيا) أي استغنى عن
 الناس بطاب نتائجها (وتعدها) عن سؤالهم ١٥٨ في خبر فيها او يتردد عليها متابرة او مزارعة (ثم لم ينس حق الله)

المفروض (في رقابها) في ردى
 زكاة تجارتهم عند من يقول
 بالزكاة فيها (ولا) في (ظهورها)
 فيركب عليها في سبيل الله ولا
 يحملها ما لا ينطبقه (فهو لذلك)
 المذكور (ستر) صاحبها إلى
 سائر القوم وسأله (و) الثالث
 الذي هي له رزق (رجل رباطها
 نغرا) أي لاجل ان يغراى تعاطما
 (ورياه) أي اظهارا للطاعة
 والباطن بخلاف ذلك (وفواء)
 بكسر النون وفتح الواو ومدودا
 أي عداوة لاهل الاسلام (فهو
 على ذلك) الرجل (وزرور) مثل
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم من الحر) أي عن صدقتها
 كما قال الخطابي والسائل هو
 صعبة بن ناجية جد الفرزدق
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (وما انزل على نبي امي) منصوص
 (الاهذه الآية الجامعة) أي
 العامة الشاملة (الفائدة) بالذات
 الجامعة أي القليلة المثل المنفردة
 في معناها فانها تقتضي ان من
 أحسن إلى الحر رأى احسانه في
 الآخرة ومن أساء إليه او كادها

فوق طاقتها أو أي أساء إليها في الآخرة (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
 شرا يره) والذرة القليلة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي قوله الجامعة محجة ان قال العموم
 في من وهو مذهب الجمهور قال في المصايح وهو محجة أيضا في عموم الشكر الواقعة في سياق الشرط نحو من عمل صالحا فلنفسه
 وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير والاعتصام ومسلم في الزكاة والساق في النبل في من عمل
 ايمن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت شارفا المستمن من النوق قاله الجوهرى وغيره وعن الاصمعي يقال للذكر شارف

والاثني شارقة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة (قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شارقاً) مسنة (أخرى) من النوق قبل يوم بدر من الخمس من غنيمة عبد الله بن جحش (فأنتقم ما يؤما عنه ديار رجل من الانصار وأما أريدان أحل عليهما اذخرا) بكسر الهمزة ثبت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواغون واحدته اذخرة (لا يبعه ومعى صائغ) من الصياغة وفي لفظ طابع وفي آخر طالع أي رمعه من بدله على الطريق قال البكر ما في وقد يقال انه اسم الرجل (من بني قينقاع) غير منصرف على ارادة القبيلة ١٥٩ أو منصرف على ارادة الحى وهم رهاط من

اليهود (فاستعين به) أي بمن
الاذخر (على وليمة فاطمة) بنت
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (وحزرة بن عبد المطلب
يشرب) خرا في ذلك البيت معه
قينة (أي مغنية) فقالت (الا
للتبسية (يا حزن) منادى مرخم
متموج الزاى على لغة من نوى
وبضها على لغة من لم ينو

(للشرف) بضم الشين والراء
جمع شارف (النواء) بكسر
النون جمع ناوية وهي السنية
وفي جمعها وما شارفاً دليل
على اطلاق الجمع على الاثنين
(فذار) أي قام حزة (اليهما) أي
الى الشارفين (حزة بالسيف)
لما سمع مقالة القينة (لجذب)
بتشديد الباء أي قطع (أسفتم ما)
جمع سنام وهو ما على ظهر البعير
(وبقر) أي شق (خواصرهما)
أي خصرهما (ثم أخذ من
أكبادهما) لان السنام والكبد
اطايب الجزور عند العرب
(قال علي) رضي الله عنه (فقطرت
الى منظر) بفتح الميم والمجزة
(أفطعن) أي خوفي لتضرره

الدارقطني كذاب وأخرج الطبراني أيضا عن هند بنت المهلب بن أبي صفرة وهي
امرأة الحجاج بن يوسف ان زياد بن عبد الله القرشي دخل عليها ويدها مغزول تغزل به
فقال لها تغزئين وأنت امرأة أمير فقات سمعت ابي تحدث من جدى قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول أطول لكن طاقة اعظم كنت اجرا والمراد بالاطاقة طاقة
الغزل من الكتان او القطن وفي اسناد يزيد بن مروان الخلال قال ابن معين كذاب قوله
والنفس بفتح النون وسكون الفاء بعدها شين مججمة والمراد به نقش الصوف والشعر
ونذف القطن والصوف فتعود ذلك وفي رواية النقش بالقاف وهو التطريز

* (باب ما جافى كسب الحجام) *

عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهر البغي وعن
الكاتب رواد أحمد بن وعن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الحجام
خبث ومهر البغي خبيث وعن الكاتب خبيث رواه أحمد بن داود وادود الترمذي وصححه
والنسائي ولقظه شر المكاسب عن المكاتب وكسب الحجام ومهر البغي * وعن حميدة
ابن مسعود انه كان لعلام حجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال
الأطعمه أيتما مال قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرخص له أن يعلفه ناضحه رواه أحمد
وفي لفظ انه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الحجام فنهاه عن الميرل يسأله
فيما احتق قال اعلفه ناضحه رقيقه رواه أحمد بن داود وادود الترمذي وقال
حديث حسن) حديث ابي هريرة قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح واخرجه
ايضا الطبراني في الاوسط واخرجه ايضا الحازمي في الناسخ والمنسوخ باللفظ قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمعت مهر البغي واجرة الحجام ويشهد له ما اخرجه الحازمي
ايضا عن ابي مسعود عقبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب
الحجام وحديث رافع اخرجه ايضا مسلم وحديث حميدة اخرجه ايضا مالك وابن ماجه
قال في الفتح ورجالها ثقات وأخرج نحوه احمد في مسنده من حديث جابر واقطه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن كسب الحجام فقال اطعمه ناضحه وقال في مجمع الزوائد
انه أخرج حديث حميدة المذكور اهل السنن الثلاث باخصار والطبراني في الاوسط قال

بتأخر الابقاء بفتح الطاء رضي الله عنهم اجمعين فوات ما يستعين به قال (قائمت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده زيد بن
حارثة) حبه صلى الله عليه وآله وسلم (فاخبرته الخبر فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه زيد فاظلمت معه فدخل على حزة)
البيت الذي هو فيه (فتغيط) أي أظهر صلى الله عليه وآله وسلم الغيط (عليه) فرفع حزة بصرة وقال هل انتم الاعبيد لا تاني
اراد به التغاخر عليهم بانه اقرب الى عبس المطلب ومن فوقه لان عبد الله ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم واباطالب عمه كانا
كأبوين لعبد المطلب في الخضوع لمحرمة وجواز تصرفه في ماله ما وقد قاله قبل تحريم الخمر وفي حالة السكر فلم يؤاخذ به

(فربيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يفقه) أي إلى ورائه زاد في آخر الجواهر وجهه لحزبه شيعة إن
 يرتد ادعيته في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه بجرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء وعند ابن
 أبي شيبة أنه أعزم حجة ثبوتها وحمل النهي عن الفقهري أن لم يكن عذر (حسبي خرج عنهم) أي عن حجة ومن معه (وذلك) أي
 المذكور من هذه القصة (قبيل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ولم يواخذوه بشيء الله عنه
 وموضع الترجمة منه قوله وأما إريدان أحمل ١٦٠ عليه ما ذكره الألبانيه فإنه دال على ما ترجم به من جواز الاحتفاظ
 والاحتشاش وهذا الحديث

آخر جبه في المغازي واللباس
 والخمس ومسلم وأبو داود واستنبط
 منه فوائد كثيرة (عن أنس
 رضي الله عنه قال أراد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن
 يقطع الانصار (من البحرين)
 بلفظ التثنية ناحية معروفة قال
 الخطابي يحتمل أنه أراد الموات
 منها ليقلد كونه بالأحياء وأراد
 أن يخصهم بقنول جزيتا وبه
 جزمه معبى القاضى وابن
 قرقول قال الحافظ الذي يظهر لي
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد
 أن يخص الانصار بما يحصل من
 البحرين أما التابز يوم عرض
 ذلك عليهم وهو الجزية لأنهم
 كانوا أصحابا عليا وأما بعد
 ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج
 الأرض أيضا وقد وقع منه ذلك
 صلى الله عليه وآله وسلم في عدة
 أراضيه بعد فتحها وقبل فتحها
 منها أقطاعه عجايب الداريت
 إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن
 ذلك أقيم واسم في أيدي ذريته
 من ابنته ربيعة ويده كتاب من

في مجمع الزوائد أيضا ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه أن رجلا
 رجل الصحيح قوله البعني بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد الباء فعلى معنى فاعله
 أو مفعوله وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تسكرها فقامت على البغاء أي على الزنا
 وأصل البغى الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما كتبت
 الأمة بالفجور لا بالصنائع الجائرة وقد قدمنا في أول كتاب البيع أنه يجمع على تحريم مهر
 البعني قوله وعن المكب قد قدمنا الكلام عليه في أول البيع وقد استدل بأحد
 الباب من قال بتحريم كسب الجنام وهو بعض أصحاب الحديث كافي الجبرلان النهي
 حقيقة في التحريم والتحريم حرام ويؤيد هذا التسمية ذلك مما كافي حديث أبي هريرة
 الذي ذكرناه وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنه حلال واحتملوا حديث أنس وابن
 عباس الأتيمين وجلاؤا النهي على التنزيه لأن في كسب الجنام دناءة والله يحب معالي الأمور
 ولأن الجمامة من الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم للاعانة له فهذا الاختصاص إلى أبو زيد
 هذا أذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عن اجرة الجمامة أن يطعم منها أياضه ورقيقه
 ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي
 منسوخ وجع إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر
 النسخ وعدم إمكان الجمع بوجهه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بحمل النهي على
 كراهة التنزيه بقريته أذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع به في بعض المنافع
 وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم لأجر لمن جمعه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن أن
 يحتمل النهي عن كسب الجمام على ما يكتبه من يسع الذم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه
 ولا يبعد أن يشتره لاكل فيكون غنمه حراما ولكن الجمع بين هذا الوجهين يستدعي
 المصير إلى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والسحت
 على المكسور وتزنيها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السحت بالفهم
 وبضمين الحرام أو ما خبت من المكاسب فلزم عنه الامرانته وهذا يدل على جواز
 إطلاق اسم الخبيث والسحت على المكاسب الدينية وإن لم تكن محرمة والجمامة كذلك
 فيقول الاشكال وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن يحصل الجواز إذا كانت الآية على
 عمل مع الخوم وحمل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيرها
 اه (فقال الانصار) لا تقطع لنا (حتى تقطع لآخواتنا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا) زاد البيهقي في روايته فلم يكن
 ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والناو بضم الهمزة
 وسكون الاخرى أي يستأثر عليكم بأموال الدينار بفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الأمر نصيبا وهذا من اعلام
 بيوتة فإن فيه إشارة إلى ما وقع من استئثار المولى من قريش على الانصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فأصبروا

تحتي تلقوني) أي يوم القيامة زادي غزوة الطائف على الحوض وفي الحديث أن لآمام أن يطلع من الاراضي التي تحت يده لمن يراه أهلا لذلك قال في الفتح المراد بالتطاع ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به وبصير أو لي بأحيائه من لم يسبق الى احيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي أن الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قال وأكث ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها لمن يراه مما يجوز له ان يملكه اياه فيه ماله وأما بأن يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا ١٦١ اقطاعا ولم أر احدا من أصحابنا يذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للامع قطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا جزم المحب الطبري وادعى الأذري في الخلاف في جواز تخصيص الامام بعض الجند بغيره أرض اذا كان مستحقا لذلك والله أعلم انتهى والحديث أخرجه أيضا في المزية وفضل الانصار قال القسطلاني قبل في الحديث ان الانصار لا تكون فيهم

الخلافه لانه جعلهم تحت الصبر الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوب محكوم عليه وفيه فضله ظاهر فلا انصار حيث لم يستأثروا بشئ من الدنيا دون المهاجرين (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ابتاع نخلا بعد أن تورفتموها للبائع) فله حق الاستطراف لا قسطا فيها وليس للمشتري أن يمنع من الدخول اليها الا ان له حقا لا يصل اليه الا به

أحمد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فذكره هو اللعرا الاحتراف بالجماعة وقالوا يحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له لاتفاق على الرقيق والدواب منها وأبا حنيفة والعبد مطلقا وعندهم حديث محمصة لانه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم ان يعلف منه ناضجه والناضح اسم للبعير والبقرة التي ينضح عليها من البئر والنهر ورواية الموطا واطعمه نضاحك بضم النون وتشديد الضاد جمع ناضح قال ابن حبيب النضاح الذين يسقون الخيل واحده ناضح من الغلمان ومن الابل وانما يقرقون في الجمع لجمع الابل نواضح والغلمان نضاح (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم بجمه أبو طيبة وأعطاهم صاعين من طعام وكام مواليه مخففة واعنه متفق عليه وهو في لفظ دعا غلاما من بجمه فاعطاه أجره صاعا أو صاعين وكام مواليه أن يخففوا عنه من ضر بيته رواه أحمد والخيارى وعن ابن عباس قال احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الختام أجره ولو كان سحتا لم يعطه رواه أحمد والخيارى ومسلم واقظه بجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبني يياضة فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكام سيده مخففة عنه من ضر بيته ولو كان سحتا لم يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة بفتح الطاء المهملة وسكون التميمية بعد هام واحدة واسمه فافع قوله وأعطاه صاعين من طعام في الرواية الاخرى صاعا أو صاعين وفي رواية أبي داود فامر له بصاع من تمر وفي رواية لمسلم فامر له بصاع أو مد أو مدين على الشك قوله وكام مواليه في رواية أبي داود فامر أهله والمراد بمواليه ساداته وجعل لكونه كان مملوكا كالجاعة كجديد على ذلك رواية مسلم بجم النبي عبد لبني يياضة قوله مخففة واعنه في الكلام حذف والتقدير كام مواليه ان يخففوا عنه مخففة واعنه كما في الرواية الاخرى ولفظ أبي داود فامر أهله أن يخففوا عنه من نحرجه وفيه جواز الشفاعة للعبد الى مواليه في تخفيف الخراج عنه قوله ولو كان سحتا قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في شرح الاحاديث التي قبل هذا وفي رواية للخيارى ولو علم كراهة لم يعطه يعني كراهة تحريم وفي رواية له ايضا ولو كان حراما لم يعطه وذلك ظاهر في الجواز قوله من ضر بيته الضر بية تطلق على أمور منها غلة العبد كما في القاموس وهي بفتح المعجمة فمبيلة بمعنى مقعولة وجمعها ضرائب ويقال لها خراج وغلة وأجر والحديثان

٢١ نيل خا (الآن يشترط المبتاع) ان تكون القمرة له وبوافقه البائع فمكون للمشتري (ومن ابتاع) اشترى (عبد اوله) أي للعبد (مال فله الذي باعه) لان العبد لا يملك شيئا أصلا لانه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكا وبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد وهو القول القديم لسانه لو ملكه سيده مال ملكه لقوله وله مال فاضافه اليه لكنه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع وتأول المانعون قوله وله مال بان الاضافة للاختصاص والانتفاع بالملك كما يقال جمل الدابة وسرج القوس ويدل له قوله فله للبائع فاضاف المال اليه وانى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشئ الواحد

كان ملكا لاثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجازة أي للاختصاص وإلى المولى حقيقة أي للملك وتعلق
 الشوكاني في قيل الاطوار وفي الحديث دأبل على أن العبد إذا ملكه سيده ما لملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقيل
 في الجديد وأبو حنيفة والهادوية أن العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الأول لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضي أنه يملك
 وتاويله بأن المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع لئلا يملك كما يقال الجبل لله من
 خلاف لظاهره انتهى (الأن بشرط المبتاع) ١٦٢ كون المال جميعه أو جزء معين منه لم يصح لأنه يكون قد باع شيئ

يدلان على أن آجرة الجناية حلال وقد قدمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق
 (باب ما جاء في الإجراء على القرب) *

(عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤا القرآن وتعلموا
 فيه ولا تفتروا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به رواه أحمد وعنه عمران بن حصين عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤا القرآن واسألوا الله به فأن من بعدكم قوم يرون
 القرآن يسألون به الناس رواه أحمد والترمذي وعنه أبي بن كعب قال عاب رجل
 القرآن فاهدي لي قوسا فذ كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أخذتها
 أخذت قوسا من نار فرددتها رواه ابن ماجه ولابي داود وابن ماجه نحو ذلك من حديث
 عبادة بن الصامت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تأخذ مؤذرا
 ياخذ على أذنه أجرا) أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في جميع الروايات رجال أحمد
 ثقات وآخرجه أيضا البرزاري وشهد له أحاديث منها حديث عمران بن حصين وأبي بن
 كعب المذكوران في الباب ومنها حديث جابر عند أبي داود قال خرج عليه نرسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والعجمي فقال اقرؤا فكل
 حسن وسجيى أقوام يقيمونه كما يقيم القدر يتجملونه ولا يتأجلونه ومنها حديث سهل
 ابن سعد عند أبي داود أيضا وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا قبل أن
 يقرأه قوم يقيمونه كما يقيم السهم يتجمل أجرو ولا يتأجلوه وأما حديث عمران بن حصين
 فقال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن ليس اسناده بذلك وأما حديث أبي بن
 كعب فأخرجه أيضا البيهقي والرواني في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع يعني
 بين عطية السكاحي وأبي بن كعب وكذلك قال المزي وبعضهم قال الحفاظ ٣ بأن عطية
 ولد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعله ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم
 الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال ابن القطان لا يثبت من شيء قال الحفاظ ونجا قال
 نظروا ذكر المزي في الاطراف له طرقا منها أن الذي أقرأه أبي هو الطفيل بن عمرو وبشده
 ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن الطفيل بن عمرو والذي قال أقرأني أبي بن كعب
 القرآن فاهديت اليه قوسا فغدا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدمنا هذا

العبد والمال الذي في يده بمن
 واحد وذلك جائز ولو باع عبدا
 وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل
 تستقر على ملك البائع إلا أن
 يشترطها المشتري لأندراج
 الثياب تحت قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم وله مال ولأن اسم العبد
 لا يتناول الثياب وهذا أصح
 الأوجه عند الشافعية والثاني
 أنهم تدخل والثالث يدخل سائر
 العورة فقط وقال المالكية
 تدخل ثياب المهنة التي عليه
 وقال الحنابلة يدخل ما عليه من
 الثياب المعتادة قال الشوكاني
 في الذيل المذهب الأول هو
 الأول والتخصيص بالعادة مذهب
 مرجوح انتهى ولو كان مال
 العبد دراهم والثلث دراهم أو
 دنانير واشترط المشتري أن ماله له
 ووافقه البائع فقال أبو حنيفة
 والشافعي لا يصح هذا البيع
 لما فيه من الربا وهو من قاعدة
 مدحوة ولا يقال هذا الحديث
 يدل للعصاة لأننا نقول قد علم
 البطلان من دليل آخر وقال
 حلال يجوز لا طلاق الحديث

وكانه لم يجعل لهذا المال حصه من الثمن ثم ان ظاهر قوله في مال العبد إلا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون
 معلوما أو مجهولا لكن القياس يقتضي أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية أنه يصح اشتراط ولو كان
 مجهولا وكذا قال الحنابلة أن فرغا على أن العبد يملك بملك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولا وإن فرغا على أنه لا يصح
 اعتبر عليه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده البطلان فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي راجي حنيفة أنه لا بد أن
 يكون معلوما (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الاستقراض) وهو طلب القرض وهو فتح الخاف أشهر

من كسرها وإطلاق اسمها على الشيء المقرض دمه تدبر في الأراض وهو تارك الشيء على أن يرد به وسمى بذلك لأن المقرض
يقطع لامة مقرض قطعة من ماله ويسمي به أهل الجزار لفما (والجحر) يفتح الحاء وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال
(والتمليس) وهو في اللغة التدا على المفلس وشهرته بصفة الإفلاس المأخوذ من المفلس التي هي أخس الأموال وشرعاً جحر
الحاكم على المفلس والمفلس لغة المعصوب يقال من صار ماله للمساومة عمن جحر عليه ليقضى ماله عن دين لا أدى وجميع المؤلفين
هذه الأمور الثلاثة لقلة الأحاديث الواردة فيها ولعل بعض ما به بعض ١٦٣ (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من
أخذ أموال الناس بطريق
القرض أو غيره بوجه من وجوه
المعاملات (يريد أداها أذى
الله عنه) أي يسره ما يؤديه من
فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه
وابن حبان والحاكم من حديث
ميمونة مرفوعاً من مسلم يدين
دينا يعلم الله أنه يريد أداها لا
أداها الله عنه في الدنيا (ومن
أخذ أي أموال الناس (يريد
اتلافها) على صاحبها (أن يلقه
الله) في معاشه أي يذهب من يده
فلا ينفع به لسوء نيته ويبقى عليه
الدين فيعاقبه به يوم القيامة
وعن أبي امامة مرفوعاً من تدين
بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات
تجاوز الله عنه وأرضى غريمه
بما شاء ومن تدين بدين وليس
في نفسه وفاؤه ثم مات اقتص الله
تعالى لغريمه يوم القيامة رواء
الحاكم عن بشر بن قبيصة وهو متروك
عن القاسم عنه ورواه الطبراني
في الكبير أطول منه ولفظه
قال من أذن ديناً وهو يموت أن
يؤديه أداها الله عنه يوم القيامة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقلدها من جهنم قلت يا رسول الله انار بما حضر طعامهم
فاكانا فقال أأما ما عمل لك فانتما كاه بخلافك وأما ما عمل لغيرك فخرته فأكلت منه فلا
باس وما أخرجه الأثرم في سننه عن أبي قال كنت اختاف إلى رجل من قدامه
أله قد احتبس في بيته أقرته القرآن فيؤتي بطعام لا آكل مثله بالمدينة فخالني نفسي
شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله
فكل منه وان كان بخلافك فلا تأكله وأما حديث عبادة الذي أشار إليه المصنف فأنظره
قال عات ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فاهدي إلى رجل منهم قوساً فقلت ليست
بمال وأرعى عليها في سبيل الله عز وجل لا تين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فلا بأس أنه فانيمة فقلت يا رسول الله انه رجل أهدي إلى قوساً من كنت أعلمه الكتاب
والقرآن وليست بمال وأرعى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب أن تطوق طوقاً من
نار فاقبلها وفي أسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين
وتكلم فيه جماعة وقال الإمام أحمد ضعيف الحديث حدثت بأحد حديث مناهك كبير وكل
حديث رفعه فهو منكرو وقال أبو زرعة الرازي لا يثبت بحديثه ولا كنهه قد روى عن عبادة
من طريق أخرى عند أبي داود باللفظ فقلت ما ترى فيها يا رسول الله فقال جرة بين كفتيك
تقلدتها وتعلقتهما وفي هذه الطريق ببيعة بن الوليد وقد تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور
اذا روى عن الثقات وقد ورد الحفاظ حديث عبادة هكذا في كتاب النفقات من
التمخيص وتكلم عليه فليراجع في الباب عن معاذ عند الحاكم والبرازي نحو حديث
أبي وعن أبي الدرداء عند الدارمي بأسناد على شرط مسلم بنحوه أيضاً وأما حديث عثمان
ابن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الأذان وقد استدل بأحد حديث الباب من قال
إنه لا تحل الأجرة على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية
وبه قال عطاء والفضال بن قيس والزهري وأبو حنبل وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم
الفرق بين أخذها على تعليم من كان صغيراً أو كبيراً وقالت الهادوية أنها يحرم أخذها
على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين ولا يحرم على تعليم
الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور إلى أنها تحل الأجرة على تعليم القرآن وأجابوا
عن أحاديث الباب بأجوبة منها ان حديث أبي وعبد الله قضيتان في عين فيجتمعا ان النبي

ومن استدان ديناً وهو لا ينوي أن يؤديه فمات قال الله عز وجل يوم القيامة ظنفت أي لا أخذ لعبدي بحقه فيؤخذ من
حسناته فتجعل في حسنات الاتخرفان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات الاتخرف فتجعل عليه وعن عائشة مرفوعاً من حمل من
أمتي ديناً ثم جهدي فمات قبل أن يقضيه فأناوليه رواء أحمد بأسناد جيد وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأحكام
وفيه علم من أعلام النبوة لما انما بالمعينة ممن تعاطى شيأ من الأمرين وقيل المراد بالانكاف عذاب الاتخرف وقال ابن بطال
فيه الخوض على ترك استئصال أموال الناس والترغيب في حسنات التادية إليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس

العمل وقال المداودي فيه آية من عليه دين لا يعنى ولا يصدق وان فعل ردائهم في حال في الفسخ وفي اخذ هذا من هذا بعد كبر
وقبه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضللك فان مداو الاعمال علم اوفي الترغيب في الدين لمن بنوى الزكاة وقد اخذ
بذلك عبد الله بن جعفر ديارواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فيسئل فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع الدائن حتى يقضى دينه اسناده حسن لكن اختلاف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم
ايضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ عن عائشة بالفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون

قالت فانما النفس ذلك العون
وساؤه شاهد من وجه آخر
عن القاسم عن عائشة وفيه ان
من استقر شياطين ونصرف
فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء
ثم تبين الامر بخلافه ان البيع
لا يرد بل يفتقره بحلول الاجل
لاقتضاه صلى الله عليه وآله
وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه رد
البيع قاله ابن المنير (عن أبي
ذر) جندب بن جنادة (رضي الله
عنه قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
فلما أبصر يعني أحدا) الجبل
المشهور (قال ما أحب أنه) أي
ان أحدا (يتحول لي ذهباً يكت
عندي منه) أي من الذهب
(دينار فوق ثلاث) من الليالي
(الاديتار أرصده) من الارصاد
أي أعداه ومن رصده أي رقبته
(لدين ثم قال ان الاكثرين) مالا
(هم الاقلون) ثوابا (الامن قال
بالمال) أي الامن صرف المال
على الناس في وجوه البر والصدقة
(هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب
بين يديه وعن عيينه وعن شعالة

صلى الله عليه وآله وسلم علم أنهم افعلوا ذلك خالصا لله فكره اخذ العوض عنه وأما من
علم القرآن على الله وان يأخذ من المتعلم ما دفعه اليه بغير سؤال ولا استشراف نفس
فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير
اختاذ الاجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع لان
المنع من التناكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما
حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فامد الاعتبار لما سأل في هذا غاية
ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا يخفى ان ملاحظة مجموع ما تنقضي به
طرق هذه الاحاديث مقال فيه ماضى بقوى بعضها ويؤيد ذلك ان الواجبات انما تنفعل
لوجوبها والمحرمات انما تترك لتعريضها فان أخذ على شيء من ذلك أجزأه ومن الأكابر
لاموال الغير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الاجرة غير مخلص والتبليغ
للاحكام الشرعية واجب على كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به ومن جله ما أحاط به
المجوزون دعوى الشيخ محمد بن عيسى بن سنان عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله
الجواز أيضا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم جاءه امرأة فقالت يا رسول الله انى قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
وجل فقال يا رسول الله زوجتيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل
عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال ما أخذ شيئا فقال النفس
ولو خاتم من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل من
انقرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا اسمها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قد زوجتكها بجماعك من القرآن وفي رواية قد ملككتمكها بجماعك من القرآن واسلم
زوجتكها تعلمها من القرآن وفي رواية لابي داود عليها عشر من آية وهي امرأتك ولا احد
قد أنكحتمكها على ما معك من القرآن وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث
باجوبة منها انه زوجها بغير صداق اكرامه لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل
التعليم صداقا وهذا امر دود برواية مسلم وأبي داود المداودة ومن أن هذا منحصر

بقوله التبعير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال بيده أي أخذ أو رفع وقال برجله أي مشى (وقليل
ما فهم وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مكانك) أي الزم مكانك حتى آتيتك فلما جاء قلب يا رسول الله (ما هو) (الذي) سمعت (أو قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكرت قوله) الزم (مكانك حتى آتيتك) فلما جاء قلب يا رسول الله (ما هو) (الذي) سمعت (أو قال)
ما هو (الصوت الذي سمعت) شك من الراوى (قال وهل سمعت) اسمة فهام على سبيل الاستخبار (قلت نعم) سمعت (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (أتاني جبريل عليه السلام فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان فعل كذا وكذا)

أَيُّ وَانْزَعَتْ وَأَنْ مَرَّقَ كَمَا جَاءَ فِي الرَّاقِ مَسْمُورًا (قَالَ نَحْمُ) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّجْمَةِ فِي قَوْلِهِ الْأَذْيَارُ أَرْضُهُ لِلْخَيْلِ مَنْ حَبِثَ
أَنْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَهْتِمَامِ بِإِدَاءِ الدِّينِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِعْرَاقِ فِي كَثِيرِ الدِّينِ وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْيُسْرِ مِنْهُ أَخْذًا
مِنْ اِقْتِصَارِهِ عَلَى ذِكْرِ الدِّينَارِ وَالْوَاحِدِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مَا قَدْ دِينَارٌ مِثْلًا لَمْ يَرُدِّ لَدَا تَهَادِيْنَارًا وَاحِدًا أَنْتَ سَيَّ قَالَ فِي الْقَفْحِ وَلَا يَخْفَى
مَافِيهِ وَفِيهِ الْأَهْتِمَامُ بِأَهْلِ الدِّينِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْتَهَى وَفِيهِ الْبَشَارَةُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ
عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَصِيَانِ وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ عَنِ الْحَكَّابِيِّ ١٦٥ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْأَسْتِثْذَانِ وَالرَّقَاقِ وَبَيَّهَ
الْخَطِّاقُ وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاتِ وَالتَّرْمِذِيُّ

بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ وَذَلِكَ الرَّجُلُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْيِرَ مَا وَبَدَلَ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ شُعْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ
أَبِي النُّعْمَانِ الْأَزْدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ امْرَأَةٍ عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ
ثُمَّ قَالَ لَا يَكُونُ لِاحِدٍ مِنْكُمْ مَهْرًا وَهِيَ امْرَأَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا وَلَمْ
يُعْطَ هَاضِمًا وَأَوْصَى أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يَدْعُوهُ وَيُؤَيِّدَهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ
ابْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ رَجُلٍ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَقْرُضْ لَهَا مَهْرًا وَلَمْ يُعْطَ هَاضِمًا
شَيْئًا فَأَوْصَى أَهْلَهُ أَنْ يَدْعُوهُ بِسَهْمِهِ مِنْ خَيْرِ مَا عِنْدَهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَهِيَ امْرَأَتُهُ فَاقْضِيهِ فَعَلَّ
لَا ظَاهِرَ لَهَا وَمِنْ جَدِّهِ مَا أَحْبَبَ وَابَهُ عَلَى الْجَوَازِ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْمَتَّقِمِ فِي الزَّكَاتِ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا أَتَانَا مِنْ هَذَا الْمَالِ مَنْ غَيْرِ مِثْلَةٍ وَلَا اِشْرَافٍ
نَفْسٌ نَخْذُهُ الْحَدِيثُ وَبِحَبَابِ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَمُومٌ مُخْتَصٌ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَرُّوا بِمِثْلٍ فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ فَعَرَضَ
لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ فَقَالَ هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَاقٍ فَانْزِلُوا فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا فَأَنْطَلَقَ
رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاخِصٍ مَالِئٍ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَرَهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا
أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
أَجْرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ رَوَاهُ
الْجُبَارِيُّ * وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ أَنْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
فِي سَفَرٍ سَافَرُوا فِيهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَضِيفُوهُمْ
فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَمَسَّوهُ بِالْبُكْلِ شَيْءٌ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ
الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونَ عَنْدهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا
لَدَغَ وَسَعَيْنَا لِبُكْلِ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ قَهْلٌ عَنْدَهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنِّي وَاللَّهِ لَأَرْقِي
وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تَضِيفُوا فَمَا أَنْابَ رَأْيُكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا النَّاجِعَ جَلًّا
فَصَالِحُهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ عَنَمٍ فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَانَ غَائِبًا شَطْرَ
مِنْ عَقَالٍ فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ وَمَا بِهِ قَلْبُهُ قَالَ فَأَوْفَوْهُمْ جَعَلَهُمْ الَّذِي صَالِحُهُمْ عَلَيْهِ فَقَالَ
بَعْضُهُمْ اقْسَمُوا أَنِّي لَأَذِي رَقِي لَأَنْفَعَهُ لَوْ أَحْتِ نَأَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ

فِي الْإِيمَانِ وَالنَّسَائِي فِي الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
فِي الْمَسْجِدِ بِالْمَدِينَةِ قَالَ مَسْعُودٌ
الرَّوِيُّ أَرَاهُ أَيْ أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ
(صَحِيحٌ فَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ (صَلِّ رَكْعَتَيْنِ)
نَحْبَةَ الْمَسْجِدِ (وَكَانَ لِي عَلَيْهِ
ذِينَ) وَهُوَ غَنُّ الْجَلِّ الَّذِي اشْتَرَاهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ
لَمَّا رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ ذَاتِ
الرَّقَاعِ وَاسْتَقْبَى حَمَلَانَهُ إِلَى
الْمَدِينَةِ وَكَانَ أَوْقِيَّةً (فَقَضَانِي)
أَيُّ أَذَانِي ذَلِكَ (وَزَادَنِي) عَلَيْهِ
قَبْرًا طَاوَرِي أَنْ جَابِرًا قَالَ قُلْتُ
هَذَا الْقَبْرُ الَّذِي زَادَنِي رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
لَا يَفَارِقُنِي أَبَدًا فَجَعَلَنِي فِي كَبِشٍ
فَلَمْ يَزَلْ عَنْهُ سَدَى حَتَّى جَاءَ أَهْلُ
الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَأَخَذُوهُ فِيمَا
أَخَذُوا وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لَمَّا
تُرْجِمَ بِهِ مِنْ حَسَنِ الْقَضَاءِ
وَأُضْحِكَةِ الْحَدِيثِ لَهُ الْفَاطِطُ وَطَرَقَ
وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ شُعْبَةَ فِي قِصَّةِ

الْأَعْرَابِيِّ وَفِي بَعْضِهَا اعْطَوْهُ أَيْ مِنَ الْأَضْلُفِ فَإِنْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قِصَامًا وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَرْضٍ بِحَرْمَةِ الْقَرْضِ الْمُنْهَى عَنْهُ لَأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ مَا كَانَ مَشْرُوطًا فِي الْقَرْضِ كَشَرْطِ رَدِّ صَحِيحٍ عَنْ
مَكْسَرٍ أَوْ رَدِّهِ بِزِيَادَةِ فِي الْقَدْرِ أَوْ الصَّفَةِ أَوْ الْمَعْنَى فِيهِ أَنْ مَوْضُوعُ الْقَرْضِ الْإِرْفَاقُ فَإِذَا شَرَطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ حَقًّا خَرَجَ عَنْ
مَوْضُوعِهِ فَتَنَعَ حَقَّهُ فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ كَمَا هُنَا اسْتَجِيبَ وَلَمْ يَكْرَهُ وَيَجُوزُ لِلْمَقْرَضِ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا لَكِنْ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ
الزِّيَادَةَ فِي الْعَدَمِ مِنْهُ سَيِّئٌ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَهُوَ أَوَّلُ)

أحد الناس (به) كل شيء من أموره (والنبا والآخرة اقروا ان شئتم) قوله تعالى (الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) قال بعض الكبراء انما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لان اتسهم تدعوهم الى الهلاك وهو يدعوهم الى النجاة قال ابن عطية ويؤيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم انا اخذ بحجزكم عن النار وانتم تقتحمون نيرانه رتب على كونه أولى بهم من انفسهم انه يجب عليهم ايثار طاعته على شهوات انفسهم وان شق ذلك عليهم وان يجزوا أكثر من محبتهم لانفسهم ومن ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون ١٦٦ أحب اليه من نفسه وولده ولحمه ديت واستقبل بعضهم من الائمة ان له

صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ
الطعام والشراب من مالكهما
الححتاج اليهما اذا احتاج صلى
الله عليه وآله وسلم اليهما وعلى
صاحبهما البذل ويقضى بحجته
محبته عليه صلى الله عليه وآله
وسلم وانما لقصد صلى الله عليه
وآله وسلم ظالم وجب على من
حضره ان يبذل نفسه دونه ولم
يذكر صلى الله عليه وآله وسلم
عند نزول هذه الآية ماله في ذلك
من الحظ وانما ذكر ما هو
عليه فقال (فأياهما ومن مات
وترك مالا) اي اوحدا وذكر
المال نخرج مخرج الغالب فان
الحقوق تورث كالمال (فأبشره
عصيته من كانوا) عبر عن
الموصوفة ليم انواع العصبة
والذي عليه اكثر النرضيين
انهم ثلاثة اقسام عصبة بنفسه
وهو من له ولا وكل ذكر نسب
يدلى الى الميت بلا واسطة أو
بتوسط بعض الذكور وعصبة
بغيره وهو كل ذات نصف معها
ذكر بعضها وعصبة مع غيره وهو
أخت فاكثر اقسام معها بنت

أوبت ابن فاكتر (ومن ترك ديناً أو ضياعاً) بفتح المجرمة مصدر أطلق على اسم الفاعل للعبارة كالعدل والظوم
 ويزو ابن الأثير الكفر على أنه جمع ضائع كبيع في جمع جائع وأنكره الخطابي أي من ترك عبداً محتاجين (فليأني فانا بولاه
 أي وليه أو ولي أموره فان ترك ديناً أو قيمته عنه أو عبداً فانا كافلهم واني ملجؤهم ومأواهم وقد كان معنى الله عليه وآله وسلم
 صدر الإسلام لا يهلي على من عليه دين فليأني الله تعالى عليه الفتح صار يهلي عليه وبوفى دينه فصار ذلك تأمناً لفعلة الأول
 وهمل كان ذلك محرماً عليه أم لا فمعه خلاف للشافعية حكاه الروياني في البحر جانيات وحكى خلافاً أيضاً في أنه هل كان يجوز

له ان يصلي مع وجود الضامن قال النووي الصواب الحزم بجوازهم وجود الضامن انتهى قال في شرح تقريب الاسانيد والظاهر ان ذلك لم يكن محررا عليه وانما كان يقع له ليرض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة منه لئلا تقوم بهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلي عليهم ويقضى دين من لم يختلف وفاته كما هو وهل كان واجبا عليه أو بغيره تكروما وتفضلا فيه خلاف عند الشافعية أيضا والاشهر عندهم وجوبه وعدمه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه ١٦٧ فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث

لنفسه بل يصرفه للمسلمين وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير (عن المغيرة بن شعبه) بن مسعود الثقفي الصحابي المشهور اسلم قبل الحديبية وولى امرأة البصرة ثم الكوفة المتوفى سنة خمسین على الصحيح أنه (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) وكذا حرم عقوق الاباء وخص الامهات بالذكر لان برهن مقدم على بر الاب في التاطف والحنو واضعفن فهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهار التعظيم بموقعه (وواد البنات) أي دفنهن أحياء حين يولدن وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كرامة فيهن وقيل ان أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التيمي وكان بعض أعدائه أغار عليه فامر ابنته فالتختها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فقبضت ابنته فاختارت زوجة فافاقى قيس على نفسه ان لا تولد له بنت الا دفنها احية فقبضه العرب على ذلك (ومنع) بفتح بتغير

يتقبل بضم الفاء وكسر هاء وهو يفتح معه قليل براق وقد سبق بتحقيقه في الصلاة قال ابن أبي جرة محمل التفضل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصل بركة القراءة في الجوارح التي عز عليها الرق قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين في رواية أنه قرأها سبع مرات وفي أخرى ثلاث مرات والزيادة أرجح قوله انشأ بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي كذا الجميع الرواة قال الخطابي وهو لغة والمشهور انشأ اذا عقدوا أنشط اذا حل واصل الانشطة بضم الهاء وزوا المعجمة بينهما نون ساكنة وهي الحب والعقل بكسر المهملة بعدها قاف هو الحب الذي يشده ذراع البهيمه قوله وما به قلبه بفتح القاف واللام اي علة ومهيت العلة قلبه لان الذي تصيبه يقاب من جنب الى جنب ابعلم موضع الداء قاله ابن الاعرابي ومنه قول الشاعر وقد برئت فمبا بالصدر من قلبه وحكى عن ابن الاعرابي أن القلب داء ما خوذ من القلب ياخذ البعير فيؤلمه قلبه فيموت من يومه قوله فقال الذي رقى بفتح القاف قوله وما يدريك أنها رقية قال الداودي معناه وما ادراك وقد روى كذلك ولعله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فليعلم واذا قال وما ادراك فقد علم وتعبه ابن التيمي بان ابن عيينة انما قال ذلك فيما وقع في القرآن والافلا فرق بينهما في اللغة في نفي الدراية وهي كلمة تقال عندا تجب من الشيء وتستهمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا يثق هنا كما قال الحافظ وفي رواية بعد قوله وما يدريك أنها رقية قلت التي في روي ولدا رقطي قلت يا رسول الله نبي أتى في روي وذلك ظاهر في أنه لم يكن عنده علم مقدم عشر وعيسة الرقي بالفاصلة قوله ثم قال قد أصبتم بحقل ان يكون صواب فعلهم في الرقية ويحتمل أن يكون ذلك في توقعهم عن التصرف في الجعل حتى استاذنوه ويحتمل ما هو أعم من ذلك بقوله وانصرفوا الى معكم سهوا أي اجعلوا منه نصيبا وكانه صلى الله عليه وآله وسلم اراد المبالغة في تانيبهم كما وقع في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله تعالى ويلحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف مافي المأثور وأما الرقي بغير ذلك فليس في الاحاديث ما يثبت ولا ما ينفيه الا ما سبأني في حديث خارجة وفي حديث أبي سعيد مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكفرة

صرف وفي رواية منعها بسكون النون مع تنوين العين أي وحرم عليهم منع الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء على حذف حرف العلة قال القسطلاني فعل امر من الايتاء انتهى وفيه نظر فليست أمل أي وحرم اخذ ما لا يجلب من اموال الناس او يمنع الناس رفته وبأخذ رفته (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا ما يتحدث به من فضول الكلام وكثرة السؤال في العلم للامتحان واظهار المراءاة ومسئلة الناس اموالهم او عمالا يعني وربما يكره المسئول الجواب فيمنعه الى سكونه فيحتمل عليه ان يلجئ الى ان يكذب وعدمه قول الرجل لصاحبه اين كنت وما المسائل المنهي عنها في زمنه

صلى الله عليه وآله وسلم فكان ذلك خوفاً ان يفرض عليهم ثم لم يكن فرضاً وقد امنت الغائلة (و) كره ايضاً (اضاعة المال) النهر في انفاقه كالتوسع في الاطعمة اللذيذة والملابس الحسنة وتقوية الاواني والسقوف بالذهب والفضة لما ينشأ عن ذلك من القسوة وظلم الطبع وقال سعيد بن جبير انفاقه في الحرام والاقوى انه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه من عاصواه كانت دينية او دنيوية فمنع منه لان الله تعالى جعل المال قنباً للمصالح العبادية في تبذيرها تفويت تلك المصالح اما في حق مضيعها او امان في حق غيره ويستثنى ١٦٨ من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر للخصم بل ثواب الاخرة ما يقوت حقها

انغروا بها واهم منه والحاصل ان في كثرة الانفاق ثلاثة اوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا ريب في كونه مقبولاً بالذم المذموم والثالث انفاقه في المباحات بالامالة كمالا للنفس فهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون على وجه يليق بحال المتفق وبقدرة ماله فهذا ليس باسراف والثاني ما يليق به عرفاً وهو ينقسم ايضاً الى قسمين ما يكون لدفع منسدة ناجزة او متوقعة فليس هذا باسراف والثاني ما لا يكون في نفي من ذلك والجمهور على انه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه ليس باسراف قال لانه تقوم به مصلحة البسود وهو عرض صحيح واذ كان في غير معصية فهو مباح قال ابن دقيق العيد وظاهر القرآن يجمع ما قاله انتهى وقد صرح بالجمع القاضي حسين وتبعه الغزالي وحزبه الرافعي وصح

بنظر صنعه وفيه الاشتراك في العظيمة وجواز طاب الهمدية ممن يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه (وعن خارجة بن الصلت عن عمه انه اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اقبل راجعاً من عنده فخر على قوم عندهم رجل بمجنون موثق بالديد فقال اهله انا قد سعد ثماناً صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء ثداويه قال فرقيته بقائمة السكك ثلاثة ايام كل يوم مرتين فبرأ فاعطوني ما تاتي شاه فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فقال خذها فلعمري من أكل برقية باطل فقد أكل برقية حق رواه أحد وأبو داود وقصص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلاً على أن يعالها سوراً من القرآن ومن ذهب الى الرخصة لهذه الاحاديث حمل حديث أبي وعادة على ان التعليم كان قد تعين عليهم او حمل فيما سواهما من الامر والنهي على الذم والكره ثم حديث خارجة أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود والمذري ورجل اسناده رجال الصحيح الا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه وحديث تزويج المرأة قد ذكرناه في أول الباب قوله عن عمه هو علاقة بن حصار يضم الصاد ويحقيق الحاء المهملة الغمبي الصافي وقال خليفة هو عبد الله بن عذير بكسر العين المهملة وسكون المثلثة بعد هاء مثناة تحتية مفتوحة ثم راعهم له وقيل اسمه علاثة ويقال حصار بالسين والاول أكثر قوله ثلاثة ايام لفظ أبي داود ثلاثة ايام غدوة وعشية كلما ختمها جمع براقه ثم نقل قوله فلعمري اقسام بحياة نفسه كما اقسام الله بحياته والعمر والعمر بفتح العين وضمتها واحد الا أنهم خصوا القسم بالفتوح لا بمار الاخف وذلك لان الحلف كثير الدور على آسنتهم ولذلك حذفوا الخبر وقد يرههم كما قسم كما حذفوا الفعل في قولك بالله قوله برقية باطل أي برقية كلام بالجيل لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والرقى الباطلة المذمومة هي التي كلامها كفر أو التي لا يعرف معناها كالطلاسم المجهولة المعنى قوله على أن يعالها سوراً من القرآن قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث وتحقيق ما هو الحق والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على انه يجوز للانسان ان يستتر في يحمل الحديث الوارد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون على بيان الافضية واستحباب التوكل والاذن لبيان الجواز ويمكن أن

في الشرح الصغير والمحذر انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم اذا ناله لكنه يقضى بجمع في الشرح الصغير والمحذر انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم اذا ناله لكنه يقضى بجمع غالباً الى ارتكاب المحذور كسؤال الناس وما أدى الى المحذور فهو محذور ورواية هذا الحديث كلهم كوفون وفيه دلالة بتابعون (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الخصومات) جمع خصومة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رجلاً يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في الفتح يحتمل أن يقدر بعمر رضي الله عنه (آية) وصحح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافها فاخذت بيده فأتيت به

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد في رواية أخرى فاختبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(كلا كما يحسن) ومعنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود اسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم تحويه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جده المع ذلك الرجل كما فعل ٤٠٠ رضى الله عنه به شام لان ذلك موقوف بالاختلاف
وكان الواجب عليه ان يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا
جاز قراءته على وجهين او اكثر فلو انكر احد واحد من ذلك الوجهين ١٦٩ او الوجوه فقد انكر القرآن ولا يجوز

يجب مع جملة الاحاديث الدالة على ترك الرقبة على قوم كانوا يقدون نفعها وتاثيرها
بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة

• (باب النهي أن يكون النفع والاجر مجعولا
وجواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته) *

(عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استئجار الاجير حتى بين
له اجره وعن النخس واللمس والقاء الحجر رواه أحمد * وعن أبي سعيد ايضا قال نهى عن
عسب الفعل وعن قفيز الطحان رواه الدارقطني وفسر قوم قفيز الطحان بطحن الطعام
بجزء منه وطحنوا لما فيه من استحقاق طحن قدر الاجرة اكل واحد منه اعلى الاخر
وذلك متناقض وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقدره وانما المنهى عنه طحن الصبرة لا يعلم
كيلها بقفيز منها وان شرط سبب الان ماعداه مجهول فهو كسبها الا قفيزا منها * وعن عتبة
ابن النذر قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقر أطس حتى بلغ قصة موسى عليه
السلام فقال ان موسى أجز نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فرجه وطعام بطمه رواه
أحمد وابن ماجه) حديث أبي سعيد الاول قال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح
الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما احسب اه وأخرجه أيضا البيهقي وعبد
الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ
بعضهم من استأجر اجيرا فليدسم له أجرته وحديثه الثاني أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده
هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال
مغلطاي هو ثقة وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النضر بضم النون
وتشديد الميم له في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول اصح
قوله حتى بين له أجره فيه دليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجرة واهم العترة والشافعي
وأبو يوسف ومحمد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شبرمة لا يجب للعرف واستحسن
المسايين قال في البحر قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه ويؤيد القول الاول القياس
على غن المبيع قوله وعن النخس الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع
والقاء الحجر هو بيع الحصاة الذي تقدم تفسيره واذا أخذ النسي عن النخس على عومه

في القرآن القول بالرأى لان
القرآن سنة متبعة بل عليه ما ان
يسأل عن ذلك من هو اعلم منها
(لا تختلفوا) في القرآن وفي مجتم
البعوى عن ابي جهيم بن الحرث
ابن الصمة انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال ان هذا القرآن أنزل
على سبعة أحرف فلا تمالوا في
القرآن فان المراء فيه كفر (فان
من كان قبلكم اختلفوا فيها لكانوا)
وفيه ان الاختلاف يورث الهلاك
ومطابقة الحديث للترجمة قال
الهميني في قوله لا تختلفوا لان
الاختلاف الذي يوجب الهلاك
هو اشد الخصومة وقال الحافظ
ابن حجر في قوله فاخذت بيده
فأثبت به رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال فانه المناسب للترجمة
اه وما قاله الحافظ هو الصواب
لانه شامل للخصومة وللأشخاص
الذي هو احضار الغريم من موضع
الى آخر والله اعلم (عن ابي
هريرة رضى الله عنه قال استب
رجلان رجلى من المسلمين) هو ابو
بكر الصديق رضى الله عنه كما
أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه

٢٢ نيل خا وابن ابي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بانه
من الانصار فيجعل على تعدد القصة أو على انه من الانصار بالمعنى العام (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه فتحناص بكسر
الفاء وسكون النون وعمره لابن امحق قال في الفتح والذي ذكره ابن امحق الفتحناص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء (قال المسلم) أبو بكر رضى الله عنه أو غيره (والذى اصطفى محمد على العالمين
فقال اليه ودى والذى اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية بيننا يهودى يعرض سلعته أعطى بها شيئا كرهه فقال لا والذى اصطفى

علي موسى) تنسب إليه يؤدى الى
تقديمه أو تنسب إليه تنفى بكم الى
السموعة أو قاله تواضعاً أو قبل
ان يروى له من سببه ولد آدم (فان
الناس يصعدون) بفتح العين
من صعد بكسر هاء الألفى عليه
من الفزع (يوم القيامة فاصعد
معهم) فاكون أول من يفيق) لم يبين
في رواية الزهري محل الإفاضة من
أى المصعدين وفي رواية عبد الله
ابن الفضل فإنه ينتفع في الصور
فيصعد من في السموات ومن في
الأرض الأمن شاء الله ثم ينتفع
فيه أخرى فاكون أول من
بعث (فأذا موسى باطش بجانب
العرش) أخذ بناحية منه بقوة
(فلا أدري) أكان فيمن صعد
فأفاق قبل) فيكون ذلك فضيلة
ظاهرة (أو كان ممن استنق الله)
في قوله فصعد من في السموات
ومن في الأرض الأمن شاء الله
فلم يصعد في فضيلة أيضاً والذي
حققه الحفاظ ابن حجر في باب
أحاديث الانبياء ان الصعد
المذكور يكون في موقف الحشر
وهو الغشيان من شدة الهول

وقد ذهب الشافعية والحنفية والعقرة الى انه لا يجوز ناجية الفعل للضرب وقال مالك
وابن أبي هريرة يصح كالأعادة وهو قياس فاسد الاعتبار قولهم عن قتيبة الطعان حكى
الحافظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بأن صورته ان يقال للطحان الطحين
بكذا وكذا وزيادة قتيبن نفس الطحين وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعية
ومالك والليث والناصر على انه لا يجوز أن تكون الاجرة بعض الممول بعد العمل وقالت
الهادوية والامام يحيى والمزني انه يصح جعده من مملوم وأجابوا عن الحديث بأن مقدار
القفيز مجهول وأنه كان الاستجاء على طعن صبرة بقتيز منها بعد طعنها وهو فاسد عددهم
قولهم وطعام بطنه فيه متمسك لمن قال يجوز الاستجاء بالنفقة ومثلها الكسوة وهو أبو
حنيفة والامام يحيى وقال الشافعية وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بالله لا يصح
للهالة

(عن علي رضي الله عنه قال جئت مرة جوعا شديد انخرجت اطلب العمل في عوالي المدينة فاذا انا باحرا قد جعت مدرافظنتها تريد باله فقطاعتها كل ذنوب على عثرة فقدت عشرة ذنوب باحتي مجلت يداي ثم اتيت فاعدت لي ست عشرة عترة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فاكل معي منها رواه احمد وعنه أنس لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم نبي فكانت الانصار اهل الارض والعقار فقام بهم الانصار على ان اعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة أخرجه قال البخاري وقال ابن عمر أهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر بالشر فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدر عن خلافة عمر ولم يذكر ان أبا بكر وعمر جردا لاجازة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث على عليه السلام بوجود المساقفة

يَعْتَرِي أَهْلَ الْمَوْقِفِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَفِيهٌ يَكُونُ أَوَّلُ مَنْ يَفْقِهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ فَضْلُهُ عَلَى نَبِيٍّ صَالِيٍّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ اسْتِئْذَانُهُ أَذْقَدِيكَ بَكُونِ فِي الْمَغْتَمُولِ مِنْهُ أَلَيْسَتْ فِي الْفَاضِلِ لَا تَقْتَضِي تَفْضِيلَهُ بِأَعْلَى الْفَاضِلِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي التَّوْحِيدِ وَفِي الرِّقَاقِ وَمُسْلِمٌ فِي الْقَضَائِلِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (عَنْ أَنَسٍ) بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ يَهُوذَا بْنَ رَافِيٍّ رَأَى جَارِيَةً (أَيَّ دَقٍّ وَلَمْ نَسْمَعْ هِيَ وَلَا الْيَهُودِي نَعَمْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ دَاوُدَ) كَانَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ (بَيْنَ حِجْرَيْنِ) وَعِنْدَ الْعَدَاوِيِّ عَمَّا يَهُودِيٍّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ عَلَى جَارِيَةٍ فَاسْتَذْأَوْهَا كَانَتْ عَلَيْهِمْ أَوْ رَضَخَ رَأْسُهَا أَوْ الْأَوْضَاحُ نَوْعٌ مِنَ الْحَلِيِّ يَمْلَأُ مِنَ

الفضة واسلم فرض رأسه بين حجرين ولاترمدى نرجت تجارية عليه أو وضاح فأخذها يهودى فرض رأسه وأخذ ما عليه من الحلوى
قال فادركت وبهم ارمق فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قيل من فعل هذا) الرخذ (بك افلان) فعلة استتهام استخبارى
(افلان) فعلة قاله مرتين وقائده ان يعرف المتهم ليطالب (حتى متى) القائل (اليهودى قاومت) أى أشارت (برأسها) أى نعم
(فأخذها يهودى فاعترف) انه فعل به ذلك (فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بين حجرين) احتج به المالكية
والشافعية والحنابلة والجوهري على ان من قتل بشئ يقتل بمثله وعلى ١٧١ ان القصاص لا يختص بالمحدد بل يثبت بالمثقل
خلافه لا يحد منه رجمه الله

حيث قال لأقصاص الا في القتل
بمحدد وتمسك المالكية به سدا
الحديث لمذهبهم في ثبوت القتل
على المتهم بمجرد قول المجروح وهو
تمسك باطل لان اليهودى اعترف
بما ترى وانما قتل باعترافة قاله
النووى وقد تعقب بعض
المالكية ما شنع به النووى بان
المالكية لا يثبتون القتل
بمجرد قول المجروح بل انما
اعتبروه ولو نال ايدى مع من قسامته
فصح الاستدلال على اعتباره اذ
لو كان لغوا لما كان لسؤال الهامع
ولا طالب الخصم بسببه واما
اعترافة فقد أغنى عن القسامة
وحديثه قد دعوى البطلان هي
الباطلة اه وهذا الحديث
أخرجه البخارى أيضا في الوصايا
والديات ومسلم في الحدود وابن
ماجه في الديات (حديث الاشعث
تقدم قريبا) في المساقاة (وذكر
فيه انه اختصم هو ورجل من
أهل حضر موت وفي هذه الرواية
قال انه هو يهودى) اسمه
الجشيش بالجيم

اسناده وأخرجه ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث
ابن عباس بالفظ ان عليا عليه السلام أجز نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرة وعندهما
ان عددا القوسية عشر وفي اسناده حسن راويه عن عكرمة وهو ضعيف قوله ذنوبها والدلو
مطالقا أو التي فيها ساما أو الممثلة أو التي هي غير ممثلة أفاد معنى ذلك في القاموس وقد
قدمنا تحفته في أول هذا الشرح قوله بجأت بكسر الجيم أى غالطت وتغطت وبتفتح
الجيم غالطت فقط قال في القاموس بجأت يده كنصر وفتح مجازا ومجولا نقطت من العمل
فجرت كالجأت وقد أعجمها النعمان أو الجمل أن يكون بين الجلد والعم ماء أو الجملته خلدته
رقيقة يجمع فيها ساما من أثر العمل وحديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصحابة
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والصبر على الجوع وبذل النفس واتعابها في تحصيل القوام
من العيش للتعفف عن السؤال وتحمل المنى وان تأجير النفس لا يعد دناة وان كان
المستأجر غير شريف أو كافرا والاجر من اشرف الناس وعظماهم وم وأورده المصنف
للاستدلال به على جواز الاجارة معاددة يعنى ان يفعل الاجير عددا مع ما علمه من العمل
بعدمه معلوم من الاجرة وان لم يبين في الابتداء مقدار جميع العمل والاجرة وحديث أنس
فيه دليل على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة الخارجة منها في كل عام وكذلك حديث
ابن عمر وقد تقدم بسط الكلام على اجارة الارض وما يصح منها وما لا يصح في المزارعة

*** (باب ما يذ كر في عقد الاجارة بلفظ البيع) ***

(عن سعيد بن ميناء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له فضل أرض
فأجزعها أو أجزعها أخاه ولا تبعوها قبل السعيد ما لا تبعوها يعنى الكراء قال نعم رواه
أحمد ومسلم) قد تقدم الكلام على ما اشتمل عليه الحديث في المزارعة وأعاد المصنف ههنا
للاستدلال به على صحة اطلاق لفظ البيع على الاجارة وهو مجاز من باب اطلاق الحكم على
الشئ وهو ما هو من الاشياء التابعة له كاطلاق البيع هنا على الارض وهو لمنه عنها

*** (باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سر اية عمله) ***

(عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة
أما خصهم يوم القيامة ومن كنت خصمة خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب في الاقطعة) * الشئ الذى يلمقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل
اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غدره وقال الرخشي في القائق الاقطعة بفتح القاف والعامية يسكنونها وبه جزم الخليل
قال واما بالفتح فهو الاقطعة وقال الأزهري هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث
الفتح ويقال لقاطعة بضم اللام ولقط بفتحها بلاها وقال ابن برى التحريك لا ممنوعول نادرفاقتضى ان الذى قاله الخليل هو القياس
قابل في إرشاد السارى وهى في اللغة الشئ الملقوط وشرا عما وجد من حق ضائع محتتم غير محزول لا تمتنع بقوته ولا يعرف الواجب

مستحقة وفي الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط أمين فيها النقطة والشرع ولا يحفظه كالولي في مال الظنل
وفيه معنى الاكتساب من حيث ان الالتقاط بعد التعريف اه (عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال وجدت صرة فيم امانة
ديار قاتبت) بها (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فقال) لي (عرفها حولا) أمر من التعريف كان يتأدى من ضاع شيء فيطلبه
عندي ويكون في الاسواق ويجمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ويضوونها لان ذلك اقرب الى وجود
صاحبها الا في المساجد كالاتقاط النقطة ١٧٢ فيهم يجوز تعريضها في المساجد الحرام اعتقادا بالعرف ولانه يجمع الناس

وأكل غنمه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره رواه أحمد والبخاري وعن
أبي هريرة في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بلغه قراملة في آخر ليلة من
رمضان قيل يا رسول الله أهى ليلة القدر قال لا ولكن العامل انما يوفى أجره اذا قضى عمله
رواه أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه حديث أبي
هريرة الثاني أخرجه أيضا الزاوي في اسناده هشام بن زياد أبو المقدام وهو ضام
وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود وبه أخرجه هذا لم يروه إلا الوليد بن مسلم لا يدرى
هو صحيح أم لا وأخرجه النسائي مسندا ومنه قطع في الباب عن عبد العزيز بن عمر بن عبد
العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أي أطيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاعتفت فهو ضامن أخرجه
أبو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل له صحة أم لا قوله ثلاثة أنا خصمهم قال ابن التين
هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه أراد التشديد على هؤلاء فالتصريح والخصم
يطاق على الواحد والاثنتين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله قال
الفراء الاول قول الفصحا ويجوز في الاثنين خصمان وفي الثلاثة خصوم وقوله ومن كنت
خصمه خصمته هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنها أخرجه أحمد وابن حبان وابن
خزيمة والامام علي بن قولبة اعطى في ثم غدر الماعول محذوف والتقدير اعطى يمينه في أي
عاهد وحلف بالله ثم لم يوف قوله باع حرا أو كل غنمه خصم الا كل لانه اعظم مقصود وفي رواية
لابن داود ورجل اعتد بهجوره وهو اعلم من الاول في الفعل وأخص منه في المفعول قال
الخطابي اعتماد الحر يقبح باهرين ان يعتقه ثم يكتم ذلك أو يمجده والثاني ان يستخدمه
كره بهد العتق والاول أشدهما قال في الفتح والاول أشد لان فيه مع كتم الفعل أو مجده
العمل بعتقه ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وإنما
كان انعم شديدا لان المسلمين اكفأ بالحرية فن باع حرا فقد دفعه التصرف فيما أباح الله له
والزمره الذي انقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فقصمه سيده
قال ابن القدر لم يختلفوا في ان من باع حرا انه لا قطع عليه بمعنى اذا لم يسرقه من حرزته
الاميروي عن علي عليه السلام انه لا قطع بدم باع حرا قال وكان في جواز بيع الحر

وقضية التعاليل ان مسجد المدينة
والاقصى كذلك وقضية كلام
النور في الروضة تحريم
التعريف في بقعة المساجد قال
في المهمات وليس كذلك فالتقول
المكرهة وقد عجزم به في شرح
المهذب قال الاذخرى وغيره بل
المنقول والصواب التحريم
للاحاديث الظاهرة فيسه وبه
صرح الماوردي وغيره ولعل
النور لم يرد بطلان الكراهة
كرهية التنزيه ويجب أن يكون
محلل التحريم او الكراهة اذا
وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت
اليه الاحاديث اما لو سأل الجماعة
في المسجد بدون ذلك فلا تحريم
ولا كراهة ويجب التعريف في
محل اللقطة ولو النقطة في الصحراء
وهناك قافلة تتبعها وعرف فيها
والافني بالمقصد ما قربت أم
بعدت ويجب التعريف حولا
كما ملان أخذها للتلان بعد
التعريف وقد يكون أمانة ولو بعد
السنة حتى يتأكدوا المعنى في
كون التعريف سنة انما لا تناخر
فيها القرائل وتمضي فيها الازمنة

الاربعة ولو اللقطة اثان لقطة عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه في النصف كالاتقاط واحد وقال خلاف
السبكي بل الاشبه ان كلا من معايرهما انصف سنة لانهم اللقطة واحدة والتعريف من كل منهما ما يكفها الانصفها وانما تقسم بينهما
عند التلان ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا المبالاة لفور في السنة كما في عرف شهرين وترتله شهرين
كفاه ذلك لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طريقه في الابتداء ثم في كل
يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين أو مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (فعرفتها) أي الصرة (حولا) أي بالها في بعض النسخ حولا

باسقاط الهاء بدل حواها (فلم أجذب من يعرفها) بالتحقيق (ثم أتيتهم) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال عرفوها حولا فلا تعرفتم اذ لم أجدكم) من يعرفها (ثم أتيتهم) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثا) أي مجموع اتياته ثلاث مرات لأنه أتى بعد المراتين الأولى بين ثلاثا وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم إذا اختلفت عن معنى التثنية في الحركات والترتيب والمهلة تكون زائدة لأعاطفة البتة قاله الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعاءها) الذي تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيره هما وهو بكسر الواو وبالهاء مزة معدودا (وعدها ووكاهها) بزيه وعاء الخيط الذي ١٧٣ يشده برأس الصرة أو الكبس أو نحوهما

والمعنى فيه لي عرف صدق مدعيها واثم الاختطاط بما له وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه إذا أخذت اللقطة وهل الأمر للوجوب أو النذوب قال ابن الرفعة بالاول وقال الأذري وغيره بالنذوب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردي وأنه التقطها من موضع كذا في وقت كذا (فان جاء صاحبها) أي فارددها اليه وعند أحمد والترمذي والنسائي من طريق الثوري وإبي داود من طريق حماد كاهم عن سالم بن كهيل في هذا الحديث فان جاء

خلاف قد يمتدح فروي عن علي رضي الله عنه انه قال من أقر على نفسه بانه عبد فهو عبد وروي ابن أبي شيبة من طريق قتادة ان رجلا باع نفسه فقضى عمر بانه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن اوفى احد التابعين انه باع حر في دين ونقل ابن حزم ان الحر كان يساع في الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل ذلك ولا يشبهه كثرا صحابه وقد استقر الاجماع على المنع قوله ولم يوفه اجره هو في معنى من باع حرا أو أكل ثمنه لانه استوفى منه ثمنه بنفسه عوض فكأنه اكاهم ولانه استخدمه بغير اجرة فكأنه استخدمه قوله انما يوفى اجره اذا قضى عمله فيه دليل على ان الاجرة تستحق بالعمل واما المالك فعند العترة وابي حنيفة وصاحبه انما تلك بالعقد فتبعتها أحكام المالك وعند الشافعي وأصحابه انما تستحق بالعقد وهذا في الصحة واما الفاسدة فقال في البحر لا تجب بالعقد اجماعا وتجب بالاستيفاء اجماعا قوله فهو ضامن فيه دليل على ان متاعا طي الطب يضمن ما حصل من الجنابة بسبب علاجه وامان عدم منه انه طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف العلة ودواها وله مشايخ في هذه الصناعة شهودا له بالحق فيما أجازوا له المباشرة

* (كتاب الوديعة والعارية) *

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطني) الحديث قال الحافظ في اسناده ضعف وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عنه بلفظ ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وقال انما روى هذا عن شريح غير مرفوع قال الحافظ وفي اسناده ضعيفان قوله الوديعة هي في اللغة مأخوذة من السكون يقال ودع الشيء يدع اذا سكن فكأنها ما سكنة عند المودع وقبل ما أخوذة من الدعة وهي خفض العين لانها غير مبتذلة بالانتفاع وفي الشرع العين التي يضعها المالك عند آخر الاحتفاظ او هي مشروعة اجماعا والعارية بتشديد الياء قال في النهاية كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار ويحجب مع على عوارى مشددا وفي الشرع اباحة منافع العين بغير عوض وهي أبنية مشروعة اجماعا قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على انه لا ضمان على من كان أمينا على عين من الاعيان كالوديعة والمستعير اما الوديعة فلا يضمن قيمه اجماعا الابنية منه على العين وقدره في البحر

الحديثين قال الخطابي ان صححت هذه اللفظة يعني فان جاء صاحبها بخبر فعرف عقاصها وعودها وكاهها فاعطها الياء والا فهي للتميز بخلافها وهي فائدة قوله اعرف عقاصها الخ والافاقا احتياط مع من لم ير الرد بالبيعة قال الحافظ قد صححت هذه الزيادة فتعين المصير اليها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وهذه اللفظة لمن وصفها بالصفات التي اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كان يذكروا العقاص دون الوكاه والعقاص دون العدد فقد اختلف في ذلك فقيل لا شيء له الا بعرفة جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء به بعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره ان مجرد

الوصف يكفي ولا يحتاج الى التميز وهذا اذا كانت الالفاظ لها معان خاصة وكما هو مدقن كان ايها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها معنى من ذلك فلا بد من ذكر اوصاف شخصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهدين بها وجب الدفع والالام يجب ولو اقام مع الوصف شاهد ايم او لم يختلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها اليه ان اذ لم يعلم صدقه الملقب انه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم اني املكه فله الخلف انه لا يعلم لان الوصف لا يثبت العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها بما لا يظنه ولا يجب لانه

الاجماع على ذلك وتأول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التفريط لا الجناية المتعمدة والوجه في تضمينه الجناية انه صار بهما خاتما والخاتم ضامن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المغل ضمان والمغل هو الخاتم وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعدي في حفظ العين لانه نوع من الضمانة واما العارية فذهب المعتز والخنفية والمالكية الى انها غير مضمونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعدد وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء الشافعي وأحمد وأصحابي وعزاه صاحب الفتح الى الجمهور وانها اذا تلفت في يد المستعير ضمن الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والخنفية والاوزاعي وشريح والخنفية انها غير مضمونة وان شرط الضمان وعند المعتز وقتادة والعنبري انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكى في البحر عن مالك والبيهقي ان غير الحيوان مضمون والحيوان غير مضمون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدي بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان وبقوله لا ضمان على مؤتمن وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وبلفظ من أودع ودعة فلا ضمان عليه وفي اسناده المثنى بن الصباح وهو متروك وتابعه ابن الهيثم في ما ذكره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة الزعيم غارم وتعقب بان التصريح بضمان الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمان بحديث سمرة الا في بقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانا اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الا في ولا يخفى ان دلالة على أن غير الحيوان مضمون لا يستلزم ان يحكم الحيوان بخلافه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امانة الى من انتمك ولا تخن من خالك رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق ابن غنم عن شريك واسناده له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أيوب ابن سوييد يختلف فيه وقد تقدم ربه كما قال الطبراني وقد استذكر حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي

مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لا ان الزمه بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كالحكي وجب لي فلا يلزمه الهدم لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام حاكم له ثم تلفت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها ربح الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم الالفة له ولم يقر له الملتقط بالمالك لحصول التلف عنده ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهره وقد بان خلافه فان اقر له بالمالك لم يرجع عليه مؤاخذا له باقراره (والا) بان لم يجز صاحبها (فاستمتع بها) اي بعد الغنم باللفظ كقولك كنت وتبكي اشارة الى انك كسائر العقود وكذا البكائية مع النية كذا قيل ولكن لم أجده عليه دليله قال ابى فاستمتع اي بالهبة وهذا الحديث أخرجه مسلم في الالفة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والنسائي في الالفة

وابن ماجه في الاحكام قال الشوكاني ولقطة مكة المذكورة أشد تعريضا من غير حاد ولا بأس بان ينتفع الملتقط بالشئ اليسير في التحير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثا وثلاثين ضالة الدواب الا الا بل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها معها اخذوا هارسا قوا هارسا الماء وتكل الشجر رواه البخاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويلحق بالابل ما يمنع بقوة من صغار السباع كالبقر والفر من أوبعدوه كالارب والنابي أو بطيرانه كالمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بمقاولة لانه مضمون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرحى الى ان يجدها ملكا اذا كان التقاطه له لذلك ويجوز للعقود صيانة له عن الخونة (عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اني لانتقل الى اهل فاجسد القرة) يسكون الميم وآتى بلفظ المضارع
استحضار الصورة الماضية (ساقطة على فراشي فارفعها لاكلها ثم أخشى ان تسكون صدقة فالتقيها) ظاهره انه تركه اثورعا
شبهة أن تكون من الصدقة فلزم يحش ذلك لاكلها ولم يذكر تعريفه فدل على ان مثل ذلك من المحقرات يترك بالاختذ ولا يحتاج
الى تعريف لكن هل يقال ان القطة رخص في ترك تعريفها أو وليست القطة لان القطة ما من شأنه ان تاكل دون ما لا قيمة له
(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المظالم) * جمع مظالم بكسر اللام ١٧٥ وفتحها حكاك الجوهري وغيره والكسر

اكثر ولم يضبطها ابن سبويه في
سائر نصوصها الا بالكسر وفي
القاسموس والمظالم بكسر اللام
وكثامة ما يظلمه الرب لم يذكر
فيه غير الكسر ونقل ابو عبيد
عن ابى بكر بن القوطية لا تقول
العرب مظالم بفتح اللام انما هي
مظالم بكسر ها وهي اسم لما اخذ
بغير حق والظلم بالضم قال صاحب
القاسموس وغيره وضع الشئ في
غير موضعه (عن ابى سعيد
الخدري رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم انه قال اذا خلاص
المؤمنون فنجوا (من) الصراط
المضروب على (الدار حسوا
بقنطرة) كائنة (بين الجنة
و) الصراط الذي على متن (النار
فيمتصون) من القصاص والمراد
به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط
بعضها ببعض وفي لفظ الضاد
المعجمة المفتوحة الخفقة (مظالم
كانت بينهم في الدنيا) من انواع
المظالم المتعلقة بالابدان والاموال
فيمتصون بالحسنات والسيئات
فمن كانت مظالمه اكثر من مظالمه

في العمل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني وعن أبي امامة عند
البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم
وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي اسناده مجهول آخر غير الصحابي
لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن مسعود
عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع
طرقه وقال أحمد هذا حديث باطل لا يعرفه من وجه يصح ولا يخفى ان وروده بهذه الطرق
المتعددة مع تصحيح امامين من الأئمة المعتبرين لبعضهم البعض امام ثالث منهم مما يصير به
الحديث مذهب الا يحتاج قوله ولا يخفى من خلك فيه دليل على انه لا يجوز مكافأة
الخائن بمثل فعله فيكون مخصصا للعموم وقوله تعالى وبجراسية سيئة مثلهما وقوله تعالى
وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما قوبلهم به وقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم والحاصل ان الادلة القاضية بتحريم مال الآدمي ودمه وعرضه
عمومها مخصص بهذه الآيات وحديث الباب مخصص لهذه الآيات فيحرم من
مال الآدمي وعرضه ودمه ما لم يكن على طريق الجواز فانه باحلال الاغنياء فانه لا يتحل
ولكن الاغنياء انما تكون في الامانة كما يشعر بذلك كلام القاسموس فلا يصح الاستدلال
بهذا الحديث على انه لا يجوز ان تعذر عليه استيفاء حقه حسب حق خصمه على العموم
كافعله صاحب الجبر وغيره انما يصح الاستدلال به على انه لا يجوز للانسان اذا تعذر
عليه استيفاء حقه أن يجلس عنده ودبعة نلصقه أو عارية مع ان الخيانة انما تكون
على جهة الخديعة والخفية وليس محل النزاع من ذلك وما يؤيد الجواز انه صلى الله
عليه وآله وسلم لم لا مرأة أبي سفيان أن تأخذ لاهل اولادها من مال زوجها ما يكفيها كما في
الحديث الصحيح وقد اختلف في مسئلة الجنس المذكورة فذهب الهادي الى انه لا يجوز
مطلقا من الجنس ولا من غيره قال المؤيد بالله ان قول الهادي مسبوق بالاجماع وقال
الشافعي والمنصور بالله يجوز من الجنس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من
الجنس فقط وقال الامام يحيى يجوز من الجنس ثم من غيره لانه ذر دينا قال في الجبر بعد
حكاية الخلاف قلت الاقرب الى الصراط الحالك حيث يمكن التعريف عن حديث الباب فان
تعذر جاز الجنس وغيره لئلا تضيق الحقوق وظواهر الآي (وعن الحسن بن سمره عن

احيه اخذ من حسناته ولا يدخل احد الجنة ساعة (حتى اذا نقوا) بضم النون والقاف المشددة من التقية وفي
لفظة صوا أي اكملوا القصاص (وهذبوا) أي خلاصوا من الاتام عقاصصة بعضهم ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) ويقطعون
فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (فو) الله (الذي نفس محمد بيده لا حدهم يسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في
الدنيا) وانما كان أدل لانهم عرفوا مساكنتهم بعرضها عليهم بالعداة والعشي والحديث أخرجه البخاري أيضا في الرقاق (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله ينفق في المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كنفه)

بفتح الكاف والنون اى حفظه وستره قاله ابن المبارك والاولى اجراء الكسف على ما جاء من غير تأويل ولا تكليف ولا تعطيل ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الامة واعتمدا (ويستتره) عن اهل الموقف (فيقول) تعالى له (اتعرف ذنبك كذا اتعرف ذنب كذا) صرتين (فبقول) المؤمن (نعم اى رب) اعرفه (حتى اذا قرىء مذنبه) جعله مقرأ بان اظهر له ذنبه والجماء الى الانذار ابراهيم حتى يعرف منه الله عليه في ستره عليه في الدنيا وفي الآخرة (ورأى في نفسه انه هالك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترته) اى الذنوب (عليك في الدنيا ١٧٦ وانا اغفره لك اليوم فيعطى) حينئذ كتاب حسنة واحدة واما الكافر بالافراد

الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه واما الخسنة الا للنساء زاد أبو داود والترمذي قال قتادة ثم نسي الحسن فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعنى (العارية) الحديث صححه الحاكم وسماع الحسن من سهره فيه خلاف مشهور وقد تقدم وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باجارة أو غيرهما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستعير ضمانان وقد تقدم الخلاف في ذلك وهو صالح للاحتجاج به على التضمين لان المأخوذ اذا كان على اليد الاخذ حتى ترده فالمراد انه في ضمانه كما يشعر لفظ على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ وقال المقبلي في المنار يحتجون بهذا الحديث في مواضع على التضمين ولا اراه صريحا لان اليد الامينة أيضا عليهم اما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة

ومستخبر عن سر ابي تركته * بهمياء من ليلى بغيم يقين
يقولون خبرنا فانت أمينها * وما انان خبرتهم بأمين

انما كلامنا هل يضمن المثلث بغير جنابية وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون الا هذا واما الحفظ فستره وهو الذي تقيده على فعل هذا المثلث الحسن كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث اه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قلة الجسدي وعدم الثابتة ويبان ذلك ان قوله لان اليد الامينة عليها ما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون تلف الوديعه والعارية باى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضى ما انحرج الامين عن كونه امينا وهو مجموع فان المقتضى لذلك انما هو التلف بجنابية او جنابية ولا نزاع في أن ذلك موجب للضمان انما النزاع في تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه امينا كالتلف باسر لا يطاق دفعه أو بسببهم أو ونسيان أو بآفة مما يوجب اوسرقة أو سرقا ولا تفرط فانه يوجد التلف في هذه الامور مع بقاء الامانة وظاهر الحديث يقتضى الضمان وقد عارضه ما اسلفنا وقال في ضوء النيران الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التالف والضمان عبارة عن غرامة التالف اه ولا يخفى ان قوله في الحديث على اليد ما أخذت من المقتضى الذى يتوقف فهم المراد منه على مقتدر وهو اما الضمان أو الحفظ أو التأدية فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما اخذت او حفظ ما اخذت او تأدية ما اخذت

(والمناقبون) وفي لفظ المناقب (فيقول الانماد) جمع شاهد او شهمسد من الملائكة والنبين وسائر الانس والجن (هؤلاء) الذين كذبوا على ربهم الالعة الله على الظالمين وفيه اشارة الى ان عموم قوله اغفرها لك مخصوص بحديث ابي سعيد الماضى (وعنه) اى عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم) سواء كان حرا او عبدا بالغا او لا (اخو المسلم) اى فى الاسلام (لا يظلمه) خبره عن النسي لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسهه) بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه وزاد الطبراني ولا يسهه في مصيبة نزلت به (ومن كان في حاجة اخيه) المسلم (كان الله في حاجته) وعند مسلم من حديث ابي هريرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه (ومن فوج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهى الفم الذى ياخذ النقص اى من كرب الدنيا (فوج الله عنه كربة

من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستره ما) راء على مصيبة قد انقضت فلم يظهر ذلك للامان ولا فإوراه حال تلبسه بها وحب عليه الانكار لاسيما ان كان مجاهدا ابراهيم اذ نسي والارفعه الى السماكم وليس من القبيحة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفي حديث ابي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة وفيه اشارة الى قوله الغيبة لان من أظهر مساوئ اخيه فلم يستره وفي الحديث حض على القعوان وحسن التعامير والالفة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعة وان من حلف ان فلانا أخوه واراد الآخرة في الاسلام لم يحنث وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاكراه

مسلم وأبو داود والترمذي في الحديث والنسائي في الرجم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم انصر أخاك) أي في الاسلام (ظالما) كان (أو مظلوما) زاد في الاكرام عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما فأريت اذا كان ظالما كيف أنصره قال تتجوز عن الظلم فان ذلك أنصره أي منعه من الظلم نصرك أي اياه على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتغويه (قال رجل يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي (تنصرد) حال كونه (مظلوما) كيف تنصره (حال كونه ظالما) ١٧٧ قال تأخذ فوق يديه) بالثنية وهو كناية عن

ولا يصح ههنا تقدير النافية لانه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والشئ لا يكون غاية لنفسه واما الضمان والحفظ فكل واحد منهما مما صالح للتقدير ولا يقدران معهما تقرر من ان المقتضى لا عموم له فمن قدر الضمان اوجبه على الوديع والمستعير ومن قدر الحفظ اوجبه عليهم وما ولم يوجب الضمان اذا وقع التلق مع الحفظ المتعبر به فذا تقرر ان قوله انما يدل الحديث على وجوب النافية لغير التلق ليس على ما ينبغي واما مخالفة رأي الحسن لروايته فقد تقرر في الاصول ان العمل بالرواية لا بالراي (وعن صفوان بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين ادرعنا قال اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضهم افعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يضمها له فقال انا اليوم في الاسلام ارجو ارجوا جدوا وادود وعن انس بن مالك قال كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسا من ابني طلحة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأيتنا من شيء وان وجدناه لجزم امتنق عليه) حديث صفوان أخرجه ايضا النسائي والحاكم واورده شاهدان من حديث ابن عباس وافظه بل عارية مؤداة وفي رواية لابن داود ان الادراع كانت ما بين الثلاثين الى الاربعين ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلان وبين ان الادراع كانت ثمانين ورواه الحارثي عن جابر وذكر انهم امانة درع واعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيه الحديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة قوله اغصبا مضمون لفعل مقدر وهو مدخول الهمزة أي تأخذها اغصبا لا ترددها على فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضمونة فن استدل بهذا الحديث على ان العارية مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة لكثرة لفظ العارية أي ان شأن العارية الضمان ومن قال ان العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخصوصة أي استعيرها منك عارية متصفة بانها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان قوله افعرض عليه ان يضمها فيه دليل على أن الضمان من أسباب الضمان لا على ان مطلق الضمان يفرضه وانما يوجب الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون تلف ذلك البعض وقع فيه بتقرير قوله نزع أي خوف من عدو أو بوطلة المذكور هو زيد بن سهل زوج ام انس قوله يقال له المندوب قيل معنى بذلك من الذنب وهو الرهن عند السابق وقيل لذهب كان في جسمه وهو اثر الجرح قوله وان

منه عن الظلم بالفعل ان لم يمنع بالقول وعن بالفوقية الاشارة الى الاخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم البخاري بالفظ الاعانة وساق الحديث بالفظ النصير فاشار الى ما ورد في بعض طرقه وذلك في بارواه حديث صحيح بن معاوية وهو بالمهملة وآخره جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر بن جوعا أن اخذ ظالما الحديث أخرجه ابن عدى وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري قال ابن بطال النصير عند العرب الاعانة وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم ان نصير الظالم منه من الظلم لانك اذا تركته على ظله اداء ذلك الى ان يقتص منه فمك له من وجوب القصاص نصيرة وهذا من باب الحكيم بالشئ وتسميته بما يؤل اليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق ابني الزبير عن جابر بن عبد الله حديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولنظنه اقتتل رجل من المهاجرين وغلاد من الانصار فنادى المهاجري

يا لله هاجر بن ونادي الانصارى يا لاله انخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا الان غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الاخر فقال لا بأس ولينصير الرجل أخا ظالما أو مظلوما الحديث وذكر الفضل الضبي في كتابه المناشر ان أول من قال انصر أخا ظالما أو مظلوما جندب بن العتير التميمي وادار بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فتمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم اذا نال انصر أخى وهو ظالم * على القوم انصر أخى حين يظلم قال ابن المنير في الحديث اشارة الى أن التركة كالفعل في باب الضمان ويختص بفروع كثيرة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الظالم ظلمات يوم القيامة)

أي يأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه أو نحو ذلك ظلمة على صاحبه فلا يصح له في يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا
 فربما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهو في حفرة من حفر النار وإنما يشاء الظلم من ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فإذا
 سعى المنقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتسبت ظلمات الظالم الظالم حيث لا يغني عنه ظلمه شيئا قال ابن مسعود
 يؤتى بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار ثم يزجون فيها وهذا الحديث أخرجه الترمذي في البرور لم في الأدب والفظه من
 حديث جابر أنقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة واتفقوا الشخ الحديث قال ابن الجوزي الظلم يشق على معصيتين

أخذ حق الغير بغير حق ومبارزة
 الرب بالخسافة والمعصية فيه
 أشد من غيره ها لأنه لا يقع غالباً
 إلا بالضعيف الذي لا يقدر على
 الانتصار (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كانت
 له مظلمة لأخيه) وفي رواية لأحد
 (من عرضه) بكسر العين المهملة
 موضع الذم والمدح معناه سواء
 كان في نفسه أو أصله أو فرسه
 (أو ثي) من الأشياء كالأموال
 والجراحات حتى الظلمة وهو من
 عطف العام على الخاص فليتحال
 منه اليوم أي من أيام الدنيا
 لما قبلته بقوله (قبل أن لا يكون
 دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل
 مظلمته وهو يوم القيامة والمراد
 بالتحال أن يسأل أن يجعده في حل
 وليطلبه ببراءة ذمته وقال الخطابي
 معناه يستو حبه ويقطع دعواه
 عنه لأن ما حرم الله من الغيبة
 لا يمكن تحيله وجاء رجل إلى ابن
 سيرين فقال اجعلني في حل فقد
 اغتبتك فقال لا لأحل ما حرم
 الله ولكن ما كان من قبله فافان

وجدناه لبحر قال الخطابي إن هي النافسة واللام بمعنى الأي ما وجدناه لبحر قال ابن
 التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن النافسة من النقلة واللام زائدة قال
 الأصمعي يقال للفرس يجر إذا كان واسع الجري أو لسان جريه لا يتقد كما لا يتقد البحر ويؤيده
 ما وقع في رواية البخاري بلفظ فكان بعد ذلك لا يجاري (وعن ابن مسعود قال كان عبد
 الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية للدلو والقدر رواه أبو داود)
 الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما
 قسرا قوله تعالى ويمنعون الماعون أنه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من القاس
 والدلو والحبل والقار وما شبه ذلك وعن عائشة الماعون الماء النار والمخ وقيل الماعون
 الزكاة قال الشاعر

قوم على الإسلام لما تمنعوا * ماعونهم ويضيعون التمليل

قال في الكشف وقد يكون منع هذه الأشياء محظوراً في الشرعية إذا استعيرت عن
 اضطرار وقبيحاً في المروءة في غير حال الضرورة وأخرج أبو داود والنسائي عن أبيه بضم
 الموحدة وفتح الهاء وسكون الباء التحية بعد ما بين منه حلة القزارية عن أبيها قالت
 استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بينه وبين نفسه فجعل يقبله ويلتمز ثم قال
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه
 قال الملح قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خير لك وسيأتي حديث
 به بسة هذا في باب إقطاع المعادن من كتاب أحياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قرعة بن
 دحوص الغبري أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
 مانع هذا لنا قال لا تمنعوا الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الحجر والحديد
 وفي الماء قالوا فما الحديد قال قدوركم النحاس وحديد القاس الذي تفتنون به قالوا وما
 الحجر قال قدوركم الحجارة وهذا حديث غريب وروى عن عكرمة أن رأس الماعون زكاة
 المال وأدناه المخل والدلو الإبرة وروى ابن أبي حاتم أن الماعون العواري وأصل الماعون
 من المعن وهو الشيء القليل فسميت الزكاة ماعوناً لأنها قايمة من كثير وكذلك الصدقة
 وغيرها وهذه التفسير ترجع كلها إلى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد
 ابن كعب الماعون المعروف وفي الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة أنها قالت

في حل ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كانه قبل قايؤخذ عنه بدل مظلمته فقال (إن كان له) أي الظالم (عمل) وعليها
 صالح أخذ منه) أي من ثواب عمله الصالح (بقدر مظلمته) التي ظلمها لصاحبه (وإن لم يكن له حسنة) أي أخذ من سيئات صاحبه
 الذي ظلمه (فحمل عليه) أي على الظالم عقوبة سيئات المظالم قال المازري زعم بعض المتبدعة أن هذا الحديث معارض لقوله
 تعالى ولا تزوروا زواجره وزجره وهو باطل وجهه لأنه لا بد من وجهه عليه حق ولا يرد عليه فدفعت إليه من
 حسنة فلما فرغت حسنة أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه خفة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جناية منه
 وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سابقاً من هذا ولفظه المثلث من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة

وصيام وزكاة وبأى قد شتم هذا أو سفلك دم هذا أو كل مال هذا فاعطى هذا من حسنة أو هذا من حسنة فان فنت حسنة قبل
أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار (عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرة بالجنة
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الأرض ظمياً قليلاً أو كثيراً وفي رواية من أخذ
شبراً من الأرض ظمياً لا يجد من حديث أبي هريرة من أخذ من الأرض شبراً بغير حق (طوقه من سبع أرضين) أى يوم
القيامة قيل أراد طوق الزكليف وهو أن يطوق جملها يوم القيامة ولا حد ١٧٩ من حديث يعلى بن مرة حرّفوا عن أخذ

أرضاً بغير حقها كأن أن يحمل
تراها إلى المحشر وفي رواية
للتبراني في الكبير من ظلم من
الأرض شبراً كأن أن يحفره حتى
يلعب به الماء ثم يحمله إلى المحشر
وقيل أنه أراد أن يحسب به الأرض
فتصير الأرض المغصوبة في عنقه
كالطوق ونه ظلم قدر عنقه حتى
يسع ذلك كما جاني غلظ جلد الكافر
وعظم ضرره قال البغوي وهذا
أصح ويؤيده حديث ابن عمر
المسوق في هذا الباب ولفظه
خسفيه يوم القيامة إلى سبع
أرضين وفي حديث ابن مسعود
عند أحمد بإسناد حسن والطبراني
في الكبير قلت يا رسول الله أى
الظالم أظلم فقال ذراع من الأرض
ينقصها المرأة المسلم من حق أخيه
فليس حصاة من الأرض يأخذها
الاطوقها يوم القيامة إلى قعر
الأرض ولا يعلم قعرها إلا الله الذي
خلقها والمراد بالاطوق الاتم
فيكون الظلم لازماً في عنقه لزوم
الاتم عنقه ومعه قوله تعالى أئزمناه
طائر في عنقه وهذا تهديد عظيم
للعاصب خصوصاً ما يفعله بعضهم

وعلى ادور قطري ثمن خمسة دراهم كان لي من درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
والله وسلم لما كانت امرأة ثقيف بالمدينة الأرسلت إلى تميم يرواه أحمد والبخاري قوله
درع الدرع قبض المرأة وهو مذ ك قال الجوهري ودرع الحديد مؤنثة وحكى أبو عبيدة
أنه أبيض كروبوث قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة بهاء راء وفي رواية
المستلى والسر خسي بضم القاف وسكون المهملة وآخر منون والقطري نسبة إلى القطر
وهي ثياب من غايظ القطن وغيره وقيل من القطن خاصة تعرف بالقطرية فيها حجرة قال
الازهرى الثياب القطارية منسوبة إلى قطر قرية من الجرحين فكسروا القاف بالنسبة
ونقصوا قوله ثمن خمسة دراهم نصب ثمن بقية دير فعل وخسعة بالخفض على الإضافة أو
برفع عن وخسعة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة وروى بضم أوله وتشديد الميم على
لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم قوله ثمن بالقاف
والكمانية المشددة أى تزين من فإن الشيء قسامة أى أصله والقيسة يقال للماشطة
واللغمية وحكى ابن التين أنه روى ثمن بالقاف أى تعرض وتجلى على زوجها قال في الفتح
ولم يضبط ما بعد الفاء قال ورواه بخط بعض الحفاظ بمنشأة فوقانية قال ابن الجوزي أرادت
عائشة أنهم كانوا أولاً في حال ضيق فكان الشيء المحمقر عندهم اذ ذل العظيم القدر وفي
الحديث أن عارية الثياب للعرس أمر مع مول به مرغ فيه وأنه لا يعدم التشبع
(وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى

حقها الا قعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطوء ذات الظلف بظلفها ونطقه ذات
القرن ليس فيها يومئذ جنا ولا مكسورة القرن قلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق
خالفها واعارة دلوها ومختم او حلها على الما وحل علم في سبيل الله رواه أحمد ومسلم
الحديث قد سبق شرح بعض ألفاظه في أول كتاب الزكاة قوله اطراق فلفها أى عارية
الفعل لمن أراد أن يستعيره من مالك بطريق به على ما شئت قوله واعارة دلوها أى من
حقوق الماشية ان يعير صاحبها الدلو الذي يسقيها اذ اطلبه منه من يحتاج اليه قوله
ومختم بالانون والمهملة والنخبة في الاصل العطية قال أبو عبيدة النخبة عند العرب على
وجهين أحدهما ان يعطى الرجل صاحبه فيكون له والاخر ان يعطيه ناقة أو شاة ينتفع
بها أو ويرها ثم يردّها أو اراد بها اعارة ذوات الايمان ليؤخذ بها ثم ترد لصاحبها

من بناء المدارس والربط ونحوه مما يظنون به القرب والذكر الجليل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات وإسبغ أعمال
العمال ظمناً وعلى تقدير أن يعطى فأما ما يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظمناً الذي لم يقل أحد بجواز أخذ ولا الكفار
على اختلاف ملأهم فيرد هذا الظالم بأرادته الخير على زعمه من الله بعد ما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما روى عن ربه ثلاثة أياضهم يوم القيامة رجل
أعطى بني العهد ثم غدر ورجل باع حراً أو كل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخاري في الحديث
يحرم الظلم والغصب وتغلظ عقوبته وامكان غصب الأرض وإنه من الجائر قاله القرطبي وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد

فيه وعيد شديد خلافاً لما في حنيفة وأبي يوسف حيث قالوا الغصب لا يتحقق الا فيما ينقل ويحول لان ازالته اليد بالنقل ولا نقل في العقار واذ انصب عقار انهلك في يده لم يضمنه وقال محمد بن فضالة وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي انما ثبت البعد ومن ضرورية زوال اليد المالك لا يستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب فصار كالمقول وبحجود الوديعة ولا في حنيفة وأبي يوسف ان الغصب اثبات اليد بازالتيد المالك بفعل في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا بانحراجه ١٨٠ عنهما وهو فعل فيه لا في العقار قاله في الهداية قال ابن المنير وفيه دليل

على أن الحكم اذا تعلق بالمأهر الارض تعلق بمأطنها الى القنوم فن ملك ظاهر الارض ملك باطنها من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان من ملك أرضاً ملك أسفلها الى منتهى الارض فله أن يمنع من سقر تحتها ما يربو بها بغير رضاء ومن حبس أرضاً مسجداً أو غيره يتعلق التحبوس بمأطنه حتى لو أراد امام المسجد أن يحفر تحت أرض المسجد وينشئ مطامير تكون أبوابها الى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها أو جعل المطامير حوائث ومخازن لم يكن ذلك لان باطن الارض تعلق به الحبس كظاهرها فكيف لا يجوز اتخاذ قطعة من المجد حائثاً كذلك لا يجوز ذلك في باطنه قال في الفقه وفيه ان الارضين السبع متراكمه لم يفتق بعضها عن بعض لانها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بطريق الذي غصبها لانقصاها عما تحتها اشار الى ذلك الدودي وفيه ان الارضين السبع طباق كالسماوات وهو ظاهر قوله تعالى

***(كتاب احيا الموات) ***

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا أرضاً ميمية فهي له رواء أحمد والترمذي وصححه * وفي لفظ من أحاط حائطاً على أرض فهي له رواء أحمد وأبو داود ولا حدة مثله من رواية سمرة * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيا أرضاً ميمية فهي له وليس لعرق ظالم حق رواء أحمد وأبو داود والترمذي * وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر أرضاً ليست لاحد فهو أحق بها رواء أحمد والبخاري * وعن أنس بن مضر قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له قال ففرح الناس بما دون يتخاطون رواء أبو داود) حديث جابر أخرجه بنحوه النسائي وابن حبان وخديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الخارود وهو من رواية الحسن بن عتبة وفي سماعه منه خلاف ولفظه من أحاط حائطاً على أرض فهي له وحديث سعيد أخرجه أيضاً النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالارسال فقال روى مرسلاً ورجح الدارقطني ارساله أيضاً وقد اختلف مع ترجيح الارسال من هو الصحابي الذي روى من طريقه فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر ورجح الحافظ الاول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلفا كثيراً ورواه أبو داود والطبراني من حديث عائشة وفي اسناده زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة واسحق بن راهويه في مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده وعلقه البخاري وحديث أنس بن مضر من صحبه الضياء في المختار وقال البغوي لا اعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث قوله من احيا أرضاً ميمية الارض الميمية هي التي لم تعم رشيت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء ان يعمد

ومن الارض مملوئها خلافاً لما قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعه أقليم لانه لو كان كذلك لم بطرق الغاصب شخص شبرا من اقليم آخر قاله ابن التين (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الارض شيأ قل أو كثر (بغير حق) خسف به) أي بالاخذ غصباً ما تلك الارض المغصوبة (يوم القيامة الى سبع أرضين) فتصير له كالطوق في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى وان هذه الصفات تنوع له احب هذه الجناية على حسب قوة المفسد وتضعفها فيعذب بعضهم بمداو بعضهم (وعنه) أي وعن ابن عمر (رضي الله عنه) انه من يقوم بأكون عمر ان قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يهوى عن الاقران) من الثلاثي المزيدي قال عياض والصواب القرآن وهو أن تعمر مرة بمرة عند الكل لان فيه

اجفاف برقمته مع ما فيه من الشر المزمى بما فيه نعم اذا كان القرملة كالهله أن يأكل كنه شاموك ذلك ان اذن له في ذلك جازا
لانه سقته فله أن يسقطه وهذا مذهب من يصح هبة الجوهول (الأن يستأذن الرجل منكم أخاه) فمأذن له فانه يجوز لانه
سقته فله اسقاطه وهل النهى للتعريم أو للتنزيه فنقل عباس عن أهل الظاهر انه للتعريم وعن غيرهم انه للتنزيه وضرب النوى
التنصيل فان كان مشتركا بينهم حرم الابرضاهم والأفلا وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاطعمة والشركة ومسلم وأبو
دارود والترمذي وابن ماجه في الاطعمة والنسائي في الوصية (عن عائشة ١٨١ رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم) قال ان ابغض الرجال الى

الله عز وجل (اللدن لخصمه)

أفعل تنصلي من اللدد وهو

شدة الخصومة والخصم يفتح الخاء

وكسر الصاد المولع بالخصومة

المهاو فيه واللام في الرجال للعهد

فالمراد الاخس وهو منافق أو

المراد اللد في الباطل المستحل له

أو هو تغليب في الزجر والحديث

أخرجه أيضا في الاحكام والتفسير

ومسلم في التفسير والترمذي

والنسائي في التفسير (عن أم

سلمة رضى الله عنها زوج النبي

صلى الله عليه وآله) وسلم انه

سمع خصومة ياب حجته التي

هي سكن أم سلمة (أخرج اليهم)

أى الى الخصوم ولم يسهوا (فقال

انما أنا بشر) من باب الجهر

الجهازى لانه حصر خاص أى

باعتبار علم البواطن ويسمى عند

علماء البيان قصر القلب لانه أتى

به لارد على من زعم ان من كان

رسولا يعلم الغيب فيطلع على

البواطن ولا يخفى عليه المظالم

ونحو ذلك فاشار الى أن الوضع

البشرى يفتنى أن لا يدرك من

ولم يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرا على سائر البشر (وانه ياتينى الخصم) وفي الاحكام وائتمكم فتنته هون الى (فأهل بعضكم

أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحن بجمعة من بعض

أى السن وأقص وأبين كلاما وأقدر على الحجة وفيه اقتراح خبر اهل التى اسمها حنة بان المصدرية (فاحسب) بفتح السين وكسرها

لغة أن أى فاطن لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فاقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بقى) أى

أودى او معاهد فالتعريض بالمسلم لانه هو له وانما خرج الغالب (فانما هي) أى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

شخص الى أرض لم يتقدم ملك عليهم الاحمد فيصيح بالاسقى او الزرع أو الغرس أو البناء
فخصير بذلك ملكه كما يدل عليه احاديث الباب وبه قال الجوهول ورواها الاحاديث المذكورة
انه يجوز الاحياء سواء كان باذن الامام أو بغيره وقال أبو حنيفة لا بد من اذن الامام
وعن مالك يحتاج الى اذن الامام فيما قرب مما لاهل القرية اليه حاجة من مرضى ونحوه
وعنه قالت الهادوية قوله من أحاط حائطه فيه ان الحائط على الأرض من جهته
ما يستحق به ملكها والمقدار المعبر ما يسمى حائطاً في اللغة قولاً وليس لعرق ظالم حق قال
في الفتح رواية الاكثر بتقوين عرق وظالم نعم له وهو راجع الى صاحب العرق أى ليس
لذى عرق ظالم أو الى العرق أى ليس لعرق ظالم ويرى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق ويكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعى والأزهري وابن فارس
وغيرهم وبالبالغ الخطا في غلط رواية الاضافة وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهراً
ويكون باطناً فالباطن ما احتسره الرجل من الآبار واستخبره من المعادن والظاهر
ما بناه أو فخره وقال غيره العرق الظالم من غرس أو زرع أو بى أو حفر في أرض غيره بغير
حق ولا شبهة قولاً من غير أرضا بفتح العين ويختم الميم ووقع في البخاري من أعرب زيادة
الهمزة في أوله وخيل رأوها وقال ابن بطال يمكن أن يكون أعرقه قطعت النائم من
النبتة وقال غيره قد سمع فيه الرباعى يقال امرأ الله بك منزلك ووقع في رواية أبي ذر من
أعرب ضم الهمزة أى أعمره غيره قال الحافظ وكان المراد بالغير الامام قوله يتهادون
يتخاطون المعاداة الاسراع بالسير والمراد بقوله يتخاطون يعهون على الأرض علامات
بالخطوط وهي تسمى الخطوط واحدهم اخطة بكسر الخاء وأصل الفعل يتخاططون
فادغمت الخاء في الطاء التثنية بالمسلم في حديث أم عمر يشعر بان المراد بقوله في حديث
عائشة ليست لاحد أى من المسلمين فلا حكم لتقدم الكافر أما اذا كان حريياً فظاهر وأما
الذى فقيه خلاف معروف

(باب النهى عن منع فضل الماء)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء للمنعوا به الكلا
متفق عليه) * وسلم لا يساع فضل الماء لبيع به الكلا وللبخاري لا تمنعوا فضل الماء
للمنعوا به فضل الكلا * وعن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمنع

الامور الاظواهر فانه خلق خلقاً لا يسلم من قضايا تنجبه من حقائق الاشياء فاذا تزلزل على ما جعل عليه من التضاييا البشرية ولم
يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرا على سائر البشر (وانه ياتينى الخصم) وفي الاحكام وائتمكم فتنته هون الى (فأهل بعضكم
أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحن بجمعة من بعض
أى السن وأقص وأبين كلاما وأقدر على الحجة وفيه اقتراح خبر اهل التى اسمها حنة بان المصدرية (فاحسب) بفتح السين وكسرها
لغة أن أى فاطن لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فاقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بقى) أى
أودى او معاهد فالتعريض بالمسلم لانه هو له وانما خرج الغالب (فانما هي) أى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

والدليل لأصل الضيافة أو المراد
العمال المبعوثون من جهة الإمام بدليل قوله إنك تبعنا فساكن على المبعوث إليهم طعامهم ومن كتبهم وسكنهم
ياخذونه على العمل الذي يتولونه لأنه لا مقام لهم إلا إقامة هذه الحقوق حكماء الخطاي وقال وكان هذا في ذلك الزمان أذل يك
لأهلين بيت مال فاما اليوم فازرق العمال من بيت المال قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة إلى أهل شجران خاه
وتعقب بأن في رواية الترمذي أنها مخرى يقوم وأشار الترمذي إلى أنه محمول على من طلب الشراء فخما جاقا منع صاحب الطعام
أن ياخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسر أو قيل أنه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية
فصارى الشام ضيافة ممن نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ولا حجة في ذلك فيما صنفه عمر لأنه متأخر عن مؤ

صحة أشار الى ذلك النووي وعن الشيخ ابي الحسن المتأخر ان المراد ان لكم ان تأخذوا من اعراضهم بالنسيئة ثم وثقوا
لناس عيهم وتعقبه المازري بان الاخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع الى تركه لا الى فعله واقوى الاجوبة الاول
واستدل به البخاري على مسئلة الظفر وترجم بلفظ قصاص المظالم اذا وجد مال نظامه هل ياخذ منه بقدر الذي له ولو لم يغير حكم
حكم وهي مسئلة الظفر والمفتي به عند المالكية انه ياخذ بقدر حرجه ان امن فقتة او نسبة الى رذيله وهذا في الاموال وامافي
العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وان امكنه لكثرة الغوائل ١٨٣ وبمسئلة الظفر قال الشافعي بخم بالاختذ فيما

اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي
بان يكون غريمه منكرا ولا يئنة
ا صاحب الحق عند وجود الجنس
فيجوز عنه اخذه ان ظفربه
فان لم يجز الا غير الجنس جاز
أخذه بقدره ويجتهد في التقويم
ولا يخيف فان امكن تحصيل
الحق بالقاضي بان كان مقسرا
مما طلا او منكرا وعلمه بينة او
كان يرجو اقراره لو حضر عند
القاضي وعرض عليه اليمين فهل
يستقل بالاخذ أم يجب الرفع الى
القاضي فيه وجهان والاصح
عند أكثرهم جواز الاخذ وعند
المالكية خلاف كما مر وجوز
الخففة في المثلي دون المقيم بما
يخشى فيه من الخيف يعني ياخذ
من الذهب الذهب ومن الفضة
الفضة ومن المكيل المكيل
ومن الموزون الموزون ولا ياخذ
غير ذلك وفي سنن أبي داود عن
حديث المقدم ابن معدى كرب

قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أيا رجل ضاف
قوما فاصبح الضيف محروما

فان نصره حق على كل مسلم حتى ياخذ بقري اياته من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بلفظ له الضيف واجب من أصبح بقائه
فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهر انه يقتضى وبطالع وينصره المساون ليصل الى حقه لانه ياخذ ذلك بيده
من غير علم أحد قال في الفتح واتفقوا على أن محمل الجواز في الاموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ومحمل
الجواز في الاموال أيضا اذا أمن الغائلة كنسبته الى السيرة ونحو ذلك اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لافاهية وبالرفع على انه خبر بمعنى النهي ولا حجة لا يمنع وهي توبة
رواية الجزم أي لا يمنع (جار مجازه) الماصق له (أن يغير خشبة) وفي لفظ خشبة بالجمع (في جداره) واستدل به على ان الجدار

الجهورهم الذين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدل بتوجه النهي الى الفضل على جواز
بيع الماء الذي لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع قوله لا يمنع به الكلام بفتح
الكاف واللام بعده هاهمزة مفعولة وهو النبات رطبه وياسته والمعنى أن يكون حول
البئر كذا ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه الا اذا مكثوا من سقيهم أنهم
من تلك البئر لا يتضرروا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعي
والى هذا التفسير ذهب الجمهور وروى على هذا يختص البذل بن له ماشية ويلحق به الرعاة اذا
احتاجوا الى الشرب لانه اذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعي هذا لو يحتمل ان يقال
يكره لهم حمل الماء لانفسهم لقله ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحيح الاول ويلحق
بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قالت الخففة الاختصاص بالماشية
وفرق الشافعي فيما حكم المرنى عنه بين المواشي والزرع بان الماشية ذات ارواح يخشى
من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل مالك بحديث جابر
المقدم لا طلاقه وعدم تقييده وتعقب بأنه يحمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن هذا الكلام
يرعى فلا يمنع من المنع لا تنقاة العلة قال الخطابي والنهي عن الجهور للترية وهو محتاج
الى دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم قال في الفتح وظاهر الحديث
وجوب بذله مجانا وبه قال الجمهور وروى قيل اصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما في طعام
المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع
الملازمة فيجوز ان يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له
أخذ القيمة منه متى أمكن ولكنه لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الما ورواية النهي
عن بيع فضل الماء يدلان على تحريم البيع ولو جازله أخذ العوض لجازله البيع قوله
نفع البئر أي الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها وفيه دليل على انه لا يجوز منع فضل
الماء البكائن في البئر كما لا يجوز منع فضل ماء النهر وانه لا فرق بينهما ما والعق بفتح النون
وسكون القاف بعدها عين مهملة

باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الارض العليا

قبل السفلى اذا قل الماء أو اختلفوا فيه

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلا رواه

إذا كان لواحد وله جار فإراد أن يضع جذعه عليه جائز سواء أذن المالك أم لا فإن امتنع أجبر عليه قال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما من أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم ولا فرق في ذلك عندهم ثم بين أن يحتاج في وضع الخشب إلى نقب الجدار إلى أن لا رأس الخشب يسد المنفذ ويقوى الجدار وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ونجوا الأمر في الحديث على الذنب والنهي على التنزيه جعلا بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الأبرضا قال الحافظ ١٨٤ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو أنه

في البريطي قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الأعومات لا تستدكر أن تخصها وقد جعله الراوي على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير إلى قوله (ثم يقول أبو هريرة) أي بعد روايته لهذا الحديث محافظة على العمل بظاهره وتخصيصه على ذلك لما رآهم توقفوا عنه (مالي أراكم عنها) أي عن هذه المقالة (معرضين) وعنه أبي داود إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتنكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالي أراكم قد اعرضتم ولا جد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (والله لأرمين بها) أي بهذه السنة (بين أكتافكم) جمع كتف وفي رواية أبي داود لا تقننها أي لا صرخن بالسنة المظهرة الثالثة أو بالمقالة الحقة فيكم ولا وجعنكم بالتقريع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه يستمطه من غفلته أو الغدير للخشبة والمعنى

ابن ماجه وعن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه وعنه حرام حديث أبي هريرة قال الحافظ أسنده صحيح وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد شغل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سماه أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو الشمرعي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكيت وفي الباب عن ابن عمر عند الخطيب وزادوا الملح وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وعن بهيسة عن أبيه عند أبي داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والعارية وسياق في باب إقطاع المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه أنها قالت يا رسول الله ما الشئ الذي لا يحل منه قال الملح والماء والنار الحديث واسنده ضعيف كما قال الحافظ وعن أنس عند الطبراني في الصغير بل فقط خصاتنا لا يحل منعهما الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث منكر وعن عبد الله بن مرجس عند العقيلي في الضعفاء فهو حديث بهيسة قوله الماء فيه دليل على أن الناس شركاء في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم في الباب الأول أن الماء الحرز في الجرار ونحوها ملك أجماعا ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير مختصرين كما يقتضي به الحديث فإن صح هذا الإجماع كان لمخصه الأحاديث الباب وأما ما لا ينافقه فقد تقدم أنه حق بالإجماع واختلاف في ما لا يارو العميون والكلأ ثم فعند الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه حق لملك واستدلوا بأحاديث الباب وقال الإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوله وبه نص أصحاب الشافعي أنه ملك وقاسوه على الماء الحرز في الجرار ونحوها ورد بانه بالسيول أشبه منه بما في الجرة ونحوها قال في البحر فصل ومن احتقر بئر أو نهر فله حق عتاقه أجماعا وإن بعدت منه أرضه وتوسط غيرها اه واختلاف في ماء البرك ف قيل حق وقيل ملك قوله والنار قيل المراد بها الشجر الذي يحطبه الناس وقيل المراد بها الاستصباح

أن لم تقبلوا هذا الحكم وتعلموا به راضين لا جعلن الخشبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة قاله الخطابي منها وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعا لغيره وقال إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان إلى امرأة المدينة وقال الطيبي هو كناية عن الزامهم بالحجة القاطعة على ما ادعاه أي لأقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين أكتافكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وجل أثقاله وقال ابن عبد البر ويؤيد في الموطن بالنون جمع كتف بفتحها وهو الجانب وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لارمين بين يمين أعينكم وإن كرهتم وهذا يرجح التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية بقول أبي هريرة هذا بان العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على
الوجوب لما جهل الصلابة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلو أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز
عليهم جهل هذه القرينة فدل على أنهم لم يوافقوا في ذلك على الاستصحاب اه قال في الفتح وما أدرى من أين له ان المعرضين
كانوا اصحابية وانهم كانوا عددا لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك
هو المتعين والافلو كانوا اصحابية أو فقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي ١٨٥ في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به
ولم يخالفه أحد من عصره فكان

اتفاقا منهم على ذلك اه ودعوى
الاتفاق هنا أقوى من دعوى
المهلب لان أكثر أهل عصر عمر
كانوا صحابة وغالب أحكامه
منتشرة اطول ولايته وأبو هريرة
انما كان على امرأة المدينة نيابة
عن مروان في بعض الاحيان
وأشار الشافعي الى ما أخرجه
مالك ورواه هو بسند صحيح أن
الفضال بن خزيمة سأل محمد بن
مسلم أن يسوق خليفا فيمزيه في
أرض محمد بن مسلمة فامتنع محمد
ابن مسلمة فكلمه عمر في ذلك فأبى
فقال والله ليمرن به ولوعلى بطناك
فعل عمر الامر على ظاهره وعده
الى كل ما يحتاج اليه الجار الى
الانتفاع به من دارجاره وأرضه
وفي دعوى العمل على خلافه
نظريته في الفتح وهذا الحديث
أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود
في القضاء والترمذي في الاحكام
وأخرجه ابن ماجه أيضا (عن
أبي سعيد الخدري رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال اياكم والجلوس على

منها والاستضاءة قبضوها وقيل المراد به الخجارة التي توري النار اذا كانت في موات
الارض واذا كان المراد به الضوء فلا خلاف انه لا يختص به صاحبه وكذلك اذا كان
المراد به الخجارة المذكورة وان كان المراد به الشجر فالخلاف فيه كالخلاف في الحطب
وسماني قوله والسكاة قد تقدمت في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الخلال
والخشيش لان الخلال لا يختص بالرطب من النباتات والخشيش يختص باليابس والسكاة
بعمه ما قبيل المراد بالسكاة هذا هو الذي يكون في المواضع المباحة كاللاودية والجلال
والاراضي التي لا مال لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شركة فيه بالاجماع كما قيل
وأما النباتات في الارض المملوكة والمصجرة ففيه خلاف فقيل مباح مطلقا واليه ذهب
الهادوية وقيل تابع للارض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله واعلم ان
أحاديث الباب تنتمض بمجموعها فتدل على الاشتراك في الامور الثلاثة مطلقا ولا يخرج
شي من ذلك الا بدليل يخص به عمومها لا بما هو أعم منها مطلقا كالأحاديث القاضية بانه
لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه لانهم مع كونهم أعم انما تصلح للاحتجاج بها
بعد ثبوت الملك وثبوته في الامور الثلاثة محل النزاع (وعن عبادة ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قضى في شرب النخل من السبيل ان الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك الماء الى
الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفتي الماء
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزوران يسلك حتى يباغ الكعبين ثم يرسل الاعلى الى
الاسفل رواه أبو داود وابن ماجه حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه
انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في اسناده عبد الرحمن بن الحارث الخزومي المدني تكلم
فيه الامام أحمد وقال الحفاظ في الفتح ان اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في
المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهزوران الاعلى
يرسل الى الاسفل ويحبس قدر الكعبين وأعله الدارقطني بالوقف وصححه الحاكم ورواه
ابن ماجه وأبو داود ومن حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي
حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع كبارهم يذكرون ان رجلا من قريش كان له

٢٤ نيل خطا الطرقات لان الجالس به الا يسلم غالباً من رؤية ما يكره ومما لا يحل الى غير ذلك وترجم بالصعدات
وانظرا المتين الطرقات ليعلم قدسنا وفيهم ما في المعنى نعم ورد بانقضاء الصعدات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة وزعم ثعلب ان
المراد بالصعدات وجسه الارض والمحقق في معناه من الجلوس في الخوانيت وفي الشبايك المنسرفة على المارة حيث
يكون في غير المعلوم (فقالوا ما لنا بذلك اي غنى عنها انما هي) أي الطرقات (مجا السنا تحدث فيها قال) عليه الصلاة والسلام (فاذا
أيدتم الا الجالس) من الاباء (فأعطوا الطريق حقه قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (غن
البصير) عن الجرام (وكف الذي) عن الناس فلا تحتمل قنهم ولا تغتابهم الى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة

(وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر) ونحوهما مما يندب إليه الشارع من الحسنات وينهى عن المنكرات وزاد أبو داود ورواه
السبل وثبتت العاطس والطبري من حديث عروا عنه الملهوف وقد تين من سياق الحديث أن النبي للتزنية له لا يضعف
الجائس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول أن سد الذرائع طريق الأولى لأعلى الحكم لأنه صلى الله عليه وآله
وسلم نهى أولاً عن الجلوس حياء للمادة فلما قالوا ما لنا نذهب ففسح لهم في الجلوس به على شريطة أن يهبطوا الطريق حقها
وفسر الهنيد كرام المقام سد الأصلية فخرج ١٨٦ وأولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة لأن القاعدة تقتضي

سهم في بني قريظة فخاصهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهزور السبل الذي
يقسمون ماءه فتضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الماء إلى الصكمين
لا يمس إلا على الأسفل قوله مهزور بفتح الميم وسكون الهاء بعد هاء الزاي مضمومة
ثم وأسا كنهة ثم راء وهو وادي بني قريظة بالجواز قال البكري في المعجم هو وادي من
أودية المدينة وقيل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان الخث بن الحكم أخا من وأقطع من وإن فذلك
وقال ابن الأثير والمنذري أمامه روز بقديم الراعي الزاي فوضع سوق المدينة
وأحاديث الباب تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسبل والغيل وماء البئر قبل
الأرض التي تحتها وأن الأعلى يسلك الماء حتى يبلغ إلى الصكمين أي كعب بن جراح الإنسان
الكاتبين عندهم فصل الساق والقدم ثم رساله بعد ذلك وقال في البحر أن الماء إذا كان قليلاً
مفده أن يعم أرض الأعلى إلى الصكمين في الضيل وإلى الشر في الزرع لقضائه صلى الله
عليه وآله وسلم بذلك في خبر عبادة يعني المذكور في الباب قال وأما قوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يزال ساق أرضك حتى يبلغ الجدر فيل عقوبة تلحقه وقيل بل هو المستحق
وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل فإن كانت الأرض بعضها مطمئن فلا يبلغ في
بعضها الصكمين الا وهو في المطمئن إلى الركبين قدم المطمئن إلى الصكمين ثم حبيسه
وسقى باقيه أو قال أبو طالب العبارة بالكفاية لا لأعلى اه وهو المختار عند الهادوية قال
ابن التين الجهم ورعى أن الحكم أن يسلك إلى الصكمين وخصه ابن كانه بالخيل والشجر
قال وأما الزرع فإلى الشراك وقال الطبري الأرضي محتلفة فيمسك لكل أرض ما
يكفيها وسأني بقية الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث الزبير إن شاء الله تعالى
وقد أورد المصنف رحمه الله في باب النهي عن الحكم في حال الغضب من كتاب الاقضية

باب النهي لو اب يئ المال

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى النقيع للخبيل خيل المسلمين رواء أحد
والنقيع بالنون موضع معروف وعن الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم حتى النقيع وقال لا يحى الله ولا رسوله رواء أحد وأبو داود والبخاري منه لا يحى الا
لله ولا رسوله وقال بالغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى النقيع وإن عمر حتى شرف

تقديم دور المفتدة على جاب
المصلحة وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في الاستئذان ومسلم فيه
وفي اللباس وأبو داود في الأدب
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قضى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا تشاجروا أي
تخاصموا في الطريق الميناء)
بكسر الميم وهي الرحبة الواسعة
تكون بين الطريق ثم يريد أهلها
البنين فيترك منها الطريق
(بسبعة أذرع) ليسلكها الاجال
والاقتال دخولاً وغروجا وتوسع
ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب
ويلتحق بأهل البنين من قعد
للبسح في حافة الطريق فإن كان
الطريق أزيد من سبعة أذرع لم
يمنع من المعود في الزائد وإن
كان أقل منه منع ثلاثين
الطريق على غيره وعند عبد الرزاق
عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم إذا اختلفتم في
الطريق الميناء فاجعلوها سبعة
أذرع أي يجعل قدر الطريق
المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد
ذلك لكل واحد من الشراك في
الأرض قدر ما يمتنع به ولا يضر

غيره قال الزركشي تعالى لا يضر ومذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث مجمل عليه فإن ذلك عرف والربذة
المدينة صرح بذلك الماوردى والروائي قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الأدمي فيعتبر ذلك بالمعدل
وقبل المراد ذراع البنين المتعارف (عن عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن النهي من النهب وهو أخذ مال المرء الذي ليس له جهازاً وأنهى مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناجزة في الأعضاء
بكدع الألف وقطع الأذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الأنصاري بإيعاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنهب لانه كان
من شأن الجاهلية أن تهاب ما يحصل لهم من الغارات فوقع البيعة على الزجر عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول من قتل دون ماله فهو شهيد) وألفظ النساء من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة وفي الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد مر فروعاً من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ثم قال حديث صحيح وعنه ابن ماجه من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل من قصده أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور ورشد من أوجبه وقال بعض المالكية لا يجوز ١٨٧ إذا طاب الشيء الخفيف وقال القرطبي

والريضة وعن أسلم مولى عمر أن عمر استعمل مولى له يدعى هنياء على الجحى فقال يا هنيء اضمم جناحك على المسكين واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريفة ورب الغنمة وياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عثمان فانهم ماتوا ثم لاث ما شيتهم ما يرجعون الى نخل وزرع ورب الصريفة ورب الغنمة انتم لاث ما شيتهم ما ياتيئني بنيه يقول يا أمير المؤمنين افتاركمهم أنا لا بالالكالم والكلام يسرع على من الذهب والورق وإيم الله انهم ليرون الى قد ظلمهم انهم بالبلادهم قاتلوا عليهم في الجاهلية وأسلموا عليهم في الاسلام والذي نفسي بيده لو لا المال الذي احل عليه في سبيل الله ما سميت عليهم من بلادهم شيئاً رواه البخاري حديث ابن عمر أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث الصعب أخرجه أيضاً الحاكم قال البيهقي ان قوله حمى النقيع من قول الزهري وروى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط اعني قوله لاحي الله ورسوله ويؤيد ما قاله البيهقي ان أبا داود أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري فذكره وقال في آخره قال ابن شهاب وبلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع وقد وهم الحاكم في زعمهم ان حديث لاحي الله متفق عليه وهو من افراد البخاري وتبع الحاكم في وهمه ابو الفتح القشيري في الاسام وابن الرقعة في المطلب وأثر عمر أخرجه أيضاً الشافعي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه مثله وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسل قوله حمى النقيع أصل الجحى عند العرب ان الرئس منهم كان اذا نزل منزلاً لم يصبه استعوى كلباً على مكان عال فالى حيث انتهى صوته جاد من كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والجحى هو المكان الجحى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الاحياء في ذلك المواضع ليتوفر فيه الكلاء وترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والنقيع هو بالنون كذا كالمصنف وحكي الخطابي ان بعضهم صحفه فقال بالموحدة وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في غمالة أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه وأصل النقيع كل موضع يستتبع فيه الماء وهذا النقيع المذكور في هذا الحديث غير نقيع الخضعات الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة على المشهور كما قال الحافظ وقال ابن الجوزي ان بعضهم قال انهم واحد قال والاول أصح قوله لاحي الله ورسوله قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين

سبب الخلاف عندنا هل الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله والا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ولا يمكن ليس له عند قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم ان للرجل أن يدفع عما ذكر اذا أريد ظلماً بغير تفصيل الا أن كل من يحفظ عن نفسه من علماء الحديث كالجزميين على استثناء السلطان لا لا فاما الزائدة بالامر بالصبر على جنونه وترك القيام عليه وفرق الاوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وامام فعمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحداً ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ أ رأيت ان جارية رجل يريد

أخذ مالي قال فلا تطعه قال أ رأيت ان قاتلني قال فأنت شهيد قال أ رأيت ان قتله قال فهو في النار قال ابن بطال انما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب ليعين ان الانسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه اذا كان شهيداً اذا قتل لذلك فلا قد عليه ولا دية اذا كان هو القاتل (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) كان عند بعض نسائه هي عائشة قال الطبري وانما أجهمت تغنيماً الشأن اوانه مما لا يخفى ولا يلتبس انما هي لان الهدايا انما كانت تهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته (فأرسات إحدى أمهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي أو حفصة رواه الدارقطني وابن ماجه وأما سلمة رواه الطبراني في الاوسط واسناده أصح من اسناد الدارقطني

وساقه بسند صحيح وهو أصح ما ورد في ذلك ويحمل التعدد (مع خادم) قال في الفتح لم أفق على اسم الخادم وأما المرسله فهي
 زيب بنت جش ذكر ابن حزم في المحلى (بقصة فيها طعام) وفي الأوسط للطبراني بقصة فيها خبز وطعم من بيت أم سلمة
 (فصربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أجد نصقين وعند النسائي من حديث أم سلمة فقامت عائشة ومعهما فبرز
 فلففت القصعة (فصوها) صلى الله عليه وآله وسلم أي القصعة وفي رواية فجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلق القصعة ثم جعل
 يجعل فيها الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا جد فاحذوا الكسرة تين فضم أحدهما إلى الأخرى (وجعل

فيها الطعام) الذي استثمرتها
 (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 لأصحابه الذين كانوا معه (كلوا
 وحبس الرسول) الذي جاء
 بالطعام (والقصعة حتى فرغوا)
 من الأكل وأتى بقصة من عند
 عائشة (فدفع القصعة الصحيحة)
 إلى الرسول ليُعطيها لائق كسرت
 قصعتها (وحبس) القصعة
 (المكسورة) في بيت التي كسرت
 زاد الثوري وقال إنا كنا
 وطعام كطعام قال ابن بطلان
 أخرج به الشافعي والكوفيون
 فمن استلأك عروضا وحياوانا
 فعليه مثل ما استلأك قال ولا
 يقضي بالقيمة إلا عند عدم المثل
 وذهب مالك إلى القيمة مطلقا
 وعنه في رواية كالأول وعنه ما
 صنعه الأدهي فالمثل وأما
 الحيوان فالقيمة والأفانيل وهو
 المشهور عندهم وما أطلقه عن
 الشافعي فيه نظر وإنما يحكم في
 الشيء بمثله إذا كان متساوي
 الأجزاء وأما القصعة فهي من
 المنة ومات لاختلاف أجزائها
 والجواب ما حكاه البيهقي بأن

أخذها ليس لأحد أن يحصى للمسلمين إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأخ
 معناه الأعلى مثل ما جاء عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأول ليس لأحد من
 الولاة بعده أن يحصى وعلى الثاني يختص الحى بن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو الخليفة خاصة قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن في المسئلة
 قولين والرابع عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من
 الحق بالخليفة ولاة الأقاليم قال الحافظ ومحل الجواز ما إذا أن لا يضر بكافة المسلمين اه
 وظاهر قوله في الحديث الأول للعليل خيل المسلمين أنه لا يجوز إلا ما على فرض الحاقه
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصى لنفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية
 والهادوية قالوا بل يحصى لنبي المسلمين وسائر أنعامهم ولا سيما أنعام من ضعت منهم عن
 الاتصاف كإفعله عمر في الأثر المذكور وقد ظن بعضهم أن بين الأحاديث القاضية بالنوع
 من الحى والأحاديث القاضية بجواز الإحياء معارضة ومنشأ هذا الظن عدم الفرق
 بينهما وهو فاسد فإن الحى أخص من الإحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
 معارضة فالحى المنهى عنه ما يحصى من الموات الكثيرة الغيب لنفسه خاصة كمنع
 الجاهلية والإحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا قال وإنما تعدأرض
 الحى مواتا لا يكون الم يقدم فيه مالك لأحد اكنه أن شبه العاصم قالها من المنفعة
 العامة قوله وإن عمر حتى شرف لفظ البخاري الشرف بالتعريف قال في الفتح والشرف
 بفتح المجهمة والراء بعد هاء في المنهم ورود كرمياض أنه عند البخاري بفتح المهملة وكسر
 الراء وقال في موطأ ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو
 أصله وهو الصواب وأما شرف فهو موضع يقرب مكة ولا يدخله الألف واللام قوله
 والريذة بفتح الراء والموحدة بعد هذا الهمزة موضع معروف بين مكة والمدينة وروى
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في الصدقة قوله هنيأ بضم الهاء وفتح الذون
 وتشديد التحتية قوله الصريعة تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الأبل
 أو من العشر إلى الأربعة من المم

(باب ما جاء في إقطاع المعادن)

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دلال بن الحرث المزي

القصعين كاتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة معادن
 في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبته ولم يكن هنا نصين ويحمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما أنه رأى في ذلك سدا إذا
 بينهما فرفضتا بذلها ويحمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة بإعطائها قصعتها الأخرى قالت
 ويعد هذا التصريح بقوله إنا كنا أمما التوجيه الأول فيعكس عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه
 مثله زاد في رواية الأرقطى فصارت قضية وذلك يقتضي أن يكون حكما عاما يمكن من وقوعه مثل ذلك وفي دعوى من اعتذر
 عن القول به بأنه واقعة عين لا عموم فيها لكن يحمل ذلك ما إذا فسد المكسور ما إذا كان الكبير فحقا يمكن إصلاحه فعلى

الجاني أورشليم والله أعلم وأما مسئلة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بث الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس للمثل معلوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين واحتج به الخنفية لقولهم اذا تغيرت العين المغسوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المغصوب عنها وما كان معها الغاصب وضمنه اوقى الاستدلال ان ذلك بهذا الحديث نظر لا يمتحن وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي كانه انما لم يؤدب السكينة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لم يفهم ١٨٩ من ان التي آهت أرادت بذلك أذى التي هو

في بيته والمظاهرة عليه افاقته صر على تغريمها للقصة قال وانما لم يغرمها الطعام لأنه كان مهدي لهم فاقلافة قبول أو وفي حكم القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان وبه التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(في الشركة في الطعام)

بفتح الشين وكسر الراء وهي لغة الاختلاط وشرعا تبوت الحق في شئ لاثنين فاكتر على جهة الشروع وقد تحدثت الشركة فهرا كالارث أو باختيار كالشراء وهي أنواع أربعة شراكة الابدان كشركة الحاملين وسائر المحترقة ليكون كسهم مائة سوايا أو متفاوتا مع اتفاق الصنف وواحدة لافها وشركة الوجوه كأن يشترك وجهان عند الناس ليقام كل منهما بمؤجل ويكون المبتاع لهما فإذا باعا كان الفاضل على الاثمان بينهما وشركة المفاوضة بان يشترك اثنان بان يكون بينهما كسبهما باموالهما أو بأبدانهم ما وعليهما ما تعرض من مغرم وصميت مفاوضة

معادن القبلية جاسم او غوريه او حيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم رواه أحمد وأبو داود ورواه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أبيض بن جمال انه وفد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسنة قطعه الملح فقطع له فلما أذوى قال رجل من المجلس أئدري ما أقطعت له انما أقطعت الماء العذ قال فانزعته منه قال وسأله عما يجي من الاراك فقال ما لم تنه له خفاف الابل رواه الترمذي وأبو داود وفي رواية له اخفاف الابل قال محمد بن الحسن الخزرجي يعني ان الابل تاكل من شئ رؤسها ويحصى ما فوقه وعن بهيسة قالت استاذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يدنو منه ويلتزمه ثم قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيرا رواه أحمد وأبو داود حديث ابن عباس في اسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه له مسلم في الشواهد وضعفه غيره واحدا قال أبو عمرو هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذي أشار اليه المصنف في اسناده ابن ابيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يمتحن به حديثه وحديث أبيض بن جمال أخرجه أيضا ابن ماجه والنسائي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في اسناده السماعي المازني قال ابن عدي أحاديثه مقلدة منه وكثرة حديث بهيسة أعلاه عبد الحق وابن القطان بانها لا تعرف وتعتقب بانها كرها ابن حبان وغيره في الصحابة ولحديثها شواهد تقدمت في كتاب الوديعه والعارية عند الكلام على حديث ابن مسعود في الماعون قوله القبلية منسوبة الى قيسل بفتح القاف والواحدة وهي ناحية من ساحل البحر بيننا وبين المدينة خمسة أيام وفي رواية لابن داود معادن القبلية وهي ناحية القرع وقد تقدم مثل هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لان حديث اقطاع بلال تقدم هنالك بلقط غير ما هنا وقال في القاموس والقبيل محركة تشتر من الارض يستقبلك أو دأس كل أكمة أو جبل أو مجتمع رمل والحجة الواضحة اه قوله جاسم بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة بعد هاء النسب والجاس كل مرتفع من الارض

من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا وشركة العنان بكسر العين من عن الشئ يظهر اما لانها أظهر الانواع أولانه ظهر لكل منهما مال الاخر وكما بها طلة الاشركة العنان على الثلاثة الاول عن المال المشترك واكثر الغر فيها بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة ولها شروط العاقدان وشرطهما أهلية التوكيل والتوكل والصيغة ولا بد فيها من انظيدل على الاذن من كل منهما لا تخفى التصريف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه وتجاوز الشركة في الدراهم والدينارين بالاجاع وكذا في سائر المثلثات كالبز والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع القيمة فاشبهت النقيدين وان يخلط اقبل اعهدة ليحقق معنى الشركة كذا في القسطلاني قال الشيو كافي في السيل الجرار وقد وقعت الشركة بين جماعة من الصحابة وهي مما قرره الاسلام مما كان في

الجاهلية ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع وقالوا متوافقة وعثمان وأيدان وتوجد ليست إلا سمي اضططوا
عليهم باوجعوا لكل واحد منهم امامية وقيدوها بقبود وليس هذا العلم علم مواضعة ولا علم اصطلاح بل هو علم مدين فيه مباشرة
الله عز وجل لعباده من العبادات والمعاملات والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل
واحد منهم من ماله مقدارا معلوما ثم يطلبون به المكاسب والارباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل
لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما لزم في الموثق التي تخرج من مال الشركة فإذا حصل التراضي الذي هو المناس

في كل المعاملات فليس من شرط
هذه الشركة أن يكون مال كل
واحد منهم مساويا لمال من
شاركه فإن العلم ينصيب كل واحد
منهم وإن كان بعضها حسيبا
وبعضها كفييرا يحصل به المطلوب
من الخصائص في الغنم والغرم
وهكذا لا وجه لاستراط اخراج
المال بادي بدا وخطه في تلك
الحال بل المقصود الاختيار
بجمعهم حتى لو اشترى أحدهم
بنته نوعا من أنواع العروض
وفعل الآخرون مثله وقد حصل
التراضي على أن أرباح تلك
العروض المشتركة تكون للجميع
بموجب الحصص والخسر على
الجميع كانت هذه شركة صحيحة
وهكذا لو أخرج كل واحد منهم
عروضا وقد عرف مقدار قيمة
كل نوع من أنواع هذه العروض
التي أنجزها كل واحد منهم
وتراضوا على الاشتراك فيما حصل
في الجوع من الارباح والاغرام
كانت هذه شركة صحيحة وهكذا
حصل التراضي بين اثنين أو أكثر
على أن يطلبوا أسباب الرزق من

ويطلق على أرض نجد كما في القاموس قوله وغور بها بفتح الغين المججمة وسكون الواو
وكسر الراء نسبة إلى غور قال في القاموس إن الغور يطلق على ما بين ذات عرق إلى
البحر وكل ما انحدر مغربا عن تهامة وموضع منخفض بين القلنس وحوران مسيرة ثلاثة
أيام في عرض فرسخين وموضع في ديار بني سليم وما لبس في العدوية ٥٥ والمراد ههنا
المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبلية قوله من قدس بضم القاف وسكون
الدال المهمة بعد هاسين مهمة وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس وقيل الموضع
المرتفع الذي يصلح للزراع كما في النهاية قوله العبد بكسر العين المهمة وتشد الدال
المهمة أيضا قال في القاموس الماء الذي له مادة لا تطفح كما العين ٥٥ وجمعه أعداد
وقيل العبد ما يجمع ويعدورده الأدهري ورج الأول وأما حديث الباب تدل على أنه
يجوز للأنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن بعده من الأئمة اقطاع المعادن والمراد بالاقطاع
جعل بعض الاراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص سواء كان ذلك معسدا أو أرضا
لما سبى في فصيل ذلك البعض أولى به من غيره ولكن بشرط أن يكون من الموات التي
لا يختص بها أحد وهذا أمر متفق عليه وقال في الفتح حكى عياض أن الاقطاع تسويغ
الإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها
لمن يراه ما يجوز ما يابان يملكه أيام فيعمره وأما بان يجعل له غلته مدة قال السبكي والثاني
هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ينادي كره ونحوه يحج على طريق
فقهى مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للأمة قطع بذلك اختصاص كاختصاص المتعبر
ولا كنه لا يملك الرقبة بذلك وبهذا جزم الطبري وادعى الأذري نفي الخلاف في جواز
تخصيص الامام بعض الجند بخله أرضه إذا كان مستحقا لذلك هكذا في الفتح وحكى
صاحب الفتح أيضا عن ابن التين أنه إنما يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما
يقطع من النقي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع قلبيا وغير
قلبى وعلى الثاني يحمل اقطاعه صلى الله عليه وآله وسلم الدور بالمدينة قال الحافظ كانه
يشير إلى ما أخرجه الشافعي من سلا ووصله الطبري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم قوله قال محمد بن
الحسين الخنزكري الخطابي وجه آخر فقال إنما يسمى من الأقاليم ما بعد عن حضرة العمار

فلا
مجموع ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اتجر بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم
في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص فيما يصيبون من المغنم في يوم بدر كما أخرج ذلك أبو
داود والنسائي وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة المغنم لا تخفى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بل ورد ما يدل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن ربيعة بن
ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أخذنوا أخيه على أنه أنصف مما يقع وأن كان أحدنا
أطير له النصل والريش والآخر القدح وإذا أقررت لنا هذا أخنا لنعلم من هذا الكلام المدون في كتب الفروع والحاصل أن

التراضى على الاشتراء سواء اتفق بالثمن ودوا الاعراض أو بالبدان هو كالمشركة شرعية ولا يعتبر الاجور والتراضى مع العلم بمقدار
حصته كل واحد من الربح والخسر فان كان الخسر باعتبار مقدار مال الشركة أو بمقادير قيمة العروض فلا بد من معرفة المقدار
لترقب الربح عليه فان حصل التراضى على الاستواء فى الربح مع اختلاف مقدار الاموال كان ذلك جائزا ساغوا لو كان مال
أحدهم يسيرا وماله غيره كثيرا وليس فى مثل هذا بأس فى الشريعة فانها متجارة عن تراض ومساخطة بطبيعة نفس اه وقال
فى نيل الاوطار والحاصل ان الاصل جواز الشركة فى جميع أنواع ١٩١ الاموال فن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو

بأنواع مخصوصة ونفى جوازها
عدها فعلية الدليل وهكذا
الاصل جواز جميع أنواع
الشركة المقصولة فى كتب الفقه
فلا يقبل دعوى الاختصاص

بالبعض الابدليل اه (والله)
بكسر النون وبفتحها وهو
اخراج القوم نفقاتهم على قدر
عدد الرفقة وخلطها عند المرافقة
فى السفر وقد يتفق رفقة

فيسمونه فى الحضر يقال
تذاهدوا وتذاهد بعضهم بعضا
قاله الازهرى وقال الجوهرى
شخوه لىكن قال على قدر نفقة
صاحبه وشخوه لابن فارس وقال
ابن سيدة التمام العون وطرح
نهمه مع القوم أعانهم وخارجهم
وذلك يكون فى الطعام والشراب
وقيل فذكر قول الازهرى وقال
عياض مثل قول الازهرى الا أنه

قدمه بالسفر والخلط ولم يبقه
بالعدو وقال ابن التين قال جماعة
هو النفقة بالسوية فى السفر
وغیره والذى يظهر ان أصله فى
السفر وقد يتفق فى الحضر رفقة
فيسمونه وفاته لانه لا يتقدم بالتسوية

فلا تبلغه الا بل الرائحة اذا أرسلت فى الرمي اه وحديث بيهية يدل على انه لا يحل
منع الماء والملح وقد تقدم الكلام فى الماء وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان
فى معدنه أو قد انفصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للاقتاع بها

(باب اقطاع الاراضى)

(عن أسماء بنت أبي بكر فى حديث ذكرته قالت كنت أنقل النوى من أرض الزبير الى
أقطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رأسى وهو منى على ثلثى فرسخ متفق عليه
وهو حجة فى سفر المرأة اليسير بغير محرم وعن ابن عمر قال أقطع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الزبير حضره فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أقطعه حيث بلغ
السوط رواه أحمد وأبو داود وعن عمرو بن حريث قال خطب لى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دار بالمدينة يقوم وقال أزيدك رواه أبو داود وعن وائل بن حجر أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أقطعه أرضا بحضر موت وبعث معاوية ليقطعها اياه رواه
الترمذى وصححه وعن عروة بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال أقطعنى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وعمرو بن الخطاب أرض كذا وكذا فذهب الزبير الى آل عمر
فاشتري نصيبه منهم فأتى عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف زعم ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أقطعه وعمرو بن الخطاب أرض كذا وكذا واى اشتريت نصيب آل عمر
فقال عثمان لعبد الرحمن جائز الشهادة وعليه رواه أحمد وعن أنس قال دعا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الانصار ليقطع لهم البحرين فقالوا يا رسول الله ان فعات فكتب
لاخواننا من قريش بمنزلهم فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم
سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني رواه أحمد والبخارى) حديث ابن عمر فى اسناده
عبد الله بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبيد الله بن
عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن اسناده الحافظ
وافظ اى داود أزيدك أزيدك هرتين وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضا أبو داود
والبيهقى وابن حبان والطبرانى وحديث عروة بن الزبير لم أجده غير أحمد ولم أجده فى باب

الاقى القسمة وأما فى الاكل فلا تسوية لاختلاف حال الاكلى وحديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الاثير هو ما يخرج
الرفقة عنه عند المناجدة الى العدو وهو ان نفقة بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحدهم على الآخر فضل فزانه قيدا آخر وهو سفر
الغزو والمعروف انه خاط الزادى السفر مطلقا وأشار الى ذلك البخارى حيث قال يأسكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال
القابسى هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فاعله أصله وذكروا محمد بن عبد الملك التمارى ان أول من
أحدث التمدد حصن بهمه لم يتم مهجة مصغر القاشى قات وهو بعد لم يوثق فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحصن لاصحبة
له فان ثبت احتملت أوليته فيه فى زمن مخصوص أو فى نفقة مخصوصة (والعروض) بضم العين جمع عرض بسكون الراء مقابل

التقديروا ما بقضها بجميع أصناف المال وما عدا التقدير ويدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الرويات ولكنه اعتقر في التقدير الدليل على جوازها واختلاف العلماء في صحة الشريعة (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال نعت أزودة النوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني (وأما قوله) أي افتقر (والقائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في تحريمها لهم فاذن لهم في فقروها وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية (فلقمهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فاخبروه) بذلك ١٩٢ (فقال ما بقاؤكم بعد البكم) إذا أخرقوا حالان نوالا إلى الله قد يقضى إلى الهلاك

الاقطاع من جميع الزوائد مع أنه يذكر كل حديث لا يحد خارج عن الامهات الست قوله من أرض الزبير الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير وفي سنن أبي داود عن أسماء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير بخلا قوله حضر فرسه بضم الحاء المهملة واسكان الضاد الموحدة وهو العذر وقوله وبعت معاوية أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليقطع لهم البحر من قال الخطابي يحتمل أنه أراد الموات منها البيعة كونه بالأحياء ويحتمل أنه أراد العاشر منها لكن في حقه من الخمس لأنه كان ترك أرضها فليقتسمها ونعقب بأنهم اقتحت صلحا وضررت على أهلها الجزية فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بمناول جزية أو به جزم اسمعيل القاضي ووجهه أن بطلان أرض الصلح لا تقسم فلا تلك قال في الفتح والذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحر من أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو والجزية لأنهم كانوا صلحا وعليها وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضا وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها أقطاعه فيما لا يرى بيت إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن الخطاب ذلك اتهم واستقر في أيدي ذرية من ابنته رقية ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة وكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيره ما قوله فلم يكن عنده ذلك يعني بسبب قلة الفتوح واغتراب ابن بطال فقال معناه أنه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير قوله أثره بفتح الهاء مزقة والمثله على المشهور ورواها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى ما وقع من استئثار المولى من قریش على الانصار بالأموال والتفضيل بالعطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته وفيه ما كانت فيه الانصار من الايثار على أنفسهم كما وصفهم بذلك فقال يثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واحاديث الباب فيه ادليل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الأئمة اقطاع الأراضي وتخصيص بعض دون بعض بذلك إذا كان فيه مصلحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقطاع غير احاديث هذا الباب والباب الذي قبله منها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(قد دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما يتأوهم بعدا بهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (نادى الناس) فهم (يا تون بفضل أزوادهم فبسطوا ذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطع) فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا برك (بتشديد الراء) أي على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتى الناس) أي أخذوا حمية حمية وهي الاخذ بالكفين (حتى فرغوا) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أسهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله) إشارة إلى أن ظهور المجزئة مما يؤيد به الرسالة وقد أخرج في الجهاد وهو من أفراد (عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ان الأشعر بين) نسبة إلى أرماء أو الغزو أي في أزوادهم

واصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل إذا افتقر كأنه لصق بالتراب قال تعالى أقطع مسكينا ذامرية (أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في انوار واحد بالسوية فهم منى وانامهم) أي متصلون أو فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه المبالغة في اتحاد طريقتهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى وفيه منة عظيمة للأشعر بين وفي الحديث استحباب خلط الزاد سفر أو حضرا أو قول الحافظ ابن حجر فيه جواز هبة الجهول تقبضه العربي بأنه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه المواساة بعضهم بعضا ولا الإحسان وهذا الاسم هبة لأن الهبة عليك المال والقليل غير الإحسان وأيضا الهبة لا تكون إلا بالإيجاب والقبول ولا بد من القبول عند وجهه ولا يجوز

فما يسم الا محوزة مقسومة قال الشوكاني في السبل الجرار الهبة هي أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس
 فاذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بصيره اليه ولو بعد
 مدة مهما كان الزاها باقيا على ذلك العزم فهذه هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على الفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على
 قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اهـ ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث
 أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في السيرة وفي الحديث أيضا فضيلة الأبرار ١٩٣ والمواصلة كذا في الفتح (عن رافع بن

خديج رضي الله عنه قال كأمع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بنى الحليفة زاد مسلم من تهمامة
 وهو يرد على النووي حيث قال
 تبعنا للقاسي انه المهمل الذي
 بقرب المدينة قال السقاقي
 وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة
 في قضية حنين (فاصاب الناس
 جوع فاصابوا البلاء وغنا) لا واحد
 له من لفظه بل واحد بهير (قال)
 رافع (وكان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في اخريات القوم) بضم
 الهمزة للرفق بهم وحمل المنقطع
 (فجأوا وذبحوا) هما صابوه
 (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا
 اللحم فيها للطبخ (فاصر النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بالقدور)
 ان تكفأ (فاكفئت) أي أمليت
 ليعرغ ما فيها يقال كفأت الاناء
 وأكفأته اذا امتلته وانما أكفئت
 لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم
 ولم يكن لهم ذلك قال النووي
 لانهم كانوا قد ماثتوا الى دار
 الاسلام والمحمل الذي لا يجوز
 الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة
 فان الاكل منها قبل القسمة انما

أقطع صخر بن ابي العبد الجبلي الاحمسي ما لبني سليم لما هربوا عن الاسلام وتر كوا ذلك
 الماء ثم رده اليهم في قصة طويلة مذكورة في سنن ابي داود ومنها ما أخرجه أبو داود عن
 سيرة بن معبد الجهنني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المسجد تحت دومة
 فقام ثلاثا ثم خرج الى تبول وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من أهل ذى المروة
 فقالوا بنو رفاعة من جهينة فقال قد اقطعتم ابي رفاعة فاقسموها فتم من باع ومنهم
 من امسك فعامل ومنهم اعند ابي داود عن قتيلة بنت مخزومة قالت قدمنا على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبني يعني حريث بن حسان وافد بكر بن وائل
 فبايعهم على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني تميم
 بالهدنة ان لا يجاوزها اليانهم هم أحد الامساقر أو مجاور فقال اكتب ليا غلام بالهدنة
 فلما رأته قد أمر لهم اشخص بي وهي وطني وداري فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية
 من الارض اذ سألك انما سألته الهدنة فعندك مقيم الجبل ومرعى الغنم ونساء بني تميم
 وابناؤها وارذالك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسعهما الماء
 والشجر ويتعاونان على القتال يعني الشيطان وأخرجته ايضا الترمذي مختصرا ومنها
 ما أخرجه البيهقي والطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور
 واقطع ابن مسعود فبين أقطع واسناده قوي

* (باب الجلوس في الطرقات المتسعة للبيع وغيره) *

(عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والجلوس في الطرقات فقالوا
 يا رسول الله ما لنا من مجالسنا يد نخسث فيها فقال اذا أبيتكم الا الجماس فاعطوا الطريق
 حقه ما قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غرض البصر وكف الاذى ورد السلام
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه * وعن الزبير بن العوام ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال لان يحمل أحدكم حبالا فيخطب ثم يجي فيضعه في السوق
 فيبيعه ثم يستغنى به فيمتهقه على نفسه خيره من أن يسأل الناس اعطوه او منعه ورواه
 أحمد حديث الزبير أخرجه البخاري أيضا بنحو ما هنا وقد اتفق الشيخان على مثل معناه
 من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة من ابواب

٢٥ نيل خا يباح في دار الحرب والمأور به من الازاقة انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يتفقوا بل يحمل
 على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بانه اتلاف مال الغنائم لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اضاعة المال نعم في سنن ابي داود
 بسند جيد انه صلى الله عليه وآله وسلم كذا القدور بقوسه ثم جعل يزل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست باحل من الميتة او
 ان الميتة ليست باحل من النبهة شك هنا احذر وانه قد يجاب بانه لا يلزم من ترك الاتلاف لا مكان تداركه بالغسل لكنه بعيد
 ويحتمل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه ابغى في الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبير رجز اذ ما ينوب الواحد منهم من
 ذلك نزيه يسير فيكون افسادها عليهم مع عتاق قلوبهم بها وغلبة شهواتهم ابغى في الزجر (ثم قسم) صلى الله عليه وآله وسلم (فعدل

عشرة) والرواية عشرة (من الغنم سبع) أي سواها به وهو محمول على أنه كان بحسب قيمته يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الأضحية
من إقامة بعيرة فام سبع شهاده الغالب في قيمة الشياه والابل المعتدلة وهذا وضع الترجمة على ما لا يخفى (فتد) أي هرب
وشرد (منه) أي هرب فله فاعياهم) أي أعجزهم (وكان في القوم خيل بديرة) أي قليلة (فاهوى) أي مال وتصد (رجل منهم) إليه
(بسمهم) أي فرما به (بفسه الله) أي بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه البهائم) أي الابل (أو الب) جمع
أبدت بالمد وكسر الباء أي نوافرو وشوارد ١٩٤ (كأ) وأبد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أي ارموه بالسهم كالصيد قال

الزكاة قوله أياكم والجلوس بالنصب على التحذير قوله ما لنا من مجازاة فيه دليـل على
أن التحذير لا يراد بالواجب إذ لو كان للوجوب لم ير اجعوه كما قال القاضي عياض وفيه
متسلك لمن يقول إن سدا الذرائع بطريق الأولى لا على الحكم لأنه منهي أولا عن الجلوس
حسب المادة فلما قال ما لنا من مجازاة بنذر كلهم المقاصد الأصلية للمنع فعرف أن النهي
الأول لا يراد إلى الأصل وبؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة لذميه أولا
إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الإضرار عمل بحق الطريق وذلك أن الاحتياط في طلب
السلامة أكدر من الطمع في الزيادة قال الحافظ ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تنقيفا
لما شكروا من شدة الحاجة إلى ذلك يعني فلا يكون قواهـم المذكور دليلا على أن التحذير
الذي في قوة الأمر لا يراد قال أبو زيد إن في مرسل يحيى بن عمر ورضي القوم أنهم اعزجة
قوله إذا أيتهم الالجلوس في رواية للبخاري فإذا أيتهم إلى المجلس قوله غرض البصر الخ زاد
أبو ذر وفي حديث أبي هريرة وأرشد السيل وتشعبت العاطس إذا جد وزاد الطبراني من
حديث عمرو وأغاثه الملهوف وزاد البراز من حديث ابن عباس وأعينه وأعلى الجوزة وزاد
الطبراني من حديث سهل بن حنيف وذكر الله كثره أيزاد الطبراني أيضا من حديث
وحشي بن حرب وأهدوا الأغنياء وأعينوا المظلوم وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة
وحسن الكلام وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال

جعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق أنسا
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمت عاطسا وسلا ما ردا حسنا
في الحمل عاون ومظلوما أعن واغت * لهفان وأهد سبيلا وأهد حيرانا
بالعرف مروانه عن نكروكف آذى * وغض طرفا وأكثرت كرمولانا

والعلة في التحذير من الجلوس على الطريق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر إلى من يحرم
النظر إليه وللحقوق لله والله ما بين التي لا تلزم غير الجالس في ذلك المحل وقد أشار في حديث
الباب بغض النظر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف
الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة وبرد السلام إلى الأكرام الماروا بالأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا النمط
بقية الآداب التي أشرنا إليها ولكل منها شاهد صحيح أو حسن وقد استوفى ذلك الحافظ

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول
الله (إن ترجوا وأنخاف العمد
غدا) والشك من الراوي والرجاء
هنا بمعنى الخوف (وليست
مدى) أي معنا كما في نسخة
والمدى بضم الميم وبالذال المهملة
مقصودة منونة جمع مدينة سكنين
أي وإن استعما لنا سيوف في
الذبايح تسكن وتجز عندها
العادون المقاتلة بها (أفمنذ
بالقصب) ولمسلم فتدكي باللفظ
بكسر اللام وسكون السين قطع
القصب أو تشوره (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (ما أنهر
الدم) أي صبه بكثرة وهو مشبه
بجري الماء في النهر وروى بالزاي
حكاك القاضي عياض وهو غريب
قال في المعانيج وهو هذا تحريف
في النقل فإن القاضي قال في
المناقب ووقع الأصلي في كتاب
الصيدان من الزاي وليس بشيء
والصواب ما فيه أنه نهر بل أركا
في سائر المواضع فالقاضي إنما
حكى هذا عن الأصلي في كتاب
الصيد لا في المكان الذي نحن
فيه وهو كتاب الشركة وكلام

الزركشي ظاهر في روايته في هذا المحل الخاص وهو تحريف بلا شك اهـ (وذكر اسم الله عليه فأكوه) هذا غلط في
من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية فإنه عاق الأذن في الأكل بجمع أمرين والمعاني على شيئين ينتهي بالتفاه
أدلهما وأجاب الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضي الله عنها أن قومها قالوا إن قوميا يؤتوا بالعلم لا ندرى إذ كروا
اسم الله عليه أم لا فقال سموا أنتم وكوافه وهو محمول على الاستحباب قال الشوكاني في السبل الجرار ولا يخفى أن الأحاديث
الصحيحة دلت على ترتيب جواز الأكل على أن اسم الله تعالى عليه فان ذلك يقتضي أن التسمية شرط لا لتحليل الذبيحة
بل دونها ولكنه قد ورد ما يدل على أنه إذا التبس على الأكل هل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لا فإنه يسمى عام أو أيا كل كان البخاري

من حديث عائشة رضي الله عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما ياتوننا بالحم لا ندري اذ كروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه
انتم وكوا وقالوا وكوا حديث عهد بالكفر فهو هذا يدل دلالة بينة على انه اذا التبس على الكل هل وقت التسمية من الذابح
أم لا انه يكتب بالتسمية منه عند الاكل فالاصل ان التسمية فرض على الذابح واعادتها عند الاكل فرض على المتردد وليس
في الادلة ما يدل على ان التسمية سنة فقط كما قال جماعة اه والضمير في كونه يعود على المذكي المفهوم من الكلام لان انما
الا للام يدل على شيء انهم رده ضرورة وهو المذكي ولكن لابد من رابط ١٩٥ يعود على ما من الجملة أو ما لا يساهم فيه قدر

محمـ مذوف ملايس اي فكوا
مذبوحه أو يقدرد ذلك مضافا
الى ما ولاكنه حذف فالتقدير
مذبوح ما انهم الرادم وذ كر اسم
الله عليه فكوا (ليس السن
والظفر) قال الزركشي والبرماوى
والكرمانى والعمى ليس هنا
للاستغناء عنى الا وما بعد نصب
على الاستغناء قال فى المصباح
والصحيح انما ناهضة وان اسمها
ضمير راجع للمفعول المفهوم مما
تقدم واستناده واجب فلا يلزم

اللفظ الا المنصوب (وسأحدثكم
عن ذلك) أى سأبين لكم علمته
وحكمته لتفقهوا فى الدين (اما
السن فاعظم) لا يقطع غارا غا
يجرح ويذى تترق النفس من
غير تيقن الذكاة وهـ هذا يدل على
أن النسي عن الذكاة بالاعظم كان
متمما فاحال به هذا القول على
معلوم قد سبق قال ابن الصلاح
ولم أجده بعد البحث أحد اذ كذا
بـ فى يعقل قال وكأنه عندهم
تعبدى وكذا نقل عن الشيخ عز
الدين بن عبيد السلام انه قال
للشريح على تعبد بها كما أن له

فى الفتح فى كتاب الاستئذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما شغل عليه فى كتاب الزكاة
وذ كره المصنف ههنا لقوله فيه فبعضه فى السوق فبعضه فان فيه دليلا على جواز
الجلوس فى السوق للبيع ولا يتخلو نائب الاسواق من كثرة الطرق فيه

* (باب من وجد دابة قد سبها أهلها رغبة عنها) *

(عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحيرى عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من وجد دابة فعجز عنها أهلها ان يعلفوها فسيبها فافاخذها فاحياها فهي له قال
عبيد الله فقلت له من هذا فقال عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رواه ابوداود والدارقطنى * وعن الشعبي يروى الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من ترك دابة لمكة فاحياها رجل فهي لمن احياها رواه ابوداود) الحديث الاول فى
اسناده عبيد الله بن حميد وقد وثق وحكى ابن ابي حاتم عن يحيى بن معين انه سئل عنه فقال
لا عرفه يعنى لا عرف تحقيق امره واما جهالة الصحابة الذين أبهمهم الشعبي فغير قاذحة
فى الحديث لان مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حققنا ذلك فى رسالة مستقلة
والشعبى قد اتى جماعة من الصحابة حكى الذهبى انه سمع من ثمانية وأربعين من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي انه قال
أدركت خمسة مائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون على وطحة
والزبير فى الجنة والحديث الثانى مع ارساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور قوله فسيبوها
وكذلك قوله من ترك دابة يؤخذ من الاطلاق انه يجوز الاك الدابة التسبيب فى الصحراء
اذ عجز عن القيام بها وقد ذهب المعتز والشافعى واصحابه الى انه يجب على مالك الدابة
أن يعلفها او يبيعها او يسيبها فى مرتع فان قردا جبر وقال ابو حنيفة واصحابه بل يؤمر
استصلاحها لاحتمال كالتجبر واجيب بان ذات الروح تفارق الشجر والاولى اذا كانت
الدابة مما يؤكل لحمه أن يذبحها ما أمكنها ويطعمها المحتاجين قال ابن رسلان واما الدابة
التي عجزت عن الاستعمال لزم ونحوه فلا يجوز لصاحبها تسبيبها بل يجب عليه نفقتها
قولنا فاحياها يعنى بسقيها وعلفها وخدمتها وهم من باب الجواز كقوله تعالى ومن احياها
فكأنما احيا الناس جميعا قوله فهو له اخذ بظاهره أحمدا واليتم والحسن واسحق
فقالوا من ترك دابة فبعضه فاطمه انسان فاطمه اوسقاها وخدمها الى ان قويت على

أحكاما تعبد بها الى وهذا من اوقال النووي المعنى لا تذبحوا بالعظام لانها تنجس بالدم وقد نهيتم عن تنجيس العظام فى الاستنجاء
لكونها اذا دأخوا نكم من الجن اه قال فى جمع العدة وهو ظاهر قلت وتقويض الهلة الى الشارع أولى وأحوط (واما الظفر
قدى الحبيشة) ولا يجوز التمشيه بهم ولا بشعارهم لانهم كفار وهم يدمون المذبح باظفارهم حتى ترحق النفس خنقا وتعذبا
ويحلوهم يحمل الذكاة بذلك ضرب المثل وبهم أل فى الظفر للجنس فالذكاة وصفها بالجمع ونظيره قولهم أهلك الناس الدرهم البيض
والدينار الصفر قال النووي ويدخل فيه ظفر الاذى وغيره متصلا ومنه صلاطها أو تنجس او كذا السن وجوزة ابو حنيفة
وصاحباه بالمفصلين اه والحديث حجة عليهم لانه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخصص اعمومه من النص والحديث أخرجه أيضا

في الجهاد والذباح وسلم في الاضاحي وأبو داود في الذباح والترمذي في الصلوة والاضاحي وابن ماجه في الاضاحي والذباح
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شقيقا) بفتح الشين أي نصيبا وزنا ومعنى
 (من عتقه) أي من عبد مشترك بينهما وبين آخر قبله لا كان أو كذا ذكرنا كان أو أني (فعليه خلاصه في ماله) أي فعله أدا فقيمة
 الباقى من ماله ليتخلص من الرق (فإن لم يكن له مال قوم المملوك) أي كاه (قيمة عدل) أي استواء ولا زيادة فيه ولا نقص (ثم
 استسمى) على البناء للمفعول أي أكرم العبد ١٩٦ الاكتساب لقيمة نصيب الشريك ليهلك ببقية رقبته من الرق (غير مشقوق)

المشي والجل وعلى الركوب ملكها الآن يكون مال كهاثر كمال الرغبة عنها بل يرجع
 اليها أو ضلت عنه وإلى مثل ذلك ذهب الهاديون وقال مالك هي مال كها الأول ويغرم
 ما أنفق عليها الآخذ وقال الشافعي وغيره إن ملك صاحبها يزل عنه بالعجز وسبيله أسيل
 اللقطة فإذا جازمها أوجب على واحد هاردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها لأنه لم يأذن
 فيه قوله بهما كة بضم الميم وفتح اللام اسم المكان الإهلاك وهي قراءة الجمهور وفي قوله تعالى
 ما شهدناه ملك أهله وقراءه قص بفتح الميم وكسر اللام

(كتاب الغصب والضمانات)

(باب النهي عن جده وهزله)

(عن السائب بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذن
 أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فلا يردّها عليه رواه أحمد
 وأبو داود والترمذي * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحمل مال امرئ
 مسـلم إلا بطيب نفسه رواه الدارقطني وعمره حجة في الساحة الغصب بيني عليها والعين
 تتغير صفتهم أنها لا تغلق * وعن عبيد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أنهم كانوا يسرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنام رجل منهم فأنطق
 بعضهم إلى جبل معه فأخذه ففزع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مسلماً أن
 يروقه مسـلم رواه أبو داود) حديث السائب حسن الترمذي وقال غريب لا نعرفه إلا
 من حديث ابن أبي ذئب اهـ وقد سكت عنه أبو داود والمذري وأخرجه أيضا البيهقي
 وقال أسناده حسن وحديث أنس في أسناده الحرث بن محمد القهري وهو مجهول وله
 طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن حميد بن أنس وفي أسناده داود بن الزرقان وهو
 متروك ورواه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي أسناده علي بن
 زيد بن جدعان وفيه ضعف وأخرجه الحاکم من حديث ابن عباس من طريق عكرمة
 وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا من طريق مقدم وفي أسناده العزمي
 وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد
 الساعدي باللفظ لا يحمل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه قال البيهقي

أي مشدد (عليه) في الاكتساب
 إذا عجز ولم يذكر بعض الرواة
 السعاية فقبل هي مدرجة في
 الحديث من قول قتادة ليست
 من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذلك صرح النسائي وغيره
 والقول بالسعاية مذهب أبي
 حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور
 ومطابقة الحديث للترجمة لا تتخفى
 وهي تقويم الأشياء بين الشر كاه
 بقيمة عدل وقد أخرج به أيضا في
 العتق وكذا مسلم فيه وفي النذور
 وأبو داود فيه والترمذي في
 الأحكام والنسائي في العتق وابن
 ماجه في الأحكام قال ابن بطال
 لا خلاف بين العلماء أن قيمة
 العروض وسائر الامتعة بعد
 التقويم جائز وإنما اختلفوا في
 قسمتها بغير تقويم فأجازها الأكثر
 على سبيل التراضي ومنعه
 الشافعي وحجته حديث ابن عمر
 فيمن اعتق بعض عبده فهو نص
 في الرقيق والحق الباقي به (عن
 النعمان بن بشير رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) أنه قال مثل القائم على

حدود الله) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود المتعارفة والمعروف والمرتكب وحديث
 للمنكر (كمثل قوم استموا) أي اقترعوا من القرعة (على سقينة) مشتركة بينهم بالاجارة والمالك تنازعوا في المقام به أعلوا
 سفلا (فأصاب بعضهم) بالقرعة (أعلاها وبعضهم أسفلها) فكان الذين في أسفلها إذا استموا من المأمور وأعلى من فوقهم
 وفي الشهادات فكان الذي في أسفلها يأمرون بالمعصية والذين في أعلاها فأتوا به (فقالوا أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ) أي
 لم نضر (من فوقنا) وفي الشهادات فآخذنا فجعل يقرأ أسفل السقينة فاتوا فقالوا مالك قال تأذيتني ولا بد لي من الماء (فإن
 يتركوه وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلمكوا جميعا) أهل الملو والسفل لأنه من لازم خرق السقينة غرقها وأهلها (وإن

أخذوا على أيديهم) منعوهم من الخرق (نحو) أي الآخذون (ونحو اجتمعوا) أي جميع من في السفينة وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والأهالك العاصي بالعصية والساكت بالرضاها ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وهي هل يقرع في القسمة والاستتمام فيه أي في أخذ السهم وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم والقسم اسم من أسماء الاقتسام وفيه وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا وأنه ليس لأصاحب السقل أن يتحدث على صاحب العلو ما يضر به وأنه أن أحدث عليه ضررا لزمه إصلاحه وإن لأصاحب العلو ١٩٧ منعه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار

المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيين فإنهم قالوا لا معنى لها لأنهم أشبهوا الزلام الذي نهى الله عنها والجواب أن الذي نهى عن الزلام هو الذي أجاز وقرر القرعة فلا معنى لانكارها وإنما على قياس يصادم النص الصحيح الصريح فهو فاسد الاعتبار في مقابل الدليل الواضح الذي ليس به خفاء وقد أخرج الترمذي هذا الحديث في التلخيص

وحديث أبي حمزة أصح ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده لا بأس به قوله متاع أخيه المتاع على ما في القاموس المنفعة والسلعة وما تمتعت به من الخواص الجع امتعة قوله ولا لاعتبار فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الإنسان على جهة المزح والهزل قوله لا يحل مال امرئ مسلم الخ هذا امر مصرح به في القرآن الكريم قال الله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا شك أن من أكل مال مسلم بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل ومصرح به في عدة أحاديث منها حديث أنس وأموالكم ودماءكم عليكم حرام وقد تقدم وجميع عليه عند كافة المسابن ومتوافق على معناه العقل والشرع وقد خص هذا العموم بأشياء منها الأخذ لكافة كرها والشفعة وأطعام المضطر والقريب المعسر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية قوله لا يحل لمسلم أن يروّع مساماة دليل على أنه لا يجوز تزويج المسلم ولو بما صورته صورة المزح

(باب اثبات غصب العقار)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم شبرا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين متفق عليه * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ شبرا من الأرض ظلما طوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفق عليه * وفي لفظ لأحمد من سرق * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبرا من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين رواه أحمد * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين رواه أحمد والبخاري) حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى وعن المسور بن مخرمة عند العقيلي في تاريخ الضعفاء وعن شاذان بن أوس عند الطبراني في الكبير وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن وعن الحكم بن الحرث السلمي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح الخزاعي عند الطبراني أيضا وعن ابن مسعود عند أبيضا وأحمد وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا قوله من ظلم شبرا في رواية للبخاري قيدش بر بكسر القاف وسكون

وقال حسن صحيح (عن عبد الله ابن هشام رضى الله عنه وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قبل موته بست سنين فيها ذكره ابن مسنده) وزهدت به أمه زينب بنت جحيد الصحابية (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) في الفتح (فقال يا رسول الله يا بعه فقال هو صغير فسح رأسه ودعاه) بالبركة (وكان يخرج إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) رضى الله عنهم (فبقلولان له) أي لابن هشام (أشركا) أي أجمعنا شريكين لك في الطعام الذي

اشترته (فإن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) قد دعاه بالبركة فيشركهم) في ذلك (فربما أصاب) أي من الربح (الراحلة كما هي) أي بتمامها (فببعثهم إلى المنزل) والراحلة محتمل أن يراد به المحمول من الطعام وإن يراد به الحامل والاول أولى لأن سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب المظهرى إلى المجموع حيث قال يعنى ربما يجد دابة متاع على ظهرها فبشترى من الربح ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله أشركا لكونهم ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجاب ما إلى ذلك رهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون جهة والجهور على صحة الشراكة في كل ما يملك وعن المالكية تذكره الشراكة في الطعام والرابع عندهم الجواز كذا في الفتح (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن)*

في الحاضر والرحن لغة النبوة ومائة المائة الراهنة أي الثابتة وقال الامام الاحمد بن حنبل في تفسيره كل نفس لها كسبة رهيبة
 وشراجه على عين مقولة وثلاثة بدني يستوفي منها عند تعذروفاة ويطاق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم
 المصدر قال القسطلاني قايما الرهن بفتح الهمزة وجمع ويجمع أيضا على زهان ككذب وككذب وقيد الحنبل في الإشارة إلى ان التسمية
 بالشرقي الآية الكريمة تخرج للغالب فلا مذهب له إلا لالة الحديث على مشروعية في الحاضر وهو قول الجمهور واستحبوا
 لمن حيث المعنى بان الرهن شرع وثيقة ١٩٨ على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض فانه يشير إلى ان المراد بالرهن

الاستمارة أي قدر شبر وكان قد ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا
 في الفتح قوله يطوقه بضم أوله على البناء المجهول قول من سبع أرضين بفتح الراء
 ويجوز اسكانه أقال الخطاطي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ ثقل ما ظلم منه ساقى
 القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب
 بالمسح إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد
 الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن يتقل جيعه يعمل
 كله في عنقه طوقا وبمعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ويخوذ ذلك
 ويؤيد حديث يعلى بن مسرة المشار إليه سابقا بل في أيسر جلد ظلم شبرا من الأرض كأنه
 الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس
 وحديث الحكم السلي المشار إليه أيضا قال الحافظ واسناده حسن والظاهر من أخذ من
 طريق المئين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون
 المراد بقوله يطوقه يكافئ أن يحمله طوقا ولا يستطيع ذلك فيه كذب به كما جاء في حق من
 كذب في منامه كاف ان يعقد شهيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به
 ان الظالم المذكور لا زل في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى الرماط طوره في عنقه ويحتمل
 أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تلبس بها فيكون
 بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المعصية وضعفه اهذا وجه
 ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب
 تدل على تغليب عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكافر وتدل على أن تخوم الأرض
 تلك فيكون لله الملك منع من رام أن يحفر تحتها عقوبة قال في الفتح ان الحديث يدل على
 ان من ملأ أرضا ملك أسفها إلى منتهى الأرض ولان يمنع من حفر تحتها سربا أو بئر أو غير
 رضاء وان من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك
 وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضرب عن يحاوره وفيه ان الأرضين السبع متراكمة لم يفتق
 بعضها من بعض لان الوقت لا كفي في حق هذا الغصب بطريق التي غصبه لا تنصلها
 عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي وفيه أن الأرضين السبع أطباق كالسموات وهو ظاهر

الاستمارة أي قدر شبر وكان قد ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا
 في الفتح قوله يطوقه بضم أوله على البناء المجهول قول من سبع أرضين بفتح الراء
 ويجوز اسكانه أقال الخطاطي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ ثقل ما ظلم منه ساقى
 القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب
 بالمسح إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد
 الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن يتقل جيعه يعمل
 كله في عنقه طوقا وبمعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ويخوذ ذلك
 ويؤيد حديث يعلى بن مسرة المشار إليه سابقا بل في أيسر جلد ظلم شبرا من الأرض كأنه
 الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس
 وحديث الحكم السلي المشار إليه أيضا قال الحافظ واسناده حسن والظاهر من أخذ من
 طريق المئين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون
 المراد بقوله يطوقه يكافئ أن يحمله طوقا ولا يستطيع ذلك فيه كذب به كما جاء في حق من
 كذب في منامه كاف ان يعقد شهيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به
 ان الظالم المذكور لا زل في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى الرماط طوره في عنقه ويحتمل
 أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تلبس بها فيكون
 بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المعصية وضعفه اهذا وجه
 ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب
 تدل على تغليب عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكافر وتدل على أن تخوم الأرض
 تلك فيكون لله الملك منع من رام أن يحفر تحتها عقوبة قال في الفتح ان الحديث يدل على
 ان من ملأ أرضا ملك أسفها إلى منتهى الأرض ولان يمنع من حفر تحتها سربا أو بئر أو غير
 رضاء وان من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك
 وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضرب عن يحاوره وفيه ان الأرضين السبع متراكمة لم يفتق
 بعضها من بعض لان الوقت لا كفي في حق هذا الغصب بطريق التي غصبه لا تنصلها
 عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي وفيه أن الأرضين السبع أطباق كالسموات وهو ظاهر

الاستمارة أي قدر شبر وكان قد ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا
 في الفتح قوله يطوقه بضم أوله على البناء المجهول قول من سبع أرضين بفتح الراء
 ويجوز اسكانه أقال الخطاطي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ ثقل ما ظلم منه ساقى
 القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب
 بالمسح إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد
 الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن يتقل جيعه يعمل
 كله في عنقه طوقا وبمعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ويخوذ ذلك
 ويؤيد حديث يعلى بن مسرة المشار إليه سابقا بل في أيسر جلد ظلم شبرا من الأرض كأنه
 الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس
 وحديث الحكم السلي المشار إليه أيضا قال الحافظ واسناده حسن والظاهر من أخذ من
 طريق المئين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون
 المراد بقوله يطوقه يكافئ أن يحمله طوقا ولا يستطيع ذلك فيه كذب به كما جاء في حق من
 كذب في منامه كاف ان يعقد شهيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به
 ان الظالم المذكور لا زل في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى الرماط طوره في عنقه ويحتمل
 أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تلبس بها فيكون
 بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المعصية وضعفه اهذا وجه
 ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب
 تدل على تغليب عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكافر وتدل على أن تخوم الأرض
 تلك فيكون لله الملك منع من رام أن يحفر تحتها عقوبة قال في الفتح ان الحديث يدل على
 ان من ملأ أرضا ملك أسفها إلى منتهى الأرض ولان يمنع من حفر تحتها سربا أو بئر أو غير
 رضاء وان من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك
 وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضرب عن يحاوره وفيه ان الأرضين السبع متراكمة لم يفتق
 بعضها من بعض لان الوقت لا كفي في حق هذا الغصب بطريق التي غصبه لا تنصلها
 عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي وفيه أن الأرضين السبع أطباق كالسموات وهو ظاهر

الانتفاع في مثابة الانتفاق وهذا يختص بالمرتهن لان الحديث وان كان بجملته لا يمكن يختص بالمرتهن لان انتفاع الرهن بالمرهون
لكونه مال كارقبته لا لا كونه منفقاعه وذهب الجمهور الى ان المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وتناولوا الحديث لكونه ورد
على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة قال ابن
عبد البر هذا عند جمهور الفقهاء تردده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخة حديث ابن عمر في أبواب
المظالم لا تحاب ما شابه امرئ بغير اذنه اه قال في المنيل ويحايب عن ١٩٩ دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول

بان السنة الصحيحة من جملة
الأصول فلا ترد إلا بعراض
أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن
حديث ابن عمر بانه عام وحديث
الباب خاص فبينى العام على
الخاص والنسخ لا يثبت الا
بديل يقتضى تاخر النسخ على
وجهه بعد زعمه الجمع لا يعجز
الاحتمال مع الامكان اه وقال
في السجيل وقد ورد اذا كانت
الدابة مروهنة على المرتهن
عاقها وابن الدريش وعلي
الذي يشرب نفقته فكانت هذه
الرواية معينة للمراد بالحديث
وهو ان الفرائد المرتهن والمؤمن
عليه ومما يؤيد هذا انه لا معنى
لكون الرهن يركب ويشرب في
مقابل النفقة فان الرهن ملكه
فلا ينفق على ملكه بعوض ولا
يعارض هذا حديث أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال لا يغاق الرهن من صاحبه
الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه
أخرجناه الشافعي والدارقطني
وحسن اسناده والمالك والبيهقي
وابن حبان في صحيحه وله طرق
ولكن محل الخطة منه قوله له غنمه

قوله تعالى ومن الارض مثلهن خلا فان قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة اقاليم
لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من اقاليم آخر قاله ابن التين وهو الذي قبله مبنى
على أن العقوبة متعلقة بما كان سبيها والافق قطع النظر عن ذلك لا يلزم بين ما ذكره اه
(وعن الاشعث بن قيس أن رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في أرض باليمن فقال الحضرمي يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه
فقال الكندي يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي فقال الحضرمي يا رسول الله استخافه
أنه ما يعلم انها أرضي وأرض والدي اغتصبها أبوه فثما الكندي لليمن فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبد أدور رجل بعينه مالا الا لقي الله يوم يلقاه وهو
أجذم فقال الكندي هي أرضه وأرض والده رواه احمد) الحديث رواه ايضا الطبراني في
الوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسيحي له غرائب وبقية رجاله رجال الصحيح ولا شعث
أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والوسط واسناده ضعيف وقصة الحضرمي
والكندي سباني ذكرها في باب استلاف المنكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن
حجر عنه مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بنحو ما رواه له يأتى الكلام عليه هنا
ان شاء الله قال في التلخيص والحضرمي هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن
عابس واسمه ربيعة اه وفيه نظر فانه سباني عن وائل بن حجر في كتاب الاقضية بلقظ جاء
رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يشعربان
الحضرمي غير وائل وأيضا قال في البدر المنير اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان وكذا جاء
مبينافي إحدى روايتي صحيح مسلم وعبدان بكبير المهمة وبعد هام وحدة والحديث فيه
دليل على انه اذا طلبت عين العلم وجبت وعلى انه يستحب للقاضي أن يعظم من رام الحلف
قوله انه لا يقطع عبد الخ لفظ الصحيحين من حديث الاشعث من حلف على يمين يقطع
بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجرائي الله وهو عليه غضبان وسباني في كتاب الاقضية

(باب قل زد الغاصب بنفقته وقلع غرسه)

(عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير
أذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته رواه الخمسة الا النسائي وقال البخاري هو حديث

وعليه غرمه وقد اختلف في رفع هذه الزيادة ووقفها وصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بانهم من قول سعيد بن المسيب وهكذا
صرح أبو داود في المراسيل انه من كلام سعيد قال رجوع الى الحديث الاول مع صحة هو المتعين فتسكون الفوائد المنصوص
عليها في الحديث للمرتحن ويلحق غرسها من الفوائد بالقياس لعدم الفارق والكسب من جملتها فلا وجه للفرق بينهما وبينها
فتسكون كلها للمرتحن والمؤمن عليه من نفقة وغيرها مما تدعو اليه حاجة المرتحن اه وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من
رهن ذات درو ظهر لا يمنع الرهن من درها وظن رها فبئى محلوبة ومركوبة كما كانت قبل الرهن اه فيجوز للرهن انتفاع
لأنه ينقص المرهون كركوب وركبتي واستخدام ولبس وانما محل لا ينقصه انه وقال الحنفية ومالك وإسحاق في رواية غنمه ليس الرهن

ذلك لانه يتاى حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوى في شرح الاماربان هذا الحديث بمجل لم يبين فيه من الذى يشرب اللبن ويركب فن أين جازاهم أن يجعلوه لارهن دون أن يجعلوه لمرتهن الا ان يقارنه داليل من كتاب أو سنة أو إجماع قال رجع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ اذا كانت الدابة مروهة فعلى المرتهن علقها وعتن الذى يشرب وعلى الذى يشرب نفقةا ويركب فدل هذا الحديث ان المعنى بالر كوب ويشرب اللبن فى الحديث الاول هو المرتهن لا الراهن فعمل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعرض منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا عندنا فى الوقت الذى كان الربا مباحا فلم يحرم الربا حرمت اشكاله

حسن وعن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي له وليس امرق ظالم حتى قال واقدأ أخبرنى الذى حدثنى هذا الحديث ان رجلا من اصحابنا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احداهما بخلاف أرض الاخر فقاضى اصحاب الارض بارضه وامر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقه فدايتهما وانهم التضرع اصولها بالفؤس وانما النخل غم زوام أبو داود والدارقطنى حديث رافع ضعفه الخطاى ونقل عن البخارى تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذى عن البخارى من تحسينه وضعفه أيضا السهقى وهو من طريق عطام بن ابي رباح عن رافع قال ابو زرعة لم يسمع عطام من رافع وكان موسى بن هرون يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطام غير ابي اسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سبى الحفظ وقد أخرج هذا الحديث أيضا البيهقى والطبرانى وابن أبي شيبه والطائى وابن ماجه وأبو يعلى وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل انه قال ان ابا اسحق زاد فى هذا الحديث زرع بغير انهم وليس غيره يذكر هذا الخبر وحديث عروة سكنت عنه ابو داود والمنذرى وحسن الحافظ فى بلوغ المرام اسناده وفى رواية لابى داود فقال رجل من اصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأ كثرطنى أنه أبو سعيد الخدرى فانارأيت الرجل يضرب فى أصول النخل واول حديث عروة هذا قد تقدم فى اول كتاب الاحياء من حديث سعيد بن زيد وأخرج ابو داود من حديث جعفر بن محمد بن محمد بن على عن أبيه الباقى عن سمرة بن جندب انه كان له عضد من نخل فى حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل اهله قال وكان سمرة يدخل الى نخله فيأذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه أن يناقله فأبى فأتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن يناقله فأبى قال فله ولأولئك كذا وكذا امرأته فبى فقال أنت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا انصارى اذهب فاقام نخله وفى سماع الباقى من سمرة بن جندب بنظر فقد نقل من مولده ووفاة سمرة ما يتعذر مع سماعه قوله فليس له من الزرع شئ فبى داليل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع للمالك للأرض وللغاصب ما غرمه فى الزرع يسلم له مالك الأرض قال الترمذى والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول احمد وابى اسحق قال ابن رسلان وقد استدل به كما قال الترمذى احمد على ان من زرع بذرا فى أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو اما ان يسلم ترجعها اما لا كما

وردت الاشياء المأخوذة الى ابدان المساوية لها وحرم بيع اللبن فى الضرع فدخل فى ذلك النهى عن النفقة التى يملك بها المنفق لبنا فى الضرع وتلك النفقة غير موقوف على مقدراتها واللبن أيضا كذلك فارتفع بنسخ الربا ان تجب النفقة على المرتهن بالمناقع التى تجب له عوضا منها وباللبن الذى يحمله ويشربه وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والتأخير حتى هذا معذروا لجمع بين الاحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم ان اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وانهم امن تحايطه وتعقب بان أحمد رواها فى مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطنى من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الاوزاعى والليث وأبو ثور الى حمله على ما اذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون قيباح حيفته للمرتهن الاتفاق على الحيوان حفظ الحياة ولا بقاء

المالية فيه وجعل له فى مقابلة نفقته الانتفاع بالر كوب أو يشرب اللبن بشرط ان لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهى من جملة مسئلة الظفر وقيل ان الحكمة فى العدول عن اللبن الى الدر لاشارة الى ان المرتهن اذا حلب جازله لان الدر ينتج من اللبن بخلاف ما اذا كان اللبن فى اناء مثلا ورهته فانه لا يجوز لمرتته ان يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال (وعلى الذى يركب) الظاهر (ويشرب) لبن الدابة (النفقة) علفه ما كانتا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه شبهتان قال يجوز للمرتهن من الرهن الانتفاع بالر كوب والحلب بقدر النفقة ولا يمتنع بغيره هما لفظ الحديث قاله الحافظ فى الفتح وقال القاضى الشوكانى فى المختصر ونسخه يجوز رهن ما عدا ذلك الراهن فى دين عليه والظاهر يركب واللبن يشرب بنفقته

المهرون وما قالوا ان الحديث ورد على خلاف القياس فحجاب بان القياس فاسد الاعتبار منبني على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به لان العام لا يرد به الخاص بل يبقى عليه انتمى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى اخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام واعدا لها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر ثم اطال في تخريج القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسعه المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا يغلق الرهن بمائه حديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غفقه وعلمه غرمه قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله ثقات الا أن المعنوط عند أبي داود وغيره ارسله انتمى (عن ابن عباس رضى الله عنهما

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان اليمين على المدعى عليه) أورده البخاري في باب اذا اختلف الراهن والمرتهن أى في أصل الرهن وبحوّه فالبيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه واراد البخاري الحمل على عمومه خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الراهن كاشاهد للمرتهن قال ابن القين جرح البخاري الى أن الرهن لا يكون شاهدا قال العلماء

والحكمة في ذلك ان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكيف الحجة القوية وهى البيئنة وهى لا تجلب لنفسه انفعالا ولا تدفع عنها ضررا فيعوى به هذا ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى فيه بحجة ضعيفة وهى اليمين لان

وياخذها بعد حصاد الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها باءد حصاد الزرع فان الزرع اغاصب الارض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه غام ماله وعليه أجرة الأرض الى وقت التسليم وضمن نقص الارض وتسوية حفرها وان أخذ الارض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيها لم يملك اجبارا للغاصب على قلعه وخير المالك بين أن يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الفقهاء ان صاحب الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع لمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الارض ومن جملة ما استدله الاولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير فاجبجه فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا انه ليس اظهريه ولكنه افلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته فدل على أن الزرع تابع الارض ولا يخفى ان حديث رافع بن خديج أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطابقة في العام على الخاص وهذا على فرض أن قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الرابع ما ذهب اليه أهل القول الاول من أن الزرع لصاحب الارض اذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الارض وليكنه اذا صح الاجماع على أنه للغاصب كان مخصصا لهذه الصورة وقد روى عن مالك واكثر علماء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي البحران مالكا والقاسم يقولان الزرع لرب الارض واحتج لما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث الارض وان كان غاصبا ولم أفق على هذا الحديث فيمنع نظريته وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي له لعرق مستطيل في الارض وخديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله نفقته ما أنفقته الغاصب على الزرع من المؤنة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فقدر قيمته وبساها المالك والظاهر الاول قولنا وليس لعرق ظالم حق قد تقدم ضبطه

٢٦ نيل خا الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة نعم قد يجعل اليمين في جانب المدعى في مواضع تستغنى لدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة في المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط في كتب الفقه ومذهب الشافعية في مسألة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا بيئنة لان الاصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن فان قال الراهن لم تكن الاتجار موجودا عند العقد بل احدثها فان لم يتصور حدها وبها بعد فهو كاذب وطواب يجواب الدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعلنا كالا وحالف المرتهن وان لم يصبر عليه واعترف بوجودها وانكر رهنها قبلنا منه انكاره لجواز صدقته في نفي الرهن وان كان تدان كذب في الدعوى الاولى وهى نفي الوجود واما اذا تصور حدها وبها بعد العقد

فان لم يمكن وجودها عنده صدق بلايين وان أمكن وجودها وعدمة عنده فالقول قول بهيمنه لما صار فان حلف فبهي كالاشجار
الحادثة بعد الرهن في القلع وسائر الاحكام وقدمر يساهم اذ ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بان
اختلفا في اشتراطه فيه او اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تخالفا كسائر صور البيع اذا اختلف فيها انهم ان اتفقا على اشتراط
فيه واختلفا في أصله فلا تخالف لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن واللازم من الفسخ ان لم يرهن وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل ٣٠٤ عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الاحكام وأبو داود والنسائي في القضايا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب في العتق وفضله)

والعتق بكسر الميم المهملة بمعنى
الاعناق وهو ازالة الملك عن
الادعي قال الازهرى هو مشتق
من قولهم عتق الفرس اذا سبى
وعتق الفرح اذا طار لان الرقيق
يتخلص بالعتق ويندب حيث شاء
ع(عن أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) ايتار جل
وأى كلمة شرط دخلت على ما وفى
لفظ ايمان مسلم (اعتق امرأ مسلما
استعذ الله تعالى) أى خلاص الله
بكل عضو منه عضو آمنه من النار)
زاد في كتابه قارات الايمان حتى
فرجه بقرجه وخص الفرج
لانه محل أكبر البكائر بعد الشرك
والنساء من حديث كعب بن مرة
وليام امرئ مسلم أعتق امرأتين
مسلماتين كاتفتكما كمن النار
عظيم منهنما بعظم وایما امرأة
مسلمة أعتقت امرأة مسلمة
كانت فكما كهان النار اسناده
صحيح ومثله الترمذي من حديث
أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحياء قوله وامر صاحب النخل الخ فيه دليل على أنه يجوز
الحكم على من غرس في أرض غيره غرسا بغير اذنه بقطعه اقال ابن رشد في النهاية أبجع
العلماء على أن من غرس نخلا أو غرا وبالجلة نباتا في غير أرضه أنه يؤمر بالقلاع ثم قال الا
ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع فله زرعته وكان على الزارع كراه الارض وقد
روى عنه ما يشبهه قول الجمهور ثم قال وفرق قوم بين الزرع والثمار الى آخر كلامه قوله
عم بضم الميم له تشديد الميم جمع عجمة وهى الطويلة وفى القاموس ما يدل على أنه يجوز
فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل ويضم

(باب ما جاء في غصب شاة قد بجها وشواها أو طبعها)

(عن عاصم بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلما رجع استقبله داعى امرأة فبها وحي بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا
فغضب أبو نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلوك لقمة في فمه ثم قال أجد لحم شاة أخذت
بغير إذن أهلها فقالت المرأة يا رسول الله انى أرسلت الى البقيع يشتري لى شاة فلم أجد
فأرسلت الى جارلى قد اشتريت شاة ان أرسل بها الى بيتها فلم يوجد فأرسلت الى امرأته
فأرسلت الى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطعمي به الاسارى رواه أحمد
وأبو داود والدارقطني وفي لفظ له ثم قال الى لاجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت
يا رسول الله أخى وأنا من أعز الناس عليه ولو كان خيرا منى لم يغير على وعلى ان أرضيه
بأفضل منها فاجب أن يأكل منها أو أمر بالطعام للاسارى) الحديث في اسناده عاصم بن
كليب قال على بن المدني لا ينجح به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم
الرازى صالح وقد أخرج له مسلم وأما جهالة الرجل الصحابي فغير قاذحة لما قرناه بغير
مرة من أن مجهول الصحابة مقبول لان عموم الأدلة القاضية بانهم خير الخلق لقمة من جميع
الوجوه أقل احوالها أن تثبت لهم بها اذ التزيتة أعنى قبول مجاهيلهم لانه واجبهم تحت
عمومها ومن تولى الله ورسوله تعديله فالواجب حله على العدالة حتى يكتشف خلافها
ولا انكشاف في المجهول قوله يلوك قال فى القاموس الاول أهون المضغ أو مضغ صاب
قوله لقمة بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام قال فى القاموس اللقمة وقطع

عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات وفي الحديث فضل العتق وان عتق الذك أفضل من عتق الانثى خلافا
لما فضل عتق الانثى محتجا بان عتقها يستدعى مبرورة ولد هاسر اسوا تزوجها حرا وعبدا بخلاف الذك ومثاله في الفضل ان
عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذك من المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحيةه للقضاء وغيره مما يصلح
للاذكور دون الاناث قال الخطاى ويستحب عند بعض العلماء ان لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعمور أو الشلل
وشوهه ما بل يكون سليما ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق اعضائه كلها من الدار باعناقه اياه من الرق في الدنيا وقال
وربما كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كانه ي اذ يصلح ما لا يصلح له غيره من حفظ الحريم وغيرها انتهى فقهه اشارة الى أنه

يعتبر النقص الجهور بالمنفعة وما قاله في مقام المنع وقد استسكروا النووي وغيره وقال لاشك ان في حق الحيض وكل ناقص فضله لكن الكامل أولى وقال ابن المنبر فيه إشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون اكرهارة أن تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا يقع الا بغيره من النار وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا كقاربات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) قوله حالان الجهاد كان اذ ذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت فاي الرقاب أفضل) أي لائق (قال إيمان بالله وجهاد في سبيله)

ما جاء باللقم قوله فلم يوجد بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي القاموس أوجده أعناه وفلان ما لوبه أظفره وبه الحديث فيه دليل على مشروعية اجابة الداعي وان كان اصرأ والمدهور جلا أجنبي اذا لم يعارض ذلك بمفسدة مساوية أو راجحة وفيه معجز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرة لعدم اساعته لذلك اللحم واخباره بما هو الواقع من أخذها بغير اذن أهلها وفيه تجنب ما كان من الماء كولات حراما أو مشتهرا وعدم الاتكال على تجوز اذ مال الكبد بعدا كله وفيه أيضا أنه يجوز صرف ما كان كذلك الى من يأكله كالاسارى ومن كان على صفته سم وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها كما وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة ان المالك يحجر بين طاب القيمة وبين أخذ العين كالحى وعدم لزوم الأرش لان الغاصب لم يستملك ما ينفرد بالتقويم وحكى عن المؤيد بالله والناصر والشاهي ومالك انه يأخذ العينين مع الارش كالمقطع الاذن وهوها وعن محمد أنه يحجر بين القيمة أو العين مع الارش

(باب ما جاء في ضمان المتاع بجفسه)

(عن أنس قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فالتقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام يطعم وانا ما بناه رواه الترمذي وصححه وهو عناه لسائر الجماعة الامسالية وعن عائشة انها قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل صفة أهدت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياه من طعام فبما ملكت نفسي ان كسرتة نقلت يا رسول الله ما كفارة قال اياه كاناه وطعام كطعام رواء أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث الاول لفظه في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارسات احدى امهات المؤمنين مع خادمها بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة فضعهما وجعل فيها الطعام وقال كادودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة هذا أحد ألفاظ البخاري وله ألفاظ أخرى وليس فيه تسمية الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في اسناده أفلت بن خليفة أبو حسان ويقال فليت

أغلاها) بالمجمة وروى بالمهملة (عنا) ومسلم عن هشام أكثرها غنا وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف درهم مثلا فاراد أن يشتري بها رقبة يعتقها أو بوجه درقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فالثمن أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السهمية افضل لان المطلوب هنا فاك الرقبة وهما طيب اللحم انتهى قال في الفتح والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص قرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدد اضعافه ورب محتاج الى كثرة اللحم ليفرقه على المحاييج الذين يتقربون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط ان ايم ما كان أكثر نفعا كان افضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أغلى ثمننا أفضل من المسامة وخالفه اصبيغ وغيره وقال المراد

بقوله أغلاها غنا من المسامير وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الاول (وانفسها عند أهلها) أي أكثرها رغبة عند مالكيها لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خالصا (قلت فان لم أقبل) أي ان لم أقدر على العتق ولدارق طق في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صانعا) من الصنعة أو صانعا بالاضاد من الضياع أي تعين داضباع من فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وأطال القسط لاني في تصحيح الروايات بالمجمة والمهملة وما قيل فيها مجدا فراجع (أو تضع لاخرق) وهو من لا يحسن صنعة ولا يهتدى اليها (قال فان لم أقبل) قال تدع الناس من الشمر) الخ تكف عنهم شرك فيه دليل على ان الكف عن الشيء داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤخر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع التكف الا مع النية والقصد

لامع الغفلة والذهول قاله القرطبي (فإن صدقة تصدق به على نفسك) وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد
 الايمان والاجابة باختلاف احوال السائلين وفيه حسن المراجعة في السؤال وضرب المقتى والحلم على التأييد
 ورفقه به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن ابي ذر حذيثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها يشغل على قوائد كثيرة
 منها سؤاله أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة افضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم
 وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من اواخر ونوا ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى ان اعانة الصانع افضل

من اعانة الصانع لان غير الصانع
 مظنة الاعانة فكل احد يعينه
 بما لا يخالف الصانع فانه لشهرته
 بصنعيته يغفل عن اعانته فهو
 من جنس الصدقة على المستور
 اثم في وهذا الحديث من أعلى
 حديث وقع عند البخاري وهو
 في حكم الثلاثيات وأخرجه
 مسلم في الايمان والنسائي في العتق
 والجهاد وابن ماجه في الاحكام
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنه ما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من أعتق
 شركا في عبد أي نصيبا سواه
 كان قليلا أو كثيرا والشرك
 في الاصل مصدر أطلق على
 متعلقه وهو المشترك ولا بد من
 اضمار أي جزء مشترك لان
 المشترك في الحقيقة الجلية (فكان
 له أي للذي أعتق (مال يبلغ) أي
 شيء يبلغ (عن العبد) أي قيمة
 بقيته (قوم العبد قيمة عدل)
 بأن لا يزداد من قيمته ولا ينقص
 ولمسلم والنسائي لاوكس ولاشطط
 والوكس النقص والشطط الجور
 (فأعطى شركاه حصصهم) أي

العامري قال الامام أحمد ما أرى به بأسا وقال أبو حاتم الرازي شيخ وقال الخطابي في
 اسناد الحديث مقال وقال في الفتح ان اسناده حسن قوله بعض أزواج النبي هي زينب
 بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة كما
 روى النسائي عنهم أنها أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في حفنة فقامت عائشة
 متزرة بكساء ومعهما نهر فقامت به العصفرة الحديث والرواية المذكورة في الباب عن
 عائشة تشعر بأنه قد وقع لها مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن أنس من طريق
 عمران بن خالد شوز ذلك قال عمران أ كثر ظني أني سأحقة يتي التي كسرت عائشة حفنتها
 قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنها حقة بل هي أم سلمة ثم قال نعم وقعت القصة
 لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير
 مسمى عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه فصنعت له طعاما
 وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني فقالت للبخارية انطاني فأكفني قصعتها ما كفاها
 فأنكسرت وانتذر الطعام فجعله على النطع فأكوه ثم بعث بقصعتها الى حفصة فقال
 خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقية رجاله ثقات قال الحفاظ وتحرر من ذلك ان المراد بن
 أيهم في حديث الباب هي زينب بجدي الحديث من أخرجه وهو جيد عن أنس وما عدا
 ذلك فقصص أخرى لا تلقى بن تحقيق أن يقول في مثل هذا قيل المرسل فلائذ وقيل
 فلائذ من غير تحزير قوله أنا ما نأف فيه دليل على أن القمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا
 عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخاري المقتضية بلهف ودفع القصعة الصحيحة
 للرسول وبه احتج الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القمي يضمن بقيته مطلقا وفي
 رواية عنه كالمذهب الاول وفي رواية عنه أخرى ما صنعه الا دعي فالمثل وأما الحيوان
 فالقيمة وعنه أيضا ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو
 المشهور عندهم وقد ذهب الى ما قاله مالك من ضمان القمي بقيته مطلقا جاعة من اهل
 العلم منهم الهادوية ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله وأجاب القائلون بالقول الثاني
 عن حديث الباب وما في معناه بما حكاه البيهقي من أن القصعتين كانتا للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل
 القصعة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين ونعقب بما وقع في رواية لابن أبي حاتم بالنظر

من قيمة حصصهم أي ان كان له شرك فان كان اعطاه جميع الباقي وهذا الخلاف فيه ولو كان شريكين ثلاثة
 فاعتق أحدهم حصته وهي النصف والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليه ما نسب صاحب النصف بالسوية أو على
 قدر الحصص الجهور على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف كالاخلاف في الشفعة اذا كانت لاثنتين كل يأخذ
 بالسوية أو على قدر المالك (وعتق عليه) العبد (والا) بان لم يكن موسرا (فقد عتق منه ما عتق) أي حصته وظاهر الحديث
 العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون فقينه خلاف والاصح في الرهن والحنفية منع السرية لان فيما ابطل
 جن المرتين والجاني عليه الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في العتق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم (أي ما حدثت به أنفسهم) وهو ما يخطر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه وسواس الخلق لاصواتهم أو قبل ما يظهر في القلب من الخواطر ان كانت تدعو إلى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو إلى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهام أو لا تكون الوسوسة إلا مع التردد والتزلزل من غير ان يطمئن إليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالخوارخ (أو تسكلم) في الأقوليات بالأسان على وفق ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست لان ٢٥٥ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن

في ذلك الخطي والناسي لا توطن

لهما (وعنه) أي عن أبي هريرة

(رضي الله عنه) أنه لما أقبل يريد

الاسلام) وكان مقدمه فيما قاله

الغلام عام خبير وكان في الحورم

سنة سبع وكان اسلامه بين

الحديبية وخيبر (ومعه غلامه)

قال في الفتح لم أقف على اسمه

(ضلي) أي تاه (كل واحد منهما)

من صاحبه) فذهب إلى ناحية

(فأقبل) أي الغلام (بعد ذلك

وأبو هريرة جالس مع النبي صلى

الله عليه وآله وسلم فقال النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا

هريرة هذا غلام قد أتاك فقال

أما أي حتما (إني أشهدك أنه

حر قال فهو حين يقول) أي

الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة

(باليلة من طولها وغنائمها*)

أي تعيها ومشقتها (على أنها

من دارة الكفر) أي

الحرب (فجئت) وهذا من بحر

الطويل وفيه الحرم وهذا

الشعر لابي هريرة وألغى لاهمه أو

لاي مرند الغنوى تمثل به أبو

هريرة وفيه النائم من النصب

من كسر شيئا فهو له وعليه مثله وبه يذير على من زعم أنهم ساءوا فاعلموا لا عوم فيها ومن جله ما أجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكفرة باعطاء قصعتها الأخرى وتعقب بأن التصريح بقوله أنا بآيائنا يبعث ذلك قوله طعام بطعام قيل ان الحكم بذلك من باب المعونة والإصلاح دون بيت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطعامين كانا مختلفين قوله فما ملكت نفسي أن كسرته لفظ أبي داود فأخذني أفكلك بفتح الهاء وواسكان الفاء وفتح الكاف ثم لام وزنه أفعل والمعنى أخذتني رعدة الإفكلك وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم ساءلوا حسن الطعام غارت وأخذت سائل الرعدة

* (باب جنابة البهيمة) *

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحجام جرحها جبارة وعن أبي هريرة أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار أو أبا ذؤاد* وعن حرام بن مخيمصة أن ناقة البراء بن

عازب دخلت حائطاً فأنشدت فيه فقضى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن على أهل

الخواطر حفظها بالهمار وان ما أفادت المراسي بالليل ضامن على أهلها رواء أجد وأبو

داود وابن ماجه* وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فإطأت يده أو رجل فهو

ضامن رواء الدار قطي وهذا عند بعضهم فيما إذا وقفها في طريق ضيق أو حيث تضمر

(المار) حديث الحجام جرحها جبار أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وقد تقدم

في باب ما جاء في الركا وال معدن من كتاب الزكاة وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي

وقال الدارقطني لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن

عبيدة ويونس ومعمور وابن جرير وعقيل وإيث بن سعد وغيرهم كلهم يرووه عن الزهري

فقالوا الحجام أو البر جبار والمعدن جبار ولم يذكروا الرجل وهو الصواب وقال الخطابي

قد تسكلم الناس في هذا الحديث وقيل أنه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء

الحفظ وقد روى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول

والسفر (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك مائة رقبة وجل على مائة بعير فأسلم جل

على مائة بعير واعتق مائة رقبة (في الحج لما روى أنه حج في الاسلام ومعه مائة بدنة قد جلاها بالخير ووقف بيئته عبدو في أعناقهم

أطواق القصة فخر واعتق الجميع (قال) أي حكيم (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله وذكروا

الحديث) أي بابقه وهو رأي أي أخبرني أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحدث بها يعني أتبرأ رأي أطالب بها

البر والأحسان إلى الناس والتقرب إلى الله تعالى قال فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسألت على ما سألتك من خير

(وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به هبة التقرب في حال الكفر بل إذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذي فعله وإنك بفعل ذلك

اكتسبت طباعا جيلا فانتفعت بتلك الطباع في الاسلام وتكون تلك العادة قد مهدت للهدى وتعد على فعل الخير وانك
 بركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اغار على بني المصطلق) بطن من خزاعة (وهم غارون) جمع غاراي غارلون اي اخذهم على غرة (وانعامهم تشق
 على المماقة قتل مقاتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسبي ذرارهم) وفي هذا جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة
 من غير اذار بالاغارة لكن الصحيح استحباب ٢٠٦ الاذار وبه قال الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور وقال مالك

يجب الاذار مطلقا وفيه جواز
 استرقاق العرب لان بني المصطلق
 عرب من خزاعة وهذا قول
 الشافعي في الجديد وفيه قال مالك
 وجهور اصحابه وأبو حنيفة
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون
 لشرفهم وهو قول الشافعي
 في القديم والاول ارجح (وأصاب
 يوسف جويرية) بنت الحرث بن
 أبي ضار وكنان أبوها سميت
 قومه وقيل وقعت في سهم ثابت
 ابن قيس وكانت بنته تنسها انقضى
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كتابتها وتزوجها فارسل
 الثامس مافي أيديهم من السبايا
 المصطلقة ببركة مضاهرة النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم
 امرأة أكثر بركة على قومها منها
 (رضي الله عنها) عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال ما زلت أحب
 في تميم بن مرة بن اد بن طابخة
 ابن الياس بن مضر (منه ثلاث)
 أي ثلاث خصال (منعت من
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول فيهم) أي في بني تميم
 (سمعتهم يقول هم أشد أمتي على

الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل جبار قال الدارقطني تفرد به آدم بن أبي إياس عن
 شعبة وسفيان بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري وأخرج للمسلم في المقدمة
 ولم يحتج به واحد منهم ما وثقكم فيه غير واحد وحديث حرام بن محبصة أخرجه أيضا
 مالك في الموطأ والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه والحاكم والبيهقي قال
 الشافعي أخذناه لمبونه واقصاده ومعرفة رجاله قال الحافظ ومدايره على الزهري
 واختلف عليه فقبيل عن الزهري عن ابن محبصة ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد
 فيه عن جندب بن محبصة ورواه معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عليه
 ورواه الاوزاعي واهم عمل بن أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري عن حرام عن
 البراء قال عبد الله الحق وحرام لم يسمع من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه النسائي من
 طريق محمد بن أبي حنيفة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة
 عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب أن البراء ورواه ابن جريج عن الزهري أخبرني
 أبو اسامة بن سهل أن ناقة البراء ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال بلغني أن ناقة البراء
 وحديث النعمان قال في الجامع الكبير رواه البيهقي وضعفه قوله جبار بضم الجيم أي
 هدر قال في القاموس هو الهدر والباطل وظاهره أن جنابة اليها ثم غلبت مضمونة
 ولكن المراد إذا فعلت ذلك بنفسها ولم تكن عقورا ولا فرط ما لكها في حفظها حيث
 يجب عليه الحفظ وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن محبصة وكذلك في اسواق
 المسابن وطرقهم ومجايعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير قوله الرجل يكسر
 الراموسكون الجيم بمعنى انه لا ضمان فيما جنته الدابة برجلها ولكن بشرط أن لا يكون
 ذلك بسبب من مال كذا كتمو قوتها في الاسواق والطرق والجامع وطرقها في تلك الامكنة
 كما يدل على ذلك حديث النعمان وبشرط أن لا يكون ذلك في الاوقات التي يجب على
 المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم ولكنه يشهد له
 مافي الحديث المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم برحمها جبار فان عومته
 يقتضي عدم الفرق بين جنابها برجلها أو بغربها أو الكلام في ذلك مبسوط في الكتب
 الفقهية قولنا ضمان على أهلها أي مضمون على أهلها وفي حديث البراء وان حفظ
 الماشية بالليل على أهلها وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل وقد استعمل

الرجال) وعند مسلم هم أشد الناس قسلا في الملاحم فيكون المراد باللاحم أكثرها وهو قتال الدجال أو ذكر
 الدجال ليدخل غير بطريق الاول (قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه صدقات قومنا)
 لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف في الياس بن مضر (وكانت سمية منهم عند عائشة) وعند الاسماعيلي وكانت على عائشة نسمة من
 بني اسمعيل قال في الفتح لم أقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محررو بين الطيراني في الاوسط من
 رواية الشعبي المراد بالذي كان عليه اواؤه كان نذرا وعنده في الكبير أم ساقالت باني الله اني نذرت عتمة من ولد اسمعيل فقال
 لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر غدا الخافي في العنبر فقال لها اخذني منهم اسم أربعة فاخذت

منهم روي جاوز يباورنيا وسيرة نبي صلى الله عليه وآله وسلم على رؤسهم وترك عليهم قال في الفتح والذي تعين لعنق عائشة من هؤلاء الاربعة اما رديح واما رخي ففي سنن ابى داود من حديث الزيب ما يرشد الى ذلك انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اعتقها) أى النسيئة (فانهم امن ولدا سمعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتملكهم كسائر فرق العجم الا أن عتقهم افضل امكن قال ابن المنير تلك العرب لا بد عندى فيه من تفصيل وتخصيص للشرقاء ولو كان العربي مالا من ولد فاطمة رضى الله عنها فلو فرضنا ان حسينا أو حسينيا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ٢٠٧ ولده قال واذا أفاد كون المسبي من ولد

اسماعيل يقتضى استحباب اعتاقه

فالذى بالمثابة التى فرضناها يقتضى

وجوب حريته حقا قال فى الفتح

وفى الحديث ايضا فضيلة ظاهرة

لبنى تميم وكان فيهم فى الجاهلية

وصدبر الاسلام جماعة من

الاشراف والرؤساء وفيه الاخبار

عسا مأتى من الاحوال الكائنة

فى آخر الزمان وفيه الرد على من

نسب جميع اليمن الى بنى اسمعيل

لتفرقة صلى الله عليه وآله وسلم

بين خولان وهم من اليمن وبين

بنى العنبر وهم من مضر والمشهور

فى خولان انهم من ولد كهلان بن

سبأ وقال ابن الكلبي خولان

من قضاة وهذا الحديث أخرجه

مسلم فى الفضائل عن زهير

رضي الله عنه أى عن أبى هريرة رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قال لا يعل أحدكم

لمأواه غيره (أطعم ربك) أمر من

الاطعام (وضئ ربك) أمر من

وضاء يوضئه (اسق ربك) أمر

من سقاها يسقيها وسبب النهي

عن ذلك ان حقيقة الربوبية لله

تعالى لان الرب هو المالك والقائم

بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالنهار ويضمن ما جنته بالليل وهو مالك
والشفاى والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنه لا ضمان على أهل الماشية
مطلقا واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار ولا شك أنه عموم مخصوص
بحديث حرام بن حبيصة والنعمان بن بشير قال الطحاوى الا أن تحقيق مذهب أبي
حنيفة انه لا ضمان اذا أرساها مع حافظ واما اذا أرساها من دون حافظ ضمن انتهى ولا
دليل على هذا التفصيل وذهب الليث وبعض المالكية الى أنه يضمن مالكها ما جنته
ليلا أو نهارا وهو اهدر للدليل العام والخاص وروى عن عمر انه لا يضمن ما تلفته بما
لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشكل
على المذهب الاول قول الله تعالى اذ نقشت فيه غنم القوم فى قصة داود وسليمان على
القول بأن شرع من قبلنا بالزمن لان النفس انما يكون بالليل كما جزم بذلك الشعبي
وشريح ومسروق روى ذلك البيهقي عنهم

• (باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا) •

(عن أبى هريرة قال جاز رجل فقال يا رسول الله أرأيت ان جاز رجل يريد أخذ مالي قال
فلا تعطه مالك قال أرأيت ان قاتلني قال قاتله قال أرأيت ان قتلني قال فانت شهيد
قال أرأيت ان قتله قال هو فى النار ورواه مسلم وأحمد وفى لفظه يا رسول الله أرأيت ان
عدى على مالي قال انشد الله قال فان أبوا على قال أشد الله قال فان أبوا على قال قاتل
فان قتل فى الجنة وان قتل فى النار فيه من الفقه انه يدفع بالاسهل فالاسهل وعن
عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد
محقق عليه وفى لفظ من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ورواه أبو داود والنسائي
والترمذي وصححه وعن سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو
شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه حديث سعيد بن
زيد أخرجه ايضا بقبية أهل السنن وابن حبان والحاكم وقد أخرج أحمد والنسائي وأبو
داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبى هريرة عن رواية قتادة عن أنس بن مالك

بالنهي ولا يوجد هذا حقيقة الا لا تعالى قال الخطاى سبب المنع اب الانسان من يوب متعبدا بخلاص التوحيد لله تعالى وترك
الاشراك معه فذكر له المضاهاة بالاسم لا لا يدخل فى معنى الشرك ولا فرق فى ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر
الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار والثوب ورب البوع واما قوله تعالى اذ كرفى
عند ربك فانه ورد لبيان الجواز والنهي للادب والتزيه دون التحريم أو النهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة
ولم ينه عن اطلاقها فى نادر من الاحوال وهذا الاختار القاضى عياض وتخصيص الاطعام وما بهد ما بالذ كر لغبلة استعما لها
فى المخاطبات ويدخل فى النهي ان يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على

سبل التوفيق لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك عن السيد قال في مصابيح الجامع ساق البخارى
في الباب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وامائكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قوموا الى سيدكم تنصرون على ان النهي
انما جاء متوجها على جانب السيد اذ هو في مظنة الاستطالة وان قول الغير هذا عيب يزود هذه امته خلافا لثلاثة بقوله اخبارا
وتعريفا وليس في مظنة الاستطالة والآية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقف ببعض
الاحياء فقال من سيد هذا الحق فقال ٢٠٨ رجل انما فقال لو كنت سيدهم لم تقبله وقال النورى المراد بالنهي من استعماله

على جهة التعظيم لا من اراد
التعريف انهم ومجمله كما قال
في الفتح اذ لم يحصل التعريف
بدون ذلك استعمالا للادب
في اللفظ كادل عليه الحديث
(وليقل سيدى ومولائى) وانما
فرق بين السيد والرب لان
الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا
واختلف في السيد هل هو من
أسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن
انه من أسماء الله تعالى نعم روى
البخارى في الادب المفسر وأبو
داود والنسائى وأحمد من حديث
عبد الله بن الشخير عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال السيد
الله فان قلنا انه ليس من أسماء الله
فالفرق واضح اذ التباس وان
قلنا انه من أسماء الله تعالى فليس
في الشهرة والاستعمال كلفظ
الرب فيحصل الفرق بذلك وانما
من حيث اللفظة فالسيد من
السود وهو المقدم يقال ساد
قومه اذا تقدم عليهم ولا شك
في تقدم السيد على غلامه قلنا
حصل الانتراق جاز الاطلاق
وأما المولى فقال النورى يقع على

عن بشير بن نهيك عنه بالفظ ولا قصاص ولا دية وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر
ما كان عليك فيه شيء وقد تعقب الحافظ في صلاة الخوف من التخصيص من زعم أن
حديث ابن عمر وابن العاص متفق عليه وقال انه من أفراد البخارى وفي هذا التعقب
نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المظالم
والغصب بأن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عمر وودكر القصة وأما حديث
الباب فيما يدل على أنها تتجاوز مقاتلة من أراد أخذ مال انسان من غير فرق بين
المقتل والكثير اذا كان الاختلاف غير حق وهو مذهب الجمهور كالحاكم النورى
والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة وقال بعض المالكية
لا تتجاوز اذا طلب الشيء الخفيف وامل متمسك من قال بالوجوب ما في حديث ابى هريرة
من الامر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال الى من رام غصبه واما القائل بعدم الجواز
في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الاخف فالأخف
فلا يعدل المدافع الى القتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه
وآله وسلم بانشاد الله قبل المقاتلة وكما تدل الاحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن
اراد أخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن اراد اراقة الدم والقتل في الدين والاهل
وحكى ابن المنذر عن الشافعى انه قال من اراد ماله او نفسه او حره فله المقاتلة وليس
عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال ابن المنذر والذى عليه اهل العلم ان للرجل ان يدفع
عما ذكر اذا اراد طلبا بغير تفصيل الا ان كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجهميين
على استثناء السلطان لا تثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه انهم
ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من
حديث ابى هريرة وحمل الاوزاعى احاديث الباب على الحالة التي للناس فيها امام واما
حالة الفرقة والاختلاف فليس تسلم المبتغى على نفسه او ماله ولا يقاتل احدا قال في الفتح
ويرد عليه حديث ابى هريرة عند مسلم يعنى حديث الباب واحاديث الباب مصرحة
بان المقتول دون ماله ونفسه واهله ودينه شهيد ومقاتله اذا قتل في النار لان الاول
محق والثانى مبطل قوله دون ماله قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان بمعنى تحت
وتستعمل بالخفية على الجواز وجهه ان الذى يقاتل عن ماله غالبه انما يجعله خلفه أو

سنة عشر معنى منها الناصر والولى والمالك وحينئذ فلا بأس ان يقول مولى أيضا السكن يعارضه حديث مسلم
والنسائى من طريق الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة في هذا الحديث لا يقل احدكم مولاى فان مولاكم الله واجيب بان
مسما قد بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال عياض وحذفها أصح وقال
القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيه فظهر ان اللفظ الاول أرجح وانما صرحنا بالترجيح للعارض
بينهما والجمع متعذر والعلم بالتاريخ موقوف لم يبق الا الترجيح وقد كان بعض كبار العلماء يأخذون بما ذكرنا من أن يخاطب أحدا
بالفظ السيد أو كتابته قال في الفتح ويؤيد هذا اذا كان المخاطب غيرنى فعند أبى داود والبخارى في الادب المنرد من حديث

وعنه (أي) لأنهم ليست دالة على الملك كدلالة عبدى فارشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما يؤدى إلى المعنى مع سلامة الامة من التعاطف مع انما تطلق على الحر والمملوك لكن اضافته ثدل على الاختصاص قال الله تعالى واذا قال موسى افتاه وهذا النهى لامتزیه دون التحريم كما هو وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب (وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن أبى هريرة) (رضى الله عنه) (وآله وسلم) قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه) وعند مسلم فليطعمه فليجلسه معه) وعند أحمد والترمذى فليجلسه معه فان لم يجلسه معه ولا ينماجه فليدعه فليأكل كل يومه فان لم يفعل (فليأكله) من الطعام (لقمة أو لقمتين) شك من الراوى ورواه الترمذى بلفظ لقمة فقط وفى رواية مسلم تقييد ذلك اذا كان الطعام قليلا (أو أكله أو أكلتين) (يعنى لقمة أو لقمتين) (فانه) أى الخادم (ولى علاجه) أى الطعام عند تحصيل آلاله وتحمل مشقة

• (باب في ان الدفع لا يلزم الموصول عليه، ويلزم الغير مع القدرة) •

٢٧ نيل حا - حره ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه وشمر راتخته و باختلاف في حكم الامر بالاجلاس فقال الشافعي انه افضل فان لم يفعل فليس بواجب او يكون بالخيار بين أن يجاسه أو يناوله وقد يكون أمره اختيارا غير حتم ورجح الرافعي الاحتمال الاخير وحمل الاول على الوجوب ومعناه ان الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان افضل ولا يتعين المناولة ويحتمل ان الواجب أحدهما لا بعينه والثاني ان الامر للحدب مطلقا وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاطعمه (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه واغض مسلم فليمتق بديل فليجنب ويقاتل يعني قتل فاما قتاله ليست على ظاهرها او يؤيده حديث مسلم باللفظ اذا ضرب الوجه

ومنه للنسائي وأبي داود وفي الادب المفرد اذا ضرب أحدكم خادعة ويحتمل أن تكون على ظاهرها التناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فتمتني دفعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حدة أو تعزير أو تاديب وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوجها وقال ارجوها واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين هلا كهفن دونه أولى وقد وقع في مسلم تعليل اتقاء الوجه في حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب فان الله خلق آدم على صورته ٢١٠ والاكثر على ان الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الامر

يا كرام وجهه ولولا ان المراد التعليل بذلك لم يكن هذه الجملة ارتباطا بما قبلها وقبل يعود على آدم اي على صفة فامر بالاجتناب كراما لآدم لمساومة له لصورة المضروب ومراعاة لحق الابوة وظاهر النهي التحريم ويؤيد حديث سويد بن مقرن عند مسلم انه رأى رجلا ظم غلامه فقال أما علمت ان الصورة محرمة قال انوروى قال العلماء انما نهى عن ضرب الوجه لانه لطيف مجمع المحاسن وأكثر ما يقع الادراك باعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تتشوه كلها أو بعضها والثنين فيها فاحش لبروزها وظهورها بل لا يسلم اذا ضرب غالب من شين اه وهذا التعليل حسب ما يمكن ولكن الذي تقدم من رواية مسلم أولى وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه رواه بالعمى متمسكا بما رواه عنه فغلط في ذلك

أبي بكر بنحو حديث سعد عند أبي داود وعن أبي هريرة بنحوه أيضا عند البخاري ومسلم وعن ابن مسعود بنحوه عند أبي داود وعن خريم بن قانك بنحوه أيضا عند أبي داود وعن أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر قلت لبيك وسعدك قال كفى أنت اذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم قلت ما خاف الله لي ورسوله قال عليك بمن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا أخذتني فاضمه على عاتقي قال شاركت القوم اذن قلت فما تأمرني قال تلزم بيته قلت فان دخل على بيتي قال فان خشيت أن يهرلك شعاع السيف فألقو بك على وجهك يوباغك واغمه وعن المقداد بن الاسود عند أبي داود قال ايم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا ما ان السعيد لم يجنب الفتن ولم يبتلي فصبه فواها معنى قوله فواها التلهيف وعن أبي بكر غير الحديث الاول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تواجه المسلمان بسيفيهما فاقا قاتل والمقتول في النار قال عليه وآله وسلم يقول اذا تواجه المسلمان بسيفيهما فاقا قاتل والمقتول في النار قال يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه أراد قتل صاحبه وعن خالد بن عرفطة عند احمد والحاكم والطبراني وابن قانع بلفظ ستة تكون بعدى فتنة واختلاف فان استطعت أن تكون عند الله المقتول لا القاتل فافعل وفي استماده على بن زيد بن جندعان وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب وعن أبي واقد وخرخشة أشار الى ذلك الترمذي قوله كسر وافيهما قسمكم قيل المراد الكسر حقيقة ليسد عن نقب باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال ويؤيد الاول واضربوا بسيفكم الحجة قال النووي والاول أصح قوله القاعد فيه اخير من القائم الخ عنه بيان عظم خطر الفتنة والحث على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شيء من أسبابها فان شرها وقتها ما يكون على حسب التعاقب بقوله كن كائن آدم يعني الذي قال لآخيه لما أراد قتله لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا يا ساطيدي اليك لا قتال كما حكى الله ذلك في كتابه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة لا يقاتل في فتن المسلمين وان دخلوا عليه يته وطلبوا اقله ولا تجوز له المدافعة عن نفسه لان الطالب متاول وهذا مذهب أبي بكر الصديق وغيره وقال ابن عمر وعمران بن

وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحة انضمام على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى قال لما قلت وهذه الزيادة أخرجهما ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر باسناد رجاله ثقات وأخرجهما أيضا ابن أبي عاصم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل واقله من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقر بين أهل السنة من امراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وقال المازري غلط ابن قتيبة فاجرى الحديث على ظاهره وقال صورة كالصور اه وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت ابا يحيى بن راهويه يقول صح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن

وقال الحق الكوسج سمعت أبا عبد الله يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد قال قال رجل لابي ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هذا قول الجهمية اه وعنده البخاري في الادب وأحمد عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولن فيخ الله وجهك ووجهك من أشبه وجهك ان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له * (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في المسكاتب) * اي الرقيق الذي يكتبه مولاه على مال يؤديه اليه فاذا أداها أعنتق فان عجز رد ٢١١ الى الرق وبكسر القاء السيد الذي تقع

منه المسكاتب والكتابة عقد عتق بلائها بعوض منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول ان العبد لا يملك الدورانها بين السيد ورقيقه ولا يبيع ماله بماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقال الروياني انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح وأول من كوتب في الاسلام بريرة ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجازئله على الراجح وأول من كوتب بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو أمية مولى عمر بن سيرين مولى أنس قال في الفتح واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عنق بصفة معلومة على جهة مخصوصة (عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل ان تشترها فلما كاتبها أهلها

الحسين وغيرهم ما لا يدخل فيه البكن ان قصد دفع عن نفسه قال النووي فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال يجب عليه أن يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه التحول عن بلد القننة أصلا ومنهم من قال يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وكذا قال النووي وزاد أنه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي إلى أمر الله قال النووي وهذا هو الصحيح وتناول الاحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما ما قال ولو كان كما قال الاولون اظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون اه وقال بعضهم بالتقصيل وهو انه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام لهما فالتقاتل ممنوع يومئذ وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي كما تقدم وقال الطبري انكار المنكر واجب على من يقدر عليه فن أعان الحق أصاب ومن أعان الخطيئ أخطأ وان أشبك الامر فبغى الحائلة التي ورد انتهى عن القتال فيها وذهب البعض الى أن الاحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان انتهى مخصوص بن خوطب بذلك وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق ان المقاتلة انما هي في طلب الملائك وقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فاخرج ابو داود عنه انه قال له وابصة بن معبد ومتى ذلك يا ابن مسعود فقال تلك ايام الهرج وهو حيث لا يأمن الرجل بجليسه ويفيد ما ذهب اليه الجمهور وقول الله تعالى فن اعدى عليكم فاعدوا عليه بمثل ما اعدى عليكم وقوله تعالى وجزا سيئة سيئة مثلها ونحو ذلك من الآيات والاحاديث ويؤيده ايضا الآيات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيأتي الامتثال في باب ما جاء في توبة القتال من كتاب القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على انه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد اذلاله بوجه من الوجوه وهذا مما لا علم فيه خلافا وهو مندرج تحت ادلة النهي عن المنكر

(جاءت اليها تسعة معناني) مال (كاتبته ولم تكن قضت من كاتبها شيئا) وعليها خمسة أواق فحمت في خمس سنين كما في رواية أخرى عند البخاري (قالت لها عائشة ارجعي الى أهلك) ساداتك (فان أحبوا ان أقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت) ظاهره أن عائشة طالبت أن يكون الولاء لها اذا أدت جميع مال الكتابة وليس ذلك مرادها وكيف نطلب ولا من أعنتقه غيره وقد زال هذا الاشكال ما في رواية أبي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله ان أعداها لهم عقد واحد وأعتقه ويكون ولاؤك لي فعمت فتبين ان عرضها أن تشترها باسمه صحيحا ثم تعتقها اذا عتقك فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالت له عائشة (بريرة لا هلمنا فابوا) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان شئت) عائشة (إن تهمسب) الاجر (عليك) عنده

الله (فله تعالى ويكون ولاؤنا) لالهنا (فذكرت) بريرة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي الخبر وط قد هبت بريرة الى اهلها فذات لهم قابوا عليهم الخوات من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم قابوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبر عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ابنتي فاعتني فانما لولاء ان اعنتي ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله (٢١٢) قال ابن خزيمة اي ليس في حكم الله جوازها او وجوبها الا ان كل من شرط شرطه

(باب ما جاء في كسر أو اني الخمر)

(عن أنس عن أبي طلحة أنه قال يا رسول الله اني اشتريت خمر الايتام في سحري فقال اهرق الخمر واكسر الدنان رواه الترمذي والدارقطني * وعن ابن عمر قال امرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان آتية بمدينة وهي الشفرة فانيته بها فافارسل بها فارهفت ثم اعطانيها وقال اغد علي بها ففعلت فخرج باصحابه الى اسواق المدينة وفيها ازقاق الخمر قد جلبت من الشام فاخذ المدينة مني فشق ما كان من تلك الزقاق بحضوره ثم اعطانيها او امر الذين كانوا معه ان يعضوا معي ويدعوني وامرني ان آتي الاسواق كلها فلا أجد فيها ازق خمر الا شققتهم ففعلت فلم اترك في اسواقها زقاقا الا شققتهم رواه أحمد وعنه عبد الله بن أبي الهذيل قال كان عبد الله يحلف بالله ان التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حرمت الخمر أن تكسر دنانها وان تكفأ من التمر والزبيب رواه الدارقطني) حديث أنس عن أبي طلحة رجال اسماؤه ثقات وأصله في صحيح مسلم وأخبره أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أنس قال الترمذي وهو أصح وحديث ابن عمر أشار اليه الترمذي وذكره الحفاظ في الفقه وعزاه الى أحمد كما فعل المصنف ولم يتكلم عليه وقال في مجمع الزوائد انه رواه أحمد بإسنادين في أحدهما ابو بكر بن ابي مريم وقد اختلط وفي الآخر أبو طعمة وقد وثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وبقيته رجاله ثقات وحديث عبد الله رواه الدارقطني من طريق شيخه العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري بإسناد رجاله ثقات وقد أشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وأحاديث الباب تدل على جواز اهرق الخمر وكسر دنانها وشق ازقاقها وان كان مالها غريم مكلف وقد ترجم البخاري في صحيحه لهذا فقال باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر وتخرق الزقاق قال في الفتح لم يثبت الحكم لان المعتمد فيه التفصيل فان كان الاوعدة بحيث يراق ما فيه فاذا غسلت طهرت وانفجع به لم يجز ان يلاها او الا باذن ثم ذكر انه أشار البخاري بالترجمة الى حديث أبي طلحة وابن عمر وقال ان الحديثين ان ثبتا فانما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لاصحابها والافالاة تقاع بهم ابعدهم تطهيرها يمكن كما دل عليه حديث سلمة المذكور في البخاري وغيره في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر

ينطق به الكتاب باطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أوصافه او نجومه ونحو ذلك فلا تبطل فالشروط المشروعة صحيحة وغيرها باطل (من اشترط شرط ما ليس في كتاب الله عز وجل (فليس له وان شرط) وفي النكاح وان اشترط (مائة صرة) أو كيدلان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة الى تقييدها بالمائة ولو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليه الصيغة (شرط الله أجق وأزق) ليس افعال تفضيل فيها ما على بابها فالمراد ان شرط الله هو الحق والقوى وما سواه رواه قال القرطبي قوله ليس في كتاب الله أي ليس مشروعا فيه تأصيل ولا تفصيلا ومعنى هذا ان من الاحكام ما هو بدنة تفصيله في كتاب الله كالوضوء ومنها ما هو تأصيله دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة

والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقيس من هذه الاصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تعالى وقوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكميل يعني ان الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد منه ان الشروط المشروعة صحيحة كذا في فتح الباري (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) والهبه بالكسر مصدر من وهب يهب ومعناها في اللغة ايصال الشيء للغير بما يشقعه مالا كان أو غير ماله في الشريعة عليك ابلا عوض في الحياة وهي شاملة للهدية والصدقة فاما الهدية فهي عليك ما يبعث غالبه ابلا عوض الى المهدى اليه اكرامه فلا رجوع فيها اذا كانت لاجنبى فان كانت من الاب لولده فله الرجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتهب

ومنها الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لا امتناع نقله فلا يقال أهدي له دارا ولا أرضا بل على المنقول كالنصاب والعبيد وأما الصدقة فهي عليك ما يعطى بلا عوض للحتاج لنواب الأثرة وأما الهبة فهي عليك بلا عوض حال عاذا كرفي الصدقة والهدية بايجاب وقبول لفظا بأن يقول نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت كذا في القسطا في قال الشوكاني في السيل الهبة هو أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا القدر فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بصيره اليه ولو بعد ٢١٣ مدة مهما كان الواهب باقيا على ذلك العزم فهو هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على وجود ألقاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فصدق عليه أو أهدي له حنث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل البخاري المعنى الاعم فانه ادخل فيها الهدايا (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا نساء المسلمين) وفي لفظ المؤمنات وقدر واه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين لا تحقرن جارة هدية مه هداة (لجارتها ولو) انه اتهم دي (فرسن) شاة) عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر من القرص ويطلق على الشاة مجازا أو أشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير وقوله لا الى حقيقة القرص

واذنه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بعد أمره بكسرها قال ابن الجوزي أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله فلما رأى ادعائهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دنان الحجر لا سيدل الى تطهيرها لما يداخلها من الحجر فان الذي دخل القدر من الماء الذي طبخت به الحجر نظيره وقد آذن صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها

* (كتاب الشفعة) *

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) وأما جدو البخاري وفي لفظ انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث رواه أحمدو البخاري وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها رواه أبو داود وابن ماجه معناه وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شرك لم تقسم ربعه أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فانه باعه ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم والنسائي وأبو داود) حديث أبي هريرة رجال اسماه ثقات قوله قضى بالشفعة قال في الفتح الشفعة بضم المجهة وسكون القاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى أجنبي بمنزل العوض المسمي ولم يحتلف العلماء في مشروعيتهما الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها اه قوله في كل ما لم يقسم ظاهر هذا العموم ثبوت الشفعة في جميع الاشياء وانه لا فرق بين الحيوان والجماد والمنقول وغيره وقد ذهب الى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وسأني تفصيل الخلاف في ذلك قوله فاذا وقعت الحدود أي خصات قسمة الحدود وفي المبيع وانضمت بالقصة مواضعها قوله وضرفت بضم الصاد وتخفيف الزاء المكسورة وقيل بقشديدها أي بينت مصارفها وكأنه من التصريف أو التصرف قال ابن مالك معناه خاصت وبات وهو

لانه لم يتجر العادة باهدائه أي لا تمنع جازة من الهدية لجارتها الموجود عند الاستعلاء بل ينبغي أن تجوز لها بما يتيسر وان كان قليلا فهو خير من العدم واذا توصل القليل صار كثيرا وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة فانه يثبت المودة ويذهب الضغائن وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والتزم من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر فيه ضعف ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانهم لا تحقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا قال في الفتح وجهه على الأعم من ذلك أولى وفيه استحلاب المودة واسقاط التكلف (عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لعروة) بن الزبير (يا ابن أختي) وأم عروة

هي آفة بنت أبي بكر (ان كان النظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة) نكحها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالله مستون يوما والمرثى ثلاثة أهلة (وما أوقدت في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله) وفي رواية أخرى عند البخاري في الرقاق بلفظ كان يأتي علينا الشهر مانوق فيه منار ولا منافاة بينهما وفي رواية الباب وعقد ابن ماجه عنها باللفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر مانوق في بيت من بيوت الدخان الحديث قال عمروة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا خالة ما كان يعيشكم) من أعاشه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم بسكون العين المعجمة بعد هانوف مكسورة ثم تحتة وهو بمعنى ما يعيشكم وما تعقب به العيني ليس في محله (قالت الاسودان) أي كان يعيشنا (القر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقمرين والافاء لالون له ولذلك قالوا الايضان اللين والماء وانما أطلقت على الفرس سود لانه غالب عمر المدينة (الانه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم جيران من الانصار) سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن ذرارة وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة أي غنم فيها لبن (وكانوا يخبزون) أي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم من ألبانهم فيسقينها وهذا موضع الترجمة وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث ما كان للصحابة من الثقل من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه فضلي الزهد وإشار الواجد للمعتمد والاشتراف فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر

مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخبال من كل شيء يسمى بذلك لانه صرف عنه الخطأ فعلى هذا صرف مخفف الراوي على الأول أي التصريف والتصرف مشدد قوله فلاشفعة استدلل به من قال ان الشفعة لا تثبت الا بالخطبة لا بالجوار وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعمرو وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وبيعة ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وعبد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر ايضا عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشفعة بالجوار واجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله اذا وقعت الحدود والحدود مرجح من قوله ورد ذلك بان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورد ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كافي حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء التماس على الادراج بعدم اخراج مسلم تلك الزيادة ويحجب عنه بأنه قد يقتصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لاسيما وقد أخرجها مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني ادراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآخر بالمفهوم احتج أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشفعة بالجوار كحديث سمرة والنسري بن سويد وأبي رافع وجابر وسفيان وأما الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة لطلق الشريك كافي حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة وكافي حديث عباد بن الصامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشفعة للجار اذا لم يشرك بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الأول عن الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار بان المراد بها الجار الاخص وهو الشريك المخاط لان كل شيء قارب شيئا يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخاطلة وبهذا يدفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا قال ابن الميزان في حديث أبي رافع الآتي انه كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقة صاها ناعما من منزل سعد ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شبة ان سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منها ما لا يرى رافع فاشتترها سعد منه ثم ساق الحديث الآتي فاقضى كلامه ان سعدا كان جار الابن رافع قبل أن يشترى منه داره لا بشرى

كما المر وما كان فيه من الضيق بعد ان يوسع الله عليه تذكرا بعمه وإيماني به غيره وفي هذا الحديث الحديث والعقنة وروايتهم مدنيون ورواية الراوي عن حاله وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضا مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) وسلم قال لو دعيت الى ذراع) وهو الساعد وكان صلى الله عليه وآله وسلم يجب أكله لانه مبادئ الشاة وأبعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف مادون الركبة من الساق (لا تجبت) الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبيلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لما فيه من النافعة وخمسمائة بالذكر للجمع بين الحقيق والخاطر (عن انس) بن مالك (رضي الله عنه قال أنفجنا) أي اثرا ونفونا (أرنا)

من موضعه (بحر الظهور) وهو على مثال ثبوتية تظهر من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة اميال الى
 جهة المدينة وقيل هو وادونقول العامة بطن من وينم مائة عشر ميلا وبه جزم البكري والارنب واحد الارانب اسم جنس
 يطلق على الذكور والانثى (فسمى القوم) نحو ما يصطادوه (فلما غلبوا) بفتح الغين وفي لفظ فتعربوا وهو معنى لغوا أى أعياوا قال
 انس (فادركتم) اى الارنب (فاخذتها فأتيت بها) اباطلمية (زوج أم أنس واسمها أم سليم) فذبحها وبعث بها الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم يوركها) ما فوق الفخذ أو فخذها (الشك من الراوى ٢١٥) فقيل أى قبل المبعوث اليه (قات
 وأكل منه قال وأكل منه) وفيه

كذا قال الحافظ وقال أيضا انه ذكر بعض الخفية انه يلزم الشافعية القائلين بحمل
 اللفظ على حقيقته ومجازه ان يقولوا بشعبة الجار لان الجار حقيقة في الجوار ومجاز في
 الشريك وأجيب بان محمل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر
 الجمع بين حديثي جابر وابي رافع فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك
 وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل
 أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشعبة الجوار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في
 الشرب ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بجوار وأجيب بان المفضل عليه
 مقدراى الجار أحق من المشتري الذى لا جوار له قال فى القاموس الجار الجوار والذى
 أجرة من أن يظلم والجبر والمستجير والشريك فى التجارة وزوج المرأة وما قرب من
 المنازل والمقاسم والخليف والناصر اه والاصل ان الجار المذکور فى الاحاديث
 الآتية ان كان يطلق على الشريك فى الشيء والجوار له بغير شركة كانت مقتضية
 بعمومها ثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذکوران يدلان على
 عدم ثبوت الشفعة للجار الذى لا شركة له فيخصه ان عموم أحاديث الجار ولو كنهه يشك
 على هذا حديث الشريدين سواء يدان قوله ليس لاحد فيهما شرك ولا قسم الا لجوار
 مشعر بثبوت الشفعة لجرد الجوار وكذلك حديث سمرة لقوله فيه جار الدار أحق بالدار
 فان ظاهره ان الجوار المذکور جوار لا شركة فيه ويحاج بان هذين الحديثين لا يصلحان
 لمعارضته ما فى الصحيح على أنه يمكن الجمع بما فى حديث جابر الا فى لفظ اذا كان
 طريقهما واحدا فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة الامع اتحاد الطريق
 لا بمجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المتقدم هذا ان قال بصحة هذا الحديث
 وقد قال بهذا أعني ثبوت الشفعة للجار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية ويؤيده أن
 شرعية الشفعة انما هى لدفع الضرر وهو انما يحصل فى الأغلب مع المخالطة فى الشيء
 المماثل أو فى طريقه ولا ضرر على جار لم يشاركه فى أصل ولا طريق الا نادرا واعتبار
 هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر له قد يقع
 فى نادر الحالات كحجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائح الكريهة
 التى يتأذى بها ويرفع الاصوات ويسمع بعض المنكرات ولا قائل بثبوت الشفعة لمن

جوار قبول هدية الصيد وهذا
 الحديث أخرجه البخارى ومسلم
 فى الذبايح وأبو داود فى الاطعمة
 والترمذى والنسائى وابن ماجه
 فى الصيد (عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال أهدت أم
 حفيد) مصغرا واسمها هزيلة
 نصغير هزلة وهى أخت أم المؤمنين
 ميمونة (خالة ابن عباس الى النبي
 صلى الله عليه وآله (وسلم أقطا)
 بفتح الهزة وكسر القاف لبنا
 بحقه (وسمنا أضرابا) بتشديد
 الباء جمع ضرب دوية لا تشرب
 الماء وتعيش سبع مائة سنة
 فصاعدا ويقال انهم اتبول فى كل
 اربعين يوما قطرة ولا يسقط لها
 سن (فاكل النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم من الاقط والسمن
 وترك الضب تقذرا) اى لاجل
 الكراهة (قال ابن عباس فاكل)
 اى الضب (على ما تدرسه رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم ولو
 كان حراما ما أكل على ما تدرسه
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) قال الشافعى هذا الحديث

موافق حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه فاكل الضب حلال اه
 قال فى الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير أى تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث الترجمة من
 قوله فاكل من الاقط والسمن لان كاه دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه أيضا فى الاطعمة والاعتصام ومسلم فى
 الذبايح وأبو داود فى الاطعمة والنسائى فى الصيد (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا
 أتى بطعام) زاد احمد وابن حبان من غير اه (سأل عنه أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لا لصحابه كانوا ولم يأكل) لانهم احرام
 عليه (وان قبل هدية ضرب بيده) اى شرع فى الاكل مسرعا (صلى الله عليه وآله (وسلم فاكل معهم) وأكله معهم يدل على

قبول الهدية ويؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصدقة لا على العين وفي قصة شاة أم عطية قال انهم الى الشاة قد بلغت محلها
اي صارت خللا لا باقية الهامن الصدقة الى الهدية ويؤيده الحديث الاتي بعد ذلك (عن انس بن مالك رضي الله عنه قال
اني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلحم) فسأل عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة) قال هو لها صدقة ولنا هدية اي حيث اهدته
بريرة فلان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف سائر المالا في املاكهم وانخرج هذا الحديث ايضا
في الزهد ومسلم في الزكاة وأبو داود والنسائي ٢١٦ (عن عائشة رضي الله عنهم أن نساء رسول الله صلى الله عليه وآله

كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع علق الاحكام بالامور الغالبة فعلى
فرض ان الحاد لغة لا يطاق الاعلى من كان ملاصقا غير مشارك في بيع تقييد الجوار
بالتحاد الطريق ومقتضاها أن لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد عزم صاحب
المنار أن الاحاديث تقتضي ثبوت الشفعة للجار والشريك ولا منافاة بينهما ووجهه
حديث جابر بن جهميه ياردو الصواب ما حررناه قوله في كل شركة في مسلم وسنن أبي داود
في كل شرك وهو بكسر الشين المججمة واسكان الراء من أشركته في البيع اذا جعلته لك
شريكا ثم خفف المصدرك بكسر الهمزة وسكون النون فيقال شرك وشريك كما يقال كام
وكلمة قوله ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة وهو المنزل الذي يرتفعون فيه في
الربيع ثم سمي به الدار والمسكن قوله لا يحل له أن يبيع الخ ظاهره انه يجب على الشريك
اذا أراد البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال
في شرح الارشاد الحديث يقتضي أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن
الرفعة ولم أظفر به عن أحد من أصحابنا ولا يجدد عنه وقد قال الشافعي اذا صح
الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط وقال الزركشي انه صرح به الفارقي قال
الاذري انه الذي يقتضيه نص الشافعي وجهه الوجه ومن الشافعية وغيرهم على الذنب
وكراهية ترك الاعلام قالوا لانه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال وهذا انما يتم
اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو منسوبا أو واجبا وهو ممنوع فان
المكروه من أقسام الحلال كما تنقو في الاصول قوله فان باعته ولم يؤذنه فهو
أحق به فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا
أعلمه الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذه بالشفعة فقال
مالك والشافعي وأبو حنيفة والهادوية وابن أبي ليلى والبخاري وجهه وأهل العلم
أن له أن يأخذه بالشفعة ولا يكون مجرد الاذن مبطلاتها وقال الثوري والحكم
وأبو عبيد ووظيفة من أهل الحديث ليس له أن يأخذه بالشفعة بعد وقوع الاذن منه
بالبيع وعن أحمد وروايتان كل مذهبه دليل الا تخير من مفهوم الشرط فانه يقتضي
عدم ثبوت الشفعة مع الاذن من البائع ودليل الاولين الاحاديث الواردة في شفعة
الشريك والجوار من غير تقييد وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم ويجب ان

(وسلم كن حزين) اي طائفتين
(فحرب فيه عائشة) بنت ابي بكر
(وحفصة) بنت عمر (وصفية)
بنت حنيفة (وسودة) بنت زمعة
(والحزب الاثني عشر) بنت
ابي امية (وسائر نساء رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
بنايب بنت جحش وهيمنة بنت
الحارث وام حبيبة بنت ابي سفيان
وجويرة بنت الحارث (وكان
المساون قد علموا حب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
عائشة فاذا كانت عند أحد
هدية يريد أن يهديها الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنيرها حتى اذا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في بيت
عائشة يوم نوبتها (بعث صاحب
الهدية الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بيت عائشة
فكلمه حرب ام سلمة فقلن لها كلي
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يكلم الناس في قول من
اراد أن يهدي الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هدية
فليهد) اي الشيء المهدى اليه
(حيث كان) صلى الله عليه وآله

وسلم (من نسائه) اي من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة بما قالن) اي (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم شيئا المفهوم
فما ألتها) عما أجابها (فقلت) ام سلمة (ما قال لي شيئا فقلن لها فكلمته) اي (فكلمته) اي ام سلمة (حين دار اليها)
اي يوم نوبتها (ايضا فلم يقل لها شيئا فقلت ما قال لي شيئا فقلن لها كلي حتى يكلمك فدار اليها فكلمته فقال لها الاتوذني
في عائشة) لفظة في هذا لا تعميل كقوله تعالى فذا يكن الذي اتمنى فيه (فان الوحي لم يأتني وانما في نوب امرأة الا عائشة قالت)
اي ام سلمة (فقلت اتوذني الى الله من أذنك يا رسول الله ثم انهن) اي امهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) أي طالبين
(فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اي فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو عند

عائشة (تقول) له صلى الله عليه وآله وسلم (ان نسائك يشدنك الله) أى يسألك الله فى انك بالله وفى انك بآية الله (العدل فى بنت أبى بكر) عائشة قال فى الفتح أى التسوية بينهن فى كل شئ من المحبة وغيرها وقال الكرماني فى محبة القاب فقط لانه كان يسوى بينهن فى الأفعال المتدورة وقد اتفق على انه لا يلزمه التسوية فى المحبة لانه البست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضى الله عنهم فى ذلك وعند ابن سعد من مراسل على بن الحسين ان التى خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألها أرسائك زينب قالت زينب وغيرها قال أهى التى ٢١٧ وابت ذلك قالت نعم (فقال يا بنية لا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد مسلم قال

ما أحب قالت بلى (فاجبى هذه أى عائشة) (فرجعت) فاطمة (اليهن فاجبرتمن) الذى قاله (فقلن ارجعنى اليه فابت) فاطمة (أن ترجع) اليه (فارسلن زينب بنت جحش فاتته) صلى الله عليه وآله وسلم (فاغلظت) فى كلامها (وقالت ان نسائك يشدنك الله اعدل فى بنت ابن ابى قحافة) هو والد ابى بكر الصديق واهله عثمان رضى الله عنهم (فرفعت) زينب (صوتها حتى تناوأت عائشة) أى منها (وهي قاعدة فسبتهما) أى سبت زينب عائشة رضى الله عنهم (حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينظر الى عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى اسكتهم قالت فتظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال انما ابنت أبى بكر) أى انما ابنة عاقلة عارفة كايها وانه صلى الله عليه وآله وسلم أشار الى ان أبى بكر كان عالما بقلب مضر ومنايلها ولا يستغرب من بنته ما فى ذلك عنه

المفهوم المذكور صالح لتفسير تلك المطلقات عند من علم فيهم الشرط من أهل العلم والترجيح انما بصار اليه عند تعذر الجمع وقد أمكن ههنا بحمل المطلق على التقيد (وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين الشركاء فى الأرض والدور واه عبد الله بن أحمد فى المسند ويصححه ومعه من أثبت الشريك فيما نضره القسمة وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جاز الدار أحق بالدار من غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وعن الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لاحد فيها شرك ولا قسم الا الجوار فقال الجار أحق ببيتها ما كان زواجا أو نسائى وابن ماجه ولا بن ماجه مختص بالشريك أحق بشفعة ما كان حديث عبادة أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة ولم يذكره ونسبه لاصححه الأحاديث الواردة فى ثبوت لشفعة فيما هو أعسم من الأرض والدار كحديث جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عند البيهقى مرورا بلفظ الشفعة فى كل شئ وزجالة ثقات الا انه اعل بالارسال وأخرج الطحاوى له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس برواياته كما قال الحافظ ويشهد لحديث عبادة أيضا الأحاديث الواردة بثبوت الشفعة فى خصوص الأرض كحديث الشريد بن سويد المذكور وفى خصوص الدار كحديث سمرة المذكور أيضا وهكذا تشهد له الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضا البيهقى والطبرانى والضايع وفى سماع الحسن عن سمرة مقال معروف قد تقدم التنبه عليه ولكنه أخرجه هذا الحديث أبو بكر بن أبى خزيمة فى تاريخه والطحاوى وأبو يعلى والطبرانى فى الاوسط والضايع عن أنس وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلفظ حديث سمرة المذكور وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضا عبد الرزاق والطحاوى والدارقطنى والبيهقى قال فى المعالم ان حديث الجار أحق بشفعة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء بن جابر وتكلم شعبه فى عبد الملك من أجل هذا الحديث قال وقد تكلم الناس فى اسناد هذا الحديث واضطراب الروايفه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع وقال بعضهم عن أبى رافع وأرسله بعضهم والأحاديث التى جاءت فى نفيه أسانيد هاجبا ليس فى شئ منها

٢٨ نيل * ومن يشابهه فاطم * والولد سراً به قال المذهب فى الحديث انه لا يخرج على الرجل فى اثار بعض نسائه بالتخلف والطرف من المأكل واعتضه ابن المنبر بانه لا دلالة فى الحديث على ذلك وانما الناس كانوا يفعلون ذلك والزوج وان كان مخاطباً بالعدل بين نسائه فالمهدون الاجانب ليس أحدهم مخاطباً بذلك فلهذا لم يتقدم صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس بشئ فى ذلك وأيضاً فليس من مكارم الاخلاق ان يتعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لاطلب الهدية ولا يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى يقبل الهدية فيما لا يكره فيه بل لا نأقول المهدي لأجل عائشة كانه ملك الهدية بشئ يخص عائشة والقبيل يتبع فيه محجور المالك مع ان الذى يظهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركهن

مشعرة بالتفسير السديد عن ذلك الفعل حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذا الشهادته لآبائهما جود تضرع
 الصيغة عن ظاهر الاذن به هذه القرأتين وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التهنيت فقلت طاهر الحديث وجوب التسوية في
 عطية الاولاد وبه سرح البخاري حيث قال اذا اعطى بعض ولدك شيئا لم يجز له ذلك حتى يعطى غيره من مثل
 ولا يثم دعليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا بين اولادكم في العطية اهـ وهو مذهب طائفة والنسابة والحدود والحدود
 وقال به بعض المالكية والاحاديث ٢٤٠ دال على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جود يجب على قاعله استرجاعه

وذهب الجمهور الى ان التسوية
 مستحبة فقط واجابوا عن
 الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات
 اليه كذا في الدراري للشوكاني
 وقال في السبيل والحاصل انه
 ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه
 من الروايات الدالة على تحريم
 التخصيص وانه باطل مردود
 غير حق اهـ وهو الحق الرابع
 وجدوا الامر على النذب
 والنهي على التنزيه فيكره
 عندهم للدون علان يجب
 لاحد ولديه أكثر من الآخر
 ولو ذكرنا لانه قضى ذلك الى
 العقوق وقارق الارث بان
 الوارث راض بما فرض الله له
 بخلاف هذا وبان الذكر والانثى
 انما يمتثلان في الميراث بالعصوبة
 أما بالرحم المجردة فهي مساواة
 كالاخوة والاخوات من الام
 والهبة للاولاد امر بهما
 للرحم نعم ان تفاوتا حاجة قال
 ابن الرفعة فليس من التفضيل
 والتخصيص المذكور السابق
 واذا اريد كسب التفضيل المذكور
 قالوا ان يعطى الآخرين

فيه دلائل على ان الجوارح مجردة لا تثبت به الشفعة بل لا بد معه من اتحاد الطريق ويؤيد
 هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين فاذا وقعت الحدود وصرفت
 الطرق فلا شفعة وقد أسلفنا الكلام على الشفعة بمجرد الجوارح (قائدة) من الاحاديث
 الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عن ابن ماجة والبخاري باللفظ لا شفعة لغائب ولا لصغير
 والشفعة لكل عقال وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي وله منا كبر كبره وقال
 الساقط ان اسناده ضعيف جدا وضعفه ابن عدي وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو
 زهرة منسكرو وقال البيهقي ليس بثابت وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضا باللفظ
 الشفعة لكل العقال فان قدما كان ثبت حقه والا فالأولم عليه وذكره عبد الحق في
 الاحكام عنه وتعليقه ابن القطان بانه لم يروه في المحلى وادله في غير المحلى وأخرج عبد الرزاق
 من قول شريح انما الشفعة ابن واثمها ذكره فاهم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي أبو
 الطيب وابن الصباغ والماوردي بلا اسناد باللفظ الشفعة لمن واثمها أي بادر اليه او يروي
 الشفعة كشط عقال

• (كتاب النقطة) •

(عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والوسط والخيل
 واشباهه بالنقطة الرجل ينتفع به رواه احمد وأبو داود وعن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مر بتمر في الطريق فقال لولا اني أخاف أن تكون من الصدقة لا كنت أخرجها
 وفيه اباحة المحترات في الحال) حديث جابر في اسناده المغيرة بن زياد قال المذري تكلم
 فيه غير واحد في التقرير صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقه وكبح وابن معين وابن عدي
 وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله النقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور
 لا يعرف المحدثون غيره كما قال الازهرى وقال عياض لا يجوز غيره وقال الخليل هي تكون
 القاف وأما بالفتح فهو وكثير الالتقاط قال الازهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي
 جمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الرخمي في القاف بفتح
 القاف والعامية تكهنا قال في الفتح ونه الغتان أيضا القاطة بضم اللام ولقطة بفتحها
 قوله واشباهه يعز كل شيء قوله ينتفع به فيه دلائل على جواز الانتفاع بما يوجب
 الطرق من المحترات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف به انما لا يام لها

ما يحصل به العدل ولو رجع جازل حكى في الجراسم بابه قال لاسنوى ويجه أن يكون محل وزنه أو استجابه أخرجه
 في الزائد عن أحد تصح التسوية ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لماتته أو دية أو فهو
 ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار (قال فاتعوا الله واهدوا بين اولادكم قال فرجع)
 بشير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاهما نعمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيسأله لانه
 وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء لان المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام ان ترجع ان كان الاب جادون ما اذا كان
 وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينسكج وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع

مطلقا وقال أحمد لا يخل للواهب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون إذا كان الموهوب صغيرا لم يكن الارب الرجوع وكذا إن كان كبيرا وقبضها قالوا وإن كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أولدى رحم لم يجوز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه امحق في ذي الرحم وقال للزوجة ان ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل ذلك بطول وجبة الجهور في استثناء الارب ان الولد وماله لا يسه فليس في الحقيقة رجوع وعلى تقدير كونه رجوعا نرى بما اقتضته مصلحة الناديب ونحو ذلك وفي الحديث أيضا الذب الى النائف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشكنا ويورث العقوق والآباء ٢٢١ وان عطية الارب لابنه الصغير في حجره

لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وافرادها وفيه كراهة تحتمل الشهادة فيما ليس بمباح وان الشهادة في الهبة مشروعة وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان للامام الاعطاس ان يتحمل الشهادة ويظهر فائدتها اما يحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤيدها عند بعض نوائله وفيه مشروعية استئصال الخاتم والمنقعي عما يحتمل الاستئصال اقله ذلك ولغيره فلما قال نعم قال أف كاهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لا أشهد فنفقهم منه انه لو قال نعم اشهد وفيه تسمية الهبة صدقة وان للام كلاما والمبادرة الى قبول قول الحق وأمر الخاتم والمفتي بقوى الله تعالى في كل حال وفيه إشارة الى سوء عاقبة الحرص والتنطع لان عمرة لورضيت بما وهبه زوجها الولد لما رجع فيه فلما اشتهد صرعا

أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني والمافظ لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من التلق لقطه يسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها أو الافلية صدق بها وفي اسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعة ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متبعة وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم انه مجهول وزعم هو وابن الفطان ان يعلى وحكيمة القريوت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو يجب منه ما لا يعلى صحابي معروف الصحة قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث معمو لا به لان رجال اسناده ثقات وليس فيه معارضة للاحاديث الصريحة بتعريف سنة لان التعريف سنة هو الاصل المحكوم به عزيمته وتعريف الثلاث رخصة ليس بالملتقط لان الملتقط اليبير يثق عليه التعريف سنة متبعة عظيمة بحيث يؤدي الى أن أحدا لا يلقط اليبير والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون الامع بقا محكم الاصل كما هو مقرر في الاصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن ابي سعيد ان عليا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدينار وجده في السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفة ثلاثا فقه في فلم يجد أحدا يعرفه فقل كاهاه وينبغي أيضا أن يقيد مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للملتقط أن يتنفع بالحقير الابدالتعريف به ثلاثا جملا للمطلق على المقيد وهذا اذا لم يكن ذلك الشيء الحقير ما كولا فان كان ما كولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كاتمة ونحوها الحديث أنس المذكور لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقيد بين انه لم يمنع من أكل التمرة الاخشبية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لا كاهما وقد روى ابن ابي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها وجدت تمرقا كاهما وقالت لا يجب الله الناسا قال في الفتح يعنى انها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل ففسدت قال وجوزا لا كل هو المزموم به عند الأكثر اه ويمكن أن يقال انه يقيد حديث التمرة بحديث التعريف ثلاثا كما يقيد به حديث الانتفاع وان كاهم لم يجز للمساكين عادة بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كاهم بعد التعريف به ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مقدار التعريف بالمقيد في الجرح عن زيد بن علي والناسر والقاسمية

في تدمير ذلك لأفضى الى بطلانه وتعميقه في المصايح بان ابطاله ما ارتفع به بوجوه في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهلب فيه ان للامام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه ويراعى بعض الورثة اه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائد زرجا أو غيره في هبته كاله كلب بقي ثم يعود في قبته زاد أبو داود قال ولا نعلم التي الا حراما واحتج به الشافعي وأحمد على انه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه الا الذي ينقله الارب لابنه وهذا مال لا أن يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يشبهه به قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع في هبته ممن الاجنبي مادامت قاعة ولم يعرض منها وأجاب عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العائد في هبته كاهما في قبته

فالتشبيه من حيث انه ظاهر القبح ضرورة وخلاف الاشرط والسكاب غير محيد بالحرام والحلال فيكون العائد في هبة عائد في امر قدر كالقدر الذي يعود فيه السكاب فلا يثبت بذلك منع الرجوع في الهبة ولكنه يوصف بالقبح حال في السبيل ولا يعني ان هذا الحديث الذي أخرجه البخاري المشتمل على هذا التشبيه المفيد لا يكره الرجوع ما يكرهه الانسان وأعظم ما تنفر عنه نفوس بني آدم يدل بأبلغ دلالة على عدم جواز الرجوع فيها ومما يدل على عدم الجواز ما أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ٢٢٢ ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ما رواه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انه ذاك لا يسل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيعطى ولده والحلال ضد الحرام كما في كتب اللغة فالرجوع عن الهبة حرام الالهية والدلالة فان الشرع قد سوغ له الرجوع كافي الحديث ويؤيده حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن ولد الرجل من أطيب كسبه فكما ومن أموالهم شفيئا وصحبه ابن حبان وأبو زرعة ويؤيده أيضا ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان اعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد أن يجتاح مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيب ما أكرم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا وأخرجه ابن حبان وابن ماجه وابن الجارود ويؤيده أيضا ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ان رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا ووالدا وان أبي يريد أن يجتاح مالي فقال أنت ومالك لأبيك قال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله

والثاني أنه يعرف به سنة كالكثير وحكي عن المؤيد بالله والامام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرف به ثلاثة أيام واحتج الاولون بتولية صلى الله عليه وآله وسلم عرفها سنة قالوا لم تفصل واحتج الآخرون بحديث إلهي بن مرة وحديث علي وجهه لوهما مخصصين اعموم حديث التعريف سنة وهو اصواب لما سلف قال الامام المهدي قلت الاقوى تخصيصه بما مر للعرج اه يعني تخصيص حديث السنة بحديث التعريف ثلاثا (وعن عباس بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد نقطة فليشده ذوى عدل أو ليحفظ عقاصمها ووكاه فان جاء صاحبها فلا يكره فهو أحق بها وان لم يجز صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء رواه أحمد وابن ماجه وعن زيد بن خالد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يا وي الضالة الاصال ما لم يعرفها رواه أحمد ومسلم وعن زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النقطة اذهب والورق فقال اغرف وكاهما وعقاصمها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها اول تكن وديعة عندك فان جاء طالبها يؤم من الدهر فأدها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حداها وسفاهترد الماه وتاكل الشجر حتى يجدها رجا وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك ولا خيلك ولا ذئب متفق عليه ولم يقل فيه أحمد اذهب والورق وهو مروي في النقاط القديمة وفي رواية فان جاء صاحبها اغرف عقاصمها وعددها ووكاه فاعطها اياه والا نهى لثرواه مسلم وهو دليل على دخوله في ملكه وان لم يقصده وعن أبي بن كعب في حديث النقطة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فان جاء أحد يصير له بعدتها ووعاها ووكاه فاعطها اياه والا فاستمتع بها حتى تصير من حديث أحمد ومسلم والترمذي وهو دليل وجوب الدفع بالصفة) حديث عباس بن حمار أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن حبان ولفظه ثم لا يكره ولا يغيث فان جاء صاحبها فهو أحق بها والا فهو مال الله يؤتيه من يشاء في لفظ البيهقي ثم لا يكره وليعرف ورواه الطبري في وله طرق وفي الباب عن مالك بن عمير عن أبيه أخرجه أبو موسى المديني في الذيل قوله فليشده ظاهر الامر يدل على وجوب الاشهاد وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو حنيفة وفي كيفية الاشهاد

ثقات وفي الباب أحاديث قال ابن جرير الفتح والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد ان تقبض ذهب الجمهور قولان الالهية والدلالة قال الطبري يخص من عوم الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد او الموهوب له ولده والالهية التي لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب الثبوت الاخبار باستفتاء كل ذلك اهاه (عن ميمونة بنت الحارث) أم المؤمنين الهلالية (رضي الله عنهما) اعمت ولادة) أي أمة وللنساء انما كانت لها جارية سوداء قال في القمع لم أقف على اسمها (ولم تستاذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليه افيها قالت اشعرت) أي أعمت (يا رسول الله اني أعمت وابتدئ قال أو فعمت) أي العتق (فالت نتم) نهاته (قال اما انك لو أعطيها) أي الوليدة (أخوالك) من بني هلال قال لامبي في رواية

أخواتك بالتأجيل اللام قال عياض وله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ وأما عظيم أخوتك ولا تدارض
فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كله (كان) اهبطوا لاهم (أعظم لاجرك) من عتقها ومعه ومه ان الهبة لذوى الرحم
أفضل من العتق كما قاله ابن بطال وليس ذلك على إطلاقه بل يختلف باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية النسائي بيان وجه
الافضية في إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم وإنظمت الألفديت بها بنت اختك من رعاية الفهم على أنه ليس
في الحديث نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنهما واقعة عين ٢٢٣ وتعمل الترجمة أنهما أعتقت قبل أن تستأمر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وكانت
شديدة فلم يستدر ذلك عليهم بل
أرشدوا إلى ما هو الأولى فلو كان
لا ينفذها تصبر في مالها لا يظلمه
قاله في الفتح وفي هذا الحديث
ثلاثة من التابيعين على نسق واحد
ونصف رجاله الأول مصريون
والآخر مدنيون وأخرجه مسلم
في الزكاة والنسائي في العتق
(عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا أراد سفرا
أقرع بين نسائه فأيمنهن (أي
الذي بأيهما) (خرج سهمها)
عليه وآله وسلم (بها معه) في
صحبته (وكان يقدم لكل امرأة
منهن يومها وليامها غير أن سودة
بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت
يومها وليامها عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) حال
كونها (تبتغي) (تطلب) بذلك رضا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وموضع الترجمة قوله
وهبت يومها وليامها عائشة إذ
لو قلنا ان الهبة كانت لرسول

قولنا أحدهما يشهد الله وجدلة طقة ولا يعلم بالعفاص ولا غيره له لا يتوصل بذلك الكاذب
إلى أخذها والثاني يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث وأشار
بعض الشافعية إلى التوسط بين الوجهين فقال لا يستوعب الصفات ولكن يذكر به ضمها
قال النووي وهو الأصح والنسائي من قولي الشافعي أنه لا يجب الاشهاد وبه قال مالك
وأحمد وغيرهما قالوا وإنما يستحب احتياط الان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به
في حديث زيد بن خالد ولو كان واجبا لبيته قوله عفاصها بكسر العين الملهة وتخفيف الفاء
وبعد الالف صادمهملة وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل
له العفاص أخذ من العتق وهو النقي لان الوعاء يثني على ما فيه وقد وقع في زوائد
المستدرك ما رواه ابن أحمد في حديث أبي خزيمة بديل عفاصها والعفاص أيضا الجلد الذي
يكون على رأس القارورة وأما الذي يدخل في القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر
الصاد المهملة مخيف يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث يذكر العفاص مع
الوكاء فالمراد الأول كذا في الفتح والوكاء بكسر الواو والمد الملبط الذي يشد به الوعاء
الذي تكون فيه النفقة يقال أو كتمته إيكاء فهو موكأ ومن قال الوكأ بالقصر فهو وهم
قوله فلا يكتم أي لا يجوز كتم اللقطة إذا جاء لها صاحبها أو ذكر من أوصافها ما يغلب الظن
بصدقه قوله يؤتمه من يشاء استدلال به من قال ان الملمة قط يملك اللقطة بعد أن يعرفها
حولها وهو أبو حنيفة لكن بشرط أن يكون فقيرا وبه قالت الهاديونية واستدلوا على
اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف إلى الله انما يتملكه من
يستحق الصدقة وذهب الجمهور إلى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد التعريف سواء
كان غنيا أو فقيرا الاطلاق الادلة الشاملة للفقير والفقير كقوله فاستمتع بها وفي لفظ فهي
كسبيل مالك وفي لفظ فاستنفقها وفي لفظ فهي للزواج أو عن دعوى ان الاضافة تدل
على الصرف إلى الفقير بان ذلك لا دليل عليه فان الاشياء كلها تضاف إلى الله قال الله تعالى
وآتوهم من مال الله الذي آتانا كم قوله لا يأوى الضالة الخ في نسخته يؤوى وهو مضارع
آوى بالمد والمراد بالمال من ليس بهتملة لان حق الضالة أن يعرف بها فإذا أخذها من
دون تعريف كان ضالا وسباني بقيمة الكلام على هذا في آخر الباب قوله اعرف عفاصها
ووكاءها الغرض من هذه المعرفة معرفة الآلات التي تحفظ فيها اللقطة ويلحق بما ذكر

الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تقع المطابقة قاله الكرماني وقال ابن بطال ان هذا الحديث ليس من هذا الباب لان السقيمة أن
تهب يومها الضرتها وانما السقيمة في افساد المال خاصة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشهادات وأبو داود في النكاح
والنسائي في عشرة النساء (عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهم أنه قال قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقبية) جمع قباه
جنس من الثياب ضيقة من ابا س العجم معروف (ولم يعط مخرمة منها) أي من الأقبية (ثيابا) أي في حال تلك القسمة (فقال
مخرمة) للمسور (يا بني انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية حاتم في الشهادات عسى أن يعطينا منها شيئا
قال المسور (فانطلقت معه فقال ادخل فادعه) صلى الله عليه وآله وسلم (لي) زاد في رواية فاعطاهم ذلك فقال يا بني انه ليس

يحيى بن زكريا قال قد عرفت له خروج صلى الله عليه وآله وسلم (اليه وعاليه قيا منها) التي من الالهيية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضى بحرمته) أي هل
(خبنا هذا) القماء (لث قال) المسور (فنظر اليه) أي الى القماء بحرمته (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضى بحرمته) أي هل
رضى ويحتمل كما قال ابن التين أن يكون من قول بحرمته ومطابقة الحديث لاترجعه من حيث أن نقل المتاع الى الموهوب له قبض
واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون أنه لا تملك الا بالقبض أقول
أبي بكر الصديق لعائشة رضي الله عنهما ٢٢٤ في مرضه فيما تحمله الى صحنه من عشرين وسقا ووددت أنك سرتيه أو قبضته وانما

هو اليوم مال الوارث ولانه عقد
إرفاق كالقرض فلا يملك الا بالقبض
وفي القديم تصح بنفس العقد
وهو مشهور مذهب المالكية
وقالوا تبطل ان لم يقبضها
الموهوب له حتى وجب الواهب
لغيره وقبضه الثاني وهو قول
أشهب وشيخه مدوع عن ابن القاسم
مثله وهو قول الغري المدونة
ولابن القاسم أنه الاول قال
محمد وليس بشئ والخائر أولى
وقال المرادوى من الحنابلة
وتصح بعدد وثلاثه أيضا ولو
بعمالة يفعل فتجهيزه بجهيز
الى الزوج غلظ وهو كبيع في
ترأخي قبوله وتقدمه وغيره ما
وتلزم بقبض كبيع باذن واهب
الا ما كان في يده متبعا فيلزم بعدد
ولا يحتاج الى مضى مدة يتأني
قبضه فيها وعن أحمد يلزم في غير
مكيل وموزون ومعدود
ومذروع بحجر والهبة ولا يصح
قبض الا باذن واهب اه وهذا
الحديث أخرجه أيضا في اللباس
والشهادات والتمس والادب
وصلى في الزكاة وأبو داود في اللباس

حفظ الجنس والصفة والتقدير وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والرفع فيما
يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العفاص والوكافة على التعريف كما في
الرواية المذكورة في الباب وفي بعضها التعريف مقيد على معرفة ذلك كما في رواية
البخاري باللفظ عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاها قال النووي يجتمع بين الروايتين
أن يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات وقت الالتماس حتى يعلم صدق
واصفها اذا وصفتها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا أراد أن يملكها بالبيع
قد رها وصفتها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه قال الحافظ ويحتمل أن تكون ثم في
الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي ترقية الا لا تقتضي تخالفا لاحتياج الى الجمع وتقويه كون
الخروج واحدا والقصة واحدة وانما يحسن الجمع بما تقدم من لو كان الخروج مختلفا أو
تعددت القصة وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أهمها
يسبق قال واختلف العلماء في هذه المعرفة على قوانين أظهرهما الوجوب لظاهر الامر
وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتماس ويستحب بعده قوله ثم عرفها بتسديد
الراء وكسرها أي اذكرها للناس قال في الفتح قال العلماء يحتمل ذلك الخافى كالأبواب المساجد
والاسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئا
من الصفات قوله سنة الظاهر أن تكون متوالية ولكن على وجه لا يكون على
جهة الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل والاستيعاب الايام بل على المعتاد فيعرف في
الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر
ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز له أن يوكيل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره
كذا قال العلماء وظاهره أيضا وجوب التعريف لان الامر يقتضي الوجوب ولا سيما
وقد سمي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرفها اضلالا كما تقدم وفي وجوب المبادر الى
التعريف خلاف مبناه هل الامر يقتضي الفور أم لا وظاهره أيضا انه لا يجب التعريف
بعد السنة وبه قال الجمهور وروايت في البحر الاجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث
أبي عبد الجبار وغيره بلفظ وجدت صرة قيم امائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجدها من يعرفها ثم أتيتها ثانياً فقال عرفها حولاً فلم
أجدها ثم أتيتها ثالثاً فقال احفظ وعامها وعددها ووكاها فان جاء صاحبها او الالتماس فاستخرجها

والترمذي في الاستئذان (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيت قاطمة بنته فاستنعت
رضي الله عنهما فلم يدخل عليها) وعند أبي داود وابن حبان قال وقلم كان يدخل الابانتم (وجاء على) زوجها فإرها مهممة (فذكر
له ذلك) الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) على (لأنني صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية
فقال يا رسول الله اشتد عليا أنك جئت فلم تدخل عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انني رأيت على بابها امرأة موشية) بفتح الميم
وسكون الواو وكسر المجمة وبعد ما تحته أي محطط بالوان شتى (فقال مالي والدينا فانها على) رضي الله عنه (فذكر ذلك)
الذي قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقالت له امر في فيه) أي في السر (بما شأنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقلها

هذا (ترسل به) أي بالستر الموشى (الى فلان أهل بيت بهم حاجة) وليس ستر الباب حراما لكنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
 لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات قال الكرماني أولان فيه صوراة وثقوا واستدل به البخاري على جواز هديته ما يكره
 أبوه وهذا الحديث أخرجه أبو داود وفي الباب (عن علي) بن أبي طالب (رضي الله عنه قال أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم حلة سبراء) بكسر السين وفتح الباء قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المد سوى سبراء وحولاه وهو الماء
 الذي يخرج على رأس الولد وعنباء غرة في العنب وقوله حلة بالقنوين ٢٢٥ وقال عياض ضبطناه على الإضافة قال النووي

انه قول الحق - قين ومثقه في
 العربية وانه من إضافة الشيء
 لصفته كما قالوا ثوب خز قال مالك
 والسبراء هو الوشى من الحرير
 وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط
 من حرير أو قز أو غما قيل لها سبراء
 لتسبيرا لخطوط فيها أو قيل الحرير
 الصافي وقيل نوع من البردي خالطه
 حرير (فلبستم ما فرأيت الغضب
 في وجهه) زاد مسلم فقال اني لم
 أحب بها اليك لتلبسها اغما بعثت
 بها اليك تشقها خيرا بين النساء
 (فشقة قتم بين نسائي) أي قطعتها
 فقرقمتها لمين خراج جمع خمار
 ما تعطى به المرأة رأسها والمراد
 بقوله نسائي ما فسرته في رواية أبي
 صالح حيث قال بين القواطم قال
 ابن قتيبة المراد بها فاطمة بنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدته
 على ولا أعرف الثامنة وقد كرر أبو
 منصور الأزهرى انه فاطمة بنت
 حزة بن عبد المطلب وزاد عياض
 فاطمة امرأة عقيم بن أبي طالب
 وهي بنت شيبه بن ربيعة وقيل
 بنت عتبة بن ربيعة وقيل بنت

فاستعت فلقيته بعد بركة فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا كذا في البخاري
 وذكر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزاد ثم أتيت به الرابعة فقال اعرف
 وعاما الخ قال في الفتح القائل فلقيته بعد بركة هو شعبة والذي قال لا أدري هو شيخه
 سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد عن أبي بن كعب قال شعبة فسمعت
 بعد عشر سنين يقول عرفها عاما واحدا وقد بين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل
 فلقيته والقائل لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال
 لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا وبهذا يتبين بطلان ما قاله ابن بطال ان الذي شك
 هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة وقد رواه عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك
 جماعة وفيه ثلاثة أحوال الاحاد بن سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين
 حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذکور فيه سنة فقط بان حديث أبي محمول على
 مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنهم أو حديث زيد على ما لا بد
 منه وحرزم ابن حزم وابن الجوزي بان الزيادة في حديث أبي غلط قال ابن الجوزي والذي
 يظهر لي ان سلمة اخطأ فيها ثم ثبت واستقر على عام واحد ولا يؤخذ الاجمال يشك فيه لا بما
 يشك فيه روايه وقال أيضا يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف ان تعرفه الم
 يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا بإعادة التعريف كما قال للمسي صلواته ارجع فصل
 فانك لم تصل قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة
 وفضلائهم قال المذري لم يقل أحد من أئمة الفتوى ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام الا
 نخرج عن عمر وقد حكاه الماوردي عن شواذ من الفقهاء وحكى ابن المذري عن عمر أربعة
 أقوال يعرف بها ثلاثة أحوال عام واحد أو ثلاثة أشهر ثلاثة أيام وزاد ابن حزم عن
 عمر قول خامسا وهو أربعة أشهر قال في الفتح ويحمل ذلك على عظم اللقطة وقادتها أقوله
 فان لم تعرف فاستنقها الخ قال يحيى بن سعيد الانصاري لا أدري هذا في الحديث أم هو
 شيء من عند يزيد مولى المنبغث يعني الراوي عن زيد بن خالد كما حكى ذلك البخاري عن
 يحيى قال في الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله ولتكن وديعة عنده مرفوع أم لا وهو
 القدر المشار اليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلقها عن ذكر
 الوديعة وقد حرم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بالنظر فاستنقها

٢٩ نيل خا الوليد بن عتبة وموضع الترجمة قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على انه كره لبسها مع كونه اهداها له
 وهذه الحلة كان اهداها له صلى الله عليه وآله وسلم اكيد ردومة كما في مسلم والحديث أخرجه أيضا في النفقات واللباس ومسلم
 في اللباس والنسائي في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم اقال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاثين
 ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فمجن ثم جاء رجل مشرك)
 قال في الفتح لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم (طويل) زاد المستقلى جدا فوق الطول ويحتمل أن
 يكون تفسيره المشعان وقال القزاز المشعان الحافي النائر الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جدا البعيد العهد بالدهن

الشعث وقال القاضي فإثر الرأس متفرقة (بغنى بسوقه) انقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) له (يها) أى اتبّع بيعاً وأخذ منها
بائعاً (أم عطية أو ذال أم هبة) والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (بيع) أى مبيع وأطلق عليه يها
باعتبار ما يؤلف اليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم (منه) أى من المشرك (شاة) أى من الغنم شاة (فصنعت) أى ذبحت
(وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (بواد البطن) منها وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبده وغيره ألك الأول أبلغ فى
المجزة أن يشوى وإيم الله ما فى الثلاثين ٢٢٦ والمائة الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم إلا وقد حذر النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) أى قطع (له)
بحة) بضم الحاء أى قطعة (من)
سواد بطنها إن كان شاهداً اعطاها
إياه) قال فى الفتح أى اعطاها إياها
فهو من القلب وقال العمى أى
أعطى الحزة الشاهد أى الحاضر
ولا حاجة الى دعوى القلب بل
المبارتان سواء فى الاستعمال
(وان كان غائباً أخبأه) منها) فجعل
منها) أى من الشاة (قصعتين
فاكوا أجهون) فيكون فيه
مجززة أخرى لكونه ما وسما
أيدى القوم كلهم أو المراد أنهم
أكلوا منه ما فى الجلة أعم من
الاجتماع والافتراق (وشبعنا
ففضات القصعتان فحملناه)
أى الطعام الذى فضلى (على
البعير أو كما قال) شك من الراوى
وفى هذا الحديث مجزة تكثير
سواد البطن حتى وسع هذا
العدد وتكثير الصاع ولحم الشاة
حتى أشبعهم أجمعين وفضات
منهم فضلة حملوها لعدم حاجة
اليها وأورد البخارى فى باب جواز
قبول الهدية من المشركين لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم سأله هل

واتكن وديعة عندك وكذلك جزم برفعهما الخالدين بخلافه عن سليمان عن ربيعة عندهم سلم وقد
أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم باب إذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه لأنها وديعة
عنده والمراد بكونها وديعة أنه يجب ردها فتجوز ذكر الوديعة عن وجوب ردها لها بعد
الاستئذان لأن الوديعة حقيقة يجب أن تبقى عن المأذون فى استئذانه لا تبقى عنه
كذا قال ابن دقيق العيد قال ويحتمل أن تكون الواو فى قوله ولتكن وديعة بمعنى أراى
أما أن تستغنى عنها وتغرم بدلها أماناً تركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجي صاحبها
فتمطها إياه وبسته فادمن نعمتها وديعة أنه لو تلفت لم يكن عليه ضمها قال فى الفتح
وهو اختيار البخارى تبعاً لمعنى السلف قوله فان معها أخذها وساقها الحذاء
بكسر المهملة بعد هذا الهمزة مع المد أى خفيها والمراد بالقائه جوقها وقيل عنقها
وأشار بذلك الى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب فى طبعها من الحلافة على العطش
وتناول الماء كقول غيره تعب لطول عتقها فلا تحتاج الى ملقة قط قوله لك أو لا خيمك أول الذئب
فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرفة للهلال المستردة
بين أن تأخذها أنت أو أخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقة
آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حديث على أخذها لأنه إذا غل منها
إذا لم تؤخذ بقيت للذئب كان ذلك أدعى له الى أخذها وفيه رد على ما روى عن أحمد فى رواية
أن الشاة لا تملق وتمسك به مالك فى أنه يملكها بالاختصاص ولا تملق غرامة ولو جاء صاحبها
واحتج على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوي بين الذئب والملقة والذئب
لا غرامة عليه فكذلك الملقة وأجيب بأن اللام ليست للقائم لأن الذئب لا يملك وقد
أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملقة كان له أخذها فدل على أنها باقية على
ملك صاحبها ولا فرق بين قوله فى اللقطة شأنك بها وأخذها وبين قوله هى لك أو لا خيمك أو
للذئب بل الأول أشبه بالقائم لأنه لم يشرك به ذئب ولا غيره قوله فان جاء أحد بغيرك الخ
فيه دليل على أنه يجوز للملقة أن يرد اللقطة الى من وصفه بالعلامات المذكورة من
دون إقامة البينة وبه قال المؤيد بالله والامام يحيى وبعض أصحاب الشافعى وأبو بكر
الرازى الحنفى قالوا لأنه يجوز العمل بالظن لا عمادة فى أكثر الشريعة إذ لا تنفيذ البينة
إلا الظن وبه قال مالك وأحمد وحكى فى البحر عن القاسمية والخنفية والشافعية أن اللقطة

يباع أو يهدى وفيه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثنى دون السكاني لأن هذا الإعراب كان وثنياً وفيه لا ترد
المواساة عند الضرورة وظهور البركة فى الاجتماع على الطعام قال فى النسخ ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد
تكثير الطعام فى الجلة من أحاديث جماعة من الصحابة يحمل الإشارة اليها علامات النبوة اهـ (عن أم هانئ بنت أبي بكر) الصديق
رضي الله عنه ما قالت قدمت على (أبي) اسمها فقبله مصغراً بنت عبد العزيز بن سعد زاد فى الأدب مع ابنه واسمه كما ذكره الزبير
الحارث بن مدركة قال فى الفتح ولم أر له ذكر فى الصحابة فكأنه مات مشركاً وفى رواية أخرى قدمت فى الهدية وكان أبو بكر طلقها
فى الجاهلية بهم يدان يبيعونى وقرط فابت أسماها ان تقبل هديتها وتذخرها إيتها (وهى مشركة فى عهد رسول الله صلى الله

علمية) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) قلت ان احي قد مات وهي رابعة) في شيء
تأخذها أو عن ديبى أو في القرب منى ومجاورتي والموود الى لانم البتة أدات أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافاة لا الاسلام لانه
ليقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها اولو حل قوله رابعة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها فلذا لم يصب من ذكرها في
الاصحاح وأما قول الزركشي وروى رابعة بالميم أي كراهية للاسلام ساخطة له فيوههم انه رواية في البخاري وليس كذلك بل هي
رواية عنه - دأبى داود والاسماعيل (أفصل احي قال نعم صلى الله عليه) زاد ٢٢٧ في الادب فانزل الله فيها لانهم اكرم الله عن

الذين لم يقبلواكم في الدين وعن
السدى انهم سألوا في ناس من
المشركين قلت ولا منافاة بينهما
فان السبب خاص واللفظ عام
فيقتناول كل من كان في معنى
والدقة أسماء وقيل نسخ ذلك آية
الامر بقتل المشركين حيث
وجدوا والاول أولى وقال
الخطابي فيه ان الرحم الكافرة
توصل من المال ونحوه كما توصل
المسلمة ويستنبط منه وجوب
نفقة الاب الكافر والام الكافرة
وان كان الولد مسلما وفيه موادة
أهل الحرب ومعاملتهم في زمن
الهدنة والسفر في زيارة القريب
وتحسرى أسماء في أمر دينها
وكيف لا وهي بنت الصديق
وزوج الزبير رضي الله عنهم
عنه سمعنا انه شهد عند عمرو ابن
الميمون (عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما) انهما قد فتحا الهاء
ابن سنان الرومي لان الروم سبوه
صغيرا وبنيوه هم سبوه وحبيب
وسعد وصالح وصبي عباد
وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم) أعطى

لا ترد الوصف وان ظن الملقط صدقه اذ هو مدع فلا تقبل وسكن في الفتح عن أبي حنيفة
والشافعي انه يجوز له الرد الى الوصف ان وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك الا بينة
قال الخطابي ان صحته هذه اللفظة بمعنى قوله فان جاء صاحب الخبر بالخبر لم يجز مخالفتها
وهي فائدة قوله اعرف عناصم الى آخره والا فلا احتياط مع من لم ير الرد الا بالبينات قال
ويتأولون قوله اعرف عناصم اعلى انه أمره بذلك للاحتياط به أو لتكون الدعوى فيها
معروفة وذكر غيره من قوائيد ذلك أيضا ان يعرف صدق المدعي من كذبه وان فيها انبها
على حفظ المال وغيره وهو الرعا لان العادة جرت بالقائه اذا اخذت النفقة وانه اذا نه
علي حفظ الرعا كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الارلى قال الحافظ قد صححت هذه
الزيادة فمعين المصير اليها اه - وهذا هو الحق فتعد اللفظة لم وصفها بالسدات التي
اعتبر بها الشارع وأما اذا ذكر صاحب الالة دلة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر
العناصم دون الوكاه أو العناصم دون العدد فقد اختلف في ذلك فقل لا شيء الا به معرفة
جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء ببعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره
أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى الامين وهذا اذا كانت اللفظة لها عناصم ووكاه
وعدد فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد
من ذكر اوصاف مختصة بها اتقوا مقام وصفها بالامور التي اعتبر بها الشارع قوله والا
فاستمع بها الامر فيه للإباحة وكذا في قوله فاستنفذها وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف
الملقط في اللفظة بعد تعريضها سنة ثم جاء صاحبها لم يضمنه له أم لا فذهب الجهور الى
وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البذل ان كانت اسنم مكنت وخالف في ذلك
الذكر ايسى صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي امام الظاهرية
لكن وافق داود الجهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجهور ما تقدم باللفظ
ولم تكن ودبعة عنه ذلك فان جاء طالبها بالخبر وكذلك قوله فان جاء صاحبها فلا تنكح فهو أسقى
به الخ وفي رواية البخاري من حديث زيد بن خالد اعرف عناصم او وكاهم كما قال فان جاء
صاحبها فادها اليه أي بدائها لان العين لا تبقى بعد أخذها وفي رواية لابن داود فان جاءها
فادها اليه والا فاعرف عناصم او وكاهم كما قال فان جاءها فادها اليه فادها اليه فادها اليه
قبل الإذن في أخذها وبعد وفي رواية لابن داود أيضا فان جاء صاحبها فدفعها اليه

صحيبتين رجعة) وهي التي ادعى بها (فقد خذى مروان بشمادته) أي بشمادة ابن عمرو حده قال ابن بطال قضى لهم بشمادته
وتعينهم وتعتب بان لم يزد كذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكده بالتسم كثير وان كان السامع غير منكر ولو
كانت الشهادة حتمية لا محتاج الى شاهد آخر ولا ينبغي ما في هذا فليتم امل والتباعدة المستمرة تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من
اثنتين أو شاهد وعين فالجمل على هذا أولى من جملة على الخبر وكون الشهادة غير حتمية وهذا الحديث تفرد به البخاري واستدل
به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرع انه يكفي الشاهد الواحد اذا انقضت اليه قرينة تدل على صدقه وترجم له أبو
داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يتكلم وساق قصة تخرج عنه بن ثابت في سبب تسمية هذا

الشهادتين وهي مشهورة بالجهود وعلى ان ذلك خاص بخزينة الله أعلم وقال ابن النجاشي ان يكون مروان أعطى نفسه من
يستحق عنه العطاء من مال الله تعالى فان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنفيذه فان لم يكن كان هو المنشئ
للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصا لغنى كادفع في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادته من كان عنده السلب كذا في القبح
(عن جابر رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى) يضم العيز وسكون الميم مأخوذة من العمر
(الحق) أي العمرى (لمن وهب له) زاد مسلم ٢٢٨ لا ترجع الى الذي اعطاها لانه أعطى عطاء وقت فيه الموارث وله وهي

والاعترفت وكما وعقاصها تم قبضها في مالها فان جاء صاحبها فادفعها اليه والمراد
بقوله قبضها في مالها اجعلها من جملة مالك ودعها باقاف وكسر الباء من الأقباض قال
ابن رشد اتفق فقهاء الامصار مالاً والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ان له ان
يصرف فيها ثم قال مالك والشافعي له ان يتما كماله قال أبو حنيفة ليس له الا ان يتصدق
بها وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجعلة من التابعين وقال الاوزاعي ان كان ملا
كثير اجعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعي عن عمرو ابن مسعود وابن عمر
وكاهم متفق على انه ان اكلها اضعفها صاحبها الا أهل الظاهر اه قال في البحر مسئله ولا
يضمن الملتقط اجاء الا للقرية اوجنابة اذهوا أمين حيث لم يأخذ لغرض نفسه فان جنى
أو فرط فالأكثر يضمن ودادوا السكر ايسى لا يضمن اقول له صلى الله عليه وآله وسلم فان
جاء صاحبها الظير ولم يذكر وجوب البذل قلنا أمر عليه السلام بغرامة الدينار في الظير
المشهور وخبركم بحول علي من أبيس من معرفة صاحبها اه وحديث علي الذي أشار
اليه أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى العباسي عنه انه التقط ديناراً فاشترى به دينقاً
فعره صاحب الدينق فرد عليه الدينار فآخذته على فقطع منه قبراً طين فاشترى به لحماً قال
المنذري في سماع بلال بن يحيى من علي بنظر وقال الحافظ اسناده حسن ورواه أيضاً أبو داود
عن أبي سعيد الخدري ان علي بن أبي طالب وجد ديناراً فآخى به فاطمة ففأسأت عنه رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال خورزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأكل علي وفاطمة فاما كان به ذلك أتمه امره أنه تشد الدينار فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يا علي أدا الدينار وفي اسناده رجل مجهول وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه
آخر عن أبي سعيد وذكره مطولا وفي اسناده موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين
وقال ابن عدي لا بأس به وقال النسائي ليس بالقوي وروى هذا الحديث الشافعي عن
الدارقطني عن شريك بن أبي نجر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه أمره ان يعرفه
ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام وفي اسناده
الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد اعل انه في هذه الروايات لا ضرابها
وإما تضمنها الأحاديث اشترط السنن في التعريف قال يحمي أن يكون انما باع له الاكل
قبل التعريف لا ضراباً راعى عن عبد الرحمن بن عثمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه

لمن أعر ولعقبه فلو قال ان مت
عاد الى أو الى رثتي ان مت صحت
الهيبة ولغا الشرط لانه فاسد
ولا طلاق الحديث قال التتوي
للعمرى ثلاثة أحوال أحدها ان
يقول أعتقك هذه الدار فاذا مت
فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا
خلاف وبمثل رقبة الدار وهي
حبة فاذا ماتت فالدار لورثته والا
فليت المال ولا تعود الى الواهب
بجبال فانها ان يقتصصر على قوله
جعلت لك عمرى ولا يتعرض لما
سواه ففي صحته قولان للشافعي
أصحهما ما روى الجديده صحتة ثالثها
ان يزيد عليه بأن يقول فان مت
عادت الى ورثتي ان مت صح ولغا
الشرط وقال أحمد تصح العمرى
المطلقة دون المؤقتة وقال مالك
العمرى في جميع الاموال فليكن
لمنافع الدار مثلاً ولا تملك فيما رقبتهما
بحل ومذهب أبي حنيفة كالشافعية
ولم يذكر البخاري في الرقي في هذا
الباب شيئاً فله يرى التبادها في
المعنى كالجوهور وقد روى النسائي
باسناد صحيح عن ابن عباس موقوف
العمرى والرقي سواء وقد منعها
مالك وأبو حنيفة ومحمد خلافاً

للجوهور وروايتهم أبو يوسف والنسائي عن عطاء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرى والرقي قلت وآله
وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك خيانتك فان فعلت فهو جائر أخرجه من لا وعن ابن عمر هريرة عن عمرى ولا رقي في
أمر شيئاً وأرقبه فهو له حياته وماله ورجاله فان كان لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق وفاته
في أخرى وأجيب بان معناه لا عمرى بالشرط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع الى فليس لهم العمرى
المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحاديث النهى محمولة على الارشاد قال الشوكاني في السبل الجرار أقول الاحاديث الواردة
في العمرى والرقي تدل على انها هبة للمعمر والمقرب وتورث عنه فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

والله وسلم عن لقطه الحاج رواه أحمد ومسلم وقد سبق قوله في بلد مكة ولا تحل لقطتها الا
للمعرف واحتج بهم ما من قال لا تلك لقطه الحرم بحال بل تعرف أبدا الحديث الثاني قد سبق
في باب صيد الحرم وشجره من كتاب الحج قوله نهى عن لقطه الحاج هذا النهى تأوله
الجمهور بان المراد به النهى عن التسقاط ذلك للملك وأما الانشاد به فلا بأس ويدل على
ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تحل لقطتها الا للمعرف وفي لفظ آخر ولا تحل ساقطتها الا
للمشرك قوله الا يعرف قد استشكل تخصيص لقطه الحاج بمثل هذا مع ان التعريف لا يبد
منه في كل لقطه من غير فرق بين لقطه الحاج وغيره وأجيب عن هذا الاشكال بان المعنى
ان لقطه الحاج لا تحل الا لمن يريد التعريف فقط من دون تلك فاما من أراد ان يعرفها ثم
يتملكها فلا وقد ذهب الجمهور الى ان لقطه مكة لا تملك بل للتعريف خاصة قال في
الفتح وائتمت اختصت بذلك عندهم لا مكان ايصالها الى اربابها لانها ان كانت للملكي فظاهر
وان كانت للآفاق فلا يخفى لوافق غالبهم واردا اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل
التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي
كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده
وقد لا يعود فاحاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
الاستئذان لانه في الحل واستثنى المشرك فدل على ان الحل ثابت للمشرك لان الاستئذان من
الغني اثبات قال ويلزم على هذا ان مكة وغيرها سواء والسياف يقتضي تخصيصها قال
الحافظ والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة
يأمن مائة قطه من صاحبها وصاحبها من وجدانها التفرق الخلق في الاطراف البعيدة فربما
داخل الملتقط الطمع في تمامها من أول وهلة ولا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر
ان لا يأخذها الا من عرفها وقال اصحق بن راهويه معنى قوله في الحديث الا للمشرك أي من
سمع ناسدا يقول من رأى كذا خيتمه نذير وزلوا جلد اللقطه ان يرفعها اليدها على صاحبها
وهو أضيق من قول الجمهور لانه قيده بحاله للمعرف دون حاله ويرد عليه قوله الا للمعرف
والحديث يفسر بعضه بعضا وقد حكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه واحده
قولي الشافعي انه لا فرق بين لقطه الحرم وغيره واحتجوا بان الاله لم تفصل (وعن منذر
ابن جبر قال كنت مع أبي جبر بابوازيج في السواد فراحت البقر فرأى بقره أنكرها

الرقبي للوارث واخرج احمد
والنسائي من حديث ابن عباس
باسناد صحيح العمري جازقان
أعمرها والرقبي جازقان أرقبها
واخرج احمد والنسائي ايضا
باسناد رجاله ثقات من حديث
ابن عمر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تعمر واولا
ترقبوا فأن أعمر شيئا أو أرقبه فهو
له حيايته ومماته فهذه الاحاديث
تدل على ان العمري المؤبد
والمطابقة وكذا الرقبى تقضى
المالك وتورث عن جماعت له وورث
ما يدل على ان العمري التي تكون
للعمر ولعقبه هي التي يقال فيها
له ولعقبه أخرجه أحمد ومسلم
والنسائي وابن ماجه وفي لفظ
لابي داود والنسائي والترمذي
ومعه من حديث جابر أيما
رجل أعمر عري له ولعقبه فأنما
الذي يعطاها لا ترجع الى الذي
اعطاها لانه أعطى عطاء وقعت
فيه الموارث وفي لفظ لاجد
ومسلم وأبي داود عن جابر قال
أنما التي أجازها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان يقول هي
للك ولعقبك فاما اذا قال هي لك

مأعشت فانهم اترجع الى صاحبها وفي رواية لانسائي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى بالعمرى ان يهب الرجل
للرجل ولعقبه الهبة وبسـ ثقتي ان حدث بك حدث وبعقبك فهي الى والى عقي انهم المني أعطيها ولعقبه وأخرج أحمد بإسناد
رجال الرجال الصحيح من حديث جابر ان رجلا من الانصار أعطى امه حديقة من نخيل حياتهم انما كانت فجاء اخوته فقالوا نحن
فيه شرع سواء قال فاني فاخذهموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقسمهم ايمنهم خيرا فان هذه الروايات كلها من حديث
جابر ومن قوله قد اختلفت كما ترى فان الروايات الاولى هذه دلت على ان العمرى التي تورث هي ما قبيل فيها الوالعقبه والحديث
الاخر المروى من طريقه في الرجل الذي جعل لامه الحديقة حياتهم اخبركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانهم الورثتها

يدل على خلاف ذلك فالأصل أنه إذا قيل في العمري والرقبي أنه ولعة بك كانت تلك كالمن وقعت له ولمن بعده وان قال أعمرتك أو أرقبتك فظاهر الأحاديث التي ذكرناها أنم إعليلك له وتورث عنه وما روى عن جابر فقد اختلف ما هو من نوع منعه وما كان مدرجا للاجعة فيه فيجب الرجوع الى سائر الأحاديث وهي كما عرفت مصرحة بأنم إعليلك له ولورثته فكان حكم هذه المطابقة عن ذكر العقب حكم ما ذكر فيها العقب وهكذا المؤيدة إذا قال أعمرتك أبداً أو أرقبتك أبداً فأنم إعليلك كيدل عليه لفظ التأييد وأما إذا كانت مقيدة بجملة معلومة كان ٢٢٠ يقول أعمرتك أو أرقبتك هذا عشر سنين أو عشرين سنة فإنه لا يستحق الأذنت

المقدار لأنهم تطب نفسه إلا بذلك القدر وهكذا الاشتراط كان يقول أعمرتك هذا ما عشت فإذا مت رجع الى فإنه يرجع اليه عند موت المعمر وهذا حاصل ما ينبغي أن يقال في العمري والرقبي والعمرى المؤقتة يستحق صاحبها جميع الثواب الحاصلة في العين اهـ (عن عائشة رضي الله عنها أنه دخل عليه الأعمى الخزرجي المكي الحبشي (وعليه سارح) بكسر الدال قيض المرأة وهو مذكر قال الجوهري ودرع الخديده مؤنث وحكي أبو عبيدة أنه يذكرون مؤنث (من قطر) بكسر القاف وسكون الطاء ضرب من برود العين غليظ فيه بعض المشونة قال الأزهرى الشيب القطارية منسوبة الى قطر قرية من البحرين (وفي رواية من قطن عنه خمسة دراهم فقالت ارفع بصرك الى جاريقي) قال في الفتح لم أعرف اسمها (انظر إليها) باقظ الأمر (فأنما انتهى) بضم الاول وفتح الهمزة التكبير (ان تلبسه في البيت) يقال زهي الرجل إذا تكبر وأعجب بنفسه وهو من الأفعال التي لم ترد الا

فقال ما هذه البقرة قالوا بقره خلقت بالبقر فامرهم أنطردت حتى نارت ثم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الا هذا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك في الموطاع ابن نمير قال كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة نتماذج لا يسكنها أحد حتى إذا كان عثمان أمر به فتمت انما تباع فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها حديث منذر أخرجه أيضا النسائي وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضيائي في مختارة وشبهه له ما في صحيح مسلم من حديث يزيد بن خالد بنظ لا يأوى الضالة الا ضال وقد تقدم شرايه عن منذر بن جرير يعني ابن عبد الله الجبلي وقد أخرج لمذرمسلم في الزكاة والعلم من صحيحه قوله بالبوارجح يفتح الباء الموحدة وبعد الالف زاي مضممة بعدها تنوين ثم جيم كذا ضبطه البكري في معجم البلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال ولا أعلم هذا الاسم ورد الا في هذا الحديث وهو أنه عندى الموانع بالميم وهو المحفوظ قال والموانع من ديار هذيل وهي متصلة بنواحي المدينة وذلك ابن السمعاني بوزج بالباء الموحدة وبعد الالف زاي بالمد تقيده ذوق بغه ادخرج منها اجاعة من العلماء قديما وحديثا وقال المنذرى بوزجج الالباب ففتحها جرير بن عبد الله وهم انوم من مواليه وليست بوزجج الملك التي بين تكريت واربيل قوله لا يأوى الضالة الخ قد تقدم ضبطه وتفسيره والمراد بالضالة هنا ما يجهل نفسه من الابل والبقر ويقدر على الإبعاد في طلب المرعى والماء بخلاف الغنم فالحيوان الممنوع من صفار السباع لا يجوز له القطاع سواء كان كبير جفته كالابل والخيل والبقر أو ينع نفسه بطيرانه كالطيور المملوكة أو بناه كالفهود ولا يجوز له غير الامام ونائبه أخذها ويمكن ان يقيده مطلق هذا الحديث بما تقدم في حديث زيد بن خالد لقوله فيه ما لم يعرفها او يكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقيد بعدم التهرب وأما التقاط الابل ونحوها فقد استبعد المنع منه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها دعوا قولهم مؤبلة كعمقه أي كثيرة متخذة للقنية وفي هذا الاثر جواز التقاط الابل للامام وجواز بيعها وإذا جاء مالكها دفع اليه الامام عنها

(كتاب الهبة والهبة)

(باب افتقارها الى القبول والقبض وأنه على ما يتعارفه الناس)

مبنية لما لم يدع فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل عنى بالامر وتحت النافذة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر رضى (عن بفتح أوله وقد حكاه ابن ذرير ما يمكن قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان في منهن) أي من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في زمنه وأيامه (فما كانت امرأة تقين) مبنية لامة قول أي تزين يقال فان الشئ ثباته أصله وقيل تجلى على زوجها (بالمدينة الا أرسلت الى تستعيره) أي ذلك الدرع لانهم كانوا اذا ذكروا في حال ضيق فكان الشئ الخسيس عندهم قيسا وفي الحديث جواز الاستعارة للعروس عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية الشيب للعروس أمر معمول به من غير ثبته وأنه لا يعلم من التشبه وفيه تواضع عائشة وأمر حاد في ذلك مشهور وفيه دلالة عائشة عن خدمها ورثتها في المعاتبة وإظهارها

عندها مع الحاجة اليه وتواضعه باخذها بالعبادة في حال السار مع ما كان منهم وراعتهم تامين الجود ورضي الله عنها اه وهذا الحديث تقر به البخاري قال القسطلاني وفيه من القوي انهم لا يخفى فتأمل والله أعلم ه (فضل النجعة) * بفتح الميم والحاء المهملة الناقصة والشاة تعظيم اغتربك بفتحهم انهم يردوها عليك والنجعة بالكسر العطمة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم) يعني شياً (وكانت الانصار اهل الارض والعقار فقاسمهم الانصار على ان يعطوهم غناراً مواليهم كل عام ويكفونهم العمل والمونة) في الزراعة والموتى في حديث أبي هريرة المروي في البخاري في المزارعة حيث قالوا اقسم بيننا وبين اخواننا النخل قال لا مقامه الاصول والمراد هنا ٢٣١ مقامه الثمار (وكانت امه ام أنس) بدل

من امه وامه اسم له وهي (ام سليم) مصغرا (وكانت ام عبد الله بن أبي طلحة) ايضافه وأخوان لامه قال في الفتح والذي يظهر ان قائل ذلك الزهري عن أنس لم يكن بقية السماع في مقتضى انه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كأنه يتبرع من نفسه شخصاً فيخاطبه (فكانت اعطت) أي وهبت (ام أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عذاقا) بكسر العين جمع عذق بفتح العين وسكون الهمزة المجرمة اخلته أنفسهم أو اذا كان حملها موجودا والمراد غيرها (فاعطاهن) أي الخلات (النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم اسامة بن زيد) مولاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو أخو أيمن بن عبيد الحبشي لامه وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي ووافساق في المناقب واستدل به على فضل النجعة وهو واضح ظاهر الدلالة ليس به خفاء (قال أنس ابن مالك فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قتال أهل خيبر قال صرف الى المدينة ستة رد

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع أو ذراع لاجبت ولو أهدي الى ذراع أو كراع لقبيلت رواه البخاري) وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدي الى كراع لقبيلت ولو دعيت عليه لاجبت رواه أحمد والترمذي وصححه في الباب عن ام حكيم الخزاعية عنده الطبراني قالت قلت يا رسول الله تكثر رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدي الى كراع لقبيلت قال في القاموس اللطف بالتحريك اليسير من الطعام قوله كتاب الهبة بكسر الهاء وتحريك الباء الموحدة قال في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الابرار وهبة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتعوض به طالب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يلزم به الموهوب له عوضه ومن خصه بالحيادة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة باسم اعلمك بالاعوض اه قوله والهدية بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تاء تانيث قال في القاموس الهدية كغفية ما تخفى به قوله الى كراع هو مادون الكعب من الدابة وقيل هو اسم مكان قال الطحاظ ولا يثبت ويرده حديث أنس وحديث أم حكيم المذكوران وخص الكراع والذراع بالذكي لاجتماع بين الحقير والخطير لان الذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لا قيمة له وفي المثل أعط العبد كراعا يطالب ذراعا هكذا في الفتح وانظرا هرا من اده صلى الله عليه وآله وسلم الحضر على اجابة الدعوة ولو كانت الى شيء حقير كالكرع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شياً حقيراً من كراع أو ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فان الذراع لا يعد على الانفراد خطيراً ولم يتجر عادة بالدعوة اليه ولا ياهداً له قاله بكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يتفح في ذلك ومحجبه صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لا تستلزم أن تكون في نفسه الخطيرة ولا سيما في خصوص هذا المقام ولو كان ذلك من اده صلى الله عليه وآله وسلم لتقابل الكراع الذي هو أحقر مما يهدي ويدي الى ما يخطر ما يري ويدي اليه كاشادة وما فوقها ولا شك ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترعيب في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير وقد ترجم البخاري اه هذا الحديث فقال باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقبيلت وسياق الخلاف في ذلك (وعن خالد بن عدي ان النبي

المهاجرون الى الانصار من انكهم التي كانوا منحورهم من غنارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) هي ام أنس ام سليم (عذاقها) الذي كانت أعطته وأعطاه هو لام ايمن (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) مولاته (مكائين) أي بدلهن (من حائله) أي بستانه وفي رواية من خالصه أي خالص ماله وفي طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يحمل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلات من أرضه حتى فحبت علمه قريظة والنضير فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان اعطاه قال أنس وان أهلي أمروني ان آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه ام ايمن فانيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطانيهن فجات أم ايمن فجعلت

التوب في عتي وقالت واقه لاهل مسكنهم وقد اعطانيه بن فقال نبى الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله انك كذا وكذا
وتقول كلا واقه الذى لا اله الا هو جعل يقول كذا وكذا حتى اعطاه عشرة أمثلة أو قرية من عشرة أمثلة وانما فعلت ذلك
لانهم اظننت انهم امة مؤيدة وتعليك لاهل الرقة فاراد صلى الله عليه وآله وسلم استطابة قلوبهم انى استرد اذ ذل انى زيدا هانى
العوض حتى رضيت تبرعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم اكراماً لها من حق الحصانة زاده فقهرها وتكرها عن عبد الله بن
عمر (هو ابن العاصي) رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولم اربعون خصلة) ولا جد حسنة يدل خصلة
(اعلاه من منجحة العنز) الا ترى من العنز ٢٣٢ (ما من عامل يعمل بحسنة منها) أى من الاربعين (رجاءوا ان تصديق موعودها
الا أدنله الله عز وجل) بها

صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروف من غير اشرف ولا مسئلة فليقبله
ولا يردوه فانما هو رزق ساقه الله اليه رواه أحمد **و** عن عبد الله بن بسر قال كانت ابنتي
ربما تبتغي عنى بالنبي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطرفه اياه فليقبله منى وفي لفظ كانت
تبتغي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبها رواه أحمد وهو يدل على
قبول الهدية برأى الصبي لان عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم **و** عن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ام سلمة قال لها انى قد اهديت الى النجاشي خيلة وأراقى من مسك ولا أرى النجاشي
الا قدماء ولا أرى هديتي الامر دود فان ردت على ذمى لك قالت وكان كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وردت عليه هديته فاعطى كل امرأه من نسائه أوقية مسك
وأعطى ام سلمة بقية المسك والحلة رواه أحمد **حديث** خالد بن عدي قد تقدم في باب ما جاء
في الفقير والمسكين من كتاب الزكاة وأعادته المصنف فجهت الاستدلال به على ان الهدية
تقتضى الى القبول لقوله نفسه فليقبله **و** حديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضاً الطبراني في
الكبير قال في جمع الزوائد رجالهم ما يعنى أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر
أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده الحكم بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر
له هذا الحديث وقال لا عرفه **و** ما عن عبد الله بن بسر الا عن الحكم هكذا ما عنى
كلامه قال في جمع الزوائد وبقية رجاله ثقات **و** حديث أم كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني وفي
اسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وفي اسناده أيضاً
موسى بن عتبة قال في جمع الزوائد لا عرفها وبقية رجاله رجال الصحيح قوله في حديث
خالد فليقبله فيه الامر بقبول الهدية والهبة وتجوهرها من الاخ في الدين لآخيه والنهي
عن الرد ما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر فان التماذى من الاسباب المؤثرة
للحبة لما أخرجه البخاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشاميين
حديث محمد بن بكير عن ضمضم بن اسمعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اداوا تحابوا اهل الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضمضم

الجنة (جاء ما معناه ان دخول
الجنة ليس بالاعمال بل بمحض
فضل الله وحسن تدقيق كون المراد
من الدخول نيل الدرجات والمنازل
فكون كقوله تعالى أو رزقوها بما
كنتم تعملون فاطاق هنا السبب
ودخول الدخول واريد المسبب
وهو نيل المنازل وفوز الدرجات
وخلاصة المقصود ان اهل
دخول الجنة بمحض فضل الله
تعالى اذ لا عمل للعبد أصلاً في
الحقيقة ويناله القصور والمنازل
والخوار بسبب نسبة العمل في
الظاهر اليه من فضله ومنه عليه
ان خلق العمل ونسب به الملك
وآخر هذا الحديث في البخاري
قال حسن فعدد ما مودون منجحة
العنز من رد السلام وتشميت
العاطس واماطة الاذى عن
الطرفين ونحوه اى مما وردت به
الاحاديث فما استطعنا ان نبليغ
نفس عشرة خصله اه قال ابن
بطال ليس في قول حسن ما يمنع
من وجدان ذلك وقد حض النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على
أبواب من الخير والبر لا يتحصى

كثرة ومعلوم ان صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بالاربعين المذكورة وانما يذكرها واجبه ما صلى الله عليه وآله فقبل
وسلم لمعنى هو انفع من ذكرها وذلك والله اعلم خشية أن يكون التعميم والترغيب فيما نحن هدا في غيرها من أبواب الخير قال وقد
يلقى ان بعضهم تطلبها فوجدوا تزيده على اربعين فما زاده اعانة الصانع والمنفعة للانحرق واعطاه شمس النعل والستر على المسلم
والذب عن عرضه وادخال السرور رعايه والتفصيح في الجاهل والدلالة على الخير والكلام الطيب والقرص والزرع والشفاقة
وعيادة المريض والمصافحة والخلة في الله والبعض لاجله والنجاسة لله والتزاور والنصح والرحمة وكما هي الاساليب العشرة
وفيها ما قد سارع في كونه دون منجحة العنز قال الحافظ وحديث حماد كرهه أشباه قد تعقب ابن المنير بعضها فقال ان الاول

لا يعتنى بعدها ما تقدم وقال الكرماني جميع ما ذكره رحمه بالغيب ثم من ابن عرف الله أدنى من المنفعة فات وانما اردت بما ذكرته منها تقرب الخمس عشرة التي عندها احسان بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكرته ومع ذلك فانما موافق لابن بطال في امكان تتبع أربعين خصمه من خصال الخير أدناها منحة العز وموافق لابن المنبر في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهره فوق المنحة والله أعلم اه وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة وهذا آخر النصف الاول من كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للإمام العلامة الحسين بن المبارك الزبيدي رحمه الله تعالى وبإيه النصف الآخر أوله كتاب الشهادات هذا ونسأل الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا سابقة عذاب ٢٣٣ بحمد سيد الانبياء والمرسلين صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه أجمعين وكان الفراغ من زبره هذا الشرح المسمى بعون الباري بحل أدلة البخاري على يده وافته أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والاخرة وحياه بنعمه الذخرة يوم الثلاثاء اعله سبع عشر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية في بالقيوم وبالجمعة صانها الله وأهلها عن كل رزية وبليية بحمد خير البرية بدارة المليك العظمى والسيدة الكبرى حضرتنا نواب شاهجان بيكم أصلح الله تعالى حالها وما لها وعليها في الدارين أنعم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه آتيت وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا قاعما وقاعدا سافرا وحاضرا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع

ف قيل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر أو رده ابن طاهر ور واه في مسند الشهاب من حديث عائشة بل فقطم ادواته وادوا و احبا وفي اسناده محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا عرفه وأورده أيضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اسناده غريب وليس بهجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني رفعه تصالحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا ونذهب الشصاء وفي الاوسط لا طبراني من حديث عائشة تهادوا تحابوا وهاجروا تورقوا اولادكم محبدا وادوا الكرام عثراتهم قال الحافظ وفي اسناده نظير وأخرج في الشهاب عن عائشة تهادوا فان الهدية تذهب الضغائن ومدار على محمد بن عبد النور عن أبي يوسف الا عشي عن هشام عن أبيه عن ابي روى له عن محمد هو أحمد بن الحسن المقرئ قال الدارقطني ليس بثقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكار عن عائشة بن شرح عن أنس بل فقطم ادواته فان الهدية قلت أو كثرت تذهب الضغينة وضعفه بعد أن قال ابن طاهر تفرد به عائذ وقد رواه عنه جماعة قال ورواه كوثر بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل او كوثر متروك وروى الترمذي من حديث أبي هريرة تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر وفي اسناده أبو عمر المديني تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عهده بن مالك بل فقطم الهدية تذهب بالسمع والبصر ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بل فقطم تهادوا فان الهدية تذهب الغل رواه محمد بن غزيرة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المديني في الذيل في ترجمة زعبل بالزاي والعين المهملة والباء الموحدة يرفعه تزاور وادوا فان الزيارة تنبت الوداد والهدية تذهب الضغينة قال الحافظ وهو مرسل وليس لزعبل بهجة قوله فانما هو رزق ساقه الله اليه فيه دليل على ان الاشياء الواصلة الى العباد على أيدي بعضهم هي من الارزاق الالهية لمن وصلت اليه وانما جعلها الله جارية على أيدي العباد لاثابة من جعلها على يده فالحمود على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى قوله يطرفه اياه بالطاء المهملة والراء بعدها فاء قال في القاموس الطرفة بالضم الاسم من الطريف والطارف والمطرف للمال المستحدث قال والغريب من الثمر وغيره قوله فيمدها فيه دليل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كلثوم فيه دليل

٣٠ نيل والمشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أي الحضور لان الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام كذا في الفتح وفي القاموس الشهادة خبر قاطع وقد شهد كعدل وكرم وقد تسكن هاؤه وشهد كسمعه شهد واحضرة فهو شاهد الجمع شهد وشهد وشهد لزيد بكذا شهادة أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد اه قال السيد مر تفي في تاج العروس على القاموس قوله وقد تسكن هاؤه للتحقق عن الاخفش قال شيخنا لان الثلاثي الحلقى العين الذي على فعل بالضم أو فعل بالكسر يجوز تسكين عينه تحققة مطلقا كما في الكافية المالكية والتسهيل وشروحه ما غير هابل يجوز في ذلك أربع لغات شهد كفر وشهد بسكون الهاء مع فتح الشين وشهد بكسر الهاء أيضا مع سكون الهاء وشهد بكسر تين اه والفرق بين الشهادة

والرواية مع انه ما خبر ان كافي شرح البرهان لما زرى ان الخبر عنه في الرواية اضر عام لا يختص بعين نحو الاعمال بالنيات
والثدعة في علم يتسم فانه لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا ان يزار فانه الزام
لمعين لا يعمده واعتقده الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثيرا كحديث يجرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة
انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص
معين بل عام على من دون مسافة القصر ٢٣٤ رواية ومن جهة أنه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

(عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس أهل قرني) أي عصرى مأخوذ من الاقتران في الامر الذي يصحهم والمراد هنا الصحابة قبل والقرن ثمانون سنة أو أربعون أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أي يقربون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين وهذا يقتضى ان الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من اتباع التابعين لكن هل هذه الافضلية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث والى الثاني ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر والشيخ أحمد ولي الله المحدث الدهموى وفي كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مباحث ذلك وزاد عمران بن حصين في حديثه عند البخارى في هذا الباب لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قرنين أو ثلاثة ان بعدكم قوم يبخون ولا يؤمنون ويشهدون ولا

أيضا على اعتبار القبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها الى الخاشي بعد رجوعه ادى ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الادعاء بل لابد من القبول ولو كانت تلك مجرد ذلك لما قبضه اصلي الله عليه وآله وسلم لانهم اقد صارت ملكا للخاشي عند بعثه صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته والى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعي ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله في أحد قوليه وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قوليه الى أن الايجاب كفى وقد تمسك بحديث أم كلثوم أحمد واسحق فقالا في الهدية التي مات من احد بيت اليه قبل وصولها أن كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول المهدي اليه فبقي لورثته وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها اهو أو وكيله وقال الحسن ايم مات فيهي لورثته المهدي له اذا قبضها الرسول قال ابن بطال وقول مالك كقول الحسن وروى البخارى عن أبي عبيدة نعيم لابن أن تكون الهدية قد انقضت أم لا مضير امنه الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وحديث أم كلثوم هذا أخرجه أيضا الطبراني والحاكم وحسن صاحب الفتح اسناده قول ولا يرى الخاشي الاقدمات قد سبق في صلاة الجنازة ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعلم أصحابه بموت الخاشي على جهة الجزم وصلى حوهم عليه وتقدم انه رفع له نعشه حتى شاهده وكل ذلك يخالف ما وقع من تظننه صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية (وعن أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمال من البحر بن فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه العباس فقال يا رسول الله اعطني فاني قاديت نفسي وعقبه لا قال خذ حتى في ثوبه ثم ذهب يذله فلم يستطع فقال امر بعضهم يرفعه الى قال لا قال ارفعه انت على قال لا فتر منه ثم ذهب يذله فلم يرفعه قال امر بعضهم يرفعه على قال لا قال ارفعه انت على قال لا فتر منه ثم احمله على كاهله ثم انطاقة زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعه بصره حتى خفي علينا نجبا من حرصه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه البخارى وهو دليل على جواز التفصيل في ذوى القربى وغيرهم وترك تخميس النقي وأنه متى كان في الغنبة ذور رحم له بعض الغنمين لم يعن

يستشهدون وينذرون ولا يقرون ويظهر فيهم السمن بكسر السين وفتح الميم وفتح الترمذي ثم يحيى قومه عليه يتسمنون ويحيون السمن (ثم يحيى أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) أي في حالين لافي حالة واحدة لانه دور قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يحرضون على الشهادة مشغوفين بترويحها يتعلقون على ما يشهدون به قتارة يخلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون ويحتمل أن يكون مثلا في سرعة الشهادة واليمين وحرض الرجل عليه ما والتسرع فيها حتى لا يدري بايم ما يبتدئ فكأنه يسبق أحدهم الا آخر من قلدهم بالانه بالدين قال النووي واحتج به المالكية في رد الشهادة من خلاف معها والجمهور على أنه لا ترد قال ابراهيم النخعي وكأوا يضربون ثاويحن صفار على الشهادة والغهادى حتى لا يصير

ذلك لهم عادة فيختلفون في كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم قال ابن بطال يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبيطها وقال في
الفتح يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث يزيد
ابن خالد مرفوعا الأخير كبحر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يستلها قال في نيل الاوطار لا شو كافي وقد اختلف أهل العلم
في ذلك فبعضهم جحجج الى الترجيح فرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقد مره على حديث عمران
لكونه من رواية أهل العراق وبالغ فزعم ان حديث عمران المذكور لا أصل ٢٣٥ له وجحجج غيره الى ترجيح حديث عمران

عليه * وعن عائشة ان أبا بكر الصديق كان نحلها جادعشرين وسفان من ماله بالغاية فلما
حضرته الوفاة قال يا بنبة اني كنت نحلته جادعشرين وسفان ولو كنت جددته واحترمته
كان لك وانما هو اليوم مال وارث فاقسموه على كتاب الله رواه مالك في الموطأ حديث
عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وزوى البيهقي من طريق ابن
وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه
قوله بمال من البحرين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة
ألف وانه ارسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج جهل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث
أبا عبيدة بن الجراح اليهم فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الانصار بقصدومه الحديث
فيستفاد منه تعيين الافي بالمال ~~يكن~~ في كتاب الردة للواقدي ان رسول العلاء بن
الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلهذا كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال
البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم
في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان
يقدم في كل سنة قوله انثرواى صموه قوله وفاديت عقيلاى ابن أبي طالب وكان أسرع
عنه العباس في غزوة بدر ويقال انه أسرعهم الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
وان العباس اقتداه أيضا وقد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله حتى همم به ثم مثلثة
مفتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس قوله يقبله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع
والحمل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أو ضرب بالهمز قوله يرفع بالجزم
لانه جواب الامر ويجوز الرفع اى فهو يرفعه والكاهل بيت الكهفين قوله يتبعه بضم
أوله من الاتباع قوله ونم منها درهم بفتح المثناة أى هناك وفي هذا الحديث بيان كرم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قل أو كثر وان الامام ينبغي له ان
يترك مال المصالح في مستحقها وان يجوز للامام أن يضع في المسجد ما يشترك فيه المسلمون
من صدقة ونحوها واستدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد
من ذكر من يجزى بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث
زيد وتأولوا حديث عمران بتأويلات أحدها انه محمول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحميلها وهذا حكمه
الترمذي عن بعض أهل العلم ثانيا المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلغة وكافوا
يضر بوتساعى الشهادة أى قول الرجل اشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كذا من الحلف
واليمين في تعمي شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي هذا جواب الطحاري ثانيا المراد بها الشهادة على المغيب من أمر

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد
من ذكر من يجزى بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث
زيد وتأولوا حديث عمران بتأويلات أحدها انه محمول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحميلها وهذا حكمه
الترمذي عن بعض أهل العلم ثانيا المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلغة وكافوا
يضر بوتساعى الشهادة أى قول الرجل اشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كذا من الحلف
واليمين في تعمي شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي هذا جواب الطحاري ثانيا المراد بها الشهادة على المغيب من أمر

الناس فيشتم على قوم أنهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهوا وحكام الخطابي وابعها المراد
 به من ينتسب شاعرا وليس من أهل الشما. خامسها المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها ساعا من قبيل أن يسأله
 والحاصل ان الجمع مهم ما يمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار الى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بين هذه الامور اه
 (عن أبي بكره رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثا) ثا كذا
 لتنبه السامع على احضار فهمه ٢٣٦ (قالوا بلى يا رسول الله) أى أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أكبر الكبائر

(الاشترائه بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكور لغلبته في الوجود لا سيما في بلاد العرب فذكر تنبيهها على غيره ويحتمل ان يكون المراد به خصوصيته الأبهى بردي عليه ان بعض الكفر أعظم قبيحا من الاشراك وهو التعطيل لانه نفي مطلق والاشراك اثبات مقيد في ترجيح الاحتمال الاول (وعتوق الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها الى كبير وأ كبر ويؤخذ منه ثبوت الصغار لان الكبيرة بالنسبة اليها كبرها واما ما وقع لابي اسحق الاسفرايين والقاضي أبي بكر الباقلاني وابن القشيري والامام من ان كل ذنب كبيرة وتقيم الصغار نظرا الى عظمته من عصى بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي ان الخلاف بينهم وبين الجمهور لفظي قال المقراني وكانهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة اجلالا له عز وجل مع أنهم وافقه في الجرح على أنه لا يكون بمطلق المعصية وان من الذنوب ما يكون

قال الحافظ ولا دلالة فيه لان المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة فان قيل انما أعطاه من سهم الغارمين كما اشار اليه الكرماني فتدفع ثمنه ولكن الحق ان المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يعتق عليه يريد ان العباس وعقيله قد كان غنيمتهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسمون وهما ربحان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رضى الله عنه ولم يعتقا وسباني ما يدل على ان هذا امراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرر ولا يظهر ان هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لافتقار أهبة الى القبول والقبض وانه على ما يتعارفه الناس فان أراد ان قبض العباس فام مقام القبول بغير ظاهر لان تقدم سؤاله يقوم مقامه على ان المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه الى العباس والى غيره من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تولى قسمته بين مصارفه قوله جادعشرين وسقا يجيب وبعد الانقذال مهمله مشددة اي اعطاها ما لا يجده عشرين وسقا والمراد انه يحصل من ثمرته ذلك والجده صرام النخل وهذا الاثر يدل على ان الهبة انما تثقل بالقبض اقول لو كنت جديته واسترثته كان لك وذلك لان قبض الثمرة يكون بالجهد وقبض الارض بالحرق وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء ان القبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وغفل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

(باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم)

(عن علي رضى الله عنه قال اهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه واهدى له قبة فقبل واهدت له املوك فقبل منها رواه أحمد والترمذي وفي حديث من بلال المؤذن قال انطلقت حتى أتته يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا اربع ركائب منا خات علمين أحماهن فاستأذنت فقال لي ابشر فقد جاءك الله بقضائك قال الم تر اربع ركائب من اربع فقلت بلى فقال ان لك رقابهن وما علمين فان علمين كروا وطعما ما هداهن الى عظيم فذلك فاقبضهن واقض دينك ففعلت فحضر لابي داود)

فادحاني العدة ولا يتدح هذا مجمع عليه وانما الخلاف في التسمية والاطلاق والصحيح التغاير لورود القرآن حديث والاحاديث به ولان ما عظم مقصدته احق باسم الكبيرة بل قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب الى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يلبق انكار الفرق بينهم ما وقد عرف من مدارك الشرع اه والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في ارشاد النعمول الى تحقيق الحق من علم الاصول للشوكاني وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر للشيخ ابن حجر الفقيه المكي قال في الفتح بأن الكلام عليه في الادب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قبل في عدد هاهنا شاء الله تعالى ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استوائ رتبتهما في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر افضل من بكر

فانه لا يقتضى استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل ان يكونا متقاربين فيها وكذلك هنا فان الاشهر الشا كبر الذنوب المذكورة
افاده القسطلاني كما ان التوحيد درأس الطاعات (وجلس وكان متكئا) تا كيد اللعنة وعظما القبح (فقال الاوقول الزور)
فصل بين المتعاطفين بحرف التنبية والاستفتاح تعظيما لسان الزور لما يترتب عليه من المفساد واطافة القول الى الزور
من اضافة الموصوف الى صفته وزاد في رواية وشهادة الزور وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون من الخاص بعد العام
لكن ينبغي أن يحتمل على التأكيدها فاننا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون ٢٣٧ الكذبة الواحدة مطلقة كبيرة

وليس كذلك ومرا تب الكذب
متفاوتة بحسب تفاوت مفساده
ومنه قوله تعالى ومن يكسب
خطيئة او اثما ثم يرم به بريأ فقد
احق له بهتنا واغما مينا قال
في الفتح وسبب الاهتمام بذلك
كون قول الزور وشهادة الزور
أشمل وقوعا على الناس والتأون
بهم أكثر فان الاشهر الشا ينبوعه
قلب المسلم والعقوف بصرف عنه
الطبيع وأما الزور فالحوامل عليه
كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما
فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه
حتى جلس وكان متكئا وليس
ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكر
معه من الاشهر الشا لقطع ما يل لكون
مفسدة الزور متعددة الى غير
الشاهد بخلاف الشرك فان
مفسدته قاصرة غالبا اه (فازال
يكبرها حتى قلنا ليه تسكت)
قال في الفتح أى شفقة عليه
وكرهية لما يترجمه وفيه ما كانوا
عليه من كثرة الادب معه صلى الله
عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة
عليه اه وقال في جمع العدة هو
تعظيم لما حصل لمرتكب هذا

حديث على أخرجه أيضا البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم يذكره صاحب
جمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذي وفي اسناده نويرة بن أبي فاختة
وهو ضعيف وحديث بلال سكت عنه أبو داود والمانذري ورجال اسناده ثقات وهو
حديث طويل وأورده أبو داود في باب الامام يقبل هدايا المشركين من كتاب الخراج وفيه
ان بلالا كان يتولى نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا أتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انسان مسالما رايأيا من بلالا أن يستقرض له البرد حتى لزمته ديون فقتلها عنه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الركايب وما عليها وفي الباب عن عبد الرحمن
ابن علقمة الثقفي عن النسائي قال لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم هدية فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أهديت أم صدقة فان كانت هدية فأتها بيتي بها وجه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فأتها بيتي بها وجه الله قالوا لا
بل هدية فقهاهم وعن أنس عند الشيخين ان أكيدر دومة أهدى لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم جبة سندس ولابي داود ان ملك الروم أهدى الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مستقمة سندس فلبسها الحديث والمستقيمة بضم القوافية وفحصها القروة
الطويلة الكمين وجعها مساق وعن أنس أيضا عند أبي داود ان ملك ذي بزن أهدى
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبلها وعن علي
أيضا عند الشيخين ان أكيدر دومة الجندل أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب
حرير فاعطاه عليا فقال شققه خرا بين القواطم وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري
قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وأهدى ابن العلاء للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بردا وكتب له بجرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول
صاحب ايلة بكتاب وأهدى اليه بغلة بيضاء الحديث وفي مسلم أهدى فروة بالذم الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين وعن بريدة عند ابراهيم
الحربي وابن خزيمة وابن أبي عاصم ان أمير القين أهدى الى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم جارتين وبغلة فكان يركب البغلة بالمدينة وأخذها حدي الجارية من نفسه
فولدت له ابراهيم ووهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحربي أهدى يوحنا
ابن روبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلته البيضاء وعن أنس أيضا عند البخاري

الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباط
المتردين والاستئذان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الانصاري القاري وزعم عبد الغني انه الخطمي قال الحافظ
ابن حجر وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجلا
(يقرأ في المسجد فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري (لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتم) أي نسيتين
(من سورة كذا وكذا) كلمة مهمة يكفيهم عن العيد وغيره وهي في الاصل مركبة من كافي التشبيه واسم الإشارة قال في الصح

لم أقف على تعين الآيات المذكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فحين
أقران عليه كذا وكذا درهمان يلزمه أحد وعشرون درهما قال الداودي يكون مقرا بدرهمين لأنه أول ما يقع عليه ذلك
وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهمان عشرون وكذا وكذا أحد عشر وقال الشافعية
ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم ليكون الدرهم تفسير المأبى به بقوله كذا وكذا لو نصب الدرهم أو خفض أو سكن
أو كرر كذا إلا عطف في الأحوال الأربعة ٢٣٨ لذلك ولا احتمال التوكيد في الأخيرة وإن اقضى النصب لزوم عشرين

وغيره أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاة مسومة فأكل منها الحارث
والأحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز قبول الهدية من الكافر وبعارضها
حديث عياض بن حمار الآتي وسياق الجمع بينهما وبينه (وعن أسماء بنت أبي بكر قالت
أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهلها
قال نعم متفق عليه زاد البخاري قال ابن عينة قال نزل الله فيها لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ومعهن رغبة أي طامعة تسألني شيئا وعن عامر بن عبد الله بن الزبير
قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزى بن سعد على ابنتها أسماء بديا ضباب واقطوعين وهي
مشركة فأتت أسماء بن ثعلبة هديتها وتدخلها بيتهم فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال نزل الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين إلى آخر الآية فأمرها
أن تقبل هديتها وأن تدخلها بيتهم رواه أحمد) حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ذكره
المصنف كذا في الأصل ولم يقل عن أبيه وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطبراني
والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير وأخرجه أيضا الطبراني كاحمد وفي أسنادهما
مصعب بن ثابت ضعفة أحمد وغيره وثقه ابن حبان قوله أتتني أمي في رواية البخاري في
الادب مع ابنتها وذكر الزبير أن اسم ابنتها المذكورة الحارث بن مدر بن عبيد بن عمر بن
محروم قوله رغبة اختلف في تفسيره فقيل ما ذكره المصنف من أنها رغبة في شيء تأخذه
من بنتها وهي على شركها وقيل رغبة في الإسلام وتعقب بأن الرغبة لو كانت في الإسلام
لم يحتج إلى الاستئذان وقيل معناها رغبة عن ديني وقيل رغبة في القرب مني ومحاورتي
ووقع في رواية لابن داود رغبة بالميم أي كارهة للإسلام ولم تقدم مهاجرة قوله قال نعم فيه
دليل على جواز الهدية للقريب الكافر والآية المذكورة تدل على جواز الهدية للكافر
مطلقا من القريب وغيره ولا منافاة ما بين ذلك وما بين قوله تعالى لا تجزى قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يأتون من حاد الله ورسوله الآية فأنشأ عامة في حق من قاتل ومن لم
يقاتل والآية المذكورة خاصة بمن لم يقاتل وأيضا البر والصلة والاحسان لا يسهل
التحاب والتواد المنهي عنه ومن الأدلة القاضية بالجواز قوله تعالى وإن جاهدوا على
أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطلعهما وصاحبهما في الدين معروف ومنها أيضا حديث

لكونه أول عدد مفرد ينصب
الدرهم عقبه إذ لا نظر في تفسير
المبهم إلى الأعراب ومتى كررها
وعطف بالواو أو بضم ونصب
الدرهم كقوله له على كذا وكذا
درهما أو كذا ثم كذا درهم ما
تكرر الدرهم بعد كذا فيلزمه
في كل من المالين درهمان لأنه
أقر بمجهين وعقبهما بالدرهم
مضموبا فالظاهر أنه تفسير لكل
منهما بمائة تضي العطف غير
أنه لا يرد في صناعته الأعراب
تتميز الأحدهما وتقدر مثله الآخر
فلو خفض الدرهم أو رفعه أو
سكنه لا يتركز لأنه لا يصلح تميزا
لما قبله (وعنها) أي عن عائشة
(رضي الله عنها) في رواية قالت
تهجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم في بيتي فسمع صوت عباد)
هو ابن بشر الأنصاري الأشملى
الصحابي (يصل في المسجد فقال
يا عائشة أصوت عباد هذا قلت نعم
قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره
أن المبهم في الرواية السابقة هو
هذا المفسر في هذه لكن جزم
عبد الغني بن سعيد في مهماته

بأن المبهم في الأولى هو عبد الله بن زيد كما مر فيجتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع صوت رجلين فعرّف أحدهما ابن
فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقراءته الآيات التي نسب ما وفيه جواز النسب
عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيماليس طريقة البلاغ ومطابقة الحديث لما ترجم له من كونه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد
على صوت الرجل من غير رؤية شخصه
(حديث الألف) * هذا ما سقط عند أبي الوقت وترجم له باللفظ
تعدّل النساء بعضهن بعضا (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج
سقبأ) أي إلى سفر أو مضمّن معنى ينشئ (أقرع بين أزواجه) تطيبها بالقول ثم (فأيتن) أي فأى أزواجه (خرج سمها

خرج بهامعه فافزع بينهما في غزاة غزاها) هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (تخرج منهم) فيه اشعار بانها كانت في تلك الغزاة وحدها وأما خروج أم سامة معها أيضا في هذه الغزوة كما ذكره الواقدي فضعيف قالت عائشة (تخرجت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (بعد ما نزل الحجاب) أي الأمر به (فأنا أجل في هودج وأزول فيه) والهودج حجل له قبة تستر بالثياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه النساء ليكون استرلهن (فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تلك وقفل) أي رجع من غزوة (ودفونا) أي قربنا (من المدينة آذن) ٢٣٩ بالمداي أعلم (ليلة بالرحيل) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة فنزل

ابن عمر عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسا عمر حلة فارسل به إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم قوله قال ابن عيينة الخ لا يثافي هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي أنهم انزات في ناس من المشركين كانوا الذين جابوا المسلمين وأحسن اخلافا من سائر الكفار لان السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والدلة أسماء كذا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه لان محل الخلاف تعيين سبب النزول وعموم اللفظ لا يرفع وقيل ان هذه الآية منسوخة بالأمر بقتل المشركين حيث وجدوا قوله قتيله بضم القاف وفتح الفوقية وسكون التحتية مضغرا ووقع عند الزبير بن بكارة ان اسمها قيل بفتح القاف وسكون التحتية وضبطه ابن ما كولا بسكون الفوقية قوله ضباب واقط في رواية غير أحمد زيب وسمن وقرقا ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرط مكان اقط قوله فأمرها أن تقبل هديتها الخ فيه دليل على جواز قبول هدية المشرك كما دلت على ذلك الأحاديث السالفة وعلى جواز انزال المنازل المسلمين (وعن عياض بن حمارة أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسمت قال لا قال اني نهيت عن زبد المشركين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عقبة في المغازي ان عامر بن مالك الذي يدعي ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فأهدى له فقال اني لا أقبل هدية مشرك الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله زبد المشركين بفتح الزاي وسكون الموحدة بعد هاء ال قال في الفتح هو الرفدان انتهى يقاب زبد من بد بالكسر وأما زبد بالضم فهو اطعام الزبد قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل هدية غير واحد من المشركين وقيل انما ردّها ليعيظه فيحمله ذلك على الاسلام وقيل ردّها لان الهدية موضوعة من القلب ولا يجوز أن يعامل اليه بقلبه فزدها قطع السبب المليل وليس ذلك مناقضا لقبول هدية النجاشي وأما كيد ودوسة والمقوس لانهم أهل كتاب كذا في النهاية وجمع الطبري بين الأحاديث فقال الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جله أدلة الجواز السابقة ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد بد يته التودد والموا الة

منزلات فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فقامت حين آذنا بالرحيل فشبث) أي لقضاء حاجتي منقردة (حتى جاوزت الجيش فلما قضيت شأني) أي الذي توجهت له (أقبلت إلى الرجل) إلى المنزل (فلما صددى فإذا عقلت) بكسر العين قلادة (من جزع الظفار) بفتح الظاء وسكون الزاي خزيمه روف في سواده يياض كالعروق وقد قال السيفاشي لا يتبين باليسه ومن تقلده سككثرت همومه ورأى منامات رديئة وإذا علق على طفل سال لعبه وإذا لف على شعر المظلمة سهلت ولادته والحواب ظفار مدنية بالعين واطفاروهم وعلى تقدير صحة الرواية فيحتمل انه كان من الظفر احد أنواع القسط وهو طيب الرائحة يتجر به فاعله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جزعاً تشبيهاً به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو طيب ريحه وفي رواية الواقدي فكان في عنق عقد من جزع ظفار كانت

أي قد ادخلتني به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة قد انسل من عنق وأنا لا ادري (فريحت) إلى المكان الذي ذهبت اليه (فالتفت عقدي فحسني ابتعاه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن ان القوم لولبوا شبرا لم يمشوا بعيري حتى اكون في هودجي (فاقبل الذين يريدون لي) أي يشدون الرجل على بعيري ولم يسم احداهم نعم ذكر منهم الواقدي ابو موهبة وقال البلاذري انه شهد غزوة المريسيع وكان يخدم بعير عائشة (فاحموا هودجي فرحاه) بالتخفيف والتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله فرحاه على بعيري تجوز لان الرجل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهي يحسبون اني فيه) أي في الهودج (وكان النساء

أذذال حقاخالم يذقلن) بكثرة الاكل (ولم يغشهن اللحم) لم يكن عليهن (وانما يأكلن العلف) بضم العين وسكون اللام أى القليل (من الطعام) لم يستكثرن القوم حين رفعوه مثل الهودج) أى الذى اعتمدوا منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب وحبال وسنور وغيره لشدته شحافة عائشة لا يظهر لوجود هانيه زياده ثقل وفي نفسه يرسورة النور من طريق يونس حقة الهودج وهذا ارضع لان مرادها اقامه عذرهم في تحميل هودجها وحى است فيه فكانت الخفة جسمها اجبت ان الذين يحملون هودجها لا يفرق عندهم ٢٤٠ بين وجود هانيه وعدمها ولهذا اردت ذلك بقولها (فاختاروا) وكنت جارية

حديثة السن) لم تكمل اذذاك خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى أناروه (وساروا فوجدت عقيدي بعد ما استقر الجيش) أى ذهب ما ضاياه واستفعل من مر (فجئت منزلهم وليس فيه أحد) وفي التفسير فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب (فاعتت بالحقه) أى فقصدت (منزلي الذى كنت فيه فظننت) أى علمت (انهم سميقة قدوني فيرجعون الى قبيلة الناجاسة غلبتني عيناى فتمت) أى من شدة الغم الذى اعتراها وأوان الله تعالى لطف بها فأتى عليها النوم لتسترى من وحشة الانفراد في البرية بالليل (وكان صفوان بن العطل) بفتح الطاء المشددة (السلي) بضم السين وفتح اللام (ثم الذكواني) مندوب الى ذكوان بن ثعلبة وكان صحابيا فاضلا (من وراء الجليش) وفي حديث ابن عمر عند الطبراني ان صفوان كان سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعله على الساقة فكان اذا وحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم

والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيبه وتأليفه على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من الذى قبله وقبل يمتنع ذلك لغيره من الامراء ويجوز له خاصة وقال بعضهم ان أحاديث الجواز منسوخة بحديث الباب عكس ما تقدم عن النطائي ولا يخفى ان النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال وكذلك الاختصاص وقد أورد البخاري في صحيحه حديثنا استنبط منه جواز قبول هدية الوثني ذكر في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب آلهية والهدية قال الحافظ في الفتح وفيه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثني دون الكفاي وذلك لان الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني

• (باب الثواب على الهدية والهبة) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويقيب عليها رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي * وعن ابن عباس ان اعرابا يارهب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هبة فأتاه به عليه قال لا تزاده قال أرضيت قال لا تزاده قال أرضيت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد همت ان لا اتب هبة الا من قرني أو انصاري أو ثقيفي رواه أحمد) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والبيهقي من حديث أبي هريرة بنحوه وطوله الترمذي ورواه من وجوه آخر وبين ان الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم قوله ويقيب عليها أى يعطى المهدى بدلها والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوي قيمة الهدية ولقظ ابن أبي شيبة ويقيب ما هو خير منها وقد أعل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخاري لم يذكروا كيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه إشارة الى ان عيسى بن يونس تفرد بوجهه عن هشام وقال الترمذي والبخاري لا يعرفه الا من حديث عيسى بن يونس وقال أبو داود وتفرد بوجهه عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل انتهى وقد استدل بعض المسالك بهذه الحديث على وجوب المكافأة على الهدية اذا أطلق المهدى وكان ممن مثله يطلب الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبة صلى الله عليه وآله وسلم ومن حيث المعنى ان الذى أهدي قصداً يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعوض بظلم

تم سقط له شئ أتاه به وفي حديث أبي هريرة عند الزوار وكان صفوان يتخاف عن الناس فيصيب القدح والجراب هدية والادوة وفي مرسل مقاتل بن حيان في الاكليل فيجعله فيه قدم به فيعرفه في اصحابه (فاصبح عند منزلي) كانه تأخر في مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهره ما يسقط من الجليش مما يتخفه اليل أو كان تأخره عما جرت به عادته من غلبة النوم عليه (فراى سواد انسان) أى شخص انسان (فأمر أن لا يدرى أ رجل أم امرأة) فأناني (زادني النفس) يعرفني حين رأيته (وكان رأي قبل الحجاب) أى قبل نزوله (فاستيقظت) من نومي (باسترجاعه) أى بقوله ان الله وانا اليه راجعون (حين أناخر احلته) وكأني شئ عليه ما جرى له عائشة فلذا استرجع (فوطئ يدها) أى وطئ صفوان بدراجله ليسهل الركوب عليهم فلا يحتاج الى مساعده

(فركبتهم فانطلق) متروان حال كونه (يقودني الراحلة حتى ايتنا الجيش بقدمائنا) حال كونهم (معوسين) نازلين (في شحرة الظهيرة) حتى بلغت الشمس منتهاها من الارتفاع وكانهم اوصات الى البحر وهو على الصدر او اولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك) زاد ابو صالح في شأني (وكان الذي يولي الافك) اي تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن ابي ابن سلول) واتباعه مسطح بن اثالة وحسان بن ثابت وحنيفة بن جحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد الله بن ابي جريحهم اورب الكعبة واعانته على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقد بدنا المدينة فاشته كبت) مرضت (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمته (والناس يقبضون) يشبهون (من قول اصحاب الافك ويرينني) أي يشككني ويوهمنني (في وجعي اني لا أرى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا لطف) أي الرق (الذي كنت ارى منه حين امراضنا لم يدخل) ٢٤١ صلى الله عليه وآله وسلم (فيسلم ثم يقول كيف تمكم) بكسر التاء الذوقية

هديته وبه قال الشافعي في القديم والهادية ويجاب بان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقر في الاصول وذهبت الحنفية والشافعي في الجديد ان الهبة للشواب باطله لا تنفع دلانها يبيع مجهول ولان موضع الهبة التبرع قوله الامن قرشي الخ لفظ أبي داود وابع الله لا قبل هدية بعد يوي هذا من أحد الأنا أن يكون مهاجريا أو قرشيا أو أنصاريا أو دوسيا أو ذقيا بسبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك مارواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال أهدى رجل من فزاراة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقه من ابلة فعوضه منها بعض العوض فتسخطه فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر ان رجالا من العرب يهدى أحدهم الهدية فاعوضه عنها بقدر ما عدى فيظن يسخط على الحديث وقد كان بعض اهل العلم والفضل يمتنع هو واصحابه من قبول الهدية من احد اصلا من صديق ولا من قريب ولا غيرهما وذلك لفساد النيات في هذا الزمان حكى ذلك ابن رسلان

(باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي أن يرجع أحد في عطية الا لوالد)

(عن النعمان بن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وعن جابر قال قالت امرأة بشير انخل ابني غلاما واشهد لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سالتني ان انخل ابنها غلاما فقال له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لأشهد الاعلى حق رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على جور ان ابنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم * وعن النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك فحمله مثل هذا فقال لا فقال فارجعه

٣١ نيل خا كوت (غشي) أي ماشين ورهم اسمه أنيس (فعمرت) أي أم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كساه من صوف أو خرا وكان قاله الخليل (فقات تعس مسطح) أي كبل وجهه أو هلك أول زمة الشر (فقات لها أنيس ما قلت أنيسين رجلا شهيدا بذرا) وعند الطبراني أنيسين ابنك وهو من المهاجرين الأقران (فقات يا هنتاه) أي يا هذنداء لابعيد خطيبتهم اخطاب البعيد لكونهم نسبتم اليه وقلة المعرفة بمكايده النساء (ألم نسعي ما قالوا فاخبرتنني بقول الافك) أي أهل الافك (فازدت مرضا الى مرضي) أي معه قال في الفتح وعند سعيد بن منصور ومن مرسل أبي صالح فقات ما تدرين ما قال قلت لا والله فاخبرتم بما خاض فيه الناس فاخذتم الحجي وعند الطبراني باسناد صحيح عن أوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما بلغني ما تكلموا به هممت ان آتي قليبافا طرح نفسي فيه (فما رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فسلم فقال كيف تمكم

فقلت ان ذنبي ان آتوني خاتوا ما احسن ذنبا ربي ان استيقن الخبر من قبلهما اي من جبهتهما فاذا نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فقلت لا ياتيكم رومان زاذني التفسير يا أمته ما يتحدث به الناس فقلت يا بنه هوني على نفسك ان فراقه لقلما كانت امرأة قط وضيفة على وزن عطية من الرضاة وهي الحسن والجمال وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك وسلم من رواية ابن ماجة حظي من الخطوة أي وجبهه رفيعه المنزلة (عند رجل يحبها وله اضر اثر) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرا لانه كل واحد يحصل لها الضر من الاخرى بالغيرة (الا كثرن) اي انما ذنوب الزمان (عليها) النول في عيها وتقصها فالاستئناس منقطع او بعض اتياع ضررها كحمة بفت جش أخت زغب ام المؤمنين فالاستئناس متصل والاول هو الراجح لان امهات المؤمنين ٢٤٢ لم يعينهن المئانة متصل لكن المراد بعض اتياع الضر اثر وارادت امها

متفق عليه ولفظه سلم قال تصدق على ابي يعض ماله فقالت أي عرة بنت راحة لا أرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق ابي اليه يشهد على صدقتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بولدي كليم قال لا فقال اتقوا الله واعملوا في أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة وللبخاري مثله لكن ذكره بلفظ العطية لا بلفظ الصدقة (حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات الا المفضل بن بن المولب بن أبي صقرة وهو صدوق في الباب عن ابن عباس عند الطبري والبيهقي وسعيد بن منصور بلفظ سو واين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا أحده الفضل التام وفي اسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل انه لم يره أنكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده قوله ائنا اعدوا بين أولادكم عندك به من أو جب التسوية بين الأولاد في العطية وبه صرح البخاري وهو قول طائوس والثوري وأحمد وإسحق وبعض المالكية قال في الفتح والمنهري عن هؤلاء انهم باطلة وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزماته أو ديبه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضل الا ضررا وذهب الجوهري الى أن التسوية مستحبة فان فضل بعضا صح وكره وجعلوا الامر على السبب وكذلك جعلوا النهي الثابت في رواية مسلم بلفظ أيسر لأن يكونوا الكافي البر سواء قال بلى قال فاذن عن التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عن عشرة ذكرها في فتح الباري وسنن رهاها من اختصاره مع زيادات مفيدة فقال أحد هان الموهوب للنعمان كان جمع مال والده حكاة ابن عبد البر وتعقبه بان كثير من طرق الحديث مصرحة بالعصية بخافي حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكان لفظ مسلم المذكور قال تصدق على أبي يعض ماله الجواب الثاني ان العطية المذكورة لم تنجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشار عليه بان لا يفعل فترك حكاة الطبري ويحجب عنه بان أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يبالا لا رجاء بشير بالتخيير

بذلك ان تموت عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأذى بغيره فيما يقع له وطيب خاطرها باشارتها بما يشعر بانها فائقة الجمال والمظنوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل ذلك في حقها مع برائتها المحقة عمدها وقد نطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عند ذلك سبحانك هذا بهتان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المفتوح الاول ولا يذري يحدث بالماضي وفي رواية هشام بن عروة عند البخاري فاستعبرت فبكيت فسمع أبو بكر صوقي وهو فوق البيت يقرأ فقال لا يي ما شأنها قالت بلفها الذي ذكر من شأنها ففاضت عيناه فقال أقمت عليك يا بنه الأرجعت الى بيتك فرجعت (قالت) عائشة (فت) تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقاني دمع) اي لا ينقطع (ولا) كحل

ينوم) لان الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت وكذلك عائشة سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت نعم قال ابو بكر قالت نعم فخرت مع شياعها فافأ فافأت الاوعاها هي بنافض فطرحت عليها ثيابها فغطت (ثم أصبحت فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب) رضي الله عنه (واسامة بن زيد حين استلبت الوحى) اي طال لبث نزوله او استبطأ الوحى حال كونه (يستشيرهما) لعله باهليتهما المشورة (في فراق اهل) لم تنقل في فراقى لكر اهتاهم التصریح بأضاعة الفراق اليها (فاما اسامة فاشار عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالمذى) يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة (هم اهلنا) العفائف الذنقات بك وغير بالجمع اشارة الى تجميع امهات المؤمنين بوصف المذكور واراد تعظيم عائشة وليس المراد انه تبرا من الاشارة وكل ادهر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما اشار

وبراها (يا رسول الله ولا تعلم والله الاخير) انما حاتم ليقوى عنده صلى الله عليه وآله وسلم برأيه ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضى الله عنه (فقال يا رسول الله لم يضيّق الله عليك والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير للكل على ارادة الجنس وللواقدي قد أحسن الله لك وأطاب طاقها وانكح غيرها وانما قال ذلك لئلا يرى عند صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم فرأى على ان يفرقها يسكن ما عنده صلى الله عليه وآله وسلم بسببها الى أن يتحقق برأيه افرأى اجعها فبذل النصيحة لاراحتته لا عداوة عائشة وقال في جملة النفوس عما قرأته فيها لم يجزم على بالاشارة بفرأى لاننا عقب ذلك بقوله (وسئل الجارية) بريرة (تصدقك) بالجزم على الجزاء ففوض على الاخرى في ذلك الى انظره صلى الله عليه وآله وسلم فمكانه قال ان أردت تعجيل الراحة ففرقها وان أردت ٢٤٣ خلاف ذلك فاجتث عن حقيقة الامر الى أن تطلع على برأيه لانه كان يتحقق

وكذلك قول عمر لا أرضى حتى تشهد الخ الجواب الثالث ان النعمان كان كبير اولم يكن قبض الموهوب بخازلانية الرجوع ذكره الطحاوى قال الحافظ وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظافرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضا للصغرة فاهربها العتية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع ان قوله ارجعه دليل الصحة ولولم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما امر بالرجوع لان للوالد ان يرجع فيها وهب لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية يرجح على ذلك فذلك امر به قال في الفتح وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أى لا تقض الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة الخامس ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالاشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكأنه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكماء الطحاوى وارضاه ابن القضاير وعقب بانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا اعتنت عليه والاذن المذكور من ادبه التوبيخ لما تدل عليه بقية الفاظ الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد بصيغة أمر والمراد به نفى الجواز وهي كقوله عائشة اشترى لى لهم الولاء اه ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم لآله وسلم لذلك جورا كما في الرواية المذكورة في الباب السادس التمسك بقوله الا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصحاب والنهي التنزيه قال الحافظ وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه الالفاظ ولا سيما رواية سويتهم السابع قالوا المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لا سواوا وعقب بانكم لا توجبون المقاربة كالا توجبون التسوية الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البرقرينة تدل على ان الامر للنسب وورد بان اطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لغيرها

ان بريرة لا تخبره الا بعلمته وهي لم تعلم عن عائشة الا البراءة المحضة (فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشى قبل ان هذا وهم فان بريرة انما اشترتها عائشة وأعتقتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال ان تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا الذى قاله الزركشى ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الا بنسبة الوهم الى الراوى قال والمخلص عندى الرافع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وان كانت معققة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال ولله الحمد اه وهذا الذى قاله في المصابيح بناء على سببية عتق بريرة وفيه نظر لان قصته انما كانت بعد فتح مكة لانها لما خيرت

فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في سكن المدينة يسكن عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعباس يا عباس الا تعجب من حب مغيب بريرة ففقيه دالة على ان قصته بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزو الطائف وكان ذلك في آخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وأيضا فقول عائشة ان شامو اليك ان أعد هاهم عدة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك في ربيع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت مقدمة قبل قصة الافك وحمل على ذلك قوله هنا فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة وأجيب باحتمال انها كانت تخدم عائشة قبل ثرائها أو انسترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو

كان حصل لها الفسخ وطلبت ان ترد به بعد جديدا وكانت لعائشة ثم باعتم انتم استعادتكم ابعده الكتابة والله أعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بريده هل رأيت فيما اشيايريك) يعني من جنس ما قبل فيها فاجابت على العموم وتنت عنها كلما كان من التقاض من جنس ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقال بريده لا والذي به شك بالحق ان رأيت) أي ما رأيت (منها أمرا أغصه) أي أغصه (عليها) في كل أمور هاقط (أكثر من) انها جارية حديثه السن تمام عن الجحيم لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأني الداجن فتأكله) الشاة التي تألف الصوت ولا تخرج الى المرعى وعند الطيراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عثمت عيني في فقات احفظني هذه الحبيبة حتى اقتبس نارا لاخبرها فاعتلت بخاتم الشاة فاكلتم او هو تنفسه المراد بقوله فتأني الداجن ٢٤٤ وهذا موضع الترجمة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل بريده عن

وان حصلت له صرف الامر التاسع ما تقدم عن أبي بكر من شغلته لعائشة وقوله لها فلو كنت احترته كما تقدم في أول كتاب الهبة وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه شغل ابنه عاصم ما دون سائر ولده ولو كان التفضيل غير جائزا لما وقع من الخليفة في قال في الفتح وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين وبجواب بمثل ذلك عن قصة عاصم اه على انه لاجبة في فعلهما لاسيما اذا عارض الرقوع العاشر ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا اجاز له ان يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له ان يخرج بعض أولاده بالتملك لبعضهم ذكره ابن عبد البر قال الحافظ ولا يخفى ضعفه لانه قياسي مع وجود النص اه فالحق ان التسوية واجبة وان التفضيل محرم واختلاف الموجبون في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكركن كالمراث واحتجوا بان ذلك حظه من المال لومات عنه الواهب وقال غيرهم لافرق بين الذكركن والانثى وظاهر الامر بالتسوية معهم ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم قوله وعن النعمان بن بشير ان اياه الخ قد روى هذا الحديث عن النعمان عددا كثيرا من التابعين منهم عروة بن الزبير عنده مسلم والنسائي وأبي داود والضحى عند النسائي وابن حبان واجد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند احمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند احمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشافعية عند الشيخين وأبي داود واجد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد رواه النسائي من مسند بشير والدا النعمان فشد بذلك قوله فخلت ابني هذا بفتح النون والماء المهملة أي اعطيت والخله بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض قوله غلاما في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي بشير بن سعد ألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة نقصت بغلام واقي سميتها النعمان وانها أبت ان تربيته حتى جعلته حديثه من أفضل مال هولي وانما قال أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

قال عائشة وأجابت ببراعتها واعتقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قولها حين خطب فاستعذر من ابن أبي ليكن قال القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمسئلة المختلف فيها الغامض في تعدد يلهن للشهادة فنسخ من ذلك ما لاك والشافعية ومحمد بن الحسن وأجازه أبو حنيفة في المراتين والرجل لشهادتهم ما في المال واحج الطحاوي لذلك بقوله زينب في عائشة وقول عائشة في زينب نعصمها الله بالورع قال ومن كانت به هذه الصفة جازت شهادتها وتعتقب بان امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركه من (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعد ذلك) أي

من يقوم بعذري ان كافاته على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرتي (من رجل بالغى أدهى أهلي فوالله ما عات على وسلم أهلي الا خيرا وقد ذكره ورجلا) زاد الطبراني صا (ما عات عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ وهو سيد الاوس واستشكل ذكره بعد هذا بان حديث الافن كان سنة ست في غزوة المريسيع كاذ كره ابن اسحق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمجة التي رميها بالخنزق وأجيب بانه اختلف في المريسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون المريسيع قبلها لان ابن اسحق يرمي بانها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كانتا في سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان المريسيع سنة خمس فبقي البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قمر والراجح ان الخندق أيضا في سنة خمس خلافا لابن اسحق فيصح الجواب (فقال يا رسول الله ان الله أعذرك منه)

يكسر الذال (ان كان من الاوس) قبيلتنا (ضربنا عنقه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كما ضربهم بان حكمه فيهم نافذ ومن آذاه صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج امرتنا فقتلنا فيه امرئ) وانما قال ذلك لما كان بينهم من قبل فبقيت فيهم بعض أئمة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر امتثلوا أمره (فقام سعد بن صباد) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادته واهل أبوداود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من معاذته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أى كاملا في الصلاح (ولم يكن أحقلمته) من مقالة سعد بن معاذ (الحجة) أى أغضبته (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في التفسير أما والله لو كان من الاوس ما أحبيت ان تضرب أعناقهم (لعمرك الله) بفتح العين ٢٤٥ أى وبقاء الله (لا تقتله) وفسر قوله هذا بقوله (ولا تقتله) على ذلك) لانا

نعمك منه ولم يرد سعد بن عبادته الرضا بما نقل عن عبد الله بن أبي ولم ترد عائشة انه ناضل عن المنافقين وأما قولها قبل ذلك وكان رجلا صالحا أى لم تقدم منه ما يتعاقب بالوقوف مع أئمة الحجة ولم تغمصه في دينه لكن كان بين الحميمين مشاحنة قبل الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي بعضهم يحكم الأئمة فتكلم سعد بن عبادته فيهم معاذ وقد وقع في بعض الروايات بيان السبب الحامل لسعد بن عبادته على مقالته هذه لابن معاذ ففي رواية ابن ابي حنيفة قال سعد بن عبادته ما قلت هذه المقالة الا انك عاتت الله من الخبز وفي رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبراني فقال سعد بن عبادته يا ابن معاذ والله ما بك نصرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور ورجع ابن حبان بين الروايتين بالرجل على واقعيتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد ان كبر النعمان وكانت العطية عبدا قال في الفتح وهو جع لا بأس به الا انه يعكر عليه انه سيدان ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيستشهد على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولى لا أشهد على جور ورجوز ابن حبان ان يكون بشير بن نسيخ الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون حبل الامر الاول على كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان عن الحديقة في الاغاب أكثر من عن العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع بسلم من هذا الخلد ولا يحتاج الى جوابه وهو ان عمرة لما امتنعت من تربيته الا أن يجب له شيئا يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطيبها بخاطرها ثم يبدلها فارتجعهما لانه لم يقبضها منه غيره فعمادته عمرة في ذلك فظلمها اسمة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديقة غلاما ورضيت عمرة بذلك الا انه اخشيت ان يرتجعه أيضا فاقالت له اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون مجيبه للاشهاد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصص تارة وبعضها اخرى فسمع كل ما رواه فاقصر عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت ابي عن بعض الموهبة في من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه قالته وروى بها سنة اى مظهرها وفي رواية لابن حبان ايضا بعد حواليين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيئا أكبر الكسر تارة وأغناه أخرى وفي رواية له قال فأخذ يدي وأنا غلام ومسلم انطلق بي أبي يحملني الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ يده فدفن معه بعض الطريق وجهه في بعضها لصغر سنه قوله فقال ارجعه لفظ مسلم اردده وله أيضا والنسائي فرجع فرد عطيته ومسلم

ولكنهم قد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية واحن لم يحل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في جمعة النفوس انما قال سعد بن عبادته لابن معاذ كذبت لا تفتله اى لا تجدل لفته من سبيل لمبادر تناقبا لفته ولا تفتله على ذلك اى لو امتنعنا من النصره فانت لا نستطيع ان تأخذنا من بين ايدينا القوتنا قال وهذا في غاية النصره اذ انه يخبر انه في القوة والتمكين بحيث لا تقدر له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فحملته الحجة مثل ما حملت الاول او أكثر فلم يستطع ان يرى غيره قام في نصيرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر على ما قال لابن معاذ ما قال وانما قالت عائشة وليكن أحقلمته الحجة لتبين شدة نهمه في القضية مع اخبارها بانه صالح لان الرجل الصالح أبدا يعرف منه البصيرة والنموس لكنه زال عنه ذلك من شدة ما نال الى عليه من الحجة لانيه صلى الله عليه وآله وسلم اه قال

التفسير والى وهو محمد بن حسن بن ماني ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام أسيد بن حنبل) مصغر بن زاذني التفسير وهو ابن عم
 سعد بن معاذ أي من رهنه (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لعنتاه) أي ولو كان من الخزيج إذا أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ويست لكم قدرة على منعنا قابل قوله لابن معاذ كذبت لا تقتله بقوله كذبت لعنتاه (فأنك
 منافق) قال لذلك مبالغة في جرحه عن القول الذي قاله أي أنك تصنع صنيع المنافقين وفسره بقوله (تجادل عن المنافقين)
 قال المازري لم يرد نفاق الكفر وإنما أراد أنه يظهر الود لا الوسام ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فاشبهه حال المنافقين لأن
 حقيقة اظهار شي واخفا غيره وقال ابن أبي عمير وإنما صدر ذلك منهم لاجل قوة حال الجمية التي غطت على قلوبهم حين سمعوا
 ما قال صلى الله عليه وآله وسلم فلم يتكلم أحد منهم ٢٤٦ قام في نصرته لأن الحال اذا ورد على القلب ملك فلا يرى غير ما هو

أسيد له فلما غلبهم حال الجمية لم
 يراعوا الالفاظ فوقع منهم
 السباب والتشاجر اغبيدهم أشدة
 انزعاجهم في النصرة (فشار
 الحيمان الاوس والخزرج) أي
 تمض بعضهم الى بعض من
 الغضب (حتى هموا) زادني
 المغازي والتفسير ان يقتلوا
 (ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر فنزل فغضهم
 حتى سكتوا سكت) صلى الله
 عليه وآله وسلم (وبكيت يومى
 لا يرقا) أي لا يسكن ولا يقطع
 (لى دمع ولا كتمل يوم) لأن
 الهم يوجب السهر وسيلان
 الدمع (فاصبح عندي ابواي
 ابو بكر الصديق وام رومان أي
 جأ الى المكان الذي هي فيه من
 بينهم (وقد بكيت ليلةين ويوما)
 قال الحافظ ابن حجر أي الليلة
 التي أخبرتم فيها أم مسطح الخبر
 واليوم الذي خطب فيه صلى
 الله عليه وآله وسلم الناس والى

أيضا فرد تلك الصدقة زادني رواية لابن حبان لا تشهدني على جور ومثله لم
 وقدة تقدم لابن حبان أيضا والطبراني مثل ذلك وكرو هذا اللفظ البخاري تعليقا
 في الشهادات وفي رواية لابن حبان من طريق أخرى لا تشهدني اذن فاني لا أشهد
 على جور وله في طريق أخرى أيضا فاني لا أشهد على جور وأشهد على هذا غيري وله
 وللنسائي من طريق أخرى فاشهد على هذا غيري ولعبد الرزق عن طاووس مرسل
 لا أشهد الاعلى الحق لا أشهد به هذه والنسائي فكره أن يشهد به وفي رواية مسلم اعدوا بين
 أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدوا بينكم في البر ولا تجدوا يسركم ان يكونوا اليك
 في البر سواء قال بلى قال فلا إذن ولا بني داود ان الهم عليكم من الحق ان تعدل بينهم
 كالك عليهم من الحق ان يعزوك وللنسائي الأسويث بينهم وله لابن حبان سقينهم قال
 الحافظ واختلف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد قوله أفعلت
 هذا بولئك قالهم قال مسلم امامهم ويونس فقال لا كل بئذ وأما الليث وابن عبيدة فقالا
 أكل ولذلك قال الحافظ ولا منافاة بينهم حالان لفظ الولد يشمل الذكور والاناث وأما
 لفظ البنين فان كانوا كور اقطاعهم وان كانوا انافا وذكروا فعلى سبيل التغليب
 وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العائد في هبته كالعائد يعود في
 قيمته متفق عليه وزاد أحمدوا البخاري ليس لنا مثل السوء ولا جد في رواية قال قتادة
 ولا أعلم القبيح الا حراما وعن طاووس ان ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يتحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها الا الى الله فيما يعطى ولله
 ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل المكابأ كل حتى اذا شبع فاه ثم يرجع
 في قيمته رواء الخمسة وصححه الترمذي حديث طاووس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم
 وصححه قوله العائد في هبته الخ اسند دل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة لان النبي
 حرام فالمشبه به مثله ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره كال مكاب يرجع في قيمته وهي

تله (حتى أظن ان البكاء قال كبدى قالت فبينما هما) أي أبواها (جالسان عندي وأنا بكي اذا سادت
 امرأة من الانصار) لم تسم (فاذنت لها الجلست تبكي معي) فبجعلنا نزل بعائشة وتجنزنا عليها (فبينما نحن كذلك اذ دخل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) وفي التفسير فاصبح ابواي عندي فلم يزلوا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى
 العصر ثم دخل وقد اكتبته في ابواي عن يميني وشمالى (جلوس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل
 قبلها وقد مكث شهر الا بوحى اليه في شائي) أخرى وحال (أي) لم يعلم المتكلم من غيره (فالت) عائشة (فتشهد) صلى الله عليه
 وآله وسلم وفي رواية هشام بن عروة فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا) كتابة عمار من به من
 الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) بوحى ينزله (وان كنت الممت) بذهب أي وقع منك على خلاف العادة (فاسمعي مني الله

لَوْ بِي الْمَسْئَلَةِ) وفي رواية أخرى أو لم يسمع الطبراني إنما أتت من ثبات آدم أن كذبت أخطأت فتوبي (فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب منه إلى الله) تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مقالته فقصص دمه) أي انقطع لأن الحزن والغضب إذا أخذ أحدهما فقد أضرط حرارة المصيبة (حتى ما أحس منه قطرة وقلت لأبي أجب عني رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقلت لأبي أجيبي عني رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فيقال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقلت (عائشة) وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثير من القرآن فقلت أني والله لقد علمت أنكم معتمدين ما يتحدث به الناس ووقفي أنفسكم وصدقتهم به ولئن قلت لكم أني بريئة والله يعلم أني بريئة لا تصدقوني بذلك ولئن اعترفت لكم بأمر ٢٤٧ والله يعلم أني بريئة لتصدقني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا أيوسف (يعقوب عليه السلام) (إذا) أي حين (قال نصير جميل) أي فامرئ صبر جميل لا جزع فيه على هذا الأمر وفي مرسل حبان بن أبي جبلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله نصير جميل فقال صبر لا شكوى فيه أي إلى الخلق قال صاحب المصابيح أنه رأى في بعض النسخ نصير بغير فاء معناه عليه كرواية ابن أبي عمير في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عني عما يعلم الله برأيتي منه (ثم تحوأت على فراشي) زاد ابن جرير ووليت وجهي نحو الجدار (وأنا أرجو أن يبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل) الله (في شأني وحيا) زاد في رواية يونس بن مولى (ولانا أحقر في نفسي من أن يتكلم بالقرآن في أمري) يقرأ في المساجد ويصلي به (ولكني كنت أرجو

تدل على عدم التحريم لأن السكاب غير متعب إذ قال في ليس حراما عليه وهكذا قوله في حديث طاووس المذكور كمثل السكاب الخ وتعقب بأن ذلك لا ينافي في الزجر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير وأيضا الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط لأن الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدمنا في باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي أن التحريم هو الظاهر من سياق الحديث وقد مناه أيضا أن لا يترجوا على التفسير خاصة لكون التي مما يستعذر ويؤيد القول بالتحريم قوله ليس لنا مثل السور كذلك قوله لا يحل للرجل قال في الفتح وإلى القول بتصريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الأهمية والدلالة وسأني وذهبت الحنفية والهادوية إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا إذا حصل مانع من الرجوع كالهبة لذى رحم ونحو ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من الموانع قال الطحاوي أن قوله لا يحل لا يستلزم التحريم قال وهو كونه لا يحل للصدقة لغنى وانما معناه لا يحل لمن حيث يحل غيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التعليل في الكراهة قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد أو الموهوب له ولده والهبة لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب أثبتوا الخبر باستثناء كل ذلك وأما ما عدا ذلك كالغنى بشيئ الفقير ونحوه يصل رحمه فلا رجوع قال ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة برادها أبواب الأئمة قال في الفتح انفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض اهـ وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال من وهب هبة يرجعها فانهى رد على صاحبها ما لم يثب منها ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعا وصححه الحاكم قال الحافظ والخزرجي من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله بن موسى مرفوعا قيل وهو وهم قال الحافظ صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم أيضا عن أبي هريرة مرفوعا بلط الوهاب أحق به به ما لم يثب منها وأخرجه أيضا ابن

أن يرى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في اليوم رؤيا يبرئني الله فوالله ما رام) أي ما فارق صلى الله عليه وآله وسلم (بجلبته ولا خرج أحدا من أهل البيت) أي الدين كانوا إذ ذلك حضورا (حتى أنزل عليه) زاده الله شرفا لديه (فأخذهم ما كان يأخذهم من البرحام) العرق من شدة ثقل الوحي (حتى أنه لم يجد) أي ينزل ويغفر منه (مثل الجنان) أي اللوازم (من العرق في يوم شات فلما سرى) أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) وهو يضحك (سرورا) فكان أول كلمة تكلم بها أن قال لي يا عائشة أجدى الله) وللفظ الترمذي بشري يا عائشة أجدى الله (فتدبرك الله) أي عايناه أهل الأفلاك ما أنزل من القرآن (فقلت لي أي قومي) أي رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا جلي ما بشرتك به (فقلت لا والله لا أقوم إليه ولا أجد إلا الله) الذي أنزل برأيتي وانعم على عالم أكن أوقعه من أن يتكلم الله في بقران يتلى وقالت ذلك ادلا لا عليهم وعقبا

ليكون هم شكاوى حالها مع علمهم بحسن طرائقها وجبل احوالها وارتفاعها عما نسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فانزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالاقت) باذبح ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الاربعين والمراد عبد الله ابن ابي وزيد بن رفاعه وحنان بن ثابت ومسطح بن اثنائه وحجة بنت خاش ومن ساعدتهم (الايات) في برائتهم او تعظيم شأنهم وتهمويل الوعد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها اخيرا (فلما انزل الله) عز وجل (هذا في برائتي) رطابت الفموس المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك واقام الحد على من اتهم عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مسطح بن اثنائه) بضم الهمزة (القراثة) اي لاجلها (منه) وكان ابن خال الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا أنفق على مسطح شيئا ابدا بعد ما قال لعائشة) ٢٤٨ اي عنهما من الاقل (فانزل الله تعالى) يعطى الصديق عليه (ولا يأكل) اي

لا يحاف (اولوا الفضل منكم) اي من الطول والاحسان والصدقة (والسعة) في المال (الى قوله غفور رحيم) فان الجزا من جنس العمل فكيف تغفر يغفران وكما تصفح يصفح عنك (فقال ابو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجري عليه) من الفسقة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) ام المؤمنين (عن امرى فقال يا زينب ما عات) على عائشة (ما رأيت) منها (فقات يارسول الله احى سمعي) من ان اقول سمعت ولم اسمع (وبصري) من ان اقول ابصرت ولم ابصر (والله ما علمت عليها الاخير اقات) اي عائشة (وهي) اي زينب (التي كانت تسامني) اي تضامني وفي اخرها بجماله او مكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقابلة من

ماجه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا عن وهب حبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها فان رجع في حبة فهو كالذي بقي موبأ كل منه فان صحت هذه الاحاديث كانت مخصصة لعدم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها ومفهوم حديث سمرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم قوله الا والوالد فيا يعطى ولده استدل به على ان اللاب أن يرجع فيما وهب لابنه واليه ذهب الجمهور وقال أحمد لا يحل الواهب أن يرجع في حبة مطلقا وحكاها في البحر عن أبي خنيفة والناسر والمؤيد بالله تخرجه وحكي في الفتح عن الكوفيين انه لا يجوز للاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب له صغيرا أو كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج المالكون مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعدم المقتن بخصه ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور الاحاديث الاتية في الباب الذي بعده هذا المصحة بان الولد ومالك لا يسه فليس رجوعه في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب وهو ذلك واختلف في الام هل حكمه احكم الاب في الرجوع أم لا فذهب أكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان لفظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الاحكام والمؤيد بالله وابي طالب والامام يحيى انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب مخالف للقياس فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا الام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً او ينكح وبذلك قال اصح والحق انه يجوز للاب الرجوع في حبة لولده مطلقا وكذلك الام ان صح ان لفظ الوالد يشملها اخذ ائمه عالة خاص وحديث المنع من الرجوع عام فيبني العام على الخاص قال في

السموه وهو الارتفاع (فقصم الله) اي حفظها ومنعها (بالورع) اي بالمحافظة على دينها ان تقول المصباح يقول اهل الافك قال الصنفى رأيت بخط ابن خلكان ان مسلما ناظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محققا في خطابه بقبج آفامة يا مسلم كيف كن وجه زوجة نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معذرة بضاياع عقدها فقال له المسلي نصراني كان وجهها كوجه بنت عمران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج فهم اعتمدت في دينك من برائهم اعتمدنا مثله في ديننا من برائة زوج نبينا فانقطع النصراني ولم يخرجوا باذ كرمه القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أيضا المغازي والتفسير والايان والنذور والجهاد والتوحيد والتهجدات ومسلم في التوبة والنسائي في عشرة النساء والتفسير وبقية ما فيه من المباحث والنوائد كره الحافظ في الفتح في كتاب التفسير (عن أبي بكر) نفع بن الحرث الثقفي أنه قال

أخى رجل على رجل) لم يسميوا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح ان يسمى المثنى بمجعين بن الادرع والمثنى عليه بعبدة الله تعالى الجاذين كما في الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويلك قطعت عنق صاحبك قطعت عنق صاحبك) مرتين وهو استعارة من قطع العنق الذي هو القتل لا شترا كهما في الهلاك (قالها امرأته قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم مادحا أخاه لا محالة) أي لا بد (فليقل احسب) أي أظن (فلانا والله حسبي) أي كانه فعمل بعني فاعل (ولا أذكرني على الله أحدا) أي لا أقطع له على عاقبته ولا على ما في ضميره لان ذلك مغيب عنا (أحسبه) أي أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أي يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه الا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تركه الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتعالى في المدح والحديث ٢٤٩ أخرجه البخاري أيضا في الادب ومسلم في آخر الكتاب وأبو داود وابن

المصباح الوالد الاب ووجهه بالواو والنون والوالدة الام ووجهها بالالف والتاء ولوالدان الاب والام للتغليب اه وحديث سمرة المقتدم بلقظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن أعم من هذا الحديث صلتا وقد قيل ان الرحم غلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية فيماعداه فان صح ذلك فلا تعارض

• (باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أطيب مأكلهم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم رواه الخمسة * وفي لفظ ولدا الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم هنيأ رواه أحمد وعنه جابر أن رجلا قال يا رسول الله اني في مال وولدا وان أبي يريد ان يجتاح مالي فقال أنت ومالك لأبيك رواه ابن ماجه * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد ان يجتاح مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيب مأكلهم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فكلوه هنيأ رواه أحمد وأبو داود وقال فيه ان رجلا قال يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لي مالا وولدا وان والدي الحديث) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظ أحمد أخرجه أيضا الحاكم وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن امه وكلتا هاتين العرفان وزعم الحاكم في موضع من مسنده انه ذكره بهما أن أخرجه من طريق حماد بن سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلقظ أموالهم ليسكم اذا احتجتم اليهم أن الشيخين أخرجا باللفظ الاول الذي فيه الامر بالا كل من أموال الاولاد وروهم في ذلك فانهم لم يخرجاه وقال أبو داود زيادة اذا احتجتم اليهم انه مكررة ونقل من ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد وروهم فيه وحديث جابر قال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذرى رجاله ثقات وقال الدارقطني

٣٣ نيل خا الخلدق سنة خمس كما قال ابن اسحق واكثر أهل السير (وأنا ابن خمس عشرة) سنة قال البيهقي انه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخلدق تجاوزها فاني الكسرى في الاولى وجبره في الثانية (فاجازني) استعمل بذلك على ان من استكمل خمس عشرة سنة قرية تحديدية ابتداءها من انفصال جميع الولد يكون بالغيا بالسن فيجوز عليه احكام البالغين وان لم يحتمل فيكلف بالعبادات واقامة الخلدق ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية يلوغ بمائة عشرة روية قال أبو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فسر ابن عباس بمائة عشرة سنة والجارية سبع عشرة لان نشوء الاناث والبلوغ عن سنه عن ذلك سنة وقال ابو يوسف ومحمد بن خمس عشرة في الغلام والجارية وهي رواية عن ابي حنيفة قال ابن فرشتاه وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ لا يتأخر

في آخر الكتاب وأبو داود وابن ماجه في الادب قال في الفتح وفيه ان النشاء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره وانما يكره الاطناب في ذلك ولهذه النكتة ترجم البخاري عقب هذا بحديث أبي موسى فقال باب ما يكره من الاطناب في المدح وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يثنى على رجل ويظهره في مدحه فقال اهلكم أو قطعتم ظهره الرجل اه لان الذي يطنب لا بد أن يقول ما لا يعلم والذي ينبغي أن يقول المادح في الممدوح ما يعلم ولا يتجاوز (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرض له يوم أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني) من الاجازة قال الكرماني فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر لي رزقا مثل أرزاق الاجناد وفيه الثقات او يجزى (ثم عرضني يوم

عن هذه المدة واجاب بعض المالكة عن قصة ابن عمر بانهم اواقعة عين لا عوم لها فيصحة ل ان يكون ضايف أنه كان عند ذلك السن قد احتلم فاجازه وقال آخر الاجازة المذكورة حكيم منوط باطاقة القتال والقدرة عليه فاجازته صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر في الخمسة عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرض له وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا للقتال ففرد فليس فيه دليل على انه رأى عدم البلوغ في الاول وراه في الثاني ٥١ وهذا امر دودبما أخرجه ابو عوانة وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بلفظ عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أخذوا أنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني وراى في بلغت قال الحافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها ٢٥٠ بخلاف ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد صرح بالحديث فاستفي ما

يحتسب من تدليس وقدر ابن عمر بولاه ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعاقب به ٥١ قال نافع فقد تمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال ان هذا السن أى خمس عشرة سنة لحديث الصغير والكبير وكتب الى عماله ان يفرضوا ان بلغ خمس عشرة سنة رزقاني ديوان الخندق وفي الحديث ان الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن يقع الحرب فن وجدته أهلا استصحبته والارده ووقع ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر وأحد وغيرهما وعند المالكة والخنفية لا توقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام ان يجيز من الهديان من فيه قوة وفجدة قرب مرأته أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرت عن ابن جريج

تقدمه عيسى بن يونس بن ابي اسحق وطريق اخرى عند الطبراني في الصغير واليه في الدلائل فيها قصة مطولة وحديث عمرو بن شعيب أخرجه ايضا ابن خزيمة وابن الجارود وفي الباب عن سمرة عند البرار وعن عمر عند البرار ايضا وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابي بهي وبجموع هذه الطرق ينتقض الاحتجاج فيدل على ان الرجل مشارك لولاه في ماله فيجوز له الاكل كل منه سواء أذن الولد اولى بأذن ويجوز له ايضا أن يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه وقد حكى في البحر الاجماع على انه يجب على الولد المومنة الابوين المعسرين قوله يريد أن يحتاج بالخير بعدها فوقية وبعد الاف طامه ماله وهو الاستئصال كالا جاحة ومنه الجائحة للشدة الحاجة للمال كذا في القاموس قوله انت ومالك لا يبيح قال ابن رسلان اللام للاباحة لا للاملاك فان مال الولد وز كانه عليه وهو موروث عنه

(باب في العمري والرقبي)

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلهما أو قال جائزة متفق عليه وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من أعمري فهي لم عمره بحياه وماله لا ترقبوا من أقرب شيئا فهو وسيل الميراث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرقبي جائز لرواه النسائي وفي لفظ جعل الرقبي للذي أرقبها رواه أحمد والنسائي وفي لفظ جعل الرقبي للوارث رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائز لاهلهما أعمرها والرقبي جائز لمن أرقبها رواه أحمد والنسائي وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نعلم ولا ترقبوا من أعمري شيئا أو أرقبه فهو له حياته وماله رواه أحمد والنسائي وعن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري ان وهبت له متفق عليه وفي لفظ قال أمسكوا عليكم أموالكم ولا تقسدها فن أعمري

فهى

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

واله (وسلم عرض على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا يمينه (اليمن فأسرعوا) أى الى اليمن (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يسمهم) أى يقرع (بينهم في اليمن أيهم يحلف) قبل الا تخرو هذا اللفظ أخرجه النسائي ايضا عن محمد بن زافع عن عبد الرزاق وقال فيه فامر القريظة وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه باللفظ اذا أكره الاثنان على اليمن أو اسحبها فليس بينهما عليهما قال الخطاى وغيره الا كراهنا لا يراد به حقيقة بل لان الانسان لا يكره على اليمن وانما المعنى اذا توجهت اليمن على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كرهين لذلك بقلمهما وهو معنى الاكرام أو مختارين لذلك بقلمهما وهو معنى الاستحباب وتنازعا أيهما فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله ما قبل يسمها أي فليقرعها

وقيل صورة الاشتراك في اليمين ان يتنازع اثنان عينا ليست في يدا واحد منهما ولا يئمة لواحد منهما فمقرع بينهما من خرجت له القرعة حلف واستحقها وبقي ذلك ما روى النسائي وأبو داود ومن طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلا من اختصم في متاع ليس لواحد منهما ما يئمة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمين ما كانا أحبا ذلك أو كرها وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور يؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانما بعناها ويحتمل ان تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بهين في أيديهم مثلا وانكروا ولا يئمة للمدعى عليهم فتوجهت ليمين عليهم فتسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا لابتعاين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به في ذلك قاله الحافظ في الفتح قال الشوكاني في نيل الاوطار قال البيهقي ٢٥١ في بيان معنى الحديث ان القرعة في أيهما

يقدم عند ارادة تحليف القاضي لهما وذلك انه يحلف واحدا ثم يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف الاول قضى بالعين كلها للعالف أو لاولان حلف الثاني فقد استوى في اليمين فتكون العين بينهما ما كما كانت قبل ان يحلفا وهذا يشهد له رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد حمل ابن الاثير في جامع الاصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد ويرده رواية فليست ما عليها اي على اليمين ووجهه انه اذا تساوى الخصمان فترجح احدهما بدون مرجح لا يسوغ فلم يبق الا المصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم اهـ (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله) اي باسم الله

فهى للذي أعمر حيا وميتا ولعقبه رواه أحمد ومسلم* وفي رواية قال العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها رواه الخمسة وفي رواية من أعمر رجلا عمري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي ان أعمر وعقبه رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه* وفي رواية قال أيعما رجل أعمر عمري له ولعقبه فانما الذي يعطاه لا ترجع الى الذي اعطاه لانه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه* وفي لفظ عن جابر انما العمري اتى اجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهى الى والى عقبى انما لمن أعطيها ولعقبه رواه النسائي* وعن جابر أيضا ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديثا من ثمن خيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابى فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا رواه أحمد) حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وحديث ابن عباس قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اختلف في سماع حبيب من ابن عمر فصرح به النسائي ورجال اسناده ثقات وحديث جابر الاخر أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمذري وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه هذا الحديث رواه أحمد ورجال رجال الصحيح اهـ ويشهد لصحته الحديث الباب المصرحة بان المصمر والمرقب يكون أولى بالعين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن سمرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وهو من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم قوله العمري بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر قال في الفتح وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل

او صفة من صفاته (او بصمت) اي ليست يسمت يسمت صمنا وصمنا وصمنا تاسكت واصمت مثله والمعنى فلا يحلف اصلا وفيه ان الحلف بالخلق لا يسبق لسان مكر ومعموع كالنبي والكعبة وجبرئيل والصحابة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم وعند النسائي وصححه ابن حبان لا تحلفوا بآبائكم ولا بامهاتكم ولا تحلفوا الا بالله قال الامام وقول الشافعي أخشى ان يكون الحلف بغير الله معصية محمولة على المبالغة في التنفير من ذلك فلو حلف به لم ينه عنه دعينا كما صرح به في الروضة فان اعتقد في الحلف بغير الله ما يعتقده في الله كفر أما اذا سبق له ان يه بالاقصد فلا كراهة بل هو لغو عين وعليه يحمل حديث الصحيحين في قصة الاعرابي الذي قال لا ازيد على هذا ولا أنقص اقله وايه ان صدق او هو على حذف مضاف اي ورب آية او هو قيل النهي وضعف لانه يحتاج الى التار يخ فان قلت قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كالليل والشمس وغيرهما

اجيب بان الله تعالى له ان يقتسم عتاشاهن من حيث لو فانه تنبها على شرفها

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) * (ما جاء في الاصلاح بين الناس)

والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع فله ما يكون بين المتداعيين وتارة يكون على اقرار وتارة على افكار والاول يكون على عين كذا او حصة منها وعلى مقععة في دار ويكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالعقود على مال وبين التهمة الباغية والعدالة وصلح المسلم مع الكافر (عن ام كنوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لامة (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس (من الاصلاح) (فيمضي خيرا) رة النجاشي الحديث بالتحقيق انه اذا بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطالب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والنعمة قلت

نعمته بالتشديد كذا قال ابو عبيدة وابن قتيبة والجهوري وقال الخري هي مشددة واكثر المحديثين يحنقها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحن ومن خفف لزمه ان يقول خير يعني بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خبرا ينصب بيني كما ينصب بقال (او يقول خيرا) شك من الراوي وليس المراد في ذات الكذب بل انفي انية فالكذب كذب سواء كان للاصلاح او غيره وقد يخصص في بعض الاوقات في الفساد القليل الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائي من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن ابيه في آخر الحديث ولم يسمعه يخصص في شئ مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امره ان لا يكثر هذه الزيادة مدرجة كما ينسب مسلم من طريق يونس عن الزهري بنحو قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس

الدار ويقول له اعزتك اياها أي اجمعتك مدة عمرك وحياتك فقبل لها عمرى لذلك والرقبي وزن العمري مأخوذة من المراقبة لان كلامهم ما يقرب الا تخروم في موت ترجع اليه وكذا ورثته يقولون مقامه هذا أصلها الغصة قال في الفتح ذهب الجمهور الى ان العمري اذا وقعت كانت ملكا لا تخروم ولا ترجع الى الاول الا اذا صرح باشتراط ذلك والى انها صحيحة جائزة وحكي الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة وصاحب البحر عن قوم من الفقهاء انهم اغيروا مشروعة ثم اختلفوا القائلون بصحتها الى ما يتوجه القليل فالجمهور انه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان للمعمر عبدا فاعقته الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقبل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلكهم امسلك العارضة او الوقف روايتان عند المالكية وعند الحنفية القليل في العمري يتوجه الى الرقبة وفي الرقبي الى المنفعة وعنهم انهم اناطلة وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة احوال الاول ان يقول اعزتكها ويطلق فهذا قصر صريح بان الموهوب له وحكمها احكم المؤبد لا ترجع الى الواهب وبذلك قالت الهادوية والحنفية والناصرة ومالك لان المطلقة عندهم حكمها احكم المؤبد وهو احد قول الشافعي والجمهور وله قول آخر ان تكون عارية ترجع بعد الموت الى المالك وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان المطلقة للمعمر ولورثته من بعده كما في احاديث الباب الحال الثاني ان يقول هي لك ماعشت فاذا مت رجعت الي فهذه عارية مؤقتة ترجع الى المعمر عند موت المعمر وفيه قال اكثر العلماء ويرجعه جماعة من الشافعية والاصح عند اكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بان شرط فاسد فيلغى واحتجوا بحديث جابر الاخير فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم على الانصاري الذي اعطى امة الحديقة حياتها ان لا ترجع اليه بل تكون لورثتها ويؤيد هذا الحديث الرواية التي قبله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمري مع الاستئنا بانهم المن اعطيا وقعارض ذلك ما في حديث جابر ايضا المذكور في الباب بلفظ فاما اذا قلت هي

بعضهم عليهم امثالها وقالوا ان الكذب مذموم فيما فيه مضرة او مالمس فيه مصلحة ومنعهم بعضهم مطلقا لان وجلا المذكور هنا على التورية كما ان يقول للظالم دعوتك لأمس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امره بعظيمة شئ ويريد ان قدر الله وان يظهر من نفسه قوة في الحرب والاول جزم الخطابي وبالثاني جزم الاصيلي قال المهلب وانما اطلق صلى الله عليه وآله وسلم للمصلح بين الناس ان يقول ماعلم من الخير بين الفريقين وبسكت جماعة من الشريينهم لانه يجنب بالشئ على خلاف ما هو عليه قال في المصابيح وليس في تبويب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك انه قال ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس وسلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز ان يكون صديقا بطريق التصريح او التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذاب الذي يصلح بين الناس واقفوا على ان المراد بالكذب في حق

المرأة والرجل اثنتاه وفيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس لها أو ولد وكذا في الحرب في غير التامين وعلى جواز الكذب عند الاضطراب كالموقف من قتل رجل هو محتجف عنده فله ان ينفي كونه عنده ويختلف على ذلك ولا ياتم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح ان ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجارحة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال) لبعض اصحابه وسمى منهم ابي بن كعب وسهيل ابن بيضاء كما في الطب براني (اذهبوا بانصلح بينهم) وفي الحديث خروج الامام باحسابه للاصلاح بين الناس عند شدته تزارعهم (عن البراء بن عازب رضى الله عنهم) قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فابى اهل مكة ان يدعوه اى امتنعوا وان يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو الاحكام الاصل وامضاؤه ٢٥٣ (على ان يقيمهم اثلاثة ايام) فقط (فلما كتبوا الكتاب)

بخط علي بن ابي طالب رضى الله عنه (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فقالوا) اى المشركون (لانه تربعوا) اى بالرسالة (فلو تعلم انك رسول الله ما منعناك) من دخول مكة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انار رسول الله وآنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلى اخ رسول الله قال) على (لا والله لا احمولك أبدا) لعلمه بالقرائن ان الامر ليس للايجاب (فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الجواز لانه الاخر به اوقيل كتب وهو لا يحسن بل اطلقت يده بالكتابة ولا ينافى هذا كونه اميا لا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده بحريك من يحسن الكتابة انما سحر كها الخفاء المكتوب صوابا من غير قصد فهو معجزة ودفع بان ذلك مناقض لمعجزة أخرى وهو كونه اميا لا يكتب

لأن ما عشت فانما ترجع الى صاحبها وليكنه قال معمر كان الزهري يفتي به ولم يذكر التعليم وبين من طريق ابن ابي ذئب عن الزهري ان التعليم من قول ابي سلمة قال الحافظ وقد اوضحته في كتاب المدرج والحاصل ان الروايات المطلقة في أحاديث الباب تدل على ان العمري والرقبي تكون للعمري والمركب ولعمري سواء كانت مقيدة بعمدة العمر أو مطلقة أو مؤيدة ويؤيد ذلك الرواية ان المتقدمة في دلائل من قال ان المتقدمة بعمدة الحية اذ لها حكم المؤيدة وهذه الرواية القاضية بالفرق بين التقييد بعمدة الحية وبين الاطلاق والتأنيدها بعمدة الحية فلا تنتهز لتقييد المطلقات ولا معارضة ما يخالفها الدال الثالث ان يقول هي لعمري ولعمري من بعده أو ياتي بلفظ يشعر بالتأنيده فهذه حكمها حكم الهمزة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكمكم الوقف اذا انقضت المعمر وعقبه رجعت الى الواهب وأحاديث الباب القاضية بانها ملك للموهوب له ولعمري ترد عليه قوله فهي للمعمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من أعمر قوله محياه وعماته بفتح الميمين أى مدته حيانه وبعدوته قوله لا تعمروا الخ قال القوطي لا يصح حمل هذا النهي على التحريم لصحة الاحاديث المصرحة بالجواز وقيل ان النهي يتوجه الى اللفظ الجاهلي لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم وقيل النهي يتوجه الى الحكم ولا ينافى الصحة وفيه نظر لان معنى النهي حقيقة التحريم المستلزم للفساد المارادف للبطلان الا ان يحمل على الكراهة بقراءة قوله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائرة قوله فن أعمر بضم الهمزة وكذا قوله وأرقبه قوله ولعقبه بكسر القاف وسكونه التخفيف والمراد ورثته الذين يأتون بعده قوله حقيقة هي البستان يكون عليه الحائط فعليه بمعنى مفعولة لان الحائط أحد قبح اى أحاط ثم توسعوا حتى أطلقوا الحقيقة على البستان وان كان بغير حائط قوله شرع بفتح الشين المججمة والراءى سواء ذكر معنى ذلك في القاموس

(باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها)

وفي ذلك الحام الجاهل وقيام الخجة والمعجزات يستحيل ان يدفع بعضها بغير اذن ولا يملكها الاخذ القلم أو يحى الله اليه فيكتب وقيل ما مات حتى كتب (هذا) إشارة الى ما في الذهن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح الا في القرب وأن لا يخرج من اهلها باحد) اى من الرجال (ان اراد ان يتبعه وان لا يمنع احدا من اصحابه اراد ان يقيم بها) اى بمكة (فلما دخلها) اى مكة في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة اى قرب انقضائها كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال النكر ما في ولا بد من هذا التأويل لانه لا يلزم عدم الوفاء بالشرط (أو اعلميا) رضى الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عننا فقد مضى الاجل) زاد البهيقي فحدثه بذلك على فقال نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتبعتهن سم ابنة حجرة) اسمها عارة او امامة (يا عم يا عم) مرتين اى تقول له صلى الله عليه وآله وسلم يا عم لانه عمها من الرضاعة (فتأولها على)

ابن ابي طالب (فاخذ يداه وقال لفاطمة عليها السلام دونك) اى اخذى (ابنة عمك حملتها) وفي رواية عنه - لما كنتم من مرسل الحسن فقال على الفاطمة وهي في هودجها امسكها عندك (فاختم صم فيها) اى بعد ان قد سوا المدينة بكافى حديث على عند احمد والمالك (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) اخوه على في ايمهم تكون عنده (فقال على انا احق به او هي ابنة عمي) زادني حديث على عند ابى داود انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي احق به (وقال جعفر ابنة عمي وخالتها) اى اسمها بنت جعفر (تحتي) زوجتي (وقال زيد ابنة اخي) لانه صلى الله عليه وآله وسلم اخى بين زيد وابيه اخوة (فقتضى به النبي صلى الله عليه وآله عليه) وآله (وسلم لخالتها) زوجة جعفر وفي حديث ابن عباس عنده ان سعد بن شرف المصطفى - قد وضع يده فقال جعفر ارادى به افترج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة ٢٥٤ (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اطالة بمنزلة الام) في الحضانة لانها

تقرب منها في المنة والشدة والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يتدخل في حضانتها كونها متزوجة من لم يدخل في الحضانة بالعصوبة وهو ابن العم واستنبط منه ان الطالة مقدمة في الحضانة على العممة لان صفة بنت عم - والمطالب كانت موجودة حينئذ واذا قدمت على العممة مع كونها اقرب العصبية من النساء فهي مقدمة على غيرها وفيه تقدم اقارب الام على اقارب الاب وغير ذلك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اعلى انت منى وانما ذلك) اى في النسب والسابقة والجهة وغيرها (وقال) بلغة راسيت خلقي وخلقي) وهي منقبة جميلة بلغة جعفر (وقال زيد) انت اخونا في الايمان (ومولانا) من جهة انه اعتقه فطيب صلى الله عليه وآله وسلم فلو بهم بنوع من التبريق على ما يليق بالحال وان كان قضى بلغة - فرفق بين وجهه ذلك وهذا الحديث أخرجه

(عن عائشة رضي الله عنها) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مقدسة كان لها اجرها بما انفقت وزوجها اجره بما كسب والخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من اجر بعض شيارواه الجماعة * وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فله نصف اجره متفق عليه * ورواه ابو داود وروى ابي بصير عن ابي هريرة وهو قوف في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الامن قوتهم والابرئ بينهم ما ولا يحل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه * وعن اسماء بنت ابي بكر انها قالت يا رسول الله ليس لي شيء الا ما دخل على الزبير فهل على جناح ان ارضخ مما يدخل على فقال ارضخي ما استطعت ولا توقي فيومي الله عليكم متفق عليه * وفي لفظ عنه انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الزبير رجل شديد ويأتيني المسكين فأتصدق عليه من بيته بغير اذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضخي ولا توقي فيومي الله عليكم متفق عليه * وفي لفظ عنه اى في النسب والسابقة والجهة وغيرها (وقال) بلغة راسيت خلقي وخلقي) وهي منقبة جميلة بلغة جعفر (وقال زيد) انت اخونا في الايمان (ومولانا) من جهة انه اعتقه فطيب صلى الله عليه وآله وسلم فلو بهم بنوع من التبريق على ما يليق بالحال وان كان قضى بلغة - فرفق بين وجهه ذلك وهذا الحديث أخرجه

الترمذي أيضا (عن ابي بكر رضي الله عنه) قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن بن علي الى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعلمه أخرى ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) ترجم البخاري الباب بقوله باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن علي ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقوله تعالى فاصبحوا بينهم ما قال في الفتح لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان حريصا على امتثال امر الله تعالى وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم ان الصلح بين الفئتين المختلقتين سيقع على يد الحسن وأخرجه المواقف أيضا في الفئتين وفي علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود في السنة والترمذي في المناقب والنسائي في معرفة في الصلاة واليوم والليلة (عن عائشة رضي الله

عنهما قالت سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صوت خصوم) بضم الظاء جمع خصم (بالباب عالة أوصواتهم) قال في الفتح ولم أقف على تسمية واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (بضم الهمزة) يطالب منه أن يضع من دينه شيئا (ويسترفقه في شيء) يطالب منه أن يرفق به في الاستيفاء والمطالبة (وهو يقول والله لا أفعل) ما آتته من الخطيئة (نخرج علمها) أي على المتخاصمين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال أين المتأني على الله) أي الخائف المبالغ في التيقن (لا يفتعل المعروف فقال أنا بارسل الله) المتأني (وله) أي لخصمي (أي ذلك أحب) من وضع المال والرفق واستيفاء من الحديث فوايد لا تتقني على المتأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل رجاله مدنيون وأخرجهم مسلم في الشريعة قاله القسطلاني واستدل به على جواز إضارة الإمام لأحد الخصمين أو لأهل عاصيته بالصالح وفيه خلاف فالجمهور استحبوا للعالم ٢٥٥ أن يشير بالصالح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن

المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديث الباب ما ترجم به وإنما فيه الحضيض على ترك بعض الحق وتعب بان الإشارة بذلك بمعنى الصالح على أن البخاري ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه وفي هذا الحديث الحضيض على الرفق بالغريم والاحسان إليه بالوضع عنه والزجر عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك أن يكون حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف أن حلف بلفظ خير وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أعرجي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص قد أفلح أن صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من

في يدهم الخازن لها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له أنصرف في منافع مولاه فيشترط الأذن فيه قال الحافظ وهو متعقب بان المرأة أن استوفت حقها فصدقت منه فقد تخصصت به وإن صدقت من غير حقها رجعت المسئلة قوله وللخازن في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التميمي بكون الخازن من مال فخرج الكافر أسكنه لانيته وبكونه أمينا فخرج الخائن لانيته ما زور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تقدم النية فيفقد الاجروهي فيودل لا بد منها أقول مثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وإن كان اجر الكاسب أوفر لكن قوله في حديث أبي هريرة أنه نصف اجره يشعر بالتساوي قوله لانيته قص بعضهم الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا قوله عن غير أمره ظاهر هذه الرواية أنه يجوز لأمه أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها أوله نصف أجره على اختلاف السجنتين كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء ولكن ليس فيما تعرض لمقدار الاجر ويمكن أن يقال يحتمل المطلق على المقيسد ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب لأن أقوال الصحابة ليست بمنجزة ولا سيما إذا عارضت المرفوع وإنما يعارضه حديث أبي امامة الذي ذكرناه فان ظاهره منى المرأة عن الاتفاق من مال الزوج الاباذن والنهي حقيقة في التحريم والمحرم لا يستحق فاعله عليه نوايا ويمكن أن يقال إن النهي لا ينكر اهتدافه فقط والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء وكرهية التنزيه لا تنافي الجواز ولا تنافي عدم استحقاق الثواب قال في الفتح والاولى أن يجعل بمعنى حديث أبي هريرة على ما إذا أنفقت من الذي يخصها إذا صدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيوجب عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون إذن لها بطريق الاجمال يمكن اتني ما كان بطريق التقصير قال ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين والاختياف كان من ماله بغير إذنه لا اجالا ولا تقصيرا فهي مأذورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره اه قوله أنه نصف

فعل الخير ويمكن الفرق بانه في قصة الاعرجي كان في مقام الدعاء إلى الاسلام والاستقالة إلى الدخول فيه فكان يحصر على ترك تحريمهم على ما فيه نوع مشقة مهما يمكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضه على الازيد من نوافل الخير وفيه سرعة منهم الصلابة لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشرعهم على فعل الخير وفيه الصفة عما يجري بين المتخاصمين من اللغظ ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافاً لكرهه من المالكية واعتل بمافيه من تحصيل المؤنة وقال القرطبي لعل من اطاع كراهية أراد أنه خلاف الاولى وفيه هبة الجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو على كماله لا علم وشي كماله لا للصلاة وعادى جمع شرط

كنصب المسلم أصعود السطح وغوى وهو المخصص كافي اكرم بني ان جاءوا الى الجاثين منهم فينعذم الاكرام المأمورية
 ناعداً المجيء ويوجد وجوده اذا امتثل الامر قاله الجلال المجل والمراد بالشروط هذا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبه بن
 عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج (معناه
 عند الجهور وأولى الشروط وجهه بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الأبي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم أن لا يجب
 شرط مطلقاً لانه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أخرى ومعلوم ان لنا في البياعات وغيرها
 من شروط الازمة لان لفظ الشروط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان امره أحوط وبابه أضيق والمراد بشروط لا تنافي

اجره كذا في رواية البخاري وفي رواية أخرى فلها نصف اجره وعلى النسخة الاولى
 يكون للرجل الذي تصدق امرأته من كسبه بغير اذنه نصف اجره على تقدير وقوع
 الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المتصدقة بغير اذن زوجها نصف
 اجرها على تقدير اذنه لها قال في الفتح أو الماعني بالنصف ان اجره وأجرها اذا جمعا كان
 لها النصف من ذلك فكل من اجرها كامل وهما اثنتان فكانت نصفان قوله ان ارضخ
 بالصاد والهاء المعجمتين قال في القاموس رضى له اعطاء عطاء غير كثير قوله ولا نوعي
 في نوعي الله عليك بالنصب ان يكون جواب النهي والماعني لا تجمعي في الوعاء وبجلى بالنفقة
 فنجازي بمثل ذلك (وعن سعد قال لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت
 امرأة جليلية كأنهن نساء مضر يا نبي الله انا كل على آباءنا وأبناؤنا قال ابو داود وأرى
 فيه وازواجهنا فيحل لنا من اموالهم قال الربط تأكله وتمدينه رواه ابو داود وقال
 الربط ان لمز والبقر والربط وعن جابر قال شهدت العيدة مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبدأ بالاصلاة قبل الخطبة بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوكئاً على بلال فامر
 بقوة الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء
 فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثر كن حطب جهنم فقامت امرأة من
 سبطه النساء سفعاء الخسدين فقالت لما رسول الله قال لانك تنكحن الشكاة
 وتكفرن العشيرة قالت فجعلن تصدقن من حلين يلقين في قوب بلال من اقراطهن
 وخواتمهن متفق عليه حديث سعد بن كعب عنه ابو داود والمنذري ورجال
 اسناده رجال الصحيح الامم بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يعرب قوله قال
 الربط بفتح الراء وسكون الطاء المهمل والربط المذكور آخر ارضخ الراء وفتح
 الطاء قال في القاموس الربط ضد النابس ثم قال وبضمة وبضمة بين الرمي الاخضر
 من البقر والشجر قال وغرر طيب مرطب وارطب النخل حان أو اوان رطبه وفي

عقد النكاح بل تكون من
 مقاصده كاشتراط العشرة
 بالمعروف وأن لا يقصر في شيء
 من حقوقها اما شرط بخلاف
 مقتضاه كشرط أن لا يتسرى
 عليها ولا يسانفها فلا يجب الوفاء
 به بل يلغو الشرط ويصح النكاح
 بهر المثل فهو عام مخصوص لانه
 يخرج منه الشروط الفاسدة
 وقال أحمد لا يجب الوفاء بالشرط
 مطلقاً الحديث الباب قاله النووي
 في شرح مسلم لكن رأيت في
 تنقيح المرداوي من الحنابلة
 نقصيلاً في ذلك وقد أخرج
 هذا الحديث ابو داود والترمذي
 وابن ماجه في النكاح والنسائي
 فيه وفي الشروط (عن ابني
 هريرة وزيد بن خالد الجهني
 رضي الله عنهما انهما قالوا
 ان رجلاً من الاعراب لم يسم
 (أنى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله
 أنشدك الله) أى سألتك الله
 أى بالله ومعنى السؤال هنا

القسام كأنه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله (الاقصيت) أى ما أطالب منك الاقصاء (لى بكتاب الله) الحديث
 أى يحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلواً فقصت تلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة اذا زنيا فار جوهما البتة
 نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفتقه منه) أى يحسن مخاطبته وأديه أو أفتقه منه في هذه القصة لوصفها على وجهها
 (ثم فاقض بيننا بكتاب الله واذن لى) فى ان أقول وهذا الاستئذان من حسن الادب في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيفاً) أى أجبر القاتل هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السياق وجزم الكرماني بانه
 الاول والاول أولى (على هذا فرنى) ايته (بامر أنه) أى بأمرأة الرجل (وانى أخبرت ان على ابني الرجيم) أى بامرأة كان يكره
 واعترف (فاذنت) ابني (منه بانه شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فسألت أهل العلم) أى الصحابة الذين كانوا يفتون

في العصر النبوي وهم الخلفاء الاربعة وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام) من البلاد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأه هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم والذي نفسي بيده لا قضين ينسكبا كتاب الله) أي بحكمه أو بما كان قرأنا قبل نسخ لفظه (الوليدة والغنم رد) أي مردود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن أي يجب ردهما عليك (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لانه كان بكر او اعترف هو بلزنا لان اقرار الاب عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنك زني وهو بكر فخذ ذلك (اغديا انيس) مصغرا (الى امرأه هذا فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهدا علم الاثنان (فارجها) لانها كانت محصنة (قال فقد اعلمها)

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها وابيها وزوجها بغير إذنهم وتمادي ولكن ذلك مختص بالامور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهدي بالشباب والدراهم والدنانير والحبوب وغير ذلك وقوله انا كل بكسر الهمزة وتشديد النون وكل بفتح الكاف وتشديد اللام خبران أي نحن عيال عليهم ليس لنا من الاموال ما نتففع به فقوله فقامت امرأه قال الحافظ لم أقف على تسمية هذه المرأة الا انه يحتج في خاطري انها أمه بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء فانما روت اصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما باللفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى النساء وأنا معهن فقال يا معشر النساء انكن أكثر حطب جهنم فتأديت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريئة ولم يارسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن تكثير اللعن وتكفرن العشير فلا يبعد أن تكون هي التي اجابته فان القصة واحدة فقوله من سطة النساء أي من خيارهن والسعاة التي في خدمتها غيرة وسواد والعشيرة المبرادية ههنا الزوج والحديث فيه فوائد منها ما ذكره المصنف ههنا لاجله وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على اذن زوجها او على مقدار معين من مالها كالثلث ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كما قال القرطبي ولا يقال في هذا ان أزواجهن كانوا حضورا لان ذلك لم ينقل ولوقيل فليس فيه تسليم أزواجهن انهن ذلك فان من ثبت له حق فالاصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم جبرحو بذلك وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم علل بانهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك ومنها بطل النصيحة والاعلاظ من احتيج الى ذلك في حقه ومنها جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها مشروعية وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن وحثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجامع منفرد ومجمل ذلك كما اذا أمنت الفتنة والمفسدة (وعن عبد الله بن عمرو ان النبي

٢٣ قيل خا لبالرجوع ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فافقت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجمعا في الحد القدامائة شاة ورايدة كأنهما وقعا شرط السقوط الحد عنهما فلا يحل هذا في الحدود كذا قالوا وفيه تعسف لا يخفى لان الذي وقع انما هو صلح وهذا الحديث ذكره البخاري في مواضع مختصرا ومطولا في الصلح والاحكام والحار بين والوال كالة والاعتصام وخبر الواحد وهذا من تمام فقهه رحمه الله تعالى وبلغه رتبة الاجتهاد الكامل وأخرجه بقية الجماعة أيضا (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما فدع) بالقام والعين المحركة بن وضبطه الكرماني كالصغاني بالعين وتشديد الدال من الفسوخ وهو كسر الشيء الجوف (أهل خيبر عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر رضي الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم) أي التي كانت لهم قبلي

لواقر الزاني استحسب أن يعرض الزنا لا يحط له بالتجسس بل

أن يفهم الله على المسكين (قال) لهم (نقركم ما أنكركم الله) أي ما قدر الله أن أنكركم فذا شئنا فخر جئناكم منهم اثنين أن الله قد
 أخر جئكم (وان عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه) أي ظلم على ماله (من الليل) والقوة من فوقيت (فقدعت
 نداء ورجلاه) قال في القاموس القدح بحركة أعوجاج الرسخ من اليد والرجل حتى يذهب الكتاب والقدم إلى أنسيه أو
 هو المشي على ظهر القدم أو ارتفاع الخصى القدم حتى لو طوى الأقدح عصه ورا ما ذاه أو عوج في المفصل كأنه ما قد زالت
 عن موضعها أو كثر ما يكون في الارساع خاقنة أو زبيخ بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر إنهم ودخيل دفعوه
 من بيت فقدعت قدمه (وليس لنا ذلك عدو ٢٥٨ غيرهم هم عدونا وهم متنا) أي الذين نتهمهم (وقد رأيت أجلاهم)

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها رواه أحمد والنسائي
 وأبو داود وفيه نظر لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمته رواه الخمسة إلا
 الترمذي الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقد أخرجه البيهقي والحاكم
 في المستدرک وفي أسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قسم الحسن وقد
 صححه له الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عنه أبي داود
 وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قوله
 امر أي عطية من العطايا ولعله عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من
 الجنس الذي هو نوع من أنواع البلاغة وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز
 للمرأة أن تعطى عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك
 فقال الليث لا يجوز لها ذلك مطلقا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه وقال
 داود ومالك أنه يجوز لها أن تعطى مالها بغير إذنه في الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا بإذنه
 وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها ما مطلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفية فإن كانت
 سفية لم يجز قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدل
 البخاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب هبة المرأة لغير زوجها من
 كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذکور قبل هذا وأوجه أحاديث الباب
 على ما إذا كانت سفية غير رشيدة وحمل مالك أدلة الجمهور على الشيء اليسير وجعل حده
 الثلث فسادونه ومن جملة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه
 يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه وإذا جاز لها ذلك في ماله بغير إذنه في الأولى
 الجواز في مالها والأولى أن يقال تعيين الأخذ بعصم حديث عبد الله بن عمر وما ورد من
 الواقعات الخالفة له تكون مقصورة على موارد ما أو خصصة مثل من وقعت له من هذا
 العموم وأما مجرد الاحتمالات فليست بما تقوم به الحجة

* (باب ما جاء في تبرع العبد) *

أخرجه من من أوطانهم (فلما
 أجمع عمر على ذلك) أي عزم عليه
 (أنه أحد بني أبي الحقيق)
 بضم الطاء رؤساء اليهود (فقال
 يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد
 أقرنا محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم وعلمنا على الأموال وشرط
 ذلك) أي أقرارنا في أوطاننا
 (لما قال) له (عمر أظننت إلى
 نسيت قول رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كيف يك إذا
 أخرجت من خير تعدو) أي
 تجري (بك قلوبك ليلة بعد ليلة)
 بفتح القاف وضم الهمزة والصاد
 بينهما ما أو ساكنة هي الناقصة
 الصابرة على السير أو الأثني
 أو الطويلة القوائم وأشار صلى
 الله عليه وآله وسلم إلى أخرجه من
 من خير فهو من اعلام النبوة
 (فقال) أحد بني الحقيق (كانت
 هذه هزيلة من أبي القاسم) بضم
 الهاء وفتح الزاي ثم غير هزيلة ضد
 الجدة أي لم تكن حقيقة وكذب

عدو الله (قال) عمر (كذبت يا عدو الله فاجلاهم عروا عظامهم) بعد أن أجلاهم (قيمة ما كان لهم من الثمر ما لا وبلا
 وعروض من اقتاب وحبال وغير ذلك) جمع قتب وهو كاف الجمل وإنما تزلع عروا عظامهم بالتقصير لأنه قد عجزوا وهو أنهم فلم
 يعرف عبد الله من قدعه فاشكل الأمر وفي الفتح قال المهلب في القصة دليل على أن العبد أؤتوا توضع المطالبة بالمنايا كما
 طالب عمر اليهود بقدع أبنائه ورج ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلى المطالبة بشاهد العداوة وفيه أن أفعال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاهم أي أنهم حال الحفاظ
 ابن حجر وقد وقع في شبهة أن آخر أن أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد التثبت
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع مع مجزرة العرب دينان فقال من كان له من أهل الكتاب عهد فليأت به

أئذ لمه والافاني بحاجتكم فاجلاهم اخرجه ابن ابي شيبة وغيره وثانيه رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد
الاخشي قال لما كثر العيال اى المذموم في ايدى المسلمين وقروا على العمل في الارض اجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
هذه الاشياء جزءا في اخراجهم والاجلاء الانحراج عن المال والوطن على وجه الازعاج والكراهة (عن المسور بن
مخرمة ومروان) بن الحارث بن ابي ربيعة من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلى والمغيرة واما سلمة وسهل بن
حنيفة وغيرهم (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة زمن الحديبية يوم الاثنين لئلا يذى القعدة
سنة ست من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى واشهره ٢٥٩ وأحرم منها بعرة وبعث بسر بن سفيان

عينا الخبير قريش (حق) اذا كانوا
ببعض الطريق) اختصر البخاري
صده هذا الحديث الطويل مع
أنه لم يبق فيه بطوله الا في هذا
الموضع وبقيته عنده في المغازي
كذا في الفتح وذكر المحدثون
فراجعهم (قال النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم ان خالد بن الوليد
بالغميم) بوزن عظيم بالغين
المججمة وفي المشرق مصغرا قال
ابن حبيب موضع قريب من مكة
بين رابغ والخفصة (في خيل
اقريش) وكانوا كما عند ابن سعد
ماتى فارس فيهم عكرمة بن أبي
جهل حال كونهم (طليعة) وهي
مقدمة الجيش (تخذوا ذات اليمين)
وهي بين ظهري الخضر في طريق
تخرجه على ثنية المراء بكسر الميم
مهبط الحديبية من اسفل مكة
قال ابن هشام فسلك الجيش ذلك
الطريق فلما رأته خيل قريش قترت
الجيش قد خالفوا عن طريقهم
ركضوا راجعين الى قريش وهو

(عن عمر بن مولى أبي لهزم قال كنت مع ما كفا ألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصدق
من مال مولاي بنى قال نعم والاجر بينكم كرواه مسلم * وعنه قال أمرني مولاي ان أقدر
لما في امني مسكين فاطعمته منه فضررتي فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذكرت له ذلك فدعا له فقال لم ضررتي فقال يعطى طعمي من غير أن أمره فقال الاجر
بينكم كرواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن سلمان الانباري قال أتيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بطعام وأنا لم أملك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيت به
بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لا تأكل الصدقة فأمر
أصحابه فأكلوا وكل معهم رواه أحمد * وعن سلمان قال كنت استأذنت مولاي في ذلك
فطيب لي فاحتطبت خطبا فبعته فاشتريت ذلك الطعام رواه أحمد) حديث سلمان
الاول في اسناده ابن ابي حنيفة ورجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في اسناده
أبو مرة وساحبة بن معاوية قال في مجمع الزوائد ولم أجدهم ترجمته انتهى ويشهد له صحة
معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أتى بطعام يسأل أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لأصحابه كأولان قيل هدية
ضرب يده فاكل معهم والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله قال نعم والاجر بينكم كانه
دليل على انه يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وانه يكون شريكا للمولى في الاجر
وقد روي البخاري في صحيحه لذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه
وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث
عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفتحت المرأة من طعام بيتها غير
مفسدة كان لها أجرها بما انفتحت ولزوجهما أجرهما بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص
بعضهم أجر بعض قال ابن رشد بنه يعني البخاري بالترجمة على ان هذا الحديث مفسر
اي ان كل من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له ان يتصرف الا باذن المالك نصا أو

معنى قوله (فوالله ما شعر بهم خالد حتى اذا هم بقترة الجيش) أي عبارة الاسود (فانطلق) خالد (يركض) يضرب برجله دابته
استحجالا للسير (نذيرا) من ذرا (لقريش) عجمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا
كان بالثنية) أي ثنية المراء (التي يهبط عليهم) أي على قريش (من مراكبهم) صلى الله عليه وآله وسلم (راحاتهم فقال الناس
حل حل) بفتح الحاء وسكون اللام زجر للراحلة اذا اجلها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة نية السكون وان أعدتهم
فوت الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيهم معناه والتعنوين كتنظيره في فتح بفتح يقال حللت فلانا اذا أزجمته عن موضعه
(فألت) أي تمادت في البرول وعدم القيام فلم تخرج من مكانها وهو من الإلاحاح (فقالوا خللات القصور خللات القصور) مرتين
أي حرت وتصبعت والخلل الدليل كالجران الخيل وقال ابن قتيبة لا يكون الخلل الا للوقوف خاصة وقال ابن فارس لا يقال

العمل خلا لکن الخ والقصواء اتممت لثاقته صلى الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذنتهم ممتطوعا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلاص الله وما) أى ما حوت (وماذا لا اله الا هو) أى ليس الخلاص لها مادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستتار عن ملائكة المشركين ومما جازتهم بالبش طلبة الغرهم وجواز السيرة وحده للعاجلة وجواز التكسب عن طريق سهلة الى الوهرة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عادته وان جاز ان يطارأ عليه غيره واذ وقع من شخص حقوة ولا يعهد منه مثله الا ينسب اليه او يرد على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه الما يمتنع لا يعرف ضرورة حاله لان خلاص القصواء لم لا خارق العادة لكان ما ظننه العصابة صحيحا ولم ٢٦٠ يعاقبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ذلك الغير بالمصلحة
بغير اذنه الصريح اذا كان سبق
منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم
لما قالوا احل حل فزجروا بغير
اذن لم يعاقبهم عليه ذكره
في الفتح (ولكن حسبها) أى
القصواء (طاب القبول) عن
مكة أى دخولها لانهم لو دخلوا
مكة على تلك الهيئة وعندهم
قريش عن ذلك لوقع بينهم ما يقتضى
الى سفل الدماء ونهب الاموال
التي سكن سبق في العلم القديم انه
يدخل في الاسلام منهم جماعات
ويخرج من اصلاهم فاس
يسلون ويجهلون وكان بمكة
في الحديثية جمع كثير مؤمنون
من المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان فلو طرق
العصابة مكة لما آمن أن يصاب
منهم فاس بغير عذر كما أشار
اليه تعالى في قوله ولولا رجال
مؤمنون الآية وفي هذه القصة
جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا جبالا وثقفا لا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشهورة بان يكتب
للعبد أجر الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان
الاجر بينهم ما يعبدان قال له سيد العبدانه يعطى طعامه من غير امره قوله ان اقدر لى
بقبح الهمة وسكون القاف وكسر الدال المهملة أى اجعله في القدر والقدير والقادر
ما يطبخ في القدر ويطبخ أى يضع على القصة قال في القاموس قدر الرزق قسمه وقال أيضا
قدرته اقدره قدرة هيات ووقت وآتى اللحم المذكور هو بالمد بزنة فاعلى من الاباء وقد
قدمنا في هذا النسخ التنبية على ذلك وانما أعدناه ههنا للتكثرة التباسه

(كتاب الوقت)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من
تلاوة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه الجماعة الا البخارى
وابن ماجه * وعن ابن عمر ان عمرو اصاب أرض خيمبر فقال يا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أصبت أرضا تخيمبر لم أصب مالا قط أنقص عندى منه فأتاخرنى فقال
ان شئت حبست أصلها وتصدقتم اقمه صدق بهما عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث
في الفقراء وذوى القربى والرقاب واليتيم وابن السبيل لا جناح على من وليه أن
ياكل منها بالمعروف ويطعم غيره قول وفي لفظ غير متائل مالا رواه الجماعة وفي حديث
عمر بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح أن ياكل ويؤكل صدقة قاله غير متائل
قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمر ويهدى للناس من أهل مكة كان يزل عليهم أخرجه
البخارى وفيه من الفقه ان من وقف شيئا على صنف من الناس وولده منهم دخل فيه * وعن
عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس به ما يبيت به غير ثر رومة
فقال من يشتري ثر رومة فيجعل فيها دلو مع دلاء المساكين بخير لهم من في الجنة فاشتريتها من

وان اختلفت الجهة الخاصة لان أصحاب القليل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض
ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا ما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلامعنى الذى تقدم ذكره
وفيه ضرب المثل واعتبار من بقى عن مضى (ثم قال والذي نفسى بيده) فيه تأكيده القول بالعين ليكون ادعى الى القبول قال
في الفتح وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله الخلف ابن القيم رحمه الله تعالى
في الهدى (لا يسألنى) أى قريش (خطة) بضم المعجمة أى خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكونون بسببها عن القتال
في الحرم تعظيمه (الأعطيتهم اياها) أى اجبتهم اليها وان كان في ذلك عمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث
انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه ما مورى به سأل كل حال والجواب انه كان أمر او اجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال

وتعجب انه تعالى قال في هذه القصة لتدسني المسجد الحرام ان شاء الله آمين مع تحقق وقوع ذلك تعليميا وارشادا فالاولى
الحل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكة اذ لا مانع ان
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعبدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعد
قولى راجعا وفي رواية ابن اسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ما تنزل عليه (حتى نزل باقصى الحديثية)
واكثرها من الحرم (على عهد) قال في القاموس المندوب يجرلوك كتاب الماء القليل لا مادة له أو ما يبقى في الجلد أو ما يظهر في الشتاء
ويذهب في الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تاكيد لدفع توهم ان ٢٦١ زيادة من يقول ان الحمد الماء الكثير

صاحب مالى رواه النسائي والترمذى وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف
بوقفه العام حديث عثمان أخرجه البخارى أيضا تعليقا لقوله الامن ثلاثة أشياء فيه
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بالموت قال العلماء معنى الحديث ان عمل الميت
ينقطع بغيره وينقطع تجدد الثواب له الا في هذه الاشياء الثلاثة لسكونه كاسم فان الولد
من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالنصف والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى
الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه
والتزويج الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى
ما ورد مورد في باب وصول ثواب القراءات الملهمة الى المولى من كتاب الجمل ترقوله ارضا
بخصيصه المسماة بنسخ كفاي رواية للبخارى وأحمد ونفع بفتح المثناة والميم وقيل يسكون
الميم وبعد هاءين محجمة لقوله أنفس منه النفيس الجيد قال الداودى سمي نفيسا لانه
ياخذ بالنفيس لقوله ونصدق بها أى بمنفعة عن رواية للبخارى حبس أصلها وسبيل
نمرته نأوى أخرى له تصدق بغيره وحبس أصله لقوله ولا يورث زاد الدارقطنى خبيس
مادامت السموات والارض وفي رواية للبيهقي تصدق بغيره وحبس أصله لا يباع ولا يورث
قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية
الروايات فان الشرط فيما ظاهرا منه من كلام عمر وفي البخارى بالنظر فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق عمره وفي البخارى
أيضا في المزارعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب
ولكن ينفق عمره فتصدق به فهو لها صريح ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد ان أمر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم به في الرواية من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر
لوقوعه منه امتثال الامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذوى القربى قال
في الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر في الخمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قربي الواقف

وعورض بأنه انما يتوجه ان
لوثبت في اللغة ان الحمد الماء
الكثير واعترض في المصايح
قوله تاكيد بأنه لواقف صريح على
قيل امكن أمانع اضافته الى
الماء منه بكل وذلك لانك لا تقول
هذا ماء قليل الماء نعم قال
الداودى الحمد العين وقال غيره
حقه فيها ما فان صح فلا اشكال
(يتبرضه) أى يأخذه (الناس
تبرضا) من باب التبركف أى
قليل الاقليم لا قال صاحب العين
التبرض جمع الماء بالكفين (فلم
يلبثه) بضم اوله وسكون اللام
من الألباث وقال ابن التين بفتح
اللام وكسر الموحدة المثقلة أى
لم يتبركوه يلبث أى يقسم
(الناس حتى نزحوه) لم يبقوا
منه شيئا يقال نزحت البرز على
صغيرة واحدة في التعداد
والزوم (وسكى) مبنيا للمفعول
(الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم العطش فانتزع سهما من

كانته) بكسر الكاف جمعته التى فيه النبيل (ثم أمرهم أن يجعلوه) أى في الحمد وروى ابن سعد من
طريق ابن مروان حديثي أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذى نزل البئر ناجية بن الاجم وقيل هو ناجية بن جذاب وقيل
البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد حكاه عن الواقدي ووقع في الاستيعاب خالد بن عباد قاله في المقدمة وقال في الفتح ويمكن
الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله ما زال يجيش) أى يفرورير تفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حتى صدر راعنه)
أى رجعو ارواء بعد ورودهم عما شاؤوا ابن سعد حتى اغترفوا بانيهم جلوسا على شفير البئر (فميتهم كذا) اذا جاء بديل
ابن ورفاء الخراعى الصحابي المشهور (في نفر من قومه من خراصة) منهم عمرو بن سالم وخرا من أمية فيقال له الواقدي
وخارجة بن كرز ويزيد بن أمية كفاي رواية عروة (وكافوا) أى بديل والنفر الذين معه (عبيدة نصح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

العمل خلافه لكن اجمع والقصوا انتم لما قلته صلى الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذنه ماسطوعا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلاص الله وما) أى ما خربت (وماذا لها بمخلق) أى ليس الخلاص لها بمادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستئثار عن طلائع المشركين ومنابتاتهم الجليش طلبا لغرتهم وجواز السهر وحده للعاجلة وجواز التمسك عن طريق سهلة الى الوعرة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عادته وان جاز ان يطارأ عليه غيره واذ وقع من شخص خفية ولا يعرف منه مثله الا ينسب اليه او يرد على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه بما لا يعرف صورة حاله لان خلاص القصص املوا لا خارق العادة ذلك كان ماضيه العصابة صحيا ولم ٢٦٠ يعادهم سم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ملك الغير بالمصلحة
غير انه الصريح اذا كان سبق
منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم
لما قالوا احل حل فزبروها بغير
اذن لم يعاقبهم عليه ذكره
في الفتح (ولكن حبسها) أى
القصوا (حاسب القليل) عن
مكة أى دخولها لانهم لو دخلوا
مكة على ثلاث الهيئة وهذه هم
قريش عن ذلك لوقع بينهم ما ينضى
الى سفك الدماء ونهب الاموال
لكن سبق في العلم القديم انه
يدخل في الاسلام منهم جماعات
ويخرج من أهلهم سم ناس
يساون ويجهلون وكان بمكة
في الحديبية جمع كثير مؤمنون
من المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان فلو طرد
العصابة مكة لما أمن أن يعاب
منهم ناس بغير عذر كما أشار
اليه تعالى في قوله ولولا رجال
مؤمنون الآية وفي هذه القصة
جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا جبالا أو نفاه لا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديبية مشهورة بان يكتب
للعبد أجرة الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان
الاجر بينهم ما بعد ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير أمره قوله ان اقدر له
بقبح الهمة وسكون القاف وكسر الدال المهملة أى اجعله في القدر والقدير والقادر
ما يطبخ في القدر ويطلق أيضا على القسمة قال في القاموس قدر الرزق قسمه وقال أيضا
قدرته اقدره قدرة هيات ووقت وآتى اللحم المذكور هو بالمد بزنة فاعلى من الاباء وقد
قدمنا في هذا المرح القديس على ذلك وانما أعدناه ههنا لكثرة التباسه

(كتاب الوقت)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عابت الامة انقطع عمله الا من
ثلاثة اشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه الجماعة الا البخارى
وابن ماجه * وعن ابن عمر ان عروا صاحب أرض فبيعها فقال يا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أصبت أرضا بغير علم أصب ما لا قط أنقص عندى منه فبأنه قال فقال
ان شئت حبست أصلها وقد صدقت بها صدق بها عزم على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث
في الفقراء وذوى القربى والرقاب والضعيف وابن السبيل لا يحتاج على من ولها أن
ياكل منها بالمعروف ويعطى غيره موقول وفي لفظ غير متاثر ما لا رواه الجماعة وفي حديث
عمر بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان يأكل ويؤكل صدقاه غير متاثر
قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمرو بهدى لئلا من أهل مكة كان ينزل عليهم أخرجه
البخارى وفيه من الفقه ان من وقف شيئا على صنف من الناس وولد منهم دخل فيه * وعن
عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ما يستره غير بربرومة
فقال من يشتري بربرومة فيجعل فيها دلو مع دلاء المساكين بخير له منه انى الجنة فاشترى بها من

وان اختلاف الجهة الخاصة لان أصحاب القليل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه المذاهب كانوا على حق محض
ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم طلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلا معنى الذى تقدم ذكره
وفيه ضرب المثل واعتبار من بقى عن مضى (ثم قال والذي نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين ليكون ادعى الى القبول قال
في الفتح وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من موضع طاعة الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى
في الهدى (لا يبالى) أى قريش (خطاة) بضم الميم أى خطاة (يعظمون فيها حرمان الله) يكونون بسببها عن القتال
في الحرم تعظيما له (الأعطيتهم اياها) أى اجبتهم اليها وان كان في ذلك تحمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شئ من طرق الحديث
انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه ما مؤدبهم سأل كل حاله والجواب انه كان أمر او اجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستفتاء كذا قال

وتعقب انه تعالى قال في هذه القصة اندخان المسجد الحرام ان شاء الله آمين مع تحقق وقوع ذلك تعليميا وارشادا فالاولى
الجل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكية اذ لا مانع ان
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعبدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفى رواية سعد
قولى راجعا وفى رواية ابن ابي عمير فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ما تنزل عليه (حتى نزل باقصى الحديدية)
واكثرها من الحرم (على حمد) قال فى القاموس المندوب يحركه وكتاب الماء القليل لا مادة له وما يبقى فى الجلاء أو ما يظهر فى الشتاء
ويذهب فى الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تاكيد لدفع توهم ان ٢٦١ زيادة عن يقول ان القدر الماء الكثير

وعورض بأنه انما يتوجه ان
لوثبت فى اللغة ان الماء
الكثير واعترض فى المضايح
قوله تاكيد بأنه لواقص على
قليل امكن اتمامه اضافة الى
الماء نيت كل وذلك لان لا تقول
هذا ماء قليل الماء ثم قال
الداودى التمد العين وقال غيره
حذف فيه ما فان صغ فلا اشكال
(يتبرضه) أى يأخذه (الناس
تبرضا) من باب التكال أى
قليل لا قلة لا قال صاحب العين
التبرض جمع الماء بالكفين (فلم
يلبه) بضم الواو وسكون اللام
من الالباب وقال ابن التين يفتح
اللام وكسر الموحدة المثقلة أى
لم يتبركه بضم الواو أى يقسم
(الناس حتى نزحوه) لم يبقوا
منه شيئا يقال نزحت البر على
صغيرة واحدة فى التعبدى
والزوم (وسكى) مبنيا للمفعول
(الى رسول الله صلى عليه وآله
وسلم العطش) فانتزع شهما من

صلى على رواد النفاق والبرمذى وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف
بوقته العام) حديث عثمان أخرجه البخارى أيضا تعليقا لقوله الامن الثلاثة أشباه فيه
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بأوت قال العلماء معنى الحديث ان عمل الميت
ينقطع بوقته وينقطع تجدد الثواب له الا فى هذه الاشياء الثلاثة المذكورة كسهم افان الوالد
من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالنصف والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى
الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه
والتزوج الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى
ما ورد مرده فى باب وصول ثواب القرائة المهدى الى المولى من كتاب الجمل ان قوله ارضا
بغيره هى المسماة بنسخ كفى رواية للبخارى وأجد ونسخ يفتح المشقة والميم وقبل يسكون
الميم وبعد هاء غين محجمة فقوله أنف منة النفيس الجيد قال الداودى سمى نفيسا لانه
ياخذ بالنفس قوله وأصدق بها أى بمنفعة عن رواية للبخارى حبس أصلها وسهل
عمره تاوى أخرى له تصدق بثمره وحبس أصله قوله ولا يورث زاد الدارقطنى حبس
مادامت السموات والارض وفى رواية للبيهق تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث
قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية
الروايات فان الشرط فيها ظاهر انه من كلام عمر وفى البخارى بالنظر فقال النبى صلى الله
عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يورث ولا يورث ولكن ينفق عمره وفى البخارى
أيضا فى المزارعة قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم لعمر تصدق بأصله لا يباع ولا يورث
ولكن ينفق عمره فتصدق به فهو لما صرح ان الشرط من كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد ان أمر النبى صلى الله عليه
وآله وسلم بفق الرواة من رقة الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر
لوقوعه منه أمثالا لا امر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذوى القرى قال
فى الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر فى النسخ ويحتمل أن يكون المراد بهم قري الواقف

كانته) بكسر الكاف جمعته التى فيها النبيل (ثم أمرهم أن يجعلوه) ان البهم (فيه) أى فى ائمة وروى ابن سعد من
مار بن ابى عمرو ان حدثنى أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذى نزل البئر ناجية بن الاجم وقيل هو ناجية بن جذاب وقيل
البرامى عازب وقيل عباد بن خالد حكاه عن الواقدى ووقع فى الاستيعاب خالد بن عباد قاله فى المقدمة وقال فى الفتح ويمكن
الجمع بأنهم تعاونوا على ذاب بالحفر وغيره (فوالله ما زال ينجس) أى يفرورير تنفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حتى صدر راعنه)
أى رجعو ارواء بعد زوردهم عطاشا ورا ابن سعد حتى اغترقوا بابائهم جلوسا على شفة البئر (فميتهم فهاهم كذا) اذ جاء يبدل
ابن ورقاء الخزاعى) الصحابي المشهور (فى نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فميتهم فهاهم كذا قال الواقدى
وخارجة بن كرزوز بن أمية كفى رواية عروة (وكانوا) أى يبدل والنفر الذين معه (عبيدة نصحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم) أي موضع قبره وامانة فشبها الصدر الذي هو مستودع السر بالعيبه التي هي مستودع خير القباب وكانت خزانة (من أهل تمامه) بكسر القوفيه مكه وما جواهرها لا يخفى مسلهم ولا مشركهم عنه شيئا كان بمكة وكان الأصل في موالاة خزانة الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان بنى هاشم في الجاهلية كانوا التحالف فوامع خزانة فاستقروا على ذلك في الاسلام وفيه جواز الاستصاح من بعض المعاصدين وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستقدم منه جواز استصاح بعض ملوك العدو واستظهارا على غيرهم ولا بد من ذلك من موالاة الكفار ولا من موادة أعداء الله بل من ٢٦٢ قبيل استخداهم وتقبل شوكتهم وانكبا بعضهم ببعض ولا يلزم من

ذلك جواز الاستماتة بالمشر كين على الإطلاق (فقال) بديل (ان تركت كعب بن لؤي وعاصم بن لؤي نزول اعداء مياه الحديبية) جمع عبد بالنكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لماذته كالعين والبئر وفيه أنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قريشا سبوا إلى النزول عليهم ولذا عطش المسلمون حين نزولوا على الفد المذكور (ومعهم العوذ) بضم العين وسكون الواو جمع عائد أي النوق الحديبية التي تحتاج ذات اللبن (المطافيل) الامهات التي معها اطفالها ومراذه انهم خرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبانم ولا يرجعوا حتى ينعوه وقال ابن قتية يريد النساء والصبيان وليكنه استعار ذلك يعني انهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل ارادة المعنى

يوم - هذا جزم القرطبي قوله والتصيف هو من نزل بقوم يدا القرى قوله ان يأكل منها بالمعروف قيل المعروف هنا هو ما ذكر في ولي اليتيم وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ما يحل لولي اليتيم من كتاب التفليس قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من عمره لو وقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستعج ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى كذا في الفتح قوله غير متمول أي غير متخذ منها اما لا أي ملكا قال الحافظ والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها قوله غير متمول بثلاثة بين سما همزة وهو اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأوله كل شيء أصله قوله قال في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزي في الاطراف ورواه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله وكان ابن عمر هو موصول الاسناد كما في رواية الاسماعيلي قوله لناس بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يمدى منه أخذنا بالشرط المذكور وهو ويؤكل صدقة قاله ويحتمل أن يكون انما أطعمهم من نصيبه الذي جعل له ان يأكل منه بالمعروف فـ كان يؤخره ليمد له لاصحابه منه قال في الفتح وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده الواقدي وفي معازي الواقدي ان أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى مخير يريق بالمجعة مضغرات التي أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوفاها وقد ذهب إلى جواز الوقف ولزومه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الا زفر

الاعم وعدنا ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون وضادون) أي مانعون (عن البيت) وقد الحرام (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان لم نجئ لقتال أحد ولا كنا جئنا معتمرين وان قررنا فقتلناهم كقتلهم (الطرب) أي أبلغت فيهم حتى أضعفت قوتهم وهزأتهم أو أضعفت أموالهم (واضرت بهم فان شاؤا ماددتهم) أي جعلت بيني وبينهم (مادة) معينة أترك قتالهم فيها (ويجئوا بيني وبين الناس) أي من كبار العرب وغيرهم (فان اظهروا فان شاؤا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس) من طاعتني (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) أي استراحوا من جهاد القتال ولان عائد من وجه آخر عن الزهرى فان ظهر الناس على ذلك الذي يبعون فصرح بما حذفه من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهروا ليس شكا في وعده الله انه سينصره ويظهره بل على طريق التنازل وفرض الامر على ما زعم الخصم (وان هم ابوا) أي امتنعوا (فوالذي

نفسى بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنقروا الفتي) والسالفة صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنقروا
مقدمة عنه قال الداودي اى تنفصل رقبتي اى حتى أموت أو ابقي منفردا فى قبري (ولمعة ذن الله أمره) اى ليعضنه فى نصرة
دينه وحسن الايمان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتبعية على أنه لم يورده الا على سبيل القرض قال ابن المنير لعله صلى الله عليه
 وآله وسلم به بالادنى على الاعلى اى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى انى أقاتل عن دينه لو انقردت فكيف لا قاتل
عن دينه مع وجود المسابن وكثرتهم ونفاذ بصائرهم فى نصر دين الله تعالى وهو مريض امره وفى هذا الفصل الذنب على صلة
الرحم والابقاء على من كان من اهلها وبذل النصيحة للترابفة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والثبات
فى تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل سأبلغهم ما تقول ٢٦٣ قال فانطلق) بديل (حتى اتى قريشا قال انادنا

جئناكم من هذا الرجل) يعنى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسمعه يقول قولاً فان شئتم
ان نعرضه عليكم فعلمنا ان قال
سفهواؤهم) سمى الوافدى منهم
عكرمة بن ابي جهل والحكيم بن
ابى العاص (لا حاجة لنا ان نخبرنا
عنه بشئ) وقال ذوالراى منهم
هات) بكسر التاء اى أعطى
(ما سمعته يقول قال سمعته يقول
كذا وكذا اخذتهم بما قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
زاد ابن اسحق فى روايته فقال
لهم بديل انكم تجلون على محمد
انه لم يأت لقتال انما جاء معقرا
فاتهموه اى بديلا لانهم كانوا
يعرفون ميله الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقالوا ان كان
كاي يقول فلا يدخلها علينا عنوة
(فقام عروة بن مسعود) بن
صهيب الثقفى أسلم ورجع الى
قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه
(فقال اى قوم أستم بالوالد) اى

وقد حكى الطحاوى عن ابي يوسف أنه قال لو باخ أباحمقة لقال به واحتج الطحاوى لابي
حنيفة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم جنس أصلها لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن
يكون أراد مدة اختياره قال فى القتح ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله
وقفت وحسب الا التأيد حتى يصرح بالشروط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على
الرواية التى فيها حديث ما دامت السموات والارض قال القسوطى راذا الوقت مخالف
للإجماع فلا يلتفت اليه انتهى وما يؤولدها ما ذهب اليه الجمهور حديث أما خالفه فقد
جنس ادراعه وأعتده فى سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم فى الزكاة ومن ذلك
حديث ابي هريرة المذكور فى أول الباب فان قوله صدقة جارية يشعر بأن الوقت يلزم
ولا يجوز نقضه ولو جاز النقض لكان الوقت صدقة منقطعة وقد وصفه فى الحديث بعدم
الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فان
هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لما هيته التحبيس التى أمر بها غيره وذلك يستلزم لزوم
الوقف وعدم جواز نقضه والا لما كان تحبيسا والمفروض أنه تحبيس ومن ذلك حديث
أبي قتادة عن النسياب وابن ماجه وابن حبان مرفوعا خبر ما خلفه الرجل بعده ثلاث
ولده صالح يدعوله وصدقة تجرى بيلغه أبحرها وعلم يعمل به من بعده والجري يستلزم عدم
جواز النقض من الغير ومن ذلك وقف ابي طلحة الا تى وقول رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم له ارى ان تجعلها فى الاقربين وما روى من حديث أنس عن الجماعة ان
حسان باع نصيبه منه فمخ كون فعله ليس بحجة قدر روى انه أنكر عليه ومن ذلك وقف
بجماعة من الصحابة منهم على وأبو بكر والزبير وسعيد وعروة بن العاص وحكيم بن حزام
وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقى ومنه أيضا وقف عثمان لبرثرومة كما فى حديث
الباب واحتج لابي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقى فى الشعب من حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لا حيس بعد سورة النساء
ويحجب عنه بهان فى اسناده ابن لهيعة ولا يحتج بمثله ويجب ان أيضا بان المراد بالحبس

مثل الاب فى الشفقة لولده) قالوا بلى قال أو است بالولد) مثل الابن فى النصيح لوالده) قالوا بلى قال فهل تنهونى) اى تنسبوننى
الى التهمة) قالوا لا) تنهك) قال أستم تعلمون انى استغفرت أهل عكاظ) اى دعوتهم للقتال نصرة لكم) قالوا بل هو اعلى) امتنعوا
وعجزوا) جئتكم باهلى وولدى ومن أطاعنى قالوا بلى قال فان هذا) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قد عرض لكم خطة
رشد) اى خصله خير وصلاص وانصاف) (اقبلوها ودعوني) اتركوني) (آتبه) اى ابنى اليه) قالوا انته) أمر من اتى باقى) (فاتاه)
صلى الله عليه وآله وسلم عروة) (جعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عروة) (نحو من
قوله لبيد) السابق وأخبره انه لم يأت يريد خبرا كما زاد ابن اسحق (فقال عروة عن ذلك) اى عن صدقه قوله لا قاتلهم) (اى محمد
أرايت) أخبرنى) (ان اسما صاب أمر قومك) اى اسمك انكم به بالكلية) (هل سمعت بأحد من العرب اجتماع) اهلك) (أهله) (بلان)

نالكلمة (وان تكن الاخرى) أى الدولة تقوم فلا يخفى ما يفترون بكلمة الكرماني وتبعه العيني بخواب الشرط محذوف
وقوله زعمه الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح الا بشئ غاليته وقال فى الصايح التقدير وان تكن
الاخرى لم ينفك أصحابك وأما قول الزركشى التقدير وان كانت الدولة لا عدو وكان الظاهر لهم عليه ك وعلى أصحابك فقال فى
الصايح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزء لان الاخرى هى انتصار العدو وظهورهم قبول
التقدير الى أنه ان انتصر أعداؤك وظفروا كانت الدولة لهم وظفروا (فانى والله لأرى وجوها) أى أعيان الناس (وانى لأرى
اشوا من الناس) أى الخلاطين قاتل شتى ويروى اوباشاى من السفلة فالتداني اخض من الاول (خليفة) أى حقيقة (ان
يقروا ويدعوك) يتركوك لان العادة تجرت ٢٦٤ ان الميوش الجمعية لا يؤمن عليها الا فرادى بخلاف من كان من قبيلة واحدة

المذكور توقف المسال عن وارثه وعدم اطلاقه الى يده وقد أشار الى مثل ذلك فى النهاية
وقال فى البحر أراد حبس الجاهلية للسانية والوصيلة والحام سلمة فليس فى آية الميراث
منع الوقف لافتراقهما انتهى وأيضا لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس
الشامل للوقف لكونه منكرة فى سباق النفي لكان مخصوصا بالحاديث المذكور فى الباب
واجتج لهم أيضا على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوى وابن عبد البر عن الزهرى
ان عمر قال لولا انى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لردتها وهو يشعر
بأن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وان الذى يمنع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر ثم يجالته الى غيره ويحجب عنه بأنه لا يخفى فى
أقوال الصحابة وافعالهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع ههنا وأيضا هذا الاثر منقطع
لان الزهرى لم يدرك عمر فالحق ان الوقف من القربات التى لا يجوز نقضها بعد دفعها
للاوقف ولا لغيره وقد حكى فى البحر عن محمد بن أبى ليلى ان الوقف لا ينقض الا بعد
القبض والافلاو اقف الرجوع لانه صدقة ومن شرطها القبض ويحجب عنه بعد القبض
قد تعذر الرجوع وإلحاقه بالصدقة الحاق مع الفارق قوله من يشتري بئر رومة يضم الراى
وسكون الواو وفى رواية للبخارى فى الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمى عن أبيه انما
كانت لرجل من بنى غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القرية بعد فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تبنيها يعين فى الجنة فقال يا رسول الله ليس لى ولا لعمالي غيرها
فبلغ ذلك عثمان فاشترها بجمعة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال أتعلم لى ما جعلت له قال نعم قال قد جعلت للمسلمين وللناسى من طريق الاحنف
عن عثمان قال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لى وزاد أيضا فى رواية من هذه الطريق
ان عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقة جماعة منهم على بن أبى طالب عليه السلام
وطهارة الزبير وسعد بن أبى وقاص قوله فيجعل قيم اوله مع دلاء المسلمين فيه دليل على أنه
يجوز لا وقف أن يجعل لنفسه نصيبا من الوقف ويؤيده جعل عمر لى وقته ان يأكل

فانهم بأنفون القرارى العامة
وماعلم عروة ان مودة الاسلام
ابلغ من مودة القرابة كما قيل
القوم اخوان صدق بينهم سبب
من المودة لم يعدل به نسب
(فقال له ابو بكر رضى الله عنه)
وكان خاف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فاعدا (امصص)
أمر من مصص بمصص من باب
علم يعلم (نظر اللات) قطعة تبقى
بعد الختان فى فرج المرأة وقال
الداودى البظر فرج المرأة قال
السفاسفى والذى عند اهل اللغة
انه ما ينفص من فرج المرأة
يقطع عند خنثائها وقال فى
القاموس البظر ما بين اسكتى المرأة
الجمع بطور كالبيظ والبظر بانون
كثفت وذو البظارة وتفتح وأمة
بظر اطويلته والاسم البظر محركة
واللات اسم احد الاصنام التى
كانت قريش وثقيف يعبدونها
وقد كانت عادة العرب الشتم بذلك
تقول ليصصر بظرامه فاستعار

ذلك أبو بكر رضى الله عنه فى اللات لعظيمهم باضافته الى البظارة فى سب عروبة قامة من كان يعبد مقام امه ووجهه على
ذلك ما أغضبه به من نسبه الى القرارى قال فى الفتح وفيه جواز النطق بما يشع من اللفاظ لارادة زجر من يدامه ما يتحقق
به ذلك وقال ابن المنبر فى قول ابى بكر تخسيس لعدو ولولتهم وتعرض لآرامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
علوا كبر ابائهم لو كانت بنتا كان لها ما يكون للاناث (نحن نفر عنه ونذعه) استقهم انكارى (فقال) أى عروة (من ذا) أى
المنكح (قالوا أبو بكر قال) عروة (اما الذى نفسى يده لولايد) أى نعمة ومنه (كانت لك عندي لم أجرك) أى كافئك (بها)
الاجبتك) وبين الزهرى ان هذه اليد أن عروة كان يحمل بديته فاعانه ابو بكر بعون حسن وعند الواقدي عشرة قلائص (قال
وجعل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فكلمها فكلم كلمة أخذ بحبيته (الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل

نذرية من يكافه لاسيما عند الملاحظة قال في الفتح وفي الغالب انما يصنع ذلك الظن بالنظر لئلا يكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغضي لعروة عن ذلك استقالة له وتاليا (والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف) قصده الحراسة (وعليه) أي على المغيرة (المغفر) ليستخفي من عروة عنه (فبكاهما هوى عروة بيده الى طيعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب يده) اجلالا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيما (بضع السيف) وهو ما يكون أسفل القرب من فضة أو غيرها. (وقال له أخريدك عن طيعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك أن يعسه (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبة) وعنه ابن اسحق فقبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ٢٦٥ قال في الفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من

حديث المغيرة نفسه باسناد صحيح وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطبا للمغيرة (أي غدر) بزنة عمر معدول عن غادر ما بالغة في وصفه بالغدر (الست أسعى في غدرتك) أي في دفع شر خيانتك يذل المال (وكان المغيرة) قبل اسلامه (محب قوم في الجاهلية) من ثقيف من بني مالك المخرجوا زائرين المقوقس بصرفا حسن اليهم وقصر بالمغيرة فحصلت له الغيرة منهم لانه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا وناموا غصدهم بهم (فقتلهم جميعا) (وأخذ أموالهم) فلما باغ ثقيفا فعل المغيرة تداعوا للقتال فسعى عروة وعم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلحوا فهذا هو سبب قوله أي غدر (ثم جاء) الى المدينة (فاسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكيون الذين كانوا معك قال قتلتم وحبست باسلامهم الى

منه بالمعروف وظاهر عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه وقال به ابن شعبان من المالكية وجهه ورواهم على المنع الا اذا استغنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يتم انه قصده حرمان وراثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري جزأ ضغما واستدل له بقصة عمر هذه وبقصة ركب البدنة ومحدث أنس في انه صلى الله عليه وآله وسلم أعق صفية وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال به انه أخرجهما عن ملكه بالعق ووردها اليه بالشرط اه وقد حكي في البحر جواز الوقف على النفس عن العترة وابن شبرمة والزبير وابن الصباغ وعن الشافعي ومحمد والناصر انه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه تعالى فلا يصح ان يتملكه لنفسه من نفسه كالببيع والهبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سبل الثمرة وتبيل الثمرة بملكها للمغيرة قال في الفتح وتعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تمامه لنفسه انما هو لعدم التداية والقائدة في الوقف حاصله لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقفا اه ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني اريد ان اوقف دينارا فقال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والنسائي وأيضا المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصله بالصرف الى النفس

* (باب وقف المشاع والمنقول) *

(عن ابن عمر قال قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة سهم التي لي بخيبر لم أصب ما لاقط أعجب الى منها قد أردت ان أتصدق بها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احبس أصهارا وسبل عترتها واه الناسا وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبيل الله ايماننا واحتسابا فان شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات رواه أحمد والبخاري * وعن ابن عباس قال

٣٤ نيل رسول الله الخمس أو ليري رأيه فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الاسلام فاقبل) أي آتبه (وأما المال فليست منه في شيء) أي لا تعرض له لكونه أخذه غدارا لان أموال المشركين وان كانت مغنومة عند القهر فلا يحل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان مصاحبا لهم فقد آمن كل واحد منهم ما صاحبه ففسك الدماء وأخذ الاموال عند ذلك غدر والغدر بالكفار وغيرهم محظور وانما تحمل أموالهم بالحاربة والمغالبة ولعله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لامكان أن يسلم قومه فيرد عليهم أموالهم ويستفاد من القصة ان الحربى اذا تلف مال الحربى لم يكن عليه ضمانه وهو أحد الوجهين لاشافعية (ثم ان عروة جعل يرمى) أى يخطأ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينيه) بالثقة (قال فوالله ما اتخذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة) ما يصعد من الصدري الى الفم (الأوقعت في كف يدي من يدي) أي

بالخامة (وجهه وجلده) تبرك بفضلاته وزاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء الا أخذته (واذا أمرهم ابتهروا أمره) أي
أمر عوا إلى فعله (واذا اتوضأ كادوا يقتلون على وضوئه) يفتح الواو فصلة الماء الذي توضع عليه أو على ما يجتمع من القطرات وما
يسيل من الماء الذي يشر أعضاء الشربة عند الوضوء (واذا تكلم خضعوا أصواتهم عنده وما يجدون) من الاحداد (اليه
النظر) أي ما يملونه ولا يدعون النظر اليه (تعظيمه) قال في الفتح فيه طهارة الخامة والشعر المنصل والتبرك بقضلات
الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة فهم أولئك بحضرة عروية وبأنه في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرارهم فكأنهم
قالوا باسان الحال من يحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هو أشد اعتباطا
به وبدينه ونصره من القبائل التي يراى ٢٦٦ بعضهم باعضاء بعد الرحمة ويستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق

أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقات امرأته زوجها الحبشي مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندي ما أحبك عليه قالت احبني على ذلك فلان قال ذلك
حميس في سبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اما انك لو أجبعتها
علمه كان في سبيل الله واه أبو داود * وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
في حق خالد قدا احببني ادراعه واعناده في سبيل الله حديث ابن عمر أخرجه أيضا
الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند
الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضا البخاري
والناس في مختصر اوسمكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات وقد تقدم
نحوه من حديث أم معقل الاسدي في باب الصبر في سبيل الله وابن السبيل من كتاب
الزكاة وحديث حميس خالد لادراعه واعناده قد تقدم أيضا في باب ما جاء في تجميل الزكاة
من كتاب الزكاة قوله ان المسألة السهم الخ اسند دل المصنف بهذا الحديث على صحة وقف
المشاع وقد حكى صحة ذلك في البحر عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف
ومالك واحتج بهم بان عروية ما قسمهم بخير ولم تكن مقسومة وحكى في البحر أيضا عن
الامام يحيى ومحمد انه لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعمين وحكى أيضا عن المؤيد
بالله انه يصح فيما قسمته ما ياد لا في غيره لتأديته إلى منع القسمة أو بيع الرقف وعن أبي
طالب يصح فيما قسمته افران كالارض المستوية والافلا وأوضح ما احتج به من منع من
وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالمال كية للشر يكتفي فليزم مع وقف
أحد الشر يكتفي أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة إلى
كونه مملوكا وعدم الصحة بالنسبة إلى كونه موقوفا فيصنف كل جزء الصحة وعدمها
ويتصف بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع وقد صح ذلك
هناك كحديث السمة الاعبد كما صح هنا وإذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاسناد لال
وقد اسند البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

سأخ (فرجع عروية إلى أصحابه
فقال أي قوم والله لقد وفدت
على الملوكة ووفدت على قيصر)
غير منصرف للجمعة وهو لقب
لكل من ملك الروم هو من
الخاص بعد العام (وكسرى)
بكسر الكاف وتفتح اسم لكل
من ملك القيس (والنجاشي)
يفتح النون ويخفيف الجيم لقب
من ملك الحبشة وخص الثلاثة
بالذكر لانهم كانوا أعظم ملوك
ذلك الزمان (والله ان) بكسر
الهمزة نافية أي ما رأيت ملكا
قط يعظمه أصحابه ما يعظم
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم محمدا والله ان تخم نخامة
الا وقعت في كف رجل منهم
فذلكم اوجهه وجلده وإذا
أمرهم ابتهروا أمره وإذا اتوضأ
كادوا يقتلون على وضوئه وإذا
تكلم خضعوا أصواتهم عنده
وما يجدون اليه النظر تعظيمه
وانه قد عرض عليكم خطبة رشد
فأقبلوها) قال في الفتح وفي مرسل

على بن زيد عدا بن أبي شيبة قال عروية أي قوم قد رأيت الملوكة وما رأيت مثل محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهادي
معكوا وما أراكم الا نصيبكم فاعرقة فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف وفي قصة عروية هذه من الفوائد ما يدل على جودة عقلا
وتفطنه وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه
بقول أو فعل والتبرك بما ناره (فقال رجل من بني كنانة) هو الحسين مصغر ابن علقمة سيد الاحاديث كما ذكره الزبير بن بكار
(دعوني آتية فقالوا آتية) فأتى (فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء جمع بدنه وهي من الابل والبقرة (فأقبلوها) أي أتبروها (له فبقيت له
واستقبله الناس بلبون) بالعمرة زاد ابن اسحق فلما رأى الهادي يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد جنى عن محله رجع

ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن في مغازي غرودة عند الحاحكم فصاح الحليس وقال هات كفت قرين ورب
 السمكة ان القوم انما اتوا عارفا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجل يا اخا بني كانه فعلهم بذلك فيجتمل أن يكون خاطبهم
 على بعد (فما رأى) الكافي (ذلك) المذكور من البدن واستقبال الناس له بالتلبية (قال) متججبا (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء
 أن يصدوا) أي عنه و (عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد قلت) أي علق في عنقه شيء لم أعلم انه اهدي
 (واشعرت) أي طعن في سنامه بحيث سال دمها ليكون علامة للهدى أيضا (فما أرى ان يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق
 وغضب وقال يا معشر قرين ما على هذا عاقدنا كم أبصد عن بيت الله من جاء معظما له فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ
 لانفسنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز الخدعة في الحرب واظهار ارادة ٢٦٧ الشيء والمقصود غيره وفيه ان كثير من

المشركين كانوا يعظمون حرمت
 الاحرام والحرم وينكرون على
 من يصد عن ذلك عسكاهم بيقايا
 دين ابراهيم عليه السلام (فقام
 رجل منهم يقال له مكرز بن
 حفص) بن الاخيف من بني
 عامر بن لؤي (فقال دعوني آتية
 فقالوا اتته فلما أشرف عليهم)
 اي على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هذا مكرز وهو
 رجل فاجر) اي غادر لانه كان
 مشهورا بالغدر ولم يصد رمنه في
 قصة الحديبية فجوز ظاهره وذكر
 الواقدي انه اراد ان يبيت المسلمين
 بالحديبية فخرج في خمسين رجلا
 فاخذ محمد بن مسلمة وهو على
 الحرس فاقامت منهم مكرز فكانه
 صلى الله عليه وآله وسلم اشار الى
 ذلك (فجعل) اي مكرز يكلم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيمنها هو) اي مكرز (يكلمه)
 صلى الله عليه وآله وسلم (اذ جاء

صلى الله عليه وآله وسلم قال ثامنوني حائطكم فقالوا لا نطالب ثمنه الا الى الله عز وجل
 وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائزا لا ذكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قولهم هذا و بين لهم الحسبكم وحكى ابن المنير عن مالك انه لا يجوز وقف المشاع اذا
 كان الواقف واحدا لانه يدخل الضرر على شريكه قوله من احتبس فرسا الخ فيه دليل
 على انه يجوز وقف الحيوان واليه ذهب العترة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة
 لا يصح لعدم دوامه وقال محمد لا يصح في الخيل فقط اذ هي معروضة للثلب وحديث
 الباب يرد عليهم ما يؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم في باب من سعى المصدق ان
 يشتري ما لمصدق به من كتاب الزكاة فان فيه ان عمره سل على فرص في سبيل الله واطلع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه عن شرائه برخص وقد ترجم عليه
 البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ومن أدلة
 الصحة حديث ابن عباس المذكور وحديث يحيى بن خالد يدل على جواز وقف المنقولات
 وقد تقدم الكلام عليه

(باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه)
 (عن أنس ان أباطلحة قال يا رسول الله ان الله يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
 وان أحب أموالى الى بيرحاء وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول
 الله حيث أراك الله فقال يخرج ذلك مال رايح مرتين وقد سمعت أرى الله يجعلها في
 الاقرين فقال أبو طلحة افعل يا رسول الله ففهمها أبو طلحة في آفاره وبني عمه موقوف
 عليه * وفي رواية أخرى انه لما قال أبو طلحة يا رسول الله أرى
 ربنا يا ذا المن أموالنا فشهدك اني جعت أرضي بيرحاء الله فقال اجعلها في قرابتك قال
 فجعلها في حبان بن ثابت وأبي بن كعب رواه أحمد ومسلم والبخاري معناه وقال فيه
 جعلها الفقراء فقر ابنك قال محمد بن عبد الله الانصاري أبو طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن

سهل بن عمرو) مصغرا (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد سهل لكم من امركم) وعند ابن ابي شيبة من حديث
 سلمة بن الأكوع قال بعثت قرين بن سهل بن عمرو وحو يط بن عبد العزيز الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصلحوا
 فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهل قال سهل لكم من امركم وهذا من باب التنازل وكان صلى الله عليه وآله
 وسلم وجبهه فقال الحسن واني عن التبعيضية في قوله من امركم ايذا فابان المسهولة الواقعة في هذه القصة ليست عقوبة
 قبل واعلم صلى الله عليه وآله وسلم اخذ ذلك من التصغير الواقع في سهل فان تصغيره يقتضي كونه ايس عظيما (فقال) سهل
 (هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) وفي رواية ابن اسحق فلما انتهت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرى بينهما القول حتى وقع
 بينهم الصلح على أن توضع الحرب بينهم عشرين شهرا وأن يأمن الناس بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم هذا قال في الفتح وهذا

لأنك كتبنا الأسم الله الرحمن
الرحيم فقال النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم) أعلى رضى الله عنه
(اكتب باسمك اللهم ثم قال) صلى
الله عليه وآله وسلم اكتب
(هكذا ما قاضى عليه محمد رسول
الله فقال سهيل والله لو كان لم انك
رسول الله ما صدقناك عن البيت
ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد
ابن عبد الله فقال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) والله انى رسول
الله وان كذبوني اكتب محمد بن
عبد الله قال الزهري وذلك أى
اجابته صلى الله عليه وآله وسلم
اسأل سهيل حيث قال اكتب
باسمك اللهم واكتب محمد بن
عبد الله (لقوله) صلى الله عليه
وآله وسلم لا بأس لوفى خطبة
يعظمون فيها حرمان الله الا
أعطيتم اياها فقال له النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) على ان تخلوا
بيننا وبين البيت العتيق (فقطوف
به فقال سهيل والله لا) تخلى بينك
وبين البيت الحرام (فقطوف)

حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المذذر
ابن حرام يجتمعان الى حرام وهو الاب الثالث وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن
معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر ويجمع حسانا وابطاطهة وأبياء وبين أبي وأبي
طلحة ستة آباء * وعن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية وأندرسه ميرك الاقربين دعا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا فعم وحسن فقال يا بني كعب بن لؤي
انفذوا أنفسكم من النار يا بني مرة بن كعب انفذوا أنفسكم من النار يا بني عبد شمس
انفذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف انفذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم انفذوا
انفسكم من النار يا بني عبد المطلب انفذوا أنفسكم من النار يا فاطمة انفذي نفسك
من النار فاني لأعلم لك من الله شيئا غير ان لكم رجاسا بالهاية الا لها متفق عليه
واقطعه مسلم قوله ببراءة بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء وبالمهملة والمد وجاء في
منه بضمه أو وجه كثيرة وجهها ابن الاثير في النهاية فقال ويروى بفتح الباء وكسرها وبفتح
الراء وضمها وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بفتح الراء وكسرها
الراء وتقدمها على التحتية وهي عند مسلم ورجح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن
فعيلا من الراح وهي الارض الظاهرة المكشوفة وعند أبي داود بفتح الراء وهي بالفتح
الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أريحا من
الارض المقدسة قال الباجي أفصحها بفتح الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء
مقصورا وكذا جزم به الصغاني وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذؤاد
يفتحون الراء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة قوله يخرج كلاً ما يفتح
الموحدة وسكون المعجمة وقد ينون مع التثنية أو التثنية بالكسر وبالرفع لغات قال
في الفتح وإذا كررت فالاختياران تتون الأولى وتسكن الثانية وقد يسكن جميعا
قال الشاعر يخرج لوالده ولولده ومعهما هذا تفخيم الامر والاعجاب به قوله راجع شد

وبين البيت الحرام (فصل من) العرب أنا أخذنا من غطية بضم الضاء أى قهرا وفى رواية أنك دخلت علينا عنوة (ولكن ذلك) القهني
أى التخلية (من العام المقبل فسكتب) على ذلك (فقال سهل) وعلى أنه لا يأتيتك منارجل وان كان على دينك (الأردنية البينا)
وفى رواية أخرى ثم الرجال والتساقف يدخلان فى هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكيم فيهن أولم يدخلن إلا بطريق العموم فخصص
(قال المسلمون) قال فى الفتح وقائل ذلك يشبهه أن يكون عمرو بن قال أيضا السعيد بن حضير وسعد بن عباد كما قاله الواقدي
وسهل بن حنيف (سبحان الله) كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلما فيمنها هم كذلك أذ دخل أبو جندل بن مهمل بن عمرو
واسمه العاص وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن وتكبد الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين حال
كونه (برسب) أى عيشى (فى قيوده) مسمى المقييد المقل (وقد يخرج من أسفل مكة حتى رعى بنفسه بين أظهر المسلمين فقال) أبوم

(صهـ) هذا يحمي أول ما أقاضك عليه أن ترده إلى فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) إن لم تقض الكتاب بعد) أي لم تفرغ من كتابته (قال) سهيل (فوالله إذا لم أصابك على شيء أبدا قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فاجزه) أي امض (لي) فعلى فيه فلا رده إليك (قال) سهيل (ما أنا بعينه لك قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى فافعل قال) سهيل (ما أنا بفاعل قال مكرو) بكسرا الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حنبل (كان من أقبل مع سهيل بن عمرو في القامس الصلح (بلى قد أجزأنا لك قال أبو جندل أي معشر المسلمين أردت إلى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسائلا أترون ما قد لقيت وكان قد عذب عذابا شديدا في الله) زاد ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا جندل اصبر واحتسب فإننا لا نغدر وإن الله جاعل لك فرجا ومخرجا قال الخطابي تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما أن الله ٢٦٩ قد أباح العقبة للمسلم إذا خاف الهلاك

ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمار الإيمان أن لم تمكنه التورية فلم يكن رده إليهم اسلاما لابي جندل إلى الهلاك مع وجود السبيل إلى الخلاص من الموت بالعقبة الثاني اغتارده إلى أبيه والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالعقبة أيضا وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يبتلي به خير عباده من المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد إليهم من جاء مسلما من عندهم إلى البلاد المسلمين أم لا فقيل نعم على ما دلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقبل لا وإن الذي وقع في القصة منسوخ وإن تأخيره حديث أنا يرى من مسلم يقيم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل وبين الجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط

العقبة هل هو بالعتمانية أو بالوحدة ورواه البخاري عنه بالاشتراك قوله في الأقربين اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منه الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة وأقل من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا أن شرط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكر أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقبل يقتصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين فمثل الطعوى الاتفاق على البطلان قال الحافظ وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالجواز وبصرف منهم الثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافرو في رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه وقال مالك يحتسب بالعصبه سواء كان يرثه أو لا يبدأ بفقراهم حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء هكذا في الفتح وحكى في البحر عن مالك أن ذلك يحتص بالوارث وعند الهادوية أن القرابة والأقارب لمن ولده جدا أبوي الواقف واحتجوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل سهم ذوي القربى لقبى هاشم وهاشم جدا أبيه عبد الله وهذا ظاهر في جد الأب وأما جد الأم فلا بل هو يدل على خلاف المدعى من هذه الحديثية إذ لم يصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى من ينسب إلى جد أمه وأجاب صاحب شرح الآثار أن خروج من ينسب إلى جد الأم هنا مخصص من عموم الآية والعموم يصح تخصيصه فلا يلزم إذا خص ههنا أن يخرجوا حيث لم يخص وقد استدلل أيضا على خروج من ينسب إلى جد الأم بأنهم ليسوا بقرابة لأن القرابة العشيرة والعصبه وليس من كان من قبل الأم بعصبه ولا عشيرة وإن كانوا أرحاما وأصهارا ولهذا قال في البحر وقوابلي وأقاربي أؤذو وأرحامى

جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (فاتيت نبي الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقالت) له (أأنت نبي الله حقا قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى قلت أأنت نبي الحق وعدو ناعلى الباطل قال) بلى قلت فلم تعطى الدينية) أي الحالة الدينية الرديئة الخبيثة (في ديننا إذا) أي حينئذ (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (فأنت أعصيه وهو ناصري) فيه تشبيه له على أنه لما حصل عنده من القلق وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك إلا لأمر أطلع الله عليه من حبس الناقصة وأنه لم يفعل ذلك إلا بحس من الله قال عمر (فات) له صلى الله عليه وآله وسلم (أو ليس كنت تتحدثنا أنا سنانى البيت فنطوف به) وعند الواقدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى في منامه قبل أن يعمر أنه دخل هو وأصحابه البيت فمأروا وأخبر ذلك شق عليهم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى فإخبرتك أنا نأنيه

(العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به قال) عمر (فانيت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا بنبي الله حقا قال بلى
 قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم نعطى) أنصه (له) (الدينه) (الطبيقة) (في ديننا اذا) (أى حينئذ) (قال) (أبو
 بكر رضى الله عنه مخاطبا لعمر) (أبم الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) (وليس يعصى ربه وهو ناصره فاستمسك
 بفروقه) وهو لا يدل بمنزلة الركب للفروم أى فتمسك بأمره ولا يتخالفه كما يتمسك المرء بركاب الفارس فلا يفارقه (قواله انه على
 الحق) (قال) عمر (قلت أليس كان) صلى الله عليه وآله (وسلم) (يحدثنا اناسنا في البيت ومطوف به قال) (أبو بكر) (بلى) (أفأخبرك انك
 بتأنيبه العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور علمه وقوة إيمانه
 لكونه اجاب بما اجاب به الرسول صلى الله ٢٧٠ عليه وآله وسلم قال في الفتح لم يذكر عمر انه راجع أحد في ذلك بعد رسول الله

ابن ولده جديا به ما تناسوا الصرفة صلى الله عليه وآله وسلم سمهم ذوى القربى في الهاشمين
 والمطلبين وعلى اعطاء المطلبين بعدم الفرقة لا القرب وهو الظاهر كما وقع منه صلى الله
 عليه وآله وسلم التصريح بذلك لماسأله بعض بني عبد شمس عن تخصيص المطلبين
 بالاعطاء ذونهم فقال انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام ولو كان الصرف اليهم للقرباه
 فقط لكان حكمهم وحكم بني عبد شمس واحدا لانهم متحدون في القرب اليه صلى الله
 عليه وآله وسلم قوله أفعل بضم الادم على انه قول أبي طلحة قوله نفسهها أبو طلحة فيه
 تعيين أحد الاحتمالين في لفظ أفعل فانه أحتمل أن يكون فاعله أبو طلحة كما تقدم واحتمل
 أن يكون ضميعة أمر واتى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر ان
 اسمعيل القاضي رواه عن القهني عن مالك فتنا في رواية فقهها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم في أقاربه وبني عمه أى في أقارب أبي طلحة وبني عمه قال ابن عبد البر
 اضافة القسم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شائعا في لسان العرب على معنى
 انه الآخر به لكان أكثر الروايات بقولوا ذلك والصواب رواية من قال فقهها أبو طلحة
 قوله في أقاربه وبني عمه في الرواية الثانية فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وقد
 تمسك به من قال أقل من يعطى من الأقارب اذ لم يكونوا منحصرين اثنين وفيه نظر لانه
 وقع في رواية للبخاري فجعلها أبو طلحة في ذوى رحمة وكان منهم حسان وأبي بن كعب
 فدل ذلك على انه اعطى غيرهما معها وفي مرسل أبي بكر بن حزم فردده على أقاربه ابى بن
 كعب وحسان بن ثابت واخيه وابن أخيه شداد بن اوس ونيد بن جبرقة وما وه فباع
 حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم قوله ابن حرام بالمائة مائة قوله ابن زيد بمائة
 هو بالاضافة قوله وبين أبي وأبي طلحة ستة آباء قال في الفتح هو ملبس مشكل وشرع
 الدمياطى في بيانه ويغنى عن ذلك ما وقع في رواية المسئلة حيث قال عقب ذلك وأبي بن
 كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك
 يجمع حسانا وأبا طلحة وأبياه وفي قصة أبي طلحة هذه فوائد منها ان الوقف لا يحتاج

صلى الله عليه وآله وسلم غير أبي
 بكر الصديق وذلك لجلالة قدره
 وتبعية ما عنده وفي جواب أبي
 بكر عمر بنظير ما أجابه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على
 انه أكل العصاة واعرفهم
 بأحوال الرسول وأعلمهم بأمر
 الدين وأشداهم موافقة لأمر الله
 تعالى وقد وقع التصريح في هذا
 الحديث بان المسلمين استنكروا
 الصلح المذكور وكانوا على رأى
 عمر في ذلك وظهور من هذا الفصل
 ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا
 لهم بل كان قلبه على قلب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء
 وفي الهجرة ان ابن الدغنة وصف
 أبا بكر بنظير ما وصفت به خديجة
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم سواء من كونه يصل الرحم
 ويحمل الكل ويعين على
 نوائب الحق وغير ذلك فلما كانت
 صفاتهم متشابهة من الابتداء
 استقر ذلك الى الانتهاء واخرج

في
 البزار من حديث عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول عن الحق (قال عمر) رضى الله عنه (فعلمت لذلك) التوقف في الامتنال ابتداء
 (الاحمال) ما لحقه أى من الذهاب والجمي موالى السؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلبا للكشف ما خفي عليه وحشاً على
 اذلال الكفار لما عرف من قوته في هجرة الدين وعنده ابن ابي عمير فكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعشق من
 الذي صنعت يومئذ مخافة كلالى الذي تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يسب ذلك رقابا وصوت دهر الحديث وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا
 قال والذي يظهر انه توقف منه لم يقف على الحكمة في القضية وتكشف عنه الشبهة ونظيره قصيته في الصلاة على عبد الله بن

ابى وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال لهذه والافج مبع تاصدق
عنه كان معذورا فيه بل هو فيه ما جاور لانه مجتهد فيه (قال فاسافر غ من قضية الكتاب) واشهد على الصلح رجلا من المسلمين
منهم ابو بكر وعمر وعلي ورجالا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح ما قوموا
فانفجروا) الهدي (ثم احلقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بانطال الصلح المذكور ليمت لهم
قضاء نسكهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ولا حتمال أن يكون الامر بذلك للنسب ويحتمل أن يكون بينهم
صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم
وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ويحتمل مجموع هذه الامور لجموعهم ٢٧١ وليس فيه حجة لمن اثبت ان الامر للفور ولان
قاه ولان قال ان الامر للوجوب

ولا للنسب لما بطرق القصة من
الاحتمال (حتى قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (ذلك ثلاث
مرات فلما لم يقيم منهم أحد دخل
على أم سلمة فذكر لها ما لقي من
الناس) من كونهم لم يعلوا وفي
رواية ابن اسحق فقال لها الا تترين
الى الناس اني امرهم بالامر فلا
يقعون وفي رواية أبي الميج فاشد
ذلك علمه فدخل على أم سلمة فقال
هالك المسلمون امرتهم ان يحلقوا
ويخسروا فلم يقعون قال فخلا الله
عنهم يومئذ بام سلمة (فقاتل ام
سلمة يا بني الله أنتج ذلك) وعند
ابن اسحق فالت أم سلمة يا رسول
الله لانهم فاتهم قد دخلهم امر
عظيم مما اذخات على نفسك من
المشقة في امر الصلح ورجوعهم
بغير فتح ويحتمل انما فهمت
من العناية انه احتمل عندهم
ان يكون النبي صلى الله
عليه وآله وسلم امرهم بالخلى

في انفة اده الموقوف عليه واستدل به الجمهور على ان من أوصى أن يفرق ثلث
ماله حيث أرى الله الوصى انما تصح وصيته ويفرقه الوصى في سبيل الخير ولا يأكل منه
شيئا ولا يعطى منه وادنا لما يت وخالف في ذلك أبو ثور وفيه جواز التصديق من الحي في
غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل بأبطلحة عن
قدر ما تصدق به وقال اسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من
الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص
عليه في ذلك وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشد يد والحب لهذا المال
اتفاقا كما قال صاحب الفتح وفيه التسليم بالعموم لان أباطلحة فهم من قوله تعالى ان
تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون تناولوا ذلك لجميع افرادهم فلم يبق حتى يرد عليه البيان
عن شيء بعينه بل يادى الى اتفاق ما يحبه فافهمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه
جواز تولي المتصدق لقسم صدقته وفيه جواز اخذ الغنى من صدقة التطوع اذا
حصات له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا حجة فيه
لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة صدقة عمه قال وهو ظاهر سماع المجاشون عن
ابن اسحق يعني في رواية البخاري وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بنى حرام الذي اجتمع فيه
أبطلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا قوله فم وخص أى جاء بالعام أو لا فنادى بنى كعب
ثم خص بعض البطون فنادى بنى مرة بن كعب وهم بطن من بنى كعب ثم كذلك وفيه
دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ
الاقربين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك بمنزلة لقوله تعالى وأندرسيرك
الاقربين واستدل به أيضا على دخول النساء في الاقارب لعموم اللفظ ولذكره صلى الله
عليه وآله وسلم فاطمة وفي رواية البخاري من حديث أبي هريرة هذا أيضا انه صلى الله
عليه وآله وسلم ذكر عمة صفية واستدل به أيضا على دخول الفروع وعلى عدم
التخصيص بن يرث ولا بن كان مسما قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقربين صفة

اخذ بالارخصة في حقهم وانه هو يستقر على الاحرام اخذ بالعزيزية في حق نفسه فاسارت عليه أن يتجمل لينفى عنهم هذا
الاحتمال فقالت (اخرج ثم لا تتكلم أحداهم كلمة حتى تتحر بذلك وتدعو حالك فيحلقك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صواب ما اشارت به (فخرج فلم يكلم أحداهم حتى فعل ذلك فخر بدنه) وكانوا سبعين بدنه فيما اجل لاني جهل في رأسه برة
من قضية ابغيط به المشركين وكان غنمه في غزوة بدر (ودعا حلقه) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي البكعي (فحلقه فلما
برأوا) العناية (ذلك) يادروا الى فعل ما أمرهم به اذ لم يبق ذلك غاية فتعطر (قاموا فانفجروا) وفيه فضل المشورة وان الفضل اذ
انضم للقول كان أبانغ من القول المجرد وليس فيه ان الفضل مطلقا بلغ من القول وجواز مشاوره المرأة المناضلة وفضل أم
سلمة وفور عقلها حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأه اشارت برأى فاصابت الأم سلة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

بقت شيعت عليه السلام في أمر موتي وما أبعد هذا الاستدلال والكلام في أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنساء الدنيا والأخنة بل قد من ملكة سببا فقد أصابت في رأيي أن ترك القتال مع سليمان عليه السلام وتظهر هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح من أمرهم لهم بالفطر في رمضان فلما اسقروا على الامتناع تناول القدح فشرب فلما رأوه شرب شربوا (وجعل بعضهم يحاق بعضهم حتى كاد بعضهم يقتل بعضهم) أي زدحاما قال الزهري ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنفذ حتى إذا كان بين مكة والمدينة نزات سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال فافتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية إنما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها وأمن الناس كلهم بعضهم وبعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكمل ٢٧٢ أحدا بالاسلام بعقل شيئا في تلك المدة إلا دخل فيه ولقد دخل في تلك السنتين

مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من مناديد قريش ومما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت الهدنة مفتاحا لذلك ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحا فإن الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان مغلقا حتى فتحه الله وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت فكان في الصورة الظاهرة ضياع للمسلمين وفي الصورة الباطنة عز الهم فان الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر وسمع المسلمون المشركين القرآن ونظروهم على الاسلام بجهرة آمنين وكانوا قبل ذلك لا يكلمون عندهم بذلك الاخفية وظهر من كان يخفى اسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا

لازمة للعشيرة والمراد بعشيرة قومه وهم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر قريشا فقال وإنذر عشيرتكم الأقربين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بالنداء قومه فلا يختص بالأقرب منهم دون الأبعد فلا حجة فيه في مسئلة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه مثلا والآية تتعلق بالنداء للعشيرة وقال ابن المنير لعل كان هناك قرينة فهم بهم أصلي الله عليه وآله وسلم تعميم الانذار ولذا لا يحتمل أن يكون أو لا يخص أسماها اظها القربانية ثم عمم لعمدة من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة قوله سابلها يلاها بكسر الباء قال في القاموس بل رحمه بلا وبلا بالكسر وصلها وكقطام اعظم لصله الرحم اه

(باب ان الوقف على الوالد يدخل فيه ولد الوالد بالقرينة لا بالاطلاق)

(عن أنس قال بلغ صفيية أن حفصة قالت بنت يهودي فبكت فدخل عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي وقالت قالت لي حفصة أنت ابنة يهودي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك لابنة نبي وإن عمك لنبي وأنت لنتي فيم تقفخر عليك ثم قال اتق الله يا حفصة رواه أحمد والترمذي وصححه * وعن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صعد المنبر فقال إن ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين فئتين عظيمتين من المسلمين يعني الحسن بن علي رواه أحمد والبخاري والترمذي * وفي حديث عن اسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعل وأما أنت يا علي فختي وأبو وليد رواه أحمد * وعن اسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وحسن وحسين علي وركبه هذان ابناي وإياي ابنتي اللهم اني أحبهما فاحبهما وأحب من يحبهما رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب * وقال البراء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب وهو في حديث متفق عليه * وعن زيد بن أرقم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم أعقر

العزة وقهر وامن حيث أرادوا الغلبة (ثم جاءه) صلى الله عليه وآله وسلم (نسوة مؤمنات) بعد ذلك في اثنا عشرة الصلح وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص (فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوهن) فاختبروهن بما يغلب على ظنكم موافقة قلوبهن (حتى بلغ بعضهم الكوافر) بما نعتهم به الكافرات من عقده ونسب جع عصمة والمراد مني المؤمن مني عن المقام على زكاح المشركات وبقيته الآية الله أعلم بما بينهن فان علمنهم من مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار أي إلى أزواجهن الكفرة لقوله لاهن حمل لهم ولاهم يحلون لهن وآوهم ما أفقوا أي مادفوا اليهن من المهور وهذه الآية على رواية لا يأتيك أحد وان كان على دينك الإبردين تكون شخصية للسنة وهذا من أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف نابعة من قبيل نسخ السنة بالكتاب

امام على رواية لا ياتيك من رجل فلا اشكال فيه (فطلق عمر) رضى الله عنه (يومئذ امرأتين) قرية بنت أبي أمية وابنة جبرول الخزاعي (كانتا في الشرك) وقد كان ذلك جائزا في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (مع اوية بن أبي سفيان والاخرى صدوان بن أمية) وفي رواية وتزوج الاخرى أبوجهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فخافه أبو بصير) بفتح الباء (رجل من قريش) هو عتبة أو عبيد مصغر أو هو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح بن جارية المثقفي حليف بني زهرة (وهو مسلم فارسي) أي قريش (فطلبه رجلاين) هما الخبيس مصغر ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا اللهم الذي جعل لنا) يوم الحديبية أن ترد اليها من جاء منا وان كان على دينك وسألوه أن يرد اليهم ابا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم ٢٧٣ (الى لرجلين) وفاء بالههـ (فخرجاه حتى

للانصار ولابناء الانصار ولابناء ابناء الانصار ورواه الترمذي وصححه حديث أنس أخرجه أيضا النسائي وحديث اسامة بن زيد الا قول قد ورد في معنى المقصود منه أحاديث منها عن عمر بن الخطاب رفعه عنه عند الطبراني بلفظ كل ولد أم فان عصبتم لا بهم ما خد الا ولد فاطمة فاني أنا أبوهم وعصبتم وعن ابن عباس عند الخطيب بنحوه وعن جابر عند الطبراني في الكبير بنحوه أيضا قال البخاري في رسالته الموسومة بالاسعاف بالجواب على مسألة الاثراف بعد أن ساق حديث جابر بلفظ ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وان الله جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب ما نظمه وقد سكنت سئلت عن هذا الحديث وبسطت الكلام عليه ويغت انه صالح للحجة وبالله التوفيق اه وفي الميزان في حرف العين منه في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما لفظه لا يدري من ذا وخبره كذب وروى الخطيب من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن خزيمة بن حازم حدثني المنصور يعني الدوانيقي حدثني أبي عن أبيه علي عن جده قال كنت انا وأبي العباس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخل علي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لله أشد حبا لهذا اني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذريتي في صلب علي اه وذكر في الميزان أيضا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث عنه من جهات أحاديث لكل بني أب عصمة ينتفون اليه الا ولد فاطمة انا عصبتم ثم حكى عن العقيلي بعد أن ساق هذا الحديث وغيره انه قال عبد الله بن أحمد بن حنبل أذكر أبي هذه الاحاديث أنكرها جدا وقال هذه موضوعة مع أحاديث من هذا النحو قال الذهبي بعد ذلك عثمان بن أبي شيبة لا يحتاج الى متابع ولا ينكره أن ينفر بها حديث لسعة ما روى وقد يغلط وقد اعتمد الشيوخ في صحيحهما اه وحديث اسامة الاخر أخرجه الترمذي أيضا من حديث البراء بدون قوله هذا ان اباي وللفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصر حسنا وحسنا فقال اللهم اني أحبهما فأحبهما واخرجهما أيضا الشيوخ من حديثه بلفظ رأيت رسول الله

٢٥ نيل حا تردوه عنى (لجاء أبو بصير فقال يا نبى الله قد والله أوى الله ذمتك فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت أنا وعن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت انى ان قدمت عليهم فقتلوني عن ديني فعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد اه وفيه ان للمسلم الذى يجيى من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طاب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على ابى بصير قتله العاصى ولا أمر فيه بقود ولادية والله أعلم (قد رددتني اليهم ثم أنجاني الله منهم قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ويل امه) كلمة ذم تقولها العرب فى المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم لان الويل الهالك فهى كقولهم لامه الويل وقيل كلمة تنجيب وهى من أسماء الافعال (معه حرب) أى موقدا نار الحرب (لو كان له أحد) ينصره لادعاه الحرب لانه الفتنه وأفسد الصلح وفيه إشارة الى سبب انصاره لانه لا يردده الى الميثريين ورضى الى من باعته لان من

المسلمين أن يلطوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح كافي القصة والله أعلم (فما سمع أبو بصير ذلك عرف أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يردده اليهم فخرج حتى أتى سيف البحر) بكسر السين أي ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الخافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم (قال ويقتل) أي يتخلص (منهم) أي أبو جندل بن مهبل (أي من أبيه وأهله من مكة وفي رواية انقلت في سبعين راكبا مسلمين (فلحق بأبي بصير) بشيف البحر (فجعل لا يخرج من قريش رجل قد علم الا الحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة بجاعة لا واحد لها من لفظها وهي قاطق على الاربعين فسادونهم السكن عند ابن اسحق انهم بلغوا نحو امان سبعين بل حزم به عرو وفي المغازي وزاد ٢٧٤ وكرهوا أن يقدمو المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين

وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسمعون بهير) أي بخبر قاذله (خرجت) من مكة (لقريش إلى الشام الا اعترضوا لها) وقوا لها في طريقها بالعرض وذلك كناية عن منعهم لها من المسير (فقلوهم وأخذوا أموالهم فأرسلت قريش) أبا سفيان بن حرب (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تناسده بالله والرحم) تقول له سألتك بالله وبحق القرابة (لما أرسل) إلى أبي بصير واصحابه بالامتناع عن إيذاء قريش (فن أتاه) منهم مسلما (فهو آمن) من الرد إلى قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم) فقدموا عليه فعلم الذين كانوا اشاروا بان لا يسلم أباجندل إلى أبيه ان طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه (فأنزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم) أي أيدي كفار

صلى الله عليه وآله وسلم والحسين على عاتقه يقول اللهم اني أجبه فأجبه قوله ذلك لابنة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم دُريرة هرون وعمها موسى وبوقريظة من ذرية هرون فسمى رسول صلى الله عليه وآله وسلم هرون اباهوا وبينها وبينه أباة معددون وكذلك جعل الحسن ابنا له وهو ابن ابنته وكذلك الحسين كافي سائر الاحاديث ووصف نفسه بأنه ابن عبد المطلب وموجوده وجعل لا بناء لانصاروا بانهم حكم الانصار وذلك كما يدل على ان حكم اولاد الاولاد حكم الاولاد فن وقف على اولاده دخل في ذلك اولاد الاولاد ما تنالوا وكذلك اولاد البنات وفي ذلك خلاف ومما يؤيد القول بدخول اولاد البنات ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم ولا حديث المذكورة في الباب فواته خارجة من مقصود المصنف من ذكره في هذا الباب والتعرض لذلك يستدعي بسط أطول فلا تمقتصر على بيان المطلوب منها هنا

• (باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة) •

(عن أبي وائل قال جلست إلى شعبة في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا ادع فيها صغرا ولا يضاء الا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بقاعل قال لم قلت لم يفعل صاحبها فقال هم المارآن بقصدى بهم ما رواه أحمد والبخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديثه عهد بجهنمية أو قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت باهم بالارض ولا دخلت فيها من الجبر رواه مسلم) قوله جلست إلى شعبة هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجابة الكعبة قوله فيما أي في الكعبة والمراد بالصغراء الذهب وبالبياض الفضة قال القرطبي غلط من ظن ان المراد بذلك حليمة الكعبة وانما أراد الكنز الذي هو

مكة (وأيدىكم عنهم ميطن مكة من بعد أن اظفركم عليهم) أي أظهركم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للحق (وكانت سميتهم انهم لم يقرؤا الله بنى الله ولم يقرؤا باسم الله الرحمن الرحيم وسالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فانزل الله وهو الذي كف أيديهم انهم سائزات في شأن أبي بصير وفيه نظور المشهور انهم انزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المساكين غرة فظفروا بهم فعدا عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت رواه مسلم وغيره وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها في القصة منها ان ذال الحليفة مقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وان تقايد الهدى وسوقه سنة لهم اقرضا كان اوسنة وان الاشعار سنة لا مثله وان الخلق أفضل من النقصير وانه نسك في حق المعتمر خصوصا كان أو غير مخصوص وان المحصور يضره حديث أحضر ولو لم يصل إلى الحرم ومقاتل من صده عن البيت وان الاولى في حقه تزلزله المقاتلة اذا وجد إلى التمسك

طريقا ومنها جواز سبي الكفار اذا انفردوا عن المقالة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين
ومناجاتهم بالجهنم بطالب غرهم وجواز التمسك بغير الطريق السهل الى الطريق الوعر لدفع المنفعة وتحصيل المصلحة
واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاخذ بالخزم في امر العدو واثبات الايمان واغرة المسايين رجوازالخندق في
الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان من خصائصه انه منى عن خائفة الاعين وفيه أيضا فضل
الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المسامحة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن
قادحا في أصله اذ اتعين ذلك طريقا لسلامة في الحلال والصالح في المآل سواء كان ذلك في حال ضعف المسايين او قوتهم وان
التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهري في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لان المتبوع أعرف بما كمال الامور

غالبها بكثرة التجربة ولا سيما مع
من هو موافق بالوحي وفيه جواز
الاعتداء على خبر الكافر اذا
قامت القرينة على صدقه قاله
الخطابي مستدلان بالخزاعي
الذي بعنه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عينا له لئلا يتبعه بخير قرين
كان حينئذ كافرا قال وانما
اختاره لذلك مع كونه ليكون
أمسك له في الدخول فيهم
والاختلاط بهم والاطلاع على
امرارهم قال وبسبب ما من ذلك
جواز قول الطبيب الكافر قاتل
ويحتمل أن يكون الخزاعي
المذكور كان أسلم ولم يشتر
اسلامه حينئذ فليس فيما قاله
دليل على ما ادعاه والله أعلم
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ان الله تسمعه
وتسعين اسما) مشهورة وليس
فيه نفي غير ما قد نقل ابن العربي
ان الله ألف اسم قال وهذا قليل

ما كان يمدى اليها فمدخر ما يزيد عن الحاجة وأما الحلي فحجبه عليها كافتاد بديل فلا
يجوز صرفها في غيرها وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية يهدون الى الكعبة المال
تعظيمها فيجتمه مع فيها قوله هم المرآن ثنية من يفتح الميم ويجوز صحتها والراعي ما كنة
على كل حال بعد ما همزة أي الرجلان قوله يقتدى بهم في رواية البخاري اقتدى بهم ما قال
ابن بطال أراد عز ذلك لكثرة انفاقه في منافع المسايين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يتعرض له امسك وانما ترك ذلك لان ما جعل في الكعبة وسبلها يجري مجرى
الوقوف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وترهيب لعدو وقال في الفتح
اما التعليل الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله
وسلم لذلك رعاية لثواب قرين كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم أيد هذا الاحتمال
بحديث عائشة المذكور في الباب ثم قال فهذا هو التعليل المعتمد اهـ والمصير الى هذا
الاحتمال لا بد منه لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا يثبت الى الاحتمالات المخالفة
له وعلى هذا فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم لزوال السبب
الذي لاجله ترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل
هذا على جواز تحمية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلهما فيها وفي مسجد المدينة
فقال هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يمدى اليها او يندرها قال واما قول
الشافعي لا يجوز تحمية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلهما فيها ثم حكى وجهين
في ذلك أحدهما الجواز تعظيما كما في المصحف والاخر المنع اذ لم يقل أحد من الشافعية
فهذا مشكل لان الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بديل تجوز سترها بالحرير
والديباج وفي جوازها ثم قال هذا خلاف ما في الجواز بما وقع في أيام الوليد بن
عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا
أزاله في خلافته ثم استدلل الجواز بان تحريم استعمال الذهب والفضة انما هو فيما يتعاضد
بالاواني المعدة للاكل والشرب ونحوهما قال وليس في تحمية المساجد بالقناديل الذهب

فما اولو كان الجرم داد الامصار الى نفد البحر قبل أن تنفذ اسماء بنى ولو جشما بسبعة آجر مئة مددا وفي الحديث اسألك بكل
اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك وانما خص هذه
لشهرتها وانما كانت معرفة اسماء الله تعالى وصفاته توقيفية انما تعلم من طريق الوحي والسنة ولم يكن لنا أن نتصرف فيها بما
لم يمد اليه مبلغ علمنا ومنتهى عقولنا وقد منعنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وان جوزه العقل وحكمه القياس كان
الخطأ في ذلك غير هين والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في رسم الخط واقعا باشتباه
تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وسبعين فينبش الاختلاف في المسموع من
المطبور أكره حسمه لامادة وإرشاد الى الاحتياط بقوله (مائة) بدل مئة صوديه دفع احتمال الخطأ في الرسم باشتباه المبدل

منه بمسألة وسببها ولا يرد على ما ورد (الواحد) في الاستغناء المارة الى ان الورثة أفضل من الشفع وان الله وترحب الورثة والمراد بالاسم هنا اللفظ ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى انما النزاع في انه هل يطلق ويراد به المسمى عنه ولا يلزم من تعدد الاسماء تعدد المسمى وكل واحد من الانفاظ المطابقة على الله تعالى يدل على ذاته باعتبار صفة حقيقة أو غير حقيقة قيمة وذلك يستدعي التعدد في الاعتبار والصفات دون الذات ولا استحالة في ذلك وفيه كما قاله الخطابي دليل على أن اشهر أسمائه تعالى الله لاضافة هذه الاسماء اليه وقد روى انه الاسم الاعظم قال ابن مالك وليكون الله اسم علم وليس بصفة قبل في كل اسم من أسمائه تعالى رواه اسم من أسماء الله وهو من قول الطبري على ما رواه النوراني الى الله ينسب كل اسم له فيقال الكريم من أسماء الله ولا يقال من أسماء الكريم الله (من أحصاها) أي حفظها كما فسره البخاري والاكثرون ويؤيده

ما في الدعوات واللفظه لا يحفظها أحد عن ظهر قلبه الا (دخل الجنة) أو المعنى ضبطها احصاها أو تعدادها حتى يتوفى الا يقتصر على بعضها بل يثنى على الله ويدعو بجميعها أو من عقلها واحاط بمعانيها أو حفظها أو علمها وإيمانها ذكر الجزاء بلفظ الماضي تحقيقا لوقوعه أو بمعنى الاطاقة أي اطاق القيام بحقه والعمل بقتضاه وذلك بان يعتبر بمعانيها فيطالب بنفسه بما تضمنه من صفات الربوبية واحكام العبودية فيحققها وقال الطبري انما أكد الاعداد دفعاً لتجاوز واحتمال الزيادة والنقصان وقد ارشدنا الله تعالى بقوله والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه الى عظم الخطب في الاختصاص بان لا يتجاوز المسعوع والاعداد المذكورة وأن لا يلحد منها الى الباطل ثم ان مفهوم الاسم

شئ من ذلك ويجاب عنه بان حديث أبي وائل لا يصلح للاستدلال به على جواز تحلية لكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لانه ان أراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وقرره فقد عرفت الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وان اراد وقوع الاجماع من الصحابة أو من بعدهم عليهم منوع وان اراد غير ذلك فما هو واما القياس على سنة الكعبة بالحرير والديباغ فقد تدقق بان تجوز ذلك قام الاجماع عليه واما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتضي به كما قال في الفتح وفعل الوليد وقرئ عمر بن عبد العزيز لاجبة فيها نعم القول بالتحريم يحتاج الى دليل ولا سيما مع ما تقدم من اختصاص تحريم استعمال آية الذهب والفضة بالكل والشرب ولكن لا قل من الكراهة فان وضع الاموال التي يتنعم بها أهل الحاجات في الموضع التي لا يتنعم فيها آجلاً ولا عاجلاً مما لا يثبت في كراهته

(كتاب الوصايا)

(باب الحث على الوصية والنهي عن الخيل فيها وفضيلة التخيير حال الحياة)

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شئ يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه رواه الجماعة واحتج به من يعمل بالخط اذا عرف) قوله كتاب الوصايا قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالهديا وتطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال او غيره من عهد وشهوة فتكون بمعنى المصدر وهو الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وحى في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت قال الازهرى الوصية من وصيت الشئ بالتحقيق أصبه اذا وصيته وسميت وصية لان الميت يصل بها اما كان في حياته بعد حياته ويقال وصية بالتشديد وصية بالتخفيف غير همز وتطلق شرعاً ايضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات قوله ما حق ما نافية بمعنى ليس والخبر ما بعد الاوروى الشافعي عن يفيان بلفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية الحديث أي يؤمن بانها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عبيدة ورواه ابن

قد يكون نفس الذات والحقيقة وقد يكون ما خوذ باعتبار الاجزاء وقد يكون ما خوذ باعتبار الصفات والافعال علة والاسلوب والاضافات ولاختلاف في تكرار اسماء الله تعالى بهذا الاعتبار وامتناع ما يكون باعتبار الجزئية تنزهه تعالى عن التركيب وقد دل الدعاء المشهور وعنه صلى الله عليه وآله وسلم على أن الله تعالى تسعة أسماء لم يعلمها أحد من خلقه واستأثر بها في علم الغيب عنده وورد في الكتاب والسنة أسماء خارجة عن التسعة والتسعين كالسكافى والدائم والصادق وذو المعارج وذو الفضل والغالب الى غير ذلك والجواب ان التخصيص على العدد لا ينافي الزيادة بل لغرض آخر كزيادة القضية مثلاً وقيل ان لهذه زيادة قرب واستعمال بالمهمات ويحتمل أن يكون الاسم الاعظم خارجاً عن هذه الجملة وتكون زيادة شرف تسعة وتسعين وجلالته بالاضافة الى ما عداه وان يكون داخلها بالبرقة بعينه النبي اولى ومنهم ان الاسماء مخصصة في تسعة وتسعين والرواية المشتهرة على

نفسه انما يريد كثره في الصحيح ولا غاية عن الاضطراب والتغيير وقد ذكر كثير من المحدثين ان في اسنادها ضعفنا قاله
 في شرح المتأصل كذا في القسطاني لم يرد هذا الحديث يستدل به على ان الكلام انما يتبع آخره فاذا
 كان فيه استثناء او شرط على به واخذ ذلك من قوله مائة الا واحد او في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بعثت من هذه الصبرة
 مائة صاع الا صاعا واحدا وعمل به وكان باعنا التسعة وتسعين صاعا وكذا في الاقرار ولا يؤخذ ببول كلامه ويطغى آخره لكن في
 استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لان قوله مائة الا واحد انما ذكرنا كيد الماتق قدس لم يثبت فيه فائدة مستأنفة حتى
 يستنبط منه هذا الحكم ماحول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعا واما الشرط فليست مودة الحديث قاله الولي بن
 العراقي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في التوحيد والترمذي ٢٧٧ في الدعوات والنسائي في الزهوت وابن ماجه
 في الدعاء وابن خزيمة وأبو عوانة

عبد البر والطحاوي بلانظ لا يحمل لامرئ مسلم له مال وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم
 والاحتياط للمسلم الآن تكون وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الخطابي قوله مسلم قال
 في الفتح بهذا الوصف يخرج الخراج الغالب فلا منه وم له اود كر للتمجيح لتقع المباداة الى
 الامتثال لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكى
 ابن المنذر فيه الاجماع قوله يبيت صفة لمسلم كما جزم به الطبري قوله ابنتين في روايته
 للبيهقي وأبي عوانة له أوليتين ولمسلم والنسائي ثلاث ليل قال السايفي وكان ذكر
 الليلتين والثلاث لرفع الخراج التزام اشغال المرأة التي يحتاج الى ذكرها ففسح له هذا
 التقدير ليتذكر ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقرير لا لتحديد
 والمعنى لا يعطى عليه زمان وان كان قليلا لا او وصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار
 الزمن البسيط وكان الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر لم آت لي له منذ سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال القاضي في تخصيص الليلتين
 والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبلغ الغمة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد سماه في
 الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك قال العلماء لا يندب أن يكتب بجميع الاشياء
 المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قرب وقد استدل به هذا الحديث
 مع قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية على وجوب الوصية وبه قال
 جماعة من السلف منهم عطاء والزهرى وأبو مجلز وطلمة بن مصرف في آخرين وحكاها
 البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وابوعوانة الاسفرايني وابن جرير
 قال في الفتح وآخرون ذهب الجمهور الى انه مندوب وليس بواجبة ونسب ابن عبد البر
 القول بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازفة لما عرفت واجاب الجمهور عن الآية
 بانهم امنسوخة بكافي البخاري عن ابن عباس قال كان المال الولد وكانت الوصية نالوا الدين
 ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الابوين السدس واجاب القائلون
 بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والاقارب الذين يرثون وامام لا يرث فليس في

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعلى في ثمن الرويات ذكر الاسماء الا في هذا الحديث اه وسرد الاسماء بن يادة ونقصان وقال
 الترمذي في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تفسيره والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج
 في هذا الحديث وانهم جميعهم وهما من القرآن وان الاسماء المحسني ليست منحصر في التسعة والتسعين بل دليل قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم عند امره فوعا أسالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين
 ولا يخفى ان هذا الحديث قد هجمه امامان عظاما من علماء الحديث بمنزلة واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء
 واحدة وقع له ذلك لا ينتقض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بمنزلة واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء
 الحسني أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينبغي أن يكون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احكامه وحفظه وهذا ظاهره مكتوف

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعلى في ثمن الرويات ذكر الاسماء الا في هذا الحديث اه وسرد الاسماء بن يادة ونقصان وقال
 الترمذي في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تفسيره والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج
 في هذا الحديث وانهم جميعهم وهما من القرآن وان الاسماء المحسني ليست منحصر في التسعة والتسعين بل دليل قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم عند امره فوعا أسالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين
 ولا يخفى ان هذا الحديث قد هجمه امامان عظاما من علماء الحديث بمنزلة واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء
 واحدة وقع له ذلك لا ينتقض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بمنزلة واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء
 الحسني أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينبغي أن يكون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احكامه وحفظه وهذا ظاهره مكتوف

لا ينبغي ومع هذا فقد أخرج سرد الاسماء بهذا العدد الذي ذكره الترمذي وابن مردويه وأبو يعقوب من حديث ابن عباس
 وابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكره وقد أطال أهل العلم الكلام على إسماء الموصى قال ابن حزم
 جاز في إسمائهم الأحاديث مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً وبالغ بعضهم في تكذيبها كما تقدم عن ابن العربي وأما من ما ورد في
 إسمائهم الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله أنه يعني حديث الترمذي (كتاب الوصايا بسم الله الرحمن الرحيم) *
 الوصايا جامع وصية كالمعجم يجمع هدية وتطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد وشهود فتكون بمعنى المصداق
 وهو الإيصاف وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي لغة الاتصال من وصى الشيء بكذا أو لم يوص به لأن الموصى وصل خير من ما يوصى
 عتقاً وهو في الشرع تبرع بحق ٢٧٨ مضاف إلى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء

الآية ولا في نفسه - ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب
 من الحديث بأن قوله ما حق إلح العزم والاحتياط لأنه قد يقع الموت وهو على غير وصية
 وقيل الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت به الحكم وهو أعم من أن يكون
 واجباً أو مندوباً وقد يطلق على المباح قل لا قاله القرطبي وأيضاً فتوى الأما إلى
 إرادة الموصى يدل على عدم الوجوب ولكنه في الإشكال في الرواية المتقدمة باللفظ
 لا يحصل لأمرئ مسلم وقد قيل أنه يحتمل أن راويه إذا كرهها بالمعنى وأراد بنى المل ثبوت
 الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف القائلون
 بالوجوب فقال أكثرهم يجب الوصية في الجملة وقال طاووس وقتادة وجابر بن زيد
 في آخرين يجب للقربة الذين لا يرون خاصة وقال أبو نؤير وجوب الوصية في الآية
 والحديث يختص بن علي - له حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص به
 كالوديعة والدين ونحوه - ما قال ويدل على ذلك تقييده بقوله له شيء يريد أن يوصي فيسه
 قال في الفتح وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة بعينها وإنما الواجب
 بعينه الخروج من الحق والواجبة للغير سواء كان بتخيير أو وصية وعمل وجوب
 الوصية انما هو إذا كان عاجزاً عن تخييره ولم يعلم بذلك غيره من مثبت الحق بشهادته فاما
 إذا كان قادراً أو علم به غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد
 تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن رجاها كثيراً لا جرم مكروهة في عكسه ومباحة
 فمن استوى الأمران فيه ومحرمه فيما إذا كان فيما أضرار كما ثبت عن ابن عباس
 الاضرار في الوصية من الكائن رواءه سعيد بن منصور وموقوفاً على ما صحح ورواه النسائي
 مرفوعاً ورجالهم وثقات وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري
 وغيره عن عائشة أنها انكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت
 متى أوصى وقدمات بين صحري وشجري وكذلك ما ثبت أيضاً في البخاري عن ابن أبي أوفى
 أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص وأخرج أحمد وابن ماجه قال المافظ

بالخفيف أصبه إذا وصيته
 وصيت وصية لأن الميت يصل
 به ما كان في حياته بما بعد مماته
 ويقال وصية بالتشديد ووصية
 بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعاً
 أيضاً على ما يباح به الزجر عن
 المنهيات والحث على الأمور
 وقال القسطلاني ليس بتدبير
 ولا تعليق عتق وإن التقيهم ما
 حكاه في حسابهم - ما من الثابت
 كالنزع الخبز في مرض الموت
 أو الملق به (عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهم - ما أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ما) أي ليس (حق امرئ)
 رجل (مسلم) أودى ولمسلم عن
 أيوب بن نافع ما حق امرئ
 يؤمن بالوصية قال ابن عبد البر
 فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها
 حق قال في الفتح والوصف بالمسلم
 خرج مخرج الغالب فلا يفهم
 له أودى كلاً مما يجب أي الذي يقتل
 أمر الله ويحبب نواحيه انما هو

المسلم فقيه اشعاري في الاسلام عن تار ذلك وصية الكافر جائزة في الجملة وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وقد بحث
 فيه السبكي من جهة ان الوصية شرعت لزيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت واجاب بانهم نظروا إلى ان الوصية
 كالأعتاق وهو يصح من الذي والحري والله أعلم (له شيء يوصي فيه) ولفظ فافع له شيء يريد أن يوصي فيه أخرجه مسلم ولفظ أحمد
 حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ولفظ الشافعي ما حق امرئ يؤمن بالوصية ولفظ أبي عوانة لا ينبغي
 لمسلم أن يبيت ليلتين ولفظ الطبراني والاعمش على ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه ولفظ ابن عبد البر لا يحل لأمرئ
 مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضاً قال ابن عبد البر قوله له مال يوصي فيه أو في عندي من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق
 على القليل والكثير بخلاف المال قال المافظ ابن حجر وهو دعوى لا دليل عليها أو على نسائها أو رواية شيء أشمل لأنهم انعم ما ينزل

وما لا يقول كالحق عليه السلام (يبيت) أي أن يبيت وحزم الطيب بان يبيت صفة للمسلم ومعمول الفعل محذوف أي آمنوا
 ذا كروا قال ابن الزين أي موعوا كالأول أولى لأن اسباب الوصية لا يختص بالريض نعم قال العلماء لا يشدب أن يكتب جميع
 الأسماء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (للميتين) وعند البيهقي ليلة أول يمينين واسلم والنسائي
 ثلاث ليالٍ وذ كروا ذلك لدفع المارج لتزاحم اشغال المرة التي يحتاج الي ذكرها فقصحه هذا القدر لانه ذكر ما يحتاج اليه
 واختلاف الروايات فيه دال على انه لا تقرب لالتصديق والمعنى لا يعضى عليه زمان وان كان قليلا (الوصية) أي ما حقه
 الامتياز ووصيته (مكتوبة عنه) مشهور وبها فان الغالب انما يكتب العبدول قال تعالى شهداء بينكم اذا حضر أحدكم
 الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ولان أكثر الناس لا يحسن ٢٧٩ الكتابة فلا دلالة فيه على اعتقاد الخط قال

الشافعي معنى الحديث ما الحزم
 والاحتياط للمسلم الا أن تكون
 وصيته مكتوبة عنه واستدل
 بهذا الحديث مع ظاهر الآية
 على وجوب الوصية وبه قال
 الزهري وأبو حنيفة وطهمة
 ابن مصرف في آخرين وحكام
 البيهقي عن الشافعي في القديم
 وبه قال اصح ودارد واختاره
 أبو عوانة الاسدي وابن جرير
 وآخرون ونسب ابن عسدي البر
 القول بعدم الوجوب الى
 الاجماع سوى من تذر واستدل
 له من حيث المعنى بأنه لو لم يوص
 نفسه جميع ماله بين ورثته
 بالاجماع فلا كانت الوصية
 واجبة لا يخرج من ماله هم
 ينوب عن الوصية وأجابوا عن
 الآية بانهم منسوخة كما قال ابن
 عباس وأجاب من قال بالوجوب
 بان الذي نسخ الوصية للوالدين
 والاقارب الذين يرثون وامام
 لا يثبت فليس في الآية ولا في

بسند قوي عن ابن عباس في اثنى حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأب بكر ان
 يصلي بالناس قال في آخره مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا لو كانت
 الوصية واجبة لما تركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان المراد بنفي الوصية
 منه صلى الله عليه وآله وسلم نفي الوصية بالخلافة لا مطلقا بل قيل أنه قد ثبت عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم الوصية بعدة أمور كأمير صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه لما نشأ بانفاق
 الذهبية كما ثبت من حديثه عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة وفي المغازي لابن اسحق عن
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا
 بثلاث لكل من الدارين والرهابين والاشعرين بجمادات وسق من خبير وان لا يترك
 في جزيرة العرب دينان وأن ينفذت اسامة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى
 بثلاث ان يجيزوا الوفد بخوما كنت أجيزهم الحديث وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد
 عن أنس كانت غايه وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة
 وما ملكت أيمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه ومن حديث أم
 سلمة عند النسائي بسند جيد والاحاديث في هذا الباب كثيرة اوردها صاحب الفتح في
 كتاب الوصايا شطر اصالحا وقد جئت في ذلك رسالة مستقلة واستدلوا ايضا على توجيه
 نفي من نفي الوصية مطلقا الى الخلافة بما في البخاري عن عمر قال مات رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يستخلف وبما أخرجه أحمد والبيهقي عن علي انه لما ظهر يوم الجمل قال
 يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد الياني هذه الامارة شيئا
 الحديث قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا الحديث في أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أوصى بالخلافة لعل فرد ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت
 به عائشة بمعنى الحديث المتقدم ومن ذلك ان عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعدا أن ولي الخلافة
 ولا ذكره لاحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا يثبت تصون عليا من حيث قصدوا تعظيمه
 لانهم نسبوه مع شجاعة العظمى وصلا بته الى المداينة والتقييد والاعراض عن طلب

تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه والكلام في هذا يطول ثم اختلف القائلون بالوجوب في الجلة وعن طاوس وقنادة
 والحسن وجابر بن زيد تجب القرابة الذين لا يرثون خاصة قالوا فان أوصى الغير قرابة لم تنفذ ويرد الثلث كله الى قرابته هذا قول
 طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قنادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما صح به الشافعي من حديث
 عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عنده وموته سنة أربع لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم
 ستة أجزا فاعتق اثنين وأرقأ أربعة فجعل عتقه في المرض وصية ولو كانت الوصية تبطل الغير القرابة لبطلت في هؤلاء وهو
 ان ستة دلال قوي قال في الفتح ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجاها أكثر الاجرو مكرهه في عكسه
 ومباحة فيمن اتهموا فيهم ومحرمة فيما اذا كان فيها ضرر كما ثبت عن ابن عباس ان الوصية بالاضرار من البكائر

رواه محمد بن منصور موقوفاً باسمه صحيح ورواه انساقى هر فوعا ورجالہ ثقاة واستدل بقوله مكتوبة عندده على جواز
 الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتن ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية للثبوت الخبر فيها
 دون غيرها من الاحكام وأجاب الجهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى قوله مكتوبة عندده بشرطها
 قال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المذهب وذهب امة في علمها ولولم تكن مكتوبة واستدل به أيضا
 على أن الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجهلها غيره وكذلك لوجعلها عند غيره وارتيبها قال انقسطا لى قد اجمع
 على الامر به لكن مذهب الاربعة انهم ائندوبة لا واجبة ولادلة في حديث الباب ان قال بالوجوب نعم يجب الوصية على من
 عليه حق لله كزكازج أو حق لادى ٢٨٠ بلاشع وذهب خلاف ما اذا كان به شهود فلا يجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو

داود والترمذى والنساقى وابن
 ماجه اه وفي الحديث منقبة
 لابن عمر رابادته لا تمتثل قول
 الشارع وموافقة عليه وفيه
 النصب الى التائب للموت
 والاحبة تزقبلى القوت لان
 الانسان لا يدري متى يفجؤه
 الموت لانه ما من من يفرض الا
 وقدمات فيه جمع جم فكل واحد
 بعينه جائز أن يموت في السال
 فينبغى أن يكون متأهبا لذلك
 فيكتب وصيته ويجمع فيها
 ما يحصل له به الاجر ويحيط عنه
 الوزر من حقوق الله وحقوق
 عباده واستدل بقوله له شئ
 اوله مال على صحة الوصية بالما نافع
 وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبى
 ليلى وابن شبرمة وداود واتباعه
 واختاره ابن عبد البر وفي الحديث
 البض على الوصية ومطلقة
 يتناول الصحيح لكن السلف
 خصوها بالاراض وانما لم يعمد
 به في الخبر لما راد العادة وفي
 قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستند منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تصب بخط الكتابة لانها وقفا
 أصب من الضبط بالحفظ لانيحون غالباً والله أعلم (عن ٤ روين الحرث) بن أبي ذر ان الخراعى (عن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال
 عليه وآله (وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ (انجى بويرية بنت الحرث) أم المؤمنين رضى الله عنها (قول
 ما تروى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عنه موتة درهم اولاد دينار ولاعبدا ولاأمة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر
 من رقيق الذي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد ان صلى الله عليه وآله وسلم وما على قول من قال انهم امانت في حياته
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا حجة (ولاشكيا) من عطف العام على الخاص وفي انظر ولاشك في ان القبح الاول أصح وزاد مسلم

حقه مع قدرته على ذلك اه ولا يخفى ان في عائشة الوصية حال الموت لا يستلزم نفيها في
 جميع الاوقات فاذا أقام البرهان الصحيح من يدعى الوصاية في شئ معين قبل قوله مكتوبة
 عند رأسه استدل به هذا على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتن ذلك بالشهادة
 وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية للثبوت الخبر فيها دون غيرها من الاحكام
 قال الجائظ وأجاب الجهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى
 قوله وصيته مكتوبة عندده أى بشرطها وقال المحب الطبري اخصارا لانه اذ فيه بعد
 وأجيب بانهم استدلوا على اشتراط الاشهاد باهر خارج كقوله تعالى شهادة بينكم اذا
 حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي
 ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المذهب وذهب امة في علمها ولولم تكن
 مكتوبة اه وقد استوفينا الدلالة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبناها
 على رسالة الجلال في الهلال فايراجع ذلك فانه مقيد (وعن أبي هريرة قال جاء رجل فقال
 يا رسول الله أى الصدقة أفضل أو أعظم اجرا قال اما وليك اتفقنا أن تصدق وانت صحيح
 صحيح فتشئى الفقرو تأمل البقاء ولا تجهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لقولان كذا لقولان
 كذا وقد كان لقولان رواه الجماعة الا الترمذى) قوله أى الصدقة أفضل أو أعظم في رواية
 للبخارى أفضل وفي أخرى له أعظم قوله اتفقنا بفتح اللام وضم القوقية وسكون الفاء
 وبعددها فوقية أيضا ثم هزرة مفتوحة ثم نون مشددة وهون النسياء وفي نسخة لتبأن
 بضم التاء وفتح النون بعدها باء موحدة ثم هزرة مفتوحة ثم نون مشددة من النسياء قوله أن
 تصدق بخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين وأصله أن تصدق والتشديد على
 الادغام قوله صحيح قال صاحب المنتهى الشيخ مجمل مع حرص وقال صاحب المحكم الشيخ
 مثلث الشين والضم أرلى وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم قال
 الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المسالك عن بعض ملكه وان مخالوته بالمال في مرضه
 لا تجمع عنه حمة البخل فلذلك شرط صحة البدن في الشيخ بالمال لانه في الجانبين يجدها المال

قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستند منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تصب بخط الكتابة لانها وقفا
 أصب من الضبط بالحفظ لانيحون غالباً والله أعلم (عن ٤ روين الحرث) بن أبي ذر ان الخراعى (عن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال
 عليه وآله (وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ (انجى بويرية بنت الحرث) أم المؤمنين رضى الله عنها (قول
 ما تروى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عنه موتة درهم اولاد دينار ولاعبدا ولاأمة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر
 من رقيق الذي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد ان صلى الله عليه وآله وسلم وما على قول من قال انهم امانت في حياته
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا حجة (ولاشكيا) من عطف العام على الخاص وفي انظر ولاشك في ان القبح الاول أصح وزاد مسلم

وأبو داود والنسائي ولا يعبروا لأوصى بشئ (الابغلة البيضاء وسلاحه) الذي أعده للعرب كالسيف (وأرضاء جعلها صدقة) قال ابن التين فيماتة له العيني هي فذلك وأتى بخبره وانما تصدق بهم في صحته وأخبر بالحكم عند وفاته والله أشارت عائشة رضي الله عنها بقوله في حديثها الذي رواه مسلم وغيره المذكور ولا أوصى بشئ وقال الكرماني الضمير في جعلها راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والارض لا إلى الارض فقط ومطابقة الحديث لترجمة من حيث ان فيه التصديق بما ذكر وحكمه حكم الوقف وهو في معنى الوصية باقائه بعد الموت قاله العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخمس والجاهلاد والمغازي والنسائي في الاحباس (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما انه سئل) السائل طلحة بن مصرف الباهلي من بني يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فقال لا) ٢٨١ أي لم يوص وصية خاصة فالتفت ليس

لعموم لانه أثبت بعد ذلك انه أوصى بكتاب الله والمساير انه لم يوص بما يتعلق بالمال (فقبل له) أي لابن أبي أوفى والقاتل طلحة المذكور أي لما نهىهم منه عموم النبي (كيف كتب على الناس الوصية) في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت (الآية) (أو أمر ببا الوصية) الشك من الراوي (قال) في الجواب (أوصى بكتاب الله) أي بالتمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن يضر الله شيئا وإن تركته لم يضر الله شيئا وقال صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل منكم لم يوص بكتاب الله لم يتركه الله من عباده يومئذ قال صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل منكم لم يوص بكتاب الله لم يتركه الله من عباده يومئذ قال صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل منكم لم يوص بكتاب الله لم يتركه الله من عباده يومئذ

وقعا في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر قال ابن بطال وغيره لما كان الشئ غالبا في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من ينس من الطمأنينة ورأى مصير المال لغيره قوله وتأمل بضم الميم أي تطمع قوله ولا تهمل بالاسكان على انه نهي وبالرفع على انه نهي ويجوز ان نصب قوله حتى اذا بلغت الخلقوم أي قاربت بلوغه اذا لو بلغت حقيقة لم يصح شي من تصرفه والخلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت لفلان كذا الخ قال في الفتح الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان الاول والثاني الموصى له وفلان الاخير الوارث لانه ان شاء ابطله وان شاء اجازته وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وانما ادخل كان في الثالث اشارة إلى تقدير القدر بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الاول للوارث والثاني للموروث والثالث الموصى له قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرار والحديث يدل على أن تعيين وفاته الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان بعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء وفي معنى الحديث قوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وفي معناه أيضا ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يمسي اذا شبع وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا لا يتصدق الرجل في حياته وصحبه بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة (وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الرجل يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يموت يموت ما لم يترك من المال في الوصية فيجيب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله إلى قوله وذلك الفوز العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا احمد وابن ماجه معناه وقال فيه سبعين سنة) الحديث حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن

٣٦ نيل خا صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة لا يدين بجزيرة العرب دينان وفي لفظ آخر أخرجهما اليهود من جزيرة العرب وقوله أجيزوا الوفاء كفت أجيزهم به ولم يذكر الراوي الثالثة وغير ذلك فالظاهر ان ابن أبي أوفى لم يرد نفسه قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لانه لم يترك بعده مالا أو مالا الارض فقد سلمها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانما لا تورث عنه بل جميع ما يتخلقه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية وأما الوصايا بعد ذلك فلم يرد فيها اه قال في الفتح والاولى انه أراد بالنبي الوصية بالثلاثة أو بالمال وساغ اطلاق النبي أمافي الاول بقية الحال وأما في الثاني فلانه المتبادر عرفا وقد صرح عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص مع انه رضي الله عنه هو الذي روى انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث والجمع

بمنها على ما تقدم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فكيف كتب على الناس الخ والحديث أخرجه البخاري في المغازي وقضايا القرآن وسلم في الوصايا وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال) أفضلها (أن تصدق وأنت صحيح حريص) وفي رواية وأنت صحيح بدل حريص كما ذكرها في باب الزكاة (تأمل الغني) تطمع فيه (ويخشى الفقر ولا تهمل سقى إذا بلغت) الروح أي قاربت (الحلوقوم) مجرى النفس عند الغرغرة (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) مرتين كتابة عن الموصي له والموصى به فيه ما (وقد كان لفلان) أي وقد صار ما وصى به ٢٨٤ للوارث فيبطله إن شاء إذا زاد على الثلث أو وصى به لوارث آخر ويحتمل أن يراد

ثلاثة من يوصى له وإنما أدخلت في الأخير إشارة إلى تقدير القدر لذلك قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقرار أو في الحديث أن التصديق في الصحة ثم في الحياة أفضل من صدقة مريض أو بعد الموت وفي الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا مثل الذي يعق ويصدق عند موته مثل الذي يمدى إذا شبع وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا لأن يصدق الرجل في حياته وصحته بذرهم خيره من أن يصدق عند موته بمائة وعن بعض السلف أنه قال في بعض أهل الترفه يعصون الله في أموالهم مرتين يخجلون ثم انتهى في أيديهم يعني في الحياة ويسرعون فيها إذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت فإن الشيطان ربما زين لهم الحيف في الوصية (وعنه) أي عن أبي هريرة

حوشب وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولفظ أحمد وابن ماجه الذي أشار إليه المصنف أن الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فإذا أوصى خاف في وصيته فيضتم له بشر عمله فيدخل النار وإن الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فيدخل في وصيته فيدخل الجنة وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وتهديد لأن مجرد المضاربة في الوصية إذا كانت من موجبات النار بعد العبادات الطويلة في السنين المتعددة فلا شك أن من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيقها إلا من سبقت له الشقاوة وقراءة أبي هريرة الآية لتأييدها في الحديث وتقويته لأن الله سبحانه قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم الضرر فتكون الوصية المشقة على الضرر مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية وقد تقدم قريبا عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا بإسناد صحيح أن وصية الضرر من الكبائر وذلك مما يؤيد معنى الحديث فما أحق وصية الضرر بالابطال من غير فرق بين الثلث وما دونه وما فوقه وقيد بجمع في ذلك رسالة مشقة على فوائد لا يستغنى عنها

• (باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والابصاء للوارث) •

(عن ابن عباس قال لو أن الناس غصبوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وعن سعد بن أبي وقاص أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع أشتدني فقلت يا رسول الله إنني قد بلغ من الوجع ما ترى وأبأ ذوما لا يرثن إلا ابنتي أفأصدق بمنأى مالي قال لا قلت فأي شيء يظير يا رسول الله قال لا قلت فأي شيء قال الثلث والثلث كثير أو كبير إنك إن تذر ريتك أغنيا خبر من أن تدعهم عالية يكتفون الناس رواء الجماعة وفي رواية أكثرهم جاءني يعودني في حجة الوداع وفي لفظ عادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بمالي كله في سبيل الله قال فما تركت

(رضي الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل الله عز وجل وأندر عشرتك (الأقربين) أي الأقرب فالأقرب منهم فإن الإحسان بشأنهم أهم) قال يامعشر قريش أو كلمة فحواها اشتروا أنفسكم من الله بأن تخلصوها من العذاب بإسلامكم (لا أغني) لا أدفع (عنكم من الله شيئا يعني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا يعني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا) (ولا يغني عنكم من الله شيئا) وفيه دلالة على دخول النساء في الأقارب وكذا الفروع وعلى عدم التخصيص عن يث ولا بمن كان مسلما قاله في الفتح ولكن مذهب الشافعية كالحنفية أنه لا يدخل في الوصية للأقارب إلا وإن والأولاد يدخل الأجداد لأن الأولاد والولد لا يعرفان بالأقرب في العرف بل الأقرب من ينتمي بواسطة فتدخل

الاحقاد والايضا ادوق قبل لا يدخل أحد من الاصول والقروع وقيل يدخل الجميع وبه قطع المتولي قال ابن المنذر لعنه كان هناك قرية فهمم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعمم الانذار ولذلك فهمم اه ويحتمل ان يكون أولًا مخصصًا لظاهر القروعة ثم لم يعمد من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة وفي الحديث فوائد كثيرة لا تحصى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان أباه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بماله) أي بارض له فهو من اطلاق الخاتم على الخاص (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زعمه (وكان يقال له) أي لامال المذكور (غفغ) بفتح الغاء وسكون الميم وحكى المنذري فتح الميم أرض قلما المدينة كانت لعمر (وكان بخلافه قال عمر بارسل الله اني استفتت مالا وهو عندي نفيس) أي جيد (فأردت ان أتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله) ٢٨٣ بالحزم على الاصح (لا يساع ولا يوهب ولا يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به القامك المحض (ولكن ينقن ثمره فتصدق به عرفه صدقة ذلك)

لذلك قلت هم اغنياء قال أوصل بالعمير فما زال يقول وأقول حتى قال أوصل بالثالث والثالث كثير أو كبير ورواه النسائي وأحمد بن حنبل في صحيحه قال قلت نعم جعيت مالي كافة في الفقراء والمساكين وابن السبيل وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال لكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجمعها لكم زيادة في أعمالكم روى الدارقطني حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً أحمد وأخرج به أيضاً البيهقي وابن ماجه والبخاري من حديث أبي هريرة باللفظ ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة باللفظ ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجمع لكم زكاة في أموالكم وفي أسناده اسمعيل بن عياش وشيخه عتبة بن جندب وهما ضعيفان ورواه العقيلي في الضعفاء عن أبي بكر الصديق وفي أسناده حفص بن عمرو بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي عنه ابن أبي عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته روى عنه ابنه الحرث وهو مجهول وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث أبي الدرداء ولم يتكلم عليه قوله غصوا بعجمتين أي نتصروا ولولتني فلا تحتاج الى جواب أو شرطية والجواب محذوف ووقع التصريح بالجواب في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان باللفظ كان أحب الي وأخرجه الأصبهاني من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله عن سفيان وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان باللفظ كان أحب الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله الى الربيع زاد أحمد في الوصية وكذلك هذه الزيادة الجسدية قوله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو كالتعليل لما اختاره من الفقهاء عن الثالث وكأنه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم بالثالث بالكثر قوله والثالث كثير في رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هو بالوحدة أو بالثلاثة والمراد انه كثير بالنسبة الى

يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به القامك المحض (ولكن ينقن ثمره فتصدق به عرفه صدقة ذلك) المذكور ولا يذرو غيره ذلك (في سبيل الله) الغزاة الذين لا رزق لهم في الفتي (وفي الرقاب) أي وفي الصبر في فكها (والمساكين) الذين لا يملكون ما يقع موقعها من كذا ياتهم (والضنيت) الذي ينزل بالقوم للقبري (وابن السبيل) المسافر وجميع هؤلاء الاصناف هم المذكورون في آية الزكاة (ولذي القربى) الشامل لجهة الاب والام والبراديه هم قربي الواقف وبهم الحزم القرطبي (ولا جناح) أي اثم (على من وابيه) ولي التحدث عليه (ان يأكل منه بالمعروف) بقدر حاجة العامل قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل منه لاستعجب ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي

جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر حمله الاول اولى (أو يؤكل صديقه) أي بطعم حبيب (غير متولى به) أي بالمال الذي تصدق به عمر وهو الارض قاله السكرماني ومطابقة الحديث من جهة ان المقصود جواز أخذ الاجرة من مال اليتيم لقول عمر ولا جناح الخ ومذهب الشافعية ان يأخذ اقل الامرين من اجرة وثقلته ولا يجب رد على الصحيح وقال سعيد بن جبير اذا أكل ثم أيسر قضى وعن ابن عباس ان كان ذهابا وفضة لم يجز له ان يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة قال في الفسخ غير معقول به المعنى غير متخذ من ماله الا على سبيل القرض لا يتكلم شيئا من رقابهم او قال ابن سيرين غير متأهل مالا والمأثل المختد والنائل اتحاد أصل المال حتى كانه عنده قديم وأثله كل شيء أصله واشترط في النائل بقوى ما ذهب اليه من قال المراد من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الاكل لا الاخذ من مال الوقف بقدر

العمالة قاله القرطبي وزاد أحمد وغيره عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأرضى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكار
من آل عمر ونحوه عند الدارقطني وفي رواية عنه أحمد بن حنبل في رواية عن أبي عسان المديني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عنده آل عمر
من أهله ثم عينة لحفصة وقد بين عمر بن شبة عن أبي عسان المديني في غفر الله إلى حفصة ما عاشت تنفق عمر وحيث أزاها الله فان توفيت فإلى
نسختهم أحراراً هذا كتاب عبد الله عمر أمير المؤمنين في غفر الله إلى حفصة ما عاشت تنفق عمر وحيث أزاها الله فان توفيت فإلى
ذوي الرأي من أهلها والمائة وسق الذي أطعمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانها مع غفر على سفته الذي أمرت به وإن شاء
ولي غفر أن يشترى من عمر رقعة ما ملون فيه فعل وكتب معية عقيب وشهد عبد الله بن الأرقم وكذا أنجرح أبو داود في روايته
فهو هذا حديث عمر هذا الأصل في مشروعيته ٢٨٤ الوقف وأول صدقة موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر قاله المهاجرون

وقال انصار صدقة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
الواقدي اى اراضى محمد بن
قال الترمذى لانعلم بين الصحابة
والمقدمين من اهل العلم خلافا
في جواز وقف الارضين وجاء
عن شريح انه انكر المجلس
ومنه من تأوله وقال ابو حنيفة
لا يلزم وخالفه جميع اصحابه
الازفرو بلغ ابا يوسف حديث
عمر هذا فقال لا يسع احدا خلافا
ولو بلغ ابا حنيفة فقال به فرجع
عن بيع الوقف حتى صار كانه
لا خلاف فيه بين احدا اه قال
القسطنطيني رد الوقف مخالف
للاجماع فلا يلتفت اليه وأشار
الشافعي الى أن الوقف من
خصائص اهل الاسلام اى وقف
الاراضى والعقار قال ولا يعرف
ان ذلك في الجاهلية وحقبة
الوقف شرعا ورود صيغة بقطع
تصرف الواقف في رقبة الموقوف
الذي يدوم الاتفايع به وثبت

مادونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثلث وعلى ان الاول ان ينقص عنه ولا يزيد
عليه قال الحافظ وهو ما يتدبره النظم ويحتمل أن يكون البيان أن التصديق بالثلث هو
الاكمل أى كبير أجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى
معانيه يعنى ان الكثرة أمر نسبي وعلى الاول قول ابن عباس كما تقدم والمعروف من
مذهب الشافعي استعجاب النقص عن الثلث وفي شرح مسلم للنووي ان كان الورثة
فقراء استحب ان ينقص منه وان كانوا أغنياء فلا وقد استدل بذلك على انها لا تجوز
الوصية بأزيد من الثلث قال في الفتح واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث
لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص فذهب الجمهور الى منعه من الزيادة على الثلث
وجوز له الزيادة الحتمية والحق وشريك وأحد في رواية وهو قول علي وابن مسعود
وأحسب ان الوصية مطلقة في الآية فقدمتها السبعة ان له وارث قبي من لا وارث له
على الاطلاق وحكام في البحر عن العشرة قوله قال الثلث والثلث كثير أى كبير
بالمائة أو الموحدة وهو شك من الراوى قال الحافظ والمخفوف أى كثير وايات بالثلث
قال الثلث بالنصب على الاغراء وأقبل مضمحل نحو عين الثلث وبالرفع على انه خبر
مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف قوله انك ان تذر يفتح ان على التعليل وبكسر
على الشرطية قال النووي هما صحيحان وقال القرطبي لا معنى في الشرط ههنا لانه
يصير لاجواب له ويبقى خبر لا رافع له وقال ابن الجوزي معناه من رواية الحسن بن
بالحسن وأما كره ابن المشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له لموافق خبر عن
الفاو وغيرهما مما اشترط في الجواب ومذهبنا انه لا مانع من تقديرها كما قال ابن مالك قوله
ورثك قال ابن المنير انما عبره صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الورثة ولم يقل بفتحك مع انه
يكن له يومئذ الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعدا انما قال ذلك بشئ
على موته في ذلك المرض وبقيته بعده حتى ترثه وكان من الجائز ان يموت هي قبله فاجاب
صلى الله عليه وآله وسلم بكلام كل مضاف الى كل حالة وهو قوله ورثك ولم يخص بنتا من

الذي يدوم الاتساع به وينتفع
 صرف منفعته في جهة خير وفي الحديث جواز اسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتقدمها على من هو من غيرها
 اقرارا من الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصف بصيغة معينة فخير وان الواقف على النظر على وقفه اذا لم يسم له
 غيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من الصحابة ممن بعدهم يكون أوقافهم نقل ذلك الكفاف عن الكفاف لا يحتلفون فيه
 وفي الحديث فضيلة الصدقة الجارية ووصية شروط الواقف واتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين المصروف لفظا. وفيه ان الوقف
 لا يكون الا فباله اصل يدوم الاتساع به فلا يصح وقف الطعام وشعوه مما لا يدوم الاتساع به وفيه انه لا يكفي في الوقف لفظ
 الصدقة وان قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضاف اليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين ان تكون تلك الرقبة أو وقف
 المنفعة فاذا اضاف اليها ما بين أحد المحتملين صح بخلاف ما لو قال وقف او حبست فانه صريح في ذلك على الراجح وتعين من

أجاز لاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بهما عمرو ولا حاجة في ذلك لأنه أضاف إليه الاتباع ولا يوجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضعيف لم يقيدوا بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية وفيه أن الوقف أن يشترط لنفسه جواز من ربح الموقوف لأن عمر شرط أن لمن ولّى وقفه أن يأكل بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في المهرم الذي تعينه العادة كان فيما لا تعينه أجوز ويستتبع منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأراج عمنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه ورهه على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جراً ضحكاً واستدل له بقصة عمر هذه وبقصة ٢٨٥ رآك البدنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفيّة

وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال أنه أخرجها عن ما مكه بالعتق ووردها إليه بالشرط وبقية فوائد حديث الباب مذكورة في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات) أي المهلكات (قالوا يا رسول الله وما هن قال) أحسنها (الشرك بالله) بأن يتخذ معه الهوى غيره (و) الثاني (السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه (و) الثالث (قتل النفس التي حرم الله) قتلها (الإبطاء) الرابع (أكل الربا) وهو لغة الزيادة (و) الخامس (الكل مال اليتيم) الذي مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولي يوم الزحف) أي الفرار عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قتل المحصنات) الذي

غيرها وقال الفياكهي شارح العمدة إنما عبر صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لأنه أطلع على أن سعداً وسبعين ويحصل له أولاد غير البنات المذكورة فأنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين أم وهم عاصم ومهصب ومحمد وعمر وزاد بعضهم إبراهيم ويحيى واسحق وزاد ابن سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالحا وعثمان واسحق الأصغر وعمر الأصغر وغيرهم وأخذ كبره من البنات ثلث عشرة بنتاً قال الحافظ ما معناه أنه قد كان لسعد وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجوداً إذ قال قوله عالة أي فقراء وهو جمع عائل وهو الف فقير والف عمل منه عال يعمل إذا افتقر قوله يتكففون الناس أي يسألونهم بما كففهم يقال تكفف الناس واستكفف إذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفافاً من طعام قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه سبحانه قال من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثالث قال في الفتح وفيه أن خطاب الشارح لواحد من كان بصفته من المكلفين لا يطابق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد وقد أبعده من ذلك بخصص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثاً ضعیفاً أو كان ما يخلفه قديراً وفي حديث أبي الدرداء وما ورد في معناه دليل على أن الأذن لما بالنصر في ثلث أموالنا في أواخر أعمارنا من الإطاف الإلهية بنا والتكثير لعمالنا الصالحة وهو من الأدلة الدالة على اشتراط القرية في الوصية (وعن عمرو بن جارية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأنتحت جرائها وهي تقصع بجرتها وإن اغمامها يسيل بين كفتي فصيحته يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي وعن أبي امامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء

أحسب أن الله تعالى وحفظهن من الزنا المؤمنات) احتد به عن كذا الكافرات (القافلات) عما نسب إليهن من الزنا والنقص على عدد لا ياتي أزيد منه في غير هذا الحديث كالزنا بجاهل الجار وعقوق الوالدين واليمين الغموس وغير ذلك وقد تصدى إمام الفقيه الشافعي بن حجر المكي في الزواجر عن اقتراف الكبائر وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم مديون وأخرجه أيضاً في الطب والمخاريز ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم وريثي ديناراً ولا درهماً بالتزم على النهي وبالرفع على النكير وسماهم ورثة تجزأ والأفقد قال إمامنا في الأندلس الأئمة لا نورث وقال الحافظ سماهم ورثة بأعتمادهم كذلك بالقوة لكن منهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا نورث مائة كصادقة (ماتت بعد نفقة نسائي) احتج له ابن عيينة

فيما قاله الخطابي بانهم في معاني المعتدات لانهن لا يجوز لهن ان يسكنن ابد الجحيم لهن النعمة وتركت من لهن يسكنها
(ومؤنة عاملي فهو صدقة) وهو القيم على الارض او الجنة بعده صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على مشروعية اجرة
العامل على الوقف والحديث أخرجه أيضا في الفرائض ومسلم في المغازي وأبو داود في الخراج (عن عثمان رضي الله عنه
انه قال حين حوضر) أي لما حوضره أهل مصر في داره لاجل تولية عبد الله بن سعد بن أبي سريح واجتمع الناس فاشرف عليهم
وقال (أنشدكم الله) وزاد النسائي من رواية الاحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حرب عن
عثمان والاسلام (ولا أنشد الا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم السهم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال من حفر رومة فله الجنة فحفرها) ٢٨٦ قال ابن بطال هذا وهم من بعض روايته والمشهور انه اشترها الا انه حفرها كما في

الورثة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة رواهما الدارقطني حديث عمرو بن خارجة أخرجه
أيضا الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمناظر وفي اسناده
شميل بن عباس وقد قوى حديثه اذ اروي عن الشاميين جماعة من الاثقة منهم أحمد
والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي
ثقة وصرح في روايته بالحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في
الفتح رجاله ثقات كنهه مع لول فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو
انخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي
رباع عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ الا انه في نفسه رواه اخبار بها كان من الحكم
قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن
مرسل عطاء انخراساني ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال
الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده راء وفي
لباب عن أنس عن ابن ماجة وعن جابر عند الدارقطني وصوب ارساله وعن علي عنه
أيضا واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد مرسل عند الشافعي قال في
الفتح ولا يخلو اسناده كل منها من مقال امكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بل
جرح الشافعي في الام الى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل القيا ومن حفظنا عنهم
من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتلفون في ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث وبأثره عن حفظه وقته عن لقوه من أهل العلم
فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نزع الفخر الرازي في كون
هذا الحديث مقواترا قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور ومن مذهب الشافعي ان
القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ لكن الحجة في هذا اجماع العلماء على مقتضاه كما
صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم الزوم لان الاكثر
على انها موقوفة على اجازة الورثة وقيل انها لاتصح الوصية لوارث أصلا وهو الظاهر

الترمذي بالنظر هل تعلمون ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قدم المدينة وليس بها ماء
يسبغ به غير رومة فقال
من يشترى بئر رومة يجعل دلوه
مع دلاء المسلمين يجزيه منها في
الجنة فاشترى بها من صلب مالي
الحديث وعنه النسائي انه
اشترى بها عشرين ألفا ويخمس
وعشرين ألفا ككن روى
البغوي الحديث في الصحابة
بلفظ وكانت لرجل من بني غفار
عين يقال لها رومة واذا كانت
عيناً فيجوز ان يكون عثمان
حفرها بئرا وكانت العين تجري
الى بئر فوسعها عثمان وطواها
فنسب حفرها اليه قاله في
الفتح (السهم تعلمون انه) صلى
الله عليه وآله وسلم (قال من
يجهز جيش العسرة) يضم العين
وهي غزوة تبوك (فله الجنة
نفعهم فصدقه بها قال) الضمير
للاصحاب وقد استدل البخاري

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه من وقفه وهو مقيد بما اذا كانت المنفعة عامة كالصلاة لان
في بقعة جعلها مسجدا والشرب من بئر وقفها وكذا كآب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها وقد راجع الطبع فيها او كيزان لشرب
ونحو ذلك والفرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث له طرق
والفاظ وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح وفيها ما يقب ظاهرا لعثمان رضي الله عنه وجواز تحدث الرجل عن ابيه عند الاحتياج
الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيلا من نعمة وانما يذكر ذلك عند الحاجة والمكاشرة والتعجب ووقف أنس دارا بالمدينة فكان اذا قدم
المدينة من ابيه الحج نزلها وصدق الزبير بن العوام بدورته وقال للمردودة الماطقة من بنائه أن تسكن غير مضرة ولا مضرة بها
فان استغنت بزوج فليس لها حق في السكنى وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب سكنى

لذوي الحاجة من آل عبد الله بكارهم وصغارهم **ع** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من قحسهم (هو بن زيل) بالموحدة المضحومة وفتح الراي مصغرا عند ابن ما كولا ولا بن منه بديل بن أبي مارية بالمال المهمة بدل الراي وليس هو بديل ابن ورفاهة خراحي وهذا سهمي وفي رواية ابن جريح انه كان مسلما (مع تميم الداري) الصحابي المشهور وكان نصرانيا وكان ذلك قبل ان يسلم (وعدي بن بقاء) وكان نصرانيا قال الذهبي لم يبلغنا السلامه من المدينة للنجارة الى أرض الشام (فمات) بن زيل (السهمي) بأرض ليس بهماسلم) وكان لما شئت ودوجه أوصى الى تميم وعدى وأمرهم ان يدفعامتاعه اذا رجعا الى أهله (فلما قدما) عليهم (بتر كتمه فقدوا جاما) أي ابنا قاله في الفتح وتعبه العيني فقال هذا تفسير الخاص بالعام وهو لا يجوز لان الاناء أعم من الجلام والجلام هو الكاس اه والذي ذكره البغوي وغيره ٢٨٧ من المفسرين انه اناء من فضة منقوش بالذهب فيه ثلثمائة مثقال وكذا

في رواية عن عكرمة اناء من فضة منقوش بذهب (من فضة مخصوصا من ذهب) أي فيه خطوط طوال كالخوص كأننا أخذاه من متاعه وفي رواية ابن جريح عن عكرمة ان السهمي مرض فكتب وصيته بيده ثم دسهم في متاعه ثم أوصى اليهم فانامات ففصامتاعه ثم قدما على أهله فدفعاه اليهم ما أراد ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وقد واثبوا شيئا ففسا لهما عنها فحجدا فرعوهما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت هذه الآية الى قوله لمن الاثمين (فاحلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ثم وجد الجلام بمكة فقالوا أي الذين وجد الجلام معهم (ابتعناهم من تميم وعدى فقام رجلان) عمرو بن العاص والمطلب بن أبي وداعة (من أوليائه) أي من أولياء بن زيل السهمي (فخلفا شيئا دتما أحق

لان النبي أما أن يتوجه الى ذاتي والمردالا وصية شرعية وأما الى ما هو أقرب الى الذات وهو الهبة ولا يصح أن يتوجه ههنا الى الكمال الذي هو أبعده الجازين وحديث ابن عباس المذكور وان دل على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر فهو لا يدل على ان النبي غيبر متوجه الى الصحة بل هو متوجه اليها واذا رضى الوارث كانت صحيحة كما هو شأن بناء العام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب وحكي صاحب البحر عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس انهم تجاوز الوصية للوارث واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والأقربين قالوا ونسخ الوصية لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك بان الجواز أيضا منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد اختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين فقبيل آية الفرائض وقبيل الأحاديث المذكورة في الباب وقبيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليلا هكذا في الفتح وقد قيل ان الآية مخصوصة لان الأقربين أهم من أن يكونوا وارثين أم لان كانت الوصية واجبة لجميعهم وخص منها الوارث بآية الفرائض وبأحاديث الباب وبقي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طاووس وغيره قوله وأن تحت جرائها بكسر الجيم قال في القاموس جرائ البعير بالكسر مقدم عنقه من مذبحه الى منخره قوله وهي بقصع يجريتم الجزة بكسر الجيم وقشد يد الراي قال في القاموس الجزة بالكسر هيئة الجرو وما يقض به البعير فيها كاه ثانية وقد اجتمعوا جروا والقمة يتعل بها البعير الى وقت علقه والقصع البلع قال في القاموس قصع كمنع ابتلع جرع الماء والناقعة يجريتم اريدتم الى جوفها او مضغتها أو هو بعد الدسع وقبل المضغ او هو ان قلا بها فاهها وشدة المضغ اه قوله وان لغامها بضم اللام بعدها غين محجمة وبعدها الفميم هو اللعاب قال في القاموس لغم الجمل كمنع رمي بالهابة لزيدة قال والملاعغم مأحول القم قوله الا ان يشاء الورثة في ذلك رد على المزني ودأود والسبكي حيث قالوا انها لا تصح

من شهادتهم) يعني عيضا أحق من عيتمها (وان الجلام لصاحبهم قال وفيهم نزات هذه الآية نياهم الذين آمنوا شهداء بينكم) اذا حضر أحدكم الموت زاده أبو ذر واستدل بهذا الحديث لجواز رد الأيمن على المدعي فيحلف ويستحق واستدل به ابن سريج الشافعي للحكم بالشاهد واليمين وتكلف في انتزاعه وهو متعسف كما ذكر في الفتح واستدل به على جواز شهادة الكنان بناء على ان المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه وثعقب بوجوه منها ان الدليل دل على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبتت شهادة الكافر على الكافر على ظاهرها وخص جماعة القبول باهل الكتاب والوصية ببقية المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأجدوه هؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوي ذلك

عندهم حديث الباب فان سماقه طاب ابن اظاهر الآية وقيل المراد بالغیر العشرة وهو قول الحسن وفيه نظر وذهب جماعة من
الائمة الى ان هذه الآية منسوخة وان ناسخها اقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء واوجبوا بالاجماع على رد هذه الفاسق
والكافر شر من الفاسق والجواب ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليين أولى من الغناء أحدهما وبان سورة
المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن جعفر من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت فممن
مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين فان اتهم ما استخلفا أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد على من قال ان
هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري انه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرؤى أبو داود وبأسناد رجاله
ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بقوا فلم يجد أحد من المسلمين فاشهد رجائين من أهل الكتاب

الوصية بما زاد على الثالث ولما أجاز الوارثه واحتجبوا بالاحاديث الاسمية في الباب الذي
بعده هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة يتعين
المقول بها قال الحافظ ان صحت هذه الزيادة ففي حجة واضحة واحتجبوا من جهة المعنى
بان المذبح انما كان في الاصل لحق الوارثه فاذا أجازوه لم يتنع واختلقوا بعد ذلك في وقت
الاجازة فليجهر على انهم ان أجازوا في حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان
أجازوا بعده فقد فصل المال كية في الحياة بين مرض الموت وغيره فالحق هو امرض
الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان المميز في عائلة الموصى وخشى من امتناعه
انقطاع معرفه عنه لو عاش فان مثل هذا الرجوع وقال الزهري وريعه ليس لهم
الرجوع طاقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا يوم الموت حتى لو أوصى
لاخيه الوارث حيث لا يكون للموصى ابن ثم ولده ابن قبل موته صحت الوصية لالاخ
المذكور ولو أوصى لاختيه ولده ابن فمات الابن قبل موت الموصى ففي وصية لوارث

(باب في ان تبرعات المريض من الثلث)

(عن أبي زيد الأنصاري أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأبو داود وبعثناه وقال فيه لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين * وعن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة عبيد كين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم اثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديداً رواه الجماعة إلا البخاري * وفي لفظ أن رجلاً أعتق عند موته ستة رجال له فباعهم ورثته من الأعراب فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال أو فعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صلينا عليه فأقرع بينهم فاعتق منهم * اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأبو داود وأبو حنيفة * ومعه من سوى بني متقدم العطايا ومناخرها لأنه لم يستفصل هل أعتقه * هم بكافة

تقدم ما الكوفة بتر كنه ووصيته
 فاشبه الاشعري فقال هذا لم يكن
 بعد الذي كان في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فاسمها
 بعد العصر ما خاب ولا كذب ولا
 تقصا ولا بدلا وأمضى شهادتهما
 رجعه الفخر الرازي وسبقه
 الطبري لذلك بان قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا خطاب
 للمؤمنين فلما قال أو آخر ان من
 غيركم صرح انه أراد غير المخاطبين
 فنعين (هم) من غير المؤمنين
 وأباضقوا إذا سئلوا عن المسألة
 ليس مشروطا بالسفر وان أبا
 موسى حكم بذلك فلم يسكروا أحد
 من الصحابة فكان حجة وذهب
 الكرايسي ثم الطبري وآخرون
 الى ان المراد بالشهادة في الآية
 اليمين قال وقد سمي الله اليمين
 شهادة في آية اللعان وأيدوا
 ذلك بالإجماع على ان الشاهد
 لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وان
 الشاهد لا يمين عليه انه شهيد

باسم الله وهو متعقب كما بينه في الفتح قال الشوكاني في تفسيره قوله تعالى أو آخران من غيركم أي من
الاجانب وقيل ان الضمير في منكم للمساكين وفي من غيركم للكفار وهو الانسب بسباق الآية وبه قال أبو موسى الأشعري
وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل الذمة على المساكين في السفر في خصوص الوصايا كما يفيد
النظم القرآني ويشهد له سبب النزول فاذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المساكين فليشهد درجستان من أهل
الكفر فاذا قدموا دأبوا بالشهادة على وصيته خلفا بعد الصلاة انهما ما كذا ولا بد لا وان ما شهد به حق فيحكم بعينه ثم ادعى ما
فان عمر بعد ذلك على انهما كذا أو خانا خلفا درجستان من أولياء الموصي وغرم الشاهدان السكاران ما ظهر عليهم من خيانة
أو نحوها هذا معنى الآية عند من تفسرهم ذكره وبه قال سبعة من المسندين يحيى بن عمر وسعد بن جبير وأبو مجلز والضمي

وشريح وعبيدة السمانى وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدى والثورى وأبو عبيد وأبو جندب وحنبلى وذو الهذيل إلى الأول أعنى
تفسيرهم منكم بالقرابة أو العشيبة وقتة من غيركم بالاجانب الزهري والخبز وعكرمة وذهب مالك والشافعى وأبو
حنيفة وغيرهم من النخلة إلى أن الآية منسوخة واحتجوا بقوله عن ترضون من الشهداء وقوله وأشهدوا وذوى عدل منكم
والكفار ليسوا برضيين ولا عدول وخالفهم الجمهور وقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ
وأما قوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله وأشهدوا وذوى عدل منكم فهما عامان فى الأشخاص والأزمان والأحوال
وهذه الآية خاصة بمحالة الضرب فى الأرض وبالوصية وبمحالة عدم وجود الشهداء والمسلمين ولا تعارض بين خاص وعام اهـ
(بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسير) * يكسر الجيم أصله ٢٨٩ لغة المشقة يقال جهدت جهادا باغت

المشقة وشربا بذل الجهد فى القتال الكفار انصرة الاسلام واعلاء كلمة الله ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشيطان والنفس وأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل ثم على تعليمهما وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتى به من الشهوات وما يزينه من الشهوات وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب وأما النفس فباليد ثم اللسان ثم القلب واختلف فى جهاد الكفار هل كان أولا فرض عين أو كفاية والسير جمع سيرة وهى الطريقة وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لانها متعلقة من أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى غزواته (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل) قال فى الفتح لم أقف على اسمه (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضا النسائى وكنت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسنادهم رجال الصحيح قوله أعنى سنة أعبد عنه ومنه قال القرطبى ظاهره انه تجزئ عنهم فى مرضه قوله فأقرع بينهم هذا نص فى اعتبار القرعة شرعا وهو صحيح لما لاك والشافعى وأحمد والجمهور على أن حنيفة حيث يقول القرعة من القمار وحكم الجاهلية ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويتسعى فى باقيه ولا يقرع بينهم وبمثل ذلك قالت الهادوية قوله فاعتق اثنين وارق أربعة فى هذا أيضا حجة على أبي حنيفة ومن معيه حيث يقولون يعتقون جميعا قال ابن عبد البر فى هذا القول ضرب من الخطأ والاضطراب قال ابن رسلان وفيه ضرر كثير لان الورثة لا يحصل لهم شئ فى الحال أصلا وقد لا يحصل من السعاية شئ أو يحصل فى الشهر خمسة دراهم أو أقل وفيه ضرر على العبيد لالزامهم السعاية من غير اختيارهم قوله لو شهدته قبل ان يدفن الخلفه ذاتفسير للقول الشديد الذى اجمعت فى الرواية الاخرى وفيه تغليظ شديد ومبالغ وذلك لان الله سبحانه لم يأذن للمريض بالتصرف الا فى الثلث فاذا تصرف فى أكثر منه كان مخالفا لحكم الله تعالى وشايب المان وهب غير ماله قوله فجزأهم بتشديد الزاى وتحقيقه الغتان مشهورتان اى قسمهم وظاهره انه اعتبر عدد اشخاصهم دون قيمتهم وانما فعل ذلك لتساويهم فى القيمة والعدد قال ابن رسلان فلو اختلفت قيمتهم لم يكن بد من تعدد باهم بالقيمة مخافة أن يكون ثلثهم فى العدد أكثر من ثلث الميت فى القيمة قوله رجله بفتح الراء وكوز الجيم جمع رجل قوله ما صلينا عليه هذا أيضا من تفسير القول الشديد المهم فى الرواية المتقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض انما تنفذ من الثلث ولو كانت منجزة فى الحال ولم تضاف الى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الاجماع على المنع من الوصية بازديمن الثلث ان كان له وارث والتجيز حال المرض المخوف حكمه حكم الوصية واختلفوا هل يعتبر ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما وجهان للشافعية أصحهما الثانى وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول على رضى

٢٧ نيل (داني) بفتح اللام (على عمل يعدل الجهاد) أى يساويه ويمثله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا جد العمل الذى يعدل الجهاد وفيه ان الجهاد فى سبيل الله أفضل الاعمال) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مستأنفا) هل تستطيع اذا خرج انجاهد أن تدخل مسجدك فى قوم ولا تفر وتقوم ولا تفطر (قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو هريرة ان فرس الجاهل يلبس فى طوله فيكتب له حسنة وهذا الحديث أخرجه النسائى فى الجهاد أيضا وهذه فضيلة ظاهرة للمجاهد فى سبيل الله تقتضى أن لا يعدل الجهاد شئ من الاعمال قال عياض اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد لان الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الاعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صار جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معادلة لاجر المواظب على الصلوة وغيرها ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستطيع ذلك وفيه ان الفضائل لا تدرك بالقيام وانما هى

احسان من اقبل من شاء واستدل به على أن الجهاد أفضل الاعمال مبالغة وقال ابن دقيق العبد القياس يقتضي أن يكون الجهاد افضل الاعمال التي هي وسائل لان الجهاد وسيلة الى اعلان الدين ونشره واحمال الكفر ودخضه ففضله بفضله ذلك
 ١٨ قال في الفتح يمكن يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء عن فروة ع
 أنكم بكم بغير اعمالكم وان كما عند ملككم وارفعهما في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا
 عدوكم تفتربوا عن انفاقهم - ويضربوا عنقكم قالوا بلى قال ذكر الله فانه ظاهر في أن الذكر تجزئه افضل من ابلاغ ما يقع
 للعبد عند افضل من الانفاق مع ما في الجهاد وانفعة من النفع المتعدى **قوله** عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قيل يا رسول الله
 اي الناس افضل قال في الفتح لم أقف ٢٩٠ على اسم السائل وقد ورد ان ابا ذر سأل عن نحو ذلك ولما حكم اي الناس اكل

الله عنه وجماعة من التابعين وقال بالاول مالك وأكثر العراقيين والنخعي وعمر بن عبد
 العزيز - وكوا بان الوصية عقد والعقد معتبر بالوفاة لو نذر أن يتصدق بثلث ماله
 اعتبر بذلك حال النذر اتفاقا وأجيب بان الوصية ليست عقدا من كل وجه ولذلك لا يعتبر
 فيها القورية ولا القبول وبالتريق بين النذر والوصية بان يصح الرجوع فيه او النذر يلزم
 وغرة هذا الخلاف تظهر في ما لو حدث له مال بعد الوصية واختاروا أيضا هل يحسب
 الثالث من جميع المال او يتقدم ما عليه الموصى دون ما خفي عليه أو يتجدد له ولم يعلم به
 وبالأول قال الجمهور وبالثاني قال مالك وبوجه الجمهور انه لا يستترط أن يستضره مقدار
 المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بنفسه فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك

(باب وصية الحر إذا أسلم ورثته هل يجب تنفيذها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان العاص بن وائل أودى أن يعتق عنه مائة رقبة
 فاعتق ابنه هثم بن عدي مائة رقبة فاراد به عمرو أن يعتق عنه الخبيث الباقية فقال يا رسول
 الله ان أبي أوصى يعتق مائة رقبة وان هثم ما اعتق عنه خمسين رقبة وبقيت خمسون رقبة
 أفاعتق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان مسلما فأعتقتم عنه أو تصدقتم
 عنه أو هججتم عنه بلغه ذلك روى أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وأشار الترمذي
 الى الاختلاف في حديث عمرو بن شعيب وقد قدمنا غير مرة ان حديثه عن أبيه عن جده
 من قسم الحسن وقد صححه الترمذي بهذا الاسناد عدة أحاديث والحديث يدل على أن
 الكافر اذا أوصى بقربة من القرب لم يلحقه ذلك لان الكفر مانع وهكذا لا يلحقه ما ناله
 قرابته المسلمون من القرب كالصدقة والحج والعق من غير وصية منه ولا فرق بين أن
 يكون الفاعل لذلك ولدا أو غيره وليس في هذا الحديث ما يدل على عدم صحة وصية الكافر
 اذ لا لازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقا نعم فيه دليل
 انه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب قال في البصر مستله ولا
 تصح يعق الوصية من كافر في معصية كالمسح لاح لاهل الحرب وبناء البيع في خطا

ايما ناوكان المراد بالمؤمن من
 قام بما تعين عليه القيام به ثم
 حصل هذه الفضيلة وليس المراد
 من اقتصر على الجهاد واحد من
 الواجبات العينية وحيث
 فيظهر فضل الجهاد لما فيه من
 بذل نفسه وماله لله تبارك وتعالى
 وما فيه من النفع المتعدى وانما
 كان المؤمن المعتزل تلوه في
 الفضيلة لان الذي يخاطب الناس
 لا يسلم من ارتكاب الاثم فقد
 لا يفي هذا هو مقتضى وقوع
 الفتن فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (مؤمن) اي
 افضل الناس مؤمن (يجاهد في
 سبيل الله بنفسه وماله) لما فيه
 من بذلهم مع النفع المتعدى
 وعند الناس ان من خير الناس
 رجلا يعمل في سبيل الله على ظهر
 فرسه من التبعة فضيلة وذلك يقوى
 قول من قال ان قوله مؤمن يجاهد
 المقدور بقوله افضل الناس مؤمن
 يجاهد عام مخصوص وتقديره

من افضل الناس لان العلماء الذين حملوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون المسلمين
 (قالوا ثم من) الي المؤمن المجاهد في الفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مؤمن) اي تربيته مؤمن (في شعب من الشعاب)
 بكسر الشين وسكون الين في الاول وفتحها في الثاني آخره موحدة هو ما انقرج بين الجبلين وليس يقيد بل على سبيل المثال
 قال ابن عبد البر انما وردت الاحاديث بذكر الشعب والجبل لان الغالب على الشعب الجبلين والاعراب عن الناس فلذا مثلهم العزلة
 والافراد فكل مكان يبعد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى زاد القسطلاني كالساجدة والبيوت والمسلم رجل معتزل (يتق
 الله ويعد الناس من شره) واسلم يعذبه وفي حديث ابن عباس معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس
 وللمعزدي وحسنه والحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا من شعب فيمنه عين عذبة فاجبه فمالوا معتزلت ثم استأذن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا نذبح فان مقام اجدكم في سبيل الله افضل من صلواته في بيته سبعين عاما وفي الحديث فضل الانفراد والعزلة لما فيها من السلامة من الغيبة والافق ونحوه ما امتازل الناس امره فقال الوجه ورحل ذلك عند وقوع الدين ويؤيد ذلك حديث بحجة بن عبد الله عن ابي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان يكون خيرا الناس فيه منزلة من أخذ به ثمان فوسه في سبيل الله يطالب الموت في مظلته ورجل في شعب من هذه المآب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الامن خير رواه مسلم وابن حبان وروى البيهقي في الزهد عن ابي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه الامن هرب يدته من شاق الى شاق ومن هجر الى هجر فاذا كان ذلك لم تزل المعيشة الا بسخط الله فذا كان ذلك كذلك كان هلاك الرجل على يد زوجته وولده فان لم يكن له زوجة ولا ولد كان هلاكه على يداويه فان لم يكن له ٢٩١ ابوان كان هلاكه على يد قرابته او الجيران قالوا كيف ذلك يا رسول الله قال

يعيرونه بضيق المعيشة فعند ذلك يورد نفسه الموارد التي يهلك فيها نفسه اما عند عدم الفتنة فذهب الوجه وان اذخه لاط افضل الحديث الترمذي المؤمن الذي يحاط الناس ويصبر على اذاهم اعظم أجرا من الذي لا يحاط الناس ولا يصبر على اذاهم وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا في الرقاق ومسلم وابوداود في الجهاد وابن ماجه في الفتن (عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل الجاهد في سبيل الله والله اعلم عن مجاهد في سبيله) اي الله اعلم بقدريته ان كانت خالصة لاعلاء كلمته فذلك الجاهد في سبيله وان كان في نيته حب المال والدينا واكتساب الذر فذلك لا يشر له مع سبيل الله الدنيا قال في الفتح فيه اشارة الى اعتبار الاخلاص (كمثل الصائم) ثم اراه

المسكين وتصحب بالمال ما اذا لامانع اه
 (باب الابصاح ايدخله لثبابة من خلافة وعاقبة وما كمة في ذنب وغيره) *
 (عن ابن عمر قال - حضرت ابي حنيفة فاصيب فاشوا عابه وقالوا جرح الله خير اذ قال راغب رهب قالوا - تخلف فقال - انج - حل امركم - ما اوتمت لوددت ان - ظني منها - الكفاف لاهي - ولا لي فان - تخلف - فقد استخلف من هو خير مني يعني ابا بكر وان اترككم فقد ترككم من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فعرفت انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغير مستخلف متفق عليه * وعن عائشة ان عبد بن زهرة - وعبد بن ابي وقاص اختصما لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن أمة زمة فقال - عديار - ول الله اأخي اذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمة فاقبضه فانه اخي وقال ابر زمة اخي وابن أمة أبي ولد علي فراش أبي فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشبه ابنا بعتبة فقل - ل هولاك يا عبد بن زمة لولد للقراش واحتجبي منه يا - ودر رواه البخاري * وعن الثوري بن - ويدا الثوري ان امه أوصت أن يعق عنها رقبة مؤمنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال عدي جارية سوداء فقال انت بها فادعها بها فجات فقل لها من ربك قالت الله قال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها فانها مؤمنة رواه أحمد والنسائي) حديث الشري يدرواه النسائي من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا بأس به وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه أيضا ابوداود وابن حبان قوله فقد استخلف من هو خير مني استدل بهذا المصنف على جواز الوصية بالخلافة وقد ذهبت الاشعرية والمعتزلة الى أن طريقهما اعقد والاختيار في جميع الأزمان وذهبت المعتزلة الى أن طريقهما الدعوة وللإسلام في هذا محل آخر قوله انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير مستخلف يعني انه سني متقدم بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترك

(القائم) ليله زاد مع لم اتقأت بايات الله لا يتر من صيام ولا صلاة وزاد النسائي من هذا الوجه الماشع الرا كع الساجد ومثله بالصائم لان الصائم معك لنفسه عن الاكل والشرب والذات وكذلك الجاهد معك لنفسه على محاربة العدو وحابس نفسه على من يقاتله كما ان الصائم القائم الذي لا يتر ساعة من العبادة مستقر الاجر كذلك الجاهد لا يضيع ساعة من ساعته غير أجر قال تعالى ذلك بانهم لم يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة الى قوله الا كتب لهم به على صالح ان الله لا يضيع أجر المحسنين (وتوكل الله) اي تكفل على وجه الفضل منه (لجاهد في سبيله بان يتوفاه أن يدخله الجنة) في الحال ساعة مونة بغير حساب ولا عذاب كما ورد ان ارواح الشهداء تشرح في الجنة وبهذا المقرر يرد دفع ابراد من قال ظاهرا الحديث التسوية بين الشهيد والراجع بالمال ان حصول الاجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب ان المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو يرجعه) الى ما كنه

(سالم مع أجر) وحده (أو غنية) خالصة مع أجر وحذف الأجر من الثاني لعدمه إلا يحتلوا الجهاد عنه فالحضية مانعة الخلو
 لامانة الجمع أوله قصه بالنسبة إلى الأجر الذي بدون الغنية إذا القواعد تقتضي أنه عند عدم الغنية أفضل منه وأتم أجر عند
 وجودها قال في الفتح فالحديث صريح في أني الحرمان وليس صريحاً في أني الجمع رقيب أو مع في الواو وبه يترجم ابن عبد البر
 والقرطبي ورجحها الزوربشتي والتفدير بأجر وغنية وقد وقع ذلك في رواية مسلم بالواو في بعض رواياته ورواه القرطبي وجماعة
 عن يحيى بن يحيى بصيغة أو وكذا مالك في الموطأ ولم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه فبالواو ولكن في رواية ابن بكير عن
 مالك مقال وكذا وقع عند النسائي وأبي داود بإسناد صحيح فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن أو في هذا الحديث
 بمعنى الواو كما هو مذهب شعبة الكوفي ٢٩٢ لكن فيه اشكال صحيح كما قال ابن دقيق العيد من حيث أنه إذا كان المعنى

الاستخلاف ويندع الاقتداء بابي بكر وإن كان الكل عنده جائزاً ولكن الاقتداء بمن
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في الترتل أولى من الاقتداء بابي بكر في الفعل قوله وعن عائشة
 أن عبد بن زمعة الخ سباني الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد للفراش إن شاء الله
 لأن المصنف رحمه الله سيذكره هذا الموضع الذي يليق به واتخاذ كرههنا
 للاستدلال به على جواز الإصاء بالنيابة في دعوى النسب والمحكمة ووجه ذلك أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك على سعد بن أبي وقاص دعواه بوصاية أخيه في ذلك ولو
 كانت النيابة بالوصية في مثله غير جائزة لانكسر عليه قول: وعن الشريد بن زويد الخ
 استدل به المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بترك الوصية ولم يبيح له أو مثله ذلك لا يجوز ولو كان غير جائز لزمه لما قرر
 من عدم جواز تأخر البيان عن وقت الحاجة قوله فقال لها من ربك الخ قد كفى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم معرفة الله والرسول في كون تلك الرقبة مؤمنة وقد ثبت مثل ذلك
 في عدة أحاديث منها حديث معاوية بن الحنكهم السلمي عنده مسلم وغيره ومنها عن رجل من
 الأنصار عند أجدد ومنه عن أبي هريرة عن أبي داود وعن حاطب عند أبي أحمد الغسال
 في كتاب السنة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

* (باب وصية من لا يعيش مثله) *

(عن عمرو بن ميمون قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل له أصاب باباً بالمدينة
 وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف قال كيف فعلتما أتحافاً أن تكونا قد حلقا
 الأرض ما لا تطيق قال لا جأناها امرأته لمطبعة وما فيها كثير فضل قال انظر أن تكونا
 حلقتما الأرض ما لا تطيق قال لا لا فقال عرائش سألني الله لادعني أراهم أهل العراف
 لا يحبني إلى رجل بهتني أبداً قال فما أتت عليه رابعة حتى أصيب قال اني لقائم ما بيني
 وبينه إلا عبد الله بن عباس غداة أصيب وكان إذا مر بين الصفيين قال استأذنا حتى إذا لم ير

يقتضي اجتماع الأمرين كان
 ذلك داخل في الضمان فيقتضي
 أنه لا بد من حصول الأمرين
 لهذا الجهاد وقد لا يتفق له ذلك
 فافتر منه الذي ادعى أن أو بمعنى
 الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على
 ظاهرهما أن من رجع بغنية رجع
 بغير أجر كما يلزم على أنهما يعني
 الواو أن كل غازي رجع مع لهيب
 الأجر والغنية معاً وأجاب في
 المصباح بأنه انما يراد بالاشكال
 إذا كان القائل بأنهم بالتقسيم قد
 فسر المراد بما ذكره هو من قوله
 فله أجران فأنته الغنية إلى آخره
 وأما ما سكت عن هذا التفسير
 فلا يعجب بالاشكال إذ يحقل أن
 يكون التقدير أو يرجعه سالماً
 مع أجر وحده أو غنية وأجر كما
 هو والتقسيم بهذا الاعتبار صحيح
 والاشكال ساقط مع أنه لو سلم أن
 القائل بأنهم بالتقسيم صرح بأن
 المراد فله الأجران فأنته الغنية
 وأن حصلت فلا يلزم برد الاشكال

المذكور عليه لاحقاً أن يكون تكبير الأجر له عظيم ويراد به الأجر الكامل فلا يلزم أنهما مطلق الأجر عنه أه
 وقد روى مسلم من حديث عمرو بن العاص مر فوعا ما مر غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنية لا تجلبوا ثلثي أجرهم وثلثي
 لهم الثلث فإن لم يصيبوا غنية تم لهم أجرهم وهذا صريح ببقاء بعض الأجر مع حصول الغنية فتكون الغنية في مقابلة أجر
 من ثواب الغزو وفي التعبير بثلاثي الأجر حكمة لطيفة وذلك أن الله تعالى أعاد للعجاة ثلاث كرامات دينيون ثبات وأخروية
 فالدينون ثبات السلامة والغنية والأخروية دخول الجنة فإذا رجع سالماً غنائماً فقد حصل له ثلثاً ما أعاد الله له وفي له عند الله
 الثلث وإن رجع بغير غنية عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته وليس المراد ظاهر حديث الباب أنه إذا غنم لا يحصل له أجر
 أه وفيه ان الفضائل لا تدرك دائماً بالقياس وفيه استعمالات التمثيل في الأحكام وإن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب

لا علمنا وانما تحصل بالنية الخاصة اجالا وتفصيلا وهذا الحديث أخرجه النسائي في المجاهد ايضا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان) قال ابن بطال لم يذ كر الزكاة والحج ولعله سقط من أحد روايته وقد ثبت الحج في الترمذي من حديث معاذ بن جبل وقال فيه ولا أدري إذ كر الزكاة أم لا وايضا فان الحديث لم يذ كر ايمان الاركان فكان الاقتصار على ما ذكر ان كان محفوظا لانه هو المتكرر غالبا واما الزكاة فلا تجب الا على من له مال بشرطه والحج لا يجب الا على التراضي (كان حقا على الله) بطريق الفضل والكرم لا بطريق الوجوب فانه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء (أن يدخله الجنة جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها) وفي نسخة في بيته الذي ولد فيه وفيه تأييد لمن حرم الجهاد وانه ليس محروما من الاجر ٢٩٣ بل له من الايمان والتزام القرائن ما يؤصله

الى الجنة وان قصر عن درجة المجاهدين قاله في الفتح (فقالوا يا رسول الله) في الترمذي ان الذي خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل أو أبو الدرداء كما عند الطبراني وأصله في النسائي لكن قال فيه فقلنا (أفلا نبشركم بالناس) بذلك (قال ان في الجنة مائة درجة أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض) قال الطبراني في شرح المشكاة هذا الجواب من الاسلوب الحكيم أي بشرهم بدخول الجنة بما ذكر من الاعمال يعني الايمان والصوم والصلاة ولا تكتف بذلك بل زد على تلك البشارة بشارة أخرى وهي الفوز بدرجات الشهاد افضل لان الله ولا ينقزع بذلك ايضا بل بشرهم بالفردوس الذي هو أعلى وتعقبه في الفتح فقال لو لم يرد الحديث الا كما وقع هنا لكان ما قال متبها لكن ورد في الحديث زيادة دلت

فيهن خلافة قدم وكبر ورمافا سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجتمع الناس فاهو الآن كبر فسمعه بقول قتلى أو كفى الكلب حين طعمه فطار العلي بسكين ذات طرفين لا يمر على أحد فيمنع ولا شمالا الا طعمه حتى طعم ثلثة عشر رجلا مات منهم ثمانية فبما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا فبما ظن العلي انه ما خوذ فخر نفسه وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه فبنى على عمر فقد رأى الذي أرى وأما نواحي المسجد فانهم لا يدرون غير انهم قد فقدوا وصوت عمر وهم يقولون سبحان الله سبحان الله صلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلى في كل ساعة ثم جاء فقال غلام المغيرة فقال الصنع قال نعم قال فانه الله لقد أحسرت به معروفا الحمد لله الذي لم يجعل منيقي سيد رجل يدعى الاسلام قد كنت أنت وأبولي شيمان أن تكثرا الملوح بالدينة وكان العباس أ كثرهم رقيقة فافعل ان شئت بعثت أي ان شئت قتلنا قال كذبت بعد ما تبكموا بل انكم وصتوا بولاءة تنكمه وجوا بحكم فاحتمل الى بيته فانطلقنا معه وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ فقاتل يقول أخاف عليه فأتى بنسب فشر به فخرج من حوفه ثم أتى بابن فشر به فخرج من بوحه فها هو انه ميت قد دخلنا عليه وجاء الناس يفتون عليه وجاء رجل شاب فقبل أبشر يا أمير المؤمنين بشري الله لك من مصيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدم في الاسلام ما قد عاتت ثم ولت فعدلت ثم شهادة فقال وددت ذلك كذا قال لا على ولا لى فبما أدبر اذا ازاره عيس الارض فقال ودوا على الغلام قال يا ابن أخي ارفع ثوبك فانه ابني لثوبك واتقي لربك يا عبد الله بن عمر انظر ما على من الدين فحسبوه فوجدوه ستة وعشرين ألفا ونحوه قال ان وفي له مال آل عمر فادهم من اموالهم والافسل في بني عدي بن كعب فان لم تنف أموالهم فسل في قريش ولا تعدهم الى غيرهم فأدعنى هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقبل بقر أعليكم عمر الاسلام

على أن قوله ان في الجنة مائة درجة لتدل تلك البشارة المذ كورة فعند الترمذي من رواية معاذ قلت يا رسول الله ألا خير الناس قال ذر الناس يعلموا ان في الجنة مائة درجة فظهور ان اراد لا تبشركم بالناس بما ذكره من دخول الجنة ان آمن وعمل الاعمال المقروضة عليه فيقفوا عند ذلك ولا يتجاوزوه الى ما هو افضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد وهذه هي النكته في قوله اعدها الله للمجاهدين وتعقبه المعنى بان قوله لكن وردت في الحديث زيادة الح غير مسلم لان الزيادة المذ كورة في حديث معاذ وكلام الطبراني وغيره في حديث أبي هريرة على أن حديث معاذ لا يعادل حديث أبي هريرة ولا يدينه فان عطاء بن يسار لم يدركه حديث معاذ اذ قال القسطلاني وهذا الذي قاله العيني ليس مانعا مما ذكره الحافظ ابن حجر فالحديث بين بعضه وبعضا وان ما يثبت

طريقه واختلاف تخارجهم ورواه على ما لا يخفى قال في الفتح واذا انقرره هذا كان فيه تعقب أيضا على قول بعض شراح المصايب
 سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجلولى في الأرض التي ولد المرء فيها ووجه التعقب
 ان التوسية ليست على عمومها وانما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته والله اعلم وليس في هذا السياق
 ما ينبغي ان يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجات المجاهدين اهـ قلت المراد بالبعض الطيبي وتبعه
 الكرماني (فاذا سلم الله فاسألوه الفردوس فانه اوسط الجنة) أى أفضلها (وأعلى الجنة) يعنى أرفعها وقال ابن حبان المراد
 باللاوسط السعة وبالأعلى القوة وقال الحافظ المراد باللاوسط هنا الاعتدال والافضل أقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا
 فعلى هذا فاعطف الأعلى على السعة لا أكيد ٢٩٤ وقال الطيبي المراد بأحداهم الملوأ الحسى وبالأخر الملوأ المعنوى اهـ قال يحيى

ولا تغفل أمير المؤمنين قالى لست اليوم بمؤمنين أمير وقال يستأذن عمر بن الخطاب ان
 يدفن مع صاحبيه فسلم واستأذن ثم دخل عليه ان وجد ما فاعده فمضى فقال يقرأ عمر بن
 الخطاب عليكم السلام ويستأذن ان يدفن مع صاحبيه فقالت كنت أريد ان أرى
 ولا وترته به اليوم على نفسى فلما أقل قبل هذا دعا عبد الله بن عمر فوجاء قال ارفعوا
 خاسته من رجل اليه فقال ما لك قال الذى يحب يا أمير المؤمنين أذنت قال الحمد لله ما كان
 شئ أهم الى من ذلك فاذا قبضت فاحملوني ثم سلم فقال يستأذن عمر بن الخطاب فان أذنت
 لي فادخلوني وان ردتنى فرددوني الى مقابر المسلمين وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء
 تسير يتبعها فلما رأيناها فنادوا فويلت عليه فبكت عنده ساعة واستأذن الرجال فويلت
 داخلهم فسمعنا بكاء ما من الداخل فقالوا أوص يا أمير المؤمنين استخلف فقال ما أحد
 أحق بهذا الامر من هؤلاء النفر او الرهط الذين نوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنهم وهو عنهم راض فسمى عليا وعثمان والزبير طلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال
 يشهدكم عبد الله بن عمر وابس له من الاشرئ كهيئة التميزية له فان أصابت الامر
 سعدا فهو ذلك والا فليستهن به أيكم ما أقر فاقلم أعزله من يحز لا خيانة وقال أوصى
 الخليفة من بعدى بالمهاجرين الاولين ان يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرماتهم وأوصيه
 بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم ان يقبل من محبتهم وأن يعنى عن
 مسيئتهم وأوصيه بأهل الامصار خيرا فاهم ورد الاسلام وجاهة المال وعيظ العدو وان لا
 يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم وأوصيه بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب وعادة
 الاسلام ان يؤخذ من حوائج أموالهم ويرد في بقراتهم وأوصيه بدمه الله وذمة رسوله
 ان يوفى لهم به فاهم وان يقاتل من ورائهم ولا يكفوا الا طاعتهم فلما قبض خرج باباه
 فانطلقا غشي فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت ادخلوه فأدخل

ابن صالح شيخ البخارى (أراه)
 بضم الهاء زى أظنه (قال وفوقه)
 عرش الرحمن) بفتح القاف قبل
 وقده الاصلي بضمها ولم يصحبه
 ابن قرقول بل قال انه وهم عليه
 قال في المصايب ووجه ان فوق
 من الظروف الملازمة للظرفية
 فلا تتبع عمل غير منصوبة أصلا
 والضمير المضاف اليه فوق ظاهر
 التركيب عوده الى الفردوس
 وقال السفاقي راجع الى الجنة
 كلها قال في المصايب والتدكير
 حينئذ باعتبار كون الجنة مكانا
 والافتراض الظاهر على ذلك أن
 يقال فوقها (ومنه) اى من
 الفردوس (تفجر انهار الجنة)
 الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها
 أنهار من ماء غير آسن وأنهار من
 لبن لم يتغير طعمه وأنهار من مخمر
 نبيذ لشاربين وأنهار من عمل صفي
 قال في الفتح وهو من زعم ان
 الضمير لعرش فقد وقع في حديث
 عبادة بن الصامت عند الترمذى

والفردوس أعلاه درجة ومنها أى من الدرجة التي فيها الفردوس تفجر أنهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون
 عرش الرحمن اهـ والرجن على العرش استوى كما نطق بذلك القرآن وافصح به آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد
 الانس والجان وذهب اليه العدد الكثير والجم الغفير من السلف الصالحين وعصايتهم من الائمة المجتهدين الايمان والله يقول
 الحق وهو مدي السبيل والفردوس هو البستان الذى يجتمع كل شئ وقيل هو الذى فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل بالنبطية
 وقيل بالسريانية وبما جزم أبو الحسن الزجاج وقيل الفردوس من تنزه أهل الجنة وفي الترمذى هو ربوة الجنة وهذا الحديث أخرجه
 أيضا في التوحيد والترمذى وفيه فضل ظاهرة للمجاهدين وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة المجاهد
 قد تها غير المجاهد ما بالثمة الطامسة أو بما أوزبه من الاعمال الصالحة لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالدعاء بالفردوس بعد

ان اعلمهم انه اعتد للجهاديين وقيل فيه جواز الدعاء لما لا يحصل للداعي لما ذكرته والاول اولى والله اعلم (عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال لغدوة) بفتح الغين المرة الواحدة من الغد وهو الخروج في أى وقت كان من اول النهار الى انتصافه واللام للتأكيده وقال في الفتح للقسم (في سبيل الله) اى كائنه فسه (أو روحه) بفتح الراء المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واول التقسيم اى لدرجة واحدة في الجهاد من اول النهار وآخره (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين احدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقه فانه في النفس ليكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع فذلك وقعت المقاضاة لغيرها والا ففى المعلوم ان جميع ما في الدنيا لا يساوى ذرة مما في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا التدرج من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها انفقها في طاعة الله

تعالى قال في الفتح ويؤيد هذا التفسير ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشا فيهم عبد الله بن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع انبي صلى الله عليه وآله وسلم فتسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسي بيده لو انفق غدتهم والحصائل ان المباد تسهل امر الدنيا وتكفلهم امر الجهاد وان من حصل له من الجنة قد روي بغيره كانه حصل له أعظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل له منها على الدرجات والمكثمة في ذلك ان سبب التأخير عن الجهاد الميل الى سبب من اسباب الدنيا فبها هذا التأخر ان هذا القدر اليسير من الجنة افضل من جميع ما في

فوضع هذا اللام مع صاحبها فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن اجعلوا امركم لي ثلاثة منكم فقال الزبير جعلت امرى الى على فقال طلحة قد جعلت امرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن بن عوف ايكابر من هذا الامر فقبله اليه والله عليه والاسلام لينظرون أفضالهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أفخبه لونه الى والله على ان لا آلو عن أفضلكم قال نعم فاخذ بيد أحدهم فقال لآ من قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقدر في الاسلام ما قد علمت فافقه عليه لآ من قرأ ثلثي القرآن ولآ من قرأ ثلثي القرآن ولآ من قرأ ثلثي القرآن فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على رسول الله والدار فبايعهم ورواه البخاري وقد غلبت به من رأى لودى والوكيل أن يوكلا قوله عن عمرو بن ميمون هو الاودى وهذا الحديث باطله رواه عن عمرو بن ميمون جماعة قوله قبل أن يصاب بأيام أى أربعة كما بين فيما بهد قوله بالمدينة أى بعد ان صدر من الحج قوله أن تكونوا ساجدة الارض ما لا تطيق الارض المار اليها ساهى ارض السواد وكان عمر بعثهما بضر بان عليهما الخراج وعلى آهلهما الجزية كما بين ذلك ابو عبيد في كتاب الاموال من رواية عمرو بن ميمون المذكور والمراد بقوله انظر الى فى التعميل اوهو كناية عن الحذر لانه يستلزم النظر قوله قالا ساجدا امرأه له مطيعة فى رواية ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن حمزة بن محمد بن الاسناد فقال حذيفة لوشدت لاضعت ارضى اى جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف قد سمعت ارضى امرأه له مطيعة وفى رواية له ان عمر قال لعثمان بن حنيف انى زنت على كل رأس درهمين وعلى كل جرب درهم ما وقفتا من طعام لا طاقوا ذلك قال نعم قوله انى لقاكم اى فى الوقت فنظر صلاة الصبح قوله قتلنى أو كفى الكلب حين طعنه فى رواية اخرى فمرض له بالولوة غلام المغيرة بن شعبه فتابى عمر غير بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فرأيت عمر قائما لا يلبس هكذا يقول دونكم الكلب فقد قتلتى

الدنيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البخاري (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لقاب قوس اى ما بين الوتر والقوس أو قدر وطولها ارمابن السبية والمقبض أو قدر ذراع أو ذراع يقاس به فكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (فى الجنة) أى ما صغر فى الجنة من المواضع كلها باسائتهم أو ذرها فاحذر أن قصير الزمان وصغير المكان فى الجنة خير من طويل الزمان وكبير المكان فى الدنيا تراه سد أو تصغيرها وترغبنا فى الجهاد فنبهنا أن يغتبط صاحب الغدوة والروحة بغدوته وروحته أكثر مما يغتبط ان لو حصلت له الدنيا بحد ذاتها فبها غير محاسب عليه مع ان هذا لا يتصور (خير من تطاع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله فى الذى قبله خير من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا تحت أفضل الا كما يقال العسل أحلى من الخمر والغدوة والروحة فى سبيل الله ونواهم اخبر من نعم الدنيا كلها ولو ملكها وتصور

بِعَمَّةِهَا كَالْأَنْزَالِ وَنَعِيمِ الْأَشْرَةِ بَاقٍ (وَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (الْعَذْرَاءُ أَوْ رُوحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ
الشَّمْسُ وَتَغْرِبُ) وَفِي حَدِيثٍ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِيِّ مَرْفُوعًا رُوحَةٌ وَالْعَذْرَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا
وَمَا فِيهَا وَهُوَ مَعْنَى تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرِبُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ بَيْنَهُمَا تَفَاقُ وَتَأْفَاقٌ حَدِيثٌ وَمَا فِيهِ إِشْمَالٌ مَا تَحْتَ طَبَقَاتِهَا أَعْمَاءُ أَوْ دَعَا إِلَهُ
تَعَالَى فِيهِ أَمِنْ الْكَذْرِ وَغَيْرِهَا وَحَدِيثٌ مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ إِشْمَالٌ مَا تَطْلُعُ وَتَغْرِبُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ السَّمَوَاتِ
لَا يَمُنُّ فِيهَا الرَّابِعَةُ أَوِ السَّابِعَةُ عَلَى الْخِلَافِ وَلِلْمُسْلِمِينَ قَوْلَانِ فِي حَقِيقَةِ الدُّنْيَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْهَوَاءِ وَالْجَوِّ
وَالثَّانِي أَنَّهُمَا كُلُّ الْخَلْقَاتِ مِنَ الْجَوَّاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ أَنْ يَوْجُودَ قَبْلَ الدَّارِ الْأَشْرَةِ وَالْحَاصِلُ مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الْعِلَابِ أَنَّ
الْمُرَادَ تَهْمِيلُ أَمْرِ الدُّنْيَا وَتَعْظِيمُ أَمْرِ الْجَهَادِ ٤٩٦ وَأَنَّ مَنْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْجَنَّةِ قَدْرٌ وَسْطٍ يَصِيرُ كَأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ أَعْظَمُ مِنْ

لما طلعت على الدنيا الاضات كلها اه وعند ابن ماجه عن أبي هريرة قال ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تحب الارض من دم الشهيد حتى ينذر من وجته من الحور العين يدلك واحدة منها - واحدة خير من الدنيا وما فيها ولا جد والطبراني من حديث عبادة بن الصامت مر فوعا للشهيد عند الله سبع خصال - فذكر الحديث وفيه ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين قال في الفتح استاده حسن وأخرجه الترمذي من حديث المقدم بن معديكرب وصححه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقواما من بني سليم الى بني عامر في سبعين) وهم المشهورون بالقراء لانهم كانوا أكثر قراة من غيرهم وسليم مصغر وقد روه المصايطي هذه الرواية بان بني سليم مبعوث اليهم والمبعوث هم القراء وهم من الانصار وقال في الفتح قلت التحقيق ان المبعوث اليهم ٢٩٧ بنو عامر وامابنوسليم فقدروا بالقراء المذكورين والوهم في هذا السياق

من حفص بن عمر - شيخ البخاري (فلما قدموا) بئر معونة (قال لهم خالي) حرام بن ملحان (انتم معكم) أي الى بني سليم (فان آمنوني حتى ابلغهم) بتشديد اللام المكسورة (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه يدعوهم الى الايمان (والا) أي وان لم يؤمنوني (كنتم مني قريبة) فاقدم (اليهم) فاقدموه (فيما يجهلونهم) أي يحدث بني سليم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أشاروا (الى رجل منهم) هو عامر بن الطفيل (فقطعه برمح فأنقذه) في جنبه - حتى خرج من الشق الآخر (فتال) أي حرام المطعون (الله أكبر فزنت) بالشهادة (ورب الكعبة ثم مالوا على بقية أصحابه) أي أصحاب حرام (فقتلوه) ثم الا رجلا أعرج وهو كعب بن يزيد الانصاري من بني أمية كما عند الاسماعيلي وفي القنطريون ألف

حتى استفرغنا في وجوهنا فقال أصلى الناس فقلت نعم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم توضأ وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال توضأ وصلى الصبح فقرأ في الاولى والعصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون قال وتساند الى وجر حبه يذهب دما الى لاضع اصبحي الوسطى فأتسد الفتى قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني في رواية ابن اسحق فقال عمر يا عبد الله بن عباس أخرج فنادى الناس اعن ملامنكم كان هذا فقالوا والله ما علمنا ولا اطاعنا رازد مبارك بن فضالة فظن عمر ان له ذنباً الى الناس لا يعلمه فدعا ابن عباس وكان يحبه ويدينه فقال احب أن تعلم عن ملامن الناس كان هذا فخرج لا يمر بملا من الناس الا وهم يبكون فمكثا عثما فقدوا ابكارا ولادهم قال ابن عباس فرأيت البشر في وجهه قوله الصنع بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة وابن سعد الصناع بخفيف النون قال أهل اللغة رجل صنع اليد واللسان وأمرأة صناع وحكي أبو زيد الصناع والصنع يقعان معاً على الرجل والمرأة قوله لم يجعل ميتي بكسر الميم وسكون التثنية بعد هاء مثناة فوقية أي قتلني وفي رواية الكشميني ميتي بفتح الميم وكسر النون وتشديد التثنية قوله رجل يدعي الاسلام في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل قاتلي يحاجني عند الله اسجدة سجدها له قط وفي رواية مبارك بن فضال يحاجني يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر قال عمر لا تعجلوا على الذي قتلني فقبل انه قد قتل نفسه فاسترجع عمر فقبل له انه أبو لؤلؤة فقال الله أكبر قوله قد كنت أنت وأولك تحبان أن تكسر الهلوج بالمدينة في رواية ابن سعد فقال عمر هذا من عمل أصحابك كنت أريد أن لا يدخلها علي من السبي فغلبتوني وروى عمر بن شعبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا تدخلوا علينا من السبي الا الوصيف ان عمل أهل المدينة شديد لا يستقيم الا بالهلوج قوله ان شئت فعلت الخ قال ابن السكيت انما قال له ذلك لعلمه بان عمر لا يأمره بقتلهم قوله كذبت الخ هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراده ان شئت قتلناهم فاجابه

٣٨ نيل على اللغة الربيعة قاله لكرمانى (ضع الجبل فاجبر جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم قد لقوا ربههم فرضى عنهم وأرضاهم فكانت قرأ) أي في جملة القرآن (أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا ثم نسخ) انقطه (بعد) من التلاوة وهو مما تنسبه وهو هل يجوز بعد نسخ تلاوة الآية ان يسمي الحديث ويقرأها الجنب قال الآمدي تردد فيه الاصوابون والاشبهه المنع من ذلك وكلام السهيلي يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور ليس عليه رونق الاعجاز ويقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن نظم معجز كنظم القرآن فان قيل انه خبر فلا ينسخ قلنا لم ينسخ منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان حكمكم القرآن يتي في الصلاة وان لا يسمي الا طاهر وأن يكتب بين الدفين وان يكون تعلمه فرض كتابه وكل ما نسخ رقت منه هذه الاحكام وان بقي محفوظا فهو ومنسوخ فان تعمن حكايا ان يتي ذلك الحكم

لعمري لا به انتهى وزاد ابن جرير عن أنس وأتزل الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون
 (فدعا عليهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعين صباحا) في القنوت (على رطل) بكسر الراء بطن من بني سليم (وذ كوان) بفتح
 المذال وسكون الكاف (وبني لحيان) بكسر اللام (وبني عصية) بضم العين (الذين عصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله
 وسلم وفي أواخر الجهاد أنه دعا على أحياء من بني سليم حيث قتلوا القراء قال في الفتح وهو أصرح في المقصود وفي الحديث فصل
 من يتكذب في سبيل الله (عن جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (والم) كان في بعض المشاهد)
 أى أمكنة الشهادة قيل كان في غزوة أحد (وقد دميت أصبعه) بفتح الدال أى برحت أصبعه فقطعها منه الدم (فقال) مخاطبا
 لما توجهت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨ أو حقيقة على سبيل المجازة تسلية لها (هل أنت إلا أصبع دميت) أى ما أنت

بأصبع موصوفة بشئ إلا بأن
 دميت فتبستى فانك ما تبست
 بشئ من الإسلامك أو القناع إلا
 ذلك دميت ولم يكن ذلك حذرا
 (و) أسكنه (في سبيل الله) ورضاه
 (مالميت) وهذا مما اتفق به
 المحدثون في الطعن فقالوا هذا
 شعر نطق به والقرآن يتفق عنه
 أن يكون شاعرا والجواب أنه
 رجز والرجز ليس شعرا على
 مذهب الأخفش وانما يقال
 صاحبه فلان الرابع لا الشاعر
 إذا الشعر لا يكون الايتانا ما مضى
 على أحد أنواع العروض
 المشهورة وبأن الشعر لا يدق به
 من قصد ذلك فإلم يكن مصدوره
 عن نية له وروية فيه وانما هو
 اتفاق كلام يقع موزونا ليس
 منه فالنفي صفة الشاعر لا غير
 وهذا الحديث أخرجه البخاري
 أيضا في الأدب ومسلم في المغازي
 والترمذي في التفسير والنسائي
 في اليوم والليل واستدل به على

بذلك وأهل الجازي يقولون كذبت في موضع أخطأت وأهل ابن عباس انما أراد قتل من لم
 يسلم منهم قوله فأني بنيد فشر به زاد في حديث أبي رافع لينظر ما قدر جرحه قوله فخرج
 من جرحه هذرواية الكشميين وهى الدواب ورواية غيره يخرج من جوفه وفي
 رواية أبي رافع فخرج الفيلذلم يد رأنيده هوام دم وفي رواية أخرى أيضا فقال لا بأس عليك
 يا أمير المؤمنين فقال ان يكن القتل بأسا فقد قتلت والمراد بالنبية المذكوكة وعمران نبذ
 في ماء أى نعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء وسأني الكلام عليه قوله
 وجابر جل شاب في رواية للبخاري في الجنائز وروى عليه شاب من الانصار وفي انكار عمر
 على الشاب المذكور استرسال ازاره مع ما هو قيسه من مكابدة الموت أعظم دليل
 على صلابته في الدين ومراعاة مصالح المسلمين قوله وقدم بفتح القاف وكسرهما فالأول
 بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق قوله ثم شهد اذما رفع عطا على ما قد علمت لانه مبتدأ
 وخبره لك المتقدم ويجوز عطفه على محبة فيكون مجرورا ويجوز النصب على انه
 مفعول مطلق محذوف وفي رواية جري ثم الشهادة بعد هذا كله قوله لا على ولا لى أى سواء
 بسواء قوله ألقى لنوبك النون ثم القاف لا كثر وبالموحدة بدل النون للكشميين قوله
 فحسبه وفه ويخبره ستة وعشرون ألفا ونحوه في حديث جابر ثم قال يا عبد الله أقمت عليك
 بحق الله وحق عمر اذا مت فدفنتني أن لا تغلى رأسك حتى تبيع من رابع آل عمر بثلاثة
 ألقاضه ما في بيت مال المسلمين فماله عبد الرحمن بن عوف فقال انفقتم في حج جمعتم
 وفي نوب كانت تنوبني وعرف به نذاجه دين عمر ووقع في اخبار المدينة لمحمد بن الحسن
 ابن زبالة ان دين عمر كان ستة وعشرين ألفا وبه جرم عياض قال الحافظ والاول هو المعتمد
 قوله فان وفي له مال آل عمر كانه يريد نفسه ومثله يقع في كلامهم كثيرا ويحتمل ان يريد
 ردهه قوله والافضل في بنى عدي بن كعب هو البطن الذى هو منهم وقرئ قبيلته قوله
 لا بعددهم بسكون العين أى لا تتجاوزهم وقد أنكرنا فاعضولى ابن عمر ان يكون على عمر
 دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة باسناد صحيح ان نافع قال من أين يكون على عمر دين

فضل من يتكذب في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (والم) وسلم) وقد
 قال (الله الذى نفسى بيده) الكريمة (لا يكلم) بضم الباء أى لا يجرح (أحد) مسلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشعل من
 جرح في ذات الله وكل ما دفع المرفيه بحق فأصيب فهو مجاهد كقتال البغاة وقطاع الطريق وإقامة الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر ولفظ مسلم كل كام يكلمه المسلم (والله أعلم بن يكلم) يجرح (في سبيله) معناه والله أعلم بعظيم شأنه قال في الفتح جلة
 معترضة قصد بها التقييد على شرطية الاخلاص في نيل هذا الثواب انتهى ويجوز أن يكون تسمية المصانة عن الرياء والسمعة
 (الاجام يوم القيامة وجرجه يذهب) أى يجرى (دما) وفي رواية ذكرها البخاري في كتاب الطهارة تكون يوم القيامة
 كهيئة ما اذا طعنت فتعجز دما (اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريخ المسك اذ ليس هو مسكا حقة بجملة بخلاف اللون

لون الدم فلا حاجة فيه التقدير ذلك لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها الا اللون فقط وفي رواية والعرف
وهي الرائحة ولا صحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من جرح جرحا في سيف الله أو
نكبت نكبة فانهم اتجى يوم القيامة كأغزما كانت لونه الزعفران ورصعها المسك وعرف به الزادات ان الصفة المذكورة
لا تختص بالهذه بل هي حاصله لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد به ذالجرح هو ما عوت صاحبه بسببه قبل اندماله
لما يندمل في الدنيا فان أثر الجراحة وسبيل ان الدم يزول ولا يبقى ذلك أن يكون له فضل في الجنة لكن الظاهر ان الذي يجي
يوم القيامة جرحه يشبه دما من فارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور عليه
طابع الشهادة وقوله كأغزما كانت لا يشافي قوله كهيئة المراتد ٢٩٩ انه لا ينقص شيأ بطول العهد فان العلماء

الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد فضيلة يذله نفسه في طاعة الله تعالى كذا في الفتح وقال النووي قالوا وهذا الفضل وإن كان ظاهراً لله في قتال الكفار فيدخل فيه من جرح في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق والاهل والنهي ونحو ذلك وكذا قال ابن عبيد البر واستشهد على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد لكن قال الولي بن العراقي قد يتوقف في دخول المتقاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اعتبار الاخلاص في ذلك بقوله والله أعلم عن يكلهم في سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد بذلك وجه الله وانما يقصد صون ماله وحفظه فهو يفعل ذلك بداعية الطبع لا بداعية الشرع ولا يلزم من كونه شهيداً أن يكون دمه يوم القيامة كدم المسك

وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة ألف اه قال في الفتح وهذا لا ينبغي ان يكون عند
موته عليه دين فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم في الدين عنه فلعن نافعا ذكر
ان يكون دينه لم يقض قوله فاني است اليوم للمؤمنين اميرا قال ابن التين نعم قال ذلك
عند ما يقن بالموث اشار بذلك الى عائشة حتى لا تحاييه لكونه اميرا المؤمنين واشار ابن
التين ايضا الى انه اراد ان تعلم ان سؤلها بطريق الطالب لا بطريق الامر قوله ولا ورثته
استدل بذلك على انها كانت تلك البيت وفيه نظر بل الواقع انها كانت تلك منفعة
بالكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها ورحمكم الله أرواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كالعتدات لانهم لا يتزوجون بعده صلى الله عليه وآله وسلم قوله ارفعه في أي من
الارض كانه كان مضطجعا فأمرهم أن يرفعوه قوله فاستدبره رجل اليه قال الحافظ في
الفتح لم أقف على اسمه ويحتمل انه ابن عباس قوله فان أذنت لي فأدخلوني ذكر ابن سعد
عن معن بن عيسى عن مالك ان عمر كان يخشى ان تكون أذنت في حياته جيا منه وان
ترجع عن ذلك بعد موته فاراد أن لا يكرهها على ذلك قوله فوكلت عليه أي دخلت على
عمر في رواية الكشميني في بكيت وفي رواية غيره فكشفت وذكر ابن سعد باسناد صحيح عن
المقدام بن معد يكرب انها قالت يا صاحب رسول الله يا صير رسول الله يا امير المؤمنين
فقال عمر لا صير لي على ما سمع أخرج عليك بما لي من الحق عليك ان تنديني بعد بمجلاسك
هذا فاما عينه فان اماسكهما قوله فوكلت داخلها لهم أي مدخلا كان في الدار قوله
أوص يا امير المؤمنين استخاف في البخاري في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو
عبد الله بن عمر قوله من هؤلاء النفر أو الرهط شك من الراوى قوله فسمي عليا الخ
قد استشكل اقتصاره على هؤلاء السبعة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب بانه أحدهم
وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد بان قبله وأما سعيد بن زيد فلما كان ابن عمر عم عمر
لم يسمه فيهم مبالغة في التبري من الامر وصرح المدائني باسائده ان عمر عد سعيد بن زيد
فمن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناء من أهل الشورى

وأي يذل نفسه فيه لله حتى يستحق هذا الفضل قال في الفتح واستدل بهذا الحديث على أن الشهيد يدفن بدمائه ونياجه ولا يزال عنه الدم بغسل ولا غير، أي يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نظر لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يغت كذلك ويعني عن الاستدلال بترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهيد واحد رملوهم بدمائهم انتهى وهذا الحديث أورده البخاري في باب ما يقع من نجاسات في السمن والماعن كتاب الطهارة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال غاب عني أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر فقال يا رسول الله غبت عن أول قتال فالتت المشركين) لأن غزوة بدر هي أول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (أثن الله الله دني) أي أحضرني (قتال المشركين إيمان الله ما صنع) ولمسلم ليراني الله وفي رواية ما أحدث ما أخذ من الجرح والهنز وزاد ثابت وهاب أن يقول

شبه ما أي شئ أن يلتزم شيئا يجزئ عنه فاهم وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم القرار (فما كان يوم
أحد) وأطلق اليوم وأراد لوقعة فهو واحد ما راجع إليه الكرماني (وانكشف المساوون) وفي رواية الاسماعيلي وأنهم زعم
الناس وهو معنى انكشف (قال) أنس بن النضر (اللهم اني أعوذ بك مما صنع هؤلاء يعني أصحابي) المسكين من القرار (وأبدا
الك ما صنع هؤلاء يعني المشركين) من القتال فاعتذر عنه الاولياء وتبرأ من الاعداء مع انه لم يرض الامرين جميعا (ثم تقدم)
لحمو المشركين (فاستقبله) أي استقبل أنس بن النضر (سعد بن معاذ) بضم الميم وزاد في مسند الطيالسي عن أنس منهم زعم
(فقال يا سعد بن معاذ) أريد (الجنة) أي هو مطلوب (ورب النضر) أي والده ويحتمل أن يريد أنه فانه كان له ابن يسمى النضر
وكان اذذاك صغيرا وفي رواية والله ٣٠٠ وفي أخرى والذي نفسي بيده والظاهر انه قال ههنا والبقية بالعنى (أي أحد

أربعة منه وقال لأربلي في أموركم فأرغب فيم الأحمد من اهلي قوله يشهدكم بعد الله
ابن عمر الخ في رواية للطبري فقال له رجل استخلف عبد الله بن عمر قال والله ما أردت الله
بهذه وأخرج نحوه ابن سعد بأسناد صحيح من مرسل الخنبي ولفظه فقال عمر فأنك الله
والله ما أردت الله به هذا استخلف من لم يحسن ان يطلق امرأته قوله كهيئة التعزية له
أي لابن عمر لانه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بان جعله من
أهل المشاورة وزعم الكرماني ان هذا من كلام الراوي لا من كلام عمر قوله الامرة
بكسر الهمزة وللكشيم في الامارة زاد المدائني وما ظن ان يلي هذا الامر الاعلى او عثمان
فان ولي عثمان فرجل فيه ما بين وان ولي على فستخلف عليه الناس قوله بالمهاجرين
لا وبنهم من صلي للقبليتين وقبل من شهيد بيعة الرضوان قوله الذين تبوءوا أي سكنوا
المدينة قبل الهجرة وادعى بعضهم ان الايمان المذكور ههنا من أسماء المدينة وهو بعيد
قال الحافظ والراجح انه ضمن تبوءوا ههنا ما معنى لزموا أو عاملوا به محمد بن قيس
واعتمدوا أو ان الايمان لشدة ثبوته في قلوبهم كانه احاط بهم فكانهم نزلوه قوله فهم ردة
الاسلام أي عون الاسلام الذي يدفع عنه وغيط العدو أي يعيقون العدو به ثم تم
وقوتهم قوله الافضالهم أي الاما فضل عنهم قوله من حواشي اموالهم أي مالهم
بختار والمراد بدمه الله أهل الذمة والمراد بالقتال من ورائهم أي اذا قصدتهم عدو قوله
فانطلقنا في رواية الكشيم في فانتدبنا أي رجعنا قوله فوضع هذا لك مع صاحبيه قد
اختلف في صفة القبور الثلاثة المكربة فالأكثر على أن قبر أبي بكر ورأه قبر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقبر عمر ورأه قبر أبي بكر وقيل ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم تقدم
الى القبلة وقبر أبي بكر حذاء منسكبه وقبر عمر حذاء منسكبي أبي بكر وقيل قبر أبي بكر عند
رجلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر عند رجلي أبي بكر وقيل غير ذلك قوله
اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم أي في الاختيار لئلا يغل الاختلاف كذا قال ابن النضر
وصرح ابن المدائني في روايته بخلاف ذلك قوله والله عليه والاسلام بالرفع فيه ما

رجعها) أي رجع الجنة (من دون
أحد) وفي رواية ثابت فالحال رجع
الجنة أجد هادون أحد قال ابن
بطل وغيره يجوز ان يكون على
الحقيقة وأنه وجد رجع الجنة
حقيقة أو وجد رجع طيبة ذكره
طه بن الطيب رجع الجنة ويجوز
أن يكون أراد انه استخضر الجنة
التي أعدت للشهيد فتصور انها
في ذلك الوضع الذي يقابل فيه
فيكون المعنى اني لا علم ان الجنة
تمكنت في هذا الموضع فاشتاق
لها وقوله واما قالها اما تعجبا
واما تشوقا فانه لما ارتاح لها
واشتاق اليها صارت له قوة من
استنشدها حقيقة (قال سعد بن
معاذ) فما استطعت يا رسول الله
ما صنع من اقدامه ولا ضيقه
في المشركين من القتل مع أني
شجاع كامل القوة ولا ما وقع له
من الصبر بحيث وجد في جسده
ما يزيد على الثمانين من ضربة
وطعنة ورمية كما (قال أنس بن

مالك) فوجد نابه) أي باب النضر (بضم) قال في الفتح لم يرد شي من الروايات يبين هذا البضع وتقدم انه ما بين والخبر
الثلاث والتسع) عثمانين ضربة بالسيف أو طعنة بريح أو رمية بسهم) قال العمري كلمة أو في الموضعين للتويع وفي الفتح انها
للتقسيم أو بمعنى الواو وتفصيل كل واحدة من المذكورات غير معين وفي رواية قال أنس فوجدنا مابين القتلي (ووجدناه قد
قتل وقد مثل به المشركون) من المثلة أي قطعوا أعضائهم من أنف واذن وغيرهما (فما عرف أحدنا أخاه بينانه) بأصبعه
أو بطرف أصبعه زاد النسائي وكان حسن البنان قالت عتبة الربيع بنت النضر أخته فاعرفت أخي الا بينانه والبهان
الاصابع وفي رواية أو شامة والاول أكثر (قال أنس) بن مالك (كأنني أوظن) شك من الراوي وهما معني واحد ولا جد
كأنه قول وعنده أيضا فكانوا يقولون (ان هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الى آخر الآية وقال ان أخته) أى أخت أنس بن النضر وهى عمه أنس بن مالك (وهى تسمى الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (كسرت ثنية امرأة) زاد فى الصلح فطلبوا الارش وطلبوا العفو فأبوا أن يقولوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالانصراف فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (يارسول الله والذى بعثك بالحق لا تكسر شيعتها) قاله فوقعوا ورجعوا من فضله تعالى ان يرضى خصمها البعقوعم التبغاع مرضاته (فرضوا بالارش) عوضا عن القصاص (وتركوا القصاص فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) فى قصه وهو ضد الخنث وفى قصة أنس بن النضر جواز بذل النفس فى الجهاد وفضل الوفا بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل الى أهلا كهوا وان طلب الشهادة فى الجهاد لا يقتلوا له النبي عن الالتقاء الى التهلكة ٣٠١ وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر

والخبر محذوف أى عليه رقيب أو نحو ذلك قوله أفضلهم فى نفسه أى فى معية مقدمه زاد المدائنى فى رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطى موثقا لنورثن الحق ولا نتخصن ذارحم فقال نعم قوله فأسكت بضم الهمزة وكسر الكاف كأنه سكتا أسكتهم ما ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت والمراد بالشيوخين على وعثمان قوله فاخذ بيد أحدهم هو على والمراد بالآخر فى قوله ثم خلا بالآخر هو عثمان كما يدل على ذلك سياق الكلام قوله والقدم بكسر الفاف وفتحها كما تقدم زاد المدائنى ان عبد الرحمن قال لعلى أرايت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر من كنت ترى أحق بهم من هؤلاء الرهط قال عثمان ثم قال لعثمان كذلك فقال على وزاد أيضا ان سعدا اشار على عبد الرحمن بعثمان وانه دارت لك الليالى كلها على العصاية ومن وفى المدينة من اشرف الناس لا يخلو برجل منهم الأمر بعثمان وفى هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل أمر الخلافة شورى بين جماعة من أهل الفضل والعلم والصالح كما يجوز الاستخلاف وعقد أهل الحل والعقد قال النووي وغيره واجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لا نسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة شورى بين عدد محصور أو غيره واجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى ان وجوبه بالشرع لا بالعقل وخالف بعضهم كالاصم وبعض الخوارج فقالوا لا يجب نصب خليفة وخالف بعض المعتزلة فقالوا لا يجب بالعقل لا بالشرع وهما باطلان والكلام مريض غير هذا

(باب ان ولى الميت يقضى دينه اذا علم صحته)

(عن سعد الاطول ان اخاه مان وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فاردت ان انفقها على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خالك محتبس بدينه فاقض عنه فقال برسول الله قد اديت عنه الاديان ادين ادعتهما امرأة وايس الهمية قال فاعطها فانما محقة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث اسناده فى سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد بن سامة قال اخبرني عبد الملك ابو جعفر

بهذا فامضى شهادته وجملة ما يشهدان وقال لا تعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) واستشكل كونه اثبتا فى المصحف بقول واحد أو اثنين اذ شرط كونه قرآنا التواتر والجواب انه كان متواترا عندهم ولذا قال كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها وقد روى ان هر قال أشهدك سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذا عن أبي بن كعب وهلال بن أمية فهو لا جماعة وهذا الحديث أخرجه أيضا فى التفسير وفى فضائل القرآن والترمذى والنسائى فى التفسير (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل) قال فى الفتح لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم انه من الانصار ثم من بنى النبيت ولولا ذلك لا يمكن تفسيره بعمرو بن ثابت بن وقش وهو المعروف بأصير بن عبد الأشهل فان بنى عبد الأشهل بطن من الانصار من الاوس وهم غير بنى النبيت ويمكن أن يحمد على ان

له في بني النبيت نسبة فانهم اخوة بني عبد الاشهل يجمعهم الانتساب الى الالوس (مقنع بالمخيد) وهو كناية عن تغطية وجهه
بالقلم (نقال بار) ولله اهل اهل واسلم قال واسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
قليل (واجر) اجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحسانا وخرج ابن ابي عمير
في المغازي بابا بناد صحيح عن ابي هريرة رضى الله عنه انه كان يقول اخبروني عن رجل دخل الجنة يصل صلاة ثم يقول هو عمرو
ابن ثابت (ع) انس بن مالك رضى الله عنه ان ام الربيع بنت البراء وهذا وهم والصواب المعروف ان الربيع بنت النضر
ابن خضرم عمه انس بن مالك وقال ابن الاثير في جامعها انه الذي وقع في كتب النسب والمغازي رأسماء الصحابة قال في الفتح
وابس هذا بقادح في صحة الحديث ٢٠٣ ولا في ضبط روايته (وهي أم حارثة بن سراقمة) الانصاري (أنت النبي صلى الله عليه)

وآله (وسلم) فقالت يا بني الله الا
تحدثني عن حارثة (وكان قتل يوم)
وقعة (بدر) اياهم (مهم غرب) لا
يعرف راضيه اولا (يعرف من أين)
أقوا جاعلي غير قصد من راضيه
وحكي الهروي عن أبي زيد ان جاء
من حيث لا يعرف فهو بالتشوين
والاسكان وان عرف راضيه لكن
أصاب من لم يقصد فهو بالاضافة
وفتح الراء وأنكر ابن قتيبة
الاسكون ونسبه لقول العامة
وجوز الفتح واصله مهمم لغرب
(فان كان في البسة صبرت) قال
ابن المنبر انما شكك فيه لان
العدول لم يقتله قصدا وكأنها
فهمت ان الشهيد هو الذي
يقتل قصدا لانه الاغلب قبلت
الكلام على الغالب حتى بين لها
الرسول العموم (وان كان غير
ذلك اجتمعت عليه في البكاء)
نقل في الفتح وتبعه العيني عن
الخطابي ما نصه أقرها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على هذا

عن أبي نضرة عن سعد الاطول فذكر وعبد الملك هو ابو جعفر ولا يعرف اسم أبيه وقيل
انه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عدها من رجال الاستناد فهم رجال الصحيح
وأخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حميد وابن طاعة والباوردي والطبراني في الكبير والضياء
في المختارة وهو في مسند أحمد بن حنبل الاستناد قال حدثنا عفا فذكر وفيه دليل على
تقديم اخراج الدين على ما يحتاج اليه من ثقة أو لاد الميت ونحوها ولا اعلم في ذلك خلافا
وهكذا يقدم الدين على الوصية قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يقدم على
الوصية الا في صورة واحدة وهي مال أو وصى لشخص بالفدية لا وصدة الوارث وحكم
به ثم ادعى آخر ان له في ذمة الميت ديناً يستغرق وجوده وصدة الوارث ففي وجهه
للاشاعة انها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة واما تقديم الوصية على
الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها الودين فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها
صيغة ترتيب بل المراد ان الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانقاذ الوصية وافي باو
قد راحة وهي كقولك جالس زيد او عراي الى بحالسة كل واحد منهما الاجتماع أو اقترافا
وانما قدمت لغرض اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلف في تعيين ذلك المعنى وعامل ما ذكره
أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور أحدها الخفة والثقل كربيعة ومضر فمضر
أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ
ثانيه بالحبس لزمان كعاد وعود ثالثه بالحبس الطبع كنبات ورباع رابعه بالحبس
لرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة جن البدن والزكاة حق المال فالبدن مقدم على
المال خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عز من حكيم وقال بعض السلف
عز فلما عز حكم سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من التبيين والصديقين وإذا تقرر
ذلك فقد ذكر المصنف ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على
سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالباً بعد الميت بدوع فقر بطوق
البداية بالوصية لكونها افضل وقال غيره قدمت الوصية لان ما شئ يؤخذ بغير عرض

فيؤخذ منه الجواز ثم تعقبه بأن ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان تحريمه كان في غزوة أحد وهذه
القصة كانت عقب غزوة بدر وفي هذا نظر لا يخفى فان لم تقبل اجتمعت عليه في النوح ولا يلزم من الاجتهاد في البكاء الروح وليس
قيماً لقوله عن الخطابي ما يفهم ذلك بل قوله أقرها على هذا اشارة الى البكاء المذكور في الحديث ولا ريب ان البكاء على الميت
قبل الدفن وبعده جائز اتفاقاً فليتأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة انما جنان) اي درجات والضمير مهمم بنفسه
بابعده كقولهم هي العرب تقول ما نشاء أو الضمير للشأن وجنان مبتدأ أو التشكيك فيه للتعظيم والمراد بذلك التفعيم والتعظيم
(في الجنة وان ابنك أصاب الفردوس الاعلى) فرجعت وهي تفصلك وتقول يخرج لك يا حارثة (ع) عن أبي موسى رضى الله عنه
قال جبريل (هو لاحق بن ضمير الباهلي كما عند أبي موسى المديني في الصحابة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال الرجل

يقا تل للمغمم والرجل يقاتل الذكر) بين الناس وليشتهر بالشجاعة (والرجل يقاتل ليري مكانه) اي مرتبة في الشجاعة وفي رواية ويقا تل ريام وفي أخرى ويقا تل حبة وفي أخرى غضب بفحصل ان أسباب القتال خمسة طلب المغمم واظهار الشجاعة والرياء والحمية والغضب وكل منها يتناوله المدح والذم فلهذا يحصل الجواب بالاثبات والابتنى (فن في سبيل الله قال صلى الله عليه وآله وسلم) من قاتل لـ تكون كلمة الله اي كلمة التوحيد (هي العلي فقهو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب الغنية والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا الحمية ولا الغضب فلو اضاف الى الاول غيره اخل بذلك نعم لو حصل ضمننا لأصلا ومقصود الياخل وبذلك صرح الطبري قال اذا كان أصل الباعث هو الاول لا يضر ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة باسناد جديد قال جامع ٣٠٣ فقال يا رسول الله رأيت رجلا غزا

يلتس الاجر والذكر ماله قال لا شيء له فاعاذه ولانا كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الاخرين معا على حد واحد فلا يحالف المرجح والاقتصير المراتب خمسة ان يقصد الشيتين معا او يقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا فالخامس ان يقصد غير الاعلام فقد يحصل الاعلام ضمنا وقد لا يحصل وتدخل تحته

مرتبتان وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ودونه أن يقصدهما معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه حديث أبي امامة والطاوب ان يقصد الاخر لا صرفا وقد يحصل غير الاعلام وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضا قال ابن أبي بكرة ذهب الحقون الى انه اذا

والدين يؤخذ بهوض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج الدين وكان اذا وهما فلهما للتفرط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضا فقهو حفظ فقير ومكين غالبا والدين حفظ غريم يطلبه بقوة وله مقال كما صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان صاحب الدين مقاتلا وأيضا فالوصية يشتهر الموصي من قبل نفسه فقد تمت تحريمه على العمل به بخلاف الدين قال الزين بن المنير تقدم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لانها ما عاقد ذكر في سياق البعدي يمكن الميراث يلي الوصية ولا يلل الدين في اللفظ بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يتقدم في الاداء باعتبار القابلية فيقدم الدين على الوصية وباعتبار البعدي فته قدم الوصية على الدين اه وقد اخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث الاعور عن علي عليه سلام الله ورضوانه قال قضى محمدان الدين قبل الوصية وأنت تقرؤن الوصية قبل الدين والحديث وان كان اسناده ضعيفا لكنه مع ضد بالاتفاق الذي ساق قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم قوله قد اديت عنه فمه دال على انه يجوز الوصي أن يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر عليه ذلك قال في البحر من ثلثه والوصي استيفاء ديون الميت وإيقاؤها لاجاءة لثابتة عنه اه قوله فانها محقة لعل صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعمامه أبو موسى

* (كتاب الفرائض) *

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض وعلموا فاتها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من امتي رواه ابن ماجه والدارقطني * وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آبه محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة رواه أبو داود وابن ماجه * وعن الاحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس

كان الباعث الاول قصد اعلام كلمة الله لم يضر ما انضاف اليه انتهى ويدل على ان دخول غير الاعلام ضمن الا يقدر اذا كان الاعلام هو الباعث الاصل ما رواه أبو داود باسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقدامنا للغنم فرجعنا ولم نغنم شيئا فقال اللهم لاتكلمهم الى الحديث وفي اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عباد كرفاية البلاغة والايجاز وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لانه لو اجاب بان جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احق أن يكون ما عدا ذلك كما في سبيل الله وليس كذلك فعديل الى لفظ جامع غديل به عن الجواب عن ماهية القتال الى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع الى القتال الذي في ضمن قاتل اي فقتله قتال في سبيل الله واشتمل طلب اعلام كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطالب دحض أعدائه وكراهة ملازمة والحاصل عماد ذكر ان القتال منشؤه

القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله الا الاول وقال ابن بطال انما عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب السائل لان الغضب والحمة قد يكونان لله تعالى فعديل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك الى لفظ جامع فافاد رفع الالباس وزيادة الافهام وفيه بيان ان الاعمال انما تحسب بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر وفيه جواز السؤال عن العلة وقتقديم العلم على العمل وضم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة فانه في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حقره الصحابة لما تحزبت عليهم الاجراب بالمدينة سنة أربع أو سنة خمس (ووضع السلاح واغتسل) فيه جواز الغسل بعد الحرب والغبار وهو موضع الترجمة ٣٠٤ وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وتعالى الفرائض وعلموها فاني امرؤ متبوض والعلم مرفوع ويوشك ان يختلف اثنان في الفريضة والمسئلة فلا يجحد ان احدا يخبره اذ كره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أر حرم أمي بأمي أبو بكر وأشد هاني دين الله عمر وأصدقه احياء عثمان واعلمها بالحلل والحرام معاذ بن جبل واقرؤها الكتاب الله عز وجل أبي واعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل امة امين وامين هذه الامه أبو عبيدة بن الجراح رواه أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحالك ومدا له على حفص بن عمر بن أبي العطف وهو متروك وحديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضا عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي افرقية وقد غمز البخاري وابن أبي حاتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي والحالك والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف وسليمان ورواه النضر ابن شميل وشريك وغيرهم متصلا وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده محمد ابن عتبة السدوسي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وفيه أيضا سعيد بن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفي اسناده همام لا يعرف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن أبي بكر والترمذي عن أبي هريرة وحديث أنس صححه الترمذي والحالك وابن حبان وقد أعل بالارسال وسماع أي قلابه من أنس صحيح الا انه قيل لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابه في العالي ورجح هو والبيهقي وانطبيب في المدرج ان الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسل ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذي وفي الباب عن جابر عند الطبراني في الصغير باسناد ضعيف وعن أبي سعيد عند العقيلي في الضعفاء وعن ابن عمر عند ابن عدى وفي اسناده كوثر وهو متروك قوله الفرائض جمع فريضة

قال ما غيرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار قال في الفتح تفسر صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان النار لا تمس من عمل بذلك قال والمراد بسبيل الله جميع طاعاته انتهى قاله ابن بطال وهو كما قال الا ان المتبادر عند الاطلاق من لفظ سبيل الله الجهاد وقد أورد البخاري هذا الحديث في فضل المشي الى الجمعة استعمله الا لفظ في عمومه واقضه هناك حرمة الله على النار قال ابن المنبر دل الحديث على ان من اغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار سواء مباشر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأناه جبريل) عليه السلام والحال انه قد عصب رأسه الغبار اي ركب على رأسه الغبار وعلق به كالعصابة تخطيط بالرأس (فقال) له (وضعت السلاح فوالله

ما وضعت فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأين) وفي المغازي عن هشام والله ما وضعتناه فانخرج كذا نرى اليهم قال فالي أين (قال ههنا وأما الى بني قريظة) قبيلة من اليهود (قالت عائشة تخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (يضعلك الله) عز وجل اي يقبل بالرضا (الى رجلين) أي مسلم وكافر وعند النسائي ان الله لم يعجب من رجلين حال الخطابي الضحك الذي يمتري البشر عند ما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يعمل محل الإعجاب عند البشر فاذا رآه أصحابكم ومعناه الاخبار عن رضا الله تعالى فعمل أحد ههنا وقبول الآخر ومجازاتهم على منيعهم بالجنة مع اختلاف جاليمها قال وقد تأول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الترجمة وهو قريب وتأويله على

معنى الرضا أقرب فان الضحك يدل على الرضا والقبول قال والكروم موصوفون عند ما يبأ لهم الصائل بالبشر وحسن اللقاء
 فيكون المعنى في قوله بضحك الله أى يجوز العطاء قال وقيل ان الملائكة تشهده له بعض الخائفة وقيل ان الانبياء تشهده له بعض
 الاتباع لهم وقيل انه شاهد المكتوب من دار الدنيا والآخرة وقيل لانه مشهود له بالامان من النار وقيل لان عليه علامة
 شاهدة لانه قد نجوا وقد يكون معنى ذلك وان يحجب الله ملائكته ويضحكهم من منيعهم او هذا يخرج على الجواز ومثله في الكلام
 كثير وقال ابن الجوزى كان أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويعرونه كما جاء وينبغى أن يراعى في مثل هذا الأمر اراعاة
 انه لا تشبه صفات الله تعالى صفات الخلق ومعنى الأهرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتداده بالتنزيه قال في الفتح قلت ويدل
 على ان المراد بالضحك الاقبال بالرضا قد رويته بالى تقول ضحك فلان الى ٣٠٥ فلان اذا توجه اليه طلق الوجه مظهرا
 للرضا عنه (يقول أحدهما)

الآخر يدخل الجنة) زاد
 مسلم قالوا كيف يا رسول الله
 قال (يقاقل هذا) أى المسلم
 (فى سبيل الله) عز وجل (فيقتل)
 أى فيقتله الكافر زاد مسلم
 فيل الجنة قال ابن عبد البر
 معنى هذا الحديث عند أهل العلم
 ان القاتل الاول كان كافرا قال
 في الفتح قلت وهو الذى استنبطه
 البخارى في ترجمته ولكن لا مانع
 من أن يكون مسلما العموم قوله
 (ثم يوب الله على القاتل) فلو قتل
 مسلم مسلما عاديا لا شبهة ثم تاب
 القاتل واستشهد فى سبيل الله
 فظاهر الحديث انه يدخل الجنة
 وانما يمنع دخول مثل هذا من
 يذهب الى ان قاتل المسلم عدا
 لا تقتل له توبة ويؤيد الاول انه
 وقع فى رواية همام ثم يوب
 الله على الآخر فيه يذهب الى الاسلام
 ثم يجاهد فى سبيل الله فيستشهد
 واصرح من ذلك ما أخرجه أحمد

كذلك فى جمع حديقة وهى مأخوذة من القرض وهو القطع يقال فرضت لفلان كذا أى
 قطعت له شيئا من المال وقيل هى من فرض القوم وهو الخبز الذى فى طرفه حيث يوضع
 الوتر لمثبت فيه ويلزمه ولا يزول كذا قال الخطابي وقيل الثانى خاص بقراء الله تعالى
 وهى ما يلزم به عباده لمناسبة لزوم لما كان الوتر يلزم محله قوله فانه نصف العلم قال ابن
 الصلاح لفظ النصف ههنا عبارة عن القسم الواحد وان لم يتساويا وقال ابن عبيدة انما
 قيل له نصف العلم لانه ينقل به الناس كلهم وفيه الترغيب فى تعلم القرآن وتعليمها
 والتجريض على حفظها لانها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الاعتناء
 بحفظها اهم ومعرفتها ذلك اقوم قوله وما سوى ذلك فضل فيه دليل على ان العلم النافع
 الذى يفنى تعلمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة وما عداها فضل لا تنس اليه حاجة قوله
 فلا يجد ان احدا يخبرهما فيه الترغيب فى طلب العلم خصوصاً علم الفرائض لما سلف من
 انه ينسى وأول ما ينزع قوله وعن أنس الخ فيه دليل على فضيلة كل واحد من الصحابة
 المذكورين وان زيد بن ثابت اعلمهم الفرائض فيكون الرجوع اليه عند الاختلاف
 فيها أولى من الرجوع الى غيره ويكون قوله فيها مقدم على أقوال سائر الصحابة وهذا
 اعقده الشافعى فى الفرائض

باب البداءة بنزوى الفروض واعطاء العصبية ما بقى

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحقوا الفرائض باهلها فابنى
 فهو لاولى رجل ذكر متفق عليه) قوله الحقوا الفرائض باهلها الفرائض الانصاء
 المقدرة وأهلها المستحقون اه بالانصاء قوله فابنى أى ما فضل بعد اعطاء نزوى الفروض
 المقدرة وفروضهم وقوله لاولى أفعل تفضيل من الولى معنى القرب أى لا قرب رجل
 من الميت قال الخطابي العنى اقرب رجل من العصبية وقال ابن بطلال المراد ان الرجال من
 العصبية بعد اهل الفروض اذا كان فيهم من هو اقرب الى الميت استحق دون من هو ابعد
 فان استتروا اشركوا وقال ابن التين المراد به العم مع العم وابن الاخ مع بنت الاخ

٤٩ بلى ح
 عن أبي هريرة بلفظ قيل كيف يا رسول الله قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم
 فيغزو فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث ان كل من قتل فى سبيل الله فهو فى الجنة انتهى ومطابقة
 الحديث للترجمة على ما سبق فظاهرة (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه) قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
 وهو بن حنبل (سنة سبع) (بعد ما اقتضوا فهاقت يا رسول الله أستهم لى) من غنائم خيبر (فقال بعض بنو سعد بن العاص) هو
 ابان بن سعيد بكسر العين (لأنهم لم يارسل الله فقال أبو هريرة هذا) أى ابان بن سعيد (قاتل ابن فوقل) بن تميم بن عكرمة
 النعمان بن مالك بن نعلبة بن أصرم بوزن أحمد الاوسى الانصارى وقول لقتل نعلبة أو نسب أصرم وعند البخارى فى الصحابة
 ان النعمان بن فوقل قال يوم أسد أقسمت عليك يا رب أن لا تغيب الشمس حتى أطأ بعرجى فى الجنة فاستشهد بذلك اليوم فقال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم راين في الجنة وما به عرج (فقال ابن سعيد بن العاص) أبان (واضحاً) اسم فعل بمعنى أوجب وروا
مثل وأما رجباً للتوكيد وإن لم يمتد فاصله وأصح وفيه شاهد على أنه استعمال رافى منادى غير مندوب كاهورأى المبردوا اختار
ابن مالك نصب رجباً أو في انظر وأجابه (نور) قال الكلبي الدمي في كتابه حياة الحيوان دويبة أصغر من البستور طلاء اللون
لا ذنب لها أي طوييل يحمل أكلها والناس يسعون ما غنم في أسرارهم ويرعون أنفسهم تحت (نذلي) أي الحذر (عليه امن
قدم ضان) اسم جبل في أرض دوس قوم أبي هريرة وقيل هو رأس الجبل لأنه في الغالب من عرى الغنم قال الخطابي أراد أبان
تحتير أبي هريرة وأنه ليس في قدر من يشرب عطا ولا منع وأنه قيل القدر على القتال (ينعى) أي يعيب (على قتل رجل مسلم
أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدي ولم يمتني) ٣٠٦ بأن لم يمتد وموتى كافراً (على يدي) فادخل النار وقد عاش أبان حتى

تاب واسلم قبل خيبر وبعد الخديجة
قال غنبة أو من دونه فلا أدري
أهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم لأبي هريرة أم لم يدهم
ورواه أبو داود وقال ولم يقسم له
وقال أبان ذلك الكلام بحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأقره عليه وهو موافق لما تضمنته
الترجمة وهي السكافرة يقتل المسلم
ثم يسلم أي القاتل فيسدد أي
يعيش على سداد أي استقامة
في الدين وكأنه تبع بذلك على أن
الشهادة ذكرت للتنبيه على
وجوه التسديد وإن كل تسديد
كذلك وإن كانت الشهادة أفضل
لكن دخول الجنة لا يختص
بالشهيد قال في الفتح ويظهر لي
أن البخاري أشار في الترجمة
إلى ما أخرجه أحمد والنسائي
والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً
لا يجتمعان في النار مسلم قتل
كافراً ثم سدد المسلم وقارب
الحديث واحتج به من قال إن

وابن العم مع بنت النعم فان الذكور يرثون دون الاناث وخرج من ذلك الاصح مع الاخت
لابن أولاد فاسم يستمر كون بنص قوله تعالى وإن كانوا اخوة رجالاً ونساءً فلله ك
مثل حظ الاثنين وكذلك الاخوة لام فاسم يستمر كونهم والاخوات لام لقوله تعالى
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قوله رجل ذكر
هكذا في جميع الروايات ووقع عند صاحب النهاية والغزالي وغيرهما من أهل الفقه
فلا ولي عصبه ذكر واعتبر ذلك ابن الجوزي والمنذري بأن لفظة العصبه ليست
محمولة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فثبت لأعن الرواية لأن
العصبه في اللغة اسم الجمع لا لواحد وتعب ذلك الحافظ فتألى أن العصبه اسم جنس
يقع على الواحد فذكر وصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البيان وقال ابن التين أنه للتوكيد
وتعقبه القرطبي بأن العرب تعتبر حصول فائدة في التاكيد ولا فائدة له أو يؤيد ذلك
ما سرح به أئمة المعاني من أن التاكيد لا بد لئلا يفسد فائدة وهي ما دفع توهم التجوز أو أنه هو
أو عدم الشمول وقيل إن الرجل قد يطلق على مجرد العبد والقوة في الأمر فيصير الجاح إلى
ذكر ذكر وقيل قد يراد به رجل معنى الشخص فيع الذكر والأنثى وقال ابن العربي فائدة
هي أن الاحاطة بالميراث جميعه انما تكون للذكر لا للأنثى وأما البنت المفردة فأنشأها
للمال جميعه بسبعين الفرض والرد وقيل احتريه عن الحديث وقيل أنه قد يطلق الرجل على
الأنثى فغلبا كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث أيمار رجل ترك ما لا وقال
المسلم إن ذكر كرسفة لقوله أولى لاقوله رجل وأطال الكلام في تقوية ذلك وتضعيف
مأداه وتبعه الكرماني وقيل غير ذلك والحديث يدل على أن الباقي بعد استيفاء مال
الفروض المقدرة ففروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجل ولا يشاركه من هو أبعد
منه وقد حكى النووي الاجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على أن
الميت إذا ترك بنتاً واختاً وأخاً يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت (وعن
جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأختها من

من حضره فراغ الواقعة لو كان خرج مداناً لا يشارك من حضرها وهذا قول الجمهور وعند الكوفيين
وأجاب عنهم الخطابي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل إلى محمد قبل أن يشرع في تجهيزه إلى خيبر فلذلك لم يقسم له
وأما من أراد الخروج مع الجيش فعاقبه عاتق ثم لحقهم فانه يقسم له كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمه أبي لهب وغيره
من لم يحضر الواقعة لكن كانوا ممن أراد الخروج معه فعاقبهم عن ذلك عواتق شرعية انتهى وقال ابن عباس لا تقبل ثوبه
مسلم قتل مسلماً بعد أخذ ابظاها فقله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له
عذاباً عظيماً وفي رواية النسائي وأحمد وابن ماجه عن سالم بن أبي الجهم أنه قال إن الآية نزلت في أنس ما نزل ولم ينسها شيء
حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روي أحمد والنسائي عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول كل ذنب عصى الله ان يغفره الا الرجل يموت كافرا او الرجل يقتل مؤمنا متعمدا لكن ورد عن ابن عباس خلاف ذلك
 فالظاهر انه أراد بقوله الاول التشديد والتغليظ وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة وصحوا بقوله القائل كغيره
 وقالوا المراد بالولد المكث الطويل فان الدلائل متظاهرة على أن عصاة المؤمنين لا يدوم عذابهم (عن أنس) بن مالك
 (رضي الله عنه) قال كان أبو طلحة (زيد بن سهل) لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من أجل) التقوى
 على (الغزو فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله) وكثرا لاسلام واشتدت وطأة أهله على عدوهم ورأى أن يأخذ بمظه
 من الصوم (لم أره قطرا الا يوم فطر أو اضحى) أى فكان لا يصومهم او المراد بيوم الاضحى ما تشرع فيه الاضحية فتدخل
 أيام التشريق وفي هذه القصة اشعار بأن أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد ٣٠٧ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما ترك

التطوع بالصوم لأجل الغزو
 خشية أن يضعفه عن القتال
 مع أنه في آخر عمره رجع الى الغزو
 فقد روى ابن سعد والحاكم
 وغيرهم من طريق حماد بن سارة
 عن ثابت عن أنس ان أبا طلحة
 قرأ القرآن واخذنا فوثقا لا فقال
 استغفرنا الله شيئا وشيئا
 جهزوني فقال له بنو فحن فغزو
 عنك فأبى فجاءه زوه فغزا في
 البحر ومات فدفنوه بعد تسعة
 أيام ولم يتغير قال المهاج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المهاج بالصائم لا يفطر فلذلك
 قدمه أبو طلحة على الصوم وفيه
 أنه كان لا يرى بأسا بصيام الدهر
 ووقع عنه الحاكم عن أنس ان
 أبا طلحة أقام بعد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أربعين
 سنة لا يفطر الا يوم فطر أو
 اضحى قال الحافظ وعلى الحاكم
 فيه ماخذان أحدهما ان أصله
 في البخاري فلا يستدل ثانيهما

سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وان
 عهما أخذناهما فما قد يدعاهما مالا ولا يتكحان إلا بما قال يقضى الله في ذلك فنزلت آية
 ان يرث فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عهما فقال اعط ابنتي سعدا الثلثين
 وامهما الثلث وما بقي فهو لك رواه النسائي الحديث حسنه الترمذي وأخرجه
 أيضا الحاكم وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف الا من
 حديثه كما قال الترمذي وقد اختلف الاثني فيه قال الترمذي هو صدوق سمعت محمدا
 يقول كان أحدنا وصحني والحديثي يحتجون بحديثه وروى هذا الحديث أبو داود باللفظ
 فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد قال أبو داود أخطأ به
 بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة قوله ولا يتكحان إلا بما
 يعني ان الأزواج لا يرغبون في نسكاحهن الا اذا كان معهن مال وكان ذلك معروفا
 في العرب قوله فنزلت آية الميراث أى قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين فان كن نساف فوق اثنتين الآية الحديث فيه دليل على أن للثنتين الثلثين واليه
 ذهب الأكثر وقال ابن عباس بل للثلاث فصاعد القوله تعالى فوق اثنتين وحديث لباب
 نص في محمل النزاع ويؤيده ان الله سبحانه جعل للآختين الثلثين والبنات اقرب الى
 الميت منهما (وعن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج وأخت لابوين فاعطى الزوج النصف
 والأخت النصف وقال حضرت رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم قدى بذلك رواه أحمد
 وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا أناولى به في الدنيا
 والآخرة واقرؤا ان شئتم اني أولى بالمؤمنين من انفسهم فاعياهم من مات وترك مالا
 فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياء فليأتني فانما مولاة متفق عليه الحديث
 الاول في اسناده ابو بكر بن ابي حريم وقد اختلفت بقية رجاله رجال الصحيح وفيه دليل
 على ان الزوج يستحق النصف والأخت النصف من مال الميت الذي لم يترك غيرهما وذلك

ان الزيادة في مقدار حيايته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلط فانه لم يقم بعده سوى ثلاث وأربع وعشرين سنة فاعلمها
 كانت أربعة وعشرين فتعبرت انتهى (وعنه) أى عن أنس (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الطاعون
 شهادة لكل مسلم) وزاد أحمد من فروع ما من حديث أبي عسيب ورجوعه الى الكافرو عند الطبراني في الكبير باسناد لا بأس به
 من حديث عتبة بن عبد مر فوعا تأتى الشهداء والمؤمنون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيه قال انظروا
 فان كان جراحهم كجراح الشهداء تسيل دما كريح المسك فهم شهداء فيجحدونهم كذلك وعنده البخاري في حديث أبي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهداء خمسة المطعون أى الذي يموت بالطاعون وهو غدة كغدة البعير يخرج في الآباط
 والمراف والمبطون أى المريض بالبطن والفرق أى الذي مات بالفرق في البحر والنهر وغيرهما وصاحب الهدم أى الذي يموت

نحته والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وزاد جابر بن عبد الله في حديثه الحر بن صااحب ذات الحب والمراة توت بجميع أي التي توت عاملا جامعة ولها في بطنها أو هي البكر أو هي النفساء ولا جد والسبل وفي السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدّم والاهل مثل ذلك وللنساء من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون مظالمه فهو شهيد وعند الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت القريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والاطبراني من حديث ابن عباس اللديغ والذي يترسه السبع ولاي داود في حديث أم حرام المائدي البحر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعند أبي نعيم عن ابن عمر

صريح به في القرآن الكريم اما الزوج فقال الله تعالى واكم نف ما تركا زواجاكم الآية واما الاخت فقال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فاه انصف ما تركا قوله فليدنه عصبته في لفظ البخاري فلورثته وفي رواية مسلم فله ولورثته وفي لفظ له في العصبه قوله ومن ترك دينا او ضياعا اصابه بفتح الحجة بعد حاجته ثمانية قال الخطابي هو وصي بان خلفه الميت بلنظ المصدر اي ترك ذوى ضياع اي لا شيء لهم قوله فليدني في لفظ آخر فعلى والى وقد اختلف هل كان رسول الله يقضى دين المدينين من مال المصالح او من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر بلنظ فلما فتح الله على رسوله وفي لفظ فلما فتح الله عليه الفتوح وفي ذلك اشعر بأنه كان يقضى من مال المصالح واخته فها هل كان القضاء واجبا عليه صلى الله عليه وآله وسلم ام لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة

(باب سقوط ولد الاب بالاخوة من الابوين)

(عن علي رضي الله عنه قال انكم تقرؤن هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى بالدين قبل الوصية وان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه ليه وأمه دون أخيه لايه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبخاري منه تعليقا قضى بالدين قبل الوصية) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده الحديث الا عرويه وهو ضعيف وقد قال الترمذي انه لا يعرفه الا من حديثه لكن العمل عليه وكان عالما باقتراض وقد قال النسائي لا بأس به قوله قضى بالدين قبل الوصية قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا قوله وان اعيان بني الام اعيان من الاخوة هم الاخوة من أب وأم قال في القاموس في مادة عيز وواحد اعيان الاخوة من أب وأم وهذه الاخوة تسمى المعانية انتهى قوله دون بني العلات هم اولاد الامهات المتفرقة من أب واحد قال في القاموس والعلات الضرة

من صلى الصلحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزكاة لم يجز شهيد وعنه ابن ذر وابن هريرة اذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عجب البر في كتاب العلم وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاصماني من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكتم ثمن فهو شهيد ورواه السراج في مصادر العشاق من عشق فظفر فوف ومات مات شهيدا وفيه ما ضعف شديد بل لم يصح كما بينه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كاهنهم غير المات قول في سبيل الله ان يكون لهم في الاخرة نواب الشهداء فضلا منه سبحانه وتعالى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والاخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهيد في الاخرة دون احكام الدنيا وهم المذكورون

هنا وشهيد في الدنيا دون الاخرة وهو من غل في الغيبة او قتل مدبر او الشهيد فعلى من الشهود به في دفعه لان الملائكة تحضره وينبشرون بالقور والكرامة او بمعنى فاعل لانه يأتي ربه ويحضره عند ما قال تعالى والشهداء معكم يوم القيمة بين صدقه في الايمان والاخلاص في الطاعة يذل النفس في سبيل الله او يكون نوا الرسل في الشهادة على الامم يوم القيامة ومن مات بالاعا عون او بوجع البطن او نحو هو ما عا مر يلحق بمن قتل في سبيل الله لما ذكرته اياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابد من الشدة لافي جولة الاحكام والفضائل وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا في الطب ومسلم في الجهاد وذكر في الفتح في وجه تسمية الشهيد شهيدا وجوها عديدة ثم قال يحتمل ان يكون البخاري اراد التنبه على ان الشهادة لا تنحصر في القتل بل اها اسباب أخرى وان الاسباب اختلفت الاحاديث في عددها وفي بعضهم خمسة وفي بعضهم سبعة

والذي وافق شرط البخاري الخمسة فنبه بالترجمة بقوله باب الشهادة سبع سوى القتل على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد قال والذي يظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالآقل ثم علم زيادة على ذلك فذكره في وقت آخر ولم يقصد المحصر في شيء من ذلك وقد اجتمع انما من الطرق الجيدة أن أكثر من عشر من خصلة ومجموع ما تقدم أربع عشرة خصلة وفي حديث أبي مالك الأشعري مرفوعا من وقصه فرسه أو بهيمة أو ولد غنمه هامة أو مات على فراشه على أي وصف شاء الله فهو شهيد والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا الميمون على فراشه في سبيل الله فهو شهيد وقال ذلك أيضا في المبطلون والديع والغريق والشريق والذي يفتريه السبع والخار عن ذابته وصاحب الهدم وذات الجنب ولا يبي داود من حديث أم حرام المائدة في البحر الذي يصيبه التي لا جرح شهيد ووردت أحاديث في طلب الشهادة بنية صادقة أن يكتب ٣٠٩ شهيداً وعند الطبراني من حديث ابن

سعود بأسناد صحيح أن من يتردى من رؤس الجبال وتأكاه السباع ويغرق في البحر لشهيد عند الله ووردت أحاديث أخرى في أمور أخرى لم أعرج عليها الضعفاء قال ابن التين هذه كلها ميتات فيها شدة تفضل الله على أمة محمد بن جعلها جميعاً لنفوسهم وزيادة في أجورهم يبلغهم بها مراتب الشهداء قلت والذي يظهر أن المذكورين ليسوا في المرتبة سواء ويدل عليه ما روى أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث جابر والدارمي وأحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن حنبل وابن ماجه من حديث عمر بن عبد الله بن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الجهاد أفضل قال من عقر جواده وأهريق دمه وروى الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة بأسناد حسن من حديث علي بن أبي

وبنو العلات بنو أمهات شقي من رجل انتهى ويقال للاخوة لا م فقط أخيا فبالخا المحجمة والباء الصفة وبعد الالف فاء والحديث يدل على أنه تقدم الاخوة لاب وأم على الاخوة لاب ولا أعلم في ذلك خلافاً

باب الاخوات مع البنات عصبة

(عن هزبل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال الابنة النصف والاخت النصف وأنت ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنات النصف ولا ابنة الابن السادس تكمله الثامن وما بقى فلاخت رواد الجماعة لا مسلماء والنساق وزاد أحمد والبخاري فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا نسأل في ما دام هذا الخبر فيكم وعن الأسود أن معاذ بن جبل ورث اختاً وابنة جعل لكل واحدة منهما النصف وهو باين ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ روى أبو داود والبخاري بعينه) قوله هزبل قال النورى هو بالزاي اجتماعاً انتهى ووقع في كلام كثير من الناقهات هذيل بالذال المحجمة قال الحافظ وهو تصرف قوله سئل أبو موسى هذا لفظ البخاري ولفظ غير مجاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة فسألهما عن ابنة وابنة ابن واخت لاب وأم فقال الابنة النصف والاخت لاب وأم النصف ولم يورثا ابنة الابن شيئا وبقيت الحديث كافة البخاري وفيه دليل على أن الاخت مع البنت عصبة تأخذ الباقي بعد فرضها أن لم يكن معها ابنة ابن كافي حديث معاذ وتأخذ الباقي بعد فرضها وفرض بنت الابن كافي حديث هزبل وهذا مجمع عليه وقد رجع أبو موسى إلى ما رواه ابن مسعود وكانت هذه الواقعة في أيام عثمان لأن أبا موسى كان وقت السؤال أميراً على الكوفة وسلمان بن ربيعة قاضياً وأما أبي موسى على الكوفة كانت ولاية عثمان قال ابن بطال يؤخذ من هذه القصة أن للعالم أن يجهت إذا ظن أن لاضر

طالب قال كل مؤمنة يموت بها المسلم فهو شهيد غير أن الشهادة تفاضل وإذا قرر ذلك فيكون إطلاق الشهيد على غير المتقول في سبيل الله مجزاً فيصح به من يجزئ استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة المباح يحجب بأه من عموم المجازة فتدبطق الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعارض يمنع كالأهزام وفساد النية والله المستعان انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أملى على لابسوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال فجاءه ابن أم مكتوم وهو يلعلى على) ويلى ويعلل عسى ولعل الباء منقلبة عن إحدى اللامين (فقال يا رسول الله لو استطع الجهاد لجاهدت) أي لو استطعت وعبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار واستحضار الصورة الحال (وكان رجلاً أعمى) وهذا يفسر قوله في الرواية الأخرى بكافضارته (فأنزل الله تعالى على رسوله

صلى الله عليه وآله (وسلم) ونفذه على نخذي فنقلت على) نفذه الشريعة من نقل الوحي (حتى خفت أن ترص) يضم الثناء
 الفوقية وبعد الرأفة متوجهة ضد معجزة مثله أي تدق (نخذي ثم مري) أي كشف (عنه فانزل الله عز وجل غير أولي الضرر)
 وفي رواية خارجة بن زيد عن داود قال زيد بن ثابت فوالله لكان النظر إلى ملحة لها عند صدع كان بالكف وحديث
 الباب من أفراد البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إلى الخندق) في
 شوال سنة خمس من الهجرة فاذا المهاجرون والأنصار يحفرون (فيه حال كونهم) في غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يعمدون ذلك
 الحفر (لهم فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أي الأحرار المتلبس بهم (من النصب) أي التعب (والجوع قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم محرزاهم على عامهم ٣١٠ الذي هو سبب الجهاد (اللهم ان العيش) المعبر وألواني المسمر (عيش

في المسئلة ولا يترك الجواب إلى أن يبحث عن ذلك وإن الخطة عند التنازع هي السنة
 فيجب الرجوع إليها قال ولا خلاف بين النقلة في ما رواه ابن مسعود قال ابن عبد البر لم
 يخالف في ذلك إلا أبو موسى وسلمان بن زبيرة الباهلي وقد رجح أبو موسى عن ذلك ولعل
 سلمان أيضا رجح عن ذلك كابي موسى انتهى وقد اختلف في صحة سلمان المذكور قوله
 لقد ضللت إذا أي إذا وقعت مني المتابعة لهما وترت لما وردت به السنة قوله هذا الخبر
 بفتح المهملة وبكسر هاء أيضا وسكون الموحدة ورجح الجوهرى الكسر لانه مملو وانما
 سعى خبر الخبر الكلام وتحسينه قاله أبو عبيد الهروي وقيل سعى باسم الخبر الذي
 يكتب به قال في الفتح وهو بالفتح في رواية جميع الخديث وزكريا أبو الهيثم الكسري قال
 الراغب يسمى العالم حبرا لما يبقى من أثر علوه قوله وبني الله يومئذ حتى فيه إشارة
 إلى أن معاذ الأبقضي يمثل هذا القضاء في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الدليل يعرفه ولو
 لم يكن لديه دليل لم يجعل بالقضية

• (باب ما جاء في ميراث الجدة والجد) •

(عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألتهم أمهاتهم أمهات مالك في كتاب الله
 نبي وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فأرجعي حتى أسأل الناس
 فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما
 السدس فقال هل معك غير ذلك فقام محمد بن وسادة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن
 شعبة فنفذه لهما أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألتهم أمهات مالك
 في كتاب الله شيء وليكن هو ذلك السدس فان اجتمعن ما فهو بينكم كما ويكاملت به فهو لهما
 رواه النسائي وصححه الترمذي وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما ما رواه عبد الله بن أحمد في المسند
 وعن بريدة بن الحبيش صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس إذا لم يكن زوج لها

الآخره) لا يعيش الدنيا (فأعترف
 للأنصار والمهاجرة) وهذا من
 قول ابن رواحة تمثل به النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الداودي وانما قال ابن رواحة
 لا هم بغير ألف ولا م فأني به بعض
 الرواة على المعنى وانما يتزن
 هكذا وتعبه في المصايح فقال
 هذا توهم للرواة عن غير داع
 اليه فلا يمتنع أن يكون ابن
 رواحة قال الله هم على جهة
 الخبز وهو الزيادة على أول
 البيت حرفا فصاء إلى أربعة
 وكذا على أول النصف الثاني
 حرفا وأثنى على الصحيح هذا
 أمر لا نزاع فيه بين العرويين
 ولم يقل أحد منهم بامتناعه
 وإن لم يستحسنوه ولا قال أحدان
 الخ لم يقضى الغنا ما هو فيه حتى
 أنه لا يعد شعرا نعم الزيادة لا بعدد
 بها في الوزن ويكون اشتداء
 النظم ما بعده ما فكذا ما نحن فيه
 انتهى وقال ابن طال ليس هو

من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لم يكن به شعرا وانما يسمى به من قصد صناعته وعلم السبب والوعد وجبوع رواه
 معانيه من الزحف والحرم والقبض ونحو ذلك انتهى وفيه نظر لأن شعراء العرب لم يكونوا يعاونون ما ذكره من ذلك (فقالوا)
 الأنصار والمهاجرة حال كونهم (مجيئين له) صلى الله عليه وآله وسلم (فمن الذين يابغوا محمدا على الجهاد ما يقبنا البذا) وانتزع
 الترجمة من هذا الحديث من جهة أن في مناشرة صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه تحريض للمسلمين على العمل ليتأسوا في ذلك
 (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه في رواية) أخرى (أنهم) أي المهاجرين والأنصار في غزوة الأسراب (كانوا) يحفرون
 الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم (ويقولون نحن الذين يابغوا محمدا على الإسلام ما يقبنا البذا) ولا يذو
 من الجوى والسفلى على الجهاد ويتزن البيت بهذه الرواية وقال الزركشي هو الصواب وتعبه الدمامي بأن كونه غير مؤثر

لا بد من خطا في لا يجوز ان يكون هذا الكلام نثر ام سجعا وان وقع بعضه مؤثرا ناجحيا اذا روى احد فيهما شيئا لا يدخل في الوزن حكم بخطئه (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحججهم وبقول الله لهم انه لا خير) مستقر (الاخير) الاخره فبارك في الانصار والمهاجرة) وكان نارة يحججهم ونارة يحججهم (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب) سمى به لاجتماع القبائل واتفاقهم على محاربتهم صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الخندق (ينقل التراب) من الخندق (وقد وارى) أي ستر (التراب) باضبطه وهو يقول لولا انت ما هتدينا) قال الزركشي هكذا روى لولا وصوابه في الوزن لانهم اتوا لله لولا انت ما هتدينا قال في المصابيح وهذا عجيب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المقفل بهذا الكلام والوزن لا يجري على لسانه الشريف غالبا (ولا تصدقنا ولا صلينا ٣١١) فانزل السكينة) أي الوفاء (علينا) وثبت الاقدام ان لا قينا) الكفار (ان

رواه أبو داود • وعن عبد الرحمن بن يزيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس من ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواه الدارقطني هكذا مرسل • وعن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر الصديق فاراد أن يجعل السدس لتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لوماتت وهو سحرى كان اياها يرتفع السدس بينهما ما رواه مالك في الموطأ) حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال الحافظ واسناده صحيح ثقة رجاله الا أن صورته مرسل فان قبيصة لا يضح سماعة من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح فيه عده شهوده القصة وقد آله عبد الله بن حزم بالانقطاع وقال الدارقطني في الملل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبهه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه وحديث عبادة بن الصامت أخرجه أيضا أبو القاسم بن منبه في مستخرجه والطبراني في الكبير باسناد ممتنع لان اسحق بن عيسى لم يسمع من عبادة وحديث يزيد أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده عبيد الله العتيقي وهو مختلف فيه وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي وحديث عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كما ذكره المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر عن ابراهيم التيمي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن ايضا وأخرج نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث جدات اذا استخوين ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام ورواه البيهقي من طريق عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قنينة عن عبيد بن المسيب عن زيد بن بلقظ حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد رواه مالك عن عيسى بن سعيد عن القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده ابا بكر ورواه الدارقطني من طريق ابن عيينة وفي الباب عن معقل بن يسار عن ابي القاسم بن منبه وقد ذكر القاضي حسين

الالى) هو من الالفاظ الموصولات لان اسماء الاشارة جمع للمذكر (قد بغوا علينا) من البغى وهو الظلم وهذا ايضا غير مترن في وزن زيادة هم في صير ان الالى هم قد بغوا وعلينا (اذا ارادوا فتنه أدينا) من الآباء (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزاة) هي غزوة تبوك كما في رواية زهير (فقال ان اخوانا بالمدينة خلفنا) يسكون الادم أي وراة (ما سلكنا بها) طار يقا في الجبل (ولا واديا الا وهم معذافيه) أي في نوايه ولا بن حبان وابي عوانة من حديث جابر الاشركوكم في الاجر بدل قوله الا وهم معكم فيسه بالنسبة لابي داود عن قتادة لقد تركتم بالمدينة اقواما ما يترن من مسير ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم واديا الا وهم معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف

يكونون معنا وهم بالمدينة قال (حبسهم العذر) هو أعم من المرض فيشمل عدم القدرة على السفر وغيره وفي مسلم من حديث جابر حبسهم المرض وهو محمول على الغالب قال في الفتح والعذر الموصوف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه ولم يذكر الجواب وقد دبره فله أجر الغازي اذا صدقت نيته قال المهلب يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يستوي القاعدون الآية فانه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استثنى أولى الضرر من القاعدين فكانه الختتم بالقاضين وفيه أن المرسل يبلغ نيته أجر العامل اذا منعه العذر عن العمل (عن ابي سعيد) رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من صام يوما في سبيل الله) قال ابن الجوزي اذا اطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي سبيل الله طاعة الله فالمراد من صام قاصدا وجهه الله قال الحافظ ابن حجر قلت ويحتمل ما هو أعم من ذلك ثم وجدته في فوائد ابي الطاهر الذهلي من طريق

بحمد الله بن عبد العزيز اللبني عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ ما من صراط رابط في سبيل الله فيه صوم يوم فاني سبيل الله الحديث
 قال ابن دقيق العبد العرف الاكثر استعماله في الجهاد فان حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين قال ويحق أن يراد
 بسبيل الله طاعته كيف كانت والاول اقرب ولا يمارض ذلك أن القطر في الجهاد أولى لان الاصنام يضعف عن الالقاء لان الفضل
 المذكور محمول على من لم يتشكك ضعفا ولا سيما من اعتاده فقد ازيل ذلك من الاله والنسبية فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد قاله صوم
 في حقه افضل اجمع بين الفضيلتين (بعد الله) من التبعية (وجهه) أي ذاته كلها (غير الداربعين خريفا) أي سنة وعند
 أبي يعلى من حديث معاذ بن أنس بعد من الدارمئة عام سير المضر الجواد وعند الطبراني في الصغير الاوسط باسناد حسن
 عن أبي الدرداء جعل الله بينه وبين ٣١٢ الفارخذة فأكابن السماء والارض وفي كامل ابن عدي عن أنس تباعدت منه

جهنم خمسمائة عام قيل ظاهرها
 التعارض واجيب بالاعتماد على
 رواية سبعين للامام عليا
 فخاف الصحيح أولى أو أن الله أعلم
 بنيه صلى الله عليه وآله وسلم
 بالادنى ثم عابده على التدوير
 أو أن ذلك بحسب اختلاف
 أحوال الصائغين في كمال الصوم
 ونقصانه قال في الفتح الخريف
 زمان معلوم من السنة والمراد به هنا
 العام وتخصيصه بالخريف بالذكر
 دون بقية الفصول الصيف
 والشتاء والربيع لان الخريف
 أركب الفصول لكونه يتجنى فيه
 النمار ونفس القاكها أي ان
 الخريف يجتمع فيه الحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة
 دون غيره ورد بان الربيع
 كذلك قال القسوطي ورد ذكر
 السبعين لارادة التاكيد كثيرا
 انتهى ويؤيده أن النسائي أخرج
 الحديث المذكور عن عقبة بن
 عامر والطبراني عن عمرو بن

ان الجدة التي جاءت الى الصديق أم الام وان التي جاءت الى عمر أم الاب وفي رواية ابن
 ماجه ما يدل له والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السادسة
 وكذلك فرض الجنتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من اصحاب الشافعي اتفاق
 الصحابة والتابعين على ذلك حتى ذلك عنه المبيق قال في البصر مسئلة فرضهن يعني
 الجدات السادسة وان كثرن اذا استوين وتستوى أم الام وام الاب لافضل بينهما
 فان اختلفن سقط الابد بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجدات من
 جهته والام من الطرفين وكل جدة ادرجت ابابن امين وامابن ابوين فهي ساقطة مثال
 الاول أم أبي الام فبينها وبين الميت أب ومثال الثاني أم أبي ام الاب انتهى ولاهـل
 الفرائض في الجدات كلام طويل ومساائل متعددة فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك
 فليرجع الى كتب الفن (وعن عمر ابن حصين ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ان ابن ابني مات فاني من ميراثه قال لك السادسة فلما ادر دعاه قال لك السادسة آخر فلما
 ادر دعاه فقال ان السادسة الا سترطعة رواه أحمد وابوداود والترمذي وصححه وعن
 الحسن ان عمر سأل عن فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجدة فقام معقل بن
 يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما ذا قال السادسة قال
 مع من قال لا أدري قال لا أدري فتأخري اذن رواه أحمد) حديث عمران بن حصين
 هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال علي بن المديني وابو حاتم الرازي وغيرهما انه
 لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضا ابوداود والنسائي وابن ماجه ولكنه
 منقطع لان الحسن البصري لم يدرك السماع من عرفاته وفي سنة احدى وعشرين
 وقتل عمر في سنة ثلاث وعشرين وقيل سنة أربع وعشرين وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم
 يسمع للحسن سماع من معقل بن يسار وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما حديث
 الحسن عن معقل وسدث عمران يدل على أن الجدة يستحق ما فرض رسول الله صلى الله

عليه من ستة وابو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا اجتمعوا في روايتهم مائة عام (عن زيد بن خالد) ابو عبد الرحمن الجوهري (رضي
 بالله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من جهز غازيا في سبيل الله) بغير بأن هيأ له اسباب سفره من ماله أو من مال
 الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان أي فله مثل أجر الغازي وان لم يغز حقيقة ثم أخرجه من وجه آخر عن يسر بن سعيد بلفظ
 كتب له مثل أجره غير أنه لا ينقص من أجره شيء وابن حبان من حديث عمر بن الخطاب بلفظ من جهز غازيا حتى يستقل
 أكان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع فأقادت فأتدتين احدهما ان الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز وهو المراد بقوله
 حتى يستقل فأنهم ما له يستوى معه في الاجر الى ان تنقضي تلك الغزوة (ومن خلف غازيا في سبيل الله بغير) في أهله ومن يترك
 بان تاب عنه في مراعاتهم وقضاء ما آجرهم زمان غيبته (فقد غزا) أي شاركه في الاجر من غير ان ينقص من أجره شيء لان فراغ

الغازي له واشتهر بماله به بشبب قيامه باهر عماله فكأنه مسبب عن فعله وفي الطبراني الاوسط رجال الصحيح من قواعن جهز غازيا في سبيل الله فله مثل اجره ومن خلف غازيا في اهل بيته واتفق على اعله فله مثل اجره وفي حديث عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان من قواعن أنظر رأس غازي الله يوم القيامة الحديث قال ابن أبي جرة ظاهر اللفظ يقبـدان له اجر غازي لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه غير مرتبط بغيره قال في الفتح واما ما أخرجه مسلم من حديث ابي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا وقال اخبرج من كل رجلين رجل والاجر بينهما وفي رواية له ثم قال لا فاعدا يكيم خلف الخارج في اهلـه وماله بخير كان له مثل نصف اجر الخارج فنفية اشارة الى أن الغازي اذا جهز نفسه او قام بكفة الـه من بخلفه كان له الاجر من اثنين قال القرطبي افضة نصف يشبه ان تكون مقعمة اي ٣١٤ من زيادة من بعض الرواة وقد احتج بهم سامن ذهب الى ان المراد بالاحاديث

عليه وآله وسلم قال قتادة لا يدرى مع أي شيء ورثه قال واقل ما يرثه الجد السادس قيل وصورة هذه المسئلة انه ترك الميث بقتين وهذا السائل فلبنتين الثامان والباقي ثلث دفع صلى الله عليه وآله وسلم منه الى الجد سدس بالقرض ليكون جـدا ولم يدفع اليه السدس الاخر الذي يستحقه بالتعصيب ائـلا يظن ان فرضه الثلث وتركه حق ولي اي ذهب فدعاه وقال لك سدس آخر ثم اخبره ان هذا السدس طعمة أي زاد على السهم المقرض وما زاد على المقرض فليس بالازم كالقرض وقد اختلف الصحابة في الجد اختلافا طويلا ففي البخاري تعليقه يروى عن علي وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضيا باختلفة وقد ذكر البيهقي في ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في الغريب باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة عن الجد فقال ما يصنع بالجد قد حفظت فيه عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضا ثم أنكر الخطابي هذا انكارا شديدا وسبقه الى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ هو محمول على المبالغة كما حكى ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروى أيضا من طريق الشعبي قال كان من رأى ابي بكر وعمر ان الجد أولى من الاخر وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضا عن علي انه شبه الجد بالأب والابن والابن الكبير والابن الصغير الأخوا منه والميت واخوته كالساقيتين المعتدتين من الخيل والساقية الى الساقية أقرب منها الى البحر الا ترى اذا سدت احدهما أخذت الاخرى ماءها ولم يرجع الى البحر وشبهه يزيد بن ثابت الانصاري بساق الشجرة وأصلها والاب كفص منها والاخوة كفصين ففرع من ذلك الفص واحد الغصين الى الآخر أقرب منه الى أصل الشجرة الا ترى انه اذا قطع أحدهما انقص الآخر كما كان ينقص المقطوع ولا يرجع الى الساق هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه ابن حزم في الاحكام من طريق اسمعيل بن القاضى عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر مسئلة على وابن مسعود وزيد بن ثابت والاكثر ولا يستقط الاخوة الجد بل يقاسهم بخلاف الاب

التي وردت بمنزلة ثواب الفعل حصول الاجر له بغير تضعيف وان التضعيف يختص بمن بأشـر العمل قال القرطبي ولا حجة له في هذا الحديث لوجهين احدهما انه لا يتناول محل النزاع لان المطلوب انما هو ان الدال على انه لا يرثه هل له اجر مثل اجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف وحديث الباب انما يقتضي المشاركة والمشاركة فاقترعا ثانيهما الاحتمال كون لفظه ف زاد فة فالتحقيق ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح والذي يظهر في توجيهها انها أطلقت بالنسبة الى مجموع الثواب الحاصل للغزى والخالف له بغير فان الثواب اذا انقسم بينهما انصفتين كان لكل منهما مثل مال الآخر فلا تعارض بين الحديثين وامامنا وعد بمنزلة ثواب العمل وان لم يعمله اذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو

٤٠٠ نيل خاتمة صاحبة فليس على اطرافه في عدم التضعيف لكل أحد وصرف الظاهر يحتاج الى مستند وكان المستند للقاتل ان العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه لكن من يجهز الغازي بماله مثلا وكذا من يخلفه فين يترك بعده يباشر من المشقة أيضا فان الغازي لا يتأخر عنه الغزو لا بعد أن يكفى ذلك العمل وكأنه يباشر معه الغزو بخلاف من اقتصر على النية مثلا اهـ (عن أنس) بن مالك رضى الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيتا أي يكثر دخوله (بالمدينة غسيريـت أم سليم) مهله أو اسمها ربيعة أو تخميصا وهي أم أنس (لا على أزواجه) امهات المؤمنين رضى الله عنهن (فقبل له) لم يخص أم سليم بكثرة الدخول اليها ولم يسم القاتل (فقال اني أرحمها قتل أخوها) حرام بن ملهان يوم أبرم عونة (معي) أي في عسكـرى أو على امرى وفي طاعنى لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد بمرمونه وعقل القرطبي فقال قبل

أخوه عليه في بعض مرويه وأعطاه في يوم أحد قال في الفتح ولم يصب في ظنه والله أعلم وتعليل الكرماني دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه بابها كانت ثلثه من الرضاة أو النسب وان المحرمية بسبب لجواز الدخول لا يحتاج إليه لأن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالاجنية للشبوت عصمته وقد ظهرت مطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خلف أخاه في أهل بيته بعد وفاته وحسن العهد من الأيمان وكفى بجبر الخاطو والقرود خير الأسيمان سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه أتى يوم اليمامة) أي الواقعة التي كانت بين المسلمين وبين بني حنيفة أصحاب مدينة في ربيع الأول سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر واليمامة بتخفيف الميم مدينة من البين على مرحلتين ٣١٤ من الطائف سميت بأمرأة زرقاء كانت تبصر الركب من مسيرة ثلاثة أيام

وان اختلفوا في كيفية المقامه أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الاخوة كالأب اذ سماه الله ابا فقال له أنبيكم ابراهيم لنا قوله تعالى في الاخ وهو يرثها اذ لم يكن لها ولد وهذا عام لا يخرج منه الا ما خصه دليل ولو لا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية واذا الاخوة كالبنين يدل تعصيمهم اخواتهم فوجب أن لا يسقطوا مع الجد وامانسمية الجد بالجد لا يلزمنا قال فرع اختلف في كيفية المقامه فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والامامية بقاهاهم مالم تنقصه المقامه عن السدم فان نقصته رد الى السدم وعن علي أنه يقاسم الى التسع رونه الامامية قلنا رواية ثمانية اذ راويها زيد بن علي عن ابيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصري ومالك بن يقاسمهم الى الثلاث فان نقصته المقامه عنه رد اليه ثم اسقطهم بحديث عمران بن حصين المذكور وقال الناصري ان الجد يقاسم الاخوة أبدا وقد روى ابن حزم عن قوم من السلف ان الاخوة يسقطون الجد وقد قيل ان المثل الذي ذكره علي والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الاخوة أولى من الأب ولا قائل به ولا يخفى من ايمانها النص على ميراثه في القرآن وتعصيه لاخته وأجيب عن الأولى بان الجدم له فيها الاندأب وهو منصوص على ميراثه في القرآن ورد بان ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وايضا الجدم ميراثا انه يرث مع الاولاد ومنها انه يسقط الاخوة لام اتفاقا

* (باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من أسئل ومن أسلم على يدي رجل وغير ذلك) *
(عن المقدام بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا فائدة له واما وارث من لا وارث له اعقل عنه وارث والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن أبي امامة بن سهل ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح الى عمر فكتب عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد

(الى ثابت بن قيس) هو ابن شماس الخزرجي خطيب الانصار (وقد حسم) أي كشف (عن غديه) واستدل به على ان الفخذ ليس بهورة (وهو يتخط) يستعمل المخطوط في يده (فقال) أي انس الثابت (ياعم) دعاه بذلك لانه كان أسن منه ولانه من قبيلة الخزرج (ما يجيبك) أي ما يؤخر لك (أن لا تجي) وفي رواية الانصاري فقلت يا عم الاترى ما ياتي الناس زاد ابن معاذ عن ابن عون عند الامام علي الاتجى وكذلك أخرجه خليفة في تاريخه عن معاذ (قال) في جوابه بلى (الا أن يا ابن أخي) أجيء (وجعل يتخط يعنى من المخطوط) بفتح الحاء كذا في الاصل قال في الفتح وكان قائلها اراد دفع من يتوهم انها من الخطئة (ثم جاء) زاد الطبراني وقد تخط وتشرأ كفانه (جلس فذكر) انس (في الحديث انكشافا) أي نوع انهم رام (من الناس)

وعند الطبراني في غمامته حتى جلس في الصف والناس يشكشكون (فقال هكذا عن وجوهنا) أي في صورنا وابن (حتى تضارب القوم ما هكذا كذا فعل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان الصف لا يعرف عن موضعه (ثم ساء عودتم أقرانكم) من القرار من عدوكم حتى طمعو فافيكهم وزاد ابن أبي زائدة فتقدم فقاتل حتى قتل والاقران جمع قرين يكسر اتفاق وهو الذي يعادل الاخر في الشدة وأراد ثابت بقوله هذا ان يجزئ الممنه من أي عودتم نظرا لكم في القوة من عدوكم القرار منهم حتى طمعو فافيكهم ولفظ الطبراني ان ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تخط وابس ثوبين أبيضين تكفن فيه ما وقد انهمز القوم فقال اللهم اني ابرأ اليك مما جاء به هؤلاء واعتذر اليك مما صنع هؤلاء ثم قال يا عم عودتم أقرانكم اليوم خلوا بيننا وبينهم ساعة فقاتل حتى قتل وكان درعه قد سقرت فزأ رجل فيما يرى النائم فقال اني قد رحت اكل عكاز كذا

كذا فاصاب بوضايف جند والدرع وانفذوا وصاياهم وعند الحاكم انه اوصى بعنق بعض رقيقه وسمى الواقدى من اوصى بعنقه
وهم سعدوسالم واقادان الراى فى المنام هو بلال قال المهلب وغيره فيه جواز استعمال النفس فى الجهاد وترك الاخذ بالرخصة
والتهمة للامور بالخط والتكفين وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقيمه ونيته وفيه التداعى الى الحرب والتخريض عليها وتوبيخ
من يقر وفيه الاشارة الى ما كان الصحابة عليه فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشجاعة والفتاة فى الحرب (عن جابر)
ابن عبد الله الانصارى (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بجزير القوم) بنى قرية (يوم
الاحزاب) لما اشتد الامر وذلك ان الاحزاب من قريش وغيرهم لما جئوا الى المدينة وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخطيب بلغ المسايين ان بنى قرية من اليهود نقضوا العهد الذى كان ٢١٥ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب

المسلمين (قال الزبير بن العوام
القرشى أحد العشرة) أنا آتيك
بخبرهم ثم قال من يأتى بجزير
القوم قال الزبير أنا) مرتين
وعند النسائي من رواية وهب
ابن كيسان انه سمع جابرا
يقول لما اشتد الامر يوم بنى
قرية قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من يأتى بجزيرهم
فلم يذهب أحد فذهب الزبير فقام
بخبرهم ثم اشتد الامر أيضا فقال
صلى الله عليه وآله وسلم من
يأتى بجزيرهم فلم يذهب أحد
فذهب الزبير وفيه ان الزبير توجه
اليهم ثلاث مرات (فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان
اسكن نبي حواريا) بفتح الحاء
وتشديد الياى خاصة من اصحابه
وقال الترمذى الناصر ومنه
الحواريون اصحاب عيسى بن
مريم عليه السلام أى خلاصه
وانصاره (وحوارى الزبير)
اضافه الى باب المتكلم وقد

وابن ماجه ولا ترمذى منه المرفوع وقال حديث حسن) حديث المقدم أخرجه أيضا
النسائي والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه أبو زرعة الرازى واعله البيهقى بالاضطراب
ونقل عن يحيى بن معين انه كان يقول ليس فيه حديث قوى وحديث عمر ذكره فى
التلخيص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذى كما ذكره المصنف ورواه عن يندار عن أبى
احمد الزبيرى عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة
عن أبى امامة بن مهمل بن حنيفة قال كتب عمر بن الخطاب فذكره فى الباب عن عائشة
عند الترمذى والنسائي والدارقطنى من رواية طاوس عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انخال راث من لا وارث له قال الترمذى حسن غريب وأعله النسائي
بالاضطراب وروى الدارقطنى والبيهقى وقفه قال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكروا فيه
عائشة وقال البزار أحسن اسناد فيه حديث أبى امامة بن مهمل وأخرجه عبد الرزاق عن
رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبى الدرداء وابن الجار عن أبى هريرة
كاهامر فوعة وقد استدل بحديثى الباب وما فى معناها على ان انخال من جلة الورثة
قال الترمذى واختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فورث بعضهم الخال والخالة
والعمة والى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم فى توريث ذوى الارحام وأما زيد بن ثابت
فلم يورثهم وجعل الميراث فى بيت المال اه وقد حكى صاحب البحر القول بتوريث ذوى
الارحام عن على وابن مسعود وأبى الدرداء والشعبى ومسروق ومحمد بن الحنفية والخضعي
والثوري والحسن بن صالح وأبى نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعترة وأبى حنيفة
واسحق والحسن بن زياد قالوا اذا لم يكن معهم أحد من العصبة وذوى السهام والى ذلك
ذهب فقهاء العراق والكوفة والعمرة وغيرهم وحكى فى البحر أيضا عن زيد بن ثابت
والزهري ومكحول والقاسم بن ابراهيم والامام يحيى ومالك والشافعى انه لا ميراث لهم
وبه قال فقهاء الجواز اخرج الاولون بالاحاديث المتقدمة وبحديث عائشة الآتى وبعموم
قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان

استشكل ذكر الزبير هنا فقال ابن الملقن فى التوضيح المشهور كما قاله فتح الدين اليعمرى ان الذى توجه لى بجزير القوم حديثه
ابن الهيثم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وهذا الخبر مردود فان القصة التى ذهب لكشفها غير القصة التى ذهب حديثه
لكشفها فقصة الزبير كانت لكشف خبر بنى قرية هل نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة
المسلمين وقصة حديثه كانت لما اشتد اضطراب المسلمين بالخذق وتمالأت عليهم الطوائف ثم وقع بين الاحزاب الاختلاف
وحذرت كل طائفة من الاخرى وأرسل الله عليهم الرمح واشتد البرد تلك الليلة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بجزير
قريش فأتى به حديثه بعد تكراره طلب ذلك وحديث الباب أخرجه البخارى أيضا فى المغازى ومسلم فى القضايل والترمذى
فى المناقب والنسائي فيه وفى السير وابن ماجه فى السنة واستدل به هنا على فضل الطائفة اسم جند يشمل الواحد فأكثروا

من يبعث الى العدو وليطالع على أحوالهم وفيه جوارز استعمل التجهيز في الجهاد وفيه من ثبته للزبير وقوة قلبه وصحة دينه
 وفيه جوارز سقر الرجل وحده وان انتهى عن السقر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستدل به المالكية على أن
 طاعة للصوم المحاربين تقتل وان كان لم يشتر قتلا ولا سلبا وفي اخذه من هذا الحديث تكلف (عن عروة) بن الجعد وابن
 أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة الى بارة جبل باليمن أو قبيلة من ذى رعين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل
 معقود في نواصيها الخيل الى يوم القيامة) لفظ عام والمراد به الخصوص أى الخيل الغازية في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الآخر الخيل لثلاثة أو المراد جنس الخيل أى انما يصدد أن يكون فيها الخير فاما من ارتبطها العمل غير صالح فصول
 الوزير طريان ذلك الامر العارض ومعنى ٣١٦ معقود ملازمها كأنه معقود وفيه الخير هو (الاجر) أى الثواب في الآخرة

(والمغرم) أى الغنمية في الدنيا
 وهو استعارة ممكنة لان الخير
 ليس بشئ محسوس حتى يعقد
 عليه الناصية لكنه شبه لظهوره
 وملازمته بشئ محسوس معقود
 يحل على مكان مرتفع فاسب
 الخير الى لازم المشبه به وذكر
 الناصية تجريد للاستعارة
 والحاصل أهم يدخلون المعقول
 في جنس المحسوس ويحكمون
 عليه بما يحكم به على المحسوس
 مبالغة في المازم والمراد بالناصية
 هنا الشعر المسترسل من مقدم
 الفرس وقديكى بالناصية عن
 جميع ذات الفرس قال الولي بن
 العرائى ويمكن انه شيربذ كر
 الناصية الى ان الخير انما هو في
 مقدمها لا اقدام به على العدو
 دون مؤخرها لما فيه من الإشارة
 الى الادبار وفي هذا الحديث كما
 قاله التاجي عياض مع وجيز
 لفظه من البلاغة والعدو به مالا
 مزيد عليه في الحسن مع الجناس

والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ولفظ الرجال والنساء والاقربون
 بشملهم والدليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخر عن ذلك فقالوا وعمومات الكتاب
 محمولة وبعضها منسوخ والا حاديت فيها ما تقدم من المقال ويجب ان ذلك بان دعوى
 الاحتمال ان كانت لاجل العموم فليس ذلك مما يردح في الدليل والاستلزام ابطال
 الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لا مر آخر فاهو وأما الاعتذار عن أحاديث
 الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحة ما من الاعتد من حسنهم اولاشك في اقتضاض
 مجموعها للاستدلال ان لم يمتض الافراد ومن جملة ما استدلو به على ابطال ميراث ذوى
 الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث العمة
 والخالة فسألت ان لا ميراث لهما أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق
 الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن
 أسلم ويجب ان المرسل لا تقوم به الحجة قالوا واصله الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد
 والطبراني ويجب ان اسناد الحاكم ضعيف واسناد الطبراني فيه محمد بن الحرث الخزرجي
 قالوا واصله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة ويجب ان به ضعفه بسعدة بن النسيع
 الباهلي قالوا واصله الحاكم أيضا من حديث ابن عمر وصححه ويجب ان في اسناده عبد الله
 ابن جعفر المديني وهو ضعيف قالوا وروى له الحاكم شاهدان من حديث شريك بن عبد الله
 ابن أبي نمر عن الحرث بن عبد مرفوعا ويجب ان في اسناده سليمان بن داود الشاذكوني
 وهو متروك قالوا أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويجب ان به مرسل وكل هذه
 الطرق لا تقوم بها حجة وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فهي واردة في الحالة والعمدة
 فغايته انه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام على انه قد قيل ان
 المراد بقوله لا ميراث لهما أى مقدر ومباين يثبت ميراث ذوى الارحام ما سبأ في باب
 ميراث ابن الملاعة من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لو رثته من بعده او هم أرحام له
 لا غير ومن المؤيدات لميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

الذي بين الخليل والخير وقال ابن عبد البر فيه تفضيل الخليل على سائر الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في صلى
 غيره مثل هذا القول وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه لم يكن شئ أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء
 من الخيل وفي طبقات ابن سعد عن عريب المديني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم
 بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم الآية من هم قال هم أصحاب الخيل ثم قال ان المنفق على الخيل بكامل طيبه
 بالصدقة لا يقبضهم ارباؤها وارواها كذا في المسك يوم القيامة وروى ان اناس أشد الدواب عدوا وفي طبعه الخيل في مشيه
 والسرور بنفسه والهمة صاحبه وروى عن عمر الى تسعين سنة وذكر بقاء الخير في نواصي الخيل الى يوم القيامة ونسبها بالاجر والمغرم
 والمغرم المقترن بالاجر انما يكون من الخيل بالجهد ولم يقم بذلك بما اذا كان الامام عدلا فدل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل

بذكر النبي المستقر بلفظه الحاجة لذلك وقال ابن أبي جرة يستفاد من هذا الحديث ان هذه الحسنات تقبل من صاحبها
لتتبع الشارح على انه في ميزان الخلاف غيرها فقد لا يقبل فلا يدخل الميزان (عن سهل رضي الله عنه قال كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حائطنا فرس) أي في بيتنا (يقال له الحديث) بالماء له مصغرا وقيل على زينة رغيف ورجل الدمياطي
وبه روى الهروي وقيل معنى به لطول ذنبه فعيل بمعنى فاعل كأنه يلطف الارض بذنبه وقال بعضهم الغنيم أي بضم اللام
وفتح النون المججمة قال عياض وبالأول ضبطناه عن عامة شيوخنا وبالثاني عن أبي الحسين الأتوسي وقيل لأوجه ضبطه بالخاء
وفي النهاية بالجيم وعند ابن الجوزي بالنون من النخاعة وهذا الحديث من أفراد البخاري وفيه مشروعية تسمية الفرس وغيره
من الدواب بأسماء متخففة الفيزها عن غيره ٣١٨ من جنسهم (عن عطاء بن جبريل الانصاري رضي الله عنه قال كنت

ردي النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي راكبا خلقه (على
سجاء) له صلى الله عليه وآله وسلم
(يقال له عفير) تصغير عافر
أخرجه عن بناء أصله كما قالوا
في تصغير اسود مأخوذ من العفرة
وهي حرة يطها بياض ووهم
عياض في ضبطه له بالغين المججمة
وهو غير الجمار الآخر الذي يقال
له يعفور وابن عبدوس حيث
قال انه سموا واحدا فان عسيرا
أهداه المقوقس له صلى الله عليه
وآله وسلم ويعفور أهداه فرة
ابن عمرو وقيل بالعكس (نقال
يامعاذ هل تدري ما حق الله على
عباده وسر الحديث) وهو
وما حق العباد على الله قلت الله
ورسوله أعلم قال فان حق الله على
العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به
شيئا وحق العباد على الله أن لا
يعذب من لا يشرك به شيئا فقلت
بارسول الله أفلا أبشركم بالله
قال لا تبشركم فبكوا (وقد

بعضهم بين عبد الله بن موهب وعيم الداري قبضة بن ذؤيب وهو عندي ليس بمصل
وقال الشافعي في هذا الحديث ليس بثابت أخا يرويه عبد العزيز بن عمر بن ابن وهب عن عيم
الداري وابن وهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه في عيماء مثل هذا لا يثبت عندنا ولا
عندنا من قبل أنه مجهول ولا أعلمه متصلا وقال الخطابي ضعف أحمد بن حنبل حديث عيم
الداري هذا وقال عبد العزيز بن ربيعة ليس من أهل الحلف والالتقان وقال البخاري في
الصحيح واختلفوا في صحة هذا الخبر وقال أبو مسهر عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
ضعيف الحديث وقد احتج بعبد العزيز المذكور البخاري في صحيحه وأخرج له وهو مسلم
وقال يحيى بن معين عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثقة وقال ابن عسار ثقة ليس بين
الناس فيه اختلاف وحديث عائشة حسنة الترمذي وقد عزم المذري في مختصر السنن
حديث عائشة هذا والحديثين الذين قبله إلى النسائي فينظر في قول المصنف رواه
الخمس إلا النسائي وحديث بريدة أخرجه أيضا النسائي مسندا ومرسلا وقال جبريل بن
أجر ليس بالقوي والحديث منكر اه وقال أبو صلي فيه نظر وقال أبو زرعة الرازي شيخ
وقال يحيى بن معين كوفي ثقة ولفظ أبي داود عن بريدة قال أتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجل فقال ان عندي ميراث رجل من الأزد واستأجدا زيدا فدفعه إليه قال فاذهب
فالتس أزيدا فالتس أزيدا حولا قال فأتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم أجد أزيدا فدفعه
إليه قال فانطلق فانظروا لخرأى تلقاه فدفعه إليه فلما ولى قال علي بالرجل فلما جاء قال
انظر كبير خراعة فدفعه إليه وفي لفظه آخر قال مات رجل من خراعة فأتى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعيرائه فقال التسو الوارثا وأذرحم فلم يجدوا له وارثا فقال انظروا لكبير
رجل من خراعة وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا أبو داود بلفظ كان الرجل
يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيث أحدهما من الآخر فنتج ذلك الإنفال فقال وأولوا
الأرحام بعضهم أولى ببعض وفي أسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج نحوه
ابن سعد عن عروة بن الزبير وفيه فصار في الموارث بعد الأرحام والأقربة وانقطعت تلك

تقدم) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله على سجاد قال له عفير لان الجار اسم جنس سمي ليميزه عن غيره والحديث الموارث
أخرجه أيضا في الرافق لكن لم يسم فيه الجار (عن أنس رضي الله عنه قال كان فرع) أي خوف (بالمدينة) أي لبلال (فاستعار
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرسا ليقال له منسوب) وكان بطي المشي (فقال) حين استأجر الخبر ورجع (مارأيت من فرع
وان رجلا) أي الفرس (الجرا) شبه جريه لما كان كثير الجرا لكثرة ما به وعدم انقطاعه وقال الخطابي أي ما رجلا لا
بحرا ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة وعشرون فرسا لكل واحد منها اسم مخصوص
بعبئه ويميزه عن غيره من جنسه وكان له بعة تسمى دلدل وناقصة تسمى التصواء وأخرى تسمى العضباء وغير ذلك (عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الشؤم) كائن (في ثلاثة في الفرس) اذ لم يفرغ عليه

أو كان شهوسا (والمرأة) إذا كانت غير ولد أو غير حائض أو سبطعة (والدار) ذات البخار السوء أو الذبيحة أو البعوضة من المسجد لا تسمع الاذان وقد يكون الشؤم في غيره هذه الثلاثة لا تصرف فيها كما قال ابن العربي بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الخلق وقال الخطابي العين والشؤم علامتان ما يصيب الانسان من الخير والشر ولا يكون شيء من ذلك الا بقضاء الله تعالى وهذه الاشياء الثلاثة تطرف جعلت مواعظ لا قضية ليس لها بانه سم أو طباعتها فعل ولا تأثير في شيء الا انها لما كانت أعم الاشياء اتى بقية الانسان وكان في غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجة يعاشرها وفرن مرتبطة ولا يخلو عن عارض مكره في زمانه أضف العين والشؤم اليها إضافة مكان وهذه اصادران عن مشيئة الله عز وجل اه وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون انما وافقت المارق كما على ٣١٩ الاقتصار على الثلاثة المذكورة نعم زادت

أم سلمة في حديثها المروى في ابن ماجه السيف وسلم من طريق يونس عن ابن شهاب لا عدوى ولا طيرة وانما الشؤم في ثلاثة المرأة والفارس والدار وظاهره ان الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة وعند ابى داود من حديث سعد بن مالك مرفوعا لاهامة ولا عدوى ولا طيرة وان تكون الطيرة في شيء فبني الدار والفارس والمرأة قال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستثناء من الطيرة أى الطيرة منهى عنها الا في هذه الثلاثة وقال الطيبي في شرح المشكاة يحتمل أن يكون معنى الاستثناء على حقيقته وتكون هذه الثلاثة خارجة عن حكم المستثنى منه أى الشؤم ليس في شيء من الاشياء الا في هذه الثلاثة قال ويحتمل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان شيء سابق القدر سبقه العين والمعنى ان لو

الموروث بالمواخاة ذكره الاسيوطى في أسباب النزول ومعناه في الدر المنثور قوله فاعطاه ميراثه قبل ان ذلك من باب الصرف لا من باب التورث قوله هو أولى الناس بميراثه وعما فيه دليل على ان من أسلم على يد رجل من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه وقال الناصر والسامعي ومالك والاوزاعي لا ارث له بل يصرف الميراث الى بيت المال دونه وقالت الحنفية والشافعية وزيد بن علي واصحق انه يرث الا ان الحنفية والمؤيد بالله يشترطون في ارثه المخالفة قوله هل له من نسب أو رحم فيه دليل على تورث ذوى الارحام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم الى واحد من أهل بلده وظاهر قوله ادفعوه الى أكبر خزاعة ان ذلك من باب التورث لان الرجل اذا كان يجمع هو وقبيلته في جده معلوم ولم يعلم له وارث منهم على اعميين فأكثرهم سنا أقربهم اليه نسبا لان كبار السن مظنة اهل الذريرة قوله وكانوا يتوارثون بذلك قال في البحر اراد بالآية ان العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الخلفاء والمصدقين قال أبو عبيد نسخت ميراثهما وقوله تعالى الا أن توفاهوا الى أوليائكم معروفائى الى خلفائكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن محمد وعطاء بن ابي قريظة هم المشركون فجازوا الوصية لهم لا لآية قال المهدي وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى لا تأخذوا عدوى وعدوكم أولياء فكيف سماهم أولياء المؤمنين اه

• (باب ميراث ابن الملاعة والزانية منهم واميرائهم مائة وانقطاعه من الاب) •

في حديث الملاعة عيسى الذي يرويه سهل بن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى امه فحزرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها أخرجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث رواه احمد وأبو داود وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعارجل عاهر بحرة

فرض شيء له قوة أو تأثير عظيم يسبق القدر لكان عينوا العبد لا تسبق فكيف بغيرها وعليه كلام التناضى عياض حيث قال وجهه تعقيب قوله ولا طيرة في هذه النمر بطة يدل على أن الشؤم أيضا منقضي عنها والمعنى ان الشؤم لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الاشياء فانها أقبل الاشياء لكان لا وجود له فيها فلا وجود له أصلا اه قال الطيبي فعلى هذه الشؤم في الاحاديث المستشهد بها محمول على الكراهة التي سبها ما في الاشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كاقبل شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلاطمة اسنانها ونحوه اه وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه افاقت شؤم فيها عدم موافقتها للشرع أو طبعها يؤيده ما ذكر في شرح السنة كانه يقول ان كان لاحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره مصبتها أو فرس لا ينحبه فلا يذيقها بان يقتل عن الدار يطلق المرأة ويسبغ الفرس حتى يزول عنه ما يجده في نفسه من الكراهة كما قال صلى الله عليه وآله

وآله وسلم في جواب من قال يا رسول الله انا كثافي دار كثير فيها عددنا وأموالنا فتقول لنا الى أخرى ففضل فيه اذلك ذروها ذهية رواء أبو داود وصححه الحاكم فاهرم بالتحول عنها لانهم كانوا فيها على استئصال واستيخاش فاهرم صلى الله عليه وآله وسلم بالاستئصال عنها ليرول عنهم ما يجودون من الكراهة لانهم اسبب في ذلك وقيل لي يجعل الشوم هنا على معنى قوله الموافقة وسوء الطباع كما في حديث سعد بن أبي وقاص عندهما جد من فروع من سعادة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الهنيئ من شقاوة المرأة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها انهم أنكروا على أبي هريرة تحديثه بذلك فعند أبي داود الطيالسي في مسنده عن مكحول قال قيل لعائشة ان أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشوم في ثلاثة فقال لم يحفظ ٢٤٠ انه دخل وهو يقول قاتل الله ايه ودية قولون الشوم في ثلاثة فسمع آخر

الحديث ولم يسمع اوله لكنه منقطع لان مكحول لم يسمع من عائشة ثم روى أحمد وابن خزيمة وصححه الحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان ان رجلا من بني عامر دخل على عائشة فقالت ان أبا هريرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الطيرة في الفرس والمرأة والدار فغضبت غضبا شديدا وقالت فاقاله وانما قال ان اهل الجاهلية كانوا يطهرون من ذلك فان خبرت انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال ذلك حكاية عن اهل الجاهلية فقط لكن لامعنى لانكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكر من العناية له في ذلك وهذا الحديث أخرجه النسائي في عشرة النساء قال في الفقه مشي ابن قتيبة على ظاهر هذا الحديث ويلزم على قوله من تشام بشئ منها نزل به ما يكره وقال القرطبي لا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقه بناء على ان ذلك يضر وينفع بذاته فان ذلك خطأ وانما عني ان هذه الاشياء هي أكثر ما يطهر به الناس فن وقع في نفسه منها شيء أبعج له أن يتركه ويستبدل به غيره وقال ابن العربي معناه ان كان خلق الله الشوم في شيء فيجاء به الناس في بعض العادة فانما يخلق في هذه الاشياء وقال المازري تحمل هذه الرواية ان يكن الشوم حقا فهذه الثلاث أحق به بمعنى ان النقص يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها واما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا شرم ولا شرم ولا شرم ولا شرم في المرأة والدار والفرس في اسناده ضعف مع مخالفة ما لا حديث الصحة وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك انه سئل عنه فقال لكم من دارسكم اناس فهلكوا قال المازري نعم له مالك على ظاهره والمعنى ان قدر الله ربنا اتقى ما يكره منه لم يسكني

أو أمة قال ولد ولدنا لا يرث ولا يرث رواء الترمذي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثته من بعد هار واه أبو داود حديث ابن عباس في اسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان كل مستطوق ولد زنا لاهل امه من كفو اسرة أو أمة وذلك فيما استطلق في أول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه ما لا يوثقه أحمد وابن معين والنسائي وقال دحيم يذكر بالقدر وحديث عمرو بن شعيب الاول في اسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي البصري قال البيهقي ليس بشهر وروى حديث عمرو بن شعيب الثاني في اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي وروى بنس هذا الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخوه وروى مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وفي الباب عن واثله بن الاسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتية عتياها ولقيطها وولدها الذي لا عتت عنه قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه الا من حديث محمد بن حرب اه روى اسناده عمر بن ربيعة التلمذي قال البخاري فيه نظر وسئل عنه ابو حاتم الرازي فقال صالح الحديث قيل تقوم به الحجة فقال لا ولكن صالح وقال الخطابي هذا الحديث غير ثابت عند اهل النقل وقال البيهقي لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث لجهالة به من رواه اه وقد صححه الحاكم واحاديث الباب تدل على انه لا يرث ابن الملاعة من الملاءن له ولا من قرابته شيئا وكذلك لا يرثون منه وكذلك ولد الزنا وهو مجمع على ذلك ويكون ميراثه لأمه ولقرابته كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عتية عتية أمه وقد روى نحوه ذلك عن علي وابن عباس فيكون للامام لعتية عتية على الترتيب وهذا حديث لم يكن غير الام وقرابته من ابن المصيرت او زوجة فان كان له ابن او زوجة اعطى كل واحد

ما وقال القرطبي لا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقه بناء على ان ذلك يضر وينفع بذاته فان ذلك خطأ وانما عني ان هذه الاشياء هي أكثر ما يطهر به الناس فن وقع في نفسه منها شيء أبعج له أن يتركه ويستبدل به غيره وقال ابن العربي معناه ان كان خلق الله الشوم في شيء فيجاء به الناس في بعض العادة فانما يخلق في هذه الاشياء وقال المازري تحمل هذه الرواية ان يكن الشوم حقا فهذه الثلاث أحق به بمعنى ان النقص يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها واما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا شرم ولا شرم ولا شرم ولا شرم في المرأة والدار والفرس في اسناده ضعف مع مخالفة ما لا حديث الصحة وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك انه سئل عنه فقال لكم من دارسكم اناس فهلكوا قال المازري نعم له مالك على ظاهره والمعنى ان قدر الله ربنا اتقى ما يكره منه لم يسكني

الدار فيه صير ذلك كالسبب فيمتساح في إضافة الشيء اليه ان ساعا وقال ابن العربي ولم يرد مالك إضافة الشؤم الى الدار وانما هو عبارة عن جرى العادة فيها فاشار الى انه ينبغي للمرء الخروج عنها صيانة لا عمقاده عن التعلق بالباطل وقيل معنى الحديث ان هذه الاشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لازمتها بالاسكنى والعجبة ولولم يعتقد الانسان الشؤم فيها فاشار الحديث الى الاصر بقرائها يزول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما اشار اليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى وهو نظير الاصر بالقرار من المجذوم مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك جسم المادة وسد الذريعة لئلا يوافق شئ من ذلك القدر فيعتقد من وقع له ان ذلك من العدوى او من الطيرة فيقع في اعتقاد ما منى عن اعتقاده فاشير الى اجتناب مثل ذلك والطريق من وقع له ذلك في الدار مثلا لان يبادر الى التحول منها لانه متى استقر فيها ربحا جده ذلك على اعتقاد صحة الطيرة وتشاؤم وقال المهلب ما حاصله ان الخطاب بقوله الشؤم في ثلاثة من التزم القطر ولم يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم اغايبة ذلك في هذه الاشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فأتروها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بهم او يدل على ذلك تصدير الحديث بنى الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجناس المذكورة دون بعض ٣٢١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

دون قوم وذلك كله بقدر الله وعند البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أيضا بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان في شئ فني المرأة والفرس والمسكن اهـ وأخرجه أيضا في النكاح والطب ومسلم في الطب وابن ماجه في النكاح وفيه اخبار بأنه ليس فيه شؤم واذا لم يكن في هذه الثلاثة فلا يكون في شئ واتفقت النسخ على اسقاط قوله الشؤم وكذا هو في المواطنم زاد في آخره يعني الشؤم وكذا رواه مسلم ورواه الدارقطني عن مالك بلفظ ان كان الشؤم في شئ فني المرأة الخ (وعنه) أي عن

ما يستحقه كافي سائر الموارد قول له لامساعة في الاسلام المساعة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الامه دون الحران لانهم كن يسمعون او الين فيمكنه من اضرائب كانت عليهم يقال ساءت الامة اذا جرت وساءها فلان اذا جربها كذا في النهاية

(باب ميراث الحمل)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواء أبو داود وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل ذكره أحد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله) حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ اذا استهل سقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى مرفوعا والموقوف أصبح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في العمال لا يصح رفعه قوله اذا استهل قال ابن الاثير استهل المولود اذا ابكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه امارات تدل على حيائه وقد تقدم الكلام على الاستهلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف

٤١ نيل خا عبد الله بن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفرس سهمين واصاحبه سهمين) أي غير سهمي الفرس فيه لفرس ثلاثة أسهم ولا يزداد الفرس على ثلاثة وان حضر باكثر من فرس كما لا يتقص عنها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للفرس الا سهم واحد وافرسه سهم وقال أكره أن أفضل بهيمة على مسلم وهذه تعلقه عقلية فاسدة الاعتبار بمقابله نص الشارع المختار واحتجوا له في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطني من طريق أحد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة وابن عمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ أسهم للفرس سهمين والجواب ان المعنى أسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حاجة فيه واحتجوا له أيضا بما رواه أبو داود من حديث مجمع بن جارية في حديث طويل في قصة خيبر قال فاعطى للفرس سهمين وللراجل سهمين وفي اسناده ضعف ولو ثبت يحمل على ما تقدم لانه يحتمل الامر بين الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الأولية ثابتة ومعرواتها زيادة علم واصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهمين كان للفرس ثلاثة أسهم وللناس في حديث الزبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين افرسه وسهمه له وقرابته قال محمد بن سكين ان فرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار ونقل عنه انه قال أكره أن أفضل بهيمة وهي شبيهة بضعفة لان السهم

في الحقيقة كاية الرجل. قلت ولم يثبت الخبر لكانت الشبهة قوية لان المراد المفاضلة بين الراسل والقارض فلو لا القرض
ما ازداد القارض سهمين عن الراسل فغن جعل للقرس سهمين فقد سوى بين القرض وبين الراسل وقد تعقب هذا ايضا لان
الاصل عدم المساواة بين البهية والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالمساواة لتسكن المفاضلة كذلك وقد فضل الحديثة
الداية على الانسان في بعض الاحكام فقالوا الوقتل كاب صيد قيمته اكثر من عشرة آلاف اداها فان قتل عبدا مسلما يؤدقيه
الا دون عشرة آلاف درهم والحق ان الاعتماد في ذلك على الظاهر ولم ينشرد أبو حنيفة عما قال بل جاء عن عمرو على وأبي موسى
لكن الثابت عن عمرو على كالجهور واستدل الجمهور من حيث المعنى بأن القرض يحتاج الى مؤنة تلذمتها وعانها وبأنه
يحصل به سمن الغنائم في الحرب لا يحنى واستدل به على أن المشرقة اذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له وبه قال بعض
التابعين كالشعبي ولا يخفى فيه اذ لم يرد هنا صيغة هجوم واستدل الجمهور بصحيد لم يحل الغنائم لاحد قبلنا وفي الحديث حص
على اكتساب الخيل واتخاذها للفرز ولما فيمن البركة واعلاء كلمة الله واعظام الشوكه كما قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون
به عدو الله وعدوكم واختلف فيمن خرج ٣٢٢ الى الغزو ومعه فرس فثبت قبل حضور القتال فقال مالك يستحق سهم

الفرس وقال الشافعي والباقون
لا يسهم له الا اذا حضر القتال
فلومات القرس في الحرب استحق
صاحبه وان مات صاحبه استقر
استحقاقه وهو للورثة وعن
الاوزاعي فيمن وصل الى موضع
القتال فباع فرسه يسهم له لكن
يستحق البائع فيما غنوا قبل
العقد والمشتري فيما بعده وما
اشتبه قسم وقال غيره يوقف حتى
يصطلحوا عن أبي حنيفة من دخل
أرض العدو وراجلا لا يقسم
له الا سهم رجل ولو اشترى فرسا
وقاتل عليه واختلف في غزاة
البحر اذا كان معهم خيل فقال
الاوزاعي والشافعي يسهم لهم

في الامر الذي تعلم به حياة المولود فاحلل القرائض قالوا يا صوت أو الحركة وهو قول
الكرخي وروى عن علي وذرير والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشرع
والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستمل صارخا وفي شرح الابانة الاستملال
عند الهادي والقرينة الحركة أو الصوت وعند الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة
وأبي طالب الصوت فقط ويكفي عند الهادي سنة بعد سنة بالاستملال وعند مالك
والهادي لا بد من عدلين وعند الشافعي أربع

(باب الميراث بالولاء)

(صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الولاء ان اعتق وللبحاري في رواية الولاء ان
اعطى الورق وولى النعمة وعن قتادة عن علي بنت حزمة ان مولاها مات وترك ابنته
فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سبي
رواه أحمد * وعن جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى الحزرة فولى وترك ابنته وابنة حزمة
فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حزمة النصف رواه الدارقطني
واصح أحدهما هذا الخبر في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي
ويحيى بن آدم واسحق بن راهويه ان المولى كان الحزرة وقد روى انه كان لبنت حزمة ففروى

وهذا الحديث يذكركم الاصوليون في مسائل القياس في مسئلة الاليمانى اذا اقترن الحكم بوصف لولا ان ذلك الوصف
للعلم لم يقع الاقتران فلما جاء في سابق أحدهما صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين وللراجل سهم واحد على اقتران الحكم
(عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما نه قال له رجل) من قيس (أفرتم) وفي رواية أوليمت (عن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم) وقمة (حنين) وكانت لست خات من شوال سنة ثمان (قال) أى نحن فرزنا (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يفر) ومعلوم من حال الانبياء فينا صلى الله عليه وآله وسلم عدم القرار بالشرط اقدمهم وشجعاعتهم وثقتهم بوعده الله في
رغبته في الشهادة ولم يثبت عن احدهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستتب عند مالك (ان
هوازن) هي قبيلة كبيرة من العرب ينسبون الى هوازن بن منصور (كانوا قوم ارماء) جمع رام (واقاما القينا هم حملنا عليهم
فانهم زموا فاقبل المسلمون على الغنائم واستقبلونا) أى هوازن (بالسهم) فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر (أى
فاما نحن فقد فرزنا واما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر وبشر شعبه ان فرار من قتل يمكن على نية الاستقرار وفي القرار
وانما انكشفوا من وقع السهام والقرار المتوعد عليه هو ان يتوى عدم العود واما من تخير الى فنة اركان فرار الكثرة عديد
العدو بان كان ضدهم أو أكثر أو نرى العود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (وانه اعلى

بغلقه البيضاء) التي أخذها ^{وفروا الجذامى (وان أبا قبيان) بن الحرث بن عبد المطلب (أخذ)}
 الترجمة حيث قال من قادمة غيره في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم يقول أنا النبي لا كذب) أي أنا
 لا يكذب فاست بكاذب فيما أقول حتى انهم زوموا ناسيقن ان الذي وعدني الله به من انهم حق فلا يجوز على الفرار وقوله
 لا كذب بسكون الباء وحكى ابن التين عن بعض أهل العلم فتحها يضجعه عن الوزن قال في المصايح وهذا التغيير للرواية الثابتة
 بمجرد خيال يقوم في النفس وقد سبق ما يدفع ^{كون هذا شعرا فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أنا بن}
 عبد المطلب) انتسب الى جده لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أبيه فإنه
 مات شابا وأولاده اشتهر انه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو الى الله ويهدي الله الخلق به وانه خاتم الانبياء فانسب اليه
 لتد كذلك من كان يعرفه وفيه جواز انتساب الرجل الى جده كاجد بن حنبل وغيره وهو نوع من انواع علوم الحديث كما بينه
 ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث ^{(عن أنس رضي الله عنه قال كان للنبي صلى الله عليه وآله}
 (وسلم ناقة يقال لها العصابة لا تسبق) وأولاتكم تسبق (فياء اعرابي) ٣٢٣ قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الاعرابي

بعد المتبوع الشديد (على فعود)
 بفتح القاف وهو ما استحق
 الركوب من الابل وأقل ذلك أن
 يكون ابن ستمين الى أن تدخل
 السادسة فيسمى جلا ولا يقال الا
 للذكر (فسبقها فشق ذلك على
 المسلمين حتى عرفه) أي عرف
 صلى الله عليه وآله وسلم كونه
 شافعا عليهم (فقال حق على الله أن
 لا يرفع شي من الدنيا الا وضعه)
 ومطابقة الترجمة من حيث ان
 ذكر الناقة يشمل القصواء
 وغيرها واستدل به على جواز
 اتخاذ الابل للركوب والمساقة
 عليها وفيه التزهيد في الدنيا
 للإشارة الى ان كل شيء منها لا يرفع
 الا تضع وفيه حسن خلق النبي

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة وهي أخت
 ابن شداد لأمه قالت مات مولاي وتركت ابنته فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه ابن ماجه وابن أبي ليلى فيه ضعف
 فان صح هذا لم يقدح في الرواية الاولى فان من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل انه
 اضاف مولى الوالد الى الولد بناء على القول بانتهى اليه أو تورثه به) الحديث الذي أشار
 اليه المصنف بقوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا
 بشرط ان يعقه من كتاب البيوع وقد قدم أيضا في باب من شرط الولاء أو شرط فاسدا
 من كتاب البيوع أيضا وسأني أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في
 التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات الا قتادة لم يسمع من
 سلمى بنت حمزة قال وأخرجه الطبراني بإسناد رجال بعضهم رجال الصحيح وحديث جابر بن
 زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من
 حديث ابنة حمزة أيضا وفي اسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف
 كما قال المصنف وعل الحديث النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة
 وأخرجه أيضا الحاكم وصرح بان اسمها امامة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور
 في الباب من التصريح بان اسمها سلمى وفي مصنف ابن أبي شيبة انها فاطمة قال البيهقي

صلى الله عليه وآله وسلم ونواضعه وعظمتها في صدور أصحابه ^{(عن عمر رضي الله عنه انه قسم مروطا) أي كسبة من صوف}
 أوخر كان يوترز بها (بين نساء من نساء المدينة فبقي) منها (مرط جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال
 في الفتح لم أقف على اسمه (يا أمير المؤمنين أعط) بهمزة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم التي عنده)
 يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم يسبون اليه
 (تقال عمر أوسليط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأوسليط) هي كاذرة ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من
 بني مازن تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس من بني عدي بن النجار فولدت سليطا وفاطمة فسكنيت بأوسليط لذا فهي
 (من نساء الانصار عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال عمر فانها كانت ترنر) بفتح التاء أي تحمل (انما القرب
 يوم أحد) وشهدت أيضا خيرة وحفيضا وفيه حمل النساء القرب الى الناس في الغزو وجواز ذلك ^{(عن الربيع بنت معوذ رضي}
 الله عنها قالت كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففسق القوم) أي الصحابة (ونفذهم ونرد القتلى والجرحى) منهم (الى
 المدينة) قال السهاسي كانوا يوم أحد يجهلون الرجلين والملائكة من الشهداء على دابة وتردهم النساء الى موضع قبورهم
 وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الأجنبية للضرورة قال ابن بطال ويختص ذلك بذوات الهارم ثم بالمجالات ممن

ولان موضع الجرح لا يلتذ بالسهل يقشعر منه الجلد فان دعت الضرورة لغير المتجالات فليكن بغية مبشرة ولا مس ويدل على ذلك اتفاقهم على ان المرأة اذا ماتت ولم توجد اذن غسلها ان الرجل لا يغسلها الا باليسر بل يغسلها من ورائها في قول بعضهم كالزهري وفي قول الاكثر تيميم وقال الاذري تدفن كما هي قال ابن المنير الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت ان الغسل عبادة والمداواة ضرورة والضرورات تبيح المحظورات (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يهر) يفتح السين المهملة وكسر الهاء (فما قدم المدينة) بعد زمان السهر (قال الميت رجلا من أصحابي صالحا يحرسني الليلة) وعند مسلم من طريق الميت عن يحيى بن سعيد مبرور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال لميت رجلا صالحا الخ وظاهره ان السهر والقول معا كما بعد قدمه المدينة بخلاف رواية الباب فان ظاهره ان السهر كان قبل القدم والقول بعده وهو محمول على التقدم والتأخير أي سمعت عائشة تقول لما قدم مبرور قال لميت ويؤيده رواية النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قدم المدينة مبرور وليس المراد بقدمه المدينة أول قدمه اليها من الهجرة لان عائشة اذا لم تكن عنده ٣٢٤ (اذ سمعنا صوت سلاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فقال أنا بعد

اتفق الرواة على ان ابنة حنيفة هي المعتقة وقال ان قول ابراهيم النخعي انه مولى حنيفة غلط والاولى الجمع بين الروايتين بمثل ما ذكره المصنف رحمه الله وحديث ابنة حنيفة عليه على فرض انه اهي المعتقة دليل على ان المولى الاسفل اذ مات وترك احمدا من ذوى سهامه ومعتقه كان لذوى السهام من قرابته مقداميراثهم المقرض والباقي للمعتق ولا فرق بين ان يكون ذكرا أو أنثى ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المولى لمن اعق والولا لمن اعطى الورق وولى النعمة وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى ارحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناس ان مولى المعتق لا يرث الا بعد ذوى ارحام الميت وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى ارحام الميت وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويقتطع مع العصبات والرواية المذكورة عن قتادة تدل على أن العتيق اذ مات وترك ذوى سهامه وعصبته مولاة كان لذوى السهام فرضهم والباقي لعصبته المولى ورواية ابن عباس المذكورة تدل على أن العتيق اذ مات وترك ذوى سهامه وذوى سهام مولاة كان لذوى سهامهم والباقي لذوى سهام مولاة والذي جزم به جماعة من أهل الفرائض ان ذوى سهام الميت يسقطون ذوى سهام المعتق ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ميراث الولا لا كبر من الذكور ولا ترث النساء من الولا

ابن أبي وقاص جئت لآحرسك) وفي رواية مسلم المذكورة فقال وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئت آحرسه فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ونام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد البخاري في التمهني من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد حتى سمعنا غيطه وفي الترمذي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية والله يعصمك من الناس اسناده حسن لكنه اختلف في وصلة وارساله وهو يقتضي انه لم يحرس بعد ذلك

بناء على سبق نزول الآية لم يكن ورد في عدة أخبار انه حرس في بدر واحد والنفق ورجوعه من خيبر وفي وادي الاولاد القرى وعرة القضية وفي حنين فكان الآية نزلت مترامية عن وقعة حنين ويؤيده ما في المعجم الصغير للطبراني عن أبي سعيد كان العباس فيمن يحرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فما نزلت هذه الآية ترك العباس انما لا زمه بعد فتح مكة فيحمل على انه انزلت بعد حنين وحديث حرسه ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي وقد تتبع بعضهم أسماء من حرسه صلى الله عليه وآله وسلم بجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبا أيوب وذكوان بن عبد رقيس والادرع السلي وابن الادرع ابيهم محجن ويقال سامة وعباد بن بشر وعباس وأبا يعانة وفي الباب أحاديث كحديث عثمان بن عفان عن فو عا حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة ويقام ليلاها ويصام نهراها رواه الحاكم وصححه ابن ماجه وحديث أنس بن مرفوعا عن ابن ماجة أيضا حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقيامه في أهله ألف سنة السنة ثلثمائة يوم اليوم كالف سنة لكن قال المنذري ويشبهه أن يكون موضوعا وحديث ابن عمر مرفوعا لا أنبئكم ليلة أفضل من ليلة القدر حارس حرس في أرض خوف لعله أن لا يرجع الى أهله أخرجه الحاكم وقال على شرط البخاري وبالجملة فيه فضل الحراسة والحفظ في الغزو في سبيل الله قال في الفتح وفي الحديث الاخذ بالذرو والاحتراس من العدو وان على الناس ان يحرسوا سواطعهم خشية القتال وفيه الثناء على من تبرع

بالخير ونسبته صالحا وانما عانى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع قوة توكله للاستئذان به في ذلك وقد ظاهر بين درعين مع انه كان اذا اشتد البأس كان امام الكل وايضا فاتوكل لا ينافي تعاطي الاسباب لان التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال ابراهيم عليه السلام ولكن لمطمئن قلبي وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها وتوكل وقال ابن بطال نسخ ذلك كإدلال عليه حديث عائشة وقال القرطبي ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما كان اعلام الله تعالى بنصر دينه واطهاره ما يمنع الامر بالقتال واعداد العدد وعلى هذا فالمراد بالعصمة من الفتنة والاضلال أو ازهاق الروح والله أعلم ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعس﴾ أي انكسب على وجهه أو بعد أو هلك أو شقي (عبد الديار وعبد الدرهم وعبد الخميصة ان أعطى رضى وان لم يعط سحق نفس وانكس) أي عاوده المرض كما بدأه أو انقلب على رأسه وهو دواع عليه بالخبيثة لان من انكس فقد خاب وخسر (واذا شاك) أصابته شوكة (فلا تاتقش) أي فلا خرجت شوكته بالمناقش يقال نقشت الشوك اذا استخرجته (طوبى) اسم الجنة أو لشجرة فيها (لعبد آخذ) يد الهزيمة اسم فاعل من الاخذ فيمنع من السبي للدينار والدرهم (بعثان فرسه) أي يلجمها في الجهاد (في سبيل الله أشعث ٣٢٥ رأسه مغبرة قدماه ان كان في الحراسة)

أي حراسة العدو وخوف من هجومه (كان في الحراسة) وهي مقدمة الجيش وهو موضع الترجعة (وان كان في الساقة) مؤخر الجيش (كان في الساقة) وفي اقتداد الشرط والجزاء دلالة على نخامة الجزاء وكاله أي فهو أمر عظيم فهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقال ابن الجوزي المعنى انه حامل الذكر لا يقصر السهو فأى موضع اتفق له كان فيه فمن لزم هذه الطريقة كان خيرا (ان استأذن لم يؤذن له وان شفع) عند الناس (لم يشفع) أي لم تقبل

الاولا من اعتقن أو اعتمقه من أعتقن وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت انهم كانوا الايورثون للنساء من الولا والاولا من اعتقن

(باب النهي عن بيع الولا وهبته وما جاع في السائبة)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولا وهبته روى الجماعة) وعن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من والى قوما بغير اذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا لا متفق عليه وائس لم فيه بغير اذن مواليه لكن لم مثله بهذه الزيادة من حديث أبي هريرة وعن هزبل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اني اعتقت عبدا الى وجعته سائبة فأت وتترك ما لا ولم يدع وارثا فقال عبد الله ان اهل الاسلام لا يسيبون وانما كان اهل الجاهلية يسيبون وانت ولي نعمته وللميراث وان تأمنت وتخرجت في شيء ففحن تقبله وتجهله في بيت المال روى البرقاني على شرط الصحيح وللبخاري منه ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم وابن حبان وصححه والبيهقي واعله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولا لمعة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب قوله نهى عن بيع الولا وعن هبته فيه دليل على أنه

شفاعته فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخول والتواضع وهذا الحديث أخرجه أيضا في الرقاق وابن ماجه في الزهد قال في الفتح وردت في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري منها حديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعا من حرص وراة المسكين مقطوعا لير النار بعينه الاتحالة القسم أخرجه أحمد وحديث ربيعة مرفوعا حرم النار على عين سمرة في سبيل الله أخرجه النسائي ونحوه للترمذي عن ابن عباس والطبراني من حديث معاوية بن حيدة ولا يبي يعلى من حديث أنس واسنادها حسن وللحاكم عن أبي هريرة نحوه ﴿عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة (وبدا) أي ظهر (له أحد) الجبل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) مشير الى أحد (جبل يعقوبا) حقيقة (وشجبه) فاجرا ممن يجب الا أن يحب ولا مانع من وقوع مثل ذلك بان يحاق الله المحبة لبعض الجمادات وقيل هو على الجازأ والمراد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانه الله كقوله تعالى واسئل القرية قال الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا والاول أولى ويؤيده خنن الاسطوانة على مفارقة صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في المناسك والترمذي في المناقب واسئل به على فضل الخدمة في الغزو وسواء كانت من

صغيرا كبيرا وعكسه أو مع المساواة وأحاديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال
 كلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم في سفرنا الصائم ومنا المقطر قال فتراثنا من لاني يوم سار
 (أكثرنا ظلاما يستظل من الشمس) بكسائه) زاد مسلم ومنا من يتقى الشمس يده (فأما الذين صاموا فلم يفعلوا شيئا) أجزهم
 (وأما الذين افطروا فبعثوا الركب) بكسر الراء لا بل التي يسار عليها واحد هار حله ولا واحد لها من لفظها أي آثارها إلى
 الماء للسقي وغيره (وامتنوا وعلجوا) أي خدموا الصائمين وتناولوا السقي والعاف وفي رواية مسلم فضرروا الابنية أي البيوت
 التي يسكنها العرب في الصحراء كالخباء والقبة وسقوا الركاب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ذهب المقطرون اليوم بالاجر
 الوافر وهو أجر ما فعلوه من خدمة الصائمين بضرب الابنية والسقي وغير ذلك لما حصل منهم من النفع المتعدي ومثل أجر
 الصوام لتعاطيهم اشتغالهم واشغال الصوام فذلك قال بالاجر كله لوجود الصفات المقترنة بالحصول الاجر منهم وأما الصائمون
 فحصل لهم أجر صومهم القاصر عليهم ولم يحصل لهم من الاجر ما حصل للمقطرين من ذلك ولم تظهر لي المطابقة بين الترجمة
 والحديث نعم يحتمل أن تكون بمأزده ٣٢٦ مسلم حيث قال في سفره الشامل لسفر الغزو وغيره مع قوله فبعثوا الركب

وامتنوا وعلجوا المقسر بالخدمة
 قال في الفتح وهذا الحديث من
 الاحاديث التي أوردتها المصنف
 أيضا في غير مظنته لكونه لم يذكره
 في الصيام وأقتصر على إيرادها
 والله أعلم قال ابن أبي شعبة فيه
 إن أجر الخدمة في الغزو أعظم
 وانفصل من أجر الصيام قلت
 وليس ذلك على العموم وفيه الخوض
 على المعاونة في الجهاد وعلى أن
 القطر في السفر أولى من الصيام
 وإن الصيام في السفر جائز خلافا
 لمن قال لا ينفعه وليس في الحديث
 بيان كونه إذ ذلك كان صوم
 فرض أو تطوع (عن سهل بن
 سعد الساعدي رضي الله عنه

لا يصح بيع الولاء ولا هبته لأنه أمر معنوي كالنسيب فلا يتأتى انتقاله قال ابن بطال أجمع
 العلماء على أنه لا يجوز تزويج القس وحكم الولاء حكمه حديث الولاء خمسة كعبية
 النسب وحكي في البحر عن مالك أنه يجوز بيع الولاء وقال ابن بطال وغيره جامع عثمان
 جواز بيع الولاء كذا عن عسرة وجامع عن ميمونة جواز هبته قال الحافظ قد أنكر ذلك
 ابن مسعود في زمن عثمان فانخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول أبيع أحدكم نسبه
 ومن طريق علي بن الولاء مشعقة من النسب ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته
 ومن طريق ابن عمرو بن عباس أنهما كانا ينكران ذلك وسنده صحيح ويغني عن ذلك كله
 حديث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فإنه حديث صحيح
 وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن ثخوم بن جهم بن رجلا من أصحاب عبد الله بن دينار عنه
 ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث
 عبد الله بن أبي أوفى فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروى بإسناد كاهن ضعيفه قوله صرفا
 ولا عدلا المصروف التوبة وقيل التافه والعدل القدية وقيل الفريضة والحديث
 يدل على أنه يحرم على المولى أن يوالي غير مولاه لان اللعن لمن فعل ذلك من الأدلة
 القاضية بأنه من الذنوب الشديدة قوله وجعلته سائبة قال في القاموس السائبة المهمل
 والعبد يعتق على أن لا ولادة انتهى وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الاسلام

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رباط أي ثواب رباط وهو من اقبة العدو في الثغور المتاخمة للادهم (باب
 بحراسة من بهامن المسلمين وهو في الاصل الاقامة على الجهاد وقيل الرباط بالكسر مصدر رباط ووجه المفاعلة في هذا ان كلا
 من الكفار والمسلمين ربطوا انفسهم على حماية طرف بلادهم من عدوهم وقيل رباط بمعنى لازم وقيل هو اسم المار بطريقه الشيء
 أي يشد فكأنه يربط نفسه عما يشغله عن ذلك وأنه يربط نفسه التي يقاتل عليها او قول ابن حبيب المالكي ليس من سكن
 الرباط بأهله وماله وولده من ابطال من يخرج عن أهله وماله وولده فاصد الرباط تعقبه في الفتح فقال في اطلاقه نظر فقد يكون
 وطنه وينوي بالاقامة فيه يدفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (يوم في سبيل الله خير من) النعيم الكائن
 في الدنيا وما عليها) كله لوملكه انسان وتتم به لانه نعيم زائل بخلاف نعيم الآخرة فإنه باق وعبر بعلمه بدون نعيم الدنيا من
 الاستعلاء وهو أعم من الظرفية واقوى وفيه دليل على أن الرباط يصدق بيوم واحد وكثيرا ما يضاف السبيل الى الله والمراد به
 كل عمل خالص يقترب به الى الله تعالى كاداء الفرائض والنوافل لكنه غالب اطلاقه على الجهاد حتى صار حقيقة شرعية
 فيه في مواضع (وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها) عبر بالسوط دون سائر ما يقاتل به لانه الذي يسوق به
 القرم للرحمة فهو أرقل آلات الجهاد ومع كونه تافها في الدنيا فمغلة في الجنة أو ثواب العمل به (والروحة) بفتح الراء المرة الواحدة

من الزواح وهو السير فيما بين الزوال الى الليل (بروحه العبد في سبيل الله او الغدوة) يفتح الغين المارة من الغدو وهو السير من
أول التماس الى الزوال (خير من الدنيا وما عليها) واوحد المتقسم للاثنت وهذا اصل لقبيل السير وكثير في الطريق الى الغزو
أوفى موضع القتال وهذا الحديث أخرجه الترمذي أيضا (عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم هل تنصرون وترزقون الا بضع عناقكم) زاد الله في بصوهم وصلاتهم ودعائهم ووجهه بان عبادة الضعفاء أشد
اخلاصا لخلقهم من التعاقب بالدنيا وصفاء ضمائرهم بما يقطع عنهم عن الله فجعلوا همهم واحدا فزكت أعمالهم وأجيب
دعائهم قال ابن بطال وفيه جواز الاستعانة بالضعفاء والصالحين في الحرب وقال المهلب أراد بذلك صلى الله عليه وآله وسلم حض
سعد على التواضع ونفي الزهو عن غيره وترثا استعقار المسلم في كل حاله (عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال يأتي على الناس زمان يغزونها أي جماعة (من الناس) والقوام لا واحد له من انفسه فيقال فيكم) محذوف
همزة الاستعانة (من حسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقال نعم فيفتح عليه ثم يأتي زمان فيقال فيكم من حسب أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقال نعم فيفتح) أي عليه (ثم يأتي زمان ٢٢٧ فيقال فيكم من حسب أصحاب النبي

(باب الولاء هل يورث أو يورث به)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال تزوج رباب بن حذيفة بن سعيد بن سهم أم
وائل بنت معمر الجعفة فولدت له ثلاثة فتوفيت أمهم فورثها بنوها رباحا وولاموا إليها
فخرج بهم عمرو بن العاص معه إلى الشام فباؤا في طاعون عوام فورثهم عمرو وكان
عصبتهم فلما رجع عمرو وجاء بنوا معمر بن حبيب يخاضعون له في ولائهم اختتم إلى عمر بن
الخطاب فقال أفضى بينكم بما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أحرز
الوالد أو الولد فهو لعصبة من كان فقضى لآبائه وكذب لنا كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن
عوف وزيد بن ثابت رواه ابن ماجه وأبو داود وجماعة ولا جد وسطه من قوله فلما رجع
بنو معمر إلى قوله فقضى لآبائه قال أحمد في رواية ابنه صالح حديث عمر عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبة من كان هكذا روي به عمرو بن شعيب
وقد روي عن عمرو وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أنهم قالوا الولد لا يكبره هذا الذي
ذهب إليه وهو قول أكثر الناس فيسابلقنا الحديث أخرجه أيضا اللسان في مسندا
ومع سلوه صححه ابن المديني وابن عبد البر وزاد أبو داود بقوله وزيد بن ثابت ورجل
آخر فلما استخلف عبد الملك اختصوا إلى هشام بن اسمعيل أو إلى اسمعيل بن هشام

المستعان انتهى قلت فكيف بن مائة هذا وقد مضى عليه قرون متطاولة بعيدة من عصر النبوة والزمان المشهود وله بالخبر
ولذلك لا ترى أحدا من ملوك الاسلام يجاهد الله وفي الله وإنما يجاربون له الملك والدولة فأين هذا من ذلك ثم صار الاسلام غريبا
وعارضا عفا كجدا فانا لله وانا اليه راجعون وما الاسلام الا في الكتب والمساجد والافراد والاياد وليق من الدين الارحمه
ومن العمل الاسمه وملتئ الزمان والمكان بالجور والعدوان وآذت الدنيا بالانصرام واقتربت الساعة وكثرت الفتن
والحوادث والناس المتبعون من شواذ قبائل وغرباء الناطق ينظرون لمحمد بن عبد الله المهدي الموعود والله أعلم متى يظهر
وينتفي الظلم ويلا الأرض قسطا وعدلا فقد نرجع امر الاسلام اليوم من ايدي المسلمين وصاروا كأنهم أهل الجاهلية الاولى
على يقين وبالله العصمة والتوفيق (عن أبي اسيد) بضم الهمزة وفتح السين المهمل وسكون النجمة مائة بن ربيعة الانصاري
الساعدي ثم يدبروا وأحدوا ما بعده هو آخر البدرين موتا (رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) يوم يدبر حين صفة القريش وصقرو النازا (كشبوكم) أي دنوا منكم وقاربوكم قربا شديدا بحيث تنالهم سهام لا قربا
تلتحمون معهم به (فعليكم) أن ترموهم (بالنبل) بفتح النون وسكون الباء جمع نبله وهي السهام العربية اللطاف وفي رواية
اكتبوكم بالثمانية الفوقية بدل المائة والكتيبة القطعة العظيمة من الجيش والجمع الكتاب ولعل الداودي شرح على هذه الرواية

فقال المعنى كثر وكثرتا على ما في الرواية أي داود واستبقوا بكم وليس المراد الدنيا الذي لا يليق به إلا المطاعنة بالرمح والمضاربة بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث الخبر يص على الرمي بالسهم وقد قال تعالى واغزوهم ما استطعتم من قوة وفي حديث عقبة ابن عامر رضي الله عنه وسلم قال قالها لانا (عن عمرو بن عبد الله عن أبيه قال كانت أموال بني النضير) بطن من اليهود (عما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أعاده الله بمعنى صيره له فانه كان حقيقا بان يكون له لانه تعالى خلق الناس لعبادته وخلق ما خلق لهم ليتوسلوا به الى طاعته وهو جدير بان يكون له المطاعين منهم من بني النضير (عالم يوجب المسلمون عليه) بكسر الهمزة ما لم يعلموا في تحصيله (بجمل ولا ركاب) أي ابل والمعنى انهم لم يقاتلوا الا اعداء فيهم بالمارزة والمباولة بل حصل ذلك بمنازل عليهم من العرب الذي أتى الله في قلوبهم من هبة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير أي معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) فالأمر فيه أمقوض اليه يضعها حيث شاء فلا تقسم قسمة الغنائم التي قوتل عليها (وكان) ٣٢٨ صلى الله عليه وآله وسلم (بنتق) منها (على أدلة نفقة سنته ثم يجعل ما بقي) منها (في

فرغهم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقضى لنا بكتاب عمر ابن الخطاب فحن فيه الى الساعة وأثر عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور قوله رباب بكسر الراء المهملة وبعد هايا ممتثلة تحتية وبعد الانب باء موحدة وذكره صاحب القاموس في مادة المهمة وز قوله عمرو ابن هي قرية بين الرملة وبين القدس قوله انهم قالوا الولاء للكبر الخ أراد أحمد بن حنبل ان مذهب الجمهور يقتضي أن ولاعة قاء أم وأتل بنت معمر يكون لاختوته ادون بنهما كما هو مذهب الجمهور ذكر معنى ذلك في نهاية المجتهد وحديث عمرو وفيه يقتضي تقدم البنين ثم ردوا الى الاختوة بعدهم وهو مذهب شريح وجماعة وبجتهن ظاهر خبر عمران بنين عصبتها ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لهارد الولاء الى اخوته لانهم عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث والالكان عمرو أحق به منهم قال في الجبر مسئلة الا كثر ولا يورث يعني الولاء بل تختص العصبات بالخبر العترة والفرقة ان ولا يعصب فيه ذكر انني فيختص به ذكورا وولاد المعتقد وأخوته اذ قد ثبت ان الاعمام لا يعصبون لضعفهم والولاء ضعيف فلم يقع فيه تعصيب بحال شريح وطاوس بن يورث ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لكحة النب قلت لخصص بالقياس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى وعمر اده بالقياس القياس على عدم تعصيب

السلاح) الشامل للجن وغيره من آلات الحرب وبه تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة حيث قال باب ذكر الجن ومن يتوسل بتمس صاحبه (والكرام) بضم الكاف الخيل حال كونه (عدة) بضم العين استعدادا (في سبيل الله) عز وجل وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وابوداود في الخراج والترمذي في الجهاد والنسائي في عشرة النساء (عن علي رضي الله عنه قال ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقتل رجلا بعدد ابن أبي وقاص وانه ماله بن وهيب أحد العشرة المبشرة

(معقته يقول) أي يوم أحد (ارم فداك أبي وأمي) قال ابن الزملكاني الحق ان كلمة التسمية نقلت بالعرف عن الاعمام وضعها وصارت علامة على الرضا فكانه قال ارم مرضيا عنك وزعم المهلب ان هذا مما خص به سعد وعورض بان في الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم ندى الزبير وجمع له بين أبيه يوم الخندق لئلا يكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض وجمع بينهم باحتمال أن يكون علي رضي الله عنه لم يطلع على ذلك أو امر اده ذلك بقيد يوم أحد وغزوة الأحزاب المقدي فيها الزبير كانت سنة أربع أو خمس وأحد المدي فيها سعد كانت سنة ثلاث اتفاقا فوقع ذلك الزبير كان بعد سعد بالاختلاف كما لا يخفى وهذا الحديث أخرجه في المغازي ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) صدي بن عمران الباهلي الصامي (رضي الله عنه يقول لقد فتح الفتوح قوم) من الصحابة (ما كانت حلبة سيوفهم الذهب ولا الفضة انما كانت حلبة حايهم الغلاني) بفتح العين جمع عليا بكسر العين عصب في عقب البعير يشق ثم يشده أسفل جفن السيف وأعله ويجعل في موضع الحلبة منه ونسره الاوراعي بالجلود التي ليست بدعوة وقال الداودي هي ضرب من الرصاص ولله قرن بالانك وخطاه في الفتح ولعله يقول القران انه غير معروف وأجيب بان كونه غير معروف عند القرائ لا يستلزم تحطئة القائل به لا سيما وقد قال الجمهور هو الرصاص أو جفن منه لئلا يكون في المصايح ان قرانه بالانك يشبه أن يكون مانعا من تفسيره

بالرصاص لامة تضيا ووقع عند ابن ماجه الحديث أبي امامة بذلك سبب وهو دخلنا على أبي امامة فرأى في سيف وفناش بأمن
حليمة فضة فغضب وقال لقد فتح قوم الفتوح فذكره (والآنك) الرصاص وهو واحد لاجع له (والحديد) ولا يلزم من كون
حليمة سيفونهم ما ذكر عدم جواز غيره فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة كالسيف والرجح والطرفا
السهم والدرع والمنطقة - قال الرازي خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخلف لانه يغفظ
الكفار وقد كان الصحابة رضی الله عنهم غنية عن ذلك لشدتهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ولا يجوز تحلية شيء مما ذكر
بالذهب قطعا ويجرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة والذهب جميعا لان في استعمالهن ذلك تشبيه بالرجال وليس لهن
التشبيه بالرجال كذا قاله الجمهور وفيما أحكامه في الروضة ورويه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس
رضی الله عنهم) قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم اني
أشدك) أي أسألك (عهدك) أي بالنصر لرسلك (ووعدهك) بأحدى الطائفتين وهزم حوب الشيطان (اللهم ان شئت) هلاك
المؤمنين (لم تعبد بعد اليوم) وهذا تسليم لاهل الله فيما يشاء ان يفعله ٣٢٩ وفيه رد على المعتزلة اثنائين بان الشمر غير مراد
لله تعالى وانما قال ذلك لانه علم

انه خاتم النبيين فالوطك ومن معه
حينئذ لم يبعث احد من يدعو
الى الايمان وفيه ان نفوس
البشر لا يرتفع الخوف عنها
والاشفاق بجلالة واحدة لانه
صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد
النصر وهو الوعد الذي نشده
ولذا قال تعالى عن موسى عليه
السلام حين ألقى الصخرة حبا لهم
وعصمهم فأخبر الله تعالى بعد أن
أعلم انه ناصرهم وانه معهم ما يسمع
ويرى فأوحى في نفسه خيفة
موسى (فاخذ أبو بكر) الصديق
رضي الله عنه (بيده) صلى الله
عليه وآله وسلم (فقال حسبك

الاحكام لاخوانهم ومعنى كون الولاء لا كبر انما لا تجرى فيه قواعد الميراث وانما يختص
بارثته الكبر من أولاد المعتق أو غيرهم فاذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فمات
احد الولدين وخلف ولدا ثم مات المعتق اختص بولائه ابن المعتق دون ابن ابنته وكذلك
لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك اخوين ثم مات احدهما وترك ابنا ثم مات المعتق فبنيته
لاخي المعتق دون ابن اخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء الصحابة انهم
لا يخالفون التورث الا نوقضا

(باب يرث المعتق بعضه)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام
عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه رواه القساق وكذلك أبو داود
والترمذي وقال حديث حسن وقظهما اذا اصاب المكاتب حد او ميراثا ورث
بحسب ما اعتق منه والدارقطني مثلهما وزاد اقيم عليه الحد بحسب ما اعتق منه وقال
أحمد في رواية محمد بن الحكم اذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية
كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث رجال اسناده ثقات كما قال الحافظ
في الفتح لكنه اختلف في ارساله ورواه وقد اختلف في حكم المكاتب اذا أدى بعض مال

٤٢ نيل خا يا رسول الله ائى يكفك مناشدتك (وقد اختلف على ربك) اى داوت على الدعاء أو باغت وأطلت فيه
(وهو في الدرع) وهى موضع الترجمة (نفخ) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم انه استجيب له لما وجد أبو بكر في نفسه من القوة
والدماينة (وهو يقول سيهزم الجمع) أى سيفرق شملهم (ويولون الدبر) أى الادبار وافراده لارادة الجنس أولان كل واحد يولى
دبره وعند ابن أبي حاتم عن عكرمة لما نزلت هذه الآية قال عمر أئى جمع يهزم أى جمع يغلب فلما كان يوم بدر أئى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يذب في الدرع وهو يقول سيهزم الجمع ويولون الدبر فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أى موعد
عذابهم الاصل وما يحيق بهم في الدنيا من ثلاثهم (والساعة أدهى) أشد والداهمة امر قطيع لا يهتدى لدوائه (وامر) مذاقا
من عذاب الدنيا (وفي رواية وذلك يوم بدر) والحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير والنسائي في التفسير (عن أنس رضي
الله عنه) قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهرى القرشى (والزبير) بن العوام (فى) لبس (قبص
من حرير من) أجل (حكمة) كانت بهما) قال النووي كغيره والحكمة فى لبس الحرير للحكمة ان فيه من البرودة وتعقب باب الحرير حاد
فانه وب فيه انه خلاصة فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالقميل ولم يخصص لهما فى القميص الحرير فى السفر من حكمة كانت
بهما او وجع كان بهما أخرجه مسلم فى اللباس وكذا أبو اود وابن ماجه والنسائي فى الزينة وفيه جواز لبس الحرير فى الحرب

وفي نسخة الجرب بالحليم والاولى اولى بابواب الجهاد على ما لا يخفى وجعل الطبري جوارزه في القزوص مستنبطاً من جوارز العكة
 فقال ذات الرخصة في لسانه لسبب الحكمة أي ان من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو
 ونحوه فان ذلك يجوز وقد تبع الترمذي البخاري فقال باب ما جاز في لبس الحر في الحرب ثم المنهم وزعن القائلين بالجواز
 انه لا يختص بالسفر وعن بعض الشافعية يختص وقال القرطبي الحديث بحجة على من منع إلا أن يزيد في الخصومة بالزبير
 وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى قلت قد جنح الى ذلك عمرو بن دينار عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابن سيرين
 ان عمر رأى علي بن خالد بن الوائل يقيص حرير فقال ما هذا فذكر له ذلك قصة عبد الرحمن فقال وانت مثل عبد الرحمن أو لا مثل
 ما عبد الرحمن ثم أمر من حضر فزقوه رجاله ثقات إلا ان فيه انقطاعاً وقد اختلف السلف في لباسه ففتح مالك وأبو حنيفة مطلقاً
 ولعل الحديث لم يبلغه ما وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة وعن ابن الماجشون انه يستحب في الحرب والصلابة
 وقال المهلب لابس في الحرب للحراب العذر وهو مثل الرخصة في الاختيار في الحرب ٥١ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي
 دجاة وهو يتجترق مشيته اثم المشية ٣٣٠ يبخضها الله الا في هذا الموطن قال القسطلاني وكالحكمة فيما ذكره الحر والبرد

ودفع القمل وسوا ذلك في الحضر
 والسفر وقيل يجوز في السفر
 دون الحضر لو ردد الرخصة فيه
 والمقيم فيمكنه المداواة (وعنه)
 أي عن أنس رضي الله عنه (في
 رواية انهما) أي عبد الرحمن بن
 عوف والزبير (شكوا الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يعني
 القمل) وكان الحكمة نشأت عن
 أثر القمل فنسبت العلة الى
 السبب أو العلة بأحد الرجلين
 (فارخص) بجمزة مفتوحة فراه
 ساكنة (لهما في) لبس (الحرب)
 قال أنس (فرايتموه عليه) في
 غزاة (عن أم حرام) بنت ملحان
 (رضي الله عنها) انها سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله

الكتابة نذهب أبو طالب والمؤيد بالله الى انه اذا سلم شيأ من مال المكتبة صار له درهم حكم
 الحربة فيما يتبعه من الاحكام حيا وميتاً كالوصية والميراث والحد والارث وفيما
 لا يتبعه من كالتودد والرحم والوطء بالمال له حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي انه
 لا يثبت له شيء من احكام الاحرار بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحريه وحكامه
 الحافظ في الفتح عن الجمهور وحكي في البحر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة
 وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري والعترة وأبي حنيفة
 والشافعي ومالك ان المكتاب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر واحتجوا بما أخرجه
 ابو داود والنسائي والطحاوي وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فروع
 المكتاب قن ما بقي عليه درهم ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلانظ
 ومن كان مكاتباً على مائة درهم فقصاها الا اوقية فهو عبد وزوي عن علي ان المكتاب
 اذا دى الشارعتق ويطالب بالباقي وروى عنه أيضاً انه يعتق منه بقدر ما دى وعن
 ابن مسعود ولو كاتبه على مائتين وقيمتها مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا دى ثلاثة
 أرباع كاتبه عتق وعن شرح اذا دى ثلثا عتق وما بقي اداه في الحرية وحديث الباب
 يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكتاب بحصة ما دى دينه حر وما بقي دينه عبد قال

(وسلم يقول أول جيش من أمي يغزون البحر) هو جيش معاوية (قد وجبوا) لانفسهم المغفرة والرحمة باعمالهم البهية
 الصالحة (قالت قالت يا رسول الله انا فيهم) قال أنت فيهم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أول جيش من أمي يغزون
 مدينة قيس) ملك الروم يعني القسطنطينية (مغفورا لهم) هات أم حرام (فقلت أنا فيهم يا رسول الله قال لا) فركبت البحر
 زم معاوية لمباغز اقبس سنة ثمان وعشرين فلما رجعت قربت دابة اتركها فوقعت فاندقت عنقه فامانت وكان أول من عزا
 مدينة قيس يزيد بن معاوية ومعه جماعة من سادات الصحابة كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي أيوب الانصاري وتوفي بها
 سنة اثنتين وخمسين من الهجرة واستدل به المهلب على ثبوت خلافة يزيد وأنه من أهل الجنة لدخوله في عموم قوله مغفورا لهم
 وأجيب بان هذا جار على طريق الحقيقة لا على طريق التمام بلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص اذا خلافاً ان قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم مغفورا لهم مشروط بكونه من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد من غزاه بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم
 اتفاقاً قاله ابن المنير وقد أطلق بعضهم فيما تله سعد الدين التقي ان الله عز وجل على من يدل ما انه كسرحين أمر يقتل الحسين واتفقوا
 على جوارز الله عن علي من قتله أو امر به أو اجاز له أو رضى به والحق ان رضايه يندفع الى الحسين واستبشاره بذلك وامانة أهل بيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم مما لو اترمه منه وان كان تفاعيلها آخذاً ففحص لا تنوق في شأنه بل في ايمانه لعنه الله عليه وعلى انصاره

واعوانه اه ومن يجمع يستدل بالله صلى الله عليه وآله وسلم بنبي عن لعن الصابئين ومن كان من أهل القبلة وأبطل هذا الحديث على فضل قتال الروم قال في الفتح واختلاف في الروم فلا كثرتهم من ولد عيص بن ابي نجران واهم جدتهم فيما قيل روماني وقيل هو ابن لي طاب بن يونس بن يافث بن نوح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطبا للمعاصرين والمراد غيرهم من أمته (تقاتلون اليهود) لان هذا لما يكون اذ انزل عيسى عليه السلام فان المسابئين يكونون معه واليهود مع الدجال (حتى يمتحن) أي يختنق (احدهم وراء الجرف فيقول) أي الجرف حقيقة (يا عبد الله هذا يهودي ورائي فاقله وفي رواية لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الدجال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول الجرف راءه اليهودي يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقله وفيه اشارة الى بقا عديين المسابئين الى أن ينزل عيسى عليه السلام فانه الذي يقاتل الدجال ويسد اصل اليهود الذين معه (عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك هم كما قال ابن عبد البر وليا فاهم اجناس كثيرة اصحاب مدن وحصون ومنهم قوم في رؤس الجبال والبراري ليس لهم عمل سوى الصيد ٢٣١ وبأ كونا الرخم والغربان وليس لهم دين

ومنهم من يتدين بدين الجوس وهم الاكثرون ومنهم من يتود وفيهم سحره وحكي في الفتح عن الخطاب انه قال وهم بنو قنطوراء امة كانت لابراهيم وقال كراع هم الديلم وتعقب بانهم جنس من الترك وكذلك الغز وقال وهب ابن منبه هم بنو عمة يا جوج وما جوج لما بنى ذو القرنين السد كان بعض يا جوج وما جوج غائبين فتركوا الميدين فلو اجمع قومهم فسماوا الترك وقيل انهم من نسل قبيص وقيل من ولد افرديون بن سام بن نوح وقيل ابن يافث لصلبه وقيل ابن كرمي بن يافث (صغار الاعين جحر الوجوه) باسكان الميم

البيهقي قال ابو عيسى فيما بلغني عنه مات البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلاف عن عكرمة فيه وروى عنه مرسل ورواه حماد بن زيد واسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا وجعله اسمعيل من قول عكرمة وروى موقوفان على أخرجه البيهقي من طرق مر فوعا وفي المسئلة مذهب آخر وهو ان المكاتب يعتق بنفسه الكتاب ويرج هذا المذهب بان حكم الكتابة حكم البيع لان المكاتب اشترى نفسه من السيد ويرجح مذهب الجمهور بانه أحوط لان ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذ لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي تمسك به الجمهور أرجح من حديث الباب وسأني حديث حمرو بن شعيب في باب المكاتب من كتاب العقق (باب امتناع الارث باختلاف الدين وسلكهم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم) *

(عن ائمة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه الجماعة الامساوا والنسائي وفي رواية قال يا رسول الله أنزل غدا في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من ربا ع اودور وكان عقيل ورث ابا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لانهم ما كانوا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرا بن أخرجاه * وعن عبد الله بن عمر وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يورث أهل ملتين شيئا رواه أحمد

أي يرض الوجوه مشربة بمحمرة قلعة البرد على اجسامهم (ذاف الانوف) جمع اذاف أي فطس الانوف قصارها مع انبطاح وقيل غلط في الاربعة وقيل ل تطامن وكل متقارب (كأن وجوههم المحجان) أي التروس (المطرقة) أي التي يطرق بعضهم على بعض كالنعل المطرقة الخدوفة اذ اطرق بعضهم فوق بعض ولا يذرا المطرقة بتشديد الراء أي التي البست الاطرقة من الجلود وهي الاعشيشية تقول طارقت بين العيين أي جعلت احدها على الاخرى (ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومنا عاهلهم الشهر) ولمسلم يابسون الشعر وعيشون في الشعر قال محمد بن عبد الله بن يافث ان اصحاب بابك كان نعالهم الشعر وبابك بجوحدين مقتوحين وآخره كاف يقال له الخرمي بضم المعجمة وتشديد الراء المقتوحة وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا المحرمات وقامت لهم قنمة كبيرة في ايام المأمون غلبوا على كثير من بلاد الحجاز وطبرستان والري الى ان قتل بابك المذكور في ايام المعتصم وكان خروجه في سنة احدى ومائتين أو قبلها وقتله في سبعة ائتين وعشرين كذا في الفتح استدل به البخاري على قتال المسابئين مع الترك الذي هو من اشراط الساعة وعند البيهقي ان أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه كأن وجوههم الخفاف ثلاث مرات حتى يلحقوهم يحجزيرة العرب قالوا يا بني الله من هم قال الترك والذي نفسي بيده ان ترابن خيولهم الى سوا ري مساجد المسابئين (عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد الأسدي (رضي الله عنهم ما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب

على المنكرين فقال اللهم) أي يا الله (منزل الكتاب) القرآن يا (سريع الحساب) قال الكرمانى اما ان يراد به سريع حساب به عجي
وقته واما انه سريع في الحساب (اللهم احزم الاحزب) أي اكسرهم وبذر شملهم (اللهم اهزمهم ووزعهم) فلا يشبهوا عند
الانذار بل نيلش عتوهم وترعد اقدامهم ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة وانما اخص الدعاء عليهم بالهزيمة والزلزلة دون
أن يدعو عليهم بالهلاك لان الهزيمة فيها سلامة نفوسهم وقد يكون ذلك رجاء أن يتوبوا من الشر ويدخلوا في الاسلام والاعلال
الماسح لهم من ذنوب هذا المقصد الصحيح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والتوحيد والدعوات ومسلم في المغازي
والترمذي وابن ماجه في الجهاد والنسائي في السير (عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل اليه وعلى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) فلو السام عليكم فنهتم فقال مالك) أي أي شئ حصل الي حتى اهنتهم فاجابت به واما (قلت ولم تسمع ما قالوا قال لم
تسمعي ما قلت وعليكهم) أي السام فردت عليهم ما قالوا فان ما قلت يستجاب لي وما قالوا يريد عليهم قال الخطابي رواية للمحدثين
وعليكهم بالزواو وكان ابن عيينة يرويه بخذفها وهو الصواب قال الزركشي وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بسادعوتهم به
عليه اعلى انا اذا فسرنا السام بالموت فـ ٣٣٤ اشكال لاشترك المطلق فيه اه والحديث أخرجه أيضا في الادب

والدعوات (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قدم طفيل بن
عمرو الدوسي وأصحابه على النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو
بمخيم وكان أصحابه ثمانين او
تسعين وهم الذين قدموا معه
وهم أهل بيت من دوس وكان
قدم قبلها بجكة واسلم وصدق
(فقالوا يا رسول الله ان دوسا
عهت وأبت) أن تسمع كلام
طفيل حين دعاهم الى الاسلام
(فادع الله عليهما) أي بالله لاله
(فقبل هلكيت دوس قال اللهم
اهد دوسا) الى الاسلام (وأتت
بهم) مسلمين وهذا من كمال خلقه
العظيم ورحمته ورأفته بامته جزاه

الله عنما أفضل ما جرى فيباع أمته وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم واما دعاؤه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو
ويخشى ضررهم وشوكهم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يوم خيبر) في أول
سنة سبع (لأعطين الراية) أي العلم (رجلا يفتح الله على يديه) زاد ابن اسحق عن عمرو بن الاكوع في رواية ليس بقزار (فقاموا)
أي الصحابة الحاضرون (يرجعون لذلك أميم يعطى) أي راجعين لإعطاء الراية له حتى يفتح الله على يديه (فقدوا وكلمهم) أي كل واحد
منهم (يرجوان يعطى فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن على) أي مالى لا اراه حاضرا وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم استبعد
غيبته عن حضرته في مثل هذا الموطن لاسيما وقد قال لأعطين الراية الخ وحضر الناس كلهم طمعا أن يفوزوا بذلك الوعد
(فقبل) على سبيل الاعتذار عن غيبته (يشتمكي عينيه) من الرمد (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم باحضاره (فدعى له) مبيئا
للمفعول (فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن بشئ) من الرمد (فقال) على يا رسول الله (نقاتلهم حتى يكونوا) مسلمين
(مئنا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (على رسلك) بكسر الراء أي انه قد فيه وكن على الهينة (حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم
الى الاسلام) أي قبل القتال وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يمدى بك رجل واحد خير لك من حمر
النعم) بضم الحاء وسكون الميم والنعم بفتح النون أي حمر الابل وهي أحسن ما يعجزها أي خير لك من أن تكون لك فتة صدق بها

وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضل علي ومسلم في الفضائل (عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يخرج) في يوم من الأيام (إذا خرج في سعة اليوم الخميس) فإن أكره وجهه في السفر فيه وقد وهبهم من زعم أن هذا الحديث معلق وفي رواية عنه وكان أحب أن يخرج أي في السفر جهاذا وغیره يوم الخميس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في بعث) أي جيش أميره حمزة بن عمرو الأسدي (فقال لنا إن لقيمته فلانا وفلان الرجلين من قريش سمعاهما) صلى الله عليه وآله وسلم (فخرقوهما بالنار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو وكما عند ابن بشكو وال من طريق ابن لهيعة عن بكير أو هبار وخالد بن عبد قيس كافي سيرة ابن هشام ومسنن البزار وهبار ونافع بن قيس ابن لقيط الشهري وهو والد عقبة كما حره البلاذري وهو الذي شخص بن ثبب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيرها وكانت حاملا فالقت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما (قال أبو هريرة (ثم أنبأه) صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا موضع الترجمة وهي التوديع عند السفر (حين أروا الخروج) للسفر ففهم توديع المسافر للمقيم فتوديع المقيم للمسافر بطريق الأولى وهو أكثر في الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني كنت أضره لكم أن تحرقوا فلانا وفلانا بالنار وان النار

لا توارث بين أهل علمتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يعلمو ولا يعلم على قلنا نقول بموجبه والارث ممنوع بما رويناه قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم نزلهم ولا يرثونا قلنا لعله اراد المرادين جميعا بين الاخبار ثم قال مسألة الهادي وابو يوسف ومحمد ويرث المرث ورثته المسلمون الشافعي لا بل لا يرث المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعدها لا يرث المال لنا قلنا على عليه السلام المستورد الهبلي حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يقصد قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا غنم أموال أهل الردة قلنا كان لهم مئة من نصاروا حريين اه كلام الجبر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يعلمو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله نزل أهل الكتاب ولا يرثونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في الجبر بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة وقد قال يقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسرور وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ولكنه اجتمع مصادم لعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومصادم أيضا النص حديث جابر المذكور في الباب ولتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لما قبله عقبه والحاصل ان أحاديث الباب قاضية بانه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حرياً أو ذمياً أو مرتداً فلا يقبل التخصيص بالبدليل وظاهر قوله لا توارث أهل علمتين انه لا يرث أهل مله كفرية

(حق) واجب وهو شامل لاهل المسابن في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة (ما لم يؤمر) أحدكم (بالمعصية) لله تعالى (فإذا امر) أحدكم (بمعصية فلا سمع) لهم (ولاطاعة) اذلا طاعة المخلوق في معصية الخلاق وانما الطاعة في المعروف والمراد في الحقيقة الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من اصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع المبين وتحتة فروع كثيرة تنبسط جداولها على رد التقليد وحمل البسط في قوله كآب الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول نحن الانس والحيت في الدنيا) (السابقون) في الآخرة وهذا طرف من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابقه لما ترجم له هنا غير بيّن لكن قال ابن المنير ان معنى يقتل من ورائه أي من أمامه فاطلق الراء على الامام لانهم وان تقدموا في الصورة فهم أتباعه في الحقيقة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان لكن المتقدم عليه مأخوذ عنه انه ان يؤمن به وينصره كما أحاد أمته ولذلك ينزل عيسى بن مريم عليه السلام مأمو ما فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فذا نسب ذلك قوله يقتل من ورائه وهذا كما ترجمه في غاية من التكلف والظاهر انه انما ذكره جريا على عادته أن يذكر الشيء كما سمعه بجملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقيه مقصودا (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعني) فيما أمرت به (فقد اطاع الله) لانه في الحقيقة مبعثه والا صلى الله عليه وآله وسلم عز وجل (ومن

عصاني ففقد عصي الله ومن ربيع الامير امير السرية والاحرام طائفتا ياصرون به (فقد اطاعني ومن يعص الامير فقد عصاني) قبل وسبب قوله ذلك ان قريشاً من بنيهم من العرب لا يعترفون بالامارة ولا يطيعون غير رؤسائهم فاعلمهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامير احق واجب (وانما الامام) انما هو بحق الانام (جنة) بضم الجيم وتشديد النون اي ستره ووقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويحمي بيضة الاسلام (يقال) يضم اوله مبنياً لانه يقول معه الكفار والنجاة (من ورائه) اي امامه فعبر بالوراثة كقوله تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم فالمراد بالمقاتلة لا يدفع عن الامام سواء كان ذلك من خلفه حقيقة او قدمه فان لم يقاتل من ورائه واني عليه مرجع امر الناس وسطا القوي على الضعيف وخضعت الحدود والتراتض (ويتقرب) مبنياً لانه يقول فلا يعقد من قاتل عنه انه جاهل ينبغي ان يعقد انه احق به لانه فتنه وبه قويت همته وفيه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا بعد من التناقض وان توهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضي ان يتقدم وكونه ذاق من امامه يقتضي ان يتأخر فجمع بينهما باعتمار من وجهتين (فان امر) رعيته (بقوى الله وعدل) فيهم (فان له بذلك) الامر والعدل (اجرا ان قال بغيره) اي امر ٣٣٤ أو حكم بغيره قوى الله وعدله (فان عليه منه) وزرا كما ثبتت هذه في بعض طرق

الحديث وحذفت عن الدلالة مقابلة السابق عليه ومن للتبعيض فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المزدان الوبال الحاصل منه عليه لاعلى المأمور وحكى صاحب الفتح انه وقع في رواية ابى زيد المروزي فان عليه منه بضم الميم وتشديد النون بعدها ما ثبت قال وهو تصحيف بل لا ينبغي وبالأولى جزم أبوذر (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رجعتان من العام المقبل) الذي بعد صلح الحديبية اليها (فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي نابعنا تحتها) أي ما وافق منا رجلان على هذه الشجرة أن نهاهي

من أهل مكة كقوله أخرى وبه قال الاوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وحده الجاهور على ان المراد بتأخري الماتين الاسلام وبالاخرى الكبر ولا ينبغي بعد ذلك وفي ميراث المرتد أقوال أخر غير ما سلف والطاهر ما ذكرنا

(باب ان القاتل لا يرث وادنية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيأ رواه أبو داود * وعن عمرو قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه * وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال الدية للعاقلة لا لارث المرائمة من دية زوجها حتى أخبره انضخا لسن سفيان الكلابي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذب الى ان اورث امرأه أشيم الضبابي من دية زوجته رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمرو وزاد قال ابن شهاب وكان قتله أشيم خطأ * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث بين ورثة القاتل على فرايضهم رواه الخمسة الا الترمذي * وعن قرة بن دعوص قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وعبي فقاتل يارسول الله عنده دية أبي قرة يعطيهما او كان قبل في الجاهلية فقال اعطه دية

التي وقعت المباينة تحتها بل خفي مكانها واشتبهت عليهم لئلا يخلص لهما القتل لما وقع تحتها من الظفر فلو ثبت ما أيسر أمن من تعظيم الجاهل اها حتى ربما ينضو بهم الى اعتقائه انما انضروا وتذبح فكان في اخذها ثم بارحة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رجعة من الله فقبل له) القائل جويرية (على اي شيء نابعهم على الموت قال لا يابعهم على الصبر) أي على القربات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذلك الى الموت ام لا (عن عبيد الله بن زيد رضي الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء اي زمن وقعة الحرة وهي حرة زهرة او واقم بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ان عبيد الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة وفدوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فخلعوه وابعاهوا عبيد الله بن الزبير رضي الله عنهم ما فارسل يزيد بن مسلم بن عتبة فاقوع اهل المدينة وقعة عظيمة فقتل من وجوه الناس ألفا وسبعمائة من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان (أناه آت فقال له ان ابن حنظلة) هو عبيد الله بن أبي عامر الذي يعرف ابوه بغسيل الملايكة وكان أميراً على الانصار (يبايع الناس على الموت فقال) عبيد الله بن زيد (لا يبايع على هذا أحد) بعد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يقدمه بنفسه بخلاف غيره وهل يجوز لاحد ان يستقدم عن أحد اقصد وقايمه أو يكون ذلك من القاء اليد الى التمسك ترد فيه ابن المنير قال لا خلاف انه

لا يوثق أحدٌ سداً به لو كان في شخصه ومع أحدٍهما قوت نفسه خاصة قاله في المصاييح وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي
وكذا مسلم (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالحديبية تحت
الشجرة (ثم عدت إلى ظل الشجرة) المهودة (فما خلف الناس قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن الأكوع لا تبائع قال
فأتيت قد بايعت يا رسول الله قال و) بايع (أيضاً) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وإنما بايعه مرة ثانية لأنه كان شجاعاً يذ الانفسه
فأكد عليه به العقد احتياطاً حتى يكون بذله لنفسه عن رضاهما كدوقه زليل على أن إعادة لفظ التمسك وغيره ليس فسخاً
للعقد الأول خلافاً لبعض الشافعية قاله ابن المغيرة (فقبل له) القائل يزيد بن أبي عبيد بن أبي مسلم وهي كنية سلمة (على أي شيء
كنتم تبايعون يومئذ قال) كتابايع (على الموت) أي على أن لا نفر ولو متنا وفي هذا الحديث الثلاثي الحديث والعنفنة
وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والترمذي والنسائي في المسير (عن مجاشع) بن مسعود السلمي قتل يوم الجمل (رضي الله
عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجالد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله (بايعنا على الهجرة
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لاهاها) ٣٣٥ الذين هاجروا قبل الفتح فلا هجرة بعدهم ولكن
جهادونية (فقلت) يا رسول الله
(علام) بحذف الألف وإبقاء

أبيه فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل روى البخاري في تاريخه
حديث عمر بن شعيب أخرجه أيضاً النسائي وأعله والدارقطني وقواه ابن عبد البر
وحديث عمر أخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه
محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرة فوعا قال
الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه
والدارقطني من وجه آخر عن عمرو أيضاً وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني بالفظ
لا يثبت القائل شيئاً في أسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضاً حديث آخر
عند البيهقي بالفظ من قتل قتيلة لانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده
او ولده وفي أسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بالفظ
القاتل لا يرث وفي أسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحد وغيره وأخرجه النسائي
في السنن الكبرى وقال اسحق متروك وعن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الاشجعي عند الطبراني
في قصة واد قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعطوها ولا ترهنا وعن عدي
الجذامي نحوه أخرجه الخطابي وحديث عبيد بن المسيب أخرجه أيضاً النسائي وقال
الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بهد قوله من دية زوجها فرجع عمرو في روايته وكان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على الاعراب وحديث عمرو بن شعيب هو حديث

الفحقة دليله لا علمها كقيم للفرق
بين الاستسقام والخبر أي على
أي شيء (تبايعنا قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (أبايعكم) على
الاستسقام والجهاد إذا احتج
اليه وقد كان قبل من بايع قبل
الفتح لزمه الجهاد أبداً ما عاش إلا
بعد من أسلم بعده فله أن
يجاهد وله التخلف عنه بنية صالحة
إلا أن احتج كترول عدو فليزم
كل أحد وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في المغازي والجهاد ومسلم
في المغازي وفي هذه الأخبار
دلالة على أن البيعة أقسام وهي
سنة مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاف (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل)
قال في الفتح ألم أقف على اسمه (فما أتني عن أمر ما دريت ما أريد عليه فقال أريد رجلاً ودياً) أي قواماً من أودي الرجل
قوى وقبل مؤدياً كامل الاداة أي السلاح ومنه عليه أداة الحرب وأداة كل شيء آتاه وما يحتاج اليه وقال الضر المودي
القادر على الشروع قبل المنهي المأمور لذلك أداته والمسمى أخبرني فقيه آخر أن إطلاق الروية وإرادته للأخبار والطلاق
الاستسقام وإرادة الأمر كانه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (نشطاً) من النشاط وهو الذي يفسط أهله (يخرج) أي
الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه الثقات والافكان يقول مع أمرائه ليوافق رجلاً لا وضبط الحافظ ابن حجر يخرج
بالنون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد به رجلاً أحسنأ وهو محسذوف الصفة أي رجلاً منا وفيه حينئذ الثقات
(فيعزم علينا) الأمير أي يشد علينا (في أشياء لا تخصها) أي لا أنظمة لها وهو مطابق لمفهومه البخاري فترجم به أو لا ندري إطاعة
هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير لا وهذا متوافق لقول ابن مسعود فإذا أشك في نفسه شيء الخ كما سياتي
قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقيفه أن الامام إذا عين طائفة للجهاد أو لغيره من
المهمات تعينوا وصار ذلك فرض عين عليهم فلو استفتى أحدهم وادعى أنه كانه ما لاطاقه به بالتبهي أشكك في اقتضاها حينئذ

عصافى نشد عصى الله ومن يطع الامير امير السرية او الامراء طاعة بما امر به (انقاد اطاعى ومن يعص الامير فقد عصافى) قيل وبسبب قوله ذلك ان قريشاً من بنيهم من العرب لا يعرفون الله ودوله لا يطيعون غير رؤسائهم قبايلهم فاعادهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامير امير واجب (وانما الامام) اقام حقوق الانام (جنة) بضم الجيم ونشد شديد النون اى مسترة وقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويسمى بيضة الامام (يقاتل) بضم الواو مبنياته فعول معه الكفار والافغان (من ورثه) اى امامه فغير بالوراثة عنه كقوله تعالى وكان وراءهم ملكا اى امامهم قالوا اذا المقاتلة قد دفع عن الامام سواء كان ذلك من شانه حقيقة او قد امه فان لم يقاتل من ورثه ونى عليه مرجع امر الناس وسطا القوي على الضعيف وضعت الحدود والفرانض (ويبقى به) مبنياته فعول فلا يفتقد من قاتل عنه انه جاهل بل ينبغي ان يفتقد انه احق به لانه نشد وبه قربت حتمته وقبه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا يعد من التناقض وان يؤهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضى ان يتقدم وكونه يقاتل من امامه يقتضى ان يتأخر فجمع بينهما باعتبارين وجهين (فان امر) رعيته (بتقوى الله وعدل) فبهم (فان له بذلك) الامر والعدل (اجرا وان قال بغيره) اى امر ٢٣٤ اذ حكم بغيره تقوى الله وعدله فان عليه منه ورواى كاتبت هذه فى بعض طرق

الحديث وحديثه دلالة مقابلة السابق عليه ومن للتبعيض فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المراد ان الوبال الحاصل منه عليه لاعلى الامور وحكى صاحب الفتح انه وقع فى رواية ابى زيد المروزى فان عليه من بضم الميم ونشد النون بعدها شاهد ثابت قال وحر تصديق بلاربيب وبالاولى جزم ابوذر (عن ابن عرفة) صلى الله عليه وآله وسلم ما قال رجعتان العام المقبل الذى بعد صلح المدينة اليها (فما جتمع منها اثنان على الشجرة التى بايعت تحتها) اى ما وافق منها رجلا ن على هذه الشجرة اتمها

من أهل مكة كقرية اخرى وبه قال الاوزاعى ومالك وأحمد والهادوية وسند الجوزجورى على ان المراد باحدى المائتين الاسلام وبالاخرى الكفر ولا يفتى بعد ذلك فى ميراث المرتد اقوال أخر غير ما سلف والظاهر ما ذكرناه

(باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع رقبته من زوجة وغيرها) (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيأ رواه ابو داود وعنه عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه اللث في الموطأ و ابن ماجه وعنه سعيد بن المسيب ان عمر قال الدية لعاق لا لاثرت المرأة من دية زوجها حتى أخسره اضحالكين رفاقان السكلايى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى ابن ابي ريث امرأه أشيم الضبابى من دية زوجها رواه احمد وابوداود والترمذى وصححه ورواه مالك من رواية ابن ميثاب عن عمر ورواه قال ابن شهاب وكان قتلهم أشيم خطاه وعنه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث بين ورثة اقتيل على فراشهم رواه الخمسة لا الترمذى وعنه قرة بن دعوص قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وعمرى فقاتل يارسول الله عند حمة دية أى غره يعظيها وكان قتل فى الجاهلية فقال اعطيه دية التى وقعت المداينة تحتها بل خفي مكانها واشتبهت عليهم ليريصل بها افتتار لما وقع تحتها من الخمر فلو بقيت اما اية آمن من تعظيم الجهال اهاحقى رجا يرضو بهم الى اعتقادهم انضر وتنتفع فكان فى اخذناهم راحة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رجة من الله فقبل له) القائل جويرية (على اى شى بايعهم على الموت قال لا بايعهم على الصبر) اى على الثبات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذل الى الموت ام لا (عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء ونشد شديد الراء اى زمن وقعة الحرة وهى حرة ذهرة او واقم بالمدينة فى زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين وسبهم ان عبد الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة ونذوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فخلعوه وبياعه واعمد الله بن الزبير رضى الله عنهم فاقرس يزيد بن مسلم بن عتبة فوقع باهل المدينة وقعة عظيمة قتل من وجوه الناس ألقا وسبعمائة من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان (أناذات فقال له ان ابن حنظلة) هو عبد الله بن ابي عامر الذى يعرف ابوه بغسيل الملاذكة وكان امير اعلى الانصار (يا بايع النام على الموت فقال) عبد الله بن زيد (لا يا بايع على هذا أحد) مذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يفديه بنفسه بخلاف غيره وحل يجوز لاحد ان يستدفع عن أحد لصد وقايته أو يكور ذلك من اقامة البدل الى التلذذة ترد دية ابن المنبر قال لا خلاف انه

لا يؤثر أحد أحد ابنه سلمو كانوا في محنة ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قاله في المصايح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن سالم بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالخديبية تحت الشجرة (ثم عدلت إلى ظل الشجرة) المهود (فلما خف الناس قال صلى الله عليه وآله وسلم) يا ابن الأكوع الاتباع قال قالت يا بعت يا رسول الله قال و) بايع (أيضا) مرة أخرى (فبايعته الثمانية) وانما بايعه مرة ثانية لأنه كان شجاعا يذال لنفسه فأكد عليه العقد احتياطا حتى يكون بذله لنفسه عن رضاهما كد وفيه دليل على أن أعادوا لفظ المصباح وغيره ليس فسخا للعقد الأول خلافا لبعض الشافعية قاله ابن المنبر (فقبل له) القائل يزيد بن أبي عبيد بن أبي سلم وهي كنية سلمة (على أي شيء كنتم يا يعقوب بن ربيعة) قال كتابايع (على الموت) أي على أن لا تقروا ولمتنا وفي هذا الحديث الثلاثي الحديث والعنينة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والترمذي والنسائي في السيرة (عن مجاشع) بن مسعود السلي قتل يوم الجبل (رضي الله عنه قال أنيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجالد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله يا بعتا على الهجرة فقال صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لاهاها) ٣٣٥ الذين هاجروا قبل الفتح ولا هجرة بعده ولكن جهادونية (فقلت) يا رسول الله

أييه فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل رواه البخاري في تاريخه) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وأعله والدارقطني وقوام بن عبد البر وحديث عمرو أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال إنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمرو أيضا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني باللفظ لا يرث القاتل شيئا وفي أسناده كثير من مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضا حديث آخر عند البيهقي باللفظ من قتل قتيله لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وإن كان والده أو ولده وفي أسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه باللفظ القاتل لا يرث وفي أسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة ترك أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحق مترول وعن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الأشجعي عند الطبراني في قصة وانه قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقها ولا ترثها وعن عدي الجذا في نحوه أخرجه الخطابي وحديث عبيد بن المسيب أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بهد قوله من دية زوجها فراجع عروفي رواية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسمة عماله على الأعراب وحديث عمرو بن شعيب هو حديث

(علام) بحذف الألف وبقاء الفتحه دليله الإعلام كفتح للفرق بين الاسمة فهام والخبر أي على أي شيء (تبايعنا قال صلى الله عليه وآله وسلم) أي بكم (على الاسلام والجهاد) إذا احتج إليه وقد كان قبل من بايع قبل الفتح لزمه الجهاد أبدا ما عاش إلا بعد ذلك ومن أسلم بعده فله أن يجاهد وله التخليف عنه بنية صالحة إلا أن احتج كنزول عدو فيلزم كل أحد وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وفي هذه الأخبار دلالة على أن البيعة أقسام وهي

سنة أو مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإخلاف (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل) قال في الفتح ألم أفعل على اسمه (فأنتي عن أمر ما دريت ما أرد عليه فقال أرى ب رجلا وديا) أي قويا من أودى الرجل قوى وقيل مؤديا كامل الاداء أي السلاح ومنه عليه أذا في الحرب وأداة كل شيء آتته وما يحتاج إليه وقال الضمر المؤدى القادر على النصر وقيل المنهي المعاند لذلك أداته والمعنى أخبرني فقيهه أمر أن اطلاق الرؤية وإرادة الأخبار واطلاق الاستفهام وإرادة الأمر كانه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (نسيطا) من النشاط وهو الذي يقشط لعمه (يخرج) أي الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه التفات والافكان يقول مع أمر أنه ليوافق رجلا وضبط الحافظ ابن حجر فيخرج بالنون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد بقوله رجلا أحسننا أو هو محذوف الصفة أي رجلا منا وفيه حينئذ التفات (فيعزم علينا) الأمير أي يشد علينا (في أشياء لا نخصيها) أي لأنظمةها وهو طابق لما فهمه البخاري فترجم به أولا ندرى طاعة هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير أم لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فاذا أشك في نفسه شيء الخ كما سباني قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقفه أن الامام إذا عين طائفة للجهاد وألغى غيره من المهمات تعينوا وواضحة ذلك فرض عين عليهم فلما استفتى أحدهم وإدعى أنه كان له طائفة بالتيه في أشكك القضا حينئذ

لانا ان قلنا بوجوب طاعة الامام عارضه منافس اذ الزمان وان قلنا يجوز الالتماع فقد يفتى ذلك الى الفتنة فالصواب
التوقف لكن الظاهر ان ابن مسعود بعد ان توقف افتاه بوجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موافقا للثقة وى يعلم
ذلك من قوله (الا انا كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعسى ان لا يعزم علينا في أمر الامر) اذ لو اصبحت الاستقنا لما
أوجبه الرسول (حتى نفعله) غاية لقوله لا يعزم أو لا يعزم الذي يتعلق به المستفتى وهو صرة (وان أخذكم ان يرال بجبريما اني الله
عز وجل (واذا شك في نفسه شيء) مما تردد فيه انه جائز أم لا وهو من باب القلب اى شك نفسه في شيء اوضح من شك معنى اصق
(سال) الشاك (وجلا) عالما فشفاه منه) بان ازال مرض ترددده عنه باجابه له بالحق فلا يقدم المرة على ما يشك فيه حتى يسأل
عنه من عنده علم (واوشك) أى كاد (أن لا تجسده) في الدنيا لاهاب الصحابة رضى الله عنهم ثقة قدموا من يفتى بالحق ويشفى
القلوب عن الشبهة والشكوك (والذي لا اله الا هو ما اذ كرم اغبر) اى بقى ارضى قال ابن الجوزى هو بالاضى هنا شبيه
(من الدنيا الا كالغيب) الماء الممتقع في الموضع المطعم قال القزاز هو الغدير يكون في ظل فيعبر دماؤه ويروق وقيل هو
ما يختبره السبل في الارض المختفصة ٣٣٦ فيصير مثل الاخذ وفيقي الماء فيمضقه الریح فيصير صائبا باردار قيل
هو نقرة في صخرة بقى فيها الماء

طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الاعضاء وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي
المكحول وقد اخذنا فيه فتكم فيه غير واحد ووثقه غير واحد وحديث قرة بن دعوص
يشبه له حديث الضحالك المذكور وحديث عمرو بن شعيب قول لا يرث القاتل شيئا
استدل به من قال بان القاتل لا يرث سواء كان القتل عمدا أو خطأ واليه ذهب الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم قالوا لا يرث من المال ولا من الدية وقال مالك
والخبي والهادوية ان قاتل الخطا يرث من المال دون الدية ولا يخفى أن التخصيص
لا يقبل الابدال وحديث عمر بن شبة بن أى كثير الاشجعي نص في محل النزاع فان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولا ترثها وكذلك حديث عدى الجذامي الذي أشرفنا اليه
واقظه في سنن البيهقي ان عديا كانت له امرأتان اقمتهما فرمى احدهما فماتت فلما قدم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اناه فذكر ذلك فقال له اعقلها ولا ترثها وأخرج البيهقي
أيضا ان رجلا رمى بجمرة فاصاب امرأته فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقيل له
اخوته لاحق لك فانفعوا الى على رضى الله عنه فقال له سق من ميراثها الخمر وغيره
الدية ولم يعطه من ميراثها مشأ وأخرج أيضا عن جابر بن زيد أنه قال أيمار رجل قتل رجلا أو
امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لهما منها وأيمار امرأة قتلت رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا
ميراث لهما منها وقال قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين

كذلك (شرب صفوه ربي كدره)
شبه ما مضى من الدنيا بما شرب
من صفوه وما بقي منها بما بقي من
كدره قال في القح وإذا كان هذا
في زمان ابن مسعود وقدمات
هو قبل مقتل عثمان رضى الله
عنه ووجود تلك الفتى العظيمة
ثم إذا يكون اعتقاده فيما جاء
بعد ذلك ثم بعد ذلك ولم جوا
وفي هذا الحديث انهم كانوا
يعتقدون وجوب طاعة الامام
(عن عبد الله بن أبى أوفى رضى
الله عنهم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بعض أيامه)
اى غزواته (الى اتي فيها العدو
أو الحرب واللفظ يحتملها

(انتظر حتى مالت الشمس) اى زالت (ثم قام في الناس) خطيبا (قال أيها الناس لا تتخذوا لقاء العدو) لان
المر لا يعلم ما يؤل اليه الامر ويؤيده قوله (وسلوا الله العاقبة) اى من هذه المذورات المنصبة لقاء العدو ثم أمرنا
بالصبر عند وقوع الحقيقة فقال (فاذا القيتموهم فاصبروا) فان التصبر مع الصبر (واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف) أى
السبب الموصول الى الجنة عند الضرب بالسيف في سبيل الله وهو من الجواز البامع لان ظل الشيء لما كان ملازما له وكان
قواب الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحت الجنة أى ملازمها استحقاق ذلك ومثله الجنة تحت اقدام
الامهات أو هو كناية عن الخوض على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف تظل
المقاتلين قال ابن الجوزى اذا تدانى الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لمصره على رفعه علمه ولا يكون ذلك الا عند
التحام القتال (ثم قال اللهم منزل الكتاب) اى القرآن الموعود وفيه بالنصر على الكفار قال تعالى فأتاهم بعد ذلك فليدركهم
ويجزهم وينصرهم عليهم والمراد الجنس فيشمل سائر الكتب المنزلة على الانبياء فيكون المراد لهذه الطلب بالنصر كصرة هذا
الكتاب بخذ لان من يكفر به ويجهده (الى آخره وقد تقدم باقى الدعاء) وهو ويجرى السحاب وهارم الاحزاب اهزمهم
وانصرنا عليهم وقد وقع هذا السجع اتفاقا من غير قصد وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذ لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ٨ لان رياح البصر تهب حمة غالبة اى تمكن من القتال بتبريد

خدمة السلاح وزيادة النشاط لان الزوال وقت هبوب الصبا التي اختص صلى الله عليه وآله وسلم بالنصير بها والمطابقة واضحة في قوله حتى مات الشمس (عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال استأجرت أجيرا) لم يسم وفي رواية أبي داود اذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو وأنا شيخ ليس لي خادم فالتفت أجيرا يكفني وأجرى له سهمين فوجدت رجلا فلما دنا الرحيل أناني فقال ما أدري ما السهمان فسميت شيئا كان السهمين ولم يكن فسميت له ثلاثة دنانير (فقاتل) الاجير (رجلا) هو يعلى بن أمية نفسه (فعض احدهما الآخر) في مسلم ان العاض هو يعلى بن أمية (فانتزع) المعضوض (يد من فيه) اي من في العاض (ونزع ثنيته) واحدة الثنايا من الاسنان (فألق) العاض الذي نزع ثنيته (الذي صلى الله عليه وآله وسلم فاهررها) اي أسقطها (فقال أيدفع يده اليك فعضها) من القضم وهو الاكل باطراف الاسنان يقال قضمت الدابة بالكسر تقضم بالقضم (كما يقضم الفحل) بالحاء المهملة والغرض منه قوله فاستأجرت أجيرا وفيه جواز اخذ الاجير في الغزو قال الحسن وابن سيرين يقيم للاجير من المغنم وخصه الشافعية بالاجير لغير الجهاد كسباسة الدواب وحفظ الامتعة ونحوهما مع القتال لانه شهد الواقعة وتبين بقتاله انه لم يقصد بحزوجه محض غير الجهاد بخلاف ما اذا لم ٣٣٧ يقاتل ويحمل ذلك في أجير وردت الاجارة على عينه فان وردت على ذمته اعطى وان لم يقاتل سواء تعلقت بخدمته ام لا اما الاجير للجهاد فان كان ذميا فله الاجرة دون السهم والرضخ اذ لم يحضر مجاهدا لا عراضه عنه بالاجارة او مسلمان فلا اجرة له بطلان اجارته لانه

بمحض الرضا لا ينعين عليه وهل يستحق السهم فيه وجهان أحدهما نعم اشهد بالوقعة والثاني لا وبه قطع البغوي سواء قاتل ام لا اذ لم يحضر مجاهدا العراضه عنه بالاجارة وكلام الرافعي يقتضي تركه وقال المالكية والحنفية اذا استؤجر لاجل يقاتل لا يسهم له وقال الاكثر له سهمه وقال احمد لو استأجر الامام

وقد ساق البيهقي في الباب آثار عن عرو بن عباس وغيرهما تفيد كلها انه لا ميراث للقاتل مطلقا قوله أشيم بفتح الهجزة وسكون الشين المججمة وفتح الياء المثناة من تحت قوله من دية زوجها فيه دليل على ان الزوجة ترث من دية زوجها كما ترث من ماله وكذلك يدل على ذلك حديث عرو بن شعيب المذكور لعوم قوله فيه بين ورثة القميل والزوجة من جملتهم وكذلك قوله في حديث قرّة المذكور هل لامي فيه ما حق قال نعم

(باب في ان الانبياء لا يورثون)

(عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة * وعن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلي والعباس انشدكم الله الذي ياذنه تقوم السما والارض اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة قالوا نعم * وعن عائشة ان اذ راج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي اردن ان يبعث عثمان الى أبي بكر يسأله ميراثهن فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركناه صدقة * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورثتي دينار ما تركت بعهة نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة متفق عليهم وفي لفظ لا يترك بعتهم ورثتي دينار ولا درهم * وعن

٤٣ نيل خا قوم على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة واخذ عطية بن قيس الكلابي الحصص الممنوعة في سنة عشرة ومائة فرس على النصف مما يخص غيرها من الكراع وقت القسمة فبلغ سهم الفرس اربعة مائة دينار فاخذ ما تمين واعطى صاحبته النصف ما تمين وقد وافقه على ذلك الاوزاعي واحمد خلافا للامة الثلاثة والحاصل ان الاجير للغزو حالي ان يكون اسنة وتجر للخدمة او اسنة وتجر لقاتل فالاول قال الاوزاعي واحمد واسحق لا يسهم له وقال الاكثر يسهم له الحديث سلمه كنت أجيرا الطلحة اسوي فرسه اخرجه مسلم وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان يقاتل كذا في الفتح وغيره واسنة تنيط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحرفي للجهاد وقد خاطب الله تعالى المومنين بقوله الذكرى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسها الاية فدخل الاجير في هذا الخطاب (عن العباس) ابن عبد المطالب (رضي الله عنه انه قال للزبير) بن العوام رضي الله عنه (هنا) أي بالجنون (أمره) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركز الارية) وقامه قال نعم وفيه ان الزاية لا تركز الا باذن الامام لانها علامة عليه وعلى مكانه فلا ينبغي أن يتصرف فيها الا باذنه وأمره والواء الارية وهي العلم أيضا وهي غير هاهي فوب يحجب في طرف الرمح ويحلى كهيته تصفقه الرياح والغلم يقدأ وهو دونهما وهو العلم الضخم وعلى التفرقة قوم كالتزمذي ويؤيده حديث ابن عباس المروي عنده وعند

أحمد كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولو أدام بيض ومثله عند الطبراني عن يزيد وعنه ابن عدي عن أبي هريرة وزاد مكتوب فيه لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ظاهر في التغير والذي صرح به غير واحد من أهل اللغة تراخى ما نقله المتفرقة بينهم معرفة وقد كانت الراية يسكنها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه وأما العلم فعلامته لخل الأمير دور مع حداثه وكان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم العقاب وقال أبو بكر بن العربي اللواتي غير الراية قالوا ما يعقد في طرف الرخ ويلوى عليه والراية ما يعقد فيه ويترك حتى يصفق الرياح وقيل اللواتي دون الراية وقيل اللواتي العلم الضخم والراية يتولاها صاحب الحرب وجنح الترمذي الى المتفرقة فترجم الاولى وأورد فيه حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولو أدام بيض ثم ترجم بالرايات وأورد حديث البراء بن ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء مربعة من غيره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهم ما باخلاف الاوقات وروى أبو يعلى عن أنس رفعه ان الله عز وجل أكرم أمي بالالوية وسنده ضعيف ولا يابى الشيخ من حديث ابن عباس كان مكتوباً على رايته لا اله الا الله محمد رسول الله وسنده واه ٣٣٨ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

أبي هريرة ان فاطمة رضي الله عنها قالت لابي بكر من يرثك اذا مت قال ولدي وأهلي قالت فما لنا لث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان النبي لا يورث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وانفق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق رواه أحمد والترمذي وصححه قوله لا نورث بالنون وهو الذي توارده عليه أهل الحديث في القديم والحديث كما قال الحفاظ في الفتح ومات كافي موضع الرفع بالابتداء وصدقة خبره وقد زعم بعض الرافضة ان لا نورث بالياء التمامية وصدقة بالنصب على الحال ومات كافي في محل رفع على النيابة والتقدير لا يورث الذي تركه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحفاظ وما ذلك باول تحرير من أهل تلك النحلة ويوضح بطلانه ما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ فهو صدقة وقوله لا تقسم وورثي دينار وقوله ان النبي لا يورث وما يتبادى على بطلانه أيضاً ان أبا بكر احتج به بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنها ما فيها التمسك منه من الذي خلقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الاراضي وهم ما من أفصح الفصحاء واعلمهم بعد لولات الانفاط فلو كان اللفظ كما تقرره الروافض لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مقلداً لسؤالها قوله أنشدكم الله أي اسألكم رافعا نشدني أي صوني وقد قدمنا الكلام على هذا التركيب

(وسلم قال بعثت بجوامع الكلم) من إضافة الصفة الى الموصوف وهي الكلمة الموجهة لفظا المتسعة معنى وهذا شامل للقرآن والسنة فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتكلم بالمعاني السكتيرة في الانفاط القليلة (وانصرت) على الاعداء (بالرعب) أي الخوف زاد في رواية في التيميم مسيرة شهر ولطبراني من حديث السائب بن يزيد شهر امانى وشهر اخلي ولا تنافي بينهما وبين حديث جابر على ما لا يخفى ووقع في الطبراني أيضاً من حديث أبي أمامة شهر اوشهرين قال في الفتح وظهر ان الحكمة في الاقتصار على الشهر انه لم يكن

فيه وبين الممالك البكار التي حوله أكثر من ذلك كاشام والعراق واليمن ومصر وليس بين المدينة النبوية واللواحدة منها الا شهر فنادونه وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو (فبينما اناناهم أوتيت مفاتيح خزائن الارض) لخزائن كبرى وقصور وشيوخها أو معادن الارض التي منها الذهب والفضة وقال في الفتح المراد بهم ما يفتح لاهته من بعدهم من الفتوح (فوضعت في يدي) كناية عن وعده له بما ذكر انه يعطيه أمته وكذا وقع فتح لاهته مما لك كثيرة ففتحوا أموالها واستباحوا خزائنها ملوكها وقد جعل بعضهم ذلك على ظاهره فقال هي خزائن أجنام أرزاق العالم ليخرج لهم بقدر ما يطلبونه لذواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الا الهى لا يعطيه الا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي بيده المفاتيح كما اختص تعالى بمفاتيح الغيب فلا يعلمها الا هو وأعطي هذا السيد الكريم منزلة الاختصاص باعطائه مفاتيح الخزائن اه ما في القسط الانى وعنده ان الاول أظهر وأرجح والثاني أبعد وقد ذكر للسيوطي في تاريخ الخلفاء ما فتح من المداين والبلاذ في مشارق الارض ومغاربها على أيدي ملوك الاسلام على التدريج وما حصل لهم من الخزائن والاموال وما بلغ اليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تتبطلونها) أي تستخرجونها أي الاموال من مواضعها يشبه اني انه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ذهب ولم يزل منها شياً وهذا يؤيد التأويل الأول ويترجمه ﴿عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت صنعت سفرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بضم السين وسكون الفاء طعام يتخذ المسافر وأكثرت ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام إلى الجلد وصمى به كما سميت المازدة راوية (في بيت أبي بكر) رضي الله عنه (حين أراد أن يهاجر) من مكة إلى المدينة قالت) أسماء (فلم تجد السفرة ولا لسانها) ظرق الماء من الجلد (ما تربطها به) وهذا موضع الترجمة لأنه يدل على جعل الزاد لاجل السفر وأنه ليس منافقاً للتوكل لكنه استشبه كل أسكنه لم يكن سفره عزو وأجيب بالقياس عليه (فقلت لا ي بكر والله ما أجبت شيئاً أربط به الانطاق) بكسر النون ما تشبه المرأة وسطها البرقع به فوجها من الأرض عند المهنهة أو أزار فيه تكة أو فوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل (قال) لها أبو بكر (فشقيه بأثنين فاربطيه) وللأصمعي فاربطي (بواحد السقام وبالآخر السفرة ففعلت فلذلك سميت) أي أسماء (ذات النطاقين) وقيل لأنها كانت تجعل نطاقاً على نطاق أو كان لها نطاقان فلبس أحدهما وتحمّل في الآخر الزاد والمحفوظ الأول ﴿عن أسماء بنت زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على الكاف) ٣٣٩ بكسر الهمزة ويقال وكافى بالواو وهو ما

يشد على الحمار كالسرج للقرص (عليه) أي على الكاف (قطعة) دنار خجل (وأردف اسماء) بن زيد (وزاده) وفيه جوار للردي على الحمار وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في اللباس وفي التفسير والادب والاستئذان والطب ومسلم في المغازي والنسائي في الطب ﴿عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل يوم الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (من أعلى مكة على راحلته) حال كونه (مردفاً اسماء بنت زيد) خادمه وهذا موضع الترجمة ويلحق الارتداف على الراحلة

ومعناه قوله وموئنة عاملي اختلاف في المراتب فقل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقيل يريد بذلك العامل على الخيل وبه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال المراد بهما له حافره وقال ابن دحية في الخصائص المراد بهما له خادمه وقيل العامل على الصدقة وقيل العامل فيها كالأجير وفيه بقوله دينار بالادنى على الأعلى وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أن الأنبياء لا يورثون وأن جميع ما تركوه من الأموال صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى وورث سليمان داود فإن المراد بالورثة المذكورة ورثة العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وقد استشكل ما وقع في الباب عن عمر أنه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلي والعباس أن تعملوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة فقالوا نعم ووجه الاستشكال أن أصل القصة صريح في أن العباس وعبد الله بن عباس وعلي وآله وسلم قال لا نورث فإن كان اسماء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبه من أبي بكر وإن كانا اسماء معاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبه بعد ذلك من عمر وأجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس أنهما كانا يعتقدا أن ظلم من خلفهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره وأما ما خصصتهما بعد ذلك عند عمر فقال اسمعيل القاضي فيمارواه الدارقطني

بالارتداف على الحارثي هو عليه أقوى في التوضيح (ومعه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزيز لكونه (من الخبة) أي حبيبة الكعبة وسدتها الذين يديهم مفتاحها (حتى أناخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في المسجد الحرام) فامرأه أن يأتي بمفتاح البيت (العتيق) فأتى به من عند أمه سافة بضم السين المهملة (ففتح) صلى الله عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وباقي الحديث قد تقدم) مع ترجمته في محله فراجع (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو خوفاً من الاستهانة به قال القسطلاني فأنهى عن السفر بالقرآن إنما المراد به السفر بالمحفظ خشية أن يناله العدو ولا السفر بالقرآن نفسه لأن القرآن المنزل لا يمكن السفر به فدل على أن المراد به المحفظ المكتوب فيه القرآن اهـ وقد سافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن واستبدل به على منع بيع المحفظ من الكافر لوجود العلة وهي التمكن من الاستهانة به ولا خلاف في تحريم ذلك وإنما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويومر بازالة ملكه أم لا وكذا كتب فقهاء فيها آثار السلف بل قال السجستاني الأحسن أن يقال كتب علم وأن خات عن الأئمة تار تخطيط العلم الشرعي قال ولله الشيخ تاج الدين وقوله تعظيماً للعلم الشرعي فيسجد جوارح السكاقر كتب علوم غير شرعية وشرعية المنع من بيع

فما يتعاق منها بالشرع ككتب النجوم واللغة اه وأما كتابه صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل فالجمل منه وبينه إبان المراد
 بالنبي جيل المجموع أو المتخير والمكتوب لهرقل إنما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر أجمع الفقهاء على أن
 لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر إلخ غير الخوف عليه واختلفوا في الكعبة المأثورة عليه فنع مالك مطلقا وفصل أبو
 حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدما وقال بعضهم كمال الكعبة قال في الفتح واستدل به أيضا على منع
 تعليم الكافر القرآن فنع مالك مطلقا وأجاز الحنفية مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل
 فصله قيام الحجة عليهم فجازوا الكتابة إليهم مثل ذلك (عن أبي موسى) رضي الله عنه قال كأمير رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فكان إذا أشرقتنا أي أطلعتنا على وادخلنا أو كبرنا قد ارتفعت أصواتنا جلة فعلية حالية (فقال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس اربعوا) بكسر الهمزة ورفع الموحدة أي ارفقوا ولا تنظروا وأوصوكموا عن الجهر وقفوا عنه
 (على أنفسكم) أي اعطفوا على ما بالرفق بها ٣٤٠ والمكف عن الشدة فأنكم لا تدعون أصم ولا غائبا أنا معكم أنه مسمع في

من طريقه لم يكن في الميراث إنما تنازعوا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف
 كذا قال ابن كثر في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي الجحترى ما يدل على أنه ما
 أراد أن يقسم بينهم ما على سبيل الميراث ولفظه في آخره ثم جئتني الآن بحديثه يقول
 هذا يريد نصيبي من ابن أخي ويقول شذا يريد نصيبي من أصرأى والله لا أقتضي بينكما إلا
 بذلك أي الإجماع تقدم من تسليمه إلهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق
 عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس نحوه وفي السنن لأبي داود وغيره وأراد أن يجر بقسمها
 بينهم ما ينفره كل منهم ما ينظر ما يولد فادتنع عز من ذلك وأراد أن لا يقسم عليهم اسم
 القسمة ولذلك أقسم على ذلك وعلى هذا اقتصر أثر شرح الحديث واستحسنوه وفيه
 من النظر ما تقدم وأجيب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين بن عليا وعباسا لم
 يطلبوا من عمر الأذلك مع أن السباق في صحيح البخاري صريح في أنه ما جاز أمرتين في طلب
 شيء واحد لكن الذا لابن الجوزي والنووي أنه ما شرحا للفظ الوارد في مسلم دون الألفاظ
 الواردة في البخاري وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جئتني يا عباس تسألني نصيبك من
 ابن أخيك فأنما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم بينهم لو كان هناك ميراث لأنه
 أراد الغرض منه ما بهذا الكلام رزاد الأمامي عن ابن شهاب عنه عمر بن شبة ما أنظفه
 فضلا أمركا والالم يرجع والله اليكم قولاه ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه

مقبالة أصم (قريب) في مقابلة
 غائبا زاد في غير رواية أبي ذر
 تارك اسمه وتعالى جده قال
 الطبري وفيه كراهة رفع الصوت
 بالدعاء والذكر وبه قال عامة
 السلف من الصحابة والتابعين
 وروى عن الترجمة من معنى
 الحديث لأن حاصل المعنى فيه
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
 رفع الصوت بالدعاء كروا الدعاء قال
 في الفتح وتصرف البخاري
 يقتضي أن ذلك خاص بالتكبير
 عند القتال وأما رفع الصوت في
 غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة
 من حديث ابن عباس أن رفع
 الصوت بالذكر كان على
 العهد النبوي إذا انصرفوا

من المكتوبة ٥٢ (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ما قال كذا إذا صعدنا) أي إذا
 طلعنا موضعا عاليا كجبل أو تل (كبرنا) استشهدا لكبرياء الله تعالى عند ما وقع البصر على الامكنة العالية لأن الارتفاع
 محبوب للنفس لأن فيه من استشهاده أنه أكبر من كل شيء (وإذا نزلنا) إلى مكان منخفض كواد (سبحنا) أي استنبأنا من قصة
 يونس ونسبها في بطن الحوت لتجربته من بطن الموت وقيل فأنسبته التسميع في الأماكن
 المنخفضة من جهة أن التسميع هو التنزيه فأنسب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كما أنسب تكبيره عند الأماكن
 المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالين على الله أن لا يوصف بالعلو ولا وصفه بالعلو من جهة المعنى والاستحسان
 كون ذلك من جهة الحسن ولذلك ورد في صفاته العلى والعلى والمتعالى ولم يرد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علما جليل وعز
 كذا في الفتح وعبارة ابن المنير قال لو كان كان معنويا بالاجتماع لا تفقد وصف به ولم يؤذن في وصفه بالانخفاض البتة ولا لاسم
 مشتق من ذلك وقد ورد ينزل ربنا إلى السماء الدنيا وأولناها بالمعنى السكينة لم يشق له منه اسم المنزل بخلاف اسمه المتعالى اه
 ونحوه في المصابيح والمعاني متقاربة بل متحدة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم إذا مضى العبد المؤمن وكان يعمل عملا قبل مرضه ومعه منه المرض ونبيته لولا المانع مداومته عليه (أوسانر)

سفر طاعة ومنعه السفر عما كان يعمل من الطاعات وثبت المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيما صحيا)
 فهو ما حال ان مترادفان أو مترادفان وفيه الالتفات والنشر الغير المرتب لان مقيما يقابل أو سافرا وصحيا يقابل اذا مرض وجعل
 ابن بطال الحكم المذکور على النوافل لا الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض وتعتبه ابن المنبر بأنه مجرد وساعا بل تدخل فيه
 الفرائض التي شأنه ان يعمل بها وهو صحيح اذا عجز عن جعلها أو بعضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلا لانه قام به عزم أن
 لو كان صحيحا حتى صلاة الجالس في القرض لرضه يكتب له أجر صلاة القائم اه وهذا ذكره في المصايب من غير عزوسا كما
 عليه وتعتبه صاحب الفتح فقال وليس اعتراضه بجيد لان ما يتوارد على محل واحد واستدل به على ان المريض والمسافر اذا
 تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم ان الاعتذار المرخصة لتترك الجماعة
 تسقط الكراهة أو الاثم خاصة من غير أن تكون محصاة له للفضيلة وبذلك يحزم النووي في شرح المذهب وبالأول يحزم الزواني
 في التخصيص ويشهد ما قال حديث أبي هريرة رفعه من توفى فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد فوجد الناس قد صلوا
 أعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئا أخرجه ٣٤١ أبو داود والنسائي والحاكم واسناده قوي قال

السبكي الكبير في الحلبيات من
 كانت عادته ان يصلي جماعة فتعد
 فانه رد كتب له ثواب الجماعة ومن
 لم يكن له عادة لكن أراد الجماعة
 فعد له يكتب له ثواب قصده
 لا ثواب الجماعة لانه وان كان
 قصده بالجماعة لكنه قصد مجرد
 فلو كان يتنزل منزلة من صلى
 جماعة كان دون من جمع والاولى
 سبقتها فاعل ويدل الاول حديث
 الباب والثاني ان أجر القصر
 يضاعف وأجر القصد لا يضاعف
 بدليل من هم بحسنة كتبت له
 حسنة واحدة قال ويمكن ان
 يقال ان الذي صلى منفردا ولو
 كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه

وآله وسلم يقول الخ فيه دلائل على انه يتوجه على الخليفة القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول من كان الرسول صوات الله عليه وآله وسلم يعوله وينفق على من كان الرسول ينفق عليه

(كتاب التثنية)

(باب الحديث عليه)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل
 عضو منه عضوا من النار حتى يرجه بفرجه متفق عليه وعن سالم بن أبي الجهم عن أبي
 امامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما كان فكاه من النار يجزي كل عضو منه عضوا
 منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يجزي كل عضو منهما
 عضوا منه رواه الترمذي وصححه ولا جدوا في داود معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة
 ابن كعب السلمي وزاد فيه وأيما امرأ مسلمة أعتقت امرأ مسلمة كانت فكاه من
 النار يجزي بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها حديث كعب بن مرة أخرجه
 أيضا النسائي وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عيسى عن عبد الله بن داود

اعادها فيكتب له ثواب صلاة منفردا بالاصالة وثواب جميع بالفضل اه ملخصا اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما ساروا كعب) وكذا ما شق فالاول يخرج مخرج الغالب (بدليل
 وحده) وفيه كراهة السير وحده من غير رفيق معه ويؤخذ من حديث جابر بن جواز السفر منفردا بالضرورة والمصلحة التي لا تنظم
 الا بالانفراد وكار سال الجاسوس والطليعة والكراهة لما عدا ذلك ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الامن
 وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد وقع في كتب المغازي بحث كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس
 وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمرو وبسيسة في عدة واضع وبعضها في الصحيح (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص
 (رضي الله عنه) ما قال جابر بن عبد الله بن جابر (رضي الله عنه) ما قال جابر بن عبد الله بن جابر (رضي الله عنه) ما قال جابر بن عبد الله بن جابر
 اومع اوية بن جهممة كما عند البيهقي (يسندنا ذلك في الجهاد فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (احيى والد الله قال نعم) حيان (قال
 فقيم ما فجاهد) أي في الوادين حتى يهلا مشا كما وهذا ليس ظاهرا مرادا لان ظاهر الجهاد ايصال الضرر للغير وانما المراد
 القدر المشترك من كافة الجهاد وهو بذل المال وتعب البدن فيقول المعنى ابدل مالك وأتعب بدلك في رضا والديك وخدمتهما
 والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله فقيم ما فجاهد لان امره بالجهاد فقيم ما يقتضي رضاهما عليه ومن رضاهما

الأذن له عند الاستئذان وفي حديث أبي سعيد عن أبي ذؤاد قال رجع فاستأذنتهم ما كان آذنا لك في الجهاد والافبرهما وصححه ابن
 حبان والجهاد ورعى حرمته الجهاد اذا ماعا أو أحدهما بشرط اسلامهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين
 الجهاد فلا اذن وهل يلحق الجسد والجدة به - حافى ذلك الاصح نعم لشمول طاب البر والاصح أيضا ان لا فرق بين الحر والرق في
 ذلك لشمول طلب البر فلو كان الراد رقيقا فاذن له - سنده لم يعتبر اذن أبو به ولهما الرجوع في الاذن الا ان حضمر الصف وكذا
 لو شرط أن لا يقاتل حضمر الصف فلا اثر للشرط واستدل به على تحريم السفر بغير اذن لان الجهاد اذا منع منه مع فضيلته
 فالسفر المباح أولى نعم ان كان سفره لطلب فرض عين حيث يتعين السفر لظرفه فلا يمنع وان كان فرض كفاية فقيمة خلاف
 وفي الحديث فضل بر الوالدین وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما - (عن أبي بشير) قيل اسمه قيس الا كبر ابن حرير
 بهمات بين الاخيرين مشاة تحمية ما كنه وأوله مضوم مصغرا المازنى عاش الى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من
 ذلك وليس له في هذا الكتاب سند غير هذا (الانصارى رضى الله عنه انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) قال
 في الفتح لم اقف على تعيينها (والناس في مميتهم ٣٤٢ فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسولا) هو زيد بن حارثة روله

والترمذى وعن أبي موسى عند أحمد والنسائي وعن عتبة بن عاصم عند الحارثي وعن وائل
 عند الحارثي أيضا وعن مالك بن الحارث عنده أيضا قوله كتاب العتق بكسر العين المهملة
 وسكون القوقية وهو زوال الملك وثبوت الحرية قال في الفتح يقال عتق بعثق عتقا بكسر
 أوله ويفتح وعتقا وعتاقا قال الأزهرى هو مشتق من قولهم عتق القرس اذا سبق
 وعتق الشرخ اذا طار لان الرقيق يختص بالعتق ويذهب حيث شاء قوله مسألة هذا مقيد
 لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور الا من أعتق رقبة مسلمة ووقع في
 حديث عمر بن عيسى من أعتق رقبة مؤمنة وهو أخص من قيد الاسلام ولا خلاف ان
 معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق ولا كنهه ليس ككتاب الرقبة المؤمنة قوله حتى
 فرجيه بفرجه استشكله ابن العربي فقال الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب النار الا الرنا
 فان جمل على ما يعا طاب من الصغار كما لنا خذ لم يشك كل عتقه من النار بالعتق والا فالرنا
 كبيرة لا تكفر الا بالتوبة قال فيجتمه أن يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازة بحيث
 يكون هو بحال الحسنة المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الرنا اه قال الحافظ ولا اختصاص
 لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الاعضاء كاليد في القصب مثلاً قوله أيما امرئ مسلم فيه
 دليل على ان هذا الاجر مختص بمن كان من المعتقين مسلماً فلا يجوز لكافر في عتقه الا اذا
 انتهى أمره الى الاسلام فسيأتى قوله فكذلك بفتح الفاء وكسر هاء لغة أى كانتا خلاصه

الحارث بن أبي اسامة في مسنده
 (لا تمس في رقبة بعد قلادة من
 وتر) بالمشاة القوقية لا بالموحدة
 (أو) قال (قلادة الاقطعت) كذا
 بلفظ أولها شك اول التنوين وقيل
 في حكمة النهي خوف اختناق
 الدابة بما عند شد الر كض وبه قال
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
 وكلام أبي عيسى بوجه أولاهم
 كانوا يعلقون بها الاجراس حكاه
 الخطائى وفي حديث أبي داود
 والنسائي عن أم حبيبة مرفوعا
 لا تصعب الملائكة رقبة فيها
 حرس أو انهم سم كانوا يقدونها
 أو تار القسي خوفاً العين فامروا
 بقطعها اعلاماً بان الاوتار لا ترد
 من أمر الله شيئاً وهذا الاخير قاله

بالحال نوبه قال ابن عبد البر وابن الجوزى قال ابن عبد البر اذا اعتق الذي قبله ما ان ترد العين فقد ظن
 انه ان ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده واما المطابقة في جهة ان الجرس لا يعاقق الابل الابقلادة وهي الترو ونحوه
 قد ذكر المؤلف الجرس الذي يعلق بالقلادة فاذا ورد النهي عن تعليق القلائد في أعناق الابل دخل فيه النهي عن الجرس
 ضرورة والاصل في النهي عن الجرس الحديث المذكور لا تصعب الملائكة رفة فيها جرس فافهم والجرس معروف بفتح الجيم
 والراء وحكى عياض اسكان الراء التحقيق ان الذي بالفتح اسم الآلة وبلا اسكان اسم الصوت وعنده مسلم عن أبي هريرة رفعه
 الجرس من مار الشيطان وهو دال على ان الكراهة فيه أصوته لان فيه شبهة بصوت الناقوس وشككه قال النووي وغيره
 الجهورى على ان النهي للكراهة وانها كراهة تنزيه وقيل للتحريم وقيل يمنع منه قبل الحاجة ويجوز اذا وقعت الحاجة وعن
 مالك فتخص الكراهة من القلائد بالترو ويجوز بغيرها اذا لم يقصد دفع العين وهذا كما في تعليق البهائم وغيرها مما ليس فيه
 قرآن ونحوه فاما ما فيه ذكر الله فلا نهى عنه فانه انما يجمل للتميز بينه والنعوذ باسمائه وذكره وكذلك لا نهى عما يعلق لاجل
 الزينة ما يبلغ الخيل والسرف ورواه هذا الحديث ثلاثة مدنيون وثلاثة انصار يرون وفيه تابعيمان والتحديث والاخبار
 والعقمنة وأخرجه مسلم في البياض وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضى الله عنهما الله سمع النبي صلى

على ذلك أو يشأون فيحشرون كذلك وغير عن الحشر بدخول الجنة للموت دخولهم فيها عقبه قات ولا ضرورة تدعو إلى القول بالجزاء في الحقيقة وقد فسره المفسر صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم فالصبر اليه مع عيب ولا قول لاحد عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم والله اعلم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال ضربني النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالابواء) بفتح الهمزة واسكان الموحدة معدودا من عمل الفرع من المدينة بينه وبين الحنفية مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا وسبعت بذلك لبوئى السبول بها (أو يوزان) بفتح الواو بعد الموحدة وتسديد الملهة وبعد الالف فون قرية بجامعة بينهما وبين الابواء ثمانية أميال وهي أيضا من عمل الفرع والشئ من الراوى (وسئل) قال في الفتح لم أقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم قال نعم فظهر ان الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحربيين وانظر مسلم يسئل عن الذراري قال عياض الاول هو الصواب ووجه النووي الثاني وهو واضح (بيوتون) مبنية للامعة قول أى يغار عليهم لئلا يجهت لا يعرف رجل من امرأة (من المشركين) بيان لاهل الدار أى المنزل ٤٤٤ (فيصاب من نسبائهم وذرائعهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم يجزيه (هم) أى النساء

والذراري (منهم) أى من أهل الدار من المشركين فى بلحكم فى تلك الحالة ولبس المراد اباحة قتلهم بطريق القصة هذا الهم بل اذالم يمكن الوصول الى الاتباء الا بوطء البرية فاذا اصابوا الاخذة لاطمهم بهم جاز قتلهم والافلا تقصد الاطفال والنساء المقتل مع القدرة على ترك ذلك جعابين الاحاديث المصرحة بالنهي عن قتلهم ومما هنا قال الصعب بن جثامة (وسمعه) صلى الله عليه وآله وسلم يقول لاحيى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) ومن يقوم مقامه من خلفائه وهذا حديث مستقل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب

دليل على جواز تبرع المرأة بوزن زوجها وان صله الرحم افضل من العتق وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله ارأيت أمورا كنت اتحنت بها فى الجاهلية من صدقة وعتاق وصله رحم هل لى فيها من اجر قال اسات على ما سلف للثمن خير متفق عليه وقد احتج به على ان الحربي ينفذ عتقه ومتى نفذ قله ولاؤه بالخبر قوله الايمان بالله والجهاد قال النووي ذكر فى هذا الحديث الجهاد به الايمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفى حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفى حديث آخر ذكر الامعة من البر واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة فى ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخطئين وذكر ما لا يعمله السائل والسمعون وترك ما علموا فى الفتح ويمكن ان يقال ان لفظسة من مرادة كما يقال فلان عقل الغاص والمراد من اعلمهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعايير انه لا يصير بذلك خيرا للناس اه قوله أنقتلهم عند أهلها أى اغتباطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالباً الا خلاصا وهو كقوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قوله وأكثرها تخاف رواية البخارى أعلاها ثمانية والعشرين المسملة وهى رواية النسائي أيضا ولا كشعير فى الغيبين المجمة وكذا النسائي قال ابن قرقول معناه ما عتقوا بزوجهم مسلم كما هنا قال النووي حمدا لله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واخذة اموال كان مع شخص ألف درهم مثله فلا زاد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة

الشرب ووجه دخوله هنا كونه يحمل ذلك كذلك وفى الحديث دليل على جواز العمل بالهام حتى يرد الخاص ورقبتين لان الصباية تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ثم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان والذراري والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستتبع منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر حتى حصل اجتنب والافايتناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما ان امرأة) لم تسم (وجدت فى بعض مغازى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المعجم الاوسط للطبرانى (مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال مالك والاوزاعى لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو نترس أهل الحرب بين أو تحصنوا وحصن أو سفينتو جملوا معهم النساء والصبيان لم يجز رميهم ولا تحريقهم وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره ثم نهى عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تقاأل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائف فقال ألم انه عن قتل النساء من صاحبها فقال انى يا رسول الله اردفتم فأرادت ان تصير عني فقتلتني فقتلتها فأمرهم ان توأرى

وهو قول الشافعي والكوفيين وقالوا اذا فاقلت المرأة جازقتها وقال ابن حبيب الان باشرت القتل أو قصدت اليه وكذلك
 الصبي المراهق واتفق الجميع كما نقل ابن بطل على منع القصص الى قتل النساء والولدان اما النساء فاصفهن واما الولدان
 فلقصروهن عن فعل المكفر ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم اما بالرق واما بالقضاء فبين يجوز ان يقادى به وحكي
 الحارثي ولا يجوز قتل النساء الصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لاحاديث النسي وهو غريب (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما ما بلغه ان عليا رضي الله عنه حرق قومًا بالنار) هم السبئية اتباع عبد الله بن سبا كانوا يزعمون ان عليا
 ربهم وعند ابن أبي شيبة كانوا قومًا يعبدون الاصنام (فقال لو كنت انما أحرقتهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تعذبوا بعباد الله) وهذا اصرح في النسي (واقعة انهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه) الحق وهو دين
 الاسلام (فاقبلوه) وفي شرح السنة فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس وانما حرقهم على بالرأي والاجتهاد وكان له يقف على
 النص في ذلك قبل يجوز ذلك للتشديد بالكفار والمبالغة في النكابة والنكال قال في الفتح واختلاف السلف في التحريق فكره
 ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال ٣٤٥ مقالة أو كان قصاصا واجازة على وخالفه
 الوليد وغيرهما وقال المهلب

وليست هذه النسي على التحريم
 بل على سبيل التواضع ويدل
 على جواز التحريق فعل الصحابة
 وقد سئل علي رضي الله عنه وآله
 وسلم عمن العربيين بالحدية الحمى
 وحرق أبو بكر والاذن بالنار
 بحضرة الصحابة وحرق خالد ناسا
 من أهل الردة وأكثرت علماء المدينة
 يجوزون تحريق الحصون
 والمراكب على أهلها وبه قال
 الثوري والاوزاعي وقال ابن
 المنير وغيره لاجبة فيما ذكر للجواز
 لان قصة العرشين كانت قصاصا
 أو منسوخة وتجاوز الصحابي
 معارض بفتح صحابي آخر وقصة

ورقعتين مضمومتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السميعة
 فيها أفضل لان المطلوب هنا قتل الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذي يظهر ان
 ذلك يختلف باختلاف الاشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق اضعاف ما
 يحصل من النفع اعمق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على المحاييج
 الذين يتفقون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم فاضا بطان مهما كان أكثر نفعا
 كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى
 ثمانين المسألة أفضل وخالفه أصمغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمانين المسلمين وقد
 تقدم تقييده بذلك قوله أشعرت بفتح الشين المعجمة والعين المهملة وهو من الشعور
 قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قدمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء
 في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة قوله أسلمت على ما سلف لك من
 خير فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا
 الحديث مخصوصا بالحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب الصلاة وجب
 ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما اخرجه مسلم في صحيحه من
 حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤخذ بما عملنا في الجاهلية قال
 من أحسن في الاسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول

٤٤ نيل خا الحصون وغيرهما مقيدة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طريقا لا لظفر بالعدو ومنهم من قيده بان لا يكون معهم
 أسا ولا صبيان وأما حديث الباب فظاهر النسي فيه التحريم وهو نسخ لامره المتقدم سواء كان بوجه اليه أو باجتهاد منه وهو
 محمول على من قصد الى ذلك في شخص بعينه وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسئلة في التدخين وفي القصاص بالنار وفي
 الحديث جواز الحكم بالنسي اجتهاد اثم الرجوع عنه واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس والاستتابة في الحدود
 ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقها وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق
 وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي
 وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة في الاصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد اتفقوا على انهم ان تمكنوا من العلم
 به ثبت حكمه في حقهم اتفاقا فان لم يتمكنوا فالجهور على انه لا يثبت وقد يثبت بالذمة كالمالك ناعما ولكنهم معدورون في رواية
 الحمدي ان عليا أقرق المرتدين يعني الزنادقة وقال عمار لم يحرقهم ولكن حرقهم حقا وحرق بعضهم الى بعض ثم دخن عليهم

فقال عمرو بن دينار الشاعر
 لترم بني المنة يا حيث شامت * اذا لم ترم بني في الحفرتين
 اذا ما أجهوا حطبا وانارا * هنالك الموت نقد غير دين

وعند البخاري عن عكرمة قال أني على بن نادفة فاعرفهم ولا حسد ان عليا أني بتوم من حوله الزنادقة معهم كتب فاهم بنار
 فاجبت ثم أخرجهم وكتبهم وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال كان اناس يعبدون الاصنام في
 السر ويأخذون العطايا فأتى بهم على قوضهم في السجن واستشار الناس فقالوا اقلهم فقال بل اصنع بهم كما صنع ياينا ابراهيم
 فزقتهم بالنار وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين وأبو داود وابن ماجه في الحدود وكذا الترمذي والنسائي في
 المحاربة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قرصت) أي لدغت (قله نبيامن
 الانبياء) هو عزيز وعنه الترمذي الحكيم انه موسى (فاهم بقربة النمل) موضع اجتماعهن (فاسرقت) أي القرية لحواز
 التعذيب بالنار وراحق النمل قصاصا وهو غريم مكلف في شرعه واستدل به على جواز حرق الحيوان المؤذى لان شرع من قبلنا
 شرع لنا اذا لم يأت في شرعنا ما يرفعه ثم ورد فيه النهي عن التعذيب بالنار الا في القصاص بشرطه وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل
 الحديث ابن عباس في السنين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل النمل والنحلة (فاوحى الله اليه) الى ذلك النبي (أن
 قرصته) قلة احرقت امة من الامم ٣٤٦ تسبح الله تعالى في بدء الخلق فهلا غلة واحدة وهي التي آذنت بخلاف غير هانم

والاخر وحديث حكيم المذكور يدل على انه يصح العتق من الكافر في حال كفره
 ويثاب عليه اذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصله الرحم
 * (باب من أعتق عبدا ونسرت عليه خدمة) *
 (عن سفينة أبي عبد الرحمن قال امة تفتني أم سلمة وشرطت علي ان أخدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ماعاش رواه أحمد وابن ماجه * وفي لفظ كنت مملوكا لم سلمة فقالت
 أعتقك وأشرت عليك ان تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ماعشت فقالت لولم
 تشتطي علي ما فارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماعشت فاعتقتني واشترطت
 علي رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا باس باسناده وأخرجه أيضا
 الحاكم وفي اسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الاسدي وثقه يحيى بن معين وأبو داود
 السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به وقد استدل به هذا
 الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يحتجوا ان العبد اذا أعتقه
 سيده على ان يخدمه سبعين أنه لا يتم عتقه الا بخدمته قال ابن رسلان وقد اختلفوا في
 هذا فذكر ان ابن سيرين ثبت الشرط في مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشترى هذه
 الخدمة من صاحبه الذي اشترط له قبل له يشترى بالدرهم قال نعم اهـ وقال الخطابي
 هذا وعد بعهده باسم الشرط ولا يلزم الوفا به وأكثر الفقهاء لا يعصمون ايقاع الشرط

يصدر منها اجنبية وفيه اشارة الى
 انه لو أحرق التي قرصته لما عوب
 وقيل لم يقع عليه العتب في أصل
 القتل ولا في الاحرار بل في الزيادة
 على النملة الواحدة وهو يدل
 لجوازه في شرعه وتعتب بانه لو
 كان كذلك لم يعاتب أصلا ورأسا
 أو أنه من باب حسنات الابرار
 سيئات المقرير وهذا الحديث
 أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود
 في الادب والنسائي في الصيد وابن
 ماجه (عن جرير) بن عبد الله
 الاجسي (رضي الله عنه قال
 قال لي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (الترجيح) طلب
 يتضمن الامر باراحة قلبه

المقدس (من ذي الخلاصة) بفتحات هو الاشهر لانه لم يكن شيء أعجب اقلبه صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما يشرب به
 من دون الله وخص جري ابلات لانها كانت في بلاد قومه وكان هو من اشرافهم (وكان) ذو الخلاصة (بيضا) اصم (في خنم) بكسر
 قيملة شميرة يتسجون الى خنم بن اغار بن اراش أو اسم البيت الخلاصة واسم الصنم ذو الخلاصة وضعفه الزنجشري بان ذو لا تضاف
 الا الى أسماء الاجناس (يسمى) أي ذو الخلاصة (كعبة اليمانية) لانه بارض اليمن فضاهاوا به الكعبة البيت الحرام من اضافة
 الموصوف الى الصفة وجوز الكوفون وهو عند البصر بين بتقديز كعبة الجبهة اليمانية (قال) جرير (فانطلقت) أي قبل
 وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من اجس) قبيلة من العرب وهم اخوة بجيلة زهط جرير
 يتنسبون الى اجس بن العوث بن اثمار وبجيلة امرأه تنسب اليها القبيلة المشهورة (وكانوا اصحاب خيل) أي يشتون عليها
 لقوله (قال) وكنت لا أثبت على الخيل (فضرِب) صلى الله عليه وآله وسلم (في صدرى) لان فيه القلب (حتى رأيت أثر أصابعه)
 الذمير في (في صدرى وقال اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هاديا) غيره حال كونه (مهديا) في نفسه (فانطلق) جرير (اليها) أي
 الى ذي الخلاصة (فكسرها) أي هدم بناءها (وخرقها) بازرى النار فيها فها من الخشب (ثم بعث) جرير (الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) حال كونه (بجيره) بتكسيرها وخرقها (فقال رسول جرير) هو أبو اوطاة حصين بن زبيعة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (والذي بعثك بالحق ماجئك حتى تركتم ما كنتم اجعل الجوف) بالهمزة والجيم والفاء أى صارت كالبعير
 الخيل الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة كناية عن نزع زينة أو اذهاب بهجته أو قال الخطاى مثل الجمل المظلي بالفتح طران
 من جربه إشارة الى ما حصل له من سوء الاجر (قال فيبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل أجس ورجالها) أى دعاها
 بالبركة (خمس مرات) مبالغته واقتصر على الترتلانه مطلوب قال في الفتح ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد
 العدو وكرهه الاوزاعى والليث وأبو ثور واحتجوا بوضعية أبي بكر عليه وشه ان لا تفعلوا شيئا من ذلك وأجاب الطبري بان النهي
 محمول على القصد لذلك بخلاف ما اذا اصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المختصين على الطائف وهو نحو ما أوجب به في
 النهي عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القتل بالغريق وقال غيره انما نهى أبو بكر جبريوشه عن
 ذلك لانه علم ان تلك البهلاستفتح فاراد بقاءها على المسلمين والله أعلم (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال هلك) أى مات (كسرى) بكسر الكاف وقد تفتح معرب خسرواى واسع الملك وهو اسم لكل من ملأ القرس (ثم لا يكون
 كسرى بعده) بالعراق (وقبصر) بغير صرف للجحمة والعلمية (لهلكن) ٣٤٧ ثم لا يكون قبصر بعده) بالشام قال الشافعى

وسبب الحديث ان قريشا كانت
 تأتى الشام والعراق كثيرا للتجارة
 في الجاهلية فلما أسلموا خافوا
 انقطاع سفرهم اليهما فنهت
 بالاسلام فقال صلى الله عليه وآله
 وسلم لا كسرى ولا قبصر بعدهما
 بهذين القليين ولا ضرر عليكم
 فلم يكن قبصر بعده بالشام ولا
 كسرى بالعراق ولا يكون
 (واقسمن كنوزهما) أى مالهما
 المدفون وكل ما يجتمع ويدخر (في
 سبيل الله) عز وجل وهذا
 الحديث أخرجه مسلم (وعنه)
 أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه
 قال سمى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الحرب خدعة) في

بعد العتق لانه شرط لا يلاقي ملكا ومنافع الحر لا يملك كها غيرة الا في اجارة أو مافى
 معناتها قال في الجرم سنة ومن قال اخذ من أولادى في ضيعتهم عشر سنين فاذا مضت
 فانت حر عتق باستكمال ذلك اجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت ولو خدمهم في غير
 تلك الضيعة اذ القصد الخدمة لا مكانهم وكذلك لو فرق المسلمين عليهم لم يضر قال الامام
 يحيى والسيدي دقيه قبل الوفاء كل تصرف اجماعا قال في الحر في دعوى الاجماع نظر قال
 الامام يحيى وتلزمه الخدمة اجماعا اذ قد وهبها السيد لهم قال الهادى ويعتق بضى المدة
 وان لم يخدم اذ علق بضميم احبث قال فاذا مضت قال واذا مات الاولاد قبل الخدمة
 ومضى المسلمين بطل العتق بطلان شرطه وقيل ان كان لهم أولاد عتق بخدمتهم اذ
 يعمهم اللفظ لا غيرهم من الورثة

(باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محررم)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى ولد عن والده الا ان
 يجده يملوكا فيشتريه فيعتقه رواء الجماعة الا البخارى * وعن الحسن عن سمرة ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محررم فهو حر رواء الخمسة الا الفسائى * وفي
 لفظ لا جد فهو عتيق ولا يداود عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث سمرة وروى
 ابن ابي رباح الامن الانصار استأذنوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله

غزوة الخندق لم يابعت نعيم بن مسعود بخندل بين قريش وغطفان واليهود قاله الواقدي وتكون بالتورية وقال الكمين وبخاف
 الوعد ونحو ذلك قاله ابن العربي وذلك من المستغنى الجائر المخصوص من المحرم وقال النووي اتفقوا على جواز خداع الكفار
 في الحرب كيفما أمكن الا أن يكون فيه نقض عهد أو امان فلا يجوز قال في الفتح وفي الحديث الاشارة الى استعمال الرأى
 في الحرب بل الاحتياج اليه كدمن الشجاعة ولهذا وقع الاختصار على ما يشير اليه هذا الحديث وهو كقوله الحج عرفة وقد
 قال ابن المنبر معنى الحرب خدعة أى الحرب الجيدة لصاحبها الكماله في مقصودها انما هى الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر
 المواجهة وحصول الظفر مع الخدعة بغير خطر وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازى وابوداود والترمذى في الجهاد والنسائى
 في السير (عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الرجال) جمع راجل على خلاف
 القيام وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد) وكثروا تحسين رجال عبد الله بن جبر) بضم الجيم وفتح الموحدة الانصارى استشهد يوم
 أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (ان رأيتونا نخطقنا الطير) أى ان رأيتونا قد زلنا من مكاننا وابتدأنا من زمين وان قتلنا
 وأكلت الطير لحومنا) فلا تبرحوا مكانكم هذا حق اربل اليكم) وعند ابن اسحق قال انضكوا الخيل عما بالنبل لا ياتوننا من
 خلفنا (وان رأيتونا هزمنا القوم واوطأناهم) أى مشينا عليهم وهم قتل على الارض (فلا تبرحوا) أى فلا تروا مكانكم

(حتى ارسل اليكم) وعندنا محمد والماكم والطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامهم في موضع ثم قال اجروا ظهورنا فان رأيتمونا فتسل فلا تنصرونا وان رأيتمونا قد غشنا فلا تشركونا (فهزمواهم) أي هزم المساوون الكفار (قال) أي البراء (فانا والله رأيت النساء) المشركات (يشددن) أي يسرن عن المشي أو يشددن على الكفار يقال شد عليه في الحرب أي جمل والقايسى يسعدن أي يشين في سعد الجبل يردن ان يصعدنه حال كونهن (قد بدت) أي ظهرت (خداهن واسوقهن) جمع ساقايعين من ذلك على الهرب (رافعات ثيابهن) وهي ابن اسحق النساء المذكورات وهن هن بدت عبية خرجت مع أي سفيان وأم حكيم بنت الحرث بن هشام خرجت مع زوجها عكرمة بن أبي جهل وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحرث بن هشام وبرزت مع سعد بن صفوان بن أمية وهي أم ابن صفوان وريطة بنت شيبه السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي أم ابنه عبد الله وسلافه بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحنفي وخناش بنت مالك أم مصعب ابن عمير وعمره بنت علقمة وعنده غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة وانما خرجت قریش بنسأهم الا لجل الذبات (فقال ٣٤٨ أصحاب عبد الله بن جميع) وهم الرجال (الغنية أي قوم الغنية ظهور) أي غاب

ائذن لنا فلمترك لابن اخنعا عباس قد امد فقال لا يمد عوامنه درهم ارواه البخاري وهو
 يدل على انه اذا كان في الغيبة ذفر رحم لبعض الغائبين ولم يتعين لهم لم يعتق عليه لان العباس
 ذفر رحم محرم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن على رضى الله عنه حديث ضمرة
 قال ابوداود والترمذي لم يروا الا جاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ورواه شعبه عن قتادة
 عن الحسن بن مسروق وشعبة أحفظ من جاد ولكن الرفع من الثقة زيادة لولاماني
 سمع الحسن بن مسروق من المقال وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري
 لا يصح وأثره أخرجه أيضا النسائي وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فان مولده
 بعد موت عمر بن الخطاب في ثلاثين سنة وفي الباب عن ابن عمر وهو عند النسائي والترمذي
 وابن ماجه والحاكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ملأ ذا رحم محرم فهو
 حر وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث
 منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير ضمرة وقال الترمذي لم يتابع ضمرة بن ربيعة
 على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث وقال البيهقي انه وهم فاختار وقال
 الطبراني وهم فيه ضمرة والحفوظ بهذا الاسناد حديث التميمي عن يسع الولاة وعن
 ميمته وقد رد الحاكم هذا وقال انه روى من طريق ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد
 ضمرة هذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن

(أصحابكم) المؤمنون الكفار
(فما تنظرون فقال عبد الله بن
جبير أنسيتم ما قال لكم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قالوا والله لئاننا نرى الناس فلننصدين
من الغنمة فلما أتوهم صرقت
وجوههم) أى قبلت وحوات
الى الموضوع الذى جاؤا منه
(فأقبلوا منه زمين) عقوبة
أصعبا منهم قوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا تبرحوا (فذلذاذ)
حين (يدعوهم الرسول فى
أخراهم) فى جماعتهم المتأخرة الى
عباد الله أنا رسول الله من يكر
فه الجنة (فلم يبق مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم غير اثني

عشر رجلا منهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام حرم
وأبو عبيد بن الجراح وحباب بن الميثر وسعد بن معاذ واسيد بن حضير (فأصابوا من أئمة المسلمين سبعين) منهم حمزة بن
عبد المطلب ومصعب بن عمير (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين وثمانية سبعين
أسيرا وسبعين قتلة لا فقال أبو سفيان) حضر بن حرب (أفي القوم محمد ثلاث مرات فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يجيبوه ثم قال أفي القوم ابن أبي خافة) أبو بكر الصديق (ثلاث مرات ثم قال أفي القوم ابن الخطاب) عمر (ثلاث مرات) ونبيه
صلى الله عليه وآله وسلم عن أجابه أفي سفيان تصاونا عن الخوض فيما لا فائدة فيه وعن خصام مثله وكان ابن قتيبة قال لهم قتلت
(ثم رجع) أبو سفيان (إلى أصحابه فقال ما هؤلاء فقد قتلوا أقبا ملك عمر نفسه فقال كذبت والله يا عبد الله ان الذين عددت لأحباء
كلهم) وإنما أجابه بعد النبي حياية للظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قتل وان بأصحابه الوهن فليس فيه عضيان له في
الحقيقة (وقد بقي لك ما يسوءك) يعني يوم الفتح (قال) أفي أبو سفيان (يوم يوم بدر) أي هذا اليوم في مقابلة يوم بدر (والحرب
سجال) أي دول مرة فلهؤلاء مرة فلهؤلاء (انكم ستحدون في القوم مثله) أي انهم جددوا الوفاء بهم وبقروا بطونهم وكان حمزة
رضي الله عنه من مثليه (لم أصرها) يعني انه لم يصر بفعل قبيح لا يجلب إقاعله نفعا (ولم تسوئي) أي لم أكرهها وان كان وقوعها

بغير امرى وعند ابن اسحق والله ما سخطت وما نهيت وما امرت وانما لم تسوء لانهم كانوا اعداء له وقد كانوا افتلوا ابنه يوم بدر
(ثم اخذ يرتجز) بقوله (اعل هبل اعل هبل) اسم صنم كان في الكعبة اى علا حزنك يا هبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الاجيبوا له) اى لابي سفيان (قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله اعلى وأجل قال) ابوسفيان (ان لنا العزى) صنم كان لهم
(ولا عزى لكم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الاجيبوا له قال قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى
لكم) اى الله ناهمنا وهذا الحديث أخرجه أيضا فى المغازى والتفسير وأبو داود فى الجهاد والنسائى فى السير والنفسير
والغرض منه هذا ان الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه كراهة التنازع والتخاصم
وتجادل والاختلاف فى المقاتلة فى أحوال الحرب بان يذهب كل واحد منهم الى رأى ويبان عقوبة من عصى امامه بالهزيمة
وقال الله تعالى ولا تنازعوا فتة شلوا وتذهب ربحكم قال قتادة ربح الحرب (عن سلمة بن الاكوع) سنان بن عبد الله (رضى
الله عنه قال خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة) وهى على برى من المدينة فى طريق الشام (حتى اذا كنت بغية الغابة) وهى
كاعقة فى الجبل (لقينى غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ويحمل ٣٤٩ انه رباح الذى كان يخدم النبي صلى الله

حرم وعبد الحق وابن القحطان قوله لا يجزى بفتح أوله اى لا يكافئه بما له من الحقوق
عليه الابان يشتره نية عقده وظاهره انه لا يعتق بمجرد الشراء بل لابد من العتق وبه
قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا انه يعتق بنفس الشراء قوله ذارحم بفتح الراء
وكسر الحاء وأمه له موضع تكونين الولد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من بينك
ويغيبه نسب يوجب تحريم النكاح قوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء
الخفيفة ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة والمحرم من لا يحل
نكاحه من الاقارب كالاب والاخ والعمة ومن فى معناهم قال ابن الاثير الذى ذهب اليه
أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمدان من ملأ
ذارحم محرم عتق عليه مذكرا كان أو أنثى وذهب الشافعى وغيره من الأئمة والصحابة
والتابعين الى انه يعتق عليه الاولاد والاولاد والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته
وذهب مالك الى انه يعتق عليه الولد والوالدة والاخت ولا يعتق غيرهم قال البيهقى وافتقروا
أبو حنيفة فى بنى الاعمام انهم لا يعتقون بحق المالك واستدل الشافعى ومن وافقه بان غير
الوالدين والاولاد قرابة لا تعلق به ارداد الشهادة ولا تجب بها النفقة مع اختلاف الدين
فأشبه قرابة ابن العم وبأنه لا يعصمه فلا يعتق عليه بالقرابة كابن العم وبأنه لو استحق
العتق عليه بالقرابة لمنع من يبعه اذا اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد ولا يجزى ان

عليه وآله وسلم (قلت) له (ويحك
ما بك قال أخذت) بضم الهمزة
آخره مشددة فوقية ما كنة صنيبا
للمعقول (لقاح النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) واحدها القوح
وهى الحلوب وكانت عشرين
لقة تترعى بالغابة وكان فيهم
عبيته بن حصن الفزاري (قلت
من أخذها قال غطفان وفزارة)
قبيلتان من العرب فيها أبو ذر
(فصرخت ثلاث صرخات
اسمعت ما بين لابتها) أى لابتى
المدينة واللاية الحرة (يا صبا حاه
يا صبا حاه) صرتين بفتح الصاد
هو منادى مستغاث والالف
للاستغاثة والهاء الساكنة وكانت

نادى الناس استغاثة بهم فى وقت الصباح وقال ابن المنير انهم اللدنية وربما سقطت فى الوصل وقد ثبتت فى الرواية فيوقف عليها
بالكون وقال القرطبي معناه الاعلام به هذا الامر المهم الذى دهمهم فى الصباح وهى كلمة يقولها المستغيث وكانت عادتهم
يغيرون فى وقت الصباح فسكانه قال تأهبوا المادهمكم صبا حاه قال ابن المنير ان الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهى عنها
لانها استغاثة على الكفار (ثم اندفعت) أى اسرعت فى السير وكان ماشيا على رجله (حتى لقاهم وقد أخذوها فجعلت أريمهم)
بالنيل (وأقول انا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الصاد المتجمة أى يوم هلاك اللثام من قولهم لثيم راضع
وهو الذى رضع اللثوم من ثدى أمه وكل من نسب الى أوم فانه يوصف بالخص والرضاع وفى المثل الأم من راضع وأصله ان رجلا
من العمالة طرقه ضيف ليلافخص ضرع شانه لا يسمع الضيف صوت الحلب فكثر حتى صار كل لثيم باضعا سوا ففعل ذلك
أول يوم له وقيل المعنى اليوم يعرف من رضع كريمة فاشجبهته أولئمة ففجئته أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب
بها من غيره (فاستندت منهم) أى استخلصت الافاح من غطفان وفزارة (قبل أن يشربوا) أى المساء (فاقلمت بها) حال كونى
(اسوقها فلقينى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان قد خرج اليهم غداة الاربعاء فى الحديدة متعة فى خمسةائة وقيل سبع مائة
بعد ان جاء الصريح ونودي يا خيل الله اركبي وبعده لله قد ادركني ووافاه وقال له امض حتى تطهرك الخيل ويأعلى اثر لى فقلت

نا رسول الله ان القوم) يعنى غطفان وفزارة (عطاش) بكسر العين (وانى أبعثهم -م أن يشربوا) أى كراهة شربهم (سقيم)
بكسر السين وسكون القاف أى حظهم من الشرب (فأبعث فى أثرهم) بكسر الهمزة وسكون المثلثة وعند ابن سعد فلو
بعثنى فى ما تدرجلى استنقذت ما بينهم -م من السرح وأخذت بأعناق القوم (فقال يا ابن الاكوع ملكك) أى قدوت عليهم
فاستعبدتهم وهم فى الأصل احرار (فأصبح) أى فارق وأحسن العنود لا تأخذ بالشدة (ان القوم) غطفان وفزارة (يقرون)
أى يضائفون (فى قومهم) يعنى انهم وصلوا الى غطفان وهم يضيفونهم ويساعدونهم فلا فائدة فى البعث فى الاثر لانهم لحقوا
باصحابهم وزاد ابن سعد فجاء رجل من غطفان فقال مروا على فلان الغطفانى ففخر له -م جزورا قالما أخذوا يكشطون جلد ها
رأوا غيرته فتركوها وخرجوا احرارا بالمديث وفيه معجزة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفى بعض أصول
البخارى يقررون يضم الرا مع فتح أرله أى ارفق بهم فانهم يضيفون الاضاف فقرأ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لهم رجاء وتوهم
وانابهم وهذا الحديث الثانى عشر من ثلاثيات البخارى وأخرجه أيضا المغازى وكذا مسلم وأخرجه النساق فى اليوم
والليلة (عن أبى موسى) الأشعرى ٣٥٠ (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكوا العاقى)

نصب مثل هذه الاقصة فى مقابلة حديث سمرة وحديث ابن عمر مما لا ينفك اليه
منصف والاعتدال ذراعنا ما يضاف -م من المقال المتقدم ساقط لان -م ما يضاف -م
فبصالحان للاحتجاج وحكى فى الفتح عن داود الظاهرى انه لا يعتق أحد على أحد قوله
لابن اختنا بالمثناة من فوق والمراد انهم أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هى
تقبله بالنون والفوقية مصغرا يفت جنان بالجر -م والنون وليست من الانصار وانما
أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بهمة اثنين مصغرا وهى
من بنى النجار ومثله ما وقع فى حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على أخواله
بنى النجار وأخوه الحقيقية انما هم بنو زهرة وبنو النجار هم أخوال جده عبد المطلب
وقد استدلل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذو الرحم على رحمه وقد ترجم عليه
البخارى فقال باب اذا أمر أخوال الرجل أو رحمه هل يفادى قال فى الفتح قيل انه أشار به هذه
الترجمة الى تضعيف ما ورد فى ابن مالك ذارحم محرم

(باب ان من مثل بعد عتيق عليه)

(عن ابن جرير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن زبائعا أبا روح
وجد غلاما له مع جارية له فجاءه فأنه وجبه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من
فعل هذا بك قال زبائع فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما جئت على هذا فقال

بالعين المهملة وبعد الاف نون
على وزن القاضى (يعنى الاسير)
أى من المسلمين من يت الممال
(وأطعموا الجائع) آدميا أو
غيره (وعودوا المريض) وهذه
الاخيرة سنة مؤكدة والاوليان
فرض كفاية كناية عليه كانه
العلماء وفيه وجوب فكذلك الاسير
من ايدي العدو بمال أو بغير مال
(عن أبى جحيفة) وهب بن
عبد الله السواقى (رضى الله عنه)
انه (قال قات لعل) رضى الله
عنه (هل عفتكم) أهل البيت
النبوى (شئى من الوحي) خصكم
به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دور غيركم كما تزعم الشيعة الا

فانى كتاب الله قال) على (لا الذى اتى الحبسة) أى شقه فى الارض حتى نيت ثم انجرت فكان منها حب كثير (وبرأ) كان
النسبة) أى خلقها (ما اعلمه) عندنا (الافهم ما يعطيه الله رجلا فى القرآن) فيه جو زاستخراج العالم من القرآن به فهمه ما لم
يكن منقولاً عن المفسرين اذا وافق أصول الشريعة وهذا فيه تأكيد لقول امام دار الهجرة مالك رحمه الله ليس العلم بكثرة
الرواية وانما هو نور وفهم يضعه الله فى قلب من يشاء (وما فى هذا) الحقيقية (وهى الورقة المكتوبة وكانت معلقة بقبضة سيفه
وعند النساقى فخرج كتابا من قراب سيفه قال أبو جحيفة (قلت) لعل رضى الله عنه (وما) أى أى شئ (فى هذه الحقيقة قال)
فيها (العقل) أى حكم العقل وهو الدية أى أحكامها ومقاديرها واصفائها واسماها (وفيكال الاسير) وهو ما يحصل به خلاصه
(وان لا يقتل مسلم بكافر) أى وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وهذا مذهب الجمهور بخلاف الحنفية مستدلين بانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قتل مسلما بعد رواه الدارقطنى لكنه حديث ضعيف لا يحتج به وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم (عن أنس بن مالك رضى
الله عنه ان رجلا من الانصار) لم يسموا (استأذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله اتذن فلنترك لابن اختنا
عباس) بن عبد المطلب وليسوا باخواله بل أخوال أبيه لان أمه سلمى بنت عمرو من بنى النجار وليست تقبله أم عباس انصارية
اتضاها وقالوا ابن اختنا نسكون المنة عليهم فى اطلاقه بخلاف ما لو قالوا اتذن لنا فلنترك لعمك (فذا) أى الممال الذى يستنقذه

نفسه من الامر (فقال لا تدعون منها) بأي لا تتركون من فديته (ذرهما) وانما لم يبيهم صلى الله عليه وآله وسلم الى الترك لئلا يكون في الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائين وعند ابن اسحق انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عباس اؤد نفسك وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليمة بنت عتبة بن عمرو وعند موسى بن عتبة ان فداهم كان أربعين اوقية ذهباً (عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيين من المشركين) أي جاسوس وهو صاحب سر الشرومى عينا الان جل عليه بعينه أو أشد اهتقاه بالرؤية واستغراقه فيما كانه جميع يده صار عيناه في الفتح لم أقف على اسمه (وهو في سفر) وعند مسلم ان ذلك كان في غزوة هوازن (جلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب) أي انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوه وقتلوه فقتله) سلمة بن الاكوع (فقتله) بتشديد الباء أي اعطاه (سلبه) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنية وهو الشئ المسلوب تسمى به لانه يسلب عن المقتول والمراد به ثياب القتل والخلف وآلات الحرب والسلاح واللباس والسوار والمنطقة والخاتم والقصة معه ونحو ذلك مما هو بسيط في الفقه وهذا السلب الذي اعطيه سلمة من مقتوله جل اجر عليه رحله وسلاحه كما وقع مبيناً ٣٥١ في مسلم وفي الحديث قتل الجاسوس الحربي

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقال
يا رسول الله فولى من أنا فقال مولى الله ورسوله فاوصى به المسايين فلما قبض جاء الى أبي
بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم فجري عليك النفقة وعلى
عبيك فاجراها عليه حتى قبض فلما استخاف عمر جاءه فقال وصية رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكتب عمر الى صاحب مصر أن يعطيه
أرضاً يا كاهاروا أجد وفي رواية أبي حمزة الصديقي حديثي عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صار خافاً فقال له مالك قال سيدي
رأى أقبيل جارية له فحبب هذا كبري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
فطلب فلم يقدّر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر رواه
أبو داود وابن ماجه وزاد قال على من نصرتي يا رسول الله قال تقول أ رأيت ان استرقني
مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ان رجلاً
أقعد أمة له في مقلي جارفارق بعجزها فاعاقها عمر وأوجعه ضرباً حكاماً أحمد في رواية
ابن منصور قال وكذلك أقول حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

الكافر باقتاف وأما المعاهد
والذي فقال مالك يفتقض عهده
بذلك وعند الشافعية خلاف
أما لو شرط عليه ذلك في عهده
فيمتنع اقتافاً وقد استدل به
على جواز تأخير البيان عن وقت
الخطاب لان قوله تعالى أنما غنمتم
من شئ عام في كل غنمة فبين صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بمن
طويل ان السلب للقاتل سواء
قيدنا ذلك بقول الامام ام لا قال
القرطبي فيه ان للامام ان ينفذ
جميع ما أخذته السرية من
الغنمة لمن يراه منهم وهذا
الحديث أخرجه أبو داود
في الجهاد والنسائي في السير
(عن ابن عباس رضى الله عنهما

انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أي أي يوم هو نجب منه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال الكرماني
بالغرض منه تفخيم أمره في الشدة والمكروه وهو امتناع الكتاب فيما يعقده ابن عباس (ثم بكى حتى خضب) أي رطب وبلى
(دمعه) الحسب ما يقال اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه) الذي توفي فيه (يوم الخميس فقال اتوني بكتاب) أي
بأدوات كتاب كالقلم والدواة أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو السكاغد والسكتف (أ كتب لكم) بالجزم جواباً لا امر
وبالرفع على الاستئذان وهو من باب الجازأى أمر ان يكتب لكم (كتابان تضاوا بعدهما أ بذا فتنازعا) في باب كتابة العلم قال
عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم غاباهم للوجع وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلوا واكثر اللفظ (ولا ينبغي عند نبي) من الانبياء
(تنازع) في كتاب العلم قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا عني ولا ينبغي عندى التنازع ففيه التصريح بأنه من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لامن قول ابن عباس والظاهر ان هذا الكتاب الذي اراد انما هو في النص على خلافة أبي بكر
ليكتبهم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعدل عن ذلك مع ولا على ما أصله من استخلافه في الصلاة وعند مسلم
عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعني لي أبكر وأخلك اكتب كتاباً فاني أخاف ان يفتي مني ويقول قائل أنا أولى
وبأي الله والمؤمنون إلا أبكر وعند ابن ابراهيم حديثها ما لا يشهد بوجهه صلى الله عليه وآله وسلم قال اتوني بدواة وكتب أو

فروا من اكتب لابي بكر كتابا لا يختلف الناس عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف الناس على أبي بكر فهو هذا نص صريح فيما ذكرناه والله صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك كتابه معولا على انه لا يقع الا كذلك وهذا ينطقل قول من قال انه كتاب بزيادة احكام وتعليم وخشى عرجم الناس عن ذلك فقالوا هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) بلفظ الماضي وقد ظن ابن بطال انه بمعنى اخلاط وابن التين انه بمعنى هذي وهذا غير لائق بقدره الرفيع اذ لا يقال ان كلامه غير مضبوط في حالته من الحالات بل كل ما يتكلم به حتى صحيح لا خاف فيه ولا غلط سواء كان في صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضاء أو غضب ويحتمل ان يكون المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجركم من الهجر الذي هو ضد الوصول لما قد ورد عليه من الواردات الالهية ولذا قال في الرفيق الاعلى وقال النووي وان صح بدون الهمة فهو لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظم ما شاهد من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظم المصيبة اجرى الهجر مجرى شدة الوجع قال السكرتاني فهو ويجازلان الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدة وجعه فاطلق الملتزم واراد الا لازم وفي رواية الهجر بهمزة الاستفهام الانكارى اى هذى انكارا على من قال لا تكتبوا اى لا تكتبوا ما هم من هذى في كلامه ٣٥٢ أو على من ظنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت لشدة المرض عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعوني) اى اتركوني (فالتفتي انا فيه) من المراقبة والتأهب للقضاء الله تعالى والتفكير في ذلك (خير مما تدعوني اليه) من الكتابة ونحوها (وأوصى عذموه بثلاث) فقال (اخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وعنه أحمد من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان وعنده أيضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخر جوامع ودأهل الخبز وأهل نخران من جزيرة

العرب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعوني) اى اتركوني (فالتفتي انا فيه) من المراقبة والتأهب للقضاء الله تعالى والتفكير في ذلك (خير مما تدعوني اليه) من الكتابة ونحوها (وأوصى عذموه بثلاث) فقال (اخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وعنه أحمد من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان وعنده أيضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخر جوامع ودأهل الخبز وأهل نخران من جزيرة

الحجاج بن أرقطه وهو ثقة لكنه مداس وبقية رجال أجد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وأثره أخرجه مالك في الموطأ بلفظ ان وليدة أتت عمر وقد ضرب بها سبيلها بن أرقطه ما بها فافعة عليها وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک في الباب عن ابن عمر عنده وسلم وأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اطعم مملوكه أو ضربه فكفارة أن يعتقه وعن سويد بن مقرن عنده وسلم وأبي داود والترمذي قال كُتِبَ لي مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا الا خادمة واحدة فطمعها أحدنا فبلغ ذات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لبني مقرن غيرها قال فليست بخدموها فاذا استغفروا عنها فليخلوا سبيلها وعن سمرة بن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الاثير في الجامع ويضاهما وكلاهما بلفظ من مثل بعد مدته عليه وعن أبي مسعود البدرى عنده وسلم وغيره وفيه كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي الى أن قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام وفيه قالت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تقمعه للفتحك النارا ولمستك النارا والاحاديث تدل على ان المذلة من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد اتمام لاشك في الجهر عن علي والهادي والمؤيد بالله والفرقة بين انه لا يعتق بمجرد ابل يومر السيد

العرب وعن عمر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع في الامصار واه احمد ومسلم والترمذي وصححه وفي البخاري عن ابن عمر أن عمر أجلي اليه ودوا النصارى من أرض الخبز ذكرهم وخبرني ان قال اجلاهم عمر الى تيماء وأريحاء قال الاصحى جزيرة العرب ما بين اقصى عدن الى ريف العراق طولها ومن جدة وما والاها الى أطراف الشام عرضها وسعت جزيرة لا حاطة البحارها ايعني بحر الهند وبحر فارس والحبشة واضيفت الى العرب لانها كانت بأيديهم قبل الاسلام وبها أوطانهم ومبداهم قال في القاموس وجزيرة العرب ما أحاط بها البحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات وما بين عدن الى أطراف الشام طولها ومن جدة الى ريف العراق عرضها وقال النووي في شرح مسلم قال ابو عبيدة هي ما بين حقرابي موسى الى اقصى اليمن في الطول وأما في العرض فباين رمل برين الى منقطع السماوة وقوله حقرابي موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء ايضا قالوا وسعت جزيرة لا حاطة البحارها امن نواحيها واقطعها عن المياه العظيمة واصل الجزر في اللغة القطع واضيفت الى العرب لانها الارض التي كانت بأيديهم قبل الاسلام وديارهم التي هي أوطانهم واطوان أسلافهم وحكى الهروي عن مالك ان جزيرة العرب هي المدينة والصحيح المعروف عن مالك انه امكة والمدينة واليمامة واليمن اه وظاهر حديث ابن عباس انه يجب اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهوديا ونهريا أو مجوسيا ويؤيد هذا ما في حديث عائشة المذكور بلفظ لا يترك بجزيرة العرب دينان وكذلك حديث عمر

وأبي عبيدة بن الجراح نصر بجمعها باخراج اليهود والنصارى قال في نيل الاوطار وبهذا يعرف ان ما وقع في بعض الفاظ الحديث من الاقتصار على الامر باخراج اليهود لا ينافي الامر العام لما تقر في الاصول ان التنصيص على بعض افراد العام لا يكون مخصوصا للعام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك وظاهر الحديث انه يجب اخراج المشركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكي الحفاظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لا اتفاق الجميع على ان اليمن لا يمنعون منها مع انهم امن بجملة جزيرة العرب قال وعن الحنفية يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستذكار ما قلناه قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها فاما اليمن فليس من جزيرة العرب اه وفي القسطلاني وكذا لا يمنع من الإقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان عمر اهل اهل الذمة من الحجاز واقرهم فيما عداه من اليمن ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء ٣٥٣ وانما اخرج اهل نجران من جزيرة

العرب وليست من الحجاز انقضت منهم العهد بأخذهم الربا المشروط عليهم تركه اه ولم يتفرغ أبو بكر رضي الله عنه لذلك فاجب لاهم عمر رضي الله عنه وقيل انهم كانوا أربعين الفا وقد استبدل بهذا الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع إقامة الكافر ذميا كان او حريبا بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تحتل ذلك من المطرق فلا يقر في شيء منها بجزيرة ولا غيرها الشرعها قال النووي وأخذ به هذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكثهم من سكناها ولكن قال

باعتق فان غرد قالوا كم وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجرد احواله في البحر أيضا عن الاكثر ان من مثل بعد غيرة لم يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويضمن القيمة لأم مالك قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث سويد بن مقرن المتيقن انهم انما أجمع العلماء ان ذلك المعتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفارة وازالة اثم اللطم وذكر من أدانهم على عدم الوجوب اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لهم بان يستخدموها ورد بان اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لهم باستخدامها لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد أضاف الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا الى وقت الاستغناء عنها ولذا أمرهم عند الاستغناء بالتخليتها ونقل النووي أيضا عن القاضي عياض انه أجمع العلماء على انه لا يجب اعتناق بشي مما يفعله المولى من مثل هذا الامر الخفيف يعني اللطم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال واختلافوا فيها كثيرا من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو بتحريق يئارا أو قطع عضو أو فاده أو فحوا ذلك فذهب مالك والاوزاعي والليث الى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه له ويعاقبه السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض واعلم أن ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان اللطم والضرب يقتضيان العتق من غير فرق بين القلبيل والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على انه يجوز

٤٥ نيل خا الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز وهو عند مكة والمدينة واليمامة واعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه قال بعضهم وانما قلنا بجواز تقريرهم في غير الحجاز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال اخبروهم من جزيرة العرب ثم قال اخبروهم من الحجاز عرفنا ان مقصودهم بجزيرة العرب الحجاز فقط ولا يخص للعجاز عن سائر البلاد الا برعاية ان المصلحة في اخراجهم منه اقوى فوجب مراعاة المصلحة اذا كانت في تقريرهم اقوى منها في اخراجهم اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد أجيب عن هذا الاستدلال باجوبة منها ان حمل جزيرة العرب على الحجاز وان صح مجازا من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب وهو ان يقال المراد بالحجاز جزيرة العرب اما لا تتجاوزها البحار كما تتجاوزها البحار واما مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل فتراجع احد المجازين من مقتضى دليل ولا دليل الا ما ادعاه من فهم أحد المجازين ومنها ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم التبر والزيادة كذلك مقبولة ومنها ان استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم اعني التقرير بما علم من ان المستنبطه انما تؤخذ من حكم الاصل بعد ثبوته والدليل لم يدل الاعلى في التقرير لا ثبوته لحديث

المسلم والكافر لا يترامى نارا هما وحديث لا يترك لجزيرة العرب دينان ونحوه - ما بهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العدا كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا أنه لم يقع النص الأعلى إخراجهم من الحجاز لكان المتعين الحاق بقية جزيرة العرب به هذه العدا فكيف والنص المصرح بمصرح بالخراج من جزيرة العرب وأيضا هذا الحديث الذي فيه الأمر بالخراج من الحجاز فيه الأمر بإخراج أهل نجران كما تقدم وليس نجران من الحجاز فلو كان لفظ الحجاز مخصصا للقطب جزيرة العرب على انفرادها ودالأعلى أن المراد بجزيرة العرب الحجاز فقط لكان في ذلك إهمال لبعض الحديث وأعمال لبعض وهو باطل وأيضا غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ أهل الحجاز فهو معارضة للمنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بلفظ جزيرة العرب والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق فكيف يرجح عليه فإن قلت فهل يخص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العام لماله من الإخراج لفظ الحجاز عند من يجوز التخصيص بالمفهوم قلت هذا المفهوم من مقاهيم الأقب وهو غريب مع مول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل إنه يقل به إلا الدقاق وقد تقرر عنه دخول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يجعل ٢٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لأن قبيل التخصيص لا عند أبي

للسيد أن يضرب عبده المتأديب واسكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادمه فليجنب الوجه فأفاد أنه يباح ضربه في غيره ومن ذلك الأذن لسد الأمة بمحذاتها فلا بد من تنقيح لمطابق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا بما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعق هو ما عداه

(باب من أعتق شركا له في عبد)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق رواه الجماعة والدارقطني وزاد ورق مابق وفي رواية متفق عليها من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله أن كان موسرا وفي رواية من أعتق عبدا بين اثنين فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في مملوك وجب عليه أن يعتق كما أن كان له مال قدر ثمنه بقاء قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويحلى سبيل المعتق رواه البخاري وفي رواية من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا له في عبد وكان لغيره المال ما يبلغ قيمة بقية العبد فهو عتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في عبد عتق مابق في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد رواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه

نور اه وقال في السيل الجراد الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للامة بإخراج اليهود من جزيرة العرب فلا وجه لمنعهم من سكنى غيرها والزاهم أن يسكنوا في خططهم فانهم قد صاروا بتسليم الجزيرة والتزام الصفار أهل ذمة ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دمائهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث أرادوا في غير جزيرة العرب ولا يثنى الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الحجاز كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة

بلفظ أخرجهوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب فان ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد تقرر في الأصول أنه لا يصلح التخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك التخصيص بالنص عليه وحده ومثل هذا لا يوجب إهمال دلالة القليل على ما عداه انتهى (واجتزوا الوعد بنحو ما كنت أجيزهم) قال ابن المنير والذي بقي من هذا الرسم ضيفات الرسل واقطاعات الأعزاب ورسومهم في أوقاف ومنه أكرام أهل الحجاز إذا وفدوا وقال ابن عبيدة كما عند الاسماعيلي هنا والبخاري في الجزية وسليمان الاحول كما في مسند الحمدي وسعيد بن جبيرة عند الثوري في شرح مسلم (ونصبت الثالثة) هي أنفاذ جيش أسامة وكان المساون اختفا في ذلك على أبي بكر فاعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته أو هي قوله لا تتخذوا قبوري وشيا قال الشوكاني في نيل الأوطار وفي الموطأ ما يشير إلى ذلك وقال في المقدمة ووقع في صحيح ابن حبان ما يرشد إلى أن الوصية بالارحام (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس) خطيبا (فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال اني أذكركم وما من نبي الا قد أذكركم له لقد أذكركم نوح قومه) خص نوح بالذكر لانه أبو البشر الثاني أو انه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يلقه في قومه تعلمون انه أعور

وان الله ليس باعور) أورد هذا الحديث في باب ككيف يعرض الاسلام على الصبي وذكر في هذا الحديث ثلاث قصص
اقتصر منها في الشهادات على الثانية وفي الفتن على الثالثة وقد اختلف في أمر ابن صبيح اذ اختلفا كثيرا وقد قال صلى الله عليه
 وآله وسلم له أنتم هذا في رسول الله وهو غلام يا عجب مع الغلمان وكان اذ ذلك غلاما لم يحكم فانه يدل على المدعى ويدل على صحة
 الاسلام الصبي فانه لو أقر قبل لانه فائدة العرض (عن حذيفة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 اكسبوا من تلفظ بالاسلام من الناس فكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل) وأعله كان عند خروجهم الى أحد أو عند حفر الخندق
 وبه جزم السفاقيس أو بالحديبية لانه اختلف في عددهم هل كانوا ألفا وخمسمائة أو ألفا وأربعمائة وفيه مشروعة كتابة
 الامام للناس عند الحاجة الى الدفع عن المسلمين (فقلنا تخاف) أي هل تخاف (ونحن ألف وخمسمائة) وعندهم لم يقل انكم
 لاتدرون لعل ان يتلوا (فلقد رأينا) بضم التاء لامة كلم أي لقد رأيت أنفسنا (ابتلينا) مبتدأ للمفعول بعد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (حتى ان الرجل يصلي وحده وهو خائف) أي مع كثرة المسلمين وأعله أشار الى ما وقع في خلافة عثمان رضي الله
 عنه من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عتبة حيث كان يؤخر الصلاة ٢٥٥ أو لا يقيمها على وجهها فكان بعض

الورعين يصلي وحده مبرا ثم يصلي
 معه خشية الفتنة وفي ذلك علم
 من أعلام النبوة من الاخبار
 بالشئ قبل وقوعه وقد وقع أشد
 من ذلك بعد حذيفة في زمن الحجاج
 وغيره وفي الحديث مشروعية
 كتابة دواوين الجيوش وقديين
 ذلك عند الاحتياج الى تعيين من
 يصلح للمقاتلة ثم لا يصلح (عن
 أبي طلحة رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) انه كان
 اذا ظهر على قوم أقام بالعرصة
 التي لهم وهي بفتح المهملة
 وسكون الراء بينهما البقعة
 الواسعة التي لا يتأهب من دار
 وغيرها (ثلاث ليال) لان الثلاث
 أكثر ما يستريح المسافرين فيها

كان يفتي في العباد والامة يكون بين شر كاهن متفق أحد هم نصيبه منه يقول قد وجب
 عليه عتقه اذا كان الذي أعنتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل ويدفع الى
 الشركاء انصباهم ويحكي سبيل المعتق بخبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه البخاري وعن أبي المليح عن أبيه ان رجلا من قومه أعنتق شقيقه صاله من مملوكه فرفع
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله عز وجل
 شريك رواه أحمد وفي لفظ هو شركاء ليس لله شريك رواه أحمد ولا يداود معناه * وعن
 ابن عجل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقال له طهحان أو ذكوان فاعتق
 جده نصقه فجاء العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم تعنتق في عتقك وترق في رقك قال فكان يخدم سيده حتى مات رواه أحمد * وعن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أعنتق شقيقه صاله من مملوكه فعليه
 خلاصه في ماله قال لم يكن له مال قوم مملوك قيمة عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم
 يعتق غير مشقوق عليه رواه الجماعة الا النسائي حديث أبي المليح أخرجه أيضا
 النسائي وابن ماجه وقال النسائي أرسله سعيد بن أبي عروبة وسأقه عنه هرسلا وقال
 هشام وسعيد أثبت من همام في قتادة وحديثهم الأول بالصواب وأبو المليح اسمه عامر
 ويقال عمر ويقال زيد وهو ثقة محتج بحديثه في الصحيحين وأبو اسامة بن عمير هذلي بصري

قال المهلب حكمه الاقامة لإراحة الظهر والانس قال الحافظ ولا يخفى ان محله اذا كان في أمن من طارق والافتقار على
 ثلاث يؤخذ منه ان الاربعة اقامة وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الاحكام وقلة المبالاة فكأنه
 يقول نحن معقون فان كانت لكم قوة ففعلوا اليسا قال ابن المنير وأهل المقصود بالاقامة تبديل السياج وادهاهم بالחסنات
 واطهار عز الاسلام في تلك الارض كانه يضيئها بما يوقعه فيها من العبادات والاذكار لله تعالى واطهار شعائر المسلمين
 واذا انامات البقاع وجدتها * تشق كاتشقي الانام وتسعد

ثلاثان الضيافة ثلاث (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ذهب فرس له فأخذه العدو) من أهل الحرب (فظهر عليهم
 المسلمون فرد عليه) الفرس (في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (أي هرب) (عبد الله) أي ابن عمر يوم اليرموك
 كما عند عبد الرزاق (فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فردة) أي العبد (عليه) على ابن عمر (خالد بن الوليد) بعد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم (في زمن أبي بكر الصديق متوافرون من غير نكير منهم وفيه دليل للشافعية وجعامة على ان أهل الحرب
 لا يملكون بالغلبة شيئا من مال المسلمين وأصاحبه أخذه قبل القسمة وبهذه المال وأحمد وآخرين ان وجد ماله

قبل القصة فهو وأحق به وإن وجدته بعد هذا فلا يأخذه إلا بالحقية واه الذارقطني من حديث ابن عباس من فوالسكن اسناده
ضعف جدا وبذلك قال أبو حنيفة إلا في الآتي فقال مالك أحق به مطاوعة (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قلت) يوم
الخنندق (يا رسول الله ذبحناهم ههنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون الضمة مصغرهم باسمكان الهاء ولد الضأن المذكور
والآتي (وطبعت صاعا من شعير) أي امرأته أو امرتها ان تطحن (فتعال انت ونقر) أي ومعك نقر (فصاح النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال يا أهل الخندق ان جابر اقد صنع سورا) بضم السين واسكان الواو من غير همز أي طعنا مادعا اليه الناس
وهو بالفارسية قاله الطبري والاسماعيلي وقيل بالحشية والاول أولى (فخى هلابكم) أي فأقبلوا وأسرعوا هلابكم أيتم أهلكم
وهذا موضع الترجمة وهي التكلم باللغة الفارسية والرطانة هي التكلم بلسان العجم ويدل له قوله تعالى واختلاف ألسنتكم
أي لغاتكم أو اجناس فطقتكم واشكالها خلف جمل وعلاين هذه الاشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد
ولا يجهر اذ لا واحدة ولا رخصة ولا فصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى
وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ٣٥٦ وفيه إشارة الى ان نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع الالسنه

له حجية ولا يعلم ان أحد اروي عنه غير ابنه أبي الملقح وقوى الحفاظ في الفتح اسناد حديث
أبي الملقح قال وأخرجه أحمد باسناد حسن من حديث سمرة ان رجلا اعتق شقة اله في
مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حر كماه وليس لله شريك وحديث اسمعيل
ابن أمية قال في مجمع الزوائد هو حر سارل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني ويشهد له ما في
حديث ابن عمر المذكور بانظروا لا فقد عتق عليه ما عتق وما أخرجه أبو داود والنسائي
باسناد حسن عن ابن التلب بالتاء القوافية عن أبيه ان رجلا اعتق نصيبا له من مملوك فلم
يعظمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أبي هريرة قال أبو داود ورواه روح بن عبادة
عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكروا السعاية اه ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عمير عن
سعيد بن أبي عروبة لم يذكروا فيه السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد بن كرفيه
السعاية وقال البخاري ورواه سعيد بن قتادة لم يذكروا فيه السعاية وقال الخطابي اضطرب
سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكروا و مرة لا يذكروا فدل على انها ليست من
متن الحديث عند مدو انما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام ويثبت قال ويدل
على ذلك حديث ابن عمر يعني الذي فيه والافقه عتق عليه ما عتق وقال الترمذي روى
شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكروا فيه السعاية وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة
شعبة وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصواب رواية ما قال وقد بلغني ان هماما
روى هذا الحديث عن قتادة فجعل قوله وان لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال

لشعول رسالتهم الثقيلين على
اختلاف السننهم ايقههم عنهم
ويقههم واعنه والقبارسية
لسان القرم قيل انهم يفسبون
الى فارس بن كيومرث واختلف
في كيومرث قيل انه من ذرية
سام بن نوح وقيل من ذرية يافث
ابن نوح وقيل انه ولد آدم لصليبه
وقيل انه آدم نفسه وقيل لهم
القرم لان جدهم الاعلى ولده
سبعة عشر ولدا كان كل منهم
شجاعا فارسا فسموا القرم وفيه
ظن لان الاشتقاق يختص باللسان
العربي والمشهور ان اسمعيل بن
ابراهيم عليه السلام أول من
ذلت له الخيل والقروسية ترجع
الى القرم من الخيل وأمة

القرم كانت موجودة قال في الفتح قالوا فقه هذا الباب يظهر في تأمين المسلمين لاهل الحرب بالسننهم (عن عبد الرحمن
أم خالد) اسمها أمة (بنت خالد بن سعيد) الاموية انما قالت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي (هو خالد) وعلى
قصص أصغر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة سنة) ولا يذري ذرسانه سناه وخكي ابن فرقول تشديد النون قال عبد الله
أي ابن المبارك وقال الكرماني أبو عبد الله أي البخاري (وهي) أي سنة (بالحشية حسنة) وهي الرطانة بغير العري قال في
الفتح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف الالسنه لانه أرسل الى الامم كلها على اختلاف السننهم فجميع الامم قومه
بالنسبة الى عموم رسالته فاقتضى ان يعرف السننهم ليقههم عنهم ويقههم واعنه ويحتمل ان يقال لا يستلزم ذلك نطقه بجميع
الالسنه لامكان الترجمان الموقوف به عندهم قال ابن المنير وجه مناسبتها انه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما يقههم بما
لا يتكلم به الرجل فهو كخاطبة العجمي بما يقههم من لغته انتهى والاحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث كلام
أهل النار بالفارسية وحديث من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقص من حرمة أخرجه الحاكم في المستدرک وقال في
الفتح سندها واه وأخرج فيه أيضا عن عمر رفته من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فانه يورث العفاق الحديث وسنده

واما أيضا (قالت) ام خالد (فذهبت العيب بخاتم النبوة) الذي بين كفيه صلى الله عليه وآله وسلم (فترى) اى نهرى (أبى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها) اى اتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبى واخلى) من ابلت الثوب اذا جعلته عتيقا واخلى أيضا من باب الافعال وهو عتدها أيضا وازان يكونان من الثلاثى وليس فى قوله اخلى بعد ابل عطف الشئ على نفسه لان فى المعطوف تا كيدا وتقوية ليس فى المعطوف عليه كقوله كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون أو معنى اخلى خرق ثيابك وادفعها وروى اخلى بالقائه قال ابن الاثير معنى العوض والبدل اى اكسى خلفه بعد بلائه يقال خاف الله واخلف أى جعلك الله من يخلفه عليك بعد ذهابه وتخذه (ثم أبى واخلى ثم أبى واخلى) ثلاثا قال ابن المبارك فبقيت أم خالد حتى دكن اى الثوب اى اسودلونه من كثرة ما لبس من الدكنة وهى غبرة كدرة وهذا الحديث أخرجه أيضا فى اللباس والادب وأخرجه أبو داود فى اللباس (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قام فينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الغلول) مطلق الخيانة أوفى النى خاصة قال فى المشارق كل خيانة غلول لكنه صار فى عرف الشرع الخيانة فى المغنم وزاد فى النهاية قبل القصة انتهى فان كان الغلول مطلقا للخيانة فهو أعم من السرقة ٢٥٧ وان كان من المغنم خاصة فبينه

وبينها عموم وخصوص من وجه ونقل النووى الاجماع على انه من البكار قال تعالى ومن يغال يات بما غل يوم القيامة وهذا وعيد شديد وتهديد أكيد قال ابن قتيبة سمى بذلك لان أخذه يغله فى متاعه أى يخفيه فيه (فعظمه وعظم أمره قال لا ألقين أحدكم) من اللقاع بالفاء من اللقاع وهو الوجدان وهو باللفظ الذى المؤكك بالنون والمراد به النهى وهو مثل قولهم لا أرينك ههنا وهو عما أقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يمكن ههنا فاراك وتقديره فى الحديث لا يغل أحدكم فالقيه اى أجهده (يوم القيامة على رقبته

عبد الرحمن بن مهدي أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لانه كتبه املاء قال أبو بكر النيسابورى ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة وقال ابن عبد البر الذين لم يذكر والسعاية أثبت عن ذكرها وقال أبو محمد الاصبلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما من أسقط السعاية أولى عن ذكرها وقال البيهقي قد اجتمع ههنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبى عروبة ومن تابعه فى ادراج السعاية فى الحديث وذكر أبو بكر الخطيب ان أباعبد الرحمن بن يزيد المقرئ قال رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربى اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من قول قتادة وقد ضعف أحد رواة سعيد بن أبى عروبة ولكنه قد تابع سعيد اذى ذكر الاستسعاء جماعة كاذ كذا فى البخارى فمنهم من يرى حازم ومنهم من يجاج بن ججاج عن قتادة ومنهم أحمد بن حفص أحد شيوخ البخارى عن أبيه عن ابراهيم ابن طهيمان عن ججاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا ججاج بن ارطاة كما رواه الطحاوى ورواه أيضا عن قتادة أنابن كافي سنى أبى داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن قتادة كذا فى ذلك الخطيب ورواه أيضا شعبة عن قتادة كفى صحيح مسلم والنسائى وقد رجع رواية سعيد للسعاية ورفعها جماعة منهم ابن دقيق العيد قالوا لان سعيد بن أبى عروبة

شاذ لها ثغراء) بمائة مضمومة فغين مبهمة مخففة فالف مدودة صوت الشاة وقول ابن المنير وما أظن أهل السياسة فهموا تجريس السارق وعلمته على رقبته ونحو هذا الامن هذا الحديث تعقبه فى المصاييح بانه لا يلزم من وقوع ذلك فى الدار الاسيرة جواز فعله فى الدنيا التباين الدارين وعدم استواء المنزلتين (على رقبته نرس له جمجمة) بفتح الحاء من المهنتين بينهما هم ساكنة و بعد الميم الاخيرة فميم أخرى مفتوحة صوت الفرس اذا طاب علفه وهو دون الصهيل (يقول يارسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملاك شىء) من المغفرة ولا بن عسا كر لا أملاك لك من الله شىء (قد أبلغتك) حكم الله فلا عذر لك بعد البلاغ وهذا غاية فى الزجر والافهه صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة فى المذنبين (وعلى رقبته بعير لرغاء) بضم الراء وتحقير الغين المججمة بمدود صوت البعير (يقول يارسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملاك لك شىء) بفتح الحاء (حكم الله) (وعلى رقبته صامت) اى ذهب أو فضة وقيل مالا روح فيه من أصناف المال (فيقول يارسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملاك لك شىء) بفتح الحاء (حكم الله) (أوعلى رقبته رفاع) جمع رقعة (تحقق) بكسر الفاء أى تتققع وتضطرب اذا حركته الرياح أو تلعق يقال اخفق الرجل بثوبه اذا لمع وقال الجسدى وتبعه الزركشى وغيره أراد ما عليه من الحقوق المصمتة وبة فى الرفاع وتعقبه ابن الجوزى

بأن الحديث سبق له كبر الغلول الحماسي فحمله على الشياطين النسب وزاد مسلم نفس له أصبح فكانه أراد بالنفس ما يغله من
الرفق من امرأة أوصي (نيتول يارسل الله اغنى فاقول) له (لا امالك لك شيئا قد اباعدت) وحكمة الحل المذكور فضيحة
الحامل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم وقال بعضهم هذا الحديث بقسر قوله تعالى ومن يغفل يات بما غل يوم
القائمة أى يات به سامله على رقبته قال المهاب هذا الحديث وعبدان انقذه الله عليه من أهل المعاصي ولا يقال ان بعض
ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلاً والبعير أرخص غناؤه كيف يعاقب الاخف جنايته بالانقذ. وعكسه لان الجواب
ان المراد بالعبادة بزيادة فضيحة الحامل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالنقل والخفة قال ابن المنير اجمعوا على ان
على الغال ان يعيد ما غل قبل القسمة. واما بعد هذا فقال النووي والاوزاعي والماثي ومالك يرفع الى الامام خمسة ويتصدق
بالباقى وكان الشافعي لا يرى بذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان لم يكن يملكه فليس له الصدقة بما غل غيره
قال والواجب أن يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنه) قال كان على ثقل
رسول الله صلى الله عليه وآله (والم) ٣٥٨ أى على عياله وما ينقل جملته من الامعة (رجل يقال له كركرة) بكسر الكافين

في هذه الرواية بينهما راسا كنة
والراء الاخرى مفتوحة وقال
عباس هو بفتحهما وبكسرهما
وقال النووي انما اختلف في
مكانه الاولى واما الثانية
فكسورة اتفاقا انتهى والذي
رأيت في النسخ كاصله بكسرهما
في الطريق الاولى وفتحهما في
الثانية والله أعلم وكان اسود
يسكن دابة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في القتال وفي
شرف المصطفى انه كان نوبيا
اهدا له هودة بن علي الحنفي
صاحب العيامة (فما فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم هو في النار) على معصيته
ان لم يعرف الله عنه (فذهبوا

اعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة اخذه عنه وان كان همام وحشام اخف ظمنا
لكنه لم يناف مارويه وانما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس متعدد حتى
يتوقف في زيادة سعيه وله هذا الصحيح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعا قال في الفتح
واما ما اعل به حديث سعيد من كونه اختلاط أو تفرد به فردا لانه في الصحيحين وغيرهما
من روايته من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع وواقفه عليه أربعة وآخرون معهم
لانطيل بذكرهم وهمام هو الذي انفرد به فضيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق
على رفعه فانه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما فدل على انه لم يضبطه كما ينبغي والعجب
عن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جده من قول قتادة ولم يطعن في ما يدل على ترك
الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر والافقعة من مائة بكون أيوب جعله من
قول نافع وميزة كما صنع همام سواء فلم يجبه له همام مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع
كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقها أحد وقد عزم بكون حديث
نافع مدرجا بمحمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا
إصاحبي الصحيح قال ابن المواق والانهما فان لا يؤهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن
يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين حديثيه به مرة وقتها ما أخرى منافاة ويؤيده ان البيهقي
أخرج عن قتادة انه أفتى به ومما يؤيد الرفع في حديث ابن عمر أعنى قوله والافقعة من
عليه ما عتق ان الذي رفعه مالك وهو حافظ لحديث نافع من أيوب وقد تابعه عبيد الله

ينظرون اليه فوجدوا عيامة قد غلها) من المغم وهذا موضع الترتبة وفيه ان القليل من الغلول في حكم الكثير منه
لان العيامة قليل بالنسبة الى غيرها من الامتعة والتعدين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم فتح مكة لا هجرة) أي بعد الفتح (ولا تكن جهادونية واذا استقرتم فأنهروا) أي طلب منكم الخروج الى الفز فأنهروا
قال في الفتح أي لا هجرة بعد فتح مكة أو اراد ما هو أعم من ذلك اشارة الى ان حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من
بلد قد فتحه المسلمون اما قبل فتح البلد فمنه من المسلمين أحد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها الا يمكنه اظهار دينه ولا أداء
واجباته فالحجرة منها واجبة الثاني قادر لكنه يمكنه اظهار دينه وأداء واجباته فحجبة لتكثير المسلمين ومعونتهم وجهاد
الكفار والامن من غدرهم والراحة من ذوينة المنكر منهم الثالث عاجز بعد زمن أسير أو مرض أو غيره فتجوز له الإقامة فان
حل على نفسه وتسكف الخروج منها انتهى وفي حديث عائشة عند البخاري انقطعت الهجرة أي من مكة منذ فتح الله على
فيه صلى الله عليه وآله وسلم مكة انتهى لان المؤمنين كانوا يفرون بدينهم الى الله وإلى رسوله تخافة أن يقتلوا في دينهم وأما بعد
فتحها فقد أظهر الله الاسلام والمؤمنين بعدد ربه حيث شاء ولكن جهادونية وهذا الحديث زنده في هذا الموضع لزيادة الفائدة

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم ما قال ابن جعفر (أئذ كراذ) أي حين (تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أنا وانت وابن عباس قال نعم) أذ كراذك (فحملنا) أي أنا وابن عباس (وركان) وعند مسلم وأحمد ابن عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير قال ابن الملقن والظاهر أنه أنقلب على الراوي كما تبعه عليه ابن الجوزي في جامع المسانيد وفي الحديث جواز استقبال الغزاة عند رجوعهم من غزوهم (عن السائب بن زيد رضي الله عنه قال ذهبنا لتلقي رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم مع الصبيان إلى ثنية الوداع) أي لما قدم من تبوك كما عند الترمذي وحديث الباب أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد وفيه استقبال الغزاة عند القدوم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم مقفلة) أي مرجعة (من عسفان) بضم العين موضع على مسلتين من مكة المكرمة (ورسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم على راحلته) أي ناقته (وقد أردف صفية بنت حيي فعمرت ناقته فصرعا) أي فوقها (جميعا) قال الحافظ الدمياطي ذكر عسفان مع قصة صفية وهم وانما هو عند مقفلة من خيبر لأن غزوة عسفان إلى بني لحيان كانت في سنة ست وغزوة خيبر كانت في سنة سبع واردة فصفية مع النبي ٣٥٩ صلى الله عليه وآله وسلم ووقوعهما

كان فيها (فاقترح) أي رعى نفسه (أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري عن بغيره (فقال يا رسول الله جعلني الله فداك قال عليه السلام المرأة) أي الزمها (فقلب) أبو طلحة (نوبا على وجهه) حتى لا ينظر إلى صفية (وأناها فلقاها) أي الخبيصة التي ألقاها على وجهه المسماة بالنوب (عليها) أي على صفية فسترها عن العين (وأصلح) لهما امرئيهما فربكاوا كتبتنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي أحطنا به (فلما أشرفنا) أي اطلعنا (على المدينة قال) نحن (أيون) راجعون إلى الله (تأتبون) إليه (عابدون) راجعون (عابدون) وسقط من هذه

ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمرو بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك أن الرفع زيادة معتبرة لا يلحق أهمالها كما تقرر في الأصول وعلم الاصطلاح وما ذهب إليه بعض أهل الحديث من الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند ولا سيما بعد الإجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافية مع تعدد مجالس السماع فالواجب قبول الزيادة المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما التعارض والجمع ممكن لا كما قال الأسعاعلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بأن معناهما أن المعسر إذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريك بل تبقى حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسعى العبد في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويعتق وجهه لمؤ في ذلك كالكاتب وهو الذي جزم به البخاري قال الحافظ والذي يظهر أنه في ذلك باختیاره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل الزوم بأن يكلف العبد إلا كتاب والطالب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنهم أغروا جبة فهدمونها قال البيهقي لا يبقى بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة أصلا قال الحافظ وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصته الشريك إذا لم يجتزأ العبد الاستسعاء فيه مرضه حديث أبي الملقن الذي ذكره المصنف قال ويمكن حله على ما إذا كان المعتق غنيا أو على ما إذا كان جميعه له فاعتق بعضه واستدل على ذلك بحديث ابن التلب الذي تقدم ثم قال وهو محمول على المعسر والاعتراضا وجمع بعضهم

الرواية قوله ساجدون) فليزل يقول ذلك حتى دخل المدينة) شكر الله تعالى وتعلما لامته وفيه ذكر الغزاة إذا رجع من الغزو (عن كعب رضي الله عنه) في حديثه الطويل في قصة تخلفه عن غزوة تبوك (ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس) تبركا أو لما يند في الحضر واستنبط منه الابتداء بالمسجد قبل بيته وجالسه للناس عند قدمه ليسألو عليه والحديث أخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجهاد والنسائي في السيرة وفيه الصلاة إذا قدم الغزاة أو المسافر من غزاه أو سفر (عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث) وفي حديث الزبير عند النسائي أنما معاشر الأنبياء لا نورث (مات كاصدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي هو مات كوا الكلام بجملة ثان الأولى فعلية والثانية اسمية قال في الفتح يؤيده وزوده في بعض طرق الصحيح مات كاه وهو صدقة وخرقه الإمامة فقالوا لا نورث بالياء يدل النون وصدقة بالنصب على الحال ومات كاه فعل بالماء يسم فاعله فجعلوا الكلام جملة واحدة ويكون المعنى أن ما يترك صدقة لا نورث وهذا تحريف يخرج الكلام عن غلط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الطرق نحن معاشر الأنبياء لا نورث ويهود الكلام بما عرقوه إلى أمر لا يخص به الأنبياء لأن أحاد الامه

اذا قنوا امرهم ارجعوا لصدقة انقطع حق الورثة عنها فلهذا من تعاملهم او تجاها لهم وقد اوردته بعض اكابر الامامية على القاضي شاذان صاحب الفتاوى ابي الطيب فقال شاذان وكان ضعيف العربية قوي في علم الخلاف لا اعرف نصب صدقة من رفعه او الاحتجاج الى عليه فانه لا خفاء في ولايتك ان فاطمة وعليهما من افصح العرب لا تبلغ انت ولا امثالك الى ذلك منهم سمانلو كانت لهم حاجة فيما سئلوا لا يديها حينئذ لا يبي بكر فسكت ولم يجزجوا باوانعنا فعل الامامية ذلك لمسايلهمهم على رواية الجمهور من فساد مذهبهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كما يورث غيره من عموم المسلمين اعموم الآية الكريمة وذهب النجاشي الى انه يصح النصب على المال وانكره القاضي لما يذهب الامامية لكن قدره ابن مالك ما تركه صدقة فذهب المطروقي الى المال كالعوض منه ونظيره فراء بعضهم ونحن عصبة كذا في القسطالات ونقل هذا الكلام من الفتح عنه لا يلفظه مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح من انصف (وكان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ينفق من المال الذي افاض الله عليه) أي من بني النضير وخيبر وفدك وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان ينفق منها (على ائله فقه سنتهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسلمين كما يشير اليه قوله (ثم ياخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله) في السلاح

بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستقر في حصة الذي لم يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قال ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من جهة سيده المذكر ولا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا حديث اسمعيل ابن أمية الذي ذكره المصنف ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية للفسافي وأبي داود بلفظ واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل السعاية بحديث الرجل الذي اعتق ستة مما ليك عند موتك فجاءهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة وقد تقدم في باب تبرعات المريض من كتاب الوصايا ووجه الدلالة من أن الاستسعاء لو كان مشروعا لخير من كل واحد منهم عتق ثلثه واستسعى في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت السعاية بأنهم اواقعة عين فيجعله لئن تكون قبل مشروعية السعاية ويحتمل أن تكون السعاية مشروعة في غير هذه الصورة وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات ان رجلا من بني عذرة اعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه واهرم ان يسعى في الثلثين واحتجوا ايضا بأخرجه الفسافي عن ابن عمر من حديث وفيه وليس على العبد شيء وأجيب بان ذلك مختص بصورة اليسار لقوله في هذا الحديث وله وفاء والسعاية انما هي في صورة الاعسار وقد ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا كان المعتق معسرا بالحنيفة ومساكينه والاوزاعي والثوري واسحق واحمد في رواية واليه ذهب الهادي وآخرون ثم اختلفوا افتتال

والكرام ومصالح أهل الاسلام وهذا مذهب الجمهور وقال الشافعي يقسم التي خمسة أقسام قسم له صلى الله عليه وآله وسلم وقسم لذوي القربى من بني هاشم وبني المطلب وقسم للبعثي الفقراء وقسم للمساكين وابن السبيل وتأول قول عمر هذا بانه يريد الانحصاص الاربعة والتي ما أخذ من الكفار على سبيل الغلبة بلا قتال ولا ينجاف أي اصراع خيل أو ركاب أو نحوهما من جزية أو ماهر أو اعنه لنوف أو غير أو وصولوا عليه بلا قتال وهي ذبا رجوعه من الكفار الى المسلمين والغنية ما أخذ من الكفار بقتال أو ينجاف ولو بعد

انهم زامهم وما أخذ من دراهم اختلاسا أو سرقة أو لقطه ولم يحل الغنية الا لما وقد كانت في أول الاسلام له صلى الله الاكثر عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيما يشاء وعليه يحمل اعطاءه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدر اثم نسخ بعد ذلك تخمسه كالتي لا آية واعاوا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وتمت بذلك لانها افضل وفائدة محضة والمنشور ونفاير التي والغنية وقيل يقع اسم كل منها على الاخر اذا فرد فان جمع بينهم ما افترا كالفقير والمساكين وقيل اسم التي يقع على الغنية دون العكس وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس التي خمسة أشخاص لا آية ما آفاه الله على رسوله ويقسم خمسة على خمسة أسهم كما تقدم وأما الاربعة الانحصاص فهي للمرتزقة وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضخومة الى خمس الخمس بجملة ما كان له من التي واحد وعشرون سهم ما سهم منها للمصالح كما هو المراد انه كان يجوز له أن ياخذ ذلك لكنه لم ياخذها وانما كان ياخذ خمس الخمس وأما الغنية فلهم سهم احكم التي فيخمس خمسة أسهم لا آية وأربعة أشخاص الغنائم قال الحافظ اختلاف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي والغنية سواء يجعلان في بيت المال ويعطى الامام أو ارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده ووفق الجمهور بين خمس الغنية وبين التي فقالوا الخمس موضوع فيما عساه الله فيه

من الاصناف السبعة في آية الخمس من سورة الانفال لا يتعدى به الى غيرهم واما التي فيها والذي يرجع القاري مصرفه الى رأي
 الامام بحسب المصلحة وانفرد الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بان التي يتخمس وان اربعة اجناسه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وله خمس خمس كما في الغنمة وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرها من الغنمة اه واستدل الشافعية بآية ما افاء الله على رسوله
 الآية قالوا وهي وان لم يكن فيها تخميس فانه مذكور في آية الغنمة فحمل المطلق على المقيّد اه وقال الجمهور مصرف التي
 كله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذه خالصه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وهذا لا يعارضه حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم توفي ودرعه مرفوعة على شعره لانه يجمع بينهما ما كان
 يدخر لاهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه الى اخراج شيء منه فيخرجه فيحتاج الى تعويض ما أخذ منهم فلذلك
 استدان (ثم قال ابن حنبل من الصحابة انشدكم بالله الذي اذنه تقوم السماوات) ٣٦١ فوق رؤوسكم بغير عمد (والارض) على

الماء تحت اقدامكم (هل تعاون
 ذلك قالوا نعم وكان في المجلس
 علي وعباس وعثمان) بن عفان
 (وعبد الرحمن بن عوف والزبير
 ابن العوام) (وسعد بن أبي وقاص)
 رضى الله عنهم (وذكر حديث
 علي وعباس ومنازعتهم) فيما افاء
 الله على رسوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من بنى النصير (وليس الاتيان
 به من شرطنا) في هذا التجريد
 والغرض من هذا الحديث هنا
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لانورث ما تركا صدقة وعقار
 الكلام على هذا الحديث وشرحه
 مذكور في فتح الباري والسيد
 العلامة محمد بن ابي يعقوب الامير
 الهادي رحمه الله رسالة العنسية قلنا
 في ذلك سماها رفع الالتباس عن
 تنازع الوصي والعباس جاء فيها
 بتحقيق تقيس جدا فراجعوه وهذه
 القصة من خزائن الاقدام بين

الاكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن
 ابي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده
 يخبر بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنه ابتداء الا بالنصيب
 الاول فقط وعن عطاء يخبر الشريك بين ذلك وبين ابقائه حصته في الرق وخالف الجميع زفر
 فقال يعتق كله وتقوم حصته الشريك فلا فتوخذ ان كان المعتق موسرا وتبقى في ذمته ان
 كان معسرا وقد حكى في البحر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر
 فيمنظر في حصته ذلك وحكى ايضا عن الشافعي انه يبقى نصيب شريك المعسر رقيقا وعن
 الناصر انه يسعي العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسعي عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر
 يخبر شريكه بنصيبه او السعاية او اعتاق نصيبه كما مر وعن عثمان البتي انه لا شيء على
 المعتق الا ان تكون جارية تراد للوطء فيضمن ما دخل على شريكه فيها من الضرر وعن
 ابن شبرمة ان القيمة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاما قوله
 قيمة عدل بفتح العين أى لا زيادة فيه ولا نقص قوله لا وكس بفتح الواو وسكون الكاف
 بعد هاءين به ملة أى لا نقص والشطط بشين معجمة ثم طاء به ملة مكرونة وهو الجور
 بالزيادة على القيمة من قواهم شططى فلان اذا شق عليك وظالمك حقت قوله أو شر كاله في
 مملوكك الشريك بكسر الشين المعجمة وسكون الراء الحصة والنصيب قال ابن دقيق العيد هو
 في الاصل مصدق قوله شقصا بكسر الشين المعجمة وسكون القاف وفي الرواية الثانية
 شقصا بفتح الشين وكسر القاف والشقص والشقص مثل النصف والنصيف وهو
 القليل من كل شيء وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا

(باب التدبير) *

(عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ نيل خا اهل السنة والرافضة والامر بهين ليس ما فيه مازعة الشيعة من المخالفة والعصية من الشيعين
 الكريمين رضى الله عنهم (عن أنس رضى الله عنه انه أخرج الى الصحابة ثعلبين جرداوين) ثنية جردا مؤنث الاجرد أى خلقين
 بحيث لم ينق عليهم شعر (لهم اقبالان) بكسر القاف ثنية قبالة وهو زمام النعل وهو السير الذي يكون بين الاصبعين (فحدث
 انه انعلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث ايضا في اللباس (عن عائشة رضى الله عنها انها أخرجت
 كساء من صوف (ملبدا) مرفعا (وقالت في هذا نزاع روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم
 له تواضعا وانفاقا لاعتقاده اذ كان يلبس ما وجد والحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه
 (وفي رواية انه أخرجت ازارا غليظا ماعيا يصنع باليمن وكما من هذه التي يدعونها) (الملبدة) بضم الميم وفتح اللام
 والموحدة المشددة (عن أنس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ بكسر فالتخذه مكان الشعير) أى الصدع

والشئ (سلسلة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثاني أروح وهذا الحديث أخرجه أيضا في
 الشريعة (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنه ما قال ولد رجل منا) اسمه أنس بن فضالة (غلام فسخاه القاسم فقالت
 الأنصار لا تكن بك أبا القاسم) أو تتعمك عينا) أى لا تكرمك ولا تفرع بك بذلك (فأتى) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) فقال يا رسول الله ولدى غلام فسخته القاسم فقالت الأنصار لا تكن بك أبا القاسم) أو تتعمك عينا فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم أحسنت الأنصار وما أباحى ولا تكنوا بكينى فأتى أبا القاسم) أعطى كل واحد ما يليق به واستشكل باد إذا حضر
 وله صفات أخرى كالرسول والمبشر والنذير والجواب أن الحصر إنما هو بالنسبة إلى أئمة قواد السامع وهذا روى في مقام كان
 السامع معتقدا كونه معطيا فلا ينفى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات وحيث أن اعتقاده معط لا قاسم فيكون
 من باب قصر القاب أى ما أنا إلا قاسم ٣٦٢ أى لا معط وإن اعتقده قاسم ومعط أيضا فيكون من قصر الأفراد أى لا شركة

في الوصفين بل أنا قاسم فقط
 ويؤيده حديث معاوية بن عبد
 البزارى والله الملعطى وأنا القاسم
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ما أعطاكم ولا أمتعكم)
 وأما الله الملعطى في الحقيقة وهو
 المانع (أنا قاسم) أضغ حيث
 أمرت (لا برأى من قسمته له
 قاسم فلا بد لله من الله ومن
 قسمته له كثير أفقد والله أيضا
 (عن خولة الأنصارية رضى
 الله عنها) بنت قيس بن فهذ زوج
 حمزة بن عبد المطاب أو زوج حمزة
 هى خولة بنت ثائر أو ثائر لقب
 لقيس بن فهذ وبه حمزة ابن المدينى
 (قالت سمعت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول أن رجلا
 يتوضون) من الخوض وهو
 المني في الماء يتحرى بكم ثم
 استعمل في التصرف في الشئ

فقال من يشترى به منى فاشتره نعيم بن عبد الله بكداو كذا فدفعه إليه متفق عليه وفي لفظ
 قال أعتق رجلا من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه فقال اقض دينك وانفق على عيالك
 روى النسائي وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده أنه أعتق غلاما له عن دبر
 وكان به فادى بعضا وبقي بعض ومات مولاه فأتوا ابن مسعود فقال ما أخذته فهو له وما
 بقي فلا شئ لكم روى البخارى في تاريخه) حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن
 حبان والبيهقى من طرق كثيرة بالانماظ متنوعة وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا وموقوف
 عند البيهقى باللفظ المذكور من الثمان ورواه الشافعى والحفاظ بقية قوله على ابن عمر ورواه
 الدارقطني مرفوعا باللفظ المذكور لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثالث وفي إسناد عبيد بن
 حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في العمل الأصح وقفه وقال العتقى لا يعرف
 إلا بعلى بن ظبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة الموقوف أصح وقال ابن القطان
 المرفوع ضعيف وقال البيهقى الصحيح موقوف وقدرى فحوم عن على موقوف عليه وعن
 أبي قلابه مرسلا أن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
 الثالث وروى الشافعى والحاكم عن عائشة أنها باعت مديرة سحرتم ما قوله أن رجلا في مسلم
 أنه أبو محمد كورا الأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أبي داود أن رجلا لى له أبو
 محمد كورا أعتق غلاما يقال له يعقوب اه وهو يعقوب القميطى كما في رواية مسلم وابن أبي
 شيبة قوله عن دبر بضم الدال والموحدة وهو العتقى في دبر الحماة كان يقول السيد بعده
 أنت حر بعد موتى أو أذمت فانت حر وهى السيد مدبر ابنة اسم الفاعل لأنه دبر امر
 دنياه باستخدا منه ذلك المدبر واسترقاقه ودبر امر آخره باعتاقه وتحصيل أجر العتق قوله
 فاشتره نعيم بن عبد الله في رواية للبخارى نعيم بن الخسام بالنون والحاء المهملة الشدد

أى يتصرفون (في مال الله) الذى جعله صالح لمسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل واللفظ وإن كان أعم من أن وهو
 يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تخصيصه بالقسمة لئلا يفتهم منه الترجمة صريحا كما قاله الكرماني قال في القبح ولا يحتاج إلى قيد
 الاعتذار لأن قوله بغير حق يدخل في عموم الصورة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال النبي من الغنيمة
 بحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد بإبراده تحوير من يخالف ذلك ويستفاد من هذه الأحاديث
 أن بين الأسم والمسمى به مناسبة أكن لا يلزم أطرا ذلك وإن من أخذ من الغنائم شيا بغير قسم الإمام كان عاصيا (فلهم النار يوم
 القيامة) فيه ردع الولاة أن يتصرفوا في بيت مال المسلمين بغير حق ويمنعوه أهل ولفظ الترمذى عن خولة قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن هذا المال خضر حلوة فمن أصابه بحقه بورك له فيه ورب متوض فيمات من مال
 إله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار قال الترمذى حسن صحيح وأنت خضرة على ناويل الغنيمة بدل قوله في مال الله ومقتل

لما هو أعم من ذلك ومعناها مشتملة على النفوس قبل إلى ذلك وفي قوله مال الله إشارة إلى أنه لا ينبغي التخص في مال الله ورسوله
والنصر في نفسه بمجرد التشهي وقوله إلا النار حكم مترتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله فنيته إشعار الغلبة
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم غزاني من الأنبياء) أي أو أدان يغزو وعند الحاكم
عن كعب الأحبار رآه هذا النبي هو يوشع بن نون وكان الله قد نبأ بعد موسى وامر بقتال الجبارين وعند أحمد منه من حديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس لم تحبس لبشر إلا يوشع بن نون لي إلى سار إلى بيت المقدس قال
في الفتح والحصر محمول على ماضى للأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تحبس الشمس إلا يوشع وليس فيه نفي أنهم أقدم
تحبس بعد ذلك أنبياء صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير الحاكم والبيهقي في الدلائل عن أحمد بن حنبل
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس لم تحبس لبشر إلا يوشع بن نون لي إلى سار إلى بيت المقدس قال
في الفتح والحصر محمول على ماضى للأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تحبس الشمس إلا يوشع وليس فيه نفي أنهم أقدم
تحبس بعد ذلك أنبياء صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير الحاكم والبيهقي في الدلائل عن أحمد بن حنبل
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس لم تحبس لبشر إلا يوشع بن نون لي إلى سار إلى بيت المقدس قال
في الفتح والحصر محمول على ماضى للأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تحبس الشمس إلا يوشع وليس فيه نفي أنهم أقدم
تحبس بعد ذلك أنبياء صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير الحاكم والبيهقي في الدلائل عن أحمد بن حنبل

وهذا المبلغ في المعجزة وقد
أخطأ ابن الجوزي بإيراد
الموضوعات وقال شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله في كتاب الرد
على الرافضى والله أعلم وأما
ما حكى عياض أن الشمس ردت
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الحدائق لما شغلوا عن صلاة
العصر حتى غربت الشمس
فردها الله عليه حتى صلى العصر
كذا قال وعزاه للطحاوي وأبى
رأيت في مثل الآثار للطحاوي
ما قد رمت ذكره من حديث
أحمد بن حنبل قال قال الله تعالى
فأما ما ثبت ما قال فهذه قصة
ثالثة وجاء أنها حبست موسى
لما جلى تابوت يوسف وسليمان
بن داود ذكره الذهبي ثم أبى
عن ابن عباس قال قال الله تعالى
فأما ما ثبت ما قال فهذه قصة
ثالثة وجاء أنها حبست موسى
لما جلى تابوت يوسف وسليمان
بن داود ذكره الذهبي ثم أبى
عن ابن عباس قال قال الله تعالى
فأما ما ثبت ما قال فهذه قصة
ثالثة وجاء أنها حبست موسى
لما جلى تابوت يوسف وسليمان
بن داود ذكره الذهبي ثم أبى
عن ابن عباس قال قال الله تعالى

وهو لقب له قيل أنه لقب له
جوزي بيع المطلقات من غير تقييد بالنسب والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل
الحديث ونهله البيهقي في المعرفة عن أكثر النحاة وسكنى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز
بيع المدبر مطلقا الحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية أنه لا يجوز بيع
المدبر تديرا مطلقا لا المدبر تديرا مقيدا فخوان يقول أن من مرقى هذا فلا نحر
فأنه يجوز بيعه لأنه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال أحمد يمتنع
بيع المدبر دون المدبر وقال الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه وقال ابن سيرين
لا يجوز بيعه إلا من نفسه وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين
فيما له قال النووي وهذا الحديث مريح وأظهر في الرد عليهم لأن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم إنما يباعه لينفقه سيده على نفسه ولعله لم ينف على رواية النسائي التي ذكرها
المصنف نعم لا وجه أقصر جواز البيع على حاجة قضاء الدين بل يجوز البيع لها وغيرها
من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت أن الرجل المذكور كان محتاجا للبيع لما
عليه من الدين ومن نفقة أولاد، وقد ذهب إلى جواز البيع لمطلق الحاجة عطاء والهادي
والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب كما حكى ذلك عنهم في البحر وأبو مال ابن دقيق العيد فقال
من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يتأقضى لجواز الجزئي ومن
أجاز في بعض الصور فلا بد يقول ثلث بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول
به في غير ذلك من الأمور وأجاب من أجاز مطلقا بأن قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل
له في الحكم وإنما ذكر البيان للسبب في المبادأة ببيع لبيد لا يبيع جواز البيع ولا يفتي أن
في الحديث إيماء إلى مقتضى جواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله اقض دينك وانتق على
عبدك لا يقال الأصل جواز البيع والمنع منه يحتاج إلى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

أربعة عشر فرساعرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر فأمر بردها فضرب سوقها وأغلقها بالأسقف فقتلها فسلمه الله
ملكه أربعة عشر يوما لأنه ظلم الخليل بقتلها فقال علي كذب كعب وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فقتلها على عرض الخليل حتى
غابت الشمس فقال للملائكة الموكيات بالشمس بأذن الله لهم ردوها على فردوها عليه حتى صلى العصر فقتلها وأنبياء الله
تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ أورده هذا الأثر جماعة من كتبه عليه جازمين بقوله قال ابن عباس قلت لعلي
وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عند جمهور أهل العلم بالنسب من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير لثوثة في
قوله ردوها الخليل والله أعلم اه (فقال لقومه) بنى إسرائيل (لا يتبعني) بالجزم على النهى وبالرفع على النفي (رجل لك بضع
امرأة) أو عقد نكاح (وهو يريد أن يني بها) أي يدخل عليها وترقى إليه (ولما بين بها) أي والحال أنه لا يدخل عليها لتعلق قلبه
فالبهايش تغفل عما هو عليه من الطاعة ويضعفه فعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الدخول (ولا يتبعني) (أحد بني يثوثا)

بالجمع (ولم يرفع سقوفها ولا أحد) وفي لفظ ولا آخر (استغنى غمها) أي حوامل (أو خائفات) بفتح الخاء وكسر اللام بعدها فاء مخففة جمع خلفه وهي الحامل من النوق وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال أنه (يُنظر ولادها) والمراد أن لا تعلق قلوبهم بالنجاز ما تركوه معوقا (فغزا) يوشع بن نبعه من بني إسرائيل عن لم يتصف بثلث الصفات (فدنا من القوية) هي أريحا (صلاة العصر أو قريمان ذلك) وعند الخاتم عن كعب وقت عصر يوم الجمعة فسكادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل وعند ابن اسحق فتوجه بنو إسرائيل إلى أريحا فحاط بهم هامة أشهر فلما كان السابع نفخوا في القرون فسقط سور المدينة فدخلوها وقتلوا الجبارين وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تغرب وتدخل ليلة السبت تخاف يوشع عليه السلام أن يعجزوا لأنه لا يحل لهم قتالهم فيه ٣٦٤ (فقال للشمس انك مأمورة) أمر تسخير بالغروب (وأنامأ مور) أمر تكليف

لأن غاية ان البيع فيه وقع للعاجلة ولا دليل على اعتبارها في غيره بل مجرد ذلك الأصل كاف في الجواز لأننا نقول قد عارض ذلك الأصل إيقاع العتق المعاق فصار الدليل بعده على مدعي الجواز ولم يرد الدليل إلا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع وأما ما ذهب إليه الهادوي من جواز بيع المدبر لانساق كما يجوز للضرورة فليس على ذلك دليل إلا ما تقدم عن عائشة من بيعها للمدبرة التي صهرتها وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به المأثور عنه غير مرة من أن قول الصحابي وفعله ليس بحجة واعلم أنهم أقد اتفقت طرق هذا الحديث على أن البيع وقع في حياة السيد إلا ما أخرجه الترمذي بلفظ أن رجلا من الأنصار دبر غلامه فبات وكذلك رواه الأئمة أحمد واسحق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها أن رجلا من الأنصار أعتق مملوكه أن حدث به حدث فبات فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر وقال البيهقي فقوله فبات من ببيعة الشرط أي فبات من ذلك الحدث وليس إخبارا عن أن المدبر مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله أن حدث به حدث فوق الغلط بسبب ذلك اهـ وقد استدل بحديث الباب وما في معناه على مشروعية التدبير وذلك مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف هل ينقذ من رأس المال أو من الثلث فذهب القريظان من الشافعية والحنفية ومالك والعترة وهو مروى عن علي وعمرانه ينقذ من الثلث واستدلوا بما قدمنا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حر من الثلث وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب والفضلي وداود ومسروق إلى أنه ينقذ من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الأشياء التي يخرجها الإنسان من ماله في حال حياته وأعذرنا عن الحديث الذي احتج به الأولون بما فيه من المقال المتقدم ولكنه مع قصد الإقحام على الوصية ولا شك أنه بالوصية أشبه منه بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة قوله ما أخذ فهو له وما بقي فلا شيء لكم

بالصلاة أو القتال قبل غروبك ومخاطبة الله للشمس يحتمل أن يكون حقيقة وإن الله تعالى خالق فيها تغييرا وادراكا ويدل لذلك مجرد ما تحت العرش واستئذانها من حيث تطالع ويحتمل أن يكون ذلك على تشبيل استحضاره في النفس لما تقرره أنه لا يمكن تحوّلها عن عادتها إلا بمجرد إعادة ومن ثم قال (اللهم احبسهم عابدا) حتى تفرغ من قتالهم قال الحافظ ويؤيد الاحتمال الثاني أن في رواية سعيد بن المسيب قال اللهم انما مأمورة وإني مأمور فأحبسها على حتى تقضى بيني وبينهم (فحبست) أي ردت على أذراجها ما وودقت أو بطلت حركتها أي حبسها الله عز وجل وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عند ابن بطال وغيره وكان ذلك في رابع عشرين من حزيران

وحديثه مذكيون النصارى غاية الطول (حتى فتح الله عليه فجمع) يوشع (الغنائم) وعند الناس ابن حبان وكانوا يستدلون إذا غنموا غنمة بعث الله عليهم النار فماتوا كلها (بغائن يعني النار لما أكلها فلم تطعمها) أي لم تذوق طعمها وهو على طريق المبالغة أذل كان الأصل أن يقال فلم تأكلها وكان الجحى علامة القبول وعدم الغلول (فقال) يوشع عليه السلام (إن فيكم غلولا) أي سرقة من الغنمة (فليبايعني من كل قبيلة رجل) فبايعوه (فلزقت يدرجلى بيده فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك) فبايعته (فلزقت يدرجلى أو ثلاثة بيده فقال) فيكم الغلول فبايعوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوا الخفاف النار فماتوا قال ابن المنبر يجعل الله علامة الغلول الزاقي يد الغال وألهم ذلك يوشع فدعاهم للمبايعة حتى تقوم له العلامة المذكورة قال في الفتح وفيه تنبيه على أن ما يدعيه الحق بطالب أن يتخلص منه وأنهم لا ينبغي أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدي الحق إلى الإمام وهو من جنس شهادة البعد على صاحبها يوم القيامة اهـ قال في القسطلاني وكذلك يوفق الله تعالى خواص هذه

الامنة من العلماء بل هذا الالاسنة دلالة فقد روي في الحكايات المستندة عن الثقات انه كان بالمدينة محمدا يغسل في النساء وانه
 جى اليها بامرأة فيبقيها فيغسل اذوقنت عاها امرأة فقالت انك زانية وضربت يدها على عجرة المرأة الميتة فالوقت يدها فاولت
 وحاول النساء نزع يدها فلم يمكن ذلك فرفعت الى والى المدينة فاستشار الله فقالت فاقطع يدها وقال آخر تقطع بضعة من
 الميتة لان حرمة الحيا كدقة الوالى لا ابرم امرأ حتى أو امرأ بأعبد الله فبعث الى مالك رحمه الله فقال لا تقطع من هذه ولا من
 هذه ما أرى هذه الامرأة تطلب حقها من الحد فخذوا هذه القاذفة فضر بها تسعة وسبعين سوطا ويدها ملته تصقة فلما ضربها
 تكلم له الثمانين انجحت يدها فاما أن يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستعمله بنور التوفيق في مكانه واما أن
 يكون وفق فوافق واستنبط من هذا الحديث ان احكام الانبياء قد تكون بحسب الامر الباطن كما في هذه القصة وقد تكون
 بحسب الامر الظاهر كما في حديث انكم تختصمون الى الحديث (ثم أحل ٣٦٥ الله لنا الغنائم) خصوصية اما وكان ابتداء

ذلك من غزوة بدر وفي رواية
 النسائي فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عند ذلك ان الله
 أطعمنا الغنائم رحمة رحمتها
 وتحفة تحفها عنه عنا (راى)
 سبحانه وتعالى (ضعفنا وبهزنا
 فأحلها لنا) رحمة بنا الشرف نبينا
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحلها
 لغيرنا لئلا يكون قتالهم لأجل
 الغنية لقصورهم في الاخلاص
 بخلاف هذه الامة المحمدية
 فان الاخلاص فيهم غالب اجعلنا
 الله من الخاصين بفضله وكرمه وفي
 التعبير بلما تعظيم حيث أدخل
 صلى الله عليه وآله وسلم نفسه
 الكريمة معنا وفي قوله راى
 عجزنا إشارة الى أن الفضيلة عند
 الله تعالى هي اظهار الضعف
 والعجز بين يديه تعالى قال في الفتح
 فيه اختصاص هذه الامة بحل
 الغنية وكان ابتداء ذلك من

استدل به القاضي زيدا الهادي على ان الكتابة لا يطل بها التدبير ويعتق العبد عندهم
 بالاسبق منهم او قال المنصور بالله لا تصح الكتابة بعد التدبير لانها يسع فلا تصح الا حيث
 يصح البيع ورد بان ذلك تعجيل للعتق مشروط
 * (باب المكاتب) *
 (عن عائشة ان بريرة جاءت تسعة عينا في كتابتها لم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها
 عائشة رجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فعات
 فذكرت بريرة ذلك لاهلها فانوا وقالوا ان شئت ان تحتسب عليه كفاك فلتفعل ويكون لنا
 ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لاهلها ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اباعني فاعتقني فاما الولاء ان أعتقني ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط
 الله أحق وأوثق منه وفي رواية قالت جاءت بريرة فقالت اني كاتبك أهلى على تسع
 أواق في كل عام أوقية الحديث متفق عليه) قوله باب المكاتب بفتح الفوقانية من تقع له
 الكتابة وبكسر هاء من تقع منه والكتابة بكسر الكاف وفتحها حال الراغب اشتقاقها من
 كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام أو بمعنى ججع وضم ومنه كتب
 الخط قال الحافظ وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون
 مأخوذة من الخط لوجوده عند عقد ما غالباً قال الرويانى الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف
 في الجاهلية وقال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة قوله ان بريرة قد
 تقدم ضبط هذا الاسم ويان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب

غزوة بدر وفيه انزل قوله تعالى فكلوا مما غنمتم خلا طيبا فاحل الله لهم الغنية وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس
 واول غنية غنمت سرية السرية التي خرج فيها عابد الله بن جهش وذلك قبل بدر بشهرين ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أخر غنية تلك السرية حتى رجع من بدر وقسمها مع غنائم أهل بدر قال المهلب في هذا الحديث ان فقن الدنيا تدعو النفس
 الى الهلع ومحبة البقاء لان من ملك بضعة امرأة ولم يدخل بها او دخل وكان على قرب من ذلك فإن قلبه متعلق بالرجوع اليها
 ويجد الشيطان السبيل الى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا وهو كما قال لكن يعكر على
 الحاقه ما بعد الدخول وان لم يطل بما قبله ويدل على التعميم في الامور الدينية ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة اوله حاجة
 في الرجوع وفيه ان الامور المهمة لا تنبغي أن تنفوس الا حازم فارغ البال لها لان من له تعاق ربما ضعف عزيمته وقلت
 رغبته في الطاعة والقلب اذا تفرق ضعف فعل الجوارح واذا اجتمع قوى وفيه ان من مضى كلوا يغزون ويأخذون أموال

اعذائهم واسلامهم لكن لا يتصرفون فيها بل بحجة وعنوان علامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها وعلامة
عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع نعم الله على هذه الأمة ورحمة الشرف بينهم فاحل لهم
الغنية وسرعة عليهم الغلول وطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول فلهذا الحمد على نعمه تترى وفيه معاقبة الجامعة بقول سعة ثمتها
واستدله ابن بطال على جواز احراق أموال المشركين وتغيب بذلك كافي تلك الشرعية وقد نسخ بجل الغنائم لهذه الأمة
وأوجب الله لا يمتنع عليه ذلك ولكنه استنبط من احراق الغنية ما كل النارجوا زاحراق اموال الكفار اذا لم يوجد السبيل الى
أخذها غنية وهو ظاهر لان هذا الله لم يرد التصريح بنسخه فهو مشق على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا منه واستدل
به أيضا على ان قتال آخرائهم أفضل من أوله وفيه نظر لان ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا نعم في قصة النعمان بن مقرن مع
المغيرة بن شعبة في قتال الفرس التصريح ٣٦٦ بأسباب قتال حين تنزل الشمس وتهب الرياح فالاستدلال به يقتضي عن

هذا (عن ابن عمر رضي الله
عنه) ما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم بعث سرية فيها
عبد الله بن عمر رضي الله عنه)
قال ابن عبد البر ان ذلك الجيش
كان أربعة آلاف (قبل هجرة)
جهنم (فغزو البلاء كثير) وزاد
مسلم غنما (فكانت سهامهم) -
وفي لفظهم - ما منهم جمع هم أي
نصيب كل واحد (ثني عشر بعيرا
أو واحد عشر بعيرا) بالشك من
الراوي (ونزلوا) أي اعطى كل
واحد منهم - ثم زيادة على سهمهم
المستحق له والنقل زيادة زيادها
الغزاة على نصيبه من الغنية
ومنه نقل الصلوات وهو ما عدا
الفرض (بعير بعيرا) وعند أبي
داود النصفين كان من الأمير
والقسم من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعند مسلم ان ذلك
صدر من أمير الجيش وان النبي

البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب ان من شرط الولاة وشرط شرط
فاسد من كتاب البيع أيضا قوله فان أحبوا الخ ظاهره ان عائشة طلبت أن يكون الولاة
اها اذ باتت جميع مال الكعبة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان للوم على عائشة بطلبها ولا من
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلانظير بل الاشكال فقال ان أعداءه - ثم عمدة واحدة
واعتقك ويكون ولاؤك لي فقلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك انه أرادت
ن تشترىهم اشراء صحيح ثم تعقدها اذا العتق فرع ثبوت المالك ويؤيده قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ابتاعى فاعتق والمراد بالاهل هنا في قول عائشة ارجعي لي اهلك السادة
والاهل في الاصل اذ لو في الشرع من تلزم نفقة قوله ان شئت ان تحتسب هو من
الحسبة بكسر الحاء الملهمة له أي تحتسب الجوع عند الله ولا يكون له اولا قوله قد ذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للجباري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نسأني وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوبلغه قوله
ابتاعى فاعتق هو كقوله في حديث ابن عمر لا يمنعك ذلك قوله على تسع اواقي في رواية
معلقة للجباري خمس اواقي ضجت عليها في خمس سنين ولكن المشهور ورواية النسخ وقد
جزم الاسماعيلي بان رواية الخبي غلط ويمكن الجمع بأن اتسع أصل والخمر كانت بقيت
عليها اوبم - فذا جزم القرطبي والمحجب الطبري ويعكر عليه ما في تلك الرواية بلانظير ولم تكن
قضت من كتابنا شيئا وأجيب بانها كانت حصلت الاربع الاواق قبل ان تسعين ثم جاءت
وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يحسب بان الخمس هي التي كانت استحققت عليها الجمل
نجمها من جملة التسع الاواق المذكورة ويؤيده ما وقع في رواية للجباري ذكره في
أبواب المساجد بلانظير فقال أهلها ان شئت اعطيت ما يتيق وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة عن المقصود

صلى الله عليه وآله وسلم كان مقررا لذلك ويجوز له لانه قال فيه ولم يغزوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره بمنزلة فعله قال
واختلف هل النقل يكون من أصل الغنية أو من أربعة أنعامها أو من خمس الخمس والاصح عندنا انما هي من خمس الخمس
وحكاية النووي عن مالك وأبي حنيفة وأطال الحفاظ في الفتح في بيان مسائل النقل واختلاف العلماء فيها فراجع (عن جابر
رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم غنيمة بالبحرانة) وهذه القصة كانت غنيمة هوانة (القال
لرجل) هو ذو النول بصرة التميمي (اعدل فقال له شقيت) بفتح الشين والتاء (ان لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع اذا كنت
لا عدل اكونك تابعا وقد باين لا يعدل ارجح نعمته قد في نبيك هذا القول لانه لا يصدر عن مؤمن لكن لا يلائمه حينئذ قوله
ان لم أعدل الا أن يقدوله جواب محذوف وفي رواية قال لقد شقيت محذوف فاقفال وانظله وزيادة فقد وضع ما شقيت بفتح ما
ظاهر ولا محذور فيه والشرط لا يستلزم الوقوع لانه ليس من لا يعدل حتى يحصل له الشقاء بل هو عادل فلا يشق حاكمه الله تعالى يكره

عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عمر اصاب جارية (من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) اى اطلقهم (فجعلوا يسعون في السكك فقال عمر يا عبد الله انظر ما هذا) اى فظروا سأل عن سبب سعيهم في السكك (فقال من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السبي) اى اطلق وعنده الاسماعيلي قلت ما هذا قالوا السبي اسماوا فارسلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال) عمر لابنه اذهب فارسل الجاريةتين (ويستفاد منه العمل بخبر الواحد اذ اراد البخاري بهذا الحديث انه كاره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصرف في الغنمية بما رآه مصلحة فيقل من رأس الغنمية وقارة من الخمس واستدل على الاول بانه كان بين علي الاسارى من رأس الغنمية فدل على انه كان له أن ينقل قال ابن بطلان للإمام أن بين علي الاسارى غير قداء خلا فأن منع ذلك واستدل به على ان الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليهم الا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي لا يكون بنفوس الغنمية وللزيرية ٣٦٧ احتجاجات أخرى واجوبة تتعاقب هذه

المسئلة لم اطل بها غنا لانها لا تؤخذ من حديث الباب لانقياد الانبياء (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال يئأأ يا ورف في الصفي يوم) وقعة بدر فنظرت عن عيني وشعالي فاذا يا باغلامين من الانصار حديثه اسنانهم ما والغلامان معاذ بن عمرو ومعاذ ابن عفران كما في الحديث (تقيد أن أكون بين أضلاع) بفتح الهمزة وسكون الضاد المتجمعة وبعد اللام المفتوحة عين مهملة اى اشد وأقوى (منهما) أى من الغلامين لان الكهل أصغر في الحروب وفي رواية أصح بصاد وحامهم ملتين (فغمزني أحدهما) اى الغلامين (فقال يا عم هل تعرف أبا جهل) هو عمرو بن هشام فرعون هذه الامة (قلت) نعم ما حاجتك اليه يا ابن أخي قال أخبرني انه يسب رسول الله

قال ابن بطلان اكثر الناس من يتخربح الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة ووجه وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين اكثر افيهما من استنباط الفوائد (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياها عبد كوتب بمائة أوقية فادها الا عشرة أوقيت فهو رقيق رواه الجماعة الا النسائي وفي لفظ المسكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم رواه أبو داود * وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه زوا الجماعة الا النسائي وصححه الترمذي ويحمل الامر بالاكتساب على النكاح وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بجمعة ما أدى دينه الحر وما بقي دية العبد رواه الجماعة الا ابن ماجه * وعن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بقدر ما أدى رواه أحمد) حديث عمرو بن شعيب بالانظ الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وقال الترمذي غريب قال الشافعي لم اجد أحدا روى هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عمر اولم أر من رضى من أهل العري بقبته وعلى هذا فتبنا المنتهين وأخرجه باللفظ الثاني أيضا النسائي والحاكم وابن حبان وحسن الحفاظ اسناده في بلوغ المرام وهو من رواية اسمعيل بن عمار وفيه مقال وقال النسائي هو حديث منكر وهو عندي خطأ اه وفي اسناده أيضا عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب ولم يسمع عنه كما قال ابن حزم وحديث أم سلمة قال الشافعي لم أر أحدا ممن رضى من أهل العلم يقبث واحدا من هذين الحديثين قال البيهقي أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب يعنى الذي قبله اه وهو من رواية الزهري عن نهبان مرلى أم سلمة عنها ما قد مرح معمر بن سفيان الزهري من نهبان وقد أخرجه ابن خزيمة عن نهبان من طريق أخرى وحديث ابن عباس

صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده ان رأيت له لا يفارق سوادى سواده) أى شخصى شخصه (حتى يموت الا جعل منا) اى الاقرب أجلا (فتمجبت لذلك فغمزني الاخر فقال لي مثلنا فلم انشب) اى لم ألبث (ان نظرت الى أبي جهل يجرول) بالجيم (في الناس) وفي مسلم يزول أى يضطرب في الموضع لا يستقر على حال (قلت الا ان هذا صاحبك الذى سألتني) عنه (فابتدراه بسبيهم ما) أى سبقتهم سرعين (فضرباه) بهم (حتى قتلاه ثم انصر فالى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضرباه) بقتله (فقال أياك قتله قال كل واحد منهما) انا قتله فقال هل صحت ما سئلتك (أى من الدم قال لا) لم تسمعهما (فتنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (في السبيتين) ليرى ما بلغ الدم من سبيهما ومرة دار عمت دخولهما في جسد المقتول ليحكم بالسلب لمن كان أبانغ ولو مسهما لما تبين المراد بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما قتله سلبه) اى سلب أبي جهل (اعاذ بن عمرو بن الجوح) لانه هو الذى اغتخه (وكنا) اى الغلامان (معاذ بن عفران) وهى امه وامهم ابيه الحارث بن رفاعه (ومعاذ بن عمرو بن الجوح) وانما قال

كلاهما قتله وان كان احدهما هو الذي اغتنه فطبيبه القلب الا ستر وقال المالكية انما اعطاه لاحدهما لان الامام مخير في السلب
بقوله فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب لقاتل لكان السلب مستحقا بالقتل ولكان جعله له يتم بما لا يشترط اكيه ما في قتله
فما يخص به احدهما دل على انه لا يستحق بالقتل وانما يستحق بتعيين الامام اهـ وجوابه انه انما احكم به لانه هو الذي اغتنه
وحديث الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني
اعطى قريشا ثمانية اعمى اطلب افهم) لانهم حديث عهد ببجالة (اي قريب عهد بكفرهم من أسلم ويزينه ضيقة او كان
يتوقع باعطاء اسلام نظرائه وغيرهم ممن تظهر له المصلحة في اعطائه من الخمس وتقومه كالتخراج والتي والجزية قال سمعيل
القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للموافقة من الخمس دلالة على أن الخمس الى الامام بفعله فيه ما يرى من المصلحة
(وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه ٣٦٨ قال ان ناسا من الانصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اذاه الله

على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من أمواله هو اذن ما افاءه
فما في اي اخذ يعطى رجالا
من قريش المائة من الابل
بثانهم وهم فيما ذكره ابن
الحق أبو سفيان وابنه معاوية
وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث
ابن كادة والحارث بن هشام وسهل
ابن عمرو وحويطب بن عبد العزى
والعلاء بن حارثة الثقفي وعيينة
ابن حصين وصفوان بن أمية
والاقرع بن حابس ومالك بن
عوف النضري فقالوا يا فخر الله
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يعطى قريشا ويدهنا
وسميونا نقط من دماهم قال
أنس يحدث رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بقا التهم) أي
أخبر وعنده ابن اسحق ان الذي
احب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بقا التهم سعد بن عباد

سكت عنه أبو داود والمندري وهو عند التساقى مسند ومرسل ورجال اسناده عنه أبي
داود وثقات وحديث على عليه السلام أخرجه أيضا أبو داود لانه قال في السنن بعد
اخر اوجه الحديث ابن عباس ما لفظه ورواه يعقوب بن حبيب عن أبي عبيد عن
عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله اسمعيل بن عتبة من قول عكرمة
وأخرجه البيهقي من طرق قوله في مورق في أي تجرى عليه أحكام الرق وفيه دليل على
جواز بيع المكاتب لانه رقيق فله كل ما لم يجر بهه وحبته والوصية به وهو القديم
من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وابن المذوق قال يبع بريرة بعلم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهي مكاتبه ولم ينكر ذلك ففيه آية بيان ان بيعه جائز قال ولا علم خبره ارضه
قال ولا اعلم دليله الا على عجزها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز
بيعه وبه قالت العترة قالوا لانه قد خرج عن ملكه بدليل تحريم الوطو والاستخدام وتناول
الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فسخا لكاتبته او هذا التاويل
يحتاج الى دليل قوله فلتعجب منه ظاهر الامر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال
ما يفي بماله من مال الكتابة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الى مولاه وقيل انه محمول
على الذنب قال الشافعي يجوز ان يكون أحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة
بالاحتجاب من مكانها اذا كان عنده ما يؤدى لتعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فيكون ذلك ختمه صاحب ثم قال ومع هذا فاحتجاب المرأة عن يجوز له أن يراها واسع
وقد أحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودا ان تحتجب من رجل قضى انه اخوها وذلك
بشبه أن يكون الاحتياط وان الاحتجاب عن أن يراها مباح اهـ والقرينة لقضية
بجمل هذا الامر على الذنب حديث عمرو بن شبيب المذكور فانه يقتضي أن يحكم المكاتب
قبيل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كاهو مذهب

(فارس الى الانصار فجمعهم في قبة من آدم) جلد تم دباجة (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا بايعهم أكثر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم) ما كان حديث بلغني عنكم قال له فقهاؤهم) اي اصحاب الفهم منهم (اما ذرو
رأينا أي اصحاب رأي الذين مرجع أمورنا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو اما اناس منا
حديثنا اسنانهم اي شبان لم يدروا الصواب فقالوا يا فخر الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
ويؤلفنا نقط من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجالا حديث عهد بهم بكمرا ما ترضون أن يذهب
الناس بالاموال وترجعوا الى رجالكم جمع رجل ما يسكنه الشخص او ما يستحب من المتاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله ما تلبون به وهو رسول الله خير مما تلبون به من المال قالوا بلى يا رسول الله قد رضينا فقال لهم انكم سترون بعدي
أثر قد يدرك أي استغلال الامر بالاموال وحرمائكم منها فاصبروا حتى تلاقوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

معروف (فجراتي) نسبة الى
فجران بلدة باليمن (غلبت الحاشية
قادره اعرابي) من اهل البادية
لم يسم (بجذبه جذبه شديدة حتى
نظرت الى صفحة عاتق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) اي ناحية
عاتقه الشريف وهو ما بين
المنكب والعنق (قد اثرت به
حاشية الرداء) وفي رواية هم ام
حتى انشئ البرد وذهبت حاشيته
في عنقه (من شدة جذبه ثم قال
مهرلي) وفي رواية اعطى (من مال
الله الذي عندك فالتفت اليه)
صلى الله عليه وآله وسلم (فضحك
ثم أمر له بعطاء) وفيه حزيده
وصدوره على الاذى في النفس

أكثر السابغ لقوله تعالى أو ماله مكت إيمانهم وذهب جماعة من أهل العلم منهم
الهادوية إلى أنه لا يجوز للعبد النظر إلى سيده ومن مقسكاتهم لذلك ما روى عن سعيد
ابن المسيب أنه قال لا تغرنكم آية النور فالمراد بالآية ما قال في الحق وخصم بالذكور
أقوامهم مخالفتهم للعرائر في قوله تعالى أو نسائهم اه وقد عرفت بحديث عمرو بن
شعيب جهور أهل العلم من الصحابة وغيرهم فقالوا أحكم المكاتب قبل تسليم جميع مال
الكتابة حكم العبد في جميع الأحكام من الأرض والأرض والدية والحد وغير ذلك
وعنه من قال بأنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مال الكتابة وتبعض الأحكام
التي يمكن تبعضها في حقه بحديث ابن عباس وحديث علي المذكورين وقد قدمنا في باب
ميراث المعتق بعضه من كتاب القرائض أقوالا في المكاتب الذي قد أدى بعض مال
كاتبته قوله يودي المكاتب بضم أوله وفتح الدال المهملة مبنيًا للعجول أي يودي الجاني
عليه من دينه أو أورشه لما كان منه حرا بحسب دية الحر وأرشه ولما كان منه عبدا
بحسب دية العبد وأرشه (وعن موسى بن أنس ابن سيرين سألت أنس بن مالك المكاتب
وكان كثير المال فإني فأنطلق إلى عرف قال كاتبه فإني فضره عمر بالدرة وتلاعر
فكاتبوه ان عاتم فيهم خيرا أخرجه البخاري وعن أبي سعيد المقبري قال اشترتني
امراة من بني ليث بسوق ذي الحجاز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكاتبتي على أربعين

٤٧ نيل خا والمال والتجاوز عن يدي قاله على الاسلام (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لما كان يوم حنين آثر) اي خصص (النبي صلى الله عليه وآله) وسلم اناسا في القسمة بالزيادة (فأعطى) بيان للقسمة المذكورة (الاقرع بن حابس) المجاشعي احدا المواقفة فلو جههم (مائة من الابل واعطى عيبنه) بن حصن الفزاري (مثل ذلك) اي مائة (واعطى أناسا) آخرين (من اشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة) على غيرهم (قال رجل) هو معتب بن قيس المذابيقي (وماذا كرم الواقدى) والله ان هذه القسمة ما عدل فيها (بضم العين وكسر الدال) (وما الزيد بها) اي بهذه القسمة (وجه الله فقلت والله لا خبرن النبي صلى الله عليه وآله) وسلم فاقتمه فاجبرته فقال شريد بعدل اذ لم يعدل الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينقل انه عاقبه فيحتمل كما قاله المازري انه لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسخ به لترك المعدل في القسمة فانه لم يعاقبه لانه لم يشب عليه ذلك وانما نقل عنه واحد وبشهادة واحد لا يراق الدم (رحم الله موسى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أؤذي بأكثر من هذا) الذي أؤذيت (فصبر) وهذا الحديث اخرجه ايضا في المغازي ومسلم في الزكاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب) زاد أبو نعيم والفواكه وفي لفظ العسل والسنن (فنا كاه ولا نرفع) الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اولافهم له للدخار قال في الفتح وهي مسئلة خلاف اليهود

على جواز أخذ المغنيين القوت وما يصلح به وكل طعام يمشا دكله عونا وكذا علف الدواب. وانه كان قبل القصة ام بعده ها
 باذن الامام وبغير اذنه والمعنى فيه ان الطعام يعزى في دار الحرب فابيح للضرورة والجهد ورايبعا على جواز الاخذ ولو لم تكن
 الضرورة ناجزة وانفقوا على جواز ركوب دوابهم وليس ثبائهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب وقد ثبت بعد انتضاء الحرب
 وشروط الارواح فيه اذن الامام وعليه ان يرد كما انفردت حاجته ولا يستعمل في غير الحرب ولا يفتقر برده انتضاء الحرب
 لا لا يعرفه لاهل ولا وجته حديثه ويقتضى ثبات مرفوعه ان كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يأخذ دابة من الغنم
 غير كلبها حتى اذا اعفها اردتها الى المغانم وذكر في الثوب كذلك وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والعلوي ونقل عن أبي
 يوسف انه حمله على ما اذا كان الاخذ غير محتاج يستبقى به دابته أو ثوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة قال الزهري لا يأخذ
 ثبائهم من الطعام ولا غيره الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى يأخذ الا ان تسمى الامام وقال ابن المنذر قد وردت الاحاديث
 الصحيحة في التشديد في الغلول وانفق علماء الامصار على جواز اكل الطعام وجاء الحديث بخلاف ذلك فليقتصر عليه وأما العلف
 فهو في معناه وقال مالك يساح ذبح الانعام لذلك ٣٧٠ كما يجوز أخذ الطعام وقبضه الثاني بالضرورة الى الاكل حيث

الف درهم فاذ هبت اليها عامة المال ثم حلت ما بقي اليها فقلت هذا مالك فقبضه فقالت
 لا والله حتى آخذ من ذلك شهر ابراهيم سنة بسنة فخرجت به الى عمر بن الخطاب فذكرت
 ذلك له فقال عمر ادفعه الى بيت المال ثم بعث اليها هذا مالك في بيت المال وقد عتق أبو
 سعيد فان رقت فخذى شهر ابراهيم سنة بسنة قال فارسلت فآخذته وراها الدارقطني
 حديث أبي سعيد المقبري عن من روى ابيه معيد بن أبي سعيد وأخرجه أيضا البيهقي
 وأورده صاحب التلخيص ومكت عنه قوله ان سير بن هو والد محمد بن سير بن النخعي
 المشهور وكنيته أبو عمرو وكان من سبي عين القرامش من أنس في خلافة أبي بكر وروى
 عن عمرو وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وموسى بن أنس الراوى عنه لم يدرك
 رقت سؤال سير بن الكلابية من أنس وقد روى عنه سعد الرزاق والطبراني من وجه آخر
 متصل من طريق سعيد بن أبي عمرو عن قتادة عن أنس قال أرادني سير بن علي الكاتب
 فأتيت فأتى عمر بن الخطاب فذكر شيوخه وقد استدلل بالآية المذكورة من قال بوجوب
 الكتابة وقد نقله ابن حزم عن مسروق والفضال وزاد القوطي معه ما عكرمة وهو قول
 الشافعي وبه قالت الظاهرية واختاره ابن جرير الطبري وحكاها في البحر عن عطاء وعمرو
 ابن دينار وقال اسحق بن راهويه انها واجبة اذا طلبها العبد وذهبت العترة والشافعية
 والحنفية وجهوا العلماء الى عدم الرجوع وأجابوا عن الآية بأجوبة منها ما قاله أبو

لا طعام (عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه انه كتب الى أهل
 البصرة قبل موته) أى موت عمر
 (بسنة) سنة اثنتين وعشرين
 (فرقوا بين كل ذى تحريم) بينهما
 فزجاجة (من الجوس) والمراد كما
 قال الخطابي ان ينعوا من اظهار
 للمسلمين والاشارة به في مجالسهم
 التي يجتمعون فيها لاسلامه كما
 يشترط على النصارى ان لا يطهروا
 مسلميهم ولا ينشوا عقائدهم
 (ولم يكن عمر) رضى الله عنه
 (أخذ الجزية من الجوس حتى
 شهد عبد الرحمن بن عوف ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) أخذها من مجوس هجر)
 قال الجوهرى اسم بلد مسد ك

مصرف بفتح الهاء والجسيم وقال الزباجي ذكر ويؤتى وفي الترمذي بخاتما كتاب عمر انظر مجوس من
 قبلك فخذ منهم الجزية فان عبد الرحمن بن عوف أخبرني فذكره في المطالب بالسناد رواه ثقات الا انه منقطع عن جعفر بن محمد
 عن أبيه ان عمر قال لا أدري ما أصنع بالجوس فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 سنوهم سنة أهل الكتاب قال ابن عبد البر أى في الجزية فقط واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على انهم ليسوا أهل كتاب
 نعم روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرونه فشرى أميرهم المنذر
 فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فاعطاهم وقال ان آدم كان ينسج اولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالفه فأسرى
 على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء وحديث الباب أخرجه أبو داود أيضا في الخراج والترمذي في السير
 وكذا النسائي قال في الفتح وفي الحديث قبول خبر الواحد وان الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه وانه لا تنقص عليه من ذلك وفيه التمسك بالمفهوم لان عمر فهم من قوله أهل الكتاب
 اختصاصهم بذلك حتى حدث عبد الرحمن بن عوف بالحق الجوس بهم فرجع اليه قال وفرق الحنفية فقتلوا ويؤخذ من مجوس
 الجهم دون مجوس العرب وحكى الطحاوي عنهم تقبيل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كتاب الجهم ولا يقبيل من مشرك

العرب الاسلام أو السيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتد به قال الا وراحي وفقهاه الشام وحكي ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش وحكي ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس لكن حكي ابن التين عن عبد الملك انه لا تقبل الا من اليهود والنصارى فقط ونقل أيضا الاتفاق على انه لا يحل نسكاح نسائهم ولا كل ذبايحهم لكن حكي غيره عن أبي ثور حل ذلك قال ابن قدامة وهذا خلاف اجماع ما تقدمه قلت وفيه نظر فقد حكي ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب انه لم يكن يرى بذبيحة المجوس بأسا اذا أمره المسلم بذبحها وروى ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار انهم لم يكونوا يرون بأسا بالتعمرى بالمجوسية وقال الشافعي تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ويلحق بهم المجوس في ذلك واحتج بالآية فان مفهومها انه لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المجوس فدل على الحاقهم بهم وانقصر عليه وقال أبو عبيد بن ربيعة الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنة واحتج غيرهم بقوله في حديث بريدة وغيره فاذا القيت عدولك من المنركين فادعهم الى الاسلام فان أجابوا والا فالجزية واحتجوا أيضا بان أخذها من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلما اتفق تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على ان ٢٧١ لا مفهوم لقوله من أهل الكتاب وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثا عن علي كما تقدم وتعب بقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وأجيب بان المراد مما اطاع عليه القائلون وهم قريش لانهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب الا اليهود والنصارى وليس في ذلك نفي بقيمة الكتب المنزلة كالزبور وصحف ابراهيم وغير ذلك اه وتعام الكلام على أحكام الجزية في رسالة افادة الامة باحكام أهل الذمة للسيد الامام العلامة محمد ابن اسماعيل الامير رحمه الله وقد ذكرنا خلاصتها في تفسيرنا فتح

سعيد الاصطخرى ان القرينة الصارفة للامر المذکور آخر الآية أعنى قوله تعالى ان علمت فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابة عقد غير في مكان الاصل ان لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمرا بعد منع والامر بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بأدلة أخرى قال القرطبي لما ثبت ان ربيعة العبد وكسبه ملك لسيده دل على ان الامر بالكتابة غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقه في يصير بمنزلة اعتقه بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقا وأجاب عن الآية في الجريان القياس على المماوضات صرفها عن الظاهر كالتخصيص ورد بان القياس المذکور فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص ويجاب بان المراد بالقياس المذکور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو صالح للصرف لا القياس الذي هو الحاق أصل بقرع حتى يرد بما ذكر واستدل بفعل عمر المذکور في قصة أبي سعيد المقبري من لم يشترط التخييم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالك والناسب والمؤيد بالله وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى اشتراط التأجيل والتخييم واستدلوا على ذلك بان الكتابة مشتملة من الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان واحتجوا أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن علي بلفظ اذا تابعت على المكتاب نجمان فلم يرد نجومه رد الى الرق ولا ينجى

البيان في مقاصد القرآن فراجعته بتجده مغنيا عن غيره ان شاء الله تعالى (عن عمرو بن عوف الانصاري) عنه ابن اسحق وابن سعد عن محمد بن ابراهيم بن المهاجر بن وهو موافق لقوله هان (وهو حليف ابني عامر بن لؤي) لانه يشعركونكم ميكا ويحفل أن يكون اصله من الاوس والخزرج ثم نزل مكة وحالف بعض أهلها فبهذا الاعتبار يكون انصار يامهاجريا (وكان قد شهد بدر ارضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح) هو عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الامة (الى البحرين) البلاد المشهورة بالعراق وهي بين البصرة وهجر (يا بني يجرها) اي بجزية أهلها وكان أكثر أهلها اذ ذاك المجوس وفيه تقوية للحديث الذي قبله ومن ثم ترجم عليه الناس في أخذ الجزية من المجوس (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين) في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة (وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي) الصحابي المشهور (قد قدم أبو عبيدة بن الجراح) (علاء بن البحرين) وكان فيما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حميد بن هلال مائة ألف وهو أول خراج قدم به عليه (فسمعت الانصار بقدم أبي عبيدة فوافقت) من الموافقة وفي رواية فوافقت من الموافقة (صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يؤخذ منه انهم كانوا يجتمعون في كل الصلوات الا امر يطرأ وكانوا يصلون في مساجدهم أو كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه فلاجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم اجتمعوا الامر

فدلت القرينة على تعيين ذلك الامر وهو احتسابهم الى المال للتوسعة عليهم فابوا الا ان يكون لله اجر من مثل ذلك ويحتمل
 ان يكون وعدهم بان يعطيهم منه اذا حضر وقد وعد جابر بعد هذا ان يعطيه من مال الحرين فوفى له أبو بكر (فما حصل لهم
 الفجر انصرف فتعرضوا له فقبضهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآهم وقال اظنكم قد سمعتم ان ابا عبيدة قد جاء
 بشئ قالوا اجل) أي نعم (يا رسول الله قال فابشروا واملوا) من التأميل وقال الزركشي الامل الرجاء يقال املته فهو مامل
 قال الدماميني مقتضاه ان تكون واملاوا من مزة وصل وميم مضعومة اه وضبطها الصغاني بالوجهين (ما يسركم) ففيه
 البشرى من الامام لسماعه وتوسيع املهم (فوالله لا الفقرا خشي عليكم ولكن اخشي عليكم ان تبسطوا عليكم الدنيا كما بسطت
 على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتم لمساكنكم كما أهلكتمهم) فيه ان المنافسة في الدنيا قد تخرج الى الهلاك في الدين
 وفيه مشروعية أخذ الجزية قال العلماء والحق في وضعها ان اذل الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الاسلام مع ما
 في مخالطة المسلمين من الاطلاع على مجالس ٢٧٢ الاسلام واختلف في سنة مشروعية اقل في سنة ثمان وقبل في سنة تسع

وقول الله عز وجل قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
 ولا يدينون دين الحق من الذين
 آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 عن يدهم صاغرون هو الاصل
 في مشروعية الجزية وأقل
 الجزية عند الجمهور دينار لكل
 سنة وخصه الخنفية بالفقير واما
 المتوسط فعليه ديناران وعلى
 الغنى أربعة وهو موافق لآثر
 مجاهد كما دل عليه حديث عمر
 وعند الشافعية ان للامام ان
 يماكس حتى يأخذها منهم وبه
 قال أحمد وروى أبو عبيد عن
 عمر انه بعث عثمان بن حنيف

ان مثل هذا لا يتم للاحتجاج به على الاشتراط اما أولا فلا نية قول صحابي واما ثانيا
 فليس فيه ما يشعر بان ذلك على جهة الحتم والتأجيل في الاصل انما جعل لاجل الرفق
 بالعبدة لا بالسيدة فاذا قدر العبد على التجبيل وتسليم المال دفعة فكيف يمنع من ذلك
 والحاصل ان التجبيل جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفتح واما كونه شرطا أو واجبا فلا
 مستند له

(باب ما جاء في أم الولد)

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وطئ أمته فولدت له فهي
 معتقة عن دبر منه رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ أبي عاصم امرأة ولدت من سيدها فهي
 معتقة عن دبر منه أو قال من بعده رواه أحمد * وعن ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولها رها رواه ابن ماجه والدارقطني
 الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناد الحسن بن عبد الله
 الهاشمي وهو ضعيف جدا وقدر حجج جماعة وقته على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي
 من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقطا واسناده ضعيف قال الحافظ
 والشيخ انه من قول ابن عمر والحديث الثاني في اسناده أيضا حسن بن عبد الله الهاشمي
 وهو ضعيف جدا كما تقدم قال البيهقي وروى عن ابن عباس من قوله قال وله علة ورواه

بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين واربعة وعشرين واثنى عشر وهذا على حساب
 الدينار باثنى عشر وعن مالك لا يزاد على الاربعين ويتقهن منها عمن لا يطيق وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار
 بعشرة والقدر الذي لا بد منه دينار وفيه حديث مسروق عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه الى اليمن قال
 خذ من كل عالم دينار أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم واختلف السلف في أخذه عن الصبي فالجمهور لا على
 مفهوم حديث معاذ وكذا أبو خنيس شيخ فان ولامن زمن ولامن امرأة ولا يمنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ولا من أصحاب
 الصوامع والديارات في قول والاصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر اه وفي هذا الحديث ان طالب العطاء من
 الامام لا غرض فيه وفيه من اعلام النبوة اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما يفتح عليهم ووقع عند مسلم في حديث عبد الله بن
 عمرو بن العاص من فروعها تنافسون ثم يماسدون ثم يدابرون ثم يباغضون أو نحو ذلك وفيه اشارة الى ان كل خصلة من
 المذكورات مسببة عن التي قبلها (عن عمرو بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الناس في افناء الامصار) أي في مجموع البلاد البكار
 والافناء بالافاء والنون مدود اجمع فتوبكسر الفاء وسكون النون ويقال فلان من افناء الناس اذا لم تعين قبيلته والمصر
 المدينة العظيمة (يقاتلون المشركين) فلما كانوا بالقادسية أتاهم في الجيش الذي أرسلهم به بدرج الى قتال المسلمين فوقع بينهم

قتال عظيم لم يبعده مثله من قبل المحرم سنة أربع عشرة وأبلى في ذلك اليوم جماعة من الشيعة كطلحة الأسدي وعمر بن
معد يكرب وضرار بن الخطاب وأرسل الله تعالى في ذلك اليوم ريحا شديدة أرمت خيام الفرس من أمانهم وأهرب رستم
مقدم الجيش وأدركه المسلمون وقتلوه وانهمز الفرس وقتل المسلمون منهم خلقا كثيرا ولم يزل المسلمون وراءهم إلى أن دخلوا
مدينة الملك وهي المدائن التي فيها أيوان كسرى وكان الهرمزان واهمه رستم من جلة الهاربيين ووقعت بينه وبين المسلمين
وقعة ثم وقع الصلح بينهما وبينهم ثم نقضه فجاء أبو موسى الأشعري الجيش وحصروه فسأل الأمان إلى أن يحمل إلى عمر رضي الله
عنه فوجهه أبو موسى مع انس إليه (فاسلم الهرمزان) طائعا وصار عمر يقربه ويستشير به ثم اتفق أن يعيد الله بن عمراته
بأنه واطأ بالولاء على قتل عمر فعاد على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال له) (أني مستشيرك في مغازي هذه) أي فارس
وأصمهان وأذر بججان كما عند ابن أبي شيبة أي باليه ما يتدألان الهرمزان كان أعلم بشأنهم من غيره (قال) الهرمزان (نعم مثلها)
أي الأرض التي دل عليها السياق (ومثل من فيها من الناس من عدوا المسلمين ٣٧٣ مثل طرلة رأس وله جناحان وله رجلان

مسروق عن عكرمة عن عمرو بن عكرمة عن ابن عمر قال فعاد الحديث
إلى عمر وله طرق أخرى رواه البيهقي من حديث ابن أبي عمير عن عبيد الله بن جعفر عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام إبراهيم أعتقك ولدك وهو معضل وقال ابن
جرم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد
ابن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس
وقعه ابن القطان بأن قوله عن محمد بن مصعب خطأ وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح
عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعف والحديثان يدلان على أن الأمانة تصير
حرة إذا ولدت من سيدها وسيأتي الكلام على ذلك قريبا واختلاف فيه وأم الولد هي
الأمة التي علق من سيدها بمحمل ووضعته متخلفا وادعاه (وعن أبي سعيد قال جاء

رجل من الأنصار فقال يا رسول الله أنا نصيب سيدي فذهب الأعمى فكيف ترى في العزل
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنكم لتفعلون ذلكم لأعليكم أن لا تفعلوا ذلكم

فإنما ليست نسمة كتب الله عز وجل أن تخرج الأوهى خارجة رواه أحمد والبخاري
الحديث فيه دليل على جواز العزل عن الأماء وسيد كرم المصنف حديث أبي سعيد هذا في
باب ما جاء في العزل من كتاب الوأمة والبناء وبأني شرحه أن شاء الله تعالى هنالك فانه
الموضع الألبق به وفي مطلق العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن الطرة

ملوك البلاد كانت تهادنه وتمادي به ولم يقل في الحديث والرجال أن كفا بالأسبق للعلم به فرجل قيصير القريخ مثلا لا تصالها
به وكسرى الهند مثلا قاله الكرواني (فهر المسلمين فلينفروا إلى كسرى) فانه الرأس وبقطعه يسطل الجناحان (فندب عمر
جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان بن مقرن) المزني الصحابي أمير (حتى إذا كانوا بأرض العدو) وهي خيبر وأوندو كان
قد خرج معهم فيما رواه ابن أبي شيبة الزبير وحذيفة وابن عمرو والأشعث وعمر بن معد يكرب (وخرج عليهم حامل كسرى)
بندار كما عند الطبراني وعند ابن أبي شيبة ذو الجناحين قال لما نظر فلعل أحدهما القبة (في أربعين الفا) من أهل فارس
وكرومان ومن غيرهما كنهان واهم أن مائة ألف وعشرة آلاف (فقام ترجان) لم يسم (فقال ليكمهني رجلا منكم)
بالجزم على الأمر (فقال المغيرة) بن شعبة الصحابي (سئل عما سئلت قال) أي الترجان (ما أنتم) بصيغة من لا يعقل
احتقارا (قال) أي المغيرة (نحن أناس من العرب كافي شقا شديدا وبلاء شديدا) قال في المصباح بضم الميم من باب قتل
ومن باب تعب لغة ومنهم من يقتصر عليها ٥٥ (الجلاد والنوى من الجوع وليس الور والشعر ونعبد الشجر والجر فينا
نحن كذلك أذنب رب السموات ورب الأرضين تعالى ذكره وجلت عظمتها بيننا من أنفسنا نعرف أباه واهمه) زاد في
رواية ابن أبي شيبة في شريف معاوية ووسطا خشيما وصدقنا حديثنا (فأمرنا نبينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن نقاتكم

لستى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية) وهذا موضع الترجمة وفيه دلالة على جواز أخذها من الجوس لانهم كانوا اجوسا
 (واخبرنا ابينا صلى الله عليه وآله وسلم عن رساله ربنا انه من قتل منا) اى فى الجهاد (صار الى الجنة فى نعيم لم ير مثله) اى
 الجنة (قط ومن بقى منها لك رقابكم) بالاسم وفيه كما قاله الكرماني فصاحة المغيرة من حيث ان كلامه مبين لاجلواهم فيما
 يتعاقبديناهم من المطعوم والملبوس وبدينتهم من العبادوة وما ملتهم من الاعداء من طلب التوسعة والجزية واعادهم فى
 الاخرة الى كونهم فى الجنة وفى الدنيا الى كونهم ملوكا كالأرقاب وفى رواية ابن ابي شبة فقال انكم معشر العرب اصابتكم
 بدوع وجهه وبعثتم فان شتم من ناكم بكسر الميم من الميرة اى اعطيناكم الميرة اى الزاد ورجعتم وفى رواية الطبري انكم
 معشر العرب أطول الناس جوعا وبعث الناس من كل خير وما منعنى ان أمر هؤلاء الاساورة ان يقتطعواكم بالنشاب الا
 تنحب الجنة فيكم قال نعم مدت الله عز وجل وأثبت عليه ثم قات ما اضطأت شيأ من صفقتا كذلك كذا حتى بعث الله عز وجل النبي
 رسوله (فقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما انكر عليه تأخير القتال وذلك ان المغيرة كان قصده الاشتغال بالقتال
 أول النهار بعد الفراع من المكالمة مع التريحان ٣٧٤ (ربما انهدك الله) اى احضرك (مثلا) اى مثل هذه الشدة أو الوعة

أو الامه أو أم الولد وسأقى هذا لك مبسوطا بعبوة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله
 بابراد الحديث الاستدلال بقوله فنحب الامهات على منع بيع أمهات الاولاد وهو محتمل
 (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا
 يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بهن السيد مادام حيا واذا ماتت فهي حرة ورواه الدارقطني
 ورواه مالك فى الموطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح
 وعن أبي الزبير عن جابر انه سمعه يقول كأن يبيع سنراينا أمهات اولادنا والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فينا حتى لا نرى بذلك بأسا ورواه أحمد وابن ماجه وعن عطاء عن جابر قال
 بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر فلما كان عمر
 نهما نافا نهيتهما رواه أبو داود قال بعض العلماء انما وجه هذا أن يكون ذلك مباحا ثم نهى
 عنه ولم يظهر النهى لمن باعها ولا علم أبو بكر بن باع فى زمانه لقصر مدته واشتغالها بهام
 أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظهر النهى والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا فى
 المتعة قال كأن يستمتع بالقبصة من القرو والديق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبى بكر حتى نمانا عنه عمر فى شأن عمر بن حريث رواه مسلم وانما وجهه ما

(مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانتظر بالقتال الى
 الهبوب (فلم يدمك) على الثأر
 والصبر (ولم يخرزك) بالثأر المجهة
 يغيرون قال الحافظ وهو وجه
 لوفاء ما قبله وهو نظير ما تقدم
 فى وفد عبد القيس غير خزايا ولا
 نداحى (ولكنى شهدت القتال
 مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) وضبطت (كان اذا
 لم يقاتل فى أول النهار انتظر)
 بالقتال (حتى تم الارواح)
 جمع ربح وأصله روح بالواو
 يدل على الجمع الذى غاب حاله ان
 يريد الشئ الى أصله فقامت واو
 المفرد يا لستكون وانكسار

فأقبلها وحكى ابن جنى فى جمعه ارياح (وتحضر الصلوات) بعد زوال الشمس كما عند ابن ابي
 شبة وزاد فى رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن ابي شبة أيضا وينزل النصر وزاد مع ابن جبير فقال النعمان
 اللهم انى أسألك ان تقر عيسى اليوم بفتح يكون فيه عز الاسلام وذل الكفر والشهادة الى ثم قال انى هازا للواء فتيسروا
 للقتال وفى رواية فليعض الرجل حاجته ويتوضأ ثم هازا الثانية فتأهبوا وفى رواية فليأخذ الرجل الى نفسه ويرم من
 سلاحه ثم هازا الثالثة فاحملوا ولا يلوي احد على احد ولو قتل فان قتل فعلى الناس حذيفة قال حمل وحمل الناس فوالله
 ما علمت ان احد يومئذ يرد ان يرجع الى اهله حتى يقتل او يظفر فثبتوا لما نهموا وجعل الواحد يقع على الآخر فيقتل
 سبعة وجعل الحسك الذى جعلوه خلفهم يعقرهم وفى رواية ابن ابي شبة وقع ذو الجناحين عن بغلة ثم باقشق بطنه ففتح الله
 على المسلمين وفى رواية الطبري جعل النعمان يتقدم بالواء فلما فتح الفتح جاءته نسيابة فى خاضعة فصرعته فسجها أخوه معقل
 ثوبيا وحده وأخذ اللواء ورجع الناس فبايعوا حذيفة فكتب بالفتح الى عمر مع رجل من المسلمين ومما سيف فى الفتوح
 طريق بن سهم وعند ابن ابي شبة من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان انه لى انه ذهب بالبشارة الى عمر فيمكن أن
 يكونا واقفا وذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقبل سنة احدى وعشرين وفى الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

بالحرب وقوة نفسه وشتم أمته وفصاحته وبلاغته وفيه فضل المشورة وإن الكبير لا تنقص عليه في مشاورة من هو دونه وإن
المفضل قد يكون أميراً على الأفضل لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً
ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمرو وفيه ضرب المثل وجوده تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمرو وتشييعه
الغائب المحسوس بحضور محسوس من اتقريبه إلى الفهم وفيه البداة بقتال الأهم فالأهم وبيان ما كان العرب عليه في
الجاهلية من القهر وشظف العيش والارسال إلى الامام للبشارة وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ولا يعارضه الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير صبا حالاً من هذا عند المصافاة وذلك عند الغارة وبالله التوفيق (عن أبي حميد الساعدي
رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبولة وأهدى ملكاً ابلة) هو ابن العلماء كما في مسلم واسمه يوحنا بن
روبة والعلماء اسم أمه وأبلة مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول الشام (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم بقله بضاً) هي
لدل (وكساه) أي كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكاً ابلة (بردا وكتب له بجرهم) أي يبدلهم وعند ابن اسحق لما انتهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبولة أني يوحنا بن روبية صاحب ابلة فصالحه ٣٧٥ وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كتاباً بها

سبق لا متاع القسح بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخطاب بن صالح عن
أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كنت للعباب بن عمرو ولي من غلام فقامت
لي امرأته الآن تباعين في دينه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك
له فنقال من صاحب تركه العباب بن عمرو وقالوا أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فدعا
فقال لا تبينهوها واعتقوها فإذا سمعتم بريق قد جاءني فأتوني أعوضكم ففعلوا
فاخذتموها فباعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد لم لو
لو لا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد
أعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي كان الاختلاف رواه أحمد في مسنده قال
الخطابي وليس اسناده بذلك حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي صر فوعا وموقفا
وقال الصحيح وقفه على عمر وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف فيه
الوقف والذي رفعه ثقة قيل ولا يصح مسنده وحديث جابر الأول أخرجه أيضاً الشافعي
والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحديث سلامة بنت معقل
أخرجه أيضاً ابوداود وفي اسناده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي أنه
أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد أن ذكر

حرص القم (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهداً
ذمياً في رواية بغير حق (لم يرج) أي لم يشم (رائحة الجنة) أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يقتلوا الكفار (وان ربحها
يوجد من مسيرة أربعين عاماً) وعند الترمذي من حديث أبي هريرة سمعته من عيسى بن عذرة في الموطأ خمسة مائة وجمع بينهما ابن بطلان
بأن الأربعين أقصى أشد العمر وفيها يزعم الإنسان ويقبض ويندم على سالف ذنوبه فهذا يجدر بربها على مسيرة أربعين
عاماً وأما السبعون فقد المعتزل وفيها تحصل الخشية والندم لاقترب الأجل فيجدر بربها خمسة مائة وأما الخمسمائة
فهو زمن الفترة فيكون من جاء في آخر الفترة واهتدى باتباع النبي الذي كان قبل الفترة ولم يضره طولها فيجدر بربها الجنة على
خمس مائة عام كذا قال ولا يخفى ما فيه من البعد والتسكف وهذا الحديث أخرجه أيضاً الدييات وكذا ابن ماجه (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال لما فتحت خيبر أهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلمة) أهدت له زينب بنت الحارث اليهودية (فيها
سم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا لي من كان ههنا من يهود فجمعهم له فقال لهم اني سألتكم عن شيء فهدل أنتم
صادق عنه فتألموا فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم من ابوكم قالوا فلان فقال) عليه الصلاة والسلام (كذبتم بل أبوكم
فلان) قال في المقدمة ما أدرى من عني بذلك (قالوا صدقت قال فهل أنتم صادقون عن شيء ان سألت عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم

وان كذبنا عرفته في أيما فقال لهم من أهل النار قالوا ان يكون فيه ايسير ان تخلفوا فيه ان قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم اخسوا فيها) زجرهم بالطرد والابعاد ودعاء عليهم بذلك ويقال لطر د الكلب اخسأ) والله لا تخلفكم فيها أبدا) لا يقال عصاة المؤمنين يدخلون النار لانهم لا يخرجون منها بخلاف عصاة المسلمين فلا يتصور مع في الخلافة (ثم قال هل أنتم صادقي عن شيء ان سألتكم عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم قال هل جعلتم في هذه الشاة سميا قالوا نعم قال فما جعلكم على ذلك قالوا أردنا ان كنت كاذبا نستريح وان كنت نبيا لم يضرك) وفي مسلم انهم قالوا لا تقتلها قال لا وعن جابر قال فلم يعاقبوا وقال الزهري أسأت فتة كلها وقال البيهقي يحتفل أن يكون تركها أولان مما مات بشر بن البراء من الاكلة قتلها وبذلك أجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان لا ينتقم لنفسه ثم قتلها يبشر قصاصا وهذا الحديث أخرجه في المغازي والطب أيضا والنسائي في التفسير ومما يابسه الحديث للترجة واضعة وهي اذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعني عنهم (عن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه قال انطلق عبد الله بن سهل) الحارثي (ومحبصة بن مسعود بن زيد) الانصاري وقيل الصواب ابن كعب بن زيد (الى خيبر) في أصحاب اهل ما يجتارون قترا (وهي يومئذ صلح قترا) ٣٧٦ أي ابن سهل ومحبصة (فاني محبصة الى عبد الله بن سهل) فوجدته في عين قد

كسرت عنقه وطرح فيها (وهو يتشخط) أي يضطرب (في دمه) حال كونه (فتبلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل) أخو عبد الله بن سهل (ومحبصة و) أخوه (حوبيصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) ليخبروه بذلك (فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كبر كبر) بالجزم على الامر وكرهه للمبالغة أي قدم الاسن يتكلم (وهو) أي عبد الرحمن (أحدث القوم) سنا (فسكت فتكلم) أي محبصة وهو بصة بقضية قتل عبد الله (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أتخافون) اطلق الخطاب

أحاديث في اسانيد هذا مقال وفي الباب عن أبي سعيد الخدري بنحو حديث جابر الاخر واسناده ضعيف قال البيهقي وليس في شيء من الطرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك يعني بيع أمهات الاولاد واقرهم عليه وقال الخافظ انه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك يعني الاطلاع والتقرير قوله قال بعض العلماء قد روى نحوه هذا الكلام عن الخطابي فقال يحتفل ان يكون بيع أمهات الاولاد كان مباحا ثم نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته ولم يشتر ذلك فلما بلغ عمره اهتم قوله ومن هذا حديث جابر سماني الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى قوله عن الخطابي بن صالح هو المدني مولى الانصار معذود في الثقات توفي سنة ثلاث واربعين ومائة وسنة واحدة بتخفيف اللام وهي امرأة من قيس عيلان والخطابي بضم الحاء الملهمة وتخفيف الباء الواحدة وابو اليسر بفتح القيسية والسين المهمله اسمه كعب يعد في اهل المدينة وهو صحابي انصاري يدري عقي وقد استدل بحديثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بانه لا يجوز بيع أمهات الاولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة اجماع الصحابة على ذلك ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لانه قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن واخرج عبد الرزاق

عن الثلاثة بعرض اليمين عليهم ومرا اذن من يختص به وهو أخوه لانه كان معلوما عندهم ان اليمين مختص بالوارث وانما امر ان يتكلم الا كبر لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لانه لاحق لابن العم فيها بل المراد سماع صورة الواقعة وكيفيةها ويحتفل أن يكون عبد الرحمن وكل الاكبر أو امره يتوكله فيها (وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم) قال النووي المعنى يثبت حقيقة لكم على من حلفتم عليه وذلك الحق أعم من أن يكون قصاصا أو دية قالوا وكيف تخلف ولم تشهد) قتله (ولم تر) من قتله (قال فتبرئكم) أي تبرأ اليكم (يهود) من دعواكم (بخمسين) أي عينا فقالوا كيف نأخذ بيمان قوم كنزار) قال الخطابي بدأ صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينين في اليمين فلما نكروا ردوا على المديعي عليه لم فلم يرضوا بيمينهم (فعقله) أي أدى دية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده) من خالص ماله أو من بيت المال لانه عاقله المسلمين وولى أمرهم وفيه ان حكم القسامة يخالف اسائر الدعاوى من جهة ان اليمين على المديعي وانما تجسسون عينا واللوث هذا هو العداوة الظاهرة بين المسلمين واليهود وهذا الحديث أخرجه أيضا في الصلح والادب والديات والاحكام ومسلم في الحسد ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه في الديات والنسائي في القضاة والقسامة والغرض منه هنا قوله انطلق الى خيبر وهي يومئذ صلح ولفظ الترجمة الموادة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره وأصل المسئلة اختلف فيه قال الوايد بن مسلم سألت الاوزاعي عن

هو اذاعة أهل الاسلام أهل الحرب على مال يؤذيه اليهم فقال لا يصح ذلك الا عن ضرورة كشغل المسلمين عن حربهم قال ولا بأس ان يصالحهم على غير شئ يؤذيه اليهم كما وقع في الحديبية وقال الشافعي اذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شئ لان القتل للمسلمين شهادة وان الاسلام أعز من ان يعطى المشركين على ان يكفوا عنه الإتي حالة تخافة اصطلام المسلمين كثرة العدو ولان ذلك من معاني الضرورات وكذلك اذا أسر رجل مسلم فلم يطلق إلا بدية جازوا البحث في مسئلة القدامة له موضع آخر في كتاب الدييات (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرح) والذي جرحه ليبدن الاعصم اليهودي في مشط ومشاطة ودسها في بئر ذروان (حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يخيل اليه انه صنع شيا ولم يصنع) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث انه عفا عن اليهودي الذي صهره وقال في الفتح اشار بالترجمة الى ما وقع في بقية القصة اي وهي قوله يا عائشة اعانت ان الله أفقاني فيما استفتيته فيه أنا في رجلان ففعد أحدهما عند رأسي والاخر عند رجلي فقال الذي عند رأسي لا تخربا بال الرجل قال مطلوب قال ومن طبعه قال ليبدن الاعصم قال وفيه قال في مشط ومشاطة قال وأين قال في جف طاعة ذكرت رعوقة في بئر ذروان قالت عائشة ٣٧٧ فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى استخرج به فقال هذمه البئر التي

أريتم قال فاستخرج فقات أفلا أي تشرت فقال اما والله قد شقاني وأنا أكره ان أثير على أحد من الناس شرا اه قال ابن بطال لا يقتل ساحر أهل العهد ولكن يعاقب الا ان قتل بسحره فيقتل أو احداث حدث فأنمو خذبه وهو قول الجمهور وقال مالك اذا أدخل مسجده من راع على مسلم نقص عهده بذلك وقال أيضا فيقتل الساحر ولا يستتاب وبه قال أحمد وجهاءه وهو عندهم كالزندق (عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وهو في قبة من ادم)

عن علي بن أبي طالب أنه رجع عن رأيه الا تخو الى قول جهم وروا الحسابة واخرج ايضا عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يعين ثم رأيت بعد ان يعين قال عبيدة فقلت له فأريك ورأي عمر في الجماعة احب الى من رأيك وحده في القرعة وهذا الاسناد معدود في أصح الاسانيد ورواه البيهقي من طريق ايوب واخرج نحوه ابن أبي شيبة وروى ابن قدامة في السكافي ان عليا لم يرجع رجوعا عن عبيدة انما قال عبيدة ونزع اقصوا كما كنتم تقضون فاني اكره الخلاف وهذا واضح في انه لم يرجع عن اجتماعه وانما أذن لهم ان يقتضوا باجتماعهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة أيضا وقد روى صالح عن أحمد انه قال اكره بيعهن وقد باع علي بن أبي طالب قال ابو الخطاب فظاهر هذا انه يصح مع الكراهة وروى البيهقي من طرق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاز رجلان الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قال من قبل ابن الزبير فاحل لنا شيئا كانت تحرم علينا قال ما احل لكم قال احل لنا بيع امهات الاولاد قال اتعرفان ابا حفص عرفانه نهى ان تباع او تورث يستمتع بهما كان حيا فاذا مات نهى حرة ومن القائلين يجوز البيع الناصر والباقر والصادق والامامية وبشر المريسي ومحمد بن المطهر وولده والمزني وداود الظاهري وقتادة ولكنه انما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط ان

٤٨ نيل خا جلد مدبوغ (فقال اعد دستا) من العلامات (بين يدي الساعة) لقيامها وأظهر وأشرطها المقتربة منها (موق ثم فتح بيت المقدس ثم واثق) بضم الميم وسكون الواو الموت أو الكثير الوقوع والمراد به الطاعون (ياخذ) أي الموتان (فيكم كعصا الغنم) بضم القاف بعدها عين مهمله فالف فصا دمه له داء ياخذ الدواب فيسيل من أنوفها شئ فنفث بخاة ويقال ان هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر ومات منه سبعون ألفا في ثلاثة أيام وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس (ثم استنفاضة المال) أي كثرة وقوع ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه عند فتح تلك الفتوح العظيمة المذكورة في كتب التواريخ والسير (حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطا) اسنة ثلاثا لئلا يكمل المبلغ وتحته الى (ثم قنعة لا يبقى بيت من العرب الا دخلته) أولها قتل عثمان (ثم هذنة) بضم الهاء وسكون الدال اي صليج على ترك القتل بهد الكرك فيسه (تسكون بينكم وبين بني الاصفير) وهم الروم (فيخذرون) بكسر الدال المهمله (فألقواكم تحت عثمان غاية) يقين معجزة وتحته أي راية قال الجواليقي لان غاية المتبع اذا وقفت وقف واذا امتت تبعها (تحت كل غاية اثنا عشر ألفا) فاحلة ذلك تسعة مائة ألف وستون ألف رجل وعند بعضهم فيما حكاه ابن الجوزي غاية بوحدة قبل التحته وهي الابعة تشبهه كثرة الرماح بالاجمة وفي حديث ذي شخير عند أبي داود في شيوخه هذا الحديث راية بديل غاية وفي أوله ستة صلحون الروم صلحا أمنا ثم تغزونهم وهم

فمنصرون ثم تنزلون من جانه رفع رجل من أدل الصليب فيقول غاب الصليب فغضب رجل من المسلمين فمقوم اليه فله دفع فعند ذلك تغدر الروم ويجمعون للملحمة فيأتون فذكر وعند ابن ماجه من روعا من حديث أبي هريرة اذا وقعت الملاحمة بعث الله بعثا من الموالي يؤيد الله بهم الدين وله من حديث معاذ بن جبل من روعا الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر وله من حديث عبد الله بن سيرر رفعه بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة واستناده أصح من استناده حديث معاذ ورواه حديث الباب كاهم شاميون الشيخ المواقف في قال المهاب فيه ان الغدر من اشراط الساعة وفيه اثني عشر من علامات النبوة قد ظهرت أكثرها قال ابن المنير ما قصه الروم فلم تجمع الى الآن ولا بلغنا منهم غزو ابي البر في هذا العند فهو من الامور التي لم تقع بعد اذ قلت نعم لم تقع الى الآن ولكن الانوار احوال الملوك اليوم تدل على انها ستقع عن قريب فقد عزلوا في شهر جمادى الاولى من هذه السنة وهي سنة ثلاث وتسعين وماقتين وآلاف المهجرية على صاحبها الصلاة والخيمة سلطان القسطنطينية المسمى بعبد العزيز خان ويقال انه قتل نفسه بعد العزل واقام مقامه السلطان مراد خان الخامس ابن أخيه عبد المجيد خان واقتال ٣٧٨ يجرى في هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الاسود وذهبت الفتن

بأمرهم اقرب انصرام هذه المائة ويكون بعدها في حياة سيدنا فان مات وانها منه ولدا بقا عتقت عندهم وقد قيل ان هذا يجمع عليه وقد روى في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهلنا لم يكنوا يثبتون رواية يسح امهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على تحريم يسح أم الوالد مطلقا وهو مجاز فظاهرة وادعى بعض أهل العلم ان تحريم يسح يعنون قطعي وهو فاسد لان القطع بالتحريم ان كان لاجل الادلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المتدعي فقيسه ما عرفت وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد تمسك القائلون بالجواز بحديثي جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديثي جابر ليس فيهما ما يدل على اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيعة وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضاً قوله فلا ترى بذلك بأسا الرواية فيسبها بالنون التي للجماعة ولو كانت بالياء التسمية لكان فيه دلالة على التقرير واما حديث سلامة فلا لانه على عدم الجواز أظهر لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى اهلهم عن البيعة واهلهم بالاعتناق وتعدو بعضهم عنهم ليس فيه دليل على انه كان يجوز بيعه لاحتمال انه عوضهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها ابن كثير بمسئلة قل وحكي عن الشافعي فيها اربعة اقوال رد ذكر ان جلاله ما فيها من الاقوال للعلماء اثمانية ولا شك ان الحكم بعنق

بأمرهم اقرب انصرام هذه المائة وبقى منها سبع سنين ثم تبدى بالمائة الرابعة عشرة والله أعلم بما يقع على رأسه وما يقول الامر اليه وأظن ان زمان ظهور المهدي الموعود المنتظر الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وما عليه قد اقترب وقد حققنا هذا المقام في كتابنا حجج الكرامة في انوار القيامة على الامير عليه وآله السلام فقد قال في فتح الباري بعد ما نقل عن ابن المنبر في هذا الحديث إشارة وتذكرة وذلك انه دل على ان العاقبة للمؤمنين مع كثرة الجبش وفيه إشارة الى ان عدد جيوش المسلمين سيكون أضعاف ما هو عليه ووقع في

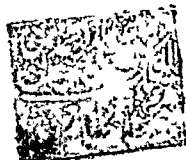
رواية للحاكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث انه قال لما دعى طاعون عواما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعددتا بين يدي الساعة فقد وقع منهن ثلاث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقى ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في الفتن لنعيم بن حماد ان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يدمالك من آل هرقل اه ولعل الفتن التي ترى الآن في الدنيا مقدمة لتلك القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذا لم يحببوا) من الجبابة أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا ولا درهما فقبل له وكيف ترى ذلك كأنه اياها بركة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق) الذي لم يقل له الا لصادق يعني ان جبريل مثله لم يخبره الا بالصدق (قالوا نعم ذلك قال فتبين ذلك ثم دعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يحل من الجور والظلم (فيستد الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيتمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوصل به الى الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من تقع المسلمين وفيه التحذير من ظالمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسلمون منهم شيئا فتضيق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف بهذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم او الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون والاية وان نزلت فيهم وقرينة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وعليه التسلل (عن عبد الله بن مسعود) (وانس) بن مالك (رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل غادر لواء) (اي علم) (يوم القيامة قال أحدهما) (اي أحد الراويين) (ينصب) (اي اللواء) (وقال الآخر يري يوم القيامة يعرف به) (ولمسلم عن شعبة يقال هذه غدره فلان وله من حديث أبي سعيد رفع له بقدر غدرته وله من حديثه من وجه آخر عند اسمه قال ابن المنير كانه عومل بضد قصده لان عادة اللواء يكون على الرأس فنصب عند أسفل زيادة في فضيخته لان الاعين غالباً تنظر الى الالوية فيكون ذلك سبباً لامتدادها التي بدأت له ذلك اليوم فزاد بها فضيحة وعن ابن عمر عند البخاري في هذا الباب رفعه باللفظ لكل غادر لواء ينصب لغدرته زاد ابو ذر يوم القيامة اي لاجل غدرته في الدنيا او بقدرها وفي لفظ بغدرته اي بسببها والمراد شهرته في القيامة بصفة الغدر لئلا يهمل الموقف وفيه غلط فتحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية العامة لان غدره يتعدى ضرره الى كثير ولا نه غير مضطر الى الغدر لقدرته على الوفاء وقال عياض المنير وراى هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام اذا غدر في عهد مولى رعيته

اولما اتلعه اول الامانة التي يتقلدها والتمز القيام بها فتي خان فيها او ترك الرفق فقد غدر وقيل المراد نهى الرعية عن الغدر بالامام فلا يخرج عليه ولا يتعرض لمصيقه لما يقترب على ذلك من الفتنة قال والصحيح الاول قال الحافظ ولا أدري ما المانع من جعل الخبر على أعم من ذلك والذي فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا والله أعلم وهذا الحديث الاخير أخرجه أيضاً في الفتن ومسلم في المغازي قال القرطبي هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل فانهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء وللغدر راية سوداء

ام الولد مستلزم لعدم جواز بيعها فلو صححت الاحاديث القاضية بانها تصير حرة بالولادة لكانت دليل على عدم جواز البيع ولكن فيها ماسايف والاحوط اجتناب البيع لان اقل احواله ان يكون من الامور المشتبهة والمؤمنون وقافون عندها كما اخبرنا بذلك الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم والله أعلم

هـ (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله كتاب النكاح) هـ



سوداء ليلوموا الغادر فيه ذم وفاقضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليستمر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف وأهل الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك وقد ثبت لواء الحمد لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث ان الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم لقوله في رواية ابن عمر في الفتن هذه غدره فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد وان ثبت انهم يدعون بأبائهم فقد يقال يخص هذا من العموم وتعمد به قوم في ترك الجهاد مع ولادة الحرب الذين يغدرون كما حكاه البايع رحمه الله تعالى وهذا آخر كتاب الجهاد فجزت كتابه على يد مؤلفه الفقير المحتاج الى رحمة ربه الباري أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والاخرة وحياءه فيه ما به نعمه الذخرة الفاخرة في غرة شهر الله تعالى شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف ليلة مبهوياً بالحمية صانها الله وأهلها عن كل وصعة ورزية وبتمامة ثم النصف الاول من كتابه هذا الشرح المسمى بعون الباري بحل أدلة البخاري وهذا التنصيف من تجزئة هذا العهد الضعيف عتاه الله عنه ما جناه واستعمله فيما يجب وبرضاه ويتلوه كتاب بدء الخلق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر وجعله خالصاً لوجهه الكريم ونفع به جيلاً بعد جيل بمنه وكرمه آمين ولا أحد أصدق من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث والقبيل وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الى يوم البعث والدين